

المخاض النقابي و السياسي العسير

2013 – 1999

ورزازات تتحدث ب "لسان حالها" عن المغرب

حميد مجدي

عنوان الكتاب :

المخاض النقابي و السياسي العسير

2013 – 1999

ورزازات تتحدث ب "لسان حالها" عن المغرب

المؤلف : حميد مجدي

الطبعة الأولى : 2021

رقم الإيداع القانوني : 2021MO0998

رقم ر.د.م.ك : 978-9920-33-192-0



وردي استثمار للطبع و النشر و التوزيع

واجهة المرس طريق بني ملال

قلعة السراغنة

إلى عاملات و عمال العالم الذين يعيشون اليوم على  
الهامش و بلا أمل أهدي هذا الكتاب

حميد مجدي



إلى أبي بوبكر الساكن أبدا في ذاكرتي و روعي و أرفع الدرّج..

إلى أمي خدوج

إلى زوجتي منى

إلى ولديّ، نسرين و محمود

إلى أخويّ، حسن و زهير و زوجتيهما

إلى أخواتي، الزوهرة و أمينة و سكينة و أزواجهن

إلى عائلتي و أصدقائي و رفاقي جميعهم

أعتذر عن كل الإزعاج الذي سببته لكم

و أهديكم هذا الكتاب، عربون محبة خالصة و تقدير

حميد مجدي



# فهرس المحتويات

12.....	تقديم عام
15.....	القسم الأول ورزازات: شذرات جغرافية و تاريخية و أنثروبولوجية
17.....	الفصل الأول: جغرافية ورزازات
31.....	الفصل الثاني: مقدمة في تاريخ ورزازات
31.....	تمهيد:
34.....	أولا: البربر في العهد القديم
42.....	ثانيا: اليهودية
55.....	ثالثا: المسيحية
58.....	رابعا: البربر و التوغل العربي
61.....	خامسا: اتحاد قبائل هسكورة
64.....	سادسا: البنية القبلية
71.....	سابعا: التهامي الكلاوي
89.....	الفصل الثالث: السجون السرية الرهية بأقاليم ورزازات، زاكورة و تنغير
89.....	مدخل
99.....	أولا: المعتقل السري بتاكونيت
101.....	ثانيا: المعتقل السري بأكنز
106.....	ثالثا: المعتقل السري بقلعة مكونة
109.....	رابعا: المعتقل السري بسد المنصور الذهبي
109.....	خامسا: المعتقل السري بسكورة
110.....	سادسا: المعتقل السري بتمداغت
113.....	القسم الثاني: نقابة و إدارة عمالة إقليم ورزازات
115.....	الفصل الأول: بعض ملامح السياسة الإدارية في المغرب
115.....	أولا: الإدارة المخزنية قبل الاستقلال
118.....	ثانيا: وزارة الداخلية و مؤسسة العمالة
124.....	الفصل الثاني: عمالة ورزازات - الإدارة و الموظفون
133.....	الفصل الثالث: وقائع تأسيس نقابة عمالة إقليم ورزازات
133.....	تمهيد:
136.....	أولا: التأسيس
139.....	ثانيا: عمالة إقليم ورزازات تكشر عن أنيابها
151.....	القسم الثالث: الاتحاد المحلي الكونفدرالي بورزازات
153.....	الفصل الأول: لمحة عن أشغال الاتحاد المحلي

153.....	أولاً: الشأن النقابي المحلي
156.....	ثانياً: احتفالات فاتح ماي
160.....	الفصل الثاني: مكاتب الاتحاد المحلي منذ العام 2002
<b>167</b> .....	<b>القسم الرابع: اقتصاد السياحة و الخدمات بورزازات و معاناة العمال</b>
169.....	الفصل الأول: مقدمة في الاقتصاد الوطني
177.....	الفصل الثاني: القطاع السياحي في المغرب
177.....	أولاً: العرض السياحي المغربي
178.....	ثانياً: رؤية 2010 و 2020 - أينما وليت وجهك ، يفجعك الفشل
181.....	الفصل الثالث: السياحة بورزازات - القطاع الفندقي
183.....	أولاً: السياحة بورزازات
193.....	ثانياً: القطاع النقابي للفنادق المصنفة بورزازات
193.....	1.فندق بلير
210.....	2.فندق كرم بلاص
223.....	3.فندق إقامة كرم
225.....	4.فندق دار الضيف
230.....	5.فندق رياض السلام
231.....	6.فندق فرح الجنوب
233.....	7.فندق أزغور
236.....	8.فندق النخيل
237.....	9.فندق كلوب حنان
238.....	10.فندق فينت
241.....	12.فندق إبيس
241.....	13.فندق الزات
242.....	الفصل الرابع: بعض نقابات المهنيين و عمال القطاع الخاص
242.....	أولاً: نقابات مهنية
242.....	1.التعاون الوطني
245.....	2.معهد النجاح للتعليم الخصوصي
247.....	3.التعاونية الفلاحية "حليب تمتكالت"
249.....	4.شركة أكسفير
250.....	5.سيارات الأجرة من الصنف الأول بترميكنت (ضواحي مدينة ورزازات)
251.....	6.سيارات الأجرة من الصنف الأول بورزازات (خط مراکش)
253.....	7.سيارات الأجرة من الصنف الثاني بورزازات (الطاكسيات الصغيرة)
255.....	8.مركز الحليب - وكالة ورزازات -
256.....	ثانياً: شركات المناولة و التدبير المفوض



256	مقدمة:
257	1. شركة طوطال – واركانز.
261	2. شركة إمزوغن لتوزيع الغاز.
262	3. شركة واغزي بمنجم إيمني.
262	4. شركة سوكاسيليك بمنجم إيمني.
263	5. شركة أنسي ماروك Ainsi Maroc.
268	6. شركة SOS - NDD للنظافة بورزازات.
<b>271</b>	<b>القسم الخامس: قطاع السينما بورزازات</b>
273	مقدمة:
275	الفصل الأول: بعض ملامح الصناعة السينمائية بورزازات
278	الفصل الثاني: واقع السينما بورزازات - الكومبارس و المهنيون.
<b>283</b>	<b>القسم السادس: قطاع المناجم</b>
285	مدخل:
288	الفصل الأول: منجم إيمني
288	أولا: مقدمة عامة عن المنجم
291	ثانيا: مؤامرة 15 أبريل 2004.
305	الفصل الثاني: منجم بوزار
305	أولا: الشركة الأم المالكة للمنجم
309	ثانيا: شركة "مناجم" MANAGEM
310	ثالثا: النقابة في بوزار
310	1. تنصيب العامل "صالح بن يطو" على إقليم ورزازات.
311	2. مخاض التأسيس و التثبيت.
315	3. ظروف العمل في منجم بوزار و خطر التلوث البيئي.
329	4. صالح بن يطو يقود المعركة ضد الاتحاد المحلي و عمال المناجم ببوزار.
<b>341</b>	<b>القسم السابع: اليسار الاشتراكي الموحد - فرع ورزازات</b>
343	الفصل الأول: التأسيس و البناء.
355	الفصل الثاني: المؤتمر الوطني الثاني للحزب الاشتراكي الموحد و أرضية "الثورة الهادئة"
357	الفصل الثالث: انتخابات 2007 التشريعية.
<b>363</b>	<b>القسم الثامن: " لائحة الأمل المستقلة من أجل ورزازات "</b>
365	الفصل الأول: انتخابات 12 يونيو 2009 الجماعية
373	الفصل الثاني: بعض رسوم الفساد و هدر المال العام ببلدية ورزازات
389	الفصل الثالث: المراقبة و المساهمة في تدبير شؤون البلدية
<b>401</b>	<b>القسم التاسع: ولاية عبد السلام بيكرات على إقليم ورزازات و اختفاؤه المفاجئ</b>
403	مدخل

404.....	الفصل الأول: اعتقال عمر ابوهو و الحسان أقرقاب و حميد مجدي
410.....	الفصل الثاني: محاولة "الاغتيال" الأولى
417.....	الفصل الثالث: حركة "20 فبراير"
422.....	الفصل الرابع: دستور 2011
426.....	الفصل الخامس: ورزازات بلا عامل إقليم
429.....	القسم العاشر: محاولة الاغتيال الثانية - ملف "الطاكسيات" أو بداية الانتقام و المؤامرة
447.....	القسم الحادي عشر: مؤامرة "المخدرات" و ما تلاها من أحداث
449.....	الفصل الأول: الاستدراج إلى الصخيرات و مكيدة المخدرات
470.....	الفصل الثاني: شكايات و عشرة محاضر قضائية و استئناف حكم البراءة الابتدائي في يوم واحد
474.....	الفصل الثالث: الاستقبال الجماهيري و ما تلاه من انتقام و وعد و وعيد و من أحداث
479.....	الفصل الرابع: سيناريو الهجوم على النقابيين الكونفدراليين بورزازات و على حميد مجدي بالدار البيضاء
484.....	الفصل الخامس: دخول المكتب التنفيذي على الخط
487.....	الفصل السادس: اللقاء مع رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران و انكشاف مؤامرة المكتب التنفيذي على النقابة بورزازات
495.....	الفصل السابع: الرحيل القسري من ورزازات
503.....	الهوامش
523.....	المراجع

المخاض النقابي و السياسي العسير

2013 – 1999

ورزازات تتحدث بـ "لسان حالها" عن المغرب

## تقديم عام

هذا الكتاب الذي بين يدي القراء، يتناول الفترة ما بين التسعينيات من القرن العشرين و السنوات الأولى من العشرية الثانية للقرن الواحد و العشرين، و يوثق لوقائع سياسية و نقابية في المكان، جرت في ورزازات. الزمان و المكان هنا ليسا مغلقين، و لا يمكنهما ذلك، و هما مرتبطان و متصلان - بالضرورة - بمداهما و محيطهما. و سأتوقف عند هذين الأخيرين في طريق سردي للأحداث على قدر ما يتحمل الموضوع الذي نحن بصدده.

و لمساعدة القارئ على الإحاطة بمضمون المؤلف و فهم سياقاته، نثير انتباهه إلى أن وضعية الكاتب و تناوله لشأن يعنيه مباشرة، يقتضيان الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

1. الكاتب مشارك في أهم الأحداث التي سترد في هذا المؤلف و فاعل فيها و مساهم في صنعها. يكتب عن أشياء شاهد عليها، و يتوفر لذلك على المعطيات و الحقائق التي يمكن أن يحتاج إليها السياسيون و النقابيون و المؤرخون و الباحثون السوسولوجيون و المهتمون بالوقائع كل حسب غرضه و اختصاصه. لن يتضمن الكتاب كل الوثائق الدالة، فلا يسعه ذلك، و لكنه سيشتمل على بعضها كأمثلة تعضد السرد، و ربما أتمكن من نشر ما تبقى منها في إحدى المواقع الإلكترونية الخاصة، للرجوع إليها عند الاقتضاء.
2. الكتابة "التاريخية"، إن استطعنا أن نسميها كذلك، للأحداث السياسية و النقابية، لهذه المرحلة من الزمان و بهذه الرقعة الجغرافية "الضيقة"، ليست صادرة من أعلى، و ليس مضمونها هو الأحزاب أو النقابات الوطنية التي تعلن عن نفسها ثم عن فروعها. سرد الوقائع هنا، سيكون من "أسفل"، انطلاقا من تجربة ميدانية محلية في علاقتها بالمركز و ليس العكس. سوف ينصب مدار القول على: الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش) بورزازات و فرع الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات. و هذا في اعتقادي قلب منهجي لما يعمل به في معظم الكتابات.

هل يوجد فقط هذين التنظيمين في ورزازات؟ أبدا. و لكن لهما أهمية كبيرة و حاسمة في توجيه الأحداث و السيطرة عليها خلال هذه المرحلة، و لست بصدد التوثيق أو التأريخ لمجريات الأحداث بالنسبة للتنظيمات الأخرى.

3. أكتب عن أحداث لا يزال وقعها علينا شديدا و نعيش بعض أطوارها و تبعاتها إلى اليوم. أو لنقل، لم يمر عليها وقت طويل لتلتنم بما يكفي و تصبح قابلة لتكون من الماضي السحيق الذي يتم

التاريخ له بكل بساطة. لا تزال انتصارات المرحلة و هزائمها و كبواتها و جراحها طرية، ومفاعيلها السيكولوجية علينا و على العمال ضاغطة بقوة، و لا يزال الشهود و الفاعلون في الأحداث على قيد الحياة: العاملات و العمال و أعضاء مكاتب الفروع النقابية، و أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و التنفيذي، و أعضاء المكاتب السياسية للحزب الاشتراكي الموحد، و أرباب العمل و رجال الدولة و السلطة و الأمن و المجالس المنتخبة و السكان..

4. أدون وقائع "إنسانية" عشت أدق تفاصيلها. أرفع عنها بعض الحجب قبل أن تضيع ملامحها في بنية الأحداث المتسارعة و المتشعبة و تتوارى بعيدا في الماضي. ستكون كلمتي مقابل تجاهل "الأخرين" لها و مقابل "كلمتهم" إن وجدت. فلا أحد مهما علت حظوته و مهما "بغى" يستطيع أن يلغي الأحداث بعد توثيقها و تدوينها و وضعها في إطارها التاريخي الصحيح. و سيكون المحرك الرئيس لكتابتي هو الوقائع "الملموسة" بأقصى ما يمكن من التجرد و الموضوعية. و حتى و إن كان "الفصل" بيني و بين ما أقول يبدو مثار شكوك البعض و أتحدث - من وجهة نظرهم - من منطلق ما، فإن الوثائق التي تعلن عن نفسها و الأفعال الثابتة و الآثار التي خلفتها، تندحض ذلك، أو تسمح على الأقل بإعادة القراءة و النظر من جديد. و ليكن تجاوزي من قبل النقاد و الباحثين و المؤرخين و المشككين و غيرهم، جديرا بتأويلات أخرى من الداخل لهذه المرحلة بورزازات، نحن و الأجيال المقبلة في أشد الحاجة إليها.

5. الوقائع التي سيتم النظر فيها، من الصعب عرضها بشكل كرونولوجي، لأنها متداخلة و تلتقي و تفترق على مستوى حدودها الزمانية. لذلك سأكون مضطرا للسير "أقل ما يمكن" جينة و ذهابا مع الأحداث.

6. ما حدث في ورزازات خلال هذه الحقبة من الزمان، يمكن "القياس عليه" لتحليل الوضع السياسي في البلد، و معرفة الطريقة التي يتم بها تدبير الشؤون الحزبية و النقابية. غير أن ذلك لا يعني من ملحاكية التاريخ محليا لمجمل هذه القضايا بمختلف جهات الوطن، لأن الأحداث و إن كان لها ناظم مشترك، تختلف عن بعضها البعض في العديد من تفاصيلها و فرائدها.

7. لن أتمكن في هذا الكتاب من الحديث عن شؤون كل الفروع و المكاتب النقابية، و اكتفيت بتلك التي عرفت مشاكل محلية كبيرة و أثرت على وضعية الاتحاد المحلي للكندش بورزازات. ثم إن هناك فروعاً مهمة في القطاع العام على الخصوص، و إن كانت لها مكانتها و تشتغل بحماس في إطار الاتحاد، إلا أنها تدبر شؤونها "بعيدا" نسبياً عنه و بارتباط أكثر مع مكاتبها الوطنية (التعليم، الفلاحة، المالية، البريد.. الخ).

8. أقدّر أن الكتاب قد لا يروق لبعض حكام البلاد و يمكنه أن يسبب لي متاعب. و لكنني لم أستطع الإحجام عن نشره ما دام موجودا. يمكن أيضا ألا يُنظر إليه، فالأمر منوط بحساباتهم و بالوضع

السياسي الأنبي و تقديرهم الخاص الذي يكون في غالب الأحيان ضيق الأفق. كما قد لا يعجب هذا النشر كذلك بعض الأصدقاء و الرفاق الذين تقاسمنا معهم و لا نزال هموم الوطن، و يضجرون منا عندما نعبر عن حقيقة ما يجري، و عندما نختلف معهم في الرأي، و عندما نتحرر نسبيا من ربة الانتماء التي يمكن أن تعمي البصيرة.

و إذا تبادر إلى ذهن القارئ بناء على ذلك، السؤال حول مدى "التقية" و الحذر الذي قد يشوش على "نداء الحقيقة" في المخطوط أقول:

طيلة فترة الكتابة - و هي كانت طويلة و تتوقف من حين لآخر بسبب "اقتلاعي" و عائلتي من مدينة وريزازات عنوة، و رحيلنا القسري إلى مدينة قلعة السراغنة، و ما اقتضاه ذلك من متطلبات الاستقرار و التكيف، و بسبب أيضا مواصلة نشاطي السياسي و النقابي و الحقوقي الذي يأخذ مني وقتا طويلا - و أنا أتردد بين العبارات و الألفاظ محاولا انتقاء المناسب و الأسلم منها، و إن لم تترك لي، حدة التجربة و قوة الواقع من خيار، غير صياغة ما أريد بالجرأة و المباشرة و الموضوعية اللازمة.

9. أطلق على المجال الذي سيكون محور حديثنا، اسم: "ورزازات" أو "منطقة وريزازات" أو "ورزازات الكبرى" أو "ورزازات زاكورة و تنغير"، لأعني به - و حسب ما يقتضيه السياق - الفضاء الجغرافي و السكاني لأقاليم "ورزازات، زاكورة و تنغير". كانت هذه الأقاليم الثلاثة إلى غاية سنة 1997، مجتمعة في وحدة ترابية و إدارية واحدة هي: إقليم وريزازات.

**حميد مجدي**

## القسم الأول

ورزازات: سكانات جغرافية و تاريخية و  
أنثروبولوجية





## الفصل الأول

### جغرافية ورزازات

تقع ورزازات الكبرى (أقاليم: زاكورة، ورزازات، تنغير) جنوب المغرب الشرقي، ما بين السلسلة الجبلية للأطلس الكبير و السلسلة الجبلية للأطلس الصغير و حواشيهما المفتوحة على الصحراء. الجبل يهيمن على البنية الجيولوجية للمنطقة، و يفرض حضوره المتناسك و تأثيره القوي في مفاصل حياتها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و السياسية. تربطه بالسكان علاقة مركبة و عجيبة. فهو حصنها الحصين الذي يقبها شر الاضطرابات السياسية و يحميها من الغزاة و يوفر لها ما يكفي من الموارد المائية الضرورية. و هو مستقرها الذي عشقته و تغنت به و تعايشت معه، رغم قساوة المناخ و صعوبة المسالك و التضاريس و ارتفاعها و خشونتها.

جبال عظيمة و شامخة، حتى أنها اقتضت أن يُطلق عليها اسم أحد الجبابرة الأقوياء: "أطلس"، الحامل لقبه السماء في الميثولوجيا اليونانية كما عند هزيود(1). و عند الشاعر الروماني أوفيد(2)، فإن بيرسيوس ابن الإلاه جوبتير، و في طريق عودته إلى وطنه حاملا معه رأس ميدوسا الذي كل من ينظر إليه يتحول إلى حجر(3)، حط على قمم هيسبيريا في مملكة أطلس بالغرب، و حاول الإخلاق للراحة. غير أن أطلس الذي كان يحكم أقصى أطراف الأرض منعه من المكوث في مملكته و طلب منه الرحيل، و "حين تلكأ بيرسيوس في الرحيل انتقل أطلس من التهديد إلى العنف، و حاول الإلقاء به بعيدا، فقاومه الآخر في بسالة و هو يحاول كسب وده بعبارات رقيقة، حتى إذا أدرك ضعفه أمام أطلس (و من ذا الذي يستطيع أن يداني أطلس في قوته؟) صاح قائلا: "إنن، ما دمت لا تعبأ بالصدقة، فأليك هذه الهدية"، و أدار وجهه قبل أن يكشف بيده اليسرى عن رأس ميدوسا البشع، فتحول أطلس عندها إلى جبل عملاق كما كان عملاقا بين البشر، و إذا شعر رأسه و شعر لحيته أشجار، و إذا يداه و كتفاه سفوح جبال، و إذا رأسه قمة جبل، و إذا عظامه صخور. و ما لبث هذا الجبل أن امتدت أطرافه في جميع النواحي، كما علا حتى بلغ عنان السماء، و إذا النجوم العديدة في قبة السماء ترتكز عليه."(4)

كانت جبال الأطلس المرتفعة محط تقديس و تعظيم و مكانا للتعبد أيضا. تشهد على ذلك النقوش الصخرية ذات الدلالة الدينية، و التي يعود تاريخ بعضها إلى العصر الحجري الحديث و يعود معظمها للعصر البرونزي و بداية العصر الحديدي. و استمرت زيارة الأماكن المقدسة بالقمم الأطلسية حتى بعد انتشار الإسلام. قال عنها بلين الأكبر Plin L'ancien "إنها تأتلق في الليل بألف شعلة و تتصادى فيها

أصوات آلهة الرعاة Egipans و الساتيريين Satyres الناfoxين في المزامير و الضاربيين على الطبول". و زعم ماكسيم دي تير Maxime de Tyr أيضا أن الأطلس معبد و إله معا. أما القديس أغسطينوس Saint Augustin فقد أخذ أتباعه على عادة تسلق الجبل ليكونوا قريبيين من الله(5).

في القرن الخامس ق.م، وصف المؤرخ الإغريقي هيرودوت جبل الأطلس بأنه "مخروط الشكل و شديد الارتفاع، و يقول من أخبرنا أنه أبعد من مد النظر، و يطلق عليه أهل البلاد و يعرفون بالأطالسة (نسبة إلى الجبل) اسم عمود السماء"(6).

توارى اسم "أطلس" بعد الفتح الإسلامي و حل محله عند المؤلفين العرب اسم "دُرُنْ" المحلية. و هي كلمة بربرية مشتقة من "إِدْرَارُنْ" جمع "أدرار" بمعنى الجبل. و يطلق عادة على الأطلس الكبير الغربي جنوبي مراكش بين تيزي ن - أوماشو و تيزي ن - ثلوات(7). جاء في كتاب الأنساب لابن عبد الحليم (القرن 8 هـ / 14 م) أن "هذا الجبل، الذي هو في قبلة أغمات، كان الأوائل يسمونه خشكو، و هو ما حد ملوية إلى إيغيران يطوف. و سمي في المغرب الأوسط درن. و يسمى أيضا ببلد هوارة بجبل أوراس، و يسمى في المغرب الفوقي: المقطم. يقال: إنه أكبر جبال الدنيا!"(8). و حسب ماكس كدنفلدت، تعني كلمة أدرار درن "جبل الرعد أو الضجيج، الجبل المتكلم". فيما يرى إميل لاووست أن جبل درن أو ادرار تدرن معناه "جبل الجبال (إدرار إدرار) أو جبل البلوط (أدرار درنان) أو الجبل الذي يتحسر (أدرار إندرن) أو جبل الرعد"(9). و ينعت أبو عبيد البكري جبل درن و يقصد به الجزء الغربي من الأطلس الكبير الحالي، بأنه أكبر جبال الدنيا(10). أما ابن خلدون في سياق كلامه عن اتحاد قبائل هسكورة فيصف الجبل الذي أوطنوه "من حاله دون القنة منها و الذروة. و اعتصموا منه بالآفاق الفد و اليفاع الأشمّ و الطود الشاهق، قد لمس الأفلاك بيده و نظم النجوم في مفرقه. و تُلّغ بالحساب في مروطه، و أوى الرياح العواصف الدجوة و ألقى إلى خبر السماء بإذنه، و أظل على البحر الأخضر بشماريخه، و استدير القفر من بلاد السوس بظهره، و أقام سائر جبال درن في حجره"(11) بعد القرن الثامن عشر الميلادي ستنبعث كلمة أطلس من جديد على يد المستكشفين الأوروبيين.

لهذه الجبال و إلى غاية القرن التاسع عشر الميلادي مكانة مركزية في التبادل التجاري بين المناطق الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء و مناطق الشمال، باعتبارها ممرا لا محيد عنه لتنتقل الأشخاص و القوافل المحملة بمختلف البضائع و المنتوجات. كما شكلت منذ القديم خلفية جيوسراتيجية لعدة سلالات و مجموعات قبائلية في الغزوات و الحروب، و كانت منطلقا لبسط سيادتها على كافة التراب الوطني. " فمن هذه الجبال و حواشيها المفتوحة على الصحراء، جاء الانبعاث السياسي و الإصلاحات الاجتماعية و الدينية لتقوية هوية البلاد و وحدتها: فالمرابطون قدموا من الصحراء و الموحدون نزلوا من قلب الأطلس

الغربي، و المرينيون جاءوا من المحيط الشرقي الجنوبي للسلسلة الأطلسية، و السعديون انطلقوا من درعة و العلويون من تافيلالت، أي من هاتين الواحيتين اللتين تدينان بمياههما لمجاري الأطلس المنعشة. إن هذه السلالات الحاكمة وضعت الجبل في قلب انشغالاتها و اتخذت منه رهانا أساسيا لسلطانها. "(12)

أما اليوم فقد تحول الاهتمام إلى غير هذا المكان، و فَقَدَ الجبليُّ "هويته"، و وجد نفسه ضائعا و منسيا، و مضطرا للموازنة الصعبة بين حاجياته المعيشية و قلة الموارد الزراعية و الرعوية. الأراضي القابلة للزراعة تبقى ضيقة مهما تفنن في تقويم منحدراتها. وأدت ندرة التساقطات المطرية و الثلجية، و التصحر، و مشاكل التعرية، و فيضانات الأودية التي تدمر المدرجات الزراعية و السواقي، و انجراف التربة، و تجريف الأراضي، و إتلاف الغابات، و هجرة الشباب، إلى ضعف المنتج الفلاحي و ركود اقتصادي مستفحل. و لأسباب تاريخية و سياسية، هُمِّسَ الجبل الذي تسكنه غالبية بربرية، و عُزل عن كل المبادرات التنموية التي تركزت في الجهتين الشمالية و الغربية للبلد. فمنذ استقلال المغرب، انشغلت الدولة بالسهول و المناطق الزراعية المسقية فقط.

تختلف جغرافيا جبال الأطلس من منطقة لأخرى و من جبل لآخر، و تتنوع صخورها و تضاريسها و درجة ارتفاعها و مستوى انحدارها و عمق وديانها و أفجاجها و سعة أنهارها و كثافة سكانها و مدى قابلية سفوحها و هوامشها للزراعة و الرعي... الخ. تحمي هذه الجبال، السهول و المدن الداخلية للمغرب من التأثيرات المناخية الصحراوية القاحلة، و تنعم عليها بملايير الأمطار المكعبة من المياه التي تملأ السدود و الوديان و الخزانات المائية المختلفة. و تشكل بالمقابل حاجزا طبيعيا يحد من تسرب التيارات المناخية الرطبة القادمة من المحيط باتجاه الجنوب الشرقي. الأمر الذي ينتج عنه تباين شديد بين سفوح الأطلس الشمالية الغربية الرطبة و سفوحه الجنوبية الشرقية الجافة.

و تتشكل المنطقة التي نحن بصدد الحديث عنها - و رزازات الكبرى - من مجالات جغرافية يمكن التمييز بينها - حسب بنيتها التضاريسية و درجة ارتفاعها و مناخها - كما يلي:

- الأطلس الكبير الغربي، و هو الأكثر ارتفاعا و تقطعا. يضم منطقة امگران شمال سكورة، و مناطق شمال و رزازات، و منحدرات تشكا. و يتكون من صخور قديمة من الشيست و الحث و الكرانيت. يتميز بوعورة تضاريسه المرتفعة و أوديته العميقة و الضيقة و الفجاج التي يفوق ارتفاع بعضها 2000 متر، كما هي حال تيزي ن تيشكا.

- الأطلس الكبير الأوسط شرق تيزي ن تيشكا، و يضم المناطق الواقعة شمال إقليم تنغير: مناطق أيت هاني و أسول و أيت سدرات الجبل العليا و امسمرير و تلمي و إغيل نومكون.. أعلى قممه

جبل امكون الذي يبلغ علوه 4071 متر، و يقل ارتفاعه تدريجيا في اتجاه الشرق. يتكون من صخور كلسية و جباله كتلية و ذات أجراف عالية و عمودية.

- السفوح الجنوبية الشرقية للأطلس الكبير، و تضم الشريط الواصل بين كل من ورزازات و سكورة و قلعة امكونة و بومالن دادس و تنغير في اتجاه الرشيديّة.

التاريخ الجيولوجي للأطلس الكبير قديم، و ينطلق من الالتواء الهرسيني " لكن التعرية اللاحقة سوت المنطقة و حولتها إلى سهل تحاتي غمرته البحار و رسبت عليه طبقات رسوبية، ثم تعرض لحركات رفع في نهاية الزمن الجيولوجي الثاني و بداية الثالث متفقة مع الحركة البيرينية، أدت إلى ارتفاع الكتلة إلى غطائها الرسوبي و ظهور فوالق عميقة، كونت مناطق ضعف، استغلتها عوامل التعرية في تكوين أحواض و أودية و فجاج، كما نتج عنها تدفقات بركانية. و في الزمن الرابع الجيولوجي اتخذت السلسلة شكلها الحالي بعد أن غيرت معالمها جزئيا فترات متقطعة من التعرية المرتبطة بالجليد و الصقيع. كما تعمقت الأودية لتهدل السهول المجاورة. " (13)

- الأطلس الصغير، و يستولي على الشريط الواصل بين مناطق جنوب ورزازات و تنغير و مقدمة إقليم الرشيديّة من الغرب. تصله بالأطلس الكبير كتلة جبلية بركانية متمثلة في جبل سيروا الذي يبلغ ارتفاعه ما يقارب 3304 متر. و من جهة الشرق لجبال الأطلس الصغير تقع مرتفعات صاغرو بمنطقة إكنيون (تصل قمة صاغرو بجبل أمالو - ن - منصور المعروف بتدرارت إلى 2712 م). و يتكون من صخور بركانية و صهارية لما قبل الكمبري. تحد هذه السلسلة من تغلغل التأثيرات الصحراوية الجافة. التكوين الجبلي هنا قديم و ينتمي إلى ما قبل الكمبري و الزمن الجيولوجي الأول، و يستوعب طفوحات بركانية و أحواض ذات صخور رسوبية.

- المناطق الجنوبية الشرقية الواقعة جنوب الأطلس الصغير: و تضم الشريط الواصل بين جنوب ورزازات إلى تزناخت و جل إقليم زاكورة و جنوب الراشيديّة و ألنيف و مصيصي بإقليم تنغير. و تتصل بالمناطق الممتد لهضبات الحمادات و المنخفضات الصحراوية و بعض السهول. "حمادات درعة تتشكل من الحث الرملي و الكلس السليسي، و قاعدتها مكونة إما من طبقات الجبس أو تشكيلات الزمن الأول (النضيد و الكرانيت). و كلها تكوينات تحد من أهمية تسرب المياه، و بالتالي تقلل من فرص تواجد طبقات مائية جوفية كبيرة ذات مياه عذبة" (14).

الاسم القديم للأطلس الصغير هو أنكيس، و يقع على طول الحدود الشمالية للصحراء. توجد به أقدم صخور المغرب و يتكون من " مرتفعات محورية تحيط بها أحواض متنوعة التشكيل. المرتفعات عبارة

عن هضاب عليا شديدة التقطع، مشكلة من صخور قديمة، تنتمي لبداية الزمن الأول، يغلب فيها العنصر الكربوناتي، و تمتد حول بهرات عادة جبلية تمثل أنوية محدبات تم إبراز قاعدتها القبلكمبرية القديمة. و تحيط بهذه المرتفعات أحواض عدة محورة شمالا على طول الحادث الجنوبي الأطلسي (مجموعة الأحواض القبلافريقية) و متمثلة جنوبا في منخفضات طولية على واد درعة الأسفل و الأوسط، و دائرية شرقا ناحية تافالنت." (15)



(16)

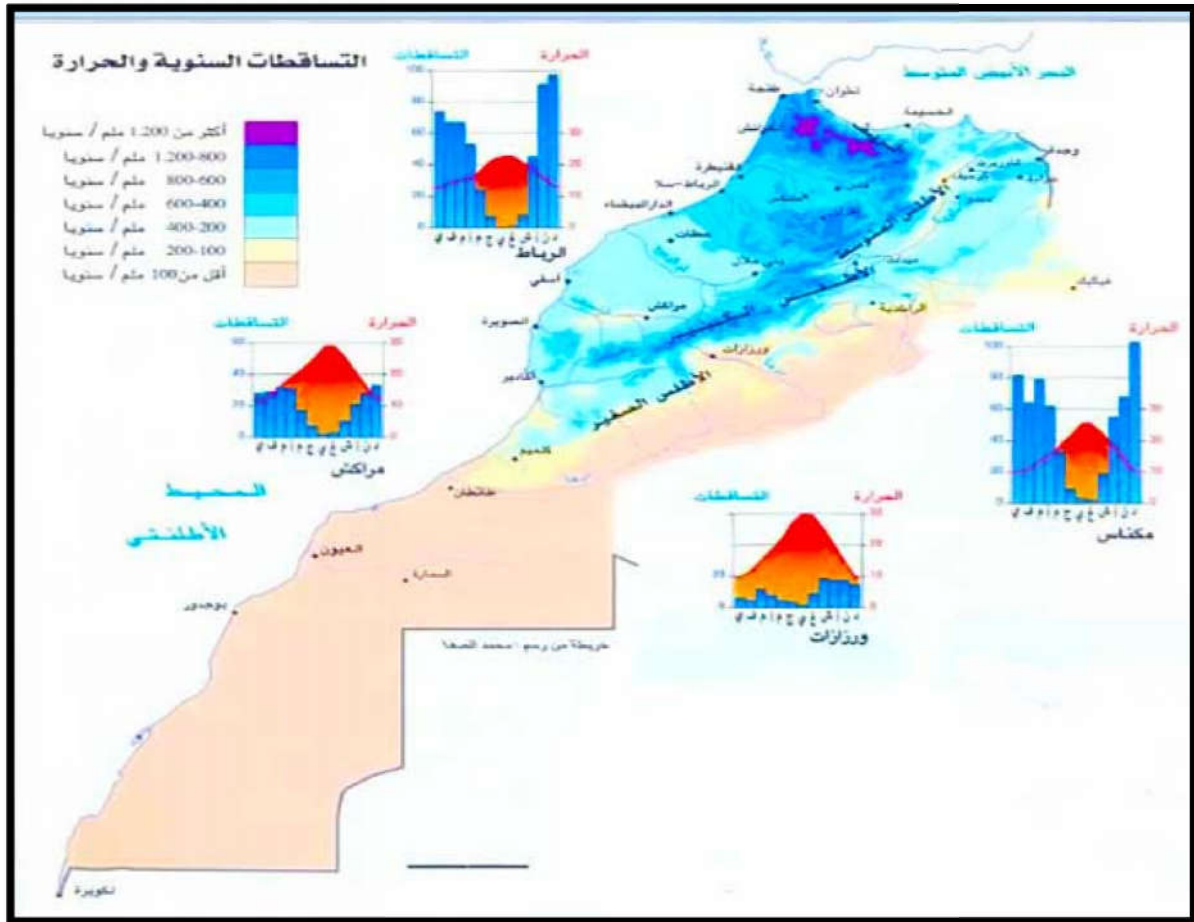
تتساقط الثلوج على المرتفعات الجبلية خلال فصل الشتاء، مما يساعد على توفير موارد مائية تنزود منها أنهار ذات جريان متقطع، أهمها وديان درعة و دادس و امكون. تتحكم في هذه الأخيرة كمية الثلوج و الأمطار الفيضية و يضعف صبيبها بقدر ابتعادها عن الجبال. و رغم طول هذه المجاري إلا أن مياهها لا تصل إلى عرض البحر.

تضاءلت كمية الثلوج في السنوات الأخيرة مقارنة بما قبل. كانت تتساقط على ارتفاع 1000 متر فقط في الفترة الممتدة من شهر نونبر إلى أبريل، بل تتعداه إلى شهر ماي بالنسبة للتضاريس التي يبلغ علوها 2500 متر (17)، و تصمد على قمم الجبال طيلة السنة. و مع ندرة الثلوج و التهاطلات المطرية التي قد لا تتجاوز حاليا 100 ملم في السنة، نضبت العديد من الينابيع و الفرش المائية الجوفية. و أدى سوء استغلال المياه و تبخرها بفعل شدة الحرارة و عدم تجميعها إلى عجز مائي قوي. التساقطات المطرية

الفيضية في فصل الصيف على الخصوص تملأ لساعات أو أيام محدودة مجاري الأنهار الجافة و تقطع الطرقات و تسبب أضرارا بليغة بالمزارع و المساكن و القناطر و سواقي الري..

و تتسم منطقتنا ببرودة حادة في فصل الشتاء تصل إلى 6 درجة تحت الصفر، و حرارة مفرطة في الصيف تتجاوز 50 درجة مئوية، مع هبوب رياح جافة و رملية. المدة التي يستغرقها الصيف هي الأطول في السنة و تتخلله عواصف رعدية.

### أنظر الخريطة:



(18)

المناخ الذي يطغى عليه الطابع الجبلي و القاري، و التضاريس الوعرة، كلاهما يحدان من امتداد المساحة الزراعية، التي تقتصر على مدرجات الجبال و السفوح الدنيا و العليا و جوانب الأودية و الواحات. و المحصول الزراعي يختلف بحسب المناطق و الضيعات التي تنتج القمح و الشعير و الذرة و الفول و العدس و الجلبانة و خضراوات الجزر و اللفت و الباذنجان و القرع و الفلفل و الثوم و البصل و أشجار التين و الزيتون و الرمان و الجوز و الخوخ و البرقوق و المشمش و السفرجل و التمور المتنوعة

و الجيدة التي توفرها واحات النخيل بكثرة من بينها: بوسكري و الجيهل و بوقفوس و أكليد و بوستحي و إيكلان و المجهول و بوفكوس.. الخ. الفلاحة السقوية ضعيفة جدا، و يهدد التصحر و ندرة المياه و قطع الأشجار، واحات الجنوب الشرقي بالانهيار التام.

تنمو في المجالات الجبلية و على السفوح العديد من النباتات المعشوشبة و الشوكية و غابات الأرز و الزعتر والشيح و الحلفاء و الدوم و العرعار الأحمر و أشجار الصنوبر و البلوط، و تنبت على ضفاف الأنهار أشجار الصفصاف و الدفلى و الدبق و الأرنبد.. أما في القمم التي يتجاوز علوها 2800 م، فلا تنبت أية أعشاب و لا يوجد على سطحها غير أراض صخرية مغطاة بالشظايا و الصخور المفتتة. و نتيجة لانحسار المجال الزراعي، يلجأ السكان لامتهان تربية المواشي و رعي الأغنام و الماعز و الإبل في الجبال و السهوب و الصحاري.

تعرف دواوير ورزازات الكبرى بناء معماريا متأصلا يشكل التراب و الخشب و القصب أهم خصوصياته، و يتميز بقدرته الهائلة على حماية الناس من قساوة المناخ في الصيف و في الشتاء. و لا تخلو المنطقة من بنايات وزخارف ضاربة في القدم من بينها:

- قصبات (أو إغرمان: جمع تيغرمت) كانت مقارا لإقامة القياد و الشيوخ و علية القوم، تزين واجهاتها أبراج و شرفات و زخارف هندسية بارزة. و هي بنايات تقليدية "تأخذ شكلا بنايا حربيا ودفاعيا، تأوي فئات اجتماعية معينة و متميزة كالتى لها نفوذ مادي كالأسر الميسورة و التي لها ثروات و ملكيات في المنطقة، و هي من بين أهم مميزات الزعامة بالقبيلة، إنها مسكن "الأمغار" الذي يتموقع وسط القبيلة و يكون مزينا بالأبراج" (19).

- و تجمعات سكنية متراسة و محاطة بأسوار تسمى القصور، و هي بمثابة "قرى كبيرة محصنة بالطابية أو اللوح و ذات سطوح محاطة بجدران.. و داخل هذه القرى عجيب، حيث تتلوى أزقة ضيقة مغطاة في الغالب بين المنازل أو تحتها مقسمة القرية إلى أحياء، و يتوفر كل قصر على مسجده و ساحة داخلية و باب أو عدة أبواب تتحكم في جوانبها أبراج تحصينية و شرفات و مراصد" (20).

- و مخازن جماعية تقليدية يطلق عليها اسم "إغرم" لخرن المؤن. تكون هذه الأخيرة مبنية بالتراب و محصنة و تحتوي على بيوت مخصصة لكل أسرة.

و تشهد الآثار على وجود ملاحات و أديرة لليهود و بعض الكنائس و مدارس عتيقة و حمامات تقليدية و أفران و أسواق و زوايا و مقابر و مزارات يرتادها مسلمون و أخرى يهود، و بعض المزارات يرتادها و يتبرك بها المسلمون و اليهود على حد سواء.

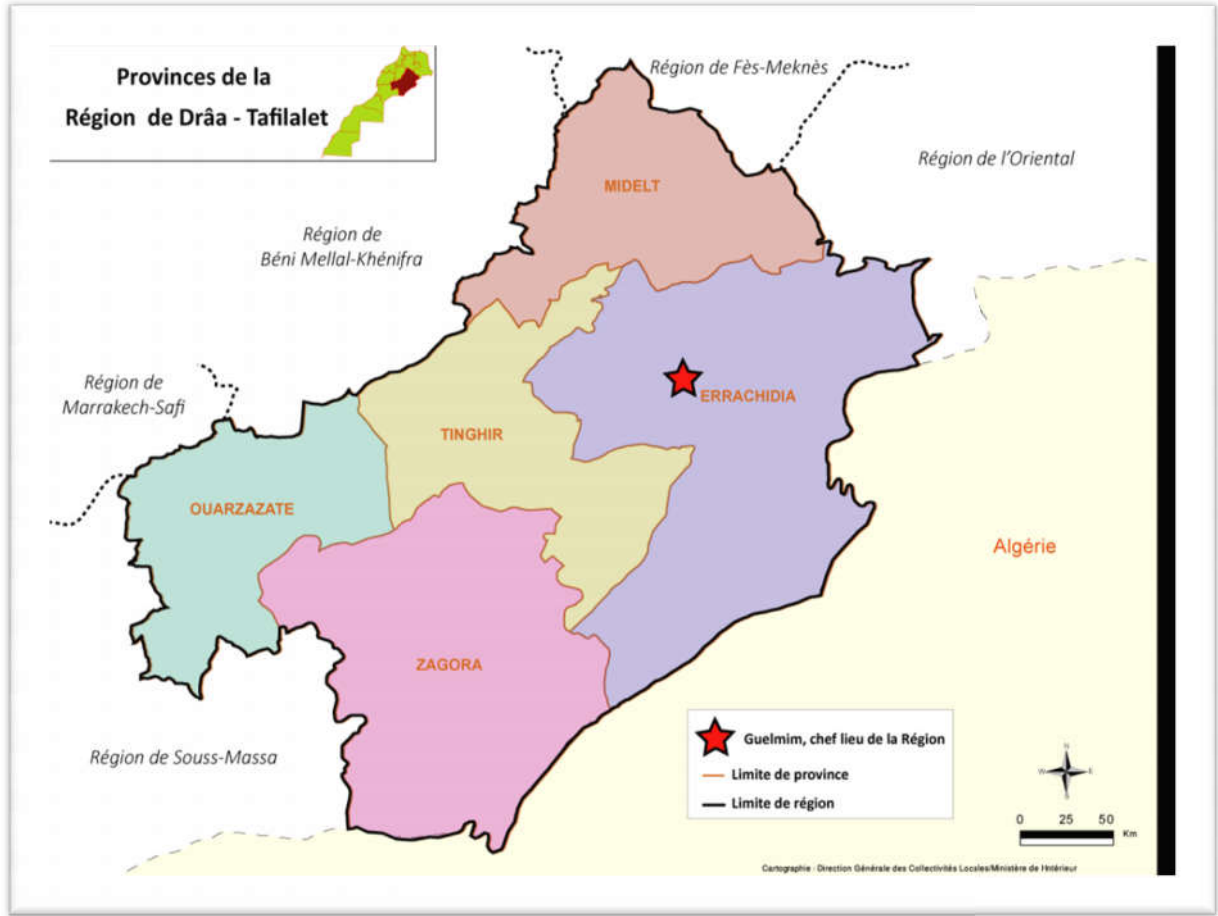
السكان يتكونون من ثلاث إثنيات مختلفة على الأقل: البربر الذين يشكلون الأغلبية و الزنوج أو الحراطين و العرب أو المستعربة. و يتوزعون عموما على طول الأودية بالسفوح الدنيا و في الواحات، و لكن ذلك وقع عليه بعض التغيير نتيجة تزايد الكثافة السكانية و شق الطرق و الهجرة و الجفاف..

تحتفي المنطقة بعدة مواسم و ملتقيات شعبية، يغلب عليها الطابع الديني المحافظ، و تضم أشكالا مختلفة من الإبداعات الشعرية و المجموعات الغنائية أشهرها أحواش و أحيوس و الكدرة و الركبة و الرزمة. تمتهن ساكنتها بعض الحرف التقليدية و الفنية الضاربة بجذورها في القدم ، كصناعة الفخار التي تلبى حاجيات الناس من الأواني، و نسج الزرابي، و الطرز، و الخياطة، و تقطير الورود، و دباغة الجلود، و نحت الأحجار، و الزخرفات على القدور و الألواح الخشبية، و صناعة الصناديق الخشبية المزركشة و المختلفة الأحجام للتخزين و الاستعمالات المختلفة، و صناعة الملابس التي تميز ساكنتها: السلاحم و الجلابيب الصوفية و البرانس و أخنيف و الحايك و الحقائب و الأحذية و النعال و الثبلاغي الجلدية و أقشاب الخاصة بالأطفال، و تتزين النساء بأقراط و أساور و دمالج و حلي و قلادات تتخللها حبات المرجان و العنبر و قطع نقدية قديمة..

غداة حصول المغرب على الاستقلال و تقسيمه إداريا إلى ستة عشر إقليما و عماليتين اثنتين، أصبحت جميع الجماعات الترابية و الوحدات الإدارية التابعة لورزازات و زاكورة و تنغير إقليما واحدا، بناء على الظهير الشريف الصادر في 16 دجنبر 1955 بشأن التنظيم الإقليمي(21). سنة 1997، و اعتمادا على المرسوم الصادر بتاريخ 9 أبريل 1997 ميلادية(22)، تم إحداث إقليم زاكورة الذي يمتد على مساحة 22.215 كلم مربع. يحده من الشمال إقليم ورزازات و من الشرق إقليم الراشيدية و من الجنوب الغربي إقليم طاطا و من الجنوب الشرقي الحدود مع الجزائر. سنة 2009، و بناء على مرسوم 11 يونيو 2009(23)، أحدث إقليم تنغير الذي يمتد على مساحة تناهز 13.619 كلم مربع، بين إقليمي ورزازات من جهة الغرب و الراشيدية من الشرق . أما إقليم ورزازات فأصبح يمتد على مساحة قدرها 12.464,5 كلم مربع. يحده من الشمال إقليمي الحوز و أزيلال و من الشرق إقليم تنغير و من الجنوب إقليم زاكورة و من الجنوب الغربي إقليم طاطا و من الغرب إقليم تارودانت. عدد سكان ورزازات زاكورة و تنغير بحسب إحصائيات سنة 2014، يصل إلى 927.220 نسمة (143.016 أسرة).

تنتمي المنطقة برمتها بناء على التقسيم الإداري الجديد لسنة 2015، إلى جهة "درعة - تافيلالت" التي تضم خمسة أقاليم هي، زاكورة و ورزازات و تنغير و الراشيدية و ميدلت(24). يحدها من الشمال جهتي فاس - مكناس و بني ملال - خنيفرة و من جهة الجنوب و الجنوب الشرقي الجزائر و شرقا جهة الشرق و غربا جهتي مراكش - أسفي، و سوس - ماسة.

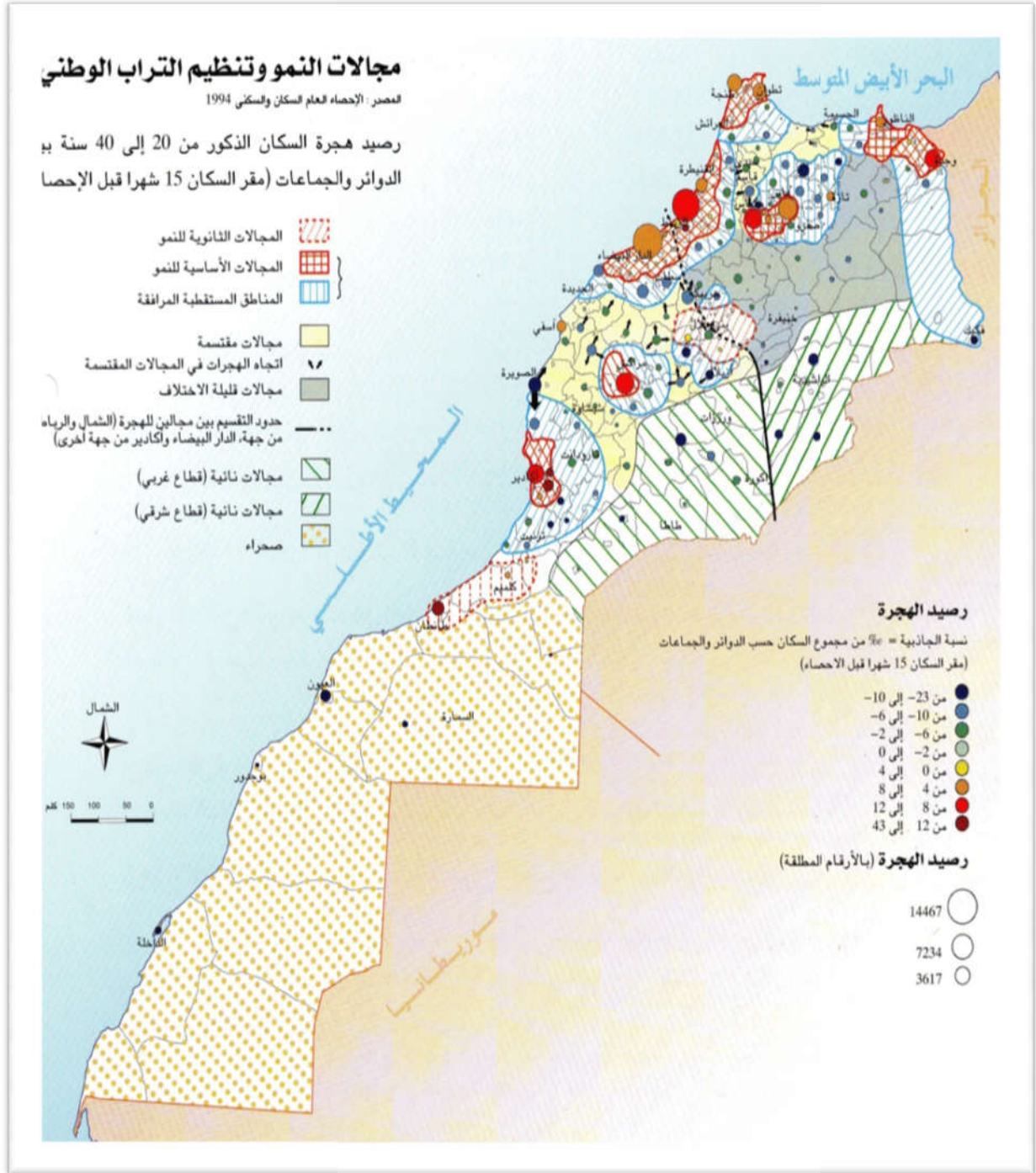




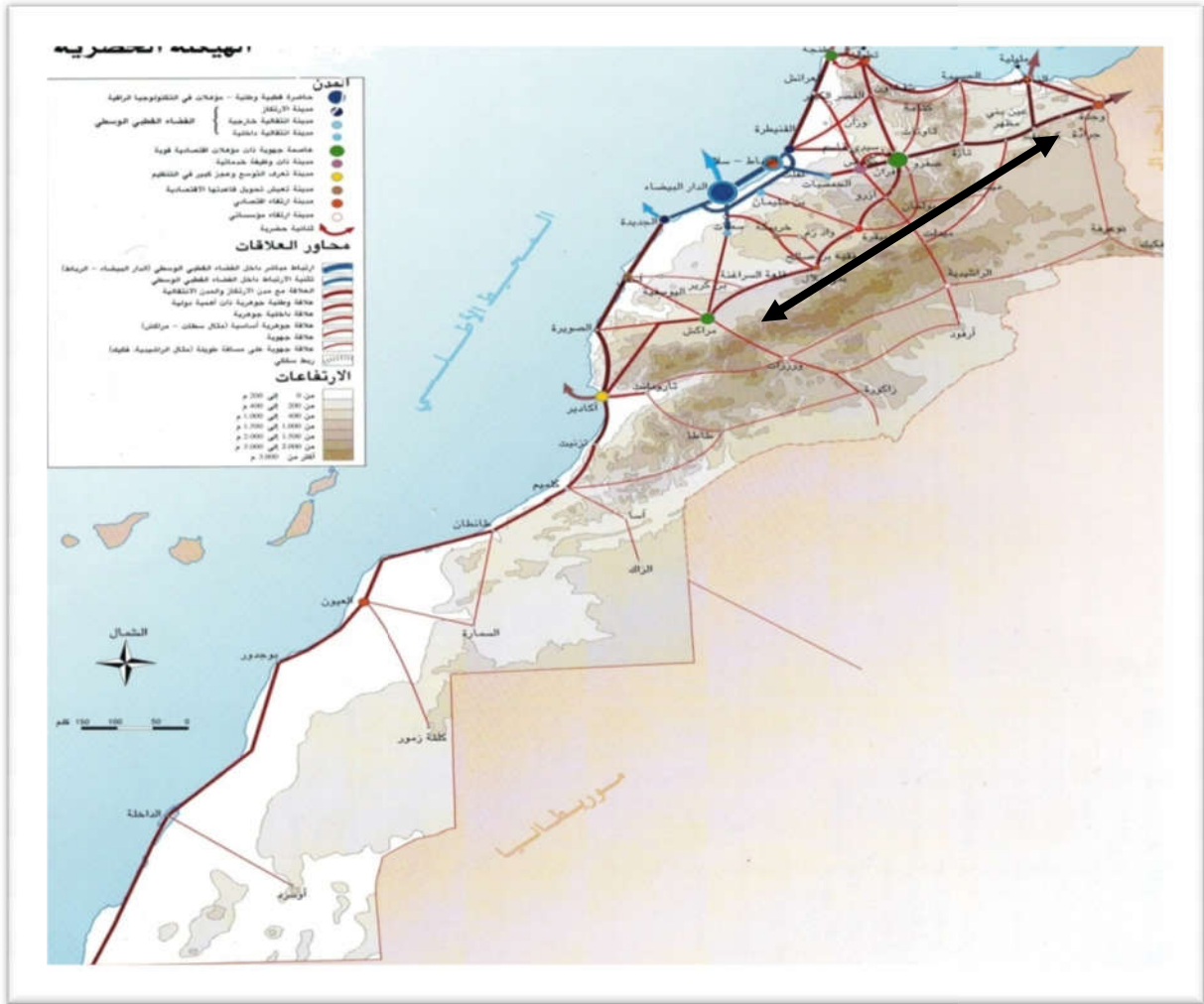
تعرف أقاليم ورزازات، زاكورة و تنغير، نقصا حادا في وسائل الاتصال و المواصلات و الطرق و التجهيزات الاجتماعية و الثقافية، و تحتل الرتب الذيلية على الصعيد الوطني في جل مؤشرات التنمية. فعالبا ما تكون الأخيرة على مستوى الصحة و التكوين و التعليم و شق الطرق و الصناعة و التجارة و الفلاحة و فرص الشغل و الخدمات المختلفة التي يحتاجها المواطنون. لا توجد بها هيكلية صناعية على الرغم من توفرها على ثروات معدنية مهمة تضخ أموالا طائلة للشركات الكبرى، و لا تستفيد و لو من جزء بسيط منها. المصادر المعيشية الضرورية لا تكفي لسد حاجات الناس، و غالبا ما تحتل الصدارة في مؤشرات الفقر و الهشاشة. نسبة الفقر مرتفعة جدا، خصوصا في الجبال و القرى التي تشكل الجزء الأكبر بكثير من مجالها الترابي. القبائل التي "ألفت" قساوة الطبيعة، تصبر و تتحمل في صمت و تقوم بوسائلها الذاتية بشق مسالك ضيقة و دقيقة لمساعدة أفرادها على التنقل و ارتياد الأسواق عبر البغال و الحمير..

أدت الاختيارات السياسية و الاقتصادية لنظام الحكم في المغرب إلى التمييز بين مغربين يفصل بينهما الجبل.

لاحظ الخريطين التاليتين (25):



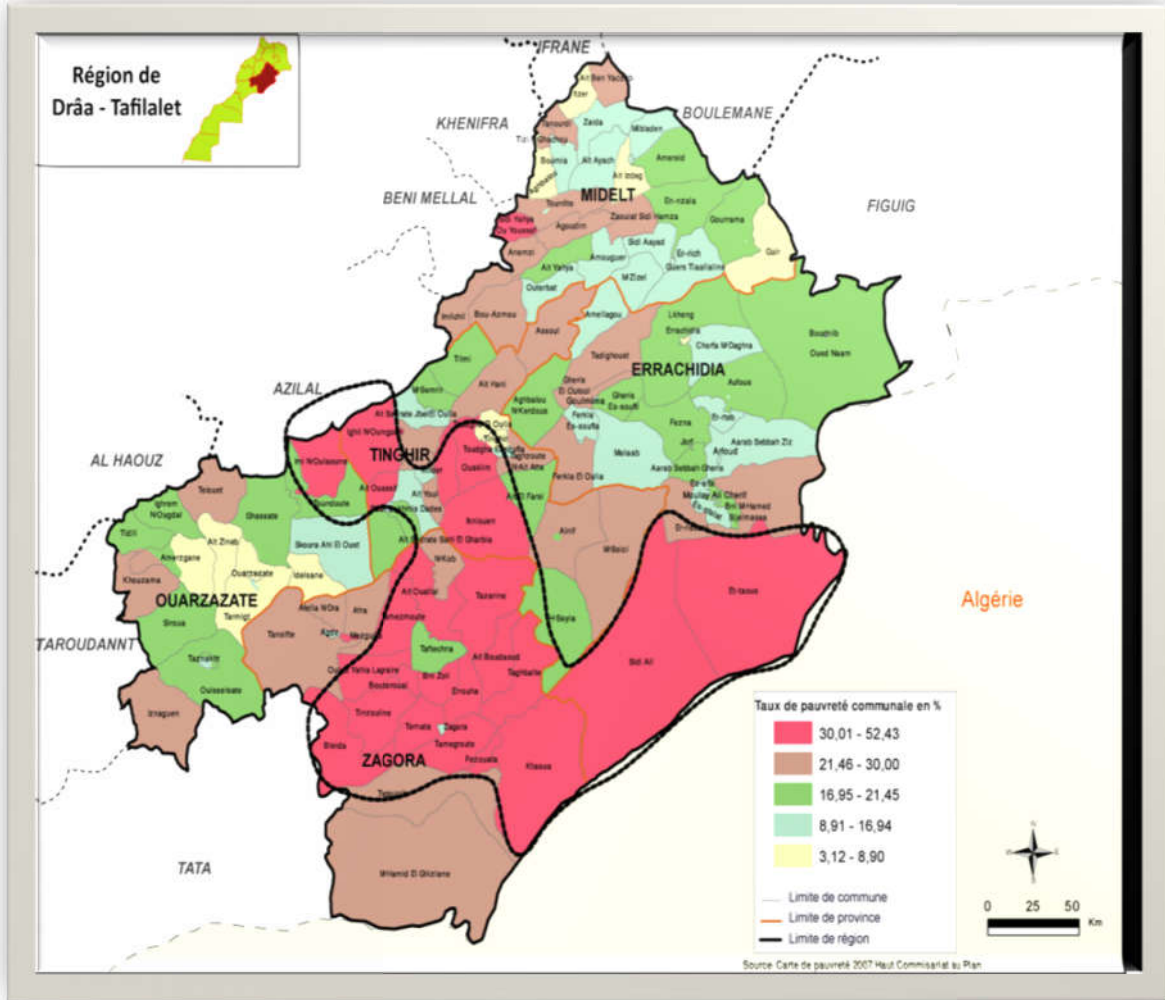
المنطقة تقع حسب الخريطة ضمن المجالات النائية.



الهيكلة الحضرية: الأطلس خط فاصل بين مغربين.

مستوى الفقر بالجهة التي تنتمي إليها ورزازات الكبرى مرتفع. فالإحصائيات الرسمية (حسب خريطة الفقر لسنة 2007) تشير إلى أن متوسطه يقدر ب 21,2%، متجاوزا المعدل الوطني الذي يبلغ 8,9% ب 12,3 نقطة. غالبية الجماعات الترابية يفوق معدل الفقر فيها 30%.

أنظر الخريطة(26):



بالنسبة لقطاع التربية و التكوين و هو عنصر حاسم في التنمية البشرية، فإن الأقاليم الثلاثة، تتميز بضعف بنيتها التعليمية في جميع المستويات الدراسية.

عدد مؤسسات التعليم الأولي و إلى غاية سنة 2013، لا يتجاوز:

- 480 مؤسسة تقليدية (Préscolaire Traditionnel) في القرى و الجبال و 191 في المجال الحضري

- 1 مؤسسة عصرية (Préscolaire Moderne) في القرى و الجبال و 13 في المجال الحضري

- 114 مؤسسة عمومية (Préscolaire publique) في القرى و الجبال و 14 بالمجال الحضري

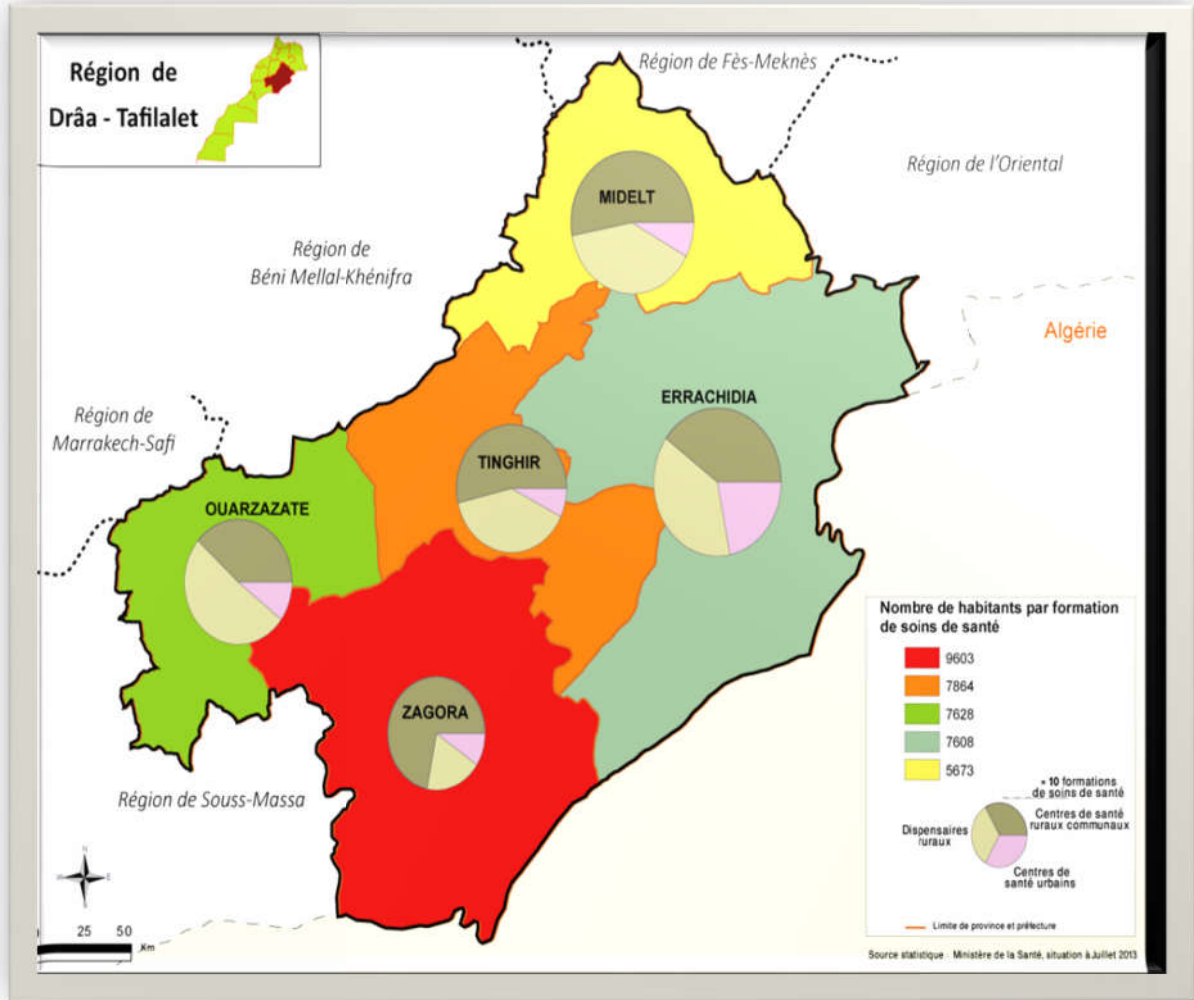
عدد مؤسسات التعليم الابتدائي العمومي (إلى غاية سنة 2013)، لا يتجاوز:

- 285 مؤسسة في المجال القروي/الجبلي و 53 في المجال الحضري

## 0 - مؤسسة للتعليم الابتدائي الخصوصي في البوادي و 14 في المجال الحضري(27)

بالنسبة لقطاع الصحة، فإن أقاليم، ورزازات و زاكورة و تنغير، تعرف عجزا كبيرا و تتخلف عن باقي جهات المغرب. يعاني سكانها كثيرا في هذا المجال، حيث يضطر الناس رغم وضعهم الاجتماعي و الاقتصادي الضعيف و صعوبة التضاريس و قساوة المناخ، للتنقل مئات الكيلومترات قصد التوليد أو التمريض. و يستسلم الكثيرون للموت كمدا و مرضا بسبب عجزهم عن التطبيب. جهة درعة تافيلالت كلها، التي تنتمي إليها منطقتنا، و التي يبلغ عدد سكانها 1.635.008 حسب إحصائيات 2014، و على شساعتها، لا تتوفر إلى غاية اليوم، إلا على 9 مستشفيات عامة و 3 مستشفيات متخصصة و 26 مركزا صحيا حضريا و 192 مركزا صحيا قرويا. عدد الأسرة لا يتجاوز 1165، بمعدل سرير لكل 1403 من السكان، و هو أقل من المعدل الوطني ( سرير لكل 991 من السكان). و تجدر الإشارة إلى أن غالبية المراكز الصحية، لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط التطبيب و الاستشفاء، خصوصا في الجبال و القرى. و لا تتوفر المستشفيات القليلة أصلا على تخصصات و تجهيزات مناسبة.

توجد ثلاث مستشفيات عامة فقط في كل ورزازات الكبرى، (مستشفى في كل إقليم). عدد أسرتها لا يتجاوز 462 سرير. و مستشفى متخصص واحد للمنطقة برمتها، يوجد بمدينة ورزازات ب 82 سرير.



عدد أطباء القطاع العام في الأقاليم الثلاث، لا يتعدى 167 طبيبا. و في القطاع الخاص، الذي يلجأ إليه بعض الناس مكرهين بسبب عوز غالبية سكان المنطقة، لا يتجاوز عددهم 34. مما يعني طبيب عام واحد لكل 5552 من السكان بالمنطقة. (المعدل الوطني: طبيب لكل 3776 من السكان)(28).

## الفصل الثاني

### مقدمة في تاريخ ورزازات

"إن التاريخ من أخطر ما استطاعت كيمياء العقل أن تنتجه ! كما أن خصائصه معروفة جيدا: فهو يولد الأحلام و يثمل الشعوب؛ يولد الذكريات الزائفة و يقوي ردود أفعالها؛ يبقى على جراحها القديمة و يعذبها وقت راحتها؛ يقودها إلى هذيان العظمة أو إلى هذيان الاضطهاد؛ يجعل حياة الأمم إما مريرة أو رائعة، لا تحتمل أو تافهة، يبرر ما نريد (تبريره)، و لا يعلمنا شيئا دقيقا، لأنه يتضمن كل شيء و يقدم الأمثلة عن كل شيء." بول فاليري (29)

### تمهيد:

التاريخ المكتوب على العموم مُغرض. تاريخ للحكام و الأسياد و أمراء الحرب. تاريخ فوقى يحجب حقيقة ما كانت عليه المجموعات البشرية و الأفراد في حالاتهم و وضعياتهم و تحولاتهم المختلفة. نعيش شحا هائلا في معرفة حياة الناس العاديين الذين يشكلون الأغلبية في كل الأزمان. لم يورِّخ ليوميات هؤلاء و حاجياتهم و مشاكلهم الحقيقية. تغيب عنا أشياء كثيرة بصددهم. لا نعرف إلا القليل، القليل، عن لغاتهم و علاقتهم بالشغل و الجنس و المرض و الموت. لا نعرف الشيء الكثير عن سكانهم و ملابسهم و عن الأثاث الذي يوظفونه لقضاء مآربهم و عن أكلهم و شربهم و موسيقاهم و رقصاتهم و ألعابهم و خلواتهم و أحزانهم و سجونهم و مُجونهم و جُنُونهم. لا نفهم ارتباطاتهم الزوجية أو الأسرية. لا نعلم كيف يقضون سنوات جوعهم و حروبهم، بعيدا عن مضامين الهزيمة أو الانتصار التي تخفي أكثر مما تشيع. لا تحدثنا كتب التاريخ عن حال الناس و الأشخاص في الجبال و القرى و الدواوير و الشوارع و أحياء الصفيح، إلا عبر قوالب منهجية و مقولاتية جاهزة و متعالية. هم مجرد أطياف خيال، أو لنقل، "كومبارس" لحكايات تاريخية موهومة. و في الوقت الذي تكدح فيه غالبية الفئات الشعبية في مختلف العصور و تشقى و تهتم بأمور الصناعة و الزراعة و الفلاحة و تصنع التاريخ، تقوم قلة قليلة من النخب التي تتغذى على فائض القيمة، بكتابة "التاريخ" و ادعاء حدوثه.

كون اسم "ورزازات" لم يرد في مجمل كتب التاريخ القديم أو "الحديث"، لا يعني أنها لم تكن موجودة أو لم يكن من يعمرها و لم تكن أحداث و تطورات. "يجد المرء في الخلاء أطلالا كثيرة فيستنتج أن البلاد كانت مسكونة في الماضي، أما إذا لم ير شيئا من ذلك، فلا يستطيع أن يصل أي نتيجة" يقول هيوم(30). و مع ذلك، يوجد عسر عظيم في التأريخ لهذه المنطقة. و هو أمر يدعو المؤرخين و

المفكرين و كل من يؤمن بأهمية العلم و الفكر و الفلسفة، إلى عمل دؤوب و ضروري من أجل استنتاج بعض من ذاكرة الأحداث الماضية.

يحاول المستعمر أن يوهمنا، بأن ورزازات، هي "صناعة" فرنسية خالصة. و الحقيقة أن عدم ربطها بعمقها التاريخي العريق و بقاعدتها الاجتماعية و المجالية و محيطها الذي لا يمكن أن تتفصل عنه، يجعلها كذلك في وعي الناس أنفسهم. عندما لا يكون هناك تفسير آخر، تتبنى الجماهير التأويل الجاهز مهما كان متهافتا.

يقول عبد الله العروي ناقدا و معاتبا:

"لا يسعنا إلا أن نندد تنديدا قويا بإهمالنا التاريخ القديم و هو إهمال ينم عن تخلف ثقافتنا الحالية و تذبذب الوعي القومي عند بعض كتابنا"(31)

التاريخ للمنطقة لا يمكنه أن يعطينا حقيقة متكاملة عن الماضي. المؤرخون يستعيدون أحداثا و وقائع مبعثرة و يربطون بينها بناء على ما يتوفر لديهم من وثائق و مناهج و انطلاقا من الوجهة التي يقفون عندها. إنهم يحاولون استكشاف بعض معالمه من خلال التعرية و الحفر و القراءة و الربط، و لا يستطيعون الإمام - مهما تجندوا لذلك - بالوقائع كما هي حتى و لو كانوا يؤرخون لفترة قريبة منهم. و مع ذلك فالكتابة التاريخية تلعب "لعبة" خطيرة من حيث أنها و إن كانت تختص بماض زمني يكون قد انتهى، إلا أنه يستمر في الحضور و لا ينقضي. ما "يعرفه" الناس عن ماضيهم و ما يتمثلونه عنه، مهما كان، حقيقة أو وهم، يسبقهم و يأخذ بأيديهم و يقودهم.

جل الكتابات التاريخية - حسب معرفتي المتواضعة - المرتبطة بالمنطقة، إما أنها تتحدث عن قبيلة كبيرة تحكم مناطق شاسعة و ورزازات جزء منها، و بذلك تضيع هذه الأخيرة في الأحداث الكبرى. أو يتكفل بها كتاب السلاطين و الأمراء، إلا ما نذر. أو جاءت لتخدم المشروع الاستعماري الغربي و قراءته المغرضة و المتعالية للأحداث. لذلك فإنها تختلف من حيث قيمتها و أهميتها، و لكنها مع ذلك تعتبر "وثيقة" لا غنى عنها و مادة خام لمزيد من الدرس و التحقيق و السؤال و البحث.

ليس لهذه الأرض تأويلاتها التاريخية الخاصة. نحن نتعرف عليها من خلال المخطوطات التي تركها لنا الأجانب فحسب: الفينيقيون و الإغريق و الرومان و الوندال و البيزنطيون و العرب و الفرنسيون. الآخر "يرسم" أحداثا، و يصنع لنا "حقيقة تاريخية" لصيقة به، و هي بعيدة إلى حد كبير عن سكان المغرب في الماضي.



يعبر العروي عن ذلك بالقول: "تحدثنا إذا كل وثائق الفترة الرومانية عن الأمبراطورية. إن الآثار كالطرق و الخندق و المعسكرات و الأنصاب الميالية. إن المسكوكات المحلية و الأمبراطورية، إن النقوش الدينية و التذكارية و العقودية، كلها تبقى في نطاق الاحتلال الروماني. نعرف جيدا حياة الملاكين العقاريين و التجار الاحتكاريين و الأساقفة (و جميع هؤلاء رومان)؛ نعرف حياة المدن بمن فيها من جنود و رقيق و خدم و صناع؛ أما الساكن الأصلي فإننا نجتهد لنتخيله عاملا فوق ضيعة كبرى، مؤديا ضريبة القمح، محاصرا في الأوراس، طريدا وراء السد الأمني دون أن نراه أبدا رؤية واضحة مباشرة" (32). الشيء نفسه يؤكد غابرييل كامب حين يقول: "لا يزيد تاريخ المغرب الكبير عند كثير من المؤلفين عن أن يكون تاريخا للحكم الأجنبي. فهم يقتصرون فيه على تتبع تعاقب السادة حسب العصور و الأزمنة: الفينيقيون و الرومان، و الوندال، و البيزنطيون، و العرب، و الأتراك، و الفرنسيون. و إذا ما ذكروا البربر في موضع من مؤلفاتهم فليس يزيد الغرض منه عن تفسير النزاعات التي كانت تجمع هؤلاء المتمردين الأجلاف بالسادة الأجانب الجدد الذين تنتقل إليهم مقاليد السلطة. و لقد باتت هذه الرؤية الاستعمارية إلى التاريخ اليوم شيئا متجاوزا." (33)

لم يكن لجهات المغرب المختلفة حظ متقارب من الكتابة التاريخية، و قد تركز البحث في أماكن بعينها. مدن الساحل الشمالي و الغربي و عواصم الأمراء و السلاطين الذين توالوا على الحكم (فاس، مراكش، مكناس، طنجة، الرباط، الدار البيضاء.. الخ). و نعتقد أن ورزازات الكبرى تدخل في نطاق الأماكن التي عرفت شحا شديدا في الوثائق التاريخية المرتبطة بها.

لذلك فإننا سنكتفي في إحاطتنا هذه، بالتطرق - دون لِيّ عنق الأحداث و حسبما يتوفر لدينا من معلومات و وثائق - للمحات تاريخية عامة و منفصل بعضها عن بعض إلى حد معين، نعتقد أنها بصمت حياة السكان.

## أولاً: البربر في العهد القديم

يسود بالمنطقة التي نحن بصددھا، ساكنة عريقة، غالبيتها ذات أصول بربرية. و البربر صفة تطلق على مجموعة إثنية قديمة، استوطنت المغرب و الشمال الإفريقي، و كانت ممتدة في العهد القديم على كل النطاق الذي أطلق عليه الإغريق اسم نوميديا، من واحة سيوة المصرية بالجنوب الغربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا و من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى نهر الصحراء الكبرى في الجنوب. لا نعرف إلا النزر القليل عما كانت عليه حالهم خلال الفترة التي سبقت التوغل الفينيقي أواخر القرن العاشر قبل الميلاد و لسنا متيقنين من أصولهم. و مع ذلك، فإن ترجيحات جل المؤرخين تميل إلى أن الشعب البربري القديم (ليبيا) قد سكن المغرب قادما إليه من الشرق عن طريق الصحراء التي لم تكن قبل خمسة أو ستة آلاف سنة قاحلة، بحسب ما كشفت عنه النقوش و الصور الصخرية في كهوف الأطلس و الصحراء(34). بحسب أبي عبيد البكري، كانت ديارهم في فلسطين من بلاد الشام إلى أن قتل ملكهم جالوت على يد داود، فساروا إلى بلاد المغرب عن طريق مصر. و هم يتكونون لديه من عدة قبائل منها: هواره و زناتة و ضريسة و نفزة و كتامة و لواتة و غمارة و مصمودة و مَزاتة و صدينة و يَصْدْرِيان و وَرْتَجَن و صنهاجة و مكسة و واكلا و غيرهم(35). و يرى ابن خلدون أن علماء النسب يكاد يتفقون على أن البربر "يجمعهم جذمان عظيمان و هما برنس و ماذغيس. و يلقب ماذغيس بالأبتر فذلك يقال لشعوبه البتر، و يقال لشعوب برنس البرانس، و هما معا إبنا برنس" و عند بعض النسابين فإن البرانس بتر و قد يكونون من نسل مازيغ بن كنعان. و يجمع شعوب البرانس سبعة أجدام و هي: ازداجة و مصمودة و أوربية و عجيسة و كتامة و صنهاجة و أوريغة و لمطة و هسكورة و كزولة. و أما شعوب البتر و هم بنو ماذغيس الأبتر، فيجمعهم أربعة أجدام: أداسة و نفوسة و ضرية و بنو لوا الأكبر(36).

إن اختلاف قاماتهم و سحناتهم و لون أعينهم و شعرهم و بشراتهم (السمراء أو الشقراء) لا يعزى - كما يدعي بعض العسكريين و الموظفين الأوروبيين - إلى أصلهم الأوروبي؛ و لا إلى اكتساح الآريين لبلادهم منذ 1600 قبل الميلاد و انصهارهم في السكان الأقدمين الذين أثروا فيهم من حيث التكوين الجسمي؛ و لا إلى دخول عناصر كثيرة من أوروبا إلى الشمال الإفريقي؛(37). فلا يحتاج شعب البربر إلى إلحاقهم بأمة أخرى "إذ مثل هذه الأمة المشتملة على أمم و عوالم ملأت جانب الأرض، لا تكون منتقلة من جانب آخر و قطر محصور. و البربر معروفون في بلادهم و أقاليمهم متحيزون بشعارهم من الأمم منذ الأحقاب المتطاولة قبل الإسلام. فما الذي يحوجنا إلى التعليق بهذه الترهات في شأن أوليتهم. و يحتاج إلى مثله في كل جيل و أمة من العجم و العرب"(38). و العلماء المعاصرون - اعتمادا على نتائج

الأنثروبولوجيا الجسمانية و الاكتشافات الأثرية - يجمعون على أن أصول البربر متباينة منذ أن سكنوا المنطقة من زمن طويل و ليس القرون القريبة منا، و يرجح العروي أنه: "سكنت جماعة تنتمي إلى الجنس المتوسطي الأول (أي الجنس الذي عمر حوض البحر الأبيض المتوسط). ثم امتزجت فيما بعد مع جماعتين متوسطتين أيضا، جاءتا من آسيا الغربية عن طريقين مختلفين. اتخذت الأولى طريقا ساحليا فحافظت على سماتها الأصلية. أما الثانية فإنها توغلت في الجنوب معرجة على إفريقيا الشرقية فامتزجت بالعنصر الزنجي. هذا ما يستخلص الآن من دراسة الآثار، أكانت أدوات أو هياكل عظمية"(39). و يؤكد غيزل في أبحاثه أن المهاجرين و الغزاة الذين توالوا على المغرب لم يحدثوا تغييرا في جوهر الأهالي الذين استوطنوا البلاد منذ العهود التاريخية القديمة. فقد أسس الفينيقيون على السواحل مستعمرات كان أكثرها منغلقا على نفسه بشدة داخل أسوار و أحواز ضيقة. و قرطاجة لم تتوسع كثيرا إلى ما وراء البلاد التونسية الشمالية. و الرومانيون إلى عهد يوليوس قيصر، لم يستولوا إلا على الشمال الشرقي للبلاد التونسية. و المستعمرات التي أنشئوها خلال نصف القرن السابق للميلاد و القرن الذي تلاه، لا ينبغي أن نغالي في أهميتها. أما الوندال الذين دخلوا الشمال الإفريقي، و الذين يقدر عددهم بمائتي ألف، فلم يمتزجوا بالأهالي، و بعد تحطم مملكتهم بعد قرن من الزمان، طرد الإغريق المنتصرين جميع من تبقى منهم تقريبا. و لم يخلف هؤلاء أيضا أثرا أبقى من السابقين، و لم يحكموا إلا أجزاء الولايات الرومانية القديمة التي استطاعوا التغلب عليها و لكنهم لم يشحنوها بالمعمرين. و مثل ذلك حدث مع المحاربين العرب الذين حطموا السيادة البيزنطية و أخضعوا الأهالي و حولوهم إلى الإسلام. فهم قد تجمعوا في المدن و لم يكن عددهم كبيرا و لم يتغلغلوا في الكتل البربرية الداخلية. و بقي البربر سالمين في معظم جهات شمال إفريقيا، خصوصا في السلاسل الجبلية. بالإضافة إلى هؤلاء يوجد طبعا الأجناب الذين لم يكن استيطانهم في البلاد ناتجا عن غزوات. منهم اليهود و الأندلسيون و السود. و على العموم و على الرغم من التأثير المهم الذي أسهم به عرب الهلاليين و السود، فإن غيزل على قناعة تامة بأن "السكان الحاليين لشمال إفريقيا، لا يختلفون في شيء عن الرجال الذين يسكنون هذه البلاد منذ نحو ثلاثة آلاف سنة."(40).

أما القول أن أصل البرابرة هو من أوروبا، أو أن البربر أقارب الأوروبيين القدامى، فإنه لا يعدو كونه ترويجا دعائيا فجا و استعمالا سياسيا لعسكريي و موظفي و مؤرخي الغرب الاستعماري. إنها " نظرية متفرعة في الحقيقة عن سياسة إدماج أفريقيا الشمالية في المجموعة الفرنسية. و سياسة الإدماج متجذرة في عرقية و سلالية القرن التاسع عشر. كان الكل يعتقد آنذاك أن الإدماج لا ينجح إلا إذا كان البربر و الأوروبيون ينتمون إلى أصل واحد. أما إذا كان البربر من جنس غير أوروبي فيستحيل عليهم استيعاب الحضارة الغربية "(41).

كان للبرابرة لغتهم و حضارتهم التي سادت مجموع التراب المغربي. و هي لا تنسب - كما يحاول ادعاء ذلك بعض الكتاب - إلى الفينيقيين أو غيرهم، حيث تشير الدراسات الأركيولوجية إلى أنهم استعملوا قبل وصول الفينيقيين آلات حجرية صقلية و نحاسية و مارسوا جميع أنواع الزراعات المعروفة آنذاك و عاشوا حياة مزارعين مستقرين أكثر منه حياة رعاة رحل. مما يؤكد أنهم مروا مبكرا بثورة نيوليثية و بعد - نيوليثية. و قد اعترف بذلك - مع تقدم الدراسات الأركيولوجية - ستيفان غزيل نفسه (شيخ مؤرخي المغرب القديم من الفرنسيين) و كتب: "لم ينتظر أهالي المغرب البحارة السوريين ليتعلموا تدجين المواشي و الزراعة".(42).

يريد التاريخ الماكر أن يعطي الانطباع كما قلنا، بأن الفاعل الأساسي في الأحداث التي تعني المغاربة، ليس المغاربة أنفسهم، و لكنه الغربي دائما: الفينيقي أو القرطاجني أو الروماني أو الفرنسي. أما السكان الأصليون فلا تاريخ خاص بهم إلا بالقدر المُحدّد لهم. و الحقيقة التي لا يعلى على غيرها، أن البرابرة هم صانعو الأحداث و المؤثرون الرئيسيون في الوقائع، و هم أصحاب الأرض و التاريخ. "فالبربر قد عمّروا فوق ما عمّر سواهم كثيرون، و البربر قد صمدوا لتقلبات التاريخ، و غزو الغزاة، و محاولات الاحتواء و الطمس، و التدوير؛ فكأنهم المجرى الثابت الذي ظل موصولا بعد انقضاء الحضارات، و الدول، و الإمبراطوريات التي تعاقبت على منطقة شمال إفريقيا."(43)

لم يكتب البربر تاريخهم الخاص، و كانت ثقافتهم و لغتهم - و لا تزال - محط استصغار و إهمال. و من بين من تَفطن لذلك مبكرا، مؤلف مجهول عاش في القرن الثامن الهجري و ألف كتابا سنة 712 هجرية/ 1312 ميلادية أسماه "مفاخر البربر". اشتغل بالتعريف بأنساب البربر و أدبهم و مفاخرهم و حضارتهم و علمائهم و فضلائهم و قادتهم السياسيين و رجال الحرب و غيرهم.

يقول الكاتب المجهول: "فإنه لما كانت البربر عند كثير من جهلة الناس، أخس الأمم و أجهلها و أعراها من الفضائل، و أبعداها عن المكارم، رأيت أن أذكر ملوكهم في الإسلام و رؤساءهم و ثوارهم و أنسابهم و بعض أعلامهم، و تواريخ أزمانهم"(44)

لا تعزى حضارة سكان المغرب الأصليين - كما أشرنا - كلها إلى الغزاة و التقنيات و الثقافات التي اصطحبوها معهم، و لكنهم تعاملوا مع بعضها حسب حاجاتهم و منطق التطور و التفاعل الضروري مع الأجنبي. الروايات التاريخية تعتبر أن الوافدين على المغرب من الذين استوطنوا شواطئه شمالا و غربا و توغلوا في بعض البلاد الداخلية، جلبوا معهم تقنيات جديدة و متطورة في السقي و في زراعة الكروم و القمح و في الإدارة المدنية، و جاؤوا بدياناتهم و لغاتهم التي أثرت بشكل أو بآخر في الساكنة. و قد انتشرت اللغتين، اللاتينية و البونيقية بين البربر و لكن الأثر اللغوي لهما اختفى مقابل سيادة اللغة

العربية. يقول غيزل: "ذكر القديس أغسطينوس أن اللغة البونية في عصره كانت منتشرة في الأرياف. و لم يكن الفتح العربي بعيدا عن تلك الفترة"(45). و تبرهن المصادر التاريخية و الكتابات النقوشية و الآثار المتبقية من مسارح و أسوار و مدن رومانية على حضورهم و تأثيرهم الحضاري في المناطق التي كانوا يحتلونهم لقرون عديدة.

لا نتوفر لحد الآن على معطيات تاريخية موثوقة حول أصول اللغة البربرية و لا نعلم كيف تفرعت إلى لهجات مختلفة. فلم تجزم الدراسات اللسانية و الأنثروبولوجية إلى الآن شيئا من ذلك. لا نعرف ما إذا كان الحرف الليبي اختراع محلي أو هو مأخوذ من البونيقية أو اليونانية القديمة أو كتابة سامية عتيقة، و إن كان عدد من علماء اللسانيات العامة يضعونها ضمن أسرة الألسن الحامية - السامية، و منهم من يربطها بالحميرية القديمة(46). فبعد التقدم الذي تحقق في دراسة اللغة السامية القديمة اعتبر م. كوهين M. Cohen سنة 1924، اللغة البربرية "تدخل في أسرة كبيرة، هي المسماة الحامية السامية chamito-sémitique، و التي تضم كذلك اللغة المصرية [القديمة] (و القبطية copte و هي شكلها الحديث) ، و الكوشية couchitique و السامية"(47). و تبعه في ذلك مختلف علماء اللغة. و بحسب ابن خلدون - الذي أفرد جزء هاماً عن البربر في كتابه الشهير عن المغرب - فإن لغتهم هي من الرطانة الأعجمية و متميزة بنوعها، و هي التي اختصوا من أجلها بهذا الاسم " يقال: إن أفريقيش بن قيس بن صيفي من ملوك التبابعة لما غزا المغرب و أفريقية، و قتل الملك جرجيس، و بنى المدن و الأمصار، و باسمه زعموا سميت أفريقية، لما رأى هذا الجيل من الأعاجم و سمع رطانتهم و وعى اختلافها و تنوعها تعجب من ذلك، و قال: ما أكثر بربرتكم فسموا بالبربر. و البربرة بلسان العرب هي اختلاط الأصوات غير المفهومة، و منه يقال بربر الأسد إذا زار بأصوات غير مفهومة"(48).

و قد استعمل قدامى الإفريقيين في المغرب الكبير نظاما في الكتابة، هو النظام الليبي، و عنه تولدت أبجدية التيفناغ المتداولة عند الطوارق. و تعرضت هذه الكتابة للمنافسة من اللغة البونيقية ثم اللاتينية، و صارت إلى إهمال و نسيان من قبل أن يكون دخول الكتابة بالعربية في القرن السابع الميلادي. و تعتبر اللغة البربرية اللغة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك كتابة خاصة بها، و قُيِّضَ لها الاستمرار منذ ما قبل الاستعمال الذي كان للغة البونيقية و اللغة اللاتينية و اللغة العربية، و ذلك على الرغم من أن البرابرة يستعملون للتعبير عن قضاياهم - باستثناء الكتابات التي على شواهد القبور و النقوشات - البونيقية أو اللاتينية أو العربية أو الفرنسية(49). و لا بد من الإشارة إلى أنها تفقد اليوم وَهَجَهَا، و ما عاد جميع سكان المغرب يتداولونها، و هي تضمحل شيئا فشيئا لصالح التعبير باللغة العربية التي هي لغة الدولة و العقيدة و التجارة. أما الكتابة البربرية و لغتها الأصلية الموعلة في القدم فلا يعرفها إلا قلة قليلة من المتخصصين.

تعرض البرابرة في المغرب منذ القديم، لغزوات متتالية، و تم الاستيلاء على أجزاء من أراضيهم و محاصيلهم الزراعية ومواشيهم، من قبل القرطاجيين و الرومان و الوندال و البيزنطيين و العرب. يزرعون - أثناء حكم قرطاج - أراضيهم "مقابل خراج يقدر بربع أو نصف المحصول، و تحت مراقبة نظار قرطاجيين مسؤولين على جمع الضرائب و تجنيد القوات المساعدة"(50). و توغل الجيش الروماني إلى الصحراء بالجنوب الشرقي الأقل جفافا، و عمل على استغلال الإنتاج الفلاحي و الزراعي و أشجار الغابات، و صدرها إلى روما و فرض الضرائب و الخراج على المزارعين و الملاك(51). و خلال القرن الخامس الميلادي و إثر سقوط روما "قسمت الجماعات الجرمانية الأراضي الرومانية و كانت إفريقيا الشمالية من نصيب أول جماعة قطعت البحر، أي الوندال المتغلبين على إسبانيا. اجتازوا مضيق البوغاز سنة 429 تحت قيادة جيزريش، و اقتطعوا لأنفسهم مملكة مستقلة في المغرب الأوسط، أي في منطقة ناميديا، ثم تقدموا شرقا، و في أكتوبر 439 استولوا على قرطاج"(52). و بطلب ملح من الكنيسة الكاتوليكية التي تضررت مصالحها المادية و أبعدت عن مراكز النفوذ، غزت الأمبراطورية البيزنطية المغرب و تغلبت على الوندال في معركة عسكرية بتاريخ 533 م، بقيادة بليزار. استولى رؤساء الكنائس و الملاكين القدامى و البيزنطيين على العقارات و الأموال. انتشر الاستغلال و توسعت الهوة بين الحاكمين و المحكومين و بين الملاكين و المعوزين و تفتتت السلطة المركزية(53).

قاوم البرابرة و بشراسة جميع المستعمرين، و لم تستطع أي دولة غازية أن تخضعهم و تبسط سيطرتها على مجموع التراب المغربي. "تعاقب على حكم المغرب الوندال من 429 إلى 533 ثم البيزنطيون من 533 إلى 649 ثم العرب من 649 إلى ثورة الخوارج سنة 741 م. يخضع بسهولة المتغلب اللاحق المتغلب السابق ثم يواجه الصعوبة الحقيقية و يعجز عن إخضاع السكان الأصليين. ينزع الفاتح الحكم من فاتح سابق ثم لا يتعدى المنطقة التي تعود المغاربة منذ زمن طويل على أن يروها خارج قبضتهم. تظهر الأحداث و كأنها تعيد نفسها. لماذا إذن تكلمنا على ثوابت خادعة و متواترات كاذبة؟ لأن الأمور تتعلق بالفاتحين و بهم وحدهم. نسمع باستمرار أقوال الغزاة عن غزاة سابقين. أما السكان الأصليون فماذا فعلوا و ماذا قالوا؟ إن جوهر التطورات أثناء القرون الثلاثة التي تفصل بين انهيار السلطة الرومانية و انتصار ثورة الخوارج هو تعميق و تركيز تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق: مغرب صحراوي و مغرب وسطي و مغرب مفتوح. ثلاث مناطق، ثلاث مستويات تاريخية، كل مستوى يحدد تطور الآخر."(54)

اكتسح الغزاة بعض المدن و السهول المغربية، أما الصحاري و الجبال - كما هو شأن منطقتنا - فغالبا ما تكون في منأى عن الهيمنة الغربية. يعبر لacroix عن ذلك و يقول: "إن بربر المدن و السهول

و الأودية قد اكتسحهم الغزاة، و لكن ساكن الصحراء و الجبل لم يصله التأثير الروماني قط؛ فبعد سبعة قرون من الاحتلال الإيطالي أجد سكان البلاد الأصليين كما كانوا قبل الاحتلال، و قد عاقب القائد سليمان (Salomon) ثوار القرن السادس في الأوراس و بيزانطيا حيث كانوا هم نفس البربر الذين حاربوا قبل هذا التاريخ بستمائة سنة تحت راية يوغورطا، و كانت لديهم نفس العادات و الأخلاق، و نفس البغض للأجنبي و حب الاستقلال و كيفية القتال. و هؤلاء السكان قد بقوا هكذا لم يكن ليبلغ إليهم أي تأثير خارجي. و كان عدد الثوار العظيم الذي هزم قوة جستنيان بعد طرد الوندال كما كان عدم تمكن الرومان من إقرار سلطتهم على الأجزاء المغربية من ممتلكاتهم القديمة، دليلا واضحا على أن الأغلبية الساحقة من السكان قد ظلت أبعد ما تكون عن تناول الغزاة"(55)

عمل ماسينييسا زعيم البرابرة خلال القرن الثالث ق م على بناء دولة ناميدية موحدة للشمال الإفريقي. و قد أوردت بعض الكتابات النقوشية المكتشفة حديثا، التنظيم البربري الأصيل الذي لبعض حكومات المدن النوميديية على عهده و على عهد ابنه ميسيبسا. فقد كانت تتألف من مجلس للمواطنين، و الشخصية الرئيسية في المدينة هو الملك "أكليد aguellid بالليبية"(56) الذي ينتخب كل سنة، و تسمى السنة التي يحكم فيها باسمه. و يأتي من بعد الملك قاضيان يحملان لقب "رئيس المائة Musn بالليبية"، ثم بعدهما يأتي قاض آخر يحمل الاسم الليبي "Msku". و كان هذا النوع من التنظيم إبداعا بربريا صرفا و لم يكن ما يقابله لدى الفينيقيين(57). و بعد سقوط مملكة ماسينييسا إثر نزاع على الخلافة بين ثلاثة من أبنائه، قاد يوغرثن أحد حفدته، ثورة على الحكم و على زعماء روما (112-105 ق م) بغرض - على ما يرجح العروبي - توحيد البربر و طرد الرومان(58). وقعت كذلك ثورة في ناميديا بقيادة تاكفاران بعدها بقرن من الزمان تقريبا(من سنة 17 إلى سنة 24 ق م)، و كانت تعبيرا عن سخط البربر على الرومان الذين استولوا على مراعيهم(59). كما قام البرابرة بثورات من قبل ضد القرطاجيين الذين كانوا يحصلون منهم على خراج يُقدر بنصف المحصول الزراعي و تحت مراقبة نظار قرطاجيين مسؤولين على جمع الضرائب و تجنيد القوات المساعدة: ثورة 396 ق م، و ثورة 379 ق م و ما بعدها، و ثورة 240 ق م التي كادت أن تقضي نهائيا على الوجود البونيقي(60). و تعذر على الروم و الوندال الاستمرار في الاستيلاء على الأراضي و لم يتمكنوا من التوسع في الصحراء بسبب مقاومة البربر. و حسب تقديرات كورتوا فقد انحصر حكم الرومان للمغرب قبل أن يرثه على التوالي الوندال ثم البيزنطيون ثم العرب، في مائة ألف كيلو متر مربع. و انحصر حكم البيزنطيين في شريط الساحل و ضواحي المدن(61). و ثار البربر بقيادة الملك كرمول (توفي سنة 578) في مقاطعة "موريطانيا" على الجيش البيزنطي، و دامت الثورة لحوالي خمس عشرة سنة(62). و كانت الصحاري و الجبال ملاذا للبرابرة الذين رفضوا

الاستعمار الأجنبي و قاوموه، و تحول بعضهم إلى بدو رحل و لجئوا لحياة القبيلة في انتظار العودة من جديد إلى الشمال و توحيد الإمارات.

و في منطقتنا (ورزازات الكبرى)، يُطلعنا شارل دو فوكو عن رحلته إلى الأماكن التي زارها بالأطلس الكبير و الصغير في ثمانينيات القرن التاسع عشر (1883 - 1884)، و يؤكد لغتها الأمازيغية الأصيلة: "اكلوة أمازيغ لغة و سلالة و هذه حال جميع القبائل التي سآزورها في مناطق الأطلس الكبير و الأطلس الصغير. من زاويت سيدي رحال إلى تيسنت؛ لا وجود و لو لعربي واحد"(63). و معرفة السكان للعربية - بحسبه دائما - ضعيفة. ففي المناطق التي عبّرها انطلاقا من اكلوة و أساكة و تزكي و أيت زينب، قد يوجد رجل واحد من بين خمسة رجال، و امرأة واحدة من بين عشرين امرأة، يعرفون اللغة العربية. و في تزناخت، و من بين سبعة أشخاص قد لا نجد شخصا واحدا يعرف اللغة العربية و لا امرأة تتكلمها، و لا يستعملها اليهود أنفسهم بينهم بصفة عادية(64).

و تؤكد المنحوتات الصخرية التي تم اكتشافها بغم الشنة بتنزولين و بتازارين و المقبرة الكبيرة بغم لرجام بإغير نتيدي بمحاميد الغزلان التابعة جميعها حاليا لإقليم زاكورة، و التي تضم كتابات و نقوش بربرية قديمة إلى التاريخ السحيق للمنطقة و سكانها و أصالة حضارتهم و لغتهم.

يذكر محمد المكي الناصري صاحب كتاب "طلبيعة الدعة في تاريخ وادي درعة" (توفي سنة 1163 هجرية) أخبارا حصل عليها في بعض الكتابات، يقول: "وجدت في بعض التقايد و لا أقطع بصحته و لا نفيه ما نصه: هذا تقييد بعض تواريخ واد درعة و يسمى أيضا واد الزيتون لكثرة الزيت به. اعلم أن وادي درعة واد بأقصى المغرب يتفجر من جبل درن. و قدمه من عهد كوش بن كنعان بن حام بن نوح.. و كان كوش على دين المجوس، و جيشه أربعون ألفا من الزعام. و كان غالبه على جميع أهل المغرب ثلاثمائة سنة، حتى غلبت النصارى على بني إسرائيل..". و قد استنتج "كاتفوسي"، في بحوثه و دراساته التاريخية "وجود علاقة بين الكوشيين الأحباش، الذين تحدثت عنهم رواية تاريخ يهود درعة، و بين الحرائين (أو الحراطين) المنتشرين ما بين تافيلالت و دادس و درعة و في نواحي المغرب. و رأى أن الكوشيين عرفوا مجدا غابرا و نفوذا تعدى تخوم الصحراء إلى شمال جبال الأطلس"(65).

و يشير الناصري أيضا إلى الآثار الكثيرة التي خلفها الرومان بوادي درعة "و من أعظمها و أشهرها و أبقاها على ممر الأعصار مدينتهم بين جبلي زاكورة، و إن أسوارها و أبراجها باقية إلى هذا التاريخ، و هو سنة 1143 هـ"(66).



و حضيت المنطقة فيما مضى من الزمان بأهمية اقتصادية نجد بعض ملامحها في بعض الكتابات التاريخية القديمة. يقول أبو عبيد البكري (المتوفي سنة 487 هـ الموافق ل 1094 م):

"من سجلماسة إلى تيحمامين يومان، و في تيحمامين معدن للنحاس. و من تيحمامين إلى وادي درعة يومان، و على وادي درعة شجر كثير و ثمار عظيم و هناك شجر التاكوت يشبه شجر الطرفاء، و بهذا التاكوت تدبغ الجلود الغدامسية. و على وادي درعة سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة، و ربّما كان عليه في اليوم الواحد سوقان، و ذلك لبعد مسافته و كثرة الناس عليه، و طول عمارته المتصلة سبعة أيام. و من وادي درعة إلى موضع يقال له أدامست، و منه إلى ورزازات يومان، و هو بلد هسكورة، و تمشي في بلد هسكورة أربعة أيام إلى منازل قبيل يقال له هزرجة.." (67)

و يتحدث البكري كذلك عن "مدينة درعة" كما يسميها، و التي هي عنده بمثابة "عاصمة" درعة، يقول:

"مدينة درعة يقال لها ثيومنين، و هي قاعدة درعة. و قد تقدّم ذكر وادي درعة و أنّ منبعه من جبل درن. و هذه المدينة أهلة عامرة بها جامع و أسواق جامعة و متاجر رابحة، و هي في شرف من الأرض و النهر منها بقليها و جريته من الشرق إلى الغرب و يهبط لها من ربوة حمراء. و كان صاحبها علي بن أحمد بن إدريس بن (يحيى) بن إدريس" (68)

## ثانيا: اليهودية

كان بعض البربر و إلى عهد قريب يدينون باليهودية، و لهم دورهم المتميز في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للبلاد. تبث تواجدهم في مناطق مختلفة من وريزات و زاكورة و تزناخت و سكورة و قلعة امكونة و تنغير و تندوت و تلوات و غيرها، منذ القديم. الدين اليهودي، أخذه البربر عن بني إسرائيل الذين نزحوا إلى المغرب منذ العهد القديم و في حقب زمنية مختلفة و لأسباب مختلفة مرتبطة بالتجارة أو الحروب أو مصاببتهم للغزاة..الخ. و أهم ما يتم ذكره بهذا الصدد انتشارهم بالمغرب الأقصى، بعد إجلائهم على يد نبوخذ نصر الكلداني بالعراق القديم في 597 و 586 ق م، و على يد الأمبراطور جابوس في الأعوام 37 إلى 41 م، و على يد قراقش سنة 70 م، و على يد هدریان إثر تدمير أورشليم في العام 135 م، و بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له من قبل الكاثوليك في القرن السابع الميلادي و القرن الخامس عشر الميلادي بإسبانيا و البرتغال.

بعد دخول الإسلام إلى المغرب، ستعرف العلاقة بين اليهود من جهة، و البرابرة الذين أسلموا و العرب من جهة أخرى، علاقات شد و جذب، حسب طبيعة الحاكم و الحالة السياسية الراهنة للبلاد. فكانت فترات سلم و أمان و تبادل، و فترات أخرى تتسم بالعنف و الاضطهاد. و كما جميع الأقليات في التاريخ الإنساني، فإن اليهود كذميين و كأقلية دينية، سيكونون في موقف الضعيف و سيتحملون مظلمات كبيرة في فترات تاريخية مختلفة و سيجبرون على الاختيار بين اعتناق الإسلام أو النفي أو القتل. من مظاهر العنف المادي و المعنوي الذي مورس عليهم، نذكر على سبيل المثال: منعهم من ولوج مدينة مراکش عند تأسيسها في العام 1062 م، و الاضطهاد الذي تعرضوا له في القرن الثاني عشر الميلادي على يد الموحدين، و كذلك على يد السلطان اليزيد بين سنتي 1790 و 1792، بالإضافة إلى أحداث مشابهة في أزمنة مختلفة. و أيضا عزلهم عن المسلمين داخل أحياء شبه مغلقة دعيت منذ عهد المرينيين ب "الملاح". و قد حاول مؤرخ الدولة العلوية عبد الرحمان بن زيدان تبرير هذا الفرز بالقول: "فملوك المغرب و ساداته عرفوا كيف يتفادون اصطدام المسلمين مع اليهود، و يجنبونهم الوقوع في مشاكل معهم، و يتلافون سوء تفاهم يقع بين مواطنين يقلل من راحة الدولة، و يسبب قلاقل تفضي إلى ما لا تحمد عقباه، فضربوا بينهم سورا و بنوا لليهود من خلفه ملاحا (حارة) يأويهم مستقلين في سكتانهم، مطمئنين إلى حياتهم و تقاليدهم و أموالهم و أنفسهم، و تلك فكرة صائبة توفق فيها المغرب توفيقا محكما، و حل بها كثيرا من المشاكل قبل أن يطلع شرها و يتفشى ضرها"(69)

و يشير نص الظهير التالي المرتبط بتحويل ملاح اليهود القديم بدمنات من حي الفلاح كما يسمى اليوم إلى آيت اعمر أسفل المدينة بناء على طلب أعيان دمنات من المسلمين و أصدره السلطان الحسن الأول

الذي كان أقل وطئاً عليهم، إلى بعض الغلبة وكذلك الدونية التي ينظر بها المغاربة المسلمون للمغاربة اليهود:

" الحمد لله وحده، و لا حول و لا قوة إلا بالله، طابع بداخله: الحسن بن محمد، الله وليه، و بدائرتة: (البسيط).

و من تكن برسول الله نصرته أن تلقه الأسد في آجامها تجم

أمضينا بحول الله و قوته ما وقع عليه اتفاق من ذكر أسفله على نصه و وصفه و السلام، مهل رمضان عام 1304 هـ: الحمد لله، لما أن كان تضرر أهل دمنات بسكنى اليهود أعلى بلادهم و قرب مساجدهم و مياههم و تنجيسهم إياها بفاذوراتهم، و اشتكوا بذلك على جد سيدنا و والده، قدسهما الله، و أثبتوه حسبما بالموجب الذي بأيديهم؛ و كان مولانا المقدس بالله أمر بنقلهم من ذلك المحل إلى محل آخر من البلد، يأمنون فيه على أنفسهم و أموالهم، ليرتفع الضرر، حسبما بكتابه الشريف للخديم الطالب علي الدمناتي. ثم لما نزل مولانا المنصور بالله في وجهته السعيدة هذه قرب دمنات، أعاد الشكاية أهلها بذلك، حيث لم يرتفع عنهم ذلك الضرر، لعدم تنفيذ الأمر بنقلهم لتخالفهم في تعيين المحل، محتجين بالموجب و الكتاب الشريف المذكورين. و حين توجه نصره الله للمدينة، عاين ذلك الضرر، و تحقق لديه، فحينئذ أمر بتوجيه بعض الأعيان من العلماء و الأمناء و المهندسين لمعاينة المحل الذي هم فيه قاطنون و ساكنون، و تعيين محل آخر مثله مكين، ينتقلون إليه و يبني أهل دمنات لهم فيه دورا مثل دورهم، كما و كيفاً، بما لذلك من المنافع و المرافق و كافة الحقوق من حمام و غيره. فعين الموجهون المحل المعروف بأيت اعمر، خارج البلد متصلاً بسورها، يمين الخارج من الباب المعروفة بباب مراکش، على أن يحاط السور به، الحافظ لأموالهم، و صون دمائهم. و يفتح بابه بداخل المدينة، في المحل المعروف بالقاعة؛ و عرض على أهل الذمة فأظهروا الإجابة من قبوله؛ فأنهى للعلم الشريف أسماه الله، فأعاد الأمر بتعيين محلين آخرين، و تخييرهم في أحدهما تطيباً لهم. و بعد تعيينهما و عرضهما عليهم، رجعوا إلى اختيار المحل المعروف بأيت اعمر المعين لهم أولاً؛ و رغبوا فيه بمحضر أعيان أهل دمنات المسطرين يمنتة؛ و قبلوا ذلك و التزموا القيام به، لمالهم و ذمتهم؛ و أخذ الملي بغيره، و الحاضر بالغائب، و بمساعدة أهل الذمة المسطرين أيضاً يمنتة؛ و التزموا بقبول المحل الذي عين لهم، و اختاروه و الانتقال إليه و التولية عن دورهم حين تمام البناء، و الإذن لهم في الانتقال، ملتزمين ذلك عن أنفسهم، و عن من عداهم من أهل الذمة؛ عرفوا قدره، شهد به عليهم بأتمه من المسلمين، و بحال جواز من أهل الذمة؛ و عرف بهم في ثامن عشر شعبان المبارك، عام أربعة و ثلاثمائة و ألف. عبد ربه محمد و عبد ربه محمد. الحمد لله أدياً، فثبت و أعلم به قاضي المحلة السعيدة، أسير ذنبه، احمد بن محمد.

ثم أسماء الأعيان المسلمين بدمنات الراضي بن محمد بن شكور الأشيب المقدم الطيب بن العربي الشباني  
الأشيب مولاي عبد الرحمان بن علي بوغالب الأشيب المقدم العربي بن حم امعلا سي محمد أعلي ايت  
حم بن سي محمد بن حماد اعزي سي محمد بن احمد اجبلي مولاي عمر بن مولاي عبد الله بوستي  
الحاج محمد بن سي محمد احرفي سي محمد بن عمر اليحياوي سي محمد ابراهيم مودين الحاج حم بن  
محمد الزطور سيدي محمد الشريف الرتبي الحاج عبد الكبير بن الحاج محمد الشفر.

أعيان أهل الذمة الشيخ مير بن ازه الحزان دويد عمار بوشتي بن إسحاق حنون بن لولوا ميمون  
الجبطيوي موشي بن اخليفة شمعون بن التويجر الحزان شلوموا ابن سالم الحزان إسحاق بن الاكلوي  
الحزان بهي الجبطيوي روبيل بن مخلوف المليح يعقوب بن ساعة يهود ابن عزيز دويد الصباغ هروب  
بن ابراهام حكوا." (70)

خلال القرن التاسع عشر الميلادي تعقدت العلاقة أكثر بين المسلمين و اليهود. فقد أدى التحسن الملحوظ  
للوضع الاقتصادي لبعض العائلات اليهودية المغربية و تنامي ثرواتهم و تجارتهم و قربهم من السلطان  
و انفتاحهم التجاري على الأوروبيين و طلب الحماية منهم و بالتالي انفلاتهم عمليا من الوضع الدولي  
لأهل الكتاب، إلى استياء الفقهاء و العامة. تصف إحدى شهادات اليهودي "اليهو بن اموزيك" صورة عن  
الاعتداء الذي طال اليهود المغاربة في الحرب بين فرنسا و المغرب أيام عبد الرحمان بن هشام، الذي  
ناصر عبد القادر الجزائري (1844) بالقول:

"لقد انقضت البواخر الفرنسية مثل حمام الوادي على المدينة، و أغرقتها بوابل من النار و الحديد... و  
قد تقاطر من البادية على المدينة حشد من البدو المتوحشين الذين نشروا الرعب، و ابتزوا و نهبوا و  
ذبحوا السكان اليهود الأبرياء..." (71)

وكان لأحداث تطوان بعد احتلال الإسبان لها سنة 1860 و ما تعرضت له ساكنتها من نهب و تنكيل من  
القبائل المجاورة "أثر كبير في احتدام درجة القطيعة بين مسلمي المدينة و يهودها. فقد عبر اليهود  
صراحة عن تفضيلهم بقاء المدينة في يد الإسبان و للأبد" على اعتبار أنهم استهدفوا أكثر من  
غيرهم. (72)

و تقول رواية أخرى واصفة حالة البلد و اليهود، بعد وفاة الحسن الأول سنة 1894:

"يعلق أمن الحياة و حفظ الممتلكات و الأعراض و كل المكتسبات و القيم الإنسانية في المغرب، بخيط،  
أوهى من خيط العنكبوت.. في مثل هذه الفترات لا تكاد تتحرك الورقة الجافة فوق غصنها في العالم  
المتحضر، إلا أن الأرض هنا تهتز هزا، و ينتشر الرعب و الفوضى أوساط السكان.. في أي مكان، بعد

موت السلطان، يتوج و لي العهد أو أي أمير يستحق العرش، في جو من الفرح و البهجة، حيث تصحب الحفلات ولاية الملك الجديد، أما في المغرب، فبمجرد سماع خبر مرض العاهل أو موته، تقوم الثورات، و تززع المؤسسات، و تتمرد القبائل البربرية المتوحشة الفظة، فيقطعون الطرقات، و يغزون المدن، ينهبون و يقتلون..

هذا ما حدث بعد موت الملك الصالح الرحيم مولاي الحسن، فولي عهده لازال حدثا و لم يبلغ بعد سن الخامسة عشرة عندما خلف أباه، فرفضت القبائل الخضوع إلى ملكه.. فعمت الفوضى، و توالى الحرب الأهلية طيلة أربع سنوات.. و لسوء حظنا، من تعتقدون ستكون الضحية المقصودة إن لم يكن بنو إسرائيل، كبش الضحية المعتاد؟ فقد نهب اليهود و اغتصبت عذاراهم، و قتل عدد من الرجال و النساء في المدن و القرى، و في نواحي دمنات و القلعة و مسفيوه.. و ما أن هدأت الأمور حتى حلت مصيبة الجفاف و المجاعة.. و ضرب وباء التيفوس (الحمى الصفراء) ملاح فاس، فحلت به الكآبة ما بين بداية سيوان و 15 سباط / 1901، ففضى الوباء على حوالي 3000 ضحية، و لم ينج إلا القليل، أي ما يقارب الثلاثة أو الأربعة بالمائة من السكان اليهود." (73)

كان اليهود المغاربة يدبرون شؤونهم الدينية بشكل مستقل عن القائمين على أمور المسلمين العقديّة. يقول روبير أسراف: "لقد وجدنا دائما في تاريخ اليهود المغاربة شكلا من أشكال تنظيم شؤون الطائفة تمثله "La Kéhila" (قهل). وكل قهل من الذميين، سواء في المدن أو الأرياف، كان على رأسها أشخاص يختارهم المخزن و تستعين بهم السلطات المحلية للحفاظ على الأمن و ضبط الوضع العام داخل الطائفة، و كانت هذه المناصب في أغلب الأحيان حكرا على الأعيان" (74). شيخ اليهود و رئيسهم (النكيد) الذي يعينه أو يباركه السلطان، هو صلة الوصل بين هذا الأخير و ممثلوه و بين الطائفة اليهودية. يقوم "النكيد" بتطبيق قرارات المجلس "المعمد" المكون من الأبحار و الأعيان، و هو يرأسه عادة و يساعده على تدبير شؤون الطائفة و تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الربية لليهود. أما الأحكام الشرعية المرتبطة بعقد الذمة فيفصل فيها موظفون و قضاة من المسلمين.

خلال عهد الحماية أشرف هوبير ليوطي على إصدار أول قانون إطار خاص بالأحكام المدنية لليهود و بتسيير المحاكم الربية و بإعادة تنظيم لجن الجماعات الإسرائيلية المغربية. يتعلق الأمر بظهير 22 مايو من سنة 1918 الذي تم تنميته و تعديله بموجب الظهير الصادر بتاريخ 7 مايو 1945، و لا زال يعمل به إلى يومنا هذا.

حدد الظهير اختصاصات لجن الجماعات الإسرائيلية المغربية في "مساعدة الفقراء و إن اقتضى الحال تدبير الأوقاف الإسرائيلية (هقدش). و يمكن لتلك اللجن ما عدا ذلك السهر على تدبير الشؤون الدينية و

إبداء آراء في ذلك مؤيدة بأسبابها و تقدير اقتراحات في جميع المسائل التي تهم جماعتها". و تتألف لجن الجماعات من رئيس المحكمة الإسرائيلية أو من الحاخام و من أعيان إسرائيليين مغاربة محميين أو متجنسين يقع انتخابهم تحت مراقبة الولاية الإداريين المحليين، و من أعضاء مكاتب الجمعيات الإسرائيلية المحلية المحدثة على الوجه القانوني. يختار أعضاء اللجنة من بينهم رئيسا و نائبه و كاتباً و خازناً، و يعرض المكتب المختار على الصفة المذكورة على الصدر الأعظم للمصادقة عليه. يتجدد المكتب كل سنتين. و تمون ميزانية الجماعات حسب الفصل السادس من الظهير المذكور "من المتحصل من العطايا و الصدقات و من المتحصل من الأداءات الإسرائيلية و إن اقتضى الحال من مدخول الأوقاف الدينية الإسرائيلية". تعرض تلك الميزانية كل سنة على الصدر الأعظم للمصادقة عليها. و يجتمع رؤساء لجن جماعات اليهود بالمدن التي بها بلديات وجوبا" في هيئة مجلس عام في شهر مارس من كل سنة بالرباط لتنفيذ نشاطهم لمنفعة الجماعات و ذلك تحت مراقبة مفوض من إدارة الأمور الشريفة و رياسته". (75)

خلال سنوات الثلاثينات من القرن الماضي برزت على السطح انتقادات شديدة عبر عنها الشباب اليهود ضد الدونية التي تعيشها الطائفة اليهودية و قوانين الحماية المكرسة لها و هيمنة الأعيان و الشيوخ التقليديين على المجالس. تكونت لجان شبابية تطالب بالمساهمة في تدبير الشأن العام و القضاء على الملاح بالشكل الذي هو عليه "و تعويضه بهياكل تشكلها أطر عصرية و لها استقلالية عن المخزن العتيق و عن سلطات الحماية". و نقرأ في عدد غشت - شتنبر من سنة 1947 من صحيفة "نوار" ما يلي: "إن صحيفتنا ستستمر في التنديد بما نسميه جميعا سرطان و وباء و جرح اليهود المغاربة، و لن ندخر جهدا من أجل تقديم المقترحات و المخططات و التقارير و مظاهر أخرى للتعبير عن شجبنا لما يحز في نفس كل إنسان متحضر، حين وقوفه أمام مظهر مغرق في الاشمزاز يمثله الملاح المغربي، ما دام لم يتم هدمه بشكل نهائي". (76)

بتاريخ 23 يونيو 1919، أحدثت السلطات الفرنسية منصب "مفتش المؤسسات اليهودية" الذي كان الهدف منه بحسب روبرت أسراف "فرض الوصاية على الطائفة اليهودية في المغرب و توجيهاتها" (77). وللحفاظ على مصالحها و ضمان ولاء المؤسسات اليهودية لها، عملت الإقامة العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على فرض تشكيلة أعضاء مجلس الجماعات اليهودية المغربية و جعلت على رأسه جاك دهان الموالي لها (78). و قامت بتعديل بعض القوانين و إشراك اليهود المغاربة في شؤون التسيير. فبتاريخ 13 أكتوبر 1947 صدر ظهير أعقبه قرار وزاري، بخصوص تأسيس غرف مغربية للتجارة و الفلاحة و الصناعة يمثل فيها اليهود المغاربة 31 عضوا. و صدر بتاريخ 20 دجنبر من نفس السنة قرار

بإعادة تشكيل مجلس شورى الحكومة، تتمثل فيه الجماعات اليهودية بستة أعضاء مقابل تسعة و خمسين عضوا من المسلمين.(79)

استمرت هذه النصوص القانونية نفسها حتى بعد حصول المغرب على استقلاله. و "ظلت مسألة تعيين رؤساء مجلس الجماعات محل نوع من التوافق المعلن أحيانا أو غير المعلن في أحيان أخرى بين القصر و الطائفة اليهودية في المغرب المستقل، منذ أن عمل الملك الراحل الحسن الثاني على إحياء دور هذه الطائفة و ممثليها نهاية السبعينات لأسباب برغماتية، فتم التغاضي عن تنظيم الانتخابات منذ سنة 1969."(80).

أما بورزازات الكبرى، فقد أقام اليهود في ربوع المنطقة برمتها تقريبا. تشير الروايات التاريخية أن الديانة التي كانت سائدة بدرعة في العهد القديم، هي الوثنية و اليهودية. و حسب محمد المكي بن موسى الناصري، فإن أبناء كوش الذين استوطنوا درعة كانوا من المجوس و تدينوا اليهودية بعد ذلك(81). و اللغة العبرية و البربرية هي الأداة التي يتم بها التعليم التقليدي للديانة اليهودية وتفسير و ترجمة نصوصها المقدسة في ملاح جنوب المغرب و وديان الأطلس. و طبعا سترتبط يهودية المغرب و طقوسها مع الأسس الدينية و التاريخية للفكر اليهودي العام، و ستتأثر لا ريب بالتربة المحلية المغربية التي نشأت و ترعرعت فيها. لذلك ستظهر بعض الاختلافات بين يهود المغرب المحليين (توشفيم) و المهجرين من الأندلس (مكورشيم) في بعض الطقوس و أمور التعبد(82).

يشير روجي فور Roger Faure إلى أن اليهود توافدوا على الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى بعد تخريب مدينة القدس على يد قراقش في القرن الأول الميلادي (سنة 70 ميلادية)(83). كما توافد عدد منهم على المنطقة مصاحبين للفاتحين الإسلاميين عبر الحدود الشرقية بحسب شارلز مونتاي(84). و بعد سقوط غرناطة في يد المسيحيين الكاثوليك نهاية القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري) نرح اليهود إلى شمال المغرب و جنوبه.

لليهود في الجنوب الشرقي بمنطقة زاكورة نفوذ حضاري كبير، و عاشت منذ زمن طويل مجموعات يهودية مهمة على ضفاف وادي درعة. كُتبت رسالة لأحد يهود "مدينة درعة و يدعى دوناش، إلى الرب الفاسي إسحق الفاسي يستفتيه في أمور شرعية". كما أورد ابن ميمون في رسالة إلى يهود اليمن "معلومات عن موسى الدرعي المبشر و المشهور بالمخلص المسيح، و عن أخبار أسماء أعيان درعيين استقروا بالفسطاط بمصر. و جاء في معجم الجغرافي العربي ياقوت (أوائل القرن 13)، أن معظم تجار درعة كانوا يهودا(85).

و يتحدث أحد المؤرخين، عن "مملكة تمكروت اليهودية" يقول:

"جمعنا بعسلقون (إسرائيل)(86) كثيرا من الأخبار التي رواها لنا حبر طاعن في السن من جنوب المغرب، عن يهود بني صبيح التي ينتمي إليها محدثنا، و عن كتامة و كلاوة و تفنوت و تمكروت، و قد قال لنا مخبرنا الربيع يعقوب ابن حمو، بأن تمكروت كانت بلاد "سلطان ليهود" سموئل بن يوسف الذي قتل في معركة مع المسلمين في أحد أيام 9 آب. و يذكر في هذا الصدد أسطورة تسمى قصة ابراهيم البردعي. و قد اشتهرت قصة المملكة اليهودية حتى عند المسلمين الذين يرددون أخبارها. و هناك أمر آخر مهم، يستحق الذكر: فقد كان يوم الموسم (السوق الأسبوعي) بهذه المنطقة، يضيف محدثي، يصادف يوم السبت، و ذلك لمنع اليهود من القيام بنشاطاتهم الاعتيادية، بل لمنعهم من التنقل فيه. و قد أورد هذا الخبر عديد من المؤلفين مثل M. Toledano, P. Flamand و غيرهم."(87)

أواخر القرن التاسع عشر (حوالي سنة 1879)، و بحسب شارل دوفوكو، عاشت 300 عائلة بمدشر ترناخت نصفها مسلمون و نصفها الآخر يهود. كانت تجارتهم مزدهرة، و لكن مع توالي سنوات الجفاف بعد أربع سنوات استنفدت مصادر الدخل و نقصت المدخرات و هاجر نصفهم إلى أن انحصر عددهم في 80 عائلة مسلمة و 55 عائلة يهودية.(88)

يوجد بأقاليم وريزات و زاكورة و تنغير إلى الآن، بقايا آثار اليهود، من قبور قديمة و أديرة، أشار إلى بعضها كذلك محمد بن موسى الناصري في قوله:

" مقابر اليهود أيضا كثيرة و من أشهرها و أعظمها محلا و حرمة عند اليهود حتى أنهم يقسمون باسمها، و يهوي إليها من أقاصي البلاد من المشرق و غيره، المقابر التي بظاهر بن خلوف من تامجروت و المسماة عندهم بالمقارة"(89).

و تذكر المصادر التاريخية أن المنطقة كانت ملاذا آمنة لليهود الذين هاجروا إليها هربا من الجوع أو الأوبئة، كما تؤكد الشهادات التالية:

"غادر اليهود مكناس سنة 1738 هربا من المجاعة التي حلت بها إذ ذاك، و اتجهوا بحثا عما يقيم أودهم، إلى دكالة أولا، ثم ضربوا بعيدا نحو الجنوب حتى وصلوا درعة"(90)

كما نتحدث بعض أخبار اليهود عن الأمان و السلام الذي نعموا به في قرية بربرية في الأطلس الكبير من بلاد كلاوة. يتعلق الأمر بما يرويه يهودا بن يوسف برص، و هو حبر سفرادي في كتابه الوعظي المعنون ب "برح لبنون (وردة لبنان)"، الذي نشره ببرلين سنة 1712 و أورد فيه مسيرة أجداده الذين



طردوا من إسبانيا و جاؤوا ليستقروا في المغرب بدادس، و يحكي رحلاته الخاصة في المغرب الكبير و الشرق و أوروبا، بعدما قرر هو و عائلته، مغادرة وادي الأطلس الكبير الزاهر، الموطن الذي فتح صدره لهم و عاشوا فيه أكثر من قرنين. ففي "الوقت الذي كان فيه اليهود التعساء يبحثون لهم عن ملجأ بمدن السواحل المغربية، أو بالمدن الداخلية الكبرى، خصوصا فاس، كانت عشيرة "برص" التي يرجع نسبها إلى بيت الملك داود، تقطع المحيط لتصل إلى السواحل الإفريقية، ثم تضرب أعماق البلاد حيث استقرت ما وراء أدر المنيع... (قرية بربرية في الأطلس الكبير من بلاد كلاوة) في مملكة سلطان مراكش، حيث اشترت العائلة أراضي دادس، فأقام بها أبناء "برص" دورهم التي استقروا فيها في أمن و سلام، يعيشون على الفلاحة و تربية المواشي. دون أن يختلطوا بغيرهم، و لم يتزاوجوا إلا من عشيرتهم، ليحافظوا على نقاء دمهم و نسبهم الملكي. و قد تكاثروا و ازداد عددهم إلى أن ضاقت بهم الأرض التي كانوا يستغلونها، فلم تعد قادرة على إعالتهم جميعا. فاشتروا إذ ذاك أرضا مجاورة لتليت، و أدوا ثمنها غاليا للسلطان، و لا زالوا يعيشون إلى اليوم بهذه الأماكن. و كان من بينهم علماء كبار ظلوا يتمتعون بالقدرة على تفسير التوراة في وجوهها المختلفة و يطبقون حرفيا ما أنتت به من تعاليم." (91)

و مما يؤكد الحضور المادي و الروحي العميق لليهود في أقاليمنا الثلاث عبر التاريخ، الوجود الوزن للأحبار و الحاخامات و القديسين الذين يتبرك بهم اليهود و يحتفظون ما أمكن لهم ذلك بمدافنهم و مزاراتهم و معابدهم إلى اليوم. يمكن أن نذكر من بينهم ب:

- تندوت:

ابراهيم أبيطان Abraham Abettan و أهارون مور يوسف AharonMoryossef و حانانيا كوهن Hananiah Cohen وموصحیح حبيب Mosheh Habib و شالوم موريوسف ShalomMoryossef و شاوول مور ياسيف ShaulMoryassef و بيسرا الموريوسف Yisra El Moryossef

- تزناخت:

أهارون ها كوهين Aharon Ha - Cohen و أيت الكوهن Ait El-Cohen و إفراييم ها كوهن Ephraim Ha-Cohen وإيسو إبيكي Issolbgui او للاسيمحة روبين Lallasimha Ruben و موصحیح ويزيمان MoshehWizeman و سيفير تيسليت Sefer Tislit و يعقوب ها كوهن Yosef Ha-Cohen و يوسف ها كوهين Ya'aqob Ha-Cohen

- سكورة:

أيت أرامة Ait Arama و إلغازار كوهن El Azar Cohen و إيسو كوهن Isso Cohen و  
للاعيشة أسراف LallaAishaAssaraf و مخلوف عرامه MakhlufoArama و مسعود عرامه  
Mas'udArama و ميير عرامه Meir Arama و مو صحيح عرامه MoshehArama و  
موصحيح ها كوهين Mosheh Ha-Cohen و بو بنحاس كوهن Pinhas Cohen و شيمون  
كوهن Shim'on Cohen و سيدي محمد أو بلقاسم Sidi Mohammed U-Belqassem و  
سيدي مول الهزرة Sidi Moul El-Hazra و دافيد عرامه David Arama و بيسرائيل كوهن  
Yisra'el Cohen

- إمغران:

أيت الكوهن Ait El-Cohen

- إيمني:

أيت الكوهن Ait El-Cohen

- تمنوكالت:

أيت الكوهن Ait El-Cohen و يوسف دحان Yosef Dahan

- تلوات:

الربي عمران و الربي حبي و الربي يوسف أبو حتصرة R. Amram, R. Haya et R.  
Youssef Abou'hatséra من سلالة أبي حصيرة و عمران أبي حصيرة Amran Abihasira  
و دافيد بيريس David Peres

- تمزريت:

أزار كوهن Azar Cohen و دافيد بيريس David Peres و دافيد أوموشيح David U-  
Mosheh

- واحة درعة:

- بابا حنا Baba Hena و أولاد ديان Oulad Dayyan و بيشاك أبيتان Yishaq Abettan

- ورزازات:

الربي يوسف R. Yossef من سلالة الربى ييشاياهو بن يوسف بينتو Yéchayahou ben  
Yossef Pinto (1565 - 1648) و داوود Daud و يعقوب البردعي Ya'aqob Bardi'i و  
يوسف ها كوهين Yosef Ha-Cohen و يوسف بينتو Yosef Pinto

- دادس:

دافيد David و سعدية بن يوسف Sa'dayah Ben-Yosef

- درعة:

الربي مخلوف عيوش بن شمويل Ribbi Makhlouf Ayouche ben Chmouel من سلالة  
الربي شمويل الباز المدعو بأبي حصيرة (القرن 16) ودافيد ها ليفي درا David Ha-levi Dra و  
يعيش بيتون Ya'ish Bitton

- تدغة:

إسكليلاه Esqililah و سيفيرأيت يشاك Sefer Ait Yishaq

- مزكيطة:

حانانيا حاليوا Hananiah Haliwa

- تازارين:

حاييم لشقر Hayyim Lashqar و سيدي ابراهيم Sidi Brahim

- سوق الخميس:

للصافية LallaSafia و مولاي يعقوب Moulay Ya'qob

- زاكورة:

- مخلوف بن يوسف Makhluf Ben-Yosef

- إغي:

موصحاح Mosheh و مولاي إغي Moulay Ighi

- تاكونيت:

أولاد سيكار Oulad Siggار و شيلوموه أفندجار Shelomoh Afendjar و يعقوب بن صيمانة  
Ya'aqob Ben-Semana و ييهودا بن بابا Yehudah Ben-Baba

- قلعة مكونة:

صديق قلعة مكونة Saddiq Kelaat Al Mgouna

- المحاميد:

شيلوموه بن لحانس Shelomoh Ben-Lhans و شيلوموه المغربي Shelomoh El-Ma'arabi  
و ييهودا تيردجمان Yehuda Turdjman

- آيت بن حدو:

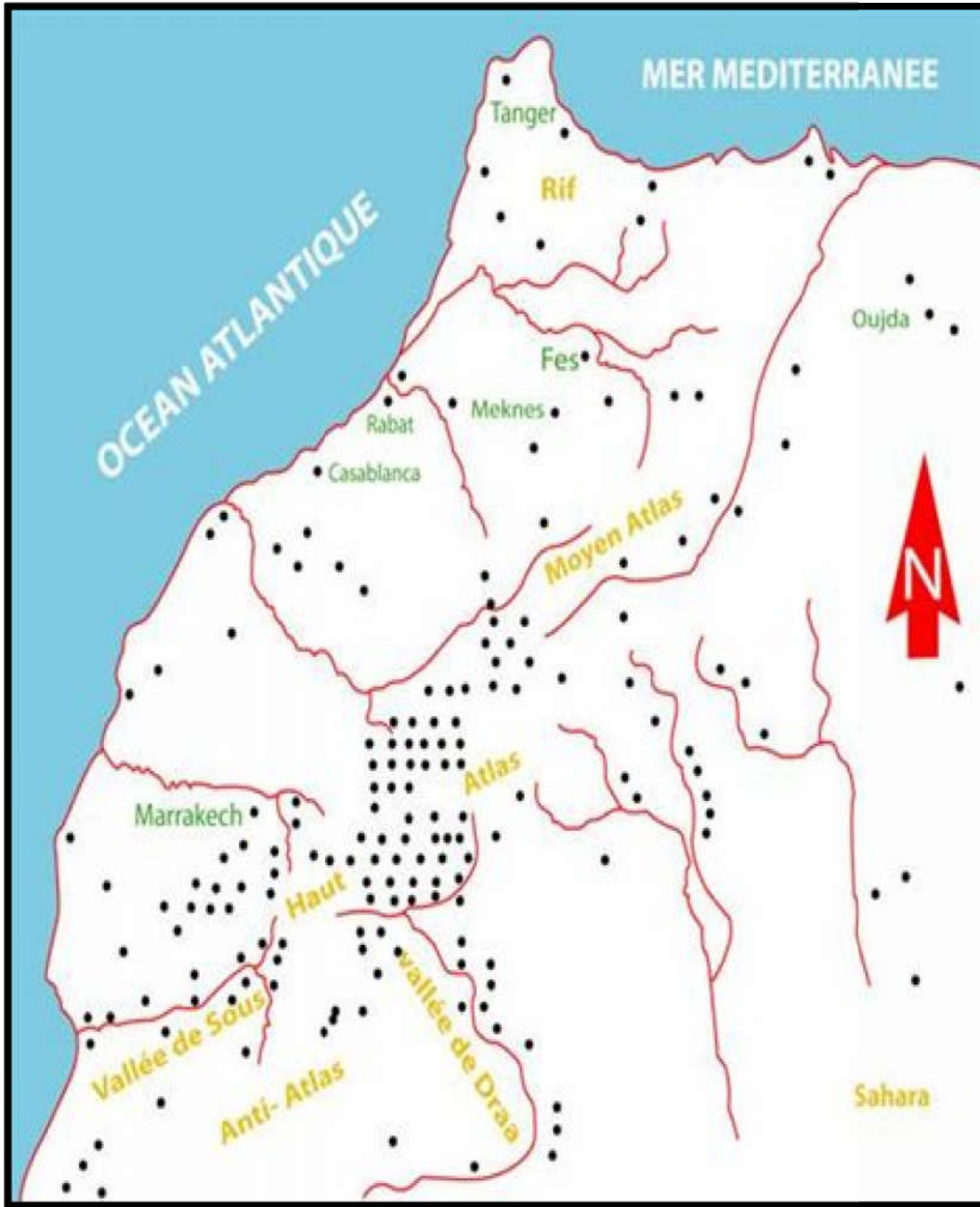
شيمويل الحداد Shemuel Elhadad

- تلووات:

يعقوب بينتو Ya'aqob Pinto و يحيى أبي حصيرة Yahya AbiHasira و يوسف أبي حصيرة  
osef Abihasira

- تكيرت:

يوناه الداودي YonahDaudi و يوسف بيتون Yosef Bitton (92)



التوزيع الجغرافي لمقابر اليهود و مزاراتهم المقدسة في المغرب(93)

يمكن ملاحظة أنه بالرغم من "العصبية" القبلية و صعوبة المسالك و قلة المواصلات أو انعدامها و قسوة المناخ، فإن الأطلس الكبير الغربي، كان ملاذا مفضلا لليهود. يستحوذ المدار الجبلي للأطلس على ثلث القبور و المزارات الدينية، و يحتل محور: دمنات - سيدي رحال - بوحلو، و محور: ورزازات - سكورة - تلوات - تزناخت، مركز الصدارة(94).

بعد الحرب العالمية الثانية، و إحداث دولة إسرائيل سنة 1948 على أرض فلسطين، من قبل الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، انتزع غالبية اليهود من جذورهم الوطنية، و هُجِّروا إلى الأراضي

الفلسطينية المحتلة. و كان جهاز "الكاديسا" الإسرائيلي الذي يسهر على هجرة اليهود المغاربة، و مقره بالدار البيضاء، يفضل أكثر، هجرة شباب المدن الفقيرة و "سكان الجنوب المغربي و جبال الأطلس، لأنهم كانوا يرون في هؤلاء القدرة على تأسيس المستعمرات الزراعية، الأمر الذي لا يقدر عليه سكان المدن.. و كانت هجرة جماعات الأطلس و الجنوب المغربي، ما بين 1952 و 1956 و في السنوات التالية، تخضع لأهداف محددة و تتم حسب طرق ممنهجة." (95) و فضل عدد آخر من اليهود المغاربة الهجرة إلى دول غربية مثل فرنسا و أمريكا و كندا.. الخ. و لم يبق ما بين سنة: 1950 و 1960، إلا أقل من 20.000 يهودي من بين 250.000 من اليهود الذين كانوا يسكنون الملاح. (96)

## ثالثا: المسيحية

لا نعرف كيف و متى دخلت المسيحية إلى المغرب، و إن كان المؤرخون يرجحون انتشارها في بعض بقاع الشمال الإفريقي في القرن الثاني الميلادي. يوجد من بين البرابرة علماء دين و مفكرين كبار ساهموا بقدر وافر و عظيم في وضع الأسس المذهبية و العقديّة للديانة المسيحية و في نشرها عبر العالم: ترتليانوس Tertullien كاهن قرطاجنة المولود حوالي 160م، هو أول من كتب عن المسيحية باللغة اللاتينية و لقب باسم أب المسيحية اللاتينية؛ و مينويسيوس فيليكس Minicius Félix في النصف الأول من القرن الثالث، صاحب كتاب "أوكتافيوس Octavius"؛ و أرنوبيوس الأكبر Arnobe (توفي حوالي سنة 330م)، الذي اشتهر بتعليم البيان في مدينة سيكة Sicca (مدينة الكاف حاليا في تونس)؛ و تلميذه لوشيوس كايسيلوس لاكتانتوس Lucius Caecilius Lactantius المولود حوالي 240م، صاحب عدة كتب من بينها "القوانين الإلاهية" و "موت المضطهدين"؛ و سيبريانوس Cyprien أسقف قرطاج الذي أعدم في 14 شتنبر 258م، من بين أهم كتبه "وحدة الكنيسة الكاتوليكية De l'unité de l'Église catholique"؛ و كان أشهرهم جميعا و أكثرهم تأثيرا، ليس في الكنيسة الإفريقية فحسب و لكن في العالم أجمع، القديس البربري أغسطينوس Aurelius Augustinustinas الذي ولد سنة 354م، و "أصبح أحد قادة الفكر الغربي لقرون عديدة. و القديس أغسطينوس ينتسب إلى أسرة من تاغاست Thagaste (سوق أهراس)، و قد أصبح أسقفا لهيبون و أبا الكنيسة، و تبوأ مقاما عالميا تجاوز به حدود مقاطعته و حدود الإمبراطورية، و تخطى به زمانه. و ليس بالأمر الهين أن يكون أعظم مفكري الغرب اللاتيني، و مؤلف "مدينة الله" و "الاعترافات" بربريا مسيحيا." (97)

و كان للمسيحية شهاؤها من الشمال الإفريقي منذ العام 180م، حيث أعدم اثنا عشر من السكيلييين scillitains المنحدرين من إقليم قرطاج أثناء حكم كومودوس Commode من بينهم خمس نساء، اقتيدوا جميعا إلى قرطاج و قطعت رؤوسهم (98). و أوردت رواية "الأم بيربيتو و فيليسيلا La Passion de Perpétue et de Félicité" عذابات مسيحيين تعرضوا للاعتقال و قضاوا سنة 203م على عهد الإمبراطور الروماني لوشيوس سيبثيموس سيفيروس Lucius Septimius Severus الذي كان من ألد أعداء المسيحية، و حرق كتبها المقدسة و هدم كنائسها. و هي رواية/سيرة ذاتية، توثق لمقتل شنيع لمجموعة من المنتصرين من الشمال الإفريقي، و يتعلق الأمر بامرأتين في مقتبل العمر، فيبيا بيربيتو Vibia Perpétue و فيليسيلا Félicité، و أربعة رجال، ساتوروس Satorus و روفوكاتوس Revocatus و ساتورنينوس Saturninus و سيكوندولوس Secundulus. (99)

و تشير النقوش الأثرية إلى تعرض مسيحي موريطانيا الطنجية بدورهم للاضطهاد مثلما حدث لمُنْتَصِر يدعى مارسيل، قتل سنة 298م و آخر يدعى كاسيان قتل حوالي سنة 305م.(100)

بعض المؤرخين كما قلنا يرجحون عملية تنصير البربر في أواسط القرن الثاني بعد الميلاد، غير أن عبد الله العروبي يشكك في قدرتنا في الوقت الحالي على " تحديد متى بدأ التنصر؟ و كم تنصر من المغاربة؟ و لا معرفة الطبقات و الجماعات العرقية التي تنصرت. بيد أن هذا لا يدفعنا إلى القول إن العملية كلها كانت سطحية. اعتنق المسيحية في شمال إفريقيا الرومان قبل البربر، و الأغنياء قبل الفقراء، و سكان المدن قبل سكان الأرياف. هذا واقع، لكنه لا يدل على أن النصرانية لم تستمل، بكيفية ما، الجماهير المحرومة التي كانت تبحث على مبرر لما ينوبها من بؤس و حرمان. ما كانت المشكلات الدينية لتلعب ذلك الدور البارز في السياسة الإمبراطورية و في حياة الناس لو لم تهتم أغلبية المغاربة.."(101) . و كان لفعل الاستغلال الشديد الذي تعرض له النواميد الذين كانوا أقنانا و مياومين و أكرة من قبل الرومان، أثره البالغ في اعتناق الدين المسيحي الذي اتخذ صبغة انتقامية ضد الأغنياء و ضد السلطة الرومانية(102). و قد استمرت المسيحية في المغرب حتى أواخر القرن الخامس الميلادي و بداية القرن السادس على الرغم من دحر الرومان. و لكن لم يكن توغها كديانة راسخا، بدليل "أننا لا نجد ثورة واحدة، بين جميع الثورات المتعددة، قامت باسم العقيدة المسيحية"(103)

كان المسيحيون المغاربة - حسب المؤرخين - يعادون سلطة روما، و الأساقفة يميلون إلى الاستقلال و يرفضون سيطرة أسقف عاصمة الإمبراطورية الرومانية عليهم. انخرطوا بحماس في الحركة الدوناتية المنشقة (القرن الرابع الميلادي) "و أعطوا لكنيستهم المحلية صبغة قومية واضحة دون أي اعتبار لمفهوم الكتلثة، أي الجماعة، محور كل مسيحية تكيفت مع واقع التفاوت الاجتماعي". الأمر الذي تسبب في حروب دموية ترأسها من جانب الكاثوليك أغسطين(104). نشأت الدوناتية بين أحضان الطبقات الشعبية، و فاقت شعبيتها شعبية الكنيسة الرسمية، و هي أكثر إفريقية من كنيسة قرطاج المدعومة من روما. تحالفت الدوناتية منذ منتصف القرن الرابع مع حركة احتجاج اجتماعية متمردة تدعى "الدوارين Circoncellions"، و هي فئة من العمال الزراعيين الذين يؤجّرون في مواسم الحصاد أو قطاف العنب. جمع هؤلاء المتمردين بين الاحتجاج الاجتماعي و الحمية الدينية، و كانوا يحرضون باسم الإنجيل العبيد على التمرد على الأسياد و يلقون بالملاك في السرايب و الآبار. و قد اعتمد بعض رؤساء البربر، أمثال جيلدون، و فيرموس، على الدوناتية و الدوارين في مساعدهم لمحاربة الروم(105).

لم تسد المسيحية و لا اليهودية كل المغرب في أي مرحلة من تاريخه، و إنما عاشتا و الوثنية جنبا إلى جنب. و كانت هناك حروب و صراعات و تدافع بين اليهودية و المسيحية ثم مع المسلمين في منطقة



درعة . و تذكر بعض المراجع حول تاريخ درعة "أن أميرة كانت تحكم النصارى و أنها قادتهم في الحرب ضد اليهود، و كان لها وزير يسمى برنات، استشهد بإحدى المعارك مع اليهود.. و تحدث ابن خلدون عن شيوخ الهساكرة أولاد تروميت (أولاد النصرانية)(106).

## رابعاً: البربر و التوغل العربي

أسئلة كبرى لا تزال لم تلق لها أجوبة شافية بصدد علاقة العرب المسلمين القادمين من الشرق بالبربر و غزوهم لبلاد المغرب، من قبيل: كيف اكتسح الإسلام كامل تراب المغرب، و كيف تمكنت اللغة العربية من سكانه الأصليين. لماذا لم يعتنق إلا قلة قليلة من البربر الديانتين اليهودية و المسيحية و لفترة زمنية قصيرة. لماذا فشلت روما في تسييد ثقافتها اللاتينية. لماذا لم يحافظ البرابرة على لغتهم الأصلية و هويتهم حتى و إن اعتنقوا الديانة الإسلامية، كما هو شأن العديد من الشعوب المسلمة: الأتراك، الكرد، الألبان، الإيرانيون، الأرمن، الأندونيسيون، الباكستانيون، الأفغان.. الخ؟

انتصر العرب على الروم بالشمال الإفريقي في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي و دخلوا المغرب كفاتحين. و لكن بسط سيادتهم عليه استمر لوقت طويل و اكتنفه الغموض و مغالطات و تناقضات المؤرخين. بحسب كامب، فإن الغزو العربي ليس محاولة استعمارية و مشروعاً استيطانياً، كما تعكس المقررات المدرسية و الآراء الشائعة في أوروبا، و لكنه يجسد سلسلة من العمليات العسكرية الخالصة، اختلط فيها الطمغ في الغنم مع الروح الدعوية(107).

وجد العرب البرابرة في حالة معاناة مع التجزئة و الفقر و التفكك، و هي أوضاع كانت ناتجة عن حصيلة تاريخية انعقدت بإجهاض الاحتلال الروماني للحركة التوحيدية التحريرية التي تحملها ماسينيسا بعد أن بدأت قبله بقرون(108). حسب عبد الله العروي فإن الغزو العربي لمنطقة المغرب الأقصى تطلب وقتاً طويلاً و مر بمرحلتين: "مرحلة السرايا و مرحلة الفتح المنظم." (109) كان العرب يتوجسون من بلاد المغرب لعدم معرفتهم بها و بشؤونها الداخلية على خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة للشام و فارس و مصر التي يعرفونها قبل فتحها بقرون. و قد يكون هذا هو السبب الذي منع عمر ابن الخطاب من غزو المغرب عندما عرضت عليه الفكرة من قبل عمرو بن العاص الذي كان قد فتح مصر و بلغ طرابلس. كما قد يكون السبب أيضاً في دعوة عثمان ابن عفان إلى البدء أولاً بحملة استكشافية قبل الغزو الفعلي. و عندما علم معاوية بن أبي سفيان بالأوضاع المتردية بإفريقيا التي كانت تخضع للحكم البيزنطي، قرر أن يقوم سنة 45 هجرية - 665 ميلادية، بغزوة استطلاع، و هو ما هيأ الظروف لعقبة ابن نافع الفهري للقيام بغزو و فتح حقيقي للمغرب(110). تصدى البرابرة للعرب، و كان من بين الأوائل الذين قادوا المقاومة، الزعيم البربري كسيلة الذي هزم جيش عقبة بن نافع و قتله سنة 683 ميلادية (64 هجرية).

"لم يكتب لعقبة أن يطبق خطته دفعة واحدة، إذ أعفي من منصبه و خلفه أبو المهجر دينار الذي انتهج سياسة لين استمال بها زعماء البربر، في مقدمتهم كسيلة، الذي قاد المقاومة ضد العرب فيما بعد." و بعد أن استعاد عقبة مأموريته سنة 62هـ - 682م و هو مصمم على استكمال الفتح، انهزم و لقي مصرعه سنة 64هـ - 683م بعد محاصرته و جيشه من قبل جموع كسيلة(111). و بعد انقضاء أزمة عبد الله بن الزبير في الحجاز، انتصر زهير بن قيس البلوي في معركة ممس سنة 67هـ - 686م حيث قتل كسيلة، ثم دخل القيروان فحاصر البربر زهيرا، و فر هذا الأخير إلى برقة حيث توفي. استرجع حسان بن النعمان بعد ذلك القيروان سنة 72هـ - 691م، وتجمع البربر من جديد تحت قيادة الملكة/الكاهنة الأوراسية ديهيا بنت تابنة (585م-712م) التي حكمت شمال إفريقيا مدة 35 سنة. و هي التي قال عنها ابن عذاري المراكشي (متوفي بعد سنة 716هـ): "جميع من بإفريقيا من الرومان منها خائفون و جميع الأمازيغ لها مطيعون"(112). قادت معارك ضد الرومان و البيزنطيين و العرب قصد توحيد القبائل و استرجاع الأراضي البربرية التي تم الاستيلاء عليها. قاومت الكاهنة حسان ابن النعمان، انتصرت عليه فاندحر إلى طرابلس يطلب المعونة و المدد من دار الخلافة. عاود هجومه سنة 76هـ - 695م، ففتح قرطاج و طرد منها البيزنطيين بصفة نهائية ثم تصدى للكاهنة فهزمها سنة 79. بتاريخ 85هـ - 704م، عين موسى بن نصير وليا على المغرب، و التحق بشمال المغرب الأقصى. دخل طنجة و منها بعث ولديه عبد الله و مروان يستطلعان جنوب البلاد(113).

تعرض البربر للغزو و لكثير من التسلط و سوء المعاملة، و تم إتهام كاهلهم بالضرائب التي فرضها عليهم ولاة العرب. و كان ذلك عاملا مساعدا في اختراق المذهب الخارجي المعارض للدولة الأموية، للشمال الإفريقي. و قد ورد في كتب التاريخ، أن موسى ابن نصير عند عودته من الغزو حوالي 96 هجرية، صار إلى الخليفة الوليد "مثقلا بالغنائم و الأسرى الذين بلغ عددهم ألفا كثيرة، و بينهم آلاف من أجمل نساء البربر!"(114). و تعرض البربر للقتل و السلب و السبي كما أشار إلى ذلك ابن عذاري، يقول: "ثم خرج موسى (ابن نصير)، رحمه الله، غازيا من إفريقية إلى طنجة، فوجد البربر قد هربوا إلى الغرب خوفا من العرب. فتبعهم و قتلهم قتلا ذريعا، و سبى منهم سبيا كثيرا، حتى بلغ السوس الأدنى، و هو بلاد درعة"(115).

تسبب الغزو و الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها البربر بالمغرب الأقصى من قبل الولاة العرب، من حشد للنساء و إرسالهم للخلفاء و قتل و تنكيل و سلب و نهب و سبي و حبس و تخميس، في عدة انتفاضات و ثورات نذكر من بينها: ثورة البربر ضد يزيد بن مسلم الذي ولاه يزيد بن عبد الملك على المغرب سنة 101هـ، و أراد أن يطبق منهج الحجاج بن يوسف الثقفي في الحكم على البرابرة، فقتلوه سنة

102هـ (720م) لشدته عليهم و إهانتهم لهم(116). و ثورة البربر سنة 122 هجرية بزعامة ميسرة المدغري و قتلهم لعبيد الله المرادي الذي فرض تخميس البربر و إن أسلموا(117). و ثورتهم سنة 123 هجرية بقيادة خالد بن حميد الزناتي الذي هزم جيش الأمويين شر هزيمة في ما يسمى بواقعة الأشراف. فقد "تقدمت جيوش كلثوم (ابن عياض) - والي الخليفة هشام ابن عبد الملك - إلى المغرب الأقصى لمجابهة البربر و هم بقيادة خالد الزناتي، و كان في صحبة كلثوم حبيب ابن أبي عبيدة. و قد قتل أثناء المعركة، ثم انهزم العرب بعد أن تكاثر عليهم البربر، و فر في مقدمتهم بلج بن بشر، حيث تحصنوا بسببة فضيق عليهم البربر الخناق و قطعوا عنهم الإمدادات و الأقوات و كانت هذه الهزيمة من أفظع ما مني به الأمويون في إفريقية"(118). بعد هذه الواقعة و في غضون منتصف القرن الثامن الميلادي، استنقل المغرب الأقصى عن سلطة الخلافة و بدأ يحتفظ بخيراته التي كانت تذهب إلى الشرق.

اعتنق البربر مع مرور الوقت الديانة الإسلامية، و لكن ذلك كان يعني اعترافا بسيادة دولة الخلافة و لا يعني تفهما عميقا لمقاصد الدين الإسلامي و لا اتخاذ لغة الضاد وسيلة للتعامل اليومي. تطلب إسلام البربر و تعريبهم زمنا طويلا، و بقيت العربية غير متداولة بعدد من مناطق المغرب إلى وقت قريب. كان الهاجس الكبير - بحسب العروي - بالنسبة للغزاة العرب هو "كيف سيحكم العرب المغرب و ليس كيف سيعبد المغاربة خالقهم"(119).

لأسباب تاريخية و موضوعية، يصعب علينا تمييزها، استطاع العرب - على مدى قرون - بسط سيطرتهم و ديانتهم و لغتهم في البلد، و تقبل البرابرة الوفود العربية بعد أن حاربوها في البداية. و مع ذلك، فإن سلاطين المسلمين جميعهم و إن استقلوا سياسيا عن الشرق، لم يتمكنوا من تسييد حكمهم على جميع البربر. فطوال الأزمنة التاريخية، قديمها و حديثها، و المرتبطة أيضا بالمنطقة التي نحن بصددنا (ورزازات، زاكورة و تنغير) و إلى غاية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، لم يتمكن السلاطين و الغزاة من فرض سيادتهم كاملة على كامل الجهات. كان السلاطين يكتفون في العديد من المناطق بالحصول على طاعة الشيوخ و يعملون على دعمهم و تقويتهم على القبيلة. غير أنه يمكن التأكيد أيضا على أن انتشار الإسلام كعقيدة عند البربر، ساعد في توطيد العلاقة بين جنوب البلاد و شمالها و عضد من أواصرها أكثر.

## خامسا: اتحاد قبائل هسكورة

للتحدث عن ورزازات الكبرى و فهم بعض ملامحها التاريخية و الأنتروبولوجية، يفرض علينا منهج البحث، التطرق إلى اتحاد قبائل هسكورة التي كانت متحركة و تنتمي إليها منطقتنا. و هي قبائل تشترك في نمط العيش و موحدة على مستوى الاشتغال السياسي. هذا المنهج، شائع لدى المؤرخين و الأنتروبولوجيين و يلجؤون له عند ندرة المعطيات و الوثائق المحلية أو انعدامها. فجاك بيرك مثلا عندما " أراد أن يتتبع أخبار سكساوة في الماضي، اضطر إلى أن يؤرخ لكنفيسة، أي للمجموعات القبلية التي كانت تنتمي إليها سكساوة، و التي كانت، وحدها، هي العاملة في القرون الوسطى". و أحمد توفيق في بحثه التاريخي عن إينولتان، لجأ بدوره إلى اسم القبيل الأكبر الذي كانت تنتمي إليه و هو "هسكورة" أو "سكورة" أو "إيسكورن".(120)

حسب بعض الأخبار، فقد تكون قبيلة هسكورة تأسست و نشأت "في عصور غامضة.. من طرف رعاة رحل، هاجموا، ابتداء من التخوم الصحراوية، منطقة الأطلس المركزي الغربي، بين تيزي ن تلوات و تيزي ن فغات، دادس (إيمقران اليوم)، حيث تحدث البيذق عن هسكورة القبلة، كما احتلوا ما يقابل ذلك في السفح الشمالي: هسكورة الظل (و هي اليوم مواطن: كلاوة الشمالية و غجدامة و فطواكة و ولتانة (إينولتان)، ثم امتدوا إلى تخوم الأطلس المتوسط (آيت مساض و ننتيفة)، كما بسطوا نفوذهم إلى سهل الحوز الجنوبي (السراغنة) الذي انحسروا عنه فيما بعد."(121)

بالنسبة لابن خلدون فإنهم (هسكورة) "أمم كثيرة و بطون واسعة و مواطنهم بجبالهم متصلة من درن إلى تادلا من الشرق إلى درعة من جانب القبلة"(122). لهم شأو كبير بين الموحدين، و كان "جبلهم الذي أوطنوه من حاله دون القنة منها و الذروة. و اعتصموا منه بالأفاق الفدد و اليفاع الأشم و الطود الشاهق، قد لمس الأفلاك بيده و نظم النجوم في مفرقه. و تلفع بالحساب في مروطه، و آوى الرياح العواصف الدجوة و ألقى إلى خبر السماء بإذنه، و أظل على البحر الأخضر بشماريخه، و استدبر القفر من بلاد السوس بظهره، و أقام سائر جبال درن في حجره."(123)

لهسكورة القبلة، حسب البيذق، من الأفخاذ سبعة: أهل تندوت و إزمراون و إيمقران و إيفسفين و إيكرنان و آيت يلفتن و إيونيلن. و لهسكورة الظل من الأفخاذ إحدى عشر: ماصوصة و لسيدة و ميمنون و بنو سكور و سايوية و غجدامة و بنو مصطار و هلتان و هنتيفة و زمراوة و صادة(124). و تحمل بعض قبائل هسكورة اسم القبيلة الأصل كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة سكورة على وادي دادس و وادي درعة إلى الشمال الشرقي من ورزازات.

كان لقبائل هسكورة حضور قوي في الأحداث التي تشير إليها كتب التاريخ و تناولت قيام الدولة الموحدية على الخصوص. عندما غزاهم "المهدي بن تومرت" الموحي في مكان يقال له "أزليم" ( و هو اليوم آيت واوزكيت، على الحدود الشمالية لكلاوة) اعترضه قتال شديد، و لكن استجاب له ابن توندوت و هو أحد زعماء هسكورة القبلة(125). ابن خلدون يخبرنا أنهم دخلوا في دعوة المهدي و كانت الرئاسة عليهم آخر دولة الموحيين تعود لعمر بن وقاريط. عند تدهور الدولة الموحدية، استعصوا على بني مرين مدة و اختلف حالهم معهم بين مد و زجر(126). عادوا إلى أحلافهم و أطماعهم، بغرض الاستفادة أكثر ما يمكن من الوضعية الجديدة. تحالفوا مع الخلط ضد الموحيين و أظهر بنو وقاريط الذين كانوا شيوخا لهم "أطماعا متطرفة لم يكف في إرضائها إعفاؤهم من الجباية، و إقطاعهم مجابي قبائل أخرى مجاورة"(127).

عرفت هسكورة عدة تغيرات داخلية بسبب توسعها و دخول قبائل جديدة أو خروج أخرى. و لكن منذ عهد الدولة الموحدية ثم المرينية بعد ذلك، تقلص نفوذها خارج مجالها الجغرافي، و انحسر تواجدها شيئا فشيئا في الجبال. و زاد من ضيقها، استيلاء عرب بني هلال و بني معقل على السهول و درعة و دادس منذ أواخر القرن السابع الهجري. مع انحسار قبائل هسكورة في الجبال و تقلص مواردهم، اشتغل الناس بالزراعة و تربية المواشي، و قاموا بتحسين معاشهم بالعمل على وسائل الري و زراعة الحقول المثمرة. و قد وصف ابن الخطيب أطراف جبال هسكورة في منتصف القرن الثامن الهجري، بالخصب و كثرة السقي الغزير و البيع الجم و الفاكهة و الشجر المتلفت و الغلل الوافرة كما أشار إلى غارات البدو على أطراف تلك المناطق، و انتساف زروعها و اجتثاث أشجارها(128). اهتم الناس أيضا بالتجارة، حيث تتحدث إحدى الوثائق البرتغالية خلال القرن الخامس عشر الميلادي عن "اجتماع قوافل تلمسان و فاس و مطغرة و غياثة و دبدو و كرسلوين و تافيلالت و سكورة و مراکش و تامسنا و دكالة و آسفي و حاحا و جزولة في قبيلة أولاد سالم بدرعة، مكونة ركبا قد يصل إلى 1200 من الفرسان و 10000 من الجمال تحمل ببضائع بلاد النصارى و بالنحاس لمبادلتها في تيغزا بالملح ثم تنطلق إلى تنبكتو"(129).

في قراءة لمخطوط "الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية" لمحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، يستنتج أحمد توفيق بعض ملامح الاقتصاد القروي خلال القرن السابع عشر، حيث وسائل الإنتاج، و خاصة الأرض و الماء، لم تكن موزعة توزيعا عادلا، بل كانت تتوزعها، على صعيد حوزة واحدة، بعض الأسر لا غير. و كانت الأرض تقسم بين زراعة الحبوب و بين زراعة الخضروات، من لفت و جزر و قرع و غيرها. و رغم ضعف المردود، كانت الحاجة إلى بعض النقود تدفع إلى تسويق جزء من تلك الخضروات و ربما حتى من الحبوب في الأسواق الأسبوعية، فنجد مثلا في أجوبة الدرعي فتوى حول جواز بيع اللفت بالأحواض. و يستفاد من نوازل النزاعات حول الأرض الموات، بين مدعين ملكية

قديمة و محيين جدد لها، أن الاستصلاحات غالبا ما تناولت أماكن مستغلة من قبل، بدل أن تكون مجهودا لتوسيع مساحة المحاط، و ذلك لأن قلة المياه في سنوات الجفاف، و نقصان القوى المنتجة بسبب المجاعات و الأوبئة كان يؤدي، في دورات متكررة، إلى ضمور الرقعة المستغلة حول كل قرية، و هجوم الأحرار و الغابات على أطراف الحوزة، و اندراس معالم الحياة الزراعية. حتى إذا عادت أسباب النماء و تجددت الوسائل، رجع الناس لتوسيع المجال الزراعي من جديد.. و كانت مياه الري، حسب مصادرها من العيون و الأنهار، تبلغ درجة كبيرة من التجزؤ و التقسيمات في نوباتها، بسبب التقويت و التوارث، ما يجعل الاستفادة منها تصبح منعقدة بالنسبة لبعض المالكين، و كان تقويت الماء في بعض الجهات مع الاحتفاظ بالأرض يخلق أوضاعا شاذة أخرى.. و لم تكن مشاكل تربية الماشية تقل تعقيدا عن مشاكل امتلاك الأرض و استغلالها، فالرعي بالنسبة للأبقار كان، إما خاصا و إما جماعيا بواسطة "راعي الدولة" كما كانت تسميه النوازل، أي راعي التناوب، أو بواسطة راع تؤجره الجماعة. و كان تقنين الرعي الجماعي و تأجير الراعي و إطعامه يختلف بحسب أعراف المناطق، كما كانت تحدد تلك الأعراف حالات المسؤولية عن القطيع بين المالك و بين الراعي بشكل قد لا يخلو من البدائية و من الإجحاف بهذا الأخير، و كانت شركات البهائم تبلغ حالة من التعقيد و الالتواء تدل على أن امتلاك أبسط وسائل الإنتاج، في مجتمع الخصاص هذا، كان يوفر للممتهلك فرصة مضاربة متعددة المراحل و الفوائد. و بجانب الشريك و الحراث و الراعي كان الصانع اليدوي مندمجا في مجتمع زراعي حيث كان أهل القرية يتعاقدون مع الفخار و الخراز و الحداد بنصيب معين من الحبوب، سنويا، مقابل ما هم في حاجة إليه من المواعين التي ينتجها الصناع. و كانت أزمة ذلك المجتمع الزراعي الجبلي، تشتد على الخصوص في سنوات القحوط و الجفاف(130). و لم تكن الثروات لتستقر لدى الأسر الكبيرة لانقراضها بسبب الأوبئة أو التفكك أو التوريث أو صراع النفوذ. و كانت النساء محرومات من حقهن في الميراث بسبب، خصوصا، ضيق البقع الأرضية في الجبال و هوامشها و التقاليد التي دأبت عليها القبيلة. و كانت الخصومات و النزاعات العنيفة تتم بين الأسر و أفخاذ القبائل بسبب الاستيلاء على الأراضي أو مياه الري.

## سادسا: البنية القبلية

نشأت القبيلة في الأصل لتحصن الأسر التي تنتمي إليها من التهديدات الخارجية و ل"تستقل" بقرارها السياسي. و هذه النشأة طبعا مرتبطة بانعدام الأمن و ضعف المخزن أو الدولة المركزية و غياب السلطة المباشرة التي تمثلها في جميع المناطق.

التنظيم الاجتماعي و القبلي للأطلس الكبير حسب روبرت مونتاني يتشكل من قرية صغيرة متكونة من عشرين إلى ثلاثين كانوا (أسرة). و تكون عدد من القرى الصغيرة قرى كبيرة تحتوي على مخزن حبوب و مسجد و جماعة من الرجال يدبرون شؤونها الداخلية و قادرين على حمل السلاح. عندما تتحد ثلاث أو أكثر من القرى الكبيرة تشكل وحدة اجتماعية و سياسية أوسع تسمى "تقبيلت" تربط بينها بقوة، الجغرافيا و الدفاع عن الأرض و الانتماء لأسر أصيلة لها نسب مشترك، و تكون أكثر تحصينا أمام سبل التفكك على خلاف ما هو عليه الأمر بالنسبة للقبائل أو اتحاد القبائل. و تتشكل من ثلاثة إلى اثني عشر تيقبلين (جمع تاقبيلت) وحدة أعلى تملك أرضا معينة، و تتفق على نفس التقاليد و تحمل اسما مشتركا، و هي القبيلة. و لا تعبر عن وحدتها و تظهرها إلا إذا تعرضت لتهديد خارجي. و يمكن أن تتشكل اتحادات قبلية كبرى درءا للمخاطر أو إذا ظهرت مصلحة مشتركة لذلك(131). و حدد مونتاني الطبيعة "السياسية" للقبيلة الأمازيغية، في بدايات تطورها بطابعها "الجمهوري الديمقراطي"، يعقبها زمن استبداد الأمغارات، و يليها تدخل المخزن، ثم في نهاية المطاف هيمنة السبية، "و هو تطور أدى إلى إفراغ البنية الأصلية من حمولتها الجمهورية إلى حد الاختفاء النهائي تحت وطأة التدخل العنيف للأمغارات و المخزن"(132).

و اعتبر جاك بيرك أن العائلة هي أصغر وحدة اجتماعية طبيعية، و استنتج "أن القبيلة ظاهرة ثانوية، و هو ما يفسر القطائع التي تكتنف سيرورتها و يعيق بالتالي فهمها"(133). و خلص إلى أن "شكلا التنظيم الاجتماعي تقبيلت و العائلة، يمارسان تأثيرا ملموسا، و لكن في اتجاهين متعارضين"(134). و الخلية الأساسية هي ايخص (العظم)، "أي الأسرة الأبيسية الذكورية المجتمعة حول رئيس عائلة ينتمي أعضاؤها لجد مشترك. و هذه الخلية لها مساكنها المشتركة و حقولها و قطيعها، و على حسب "عظام" أو "ايخصان" المحاط، كان يتعين توزيع الأرض و المياه، و من ثم فهي قاعدة النظام الزراعي و إطار الحياة اليومية"(135). البنية الاجتماعية عند بيرك "تتطابق مع إكراهات المجال"، و الزمان و المكان يحددان الخصوصية و التميز، لذلك فهو يرفض التعميم انطلاقا من حالة معينة، "و لكنه انطلاقا من مراعاة الاختلافات الناتجة من التنوع البيئي، يؤسس لطرح "النسيج المستديم للمغرب" ( le tissu le continu du Maghreb) الذي يرتكز على وحدة اجتماعية أصيلة و منسجمة مع محيطها بصرف



النظر عن تسميتها (تقبيلت و فرقة و قرية و دوار...)، و التي تتضخم عدديا و تكتسب خصائص مبتدعة بفعل التطور الطبيعي، و تبحث لها عن وعاءات اسمية تميز بينها (سكساوة و الغرب و الريف و تافيلالت...) (136).

و بالنسبة للأنثروبولوجي ايريس جيلنير، فإن الذي يوحد القبيلة المغربية هو الميل إلى الاستقلال إزاء الحكم المركزي. و ما يجعل الوحدة ممكنة هو تعارض المجموعات المتوازن "أي أن أعضاء القبيلة يتفرون لكي لا يحكموا. و هذا يتطلب أن تتكون القبيلة من أجزاء متشابهة يمكنها أن تتحد عند الاقتضاء، و أن يكون بين هذه الأجزاء خلافات تمنع ضياع بعضها في البعض الآخر، ذلك لأن التضاد في مستوى أدنى يمكن أن يتحول إلى تحالف في المستوى الأعلى المباشر، و هكذا دواليك، في سيرورة انشطار و انصهار" (137). و يقترح جيلنير لتوضيح وجهة نظره في التكامل و التعارض في المجتمع الانقسامي المثال التالي: "أنا ضد إختوتي، مثلا، عندما يقع نزاع حول إرث حقل من الحقول، إختوتي و أنا ضد أعمامي الموازين المباشرين، مثلا، بسبب استعمال قناة ري بين حقول كل منا، أعمامي المباشرين و إختوتي و أنا ضد الموازين الأبعدين، نحن جميعا ضد العشير الغريم في القرية، مثلا، بسبب تسوية نزاع عن طريق أداء اليمين الجماعية، القرية بأكملها ضد القرية المجاورة، مثلا بسبب استعمال المراعي، فخذ ضد فخذ الخ." (138)

يعتقد العروبي أن هذه النظريات السوسولوجية التي جعلت من القبيلة المغربية موضوعا لدراستها و تحليلها على اختلاف مرجعياتها و مناهجها و عبرت عن مواقف و آراء تجاه الواقع المغربي و باتت هي نفسها جزءا من ذلك الواقع، لا تفيد بالقدر الكافي في معرفة ماهيتها. فالأنثروبولوجيون حين قيامهم بأبحاث ميدانية في القبائل "أثروا على الواقع بطرق مختلفة، كما أقر بالأمر بيرك حين حديثه عن عمل ضباط الشؤون الأهلية، الذين من جهتهم قاموا بأبحاثهم وفق تعليمات مونتاني، و كلهم اعتمدوا على شهادات المسنين من الأهالي و تبنوا ضمنيا المنظومات الفكرية المعبر عنها، و ظنوا أنهم باتوا من خلالها على دراية بحقائق الأمور، و ظنهم غير صحيح لا فيما يخص ضبط الواقع، و لا فيما يتعلق بفهم الماضي القريب. و المؤكد أن عدم نجاعة الأسس التي بني عليها البحث المباشر، لا تسمح بالكشف كليا على الواقع" (139). إن الحديث عن القبيلة في المغرب يقتضي الحديث عن الواقع القبلي في تطوره و عن النظريات المتغيرة التي درسته. و المميزات المنطقية و الإقليمية المختلفة لا يمكن فهمها بمعزل عن محيطها المحلي و الإقليمي. و يفترض الخيار المنهجي بالضرورة - بالنسبة للعروبي دائما - عدم الارتباط أكثر مما يلزم بمفهوم "النظام القبلي"، لما يختزله من عناصر ليست بدرجة التأثير التي نتصورها (140). غير أن العوائق التي تحول دون القيام بعملية التنظير انطلاقا من حالة معينة، "لا تمنع من التفكير في وجود المستوى القبلي الذي تفرضه بشكل طبيعي وظيفته في وضع ما عندما يسعى

الإنسان إلى استغلال المجال. فايخس يدافع بكل مشروعية عن مكاسبه ضد كل المحاولات الساعية إلى تجريده منها لصالح شخص أو فئة، كما يرفض بشدة الخضوع لسلطة الشرع الذي لا يقر بانتقال الملكية إلا لصالح ذوي النسب العائلي المشترك. يحافظ إيخس على حيويته لكونه المؤهل الوحيد للدفاع عن وحدة المجال ضد الملكية الخاصة، المرفوضة أصلا ليس من حيث المبدأ، وإنما لأنها تؤدي في المجالات المسقية إلى خراب الجماعة و إلى خلخلة وظيفة النظام الاجتماعي بأكمله." (141)

بالنسبة لمنطقة ورزازات لا نستطيع إلا أن نؤكد على أهمية و تداخل هذه المستويات المختلفة و نسبيتها. فالعائلة و القبيلة/تقبيلت معطيان مؤكدان يُؤمّن بعضهما الآخر و يركز عليه. و يعتقد بهما بشدة سكان المنطقة و يشتغلون على أساسهما كل في موضعه من التعقيد، و على قاعدتهما يتم توزيع "الثروة" و تنظيم العمل و حماية الأسرة و الحفاظ على الأعراف و التقاليد المشتركة. و يعتبر الأفراد الذين لا ينتمون لجماعات بعينها داخل الإطار الجغرافي لورزازات "غرباء". هذا ما لم يندمجوا في القبائل المتواجدين فيها، و هو أمر وارد حيث أن الانتماء إلى القبيلة لا ينحصر فقط بالانتساب إلى جد مشترك حقيقي أو موهوم.

و لنربط بين النظرية المجردة نوعا ما و التطبيق، و نفهم بعضا من ملامح البناء القبلي، نورد مثلا لإحدى الاتحادات القبائلية التي كانت لها وجاهتها و نفوذها و تتمتع بسلطة قوية في المنطقة التي نحن بصددنا، و يتعلق الأمر بمجموعة قبائل آيت عطا التي تسيطر "منذ قرون على كل المنطقة الواقعة بين خط دادس - تودغا- فركلة - غريس شمالا، و تافيلالت و الداورة شرقا، و درعة ضمنها غربا؛ أما جنوبا فلا يخدمهم إلا إيغيدي الصحراوي الصعب الاختراق. خارج هذا المجال الشاسع للاستقرار توجد تجمعات مهمة من آيت عطا في أوسيكيس و مسمرير (أعالي وادي دادس) و في منطقة أزيلال - أحنصال و في واويزغت.. و تشكل سلسلة صاغرو- أوكنات و غابة نخيل تازارين قلب بلاد آيت عطا" (142).

آيت عطا ينتمون إلى القبائل الصنهاجية الجنوبية، و يعود ظهورهم بحسب بعض الروايات التاريخية إلى القرن السادس عشر الميلادي و ينتسبون إلى جد مشترك هو "ددا عطا" الذي قتله العرب الرُّحل. و قد يكون تلميذا لسيدي سعيد أحنصال الذي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي، كما قد يكون قريبا أو مريدا للشريف الإدريسي مولاي عبد الله بن حساين خلال القرن السادس عشر، فقد اختلفت الروايات في هذا الأمر. كانت قبائل آيت عطا في حرب مفتوحة مع معظم جيرانهم و خاصة مع عرب معقل و كذلك المجموعة البربرية القوية آيت يفلمان في القرن الثامن عشر (143). آيت يفلمان التي تتكون من قبائل آيت مرغاد و آيت إزدك و آيت يحيى و آيت حديدو، هي غريمة آيت عطا الرئيسية، و تمتد الأراضي

التي انتشرت فيها - على ما يَرَجَّح منذ القرن العاشر الميلادي - على طول المجاري المائية لتودغى و غريس و زيز و فركلة و تبوات مكانة هامة في الأطلس الكبير الشرقي و تافيلالت.

يرتكز التنظيم القبلي لأيت عطا على بناء سياسي معقد يقسمه إلى خمسة أخماس تنقسم بدورها إلى قبائل أو قبيلين (جمع تاقبيلت)، و تنقسم كل قبيلة إلى أفخاذ أو إيغسان (جمع إيغس). الخمس الأول يضم آيت ولال و آيت أونير؛ الخمس الثاني آيت واحليم؛ الخمس الثالث آيت إيسفول و آيت علوان؛ الخمس الرابع آيت خليفة و آيت الفرسي؛ الخمس الخامس آيت أونبكي (آيت خيباش و آيت أومناصيف)(144). و يترأس اتحادية آيت عطا شيخ ينتخب كل سنة يطلق عليه اسم "أمغار نؤفلا أو أمغار نوسكاس و يقال له أيضا أمغار نتوكا" من أحد الأخماس. و بنفس القاعدة ينتخب شيخ كل خمس من بين إحدى القبائل المكونة له. و كذلك القبيلة و الفخذ. يُنتخب "أمغار ن وفلا" عادة في فصل الربيع في إحدى مناطق سكن أو ترحال الاتحادية، حيث يجتمع مندوبو القبائل لتعيينه بضريح ددا عطا المتواجد بين فزواطة و لكتاوة بدرعة أو بتازارين أو بتودغا.. و يقوم "بفض النزاعات بين القبائل و يحدد كيفية الانتجاع في الأطلس الكبير، و يقود المفاوضات مع المجموعات المجاورة للاتحادية، و يسهر على الدفاع عن الأراضي و المصالح المشتركة، و يضمن الاتصال بين مختلف قبائل آيت عطا. كما يراجع تنفيذ القرارات المتخذة خلال الاجتماعات الكبرى للأعيان، المنعقدة بناء على دعوته كلما دعت الضرورة لكونه يمثل السلطة التنفيذية". و يعين أمغار نُ و فلاً مساعدين و مراقبين له (إمزراك) في كل القبائل و الأفخاذ، يُطلع من خلالها جماعة الأعيان بقراراته و يراقب تنفيذ أوامره الصادرة. و يكون عادة محاطا بمستشارين له من جميع القبائل(145).

الأحكام و القواعد التي يعمل بها داخل القبيلة تكون عرفية و شفوية في الغالب و يطلق عليها اسم "تيعقيدين". و تَبْتُ في النزاعات جماعة القبيلة برئاسة الشيخ أو "أنحكام" عند آيت عطا نوسيكيس، الذي يكون منتخبا كل سنة و مطلعا على "تيعقيدين القبيلة". كل الأحكام في بلاد آيت عطا يمكن استئنافها لدى المحكمة العليا الموجودة في إيغرم أمزدار. و هي مكونة من ستة قضاة من القبيلتين الأقدم في الاتحادية، آيت واحليم و آيت إيعزا. و ليس لهذه المحكمة أية صبغة دينية، و لا وجود لزاوية أو ضريح ولي. و قد "تتعقد جماعة القبيلة أو المقاطعة أو الخمس في شكل محكمة استئناف لقرارات جماعة الفخذ، و هنا يمثل قضاة إيغرم أمزدار نوعا من محكمة النقض، المؤهلين ليس فقط لإلغاء الحكم المعروف عليهم و إنما كذلك للفصل في النزاع."(146)

تلعب "جماعة النواب السلالية" في كل قرى ورزازات الكبرى و حاضرتها أيضا، دورا أساسيا في توزيع الأراضي و تدبير شؤون الناس اليومية و التحكم في مصالحهم المحلية و تمثيلهم أمام الأطراف

الخارجية، و تتخذ القرارات المصيرية المرتبطة بالشؤون الفلاحية و المياه و التحالفات و الحروب و حل النزاعات و تحديد الغرامات على المخالفين و يمكنها حتى إصدار الحكم بإبعاد أولئك الذين لا يمثلون لها. و هي بمثابة مجلس عرفي مكون من سادة الأسر و الشيوخ الذين تكون لهم عادة الحظوة و النفوذ داخل القرية و تربطهم بالسلطة المخزنية علاقات متينة.

إن استمرار القبيلة في التواجد بمنطقة الجنوب و الجنوب الشرقي كتنظيم حمائي و "مؤقت"، في انتظار "التحول" و التوجه إلى الشمال، جعل التنظيم القبلي يفقد مع الوقت، مرونته و بوصلته الأصلية، مما ترتب عنه واقع و علاقات و بنيات جامدة و شبه مغلقة. و مع ذلك تكون هناك اختراقات، تقبل بموجبها القبيلة التي تدعي الانتماء لنفس اسم الجد، بولوج دائرتها أجنب يصبحون مع مرور الزمن جزءا لا يتجزأ منها. لم تستطع أية قبيلة أن تحافظ على "طهارتها" لمدى زمني طويل. كما أن هناك قبائل تتلاشى و أخرى تظهر للوجود و تتقوى. و قد تسببت "المجاعات و الأوبئة في حدوث هجرات جماعية و فردية و حدوث فراغات في مواطن القبائل كان يملأها القادمون من قريب أو بعيد. و كانت النزاعات المختلفة على المجال الطبيعي بين القبائل تسفر عن طرد بعضها البعض الآخر. كما كانت الدولة المغربية تقوم بإجراءات نقل جماعية لفرق صغيرة و لقبائل بأكملها." (147).

توجد علاقة قوية للقبائل بورزازات بالأرض أكثر من المحددات الأخرى كالنسب مثلا. الأرض تحدد بشكل كبير ارتباطاتهم الداخلية و علاقاتهم مع القبائل الأخرى و مع المخزن، نظرا لاستقرار غالبيتهم و لصعوبة التضاريس الجبلية و صغر مساحات الأراضي الزراعية و الرعوية و ندرة المياه و ارتفاع النمو الديمغرافي. و توجد إلى غاية يومنا هذا، العديد من النزاعات بين القبائل حول الأراضي الزراعية أو المخصصة للرعي أو حول مصادر المياه أو توزيعها، قد تصل إلى حد استعمال العنف الشديد. و إدارات ورزازات و محاكمها تتوفر على شكايات و قضايا عدة بصددھا.

وضعية المرأة مختلفة نسبيا من منطقة إلى أخرى و لكنها في العموم دون الرجل في السيادة و المشاركة في تدبير شؤون القبيلة و الأسرة. و هي محرومة في أغلب القرى و القبائل البربرية من الحق في الميراث، و لا يسمح لها بالزواج حتى و إن تطلقت إلا بموافقة زوجها السابق و لا تتزوج من غير أقربائها. و إذا مات زوجها تكون في الغالب تحت سقف و تصرف عائلته. و يولي البرابرة في هذه المناطق اهتماما شديدا بحماية شرف الأسرة المرتبط في المقام الأول بشرف النساء، الذي إذا تلوخ لا يغسله غير الدم.

عرفت القبائل في ورزازات منذ القرن التاسع عشر، ظروفًا صعبة مع الشيوخ و القياد الكبار الذين كانوا يمثلونها. و هؤلاء استمدوا مزيدا من سبل القوة و القهر من المخزن و سلطات الحماية و تم استعمالهم

لإحكام القبضة على قبائلهم و تسهيل سبل استغلال ثروات المناطق البعيدة و العصية على الإذعان أو الترويض. كان آخرهم في المنطقة التهامي الكلاوي الذي سنفرده له فصلا خاصا. يلتقي المخزن و القيادة الكبار في إحكام السيطرة و ممارسة السلطة و العنف الشديد على أفراد القبائل في جميع مناطق المغرب. و لا يمكن "التفضيل" بينهما و إن كانا في أشد التنافس و الصراع. و قد أكد الضابط سعيد كنون "في دراسته لسلطة القواد الكبار في مجالات الأطلس الثلاث (الكبير و الصغير و المتوسط)، صحة العبارة الشعبية المعروفة، "ما في السماء لله و ما في الأرض للقائد بشرا كان أم حيوانا أم جمادا"، فلا اعتبار لأي انتماء تتحدد بموجبه هوية الفرد (قبيلة أو عصبية أو حلف)، الأهم هو الخضوع لسلطة قائد ما"(148).

لم تصل القبائل في أي مكان في المغرب منذ القرن التاسع عشر لمستوى تشكيل تهديد حقيقي للسلطة المركزية في البلد و إن بدت قوية و مزعجة لها في بعض الأحيان كما كان شأنها في منطقتنا. و لعب القيادة الكبار - الذين كانوا يدافعون عن سلطاتهم و مصالحهم - أدوارا مزدوجة، "فهم يقفون موقفا صارما من المخزن، و بموازاة ذلك يعملون على تصفية المؤسسة القبلية مساهمين بذلك في تسهيل إخضاعها من طرف المخزن ذاته. و الواقع أن القواد تحولوا إلى رموز لانهايار القبائل و تقلص وظائفها كنتيجة حتمية لصراعهم المرير ضد السلطة المركزية، و أدى بهم الأمر إلى وضع قواعد لحلول مخزن من نوع جديد أكثر هيمنة و قوة، استفاد مما تعرض له المستوى القبلي من تقويض بسبب الضغوط الخارجية انطلاقا من سنة 1850."(149)

كان لغلاء المعيشة و الاضطرابات الاجتماعية و المجاعة و الأوبئة و الموت و توسع عدد أفراد الأسر و تفرعها إلى أبناء و أحفاد و أبناء الأعمام و تعدد الأزواج، و التدافع و الاختلاف بين الأفراد، دور في تفكك القبيلة. أصبح التوجه قائما، نحو الانفراد بالحصول على ملكية خاصة، لأن حصة الفرد من حصيلة إنتاج أملاك العائلة الكبرى لم تعد تكفي لحاجيات كل الأسر الناتجة عن الانقسام. و كان الانشطار يتم حسب الأمهات إن تعددن، أو حسب وصاية الكبار على القاصرين، أو حسب الإخوة كل على حدة. و هو طبعا يلحق ضررا فادحا بالاستغلاليات الزراعية و يؤدي الأسر و يضعفها. و يلحق الضرر بالفتيات اللواتي يتم ضمهن بالزواج أو التسخير و البنين الذين يتم تحويلهم إلى رعاة أو خماسين. نسبة كبيرة من الأملاك - حسب ما تحتفظ به عقود الأملاك و شراؤها - تم تفويتها في سنوات المجاعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، من قبل الأرامل و من الورثة و الأيتام: أي من شظايا الأسر المحطمة(150). الأحلاف المكونة للوحدات القبلية تتجدد و تتغير. و الأسر الهشة و المتضررة، داخل القبيلة هي التي - في الغالب - تدخل في العصيان و في أحلاف جديدة.

و يمكن كذلك إيعاز إضعاف البنية القبلية منذ القرن التاسع عشر، إلى الضغوطات الخارجية على البلد و التطورات السياسية و تفكك الاقتصاد و " تعدد القواد على رؤوس قبائل كانت تخضع لعامل واحد، و تعدد الشيوخ الصغار داخل الأرباع و الأفخاذ مما كان ينتج عنه انتقال الأفراد من شيخ إلى آخر للتخلص من التكاليف المخزنية أو التبعات الجنائية... و شيئاً فشيئاً كان يصيب البنية إعياء في إنتاج الصيغ القبلية لاحتواء جميع الطارئين عليها و من ثمة تكاثر الجماعات المنتسبة لأماكن سكنها و اندثار للحدود التي لم تعد تحفظها سوى الأسماء بين الجماعات"(151).

يوجد بمنطقتنا ترقب و سعي متواصل لأفراد القبائل، الشباب منهم على الخصوص منذ بداية القرن العشرين على الأقل لإيجاد الفرصة السانحة و استغلالها للتوجه نحو الشمال، و هو أمر كان محط تطلع مستمر للمكونات القبلية الجنوبية. التنقل و تحسين الأوضاع المعيشية و تغيير المحل يكون نحو الشمال و ليس باتجاه الصحراء. و على الرغم من التطورات التي قلصت من دور القبيلة كبناء اجتماعي و سياسي، فإن آثارها الثقافية باقية إلى اليوم في الوعي و اللاوعي الفردي و الجمعي لمكوناتها. و يعود إليها أبناء ورزازات الكبرى في بعض الأزمات و في تعاملاتهم السياسية المرتبطة بالانتخابات مثلا أو التقسيمات الإدارية و الترابية التي تقوم بها أجهزة الدولة. و هو أمر ناتج عن غياب بديل، قادر على أن يعوضهم عن احتياجاتهم الثقافية و الإيديولوجية و السيكلوجية.

خلال القرن العشرين تمكن المخزن بفضل سلطات الحماية و تحت وصايتها من إمكانياته "كاملة" و تعززت قدراته في مقابل انهيار التشكيلات التي كانت تعارضه أو تهدده، من قبيل الزوايا أو القبائل غير الخاضعة. انتزعت الأسلحة من القبائل و كانت تشكل أهم مظاهر القوة و السيادة لديها، حتى أن أحد زعماء قبائل أيت عطا قال : "منذ اليوم، سيصبح أبناؤنا رعاة غنم و لن يعودوا رجالا"(152)

بعد الاستقلال، أسست الدولة المغربية لإيديولوجيتها التي بها تحكم و تُخضع القبائل، على الشرعية الدينية و النسب إلى الرسول محمد، و احتكرت العنف و الموارد الاقتصادية التي تستغلها لإخضاع أعيان القبائل و استعمالهم في مشاريعها السياسية.

## سابعا: التهامي الكلاوي

حاول المؤرخ الاستعماري إيهام المغاربة أنهم ارتكبوا في حق أنفسهم خطأ شنيعا عندما حارب البربر الرومان وسمحوا بسيادة العرب. لذلك وجب عليهم من أجل تدارك الموقف، أن يقبلوا "بورثتهم" الفرنسيين الذين سيخرجونهم مما هم عليه من ركود اقتصادي و تخلف ثقافي و صناعي و سياسي. لقد منحت للمغاربة فرصة أخرى لا تتكرر، و ليس عليهم أن يهدروها !

لم يتقبل أهل المغرب عموما هذه الفكرة الاستعمارية و واجهوها. و لكن كان هناك من الحكام - خصوصا في نهاية القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين - من قبل بهذا "المنطق" و وجد حل مشكلاته و مشكلات البلد المتراكمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، في الغرب. استعمار المغرب منذ سنة 1912 و حتى قبل ذلك، تم بفعل مشترك بين المستعمر - الفرنسي و الإسباني - و بين حكام البلاد و تابعيهم، الذين عبّأوا له الطريق و سهلوا طيلة فترة حكمه، استغلال خيرات الوطن و الهيمنة على مقدراته. و نورد في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر نص الخطاب "المعبر" الذي ألقاه السلطان محمد بن يوسف (محمد الخامس) أمام الماريشال ليوطي سنة 1931، أثناء زيارته للمعرض الاستعماري بفانسين Vincennes ، يثني فيه على فرنسا و يمجّد أعمالها. يقول:

" لقد قدمنا لحضور المعرض الكولونيالي، لنرى تلك الإنجازات الرائعة و الشاهدة على عبقريتكم، و بهذه المناسبة السارة نقدم تحياتنا الفائقة للفرنسي الكبير الذي عرف كيف يحافظ للمغرب على تقاليد و عادات أسلافه، إضافة إلى إدخال التنظيم العصري الذي لا مفر منه لكل بلد يريد تطوير مسيرته.

فهل يمكننا أن ننسى حالة الإفلاس التي كانت تعاني منها المملكة الشريفة عند وصولكم إلى المغرب؟ لقد كانت كل مؤسساتها و فنونها و إدارتها المضطربة في أمس الحاجة إلى منظم و مجدد من حجمكم، لكي يضعها على الطريق الصحيح نحو مستقبلها. و بأخذكم بعين الاعتبار حساسية السكان، و باحترامكم لمعتقداتهم و تقاليدهم جذبتموهم لفرنسا، البلد الحامي، و هذا يرجع أيضا لرحابة صدركم و نبل روحكم العالية.

ففي أقل من خمسة عشر سنة، شيدتم مدنا جديدة دون أن تفتقد مدنا العتيقة طابعها الخاص، كما قمتم بشق طرق عبر مختلف أنحاء مملكتنا لتسهيل المبادلات و فتحتم موانئ تثير إعجاب الجميع، أدت إلى تنمية التجارة المغربية، و أنشأتم مدارس من ذوق فني رفيع قدمت لرعايانا العلوم اللازمة لفهم الحياة العصرية و ولوج بوابة التقدم، و في كل الأنحاء شيدتم المستوصفات و المستشفيات، حيث أعطت فرنسا الرؤوفة

الإسعافات الطبية للمرضى، ناهيك عن الوسائل المسخرة للوقاية و محاربة الأمراض. فلا يمكن إحصاء جميع منجزاتكم في المغرب في خطاب واحد، بل يستوجب ذلك كتابا بأكمله.

لقد تحدثتم سيدي الماريشال عن الصداقة الجيدة التي كانت تربطكم بالمرحوم والدنا المعظم، فمن خلال سلوكه إزاءكم و من خلال محادثتنا العائلية حولكم – و هذه ذكريات نعتز بها – نعرف أنه كان يعتبركم في عداد أوفى أصدقائه و أعزهم، و لما غادر هذا العالم الفاني، ترك لنا واجبا مقدسا هو الحفاظ على صداقتكم، و أنتم تعلمون مدى سرورنا، و نحن نعبر لكم عن تلك الصداقة و عن اعترافنا لكم بها مؤكداين لكم أن اسم الماريشال ليوطي سيبقى منقوشا في قلوب المغاربة، و سيكون رمزا لأحسن الخصال التي يتحلى بها العنصر الفرنسي، و عنوانا للشهامة و النبيل و الأمجاد" (153)

لا تخفى طبعا المساهمة في تثبيت أركان فرنسا و إسبانيا في المغرب من قبل السلاطين الذين سبقوا محمد بن يوسف منذ نهاية القرن التاسع عشر: عبد العزيز و عبد الحفيظ و يوسف. كان هذا الأخير (يوسف بن الحسن الذي عينته فرنسا سلطانا بديلا عن عبد الحفيظ) يَعتبر نفسه من الأصدقاء الأوفياء لفرنسا، و وقف إلى جانبها في مواجهة المد الوطني المقاوم. كتب للمقيم العام رسالة بتاريخ 19 مايو 1926، يهنئه فيها بانتصار الجيش الفرنسي على المقاومة المغربية في تازة التي كان يقودها محمد بن عبد الكريم الخطابي، و يدعو قواده إلى إخضاع السكان للفرنسيين، يقول فيها:

" الرباط في 19 مايو، الساعة الحادية عشرة و أربعين دقيقة.

من صاحب الجلالة إلى المقيم العام.

أولا: تلقينا بكامل الغبطة و السرور نبأ دخولكم المظفر إلى تازة على رأس جيشكم، و بالمناسبة نبعث إليكم بتهانينا لنجاحكم في هذه العمليات العسكرية المتعاقبة التي هيئت و نفذت تحت قيادتكم الرشيدة، كما نرجو منكم أن تبلغوا تهانينا الحارة لكل من الجنرال "كورو" و الجنرال "بومكرتن" و إلى ضباطهم و كافة الجنود الذين أعرب لهم عن تقديري الكبير للشجاعة و الحنكة التي أظهروها خلال عملياتهم الشاقة.

ثانيا: إننا نوصيكم بانتظار رسائلنا الشريفة التي تقدم التهاني باسمنا إلى كل من القائد أحمد ولد علي و هوارة لموقفهم العادل، كما نؤكد تأييدنا للقائد هاشم ولد الحاج المدني و الحاج اجميعان ولد علي، و ندعوهم باسم المخزن أن يستخدموا كل نفوذهم و نشاطهم للمحافظة على الهدوء و إخضاع السكان للفرنسيين." (154)

و في مقال لجريدة "الحاضرة" التي تصدر في تونس، كتبه مراسل مجهول، ورد أن السلطان عبد الحفيظ " تنكر لجميع العهود، و مهد السبيل أمام الأوروبيين لإخضاع البلاد من جديد" (155)، فأصبح مثل أخيه



عبد العزيز رجل فرنسا. و المعروف أنه استعان في آخر أيام حكمه بالجيش الفرنسي لحمايته الشخصية و دحر تمرد القبائل. نفس الشيء قام به السلطان عبد العزيز الذي بعث سنة 1906 إلى عمه و كذلك إلى أخيه و نائبه في مراكش عبد الحفيظ، برسالة يدعوها فيها، إلى إخبار المجاهدين في الجنوب الشرقي الصحراوي ب "عدم مهاجمة القوات الفرنسية لتفادي إعطائها ذريعة لاحتلال أراض إضافية". و كذلك إرساله لحملة تأديبية برئاسة بوشة البغدادي للريف سنة 1900. و إدانته صراحة و علانية للمجاهدين و وصفهم بالرعاع الطائشين "الذين لا يعرفون مزية الهدنة و السكينة و لا يتدبرون عواقب النزاع" إثر مقتل الطبيب الفرنسي موشان Mauchamp في مراكش يوم 19 آذار/مارس 1907، و احتلال القوات الفرنسية لمدينة وجدة من دون مقاومة في 29 آذار/مارس 1907. (156) و عندما نزل لفيف من البحرية الفرنسية من على البارجة غاليلي Galillée و قتلوا كل من صادفوه في طريقهم إلى مقر القنصلية الفرنسية بالدار البيضاء، و عرضوا المدينة لقصف مكثف، ألقى السلطان عبد العزيز اللوم على المجاهدين و سماهم ب "الرعاع من القبائل المجاورين لثغر الدار البيضاء" (157)

من الذين أيضا ساعدوا الفرنسيين على استعمار المغرب و يسر لهم الهيمنة على مقدراته و سهل عليهم التوغل في بعض أبعد مناطقه النائية و الصعبة، وكانت له علاقة وطيدة مع سلاطين البلد، و تهمننا الإشارة إليه، هو التهامي الكلاوي و أسرته التي تنتمي إلى المنطقة التي نحن بصدددها و حكمتها بشكل مباشر بالحديد و النار.

في حوار دار بين لاسالاس Lassallas و التهامي الكلاوي في 8 يناير/كانون الثاني 1909، قال هذا الأخير:

"إننا نرغب مثلكم في السير نحو التقدم، نأمل أن يتمتع بلدنا بنمو اقتصادي يناسب ثرواته، و بمساعدة فرنسا. و سنبدل مجهودنا لكي نصل إلى النتائج التي تودونها. غير أنه بما أنكم ترغبون في إصلاحات حقيقية و ليس في تجارب لا جدوى منها مثل ما حدث في عهد مولاي عبد العزيز، فاتركوا لنا الفرصة لكي نصبح أولا أقوىاء و تصبح القبائل طيعة، و سنعطيك كل ما تطلبون، إذن لن يستطيع أحد بعد ذلك أن يعارض الإصلاحات التي سيفرضها المخزن" (158).

تظن المستعمر الفرنسي مبكرا إلى أهمية شيوخ كلاوة في تسهيل الهيمنة على الجنوب الشرقي للمغرب و جزء هام من التراب الوطني في الجنوب بأقل كلفة. و هو أمر انتبه إليه المدني الكلاوي و التهامي الكلاوي أيضا، فاستثمره لصالحهما. جاء على لسان المهدي المنبهي الذي كان وزيرا للحربية (العلاف الكبير) عهد السلطان عبد العزيز: "إن القايد الناجم أنا أعرف الناس به، لا يمكن أن يسلس القيادة لغير

المسلمين، لكن هؤلاء الاكلاويين تجد فرصة منهم ما تريد، فهم الذين ينبغي أن تعتمد عليهم في الجنوب، فإذ ذاك صار الحاج التهامي لا يعتمد إلا على الفرنسيين، و لا يعتمدون إلا عليه "(159).

للتهامي الكلاوي و عائلته نفوذ واسع و حضور قوي في كل من ورزازات الكبرى و مراکش و دمنات و غيرها من المناطق القريبة. يدبر أمورها الحُكمية كيفما شاء و يستحوذ من أراضيها على ما يشاء، خصوصا بعد أن استتب له فيها الأمر بالقوة. كان قائدا للكيش و للقواد، يملك المئات من العبيد و الإماء و يمارس سلطانه الإداري و القضائي و السياسي على مختلف الأقاليم مستعينا بأبنائه الخاضعين له و أصحابه الأقربين. حُكمه طال أمدًا يزيد عن 44 سنة، وَسَّع خلاله دائرة نفوذه و ممتلكاته و حظوته في السلطة مع المخزن و المستعمر الأوروبي، و كان له تأثير و دور مهم في التاريخ السياسي لعهد الحماية بالمغرب. مجرد ذكر اسمه، يجعل الناس ينبرون متوجسين أو "طبعين". شديد النقمة على معارضيهِ و شديد الانتقام منهم. يفرض على الأفراد معاملته كما يفعلون مع السلطان ، ينحنون له و "يبندقون" و يقدمون له الهدايا تعبيراً عن مبايعتهم له و طلب حمايته و رضاه. و قد استطاع فعلاً أن يطوع المنطقة إلى حد كبير و أن يخلف حالة من الرعب و الاستسلام تعيش ساكنتها بعض آثارها النفسية إلى اليوم. لم يكن التهامي الكلاوي يعبر عن شخص مادي محصور في مكان معين، و لكنه في أماكن متعددة عبر "ظلاله" و ممثليه الذين يتقنون فن تقليده و زيادته. و حتى بعد انتهاء فترة حكمه، استمرت العلاقة نفسها تقريباً، حيث حل بورزازات الكبرى عمال و قواد و باشوات حكموها بمزيد من التسلط و التحكم المنظم. و بقيت حظوة الأعيان القدامى و الجدد - كما كان عليه الأمر في السابق - قائمة و غالبية، و ظلت أكثرية الساكنة، هلوعة و فقيرة.

الوضع بعد فترة الاستعمار لم يغير جوهرياً من البنية الاجتماعية و الثقافية و السيكولوجية لسكان المنطقة. اعتمد جهاز السلطة على نفس آليات التحكم السابقة و الجاهزة، مع تنظيمها و تأسيسها أكثر و تغليفها لكي توحى و كأن هناك تطور أو كأنها "حدثية". واصل القياد و العمال ترهيب الأهالي و استمروا في جمع الغنائم عنوة و الاغتناء الفاحش. تحول نمط عيش الكلاوي "السلطاني" و رفاهه المبالغ إلى مثال "مخزني" يقتدى به لدى الأعيان و القياد و العمال.

يدعي الكلاويون أن أصلهم دكالي و نسبهم ينحدر من قبيلة قريش من فخذ بني مخزوم. و حسب بول باسكون فإن عشيرة كلاوة قد تكون منحدره "من منطقة تعرف باسم تيكمي ن. ايمزوارن، في قبيلة فطواكة بالقرب من تاساوت، و ربما طردوا من تلك الأماكن في سنة 1772 عندما نهبت قبيلة زمران قبيلة فطواكة و التجنوا إلى قبيلة كلاوة بصفتهم أمزواك (أي لاجئين يحتمون بالقبيلة المستقبلية). و على ما يبدو فالكلاويون مثل المتوكيين و الكوندافيين هم في الحقيقة أجنب، فارون لجنوا إلى القبيلة التي

أصبحوا هم سادتها. فلأنهم مهاجرون و هامشيون فهم أقل خضوعا و احتراما للأعراف المتداولة من أبناء القبيلة الحقيقيين و المنحدرين من سلالات الأسلاف. كما أنهم أقل محاسبة على سلوكهم، و هو أكثر قابلية لانتهاز الفرص التي سيهيؤها انهيار البنيات القبلية أمام تفوق المخزن." (160)

مع احمد أمزوار أب جد التهامي الكلاوي، يمكن القول - مع باسكون - أنه مهما كان انتسابه، فقد بدأ من الصفر و أصبح بعد ذلك أمغار تلوات بتزوجه بنت الحاج محمد تارهنوست، ثم شيخا تحت قيادة الهاشمي الزمراني الذي كان يدير أراضي شاسعة في كلاوة و غجدامة و فطواكة و دمنات و زمران و السراغنة و قسما من تادلة الغربية. بعد وفاة احمد أمزوار سنة 1855، زاد ابنه محمد الذي يحمل لقب ايبطاط من نفوذه و ترأس أيت اونيلة و عينه السلطان عبد الرحمان سنة 1856 بظهير في إدارة أهل تلوات و أيت أونيلة و أيت تامنات. أصبح محمد هذا قائدا و رجل حرب حقيقي. شيد قصره و قاعدته الحربية في تلوات و تحكم في عبور القوافل من هناك قبل اجتياز مضيق تيزي ن - كلاوة، في الاتجاهين (باتجاه غدات التي توصل إلى الحوز أو على تيمدرت التي توصل إلى ورزازات و درعة). توسعت سلطة ايبطاط بمساعدة من المخزن لتشمل أيت أوزارهار. أقام بها و بتلوات سوقين أسبوعيين و مأويين للقوافل، و يتلقى باسم السلطان الضرائب على السوق و على اجتياز المضيق. و بمساعدة فرسان "تاقبيلت" الذين يترأسون القبائل، قام بحملات عسكرية ضد أيت واوزكيت و فرض على القبائل التي هيمن عليها ريبالا حسنيا عن كل بيت بعد أن نهب ما تتوفر عليه من احتياطات، و تحالف مع أعيان ورزازات و اوريقة. و قد فشل في توسيع نفوذه في اتجاه الشرق الذي يوجد بها قائد قوي بدمنات، و في الغرب حيث سلطة الكوندافي، و في الشمال مسفيوة، و انهزم أمام أمغار محمد أيت زينب واوزكيت في الجنوب. توفي محمد ايبطاط مخلفا وراءه من زوجاته الأربع ستة أولاد ذكور، بينهم ثاني أبنائه، المدني، المؤسس الفعلي لقوة الكلاويين (161).

تسلم المدني الكلاوي زمام السلطة لأن أخاه الأكبر كان قد قتل في ظروف غامضة على يد إحدى إماء أبيه سنة 1876. أنهى بناء حصن تلوات و ورزازات و تازرت و قوى من سيطرته التجارية و الضريبية على المحاصيل و الأسواق و القوافل بين درعة و الحوز. ضيق الخناق على التجار، مما اضطرهم إلى ارتياد أو إقامة أسواق أخرى. و لما علم أن القوافل المحملة بالتمور من وادي درعة و التي كانت تؤدي الضرائب في تلوات و زرقطن قد نظمت سوقا أخرى بين سوق إنزل و سوق آيت ورير، أرسل كتبية من فرسانه و قتلت البائعين و نهبت البضائع. غير أن الحدث المفصلي الذي سيزيد أكثر من حظوة و قوة عشيرة الكلاوي، يتجلى في الاستقبال الذي خص به، السلطان الحسن الأول، إثر مروره بمضيق تلوات قادما إليه من حملة حربية على تافيلالت و متوجها إلى مراكش. و اعترافا بالجميل أو لحساب سياسي ما، جعله خليفة على الجنوب كله، تودغة و تافيلالت و فيجة، و أهداه أسلحة

حديثة و مدفعا من نوع "كروب Krupp"، و كان من أقوى الأسلحة التي حصل عليها قائد خارج عسكر السلطان(162).

استطاع المدني أن يبسط سيطرته على قاعدته الجبلية في الجنوب بعد أن هزم أمغار آيت زينب، علي نايث بن حدو بن محمد الذي كان له منافسا شرسا. كان هذا الأخير يقطع وسائل الاتصال بين ورزازات و تلووات و يقطع طرق القوافل و ينهبها، و ذهب به الأمر حد محاصرة حمادي الكلاوي - أخ المدني و التهامي - في معقله بقصبة ورزازات. أرسل المدني أخاه التهامي، على رأس قوات مزودة ببنادق حديثة و مدفع كروب للقضاء عليه، فحاصره بقلعته في تمداغت لمدة شهرين. قصف حصنه بالمدفع، و مع ذلك لم يسقط رغم تضرره من جراء الثقوب التي أحدثها هذا السلاح. لم تستطع قوة الكلاوي التمكن منه، و لكن الخيانة التي تعرض لها من الداخل تكفلت بالأمر. ففي إحدى خرجاته قريبا من الحصن، أوصد أحد خداه الباب من خلفه، حاول الهرب و لكن الكلاويين قبضوا عليه. بعد اعتقاله قُطع رأسه و أرسل إلى تلووات فاستسلمت الحشود التي كانت معه(163).

استولى المدني أيضا على المناطق التابعة لنفوذ دمنات فيما وراء الأطلس (دادس و تدغة) و كذلك القبائل شرقي كلاوة بين تلووات و دمنات(164). و بعد أن أنشأ حصونا في كل مكان و استتب له الأمر، أدار بصره نحو الحوز الذي كان محط منافسة شرسة بين الكوندافي و المتوكي.

بعد وفاة الحسن الأول سنة 1894، كانت ورزازات و هي تحت إمرة القائد حمادي الكلاوي، تعيش وضعاً صعباً. تمت محاصرتها لمدة سنتين من طرف قبائل آيت بودلال و آيت ورزازات. و بعد حصول القايد على الدعم القادم من تلووات، تمكن من إحكام السيطرة على ورزازات و على عدد من قبائل دادس و تدغى إلى غاية مماته سنة 1937. حل محله في القيادة ابنه محمد بن حمادي إلى غاية سنة 1939 ثم بوبكر بن المدني الكلاوي. سنة 1940 آلت القيادة لمحمد المهدي بن حمادي إلى غاية حصول المغرب على الاستقلال.

بالنسبة لمسفيوة التي كانت متمرده آنذاك، فقد تولى المدني الكلاوي إخضاعها و قيادتها بتكليف من السلطان عبد العزيز. تحالف مع قايد الرحامنة عبد الحميد و قاما بنهبها، فحصل من ذلك على " غنيمة عظيمة سرعان ما نقلتها قوافل البغال إلى تلووات. و منذ ذلك الحين أصبح المسفيويون يدفعون الضرائب لكلاوة، و أقام المدني قلعته بالسهل في آيت وريير."(165).

شارك المدني و أخوه التهامي في الحرب على عمر بن إدريس الجليلي الزرهوني الملقب ب"بوحمارة"، و هما "ذوات شأن" في الناحية بحسب تعبير المختار السوسي. فمما ورد من أمرهما في

المعسول، على لسان القائد الناجم الاخصاصي، أن القائد عبد الرحمان اكرار الكلاوي، سأل عمن غنم شيئا ذا بال في الحرب على أبي حمارة، "فذكر له أن رجلا غنم بغلة عليها جاريتان جميلتان بارعتان فانتنتان رائعتان. فأرسل من انتزع الجاريتين من غانمهما." فجاء "الغانم، صاحب الجاريتين" إلى القائد النجم الاخصاصي فقال له: "هل أنت تكذب؟ فقلت له حاشا - يحكي الاخصاصي بلسانه - و في أي شيء كذبت عليك؟ فقال لي، إنك ذكرت لنا أن مقصودكم هو أبو حمارة و حده، و أنا غنمت منه جاريتين فنزعتموهما مني، مع أن كل من غنم شيئا فهو له، فكيف أظلم و تنتزع مني غنيمتي؟ فقلت له: و من الذي انتزعهما منك؟ فذكر أن رجلا من المعسكر هو الذي انتزعهما مني بالقوة، فأرسلت من يبحث لي عن ذلك، فعاد إلي الرسول بما فعله عبد الرحمان اكرار صاحبنا الواشي، فأرسلت من انتزعهما منه بالقوة أيضا مع البغلة، و لا أبالي بما عسى أن يكون، فأتاني أكرار هذا يقول: إنهما جاريتان جميلتان تصلحان للوزير الاكلاوي، و أما هذا الجبلي فماذا يصنع بهما؟ فقلت، ألم يشبع الوزير الاكلاوي من رائعات الجواري و عنده المئات منهن؟ فغضب مما فعلت و قلت، و أوعد أن يوصل الخبر إلى وزيره، و لكني ما بليت بأي واحد منهما في سبيل القيام بالواجب.." (166).

و بعدما قُبض على "بوحمارة" و أُتي به إلى قصر السلطان بفاس و أودع السجن، أخذ المدني الكلاوي بيد الاخصاصي و دار الحديث التالي بينهما حسبما يحكي هذا الأخير طبعا: "أخذ الكلاوي بيدي، فصرنا كلما خطونا خطوة يلتفت إلي و يقول لي: "يا ناجم تعديت، كرر ذلك مرارا، فأقول له أنا تائب إلى الله يا سيدي، ثم قلت له بأي شيء تعديت يا سيدي؟ فقال حين قبضت هذا الرجل و أتيت به، فأجبتة باني أظن أنني قمت بواجب عظيم أنفع به حكومتي و بلادي، فإنه تسبب في خلاء المغرب، فقال: لا، إنك لم تفعل حسنا، فهذا الرجل الذي نحن حوله - يعني السلطان- غدار، و كان بودنا أن لا نزال نراوغه بمحاربة هذا الإنسان الذي أتيت به اليوم، فقضيت علينا بما كنا نتخذة دائما جنة نتستر وراءها، فقلت له: أيا كان، فإني أتوب إلى الله، ففارقته و قد اسود في عيني.." (167). و مع ذلك فقد تمكن الوزير المدني الكلاوي من زمام إدارة الأمور المخزنية بعد القضاء على ثورة بوحمارة.

وأورد المختار السوسي عددا من الفقرات في أجزاء مختلفة من كتابه عن خيانة المدني و أخيه التهامي الذي سار في نفس ركبه و دعمهما للمستعمر الفرنسي لتثبيت أركانه، مستعملين لذلك القوة و الحيلة بحكم معرفتهما الواسعة بالقبائل، و أتى بشهادات عن بعض مؤامراتهما و طرقهما في التندليس و حياكة الدسائس ضد القياد الآخرين و السلاطين و الأعيان. من بين ما ساقه إلينا شهادة للناجم بهذا الخصوص يقول فيها:

"و قد كان للمدني الاكلاوي هذا مائة كلب سلوقي يصيد بها، و قد جعل عليها قائدا خاصا، فكان إذا أراد أن يهين قبيلة ينزل عليها قائد السلاقي، فعادت معاملة المدني الاكلاوي و سياسته بالنحس على الدولة

المغربية و على السلطان، فقد هدم الجند الثابت بحجة أنه يريد تجديده، ثم اندلعت الثورة، فإذا الحكومة بلا جند يستطيع الدفاع عنها، فلا قديم و لا جديد، فتسلسلت تلك الثورات و توالى، ثم لم تنته إلا بالاحتلال.. يرى الناظر ما نحن فيه الآن مع هذا المنحوس المدني الكلاوي.."

يقول أيضا:

"و في تلك الليلة اجتمع كل الأعيان الذين جاءوا عن قواد قبائل الكيش الحوزية: المنابهة، و أولاد دليم، و من إليهما من قبائل الشراردة، فصاروا يلومونني على أنني قبلت أن أتوظف في مكناس (أراد السلطان عبد حفيظ أن يعينه باشا على مكناس) مع أن قبائل الحوز التي كان أهلها يمتون إلي و أمت إليهم بالولاء هم أولى بي من غيرهم، ثم قالوا أن الشلحيين الكلاويين من الحاج التهامي إلى أصغر أعوانه، قد هتكوا عرضنا، و التهموا أموالنا، و تعرقوا عظامنا، و تمصصوا مخنا، و ملأوا مسامعنا بالشتيم و الإهانة، أفلا تزيّلنا أنت اليوم من هذه المذلة.."

و يقول القائد عبد الملك المتوكي (حسبما يروي الناجم دائما):

"إن هذا العطار – يعني المدني الكلاوي - قد بلغ فينا بغمزه و لمزه و إهانته مبلغا عظيما، ففي كل شهر أتزلف إليه بكل ما يمكن لي من الهدايا من كل نوع، فكم سمن و عسل و طرف أملا بها أحمال قوافل متتابعة، فأسوقها إليه سوقا، و كم جوار أتوصل بها من عند الذين انتصبوا لجمع بنات الناس السود، من سوس إلى الحوز أقدمها إليه، فلا يزال ابراهيم بن صالح إزاء تيزنيت، و مولاي احمد من آل الشريف الهشتوكي، و ابن حيدة في هواره، و علي الامزالي من ادوزال، و يحيى من اكفائي، و ابن حميدة في سهب العتروس السباعي، و التهامي بن القرشي إزاء ايميتانوت – يتابعون لي المتخيرات من الجواري – و هؤلاء هم النحاسون المشهورون إذ ذاك ببيع العبيد أو من أرادوا أن يسموهم بسمه العبيد و الإماء من أولاد الأحرار و بناتهم، و إن لم يكونوا إلا أحرارا أقحاحا، فيسربون ذلك يدا ليد، تبتدى السلسلة من يد ابراهيم بن صالح، إلى أن تنتهي إلى يد التهامي بن القرشي، و لا يسرون بقوافلهم إلا ليلا بحراس، ثم من التهامي بن القرشي يكون البيع لقواد الحوز و لأثرياء الحواضر، قال: فكنت أتملق دائما العطار بالجواري الرائعات التي تهيئها زوجتي في (بوو ابوض) حيث داري، خير تهيئة، بالاستحمام و الترفيه حتى يكسون النضارة و البضاضة، ثم أتخير لهن من أحاسن الكسوة و الحلّي، ثم أجلوهن إليه كالعرائس، ثم بقدر ما أتقرب إليه يهينني، و يريد أن يتخذني كأحد أتباعه.."(168)

بعد تولي السلطان عبد الحفيظ سدة العرش سنة 1907، و بسبب مساندتهما له و انقلابهما على عبد العزيز، قلد المدني الكلاوي بمنصب "علاف" (وزير الحرب) ثم صدرا أعظم، و بسط هذا الأخير حكمه في هذه الأثناء على كلاوة إلى أولتانة دمنات و فطاوكة و رهوجدامة و توكانة و كدميوة و أمزميز. أما

التهامي الكلاوي فُعين باشا على مدينة مراكش و قائدا للكيش، أي رئيسا على القبائل المحيطة بالمدينة الحمراء، سنة 1909(169). و تم تنصيب علال الكلاوي خليفة المدني على فطاوكة، قائدا على إينولتان. دخل دمنات و قتل قائدها الحاج محمد بن حدو أبلاغ و كان لا يزال مواليا للسلطان عبد العزيز، و قطع رأسه و رأس صاحبه الحبيب التزغتي الذي كان يقاتل معه(170). كان علال الكلاوي شديدا على الناس و مستأسدا، و تعرض لمقاومة شديدة من أهالي قبيلة ولتانة و حاربوه فيها و تم الاتفاق بينهم "أن لا يقبلوا السيد علال خليفة عليهم؛ و بأن من ذهب عنده أو [التقى] معه جهرا أو خفية، فقد عرض نفسه للموت و حرق داره" ثم قاموا بعد ذلك بقطع و كسر " ماء ساقيتي دمنات و تودنوست؛ و الحال أن الوقت و وقت زرع الخضروات و المزكور. و اتصل ذلك ستة أشهر"(171). و في محاولة للصلح و التوسط بين أعيان القبيلة و القائد علال الكلاوي، قام بها بايعاز من هذا الأخير، المرابط بزاوية تغرمين بدمنات سيدي يوسف الناصري، كان رد رئيسهم الشيخ الفوقاني ألعيد احساين الابلاي المعروف بمقاومته للفرنسيين كما يلي:

"أما عن عدم قبولهم لتوليته، فلجوره و ظلمه و تعديه، الذي لم يتقدم له مثيل من أمثاله؛ فإن الذين تقدموا قبله من العمال إذا سجنوا أحدا من أهل القبيلة، فإنما يسجن في بلده، يتفقد أهله، و ينظرون إليه متى شاءوا، و لا يضيع؛ و أن متاع المسجون يبقى تحت يد أهله، يتعيشون منه معه. و أما مبعوثك (يعني بها باعئك) سي علال، فقد ملأ بإخواننا سجون تلوات، و سجون أيت أورير، و سجون مراكش. و غريهم عن أهلهم و ذويهم و وطنهم. و كانوا عرضة للضياع في السجون، خارج بلادهم. و قد حاز هو أموالهم و أمتعتهم و بهائمهم؛ فيضيع المسجون، و يضيع أهله"(172).

تمت إقالة المدني و أخيه التهامي من منصبيهما سنة 1911، و لكن سرعان ما استرداهما بعد توقيع السلطان عبد الحفيظ على ميثاق الحماية، قبيل تخليه بقليل عن العرش و حلول السلطان يوسف محله(173).

توفي المدني في شهر غشت 1918 و أصبح التهامي سيد العائلة المزوارية و كلمتها الفصل. و استولى على ميراث و ممتلكات أخيه. يقول "غوستاف بابان Gustave Babin" في كتاب له بعنوان "صاحب السعادة Son Excellence" بهذا الصدد:

"ما الذي حدث يا ترى، داخل دار الكلاوي فيما كان "الطُلبة" يتلون آيات القرآن على جثمان السي المدني؟ إنها أسرار البيوت الكبرى، فما أن يتوفى كبير العائلة حتى يظهر وريث كبير، يرسل بعض أعوانه للاستيلاء على ممتلكات الميت، و نهب الذهب و الحلي و الأحجار الكريمة و كل النفائس و الأشياء القيمة التي تكون مخبأة في الجهات الأكثر انزواء داخل المنزل. في جو العويل و الصراخ يدل

الخدم على المخابئ و يسلمون المفاتيح بصورة سرية و يتواطأ العبيد في إبعاد الشهود المزعجين. و هكذا في لمح البرق يتم نشل كل ما يمكن نشله و إخفاؤه... ذلك ما كان يمكن مشاهدته ذلك الصباح، في منزل المدني الكلاوي. و في اليوم الموالي لدفن أخيه الأكبر، أصبح التهامي يملك الملايين و سيدا من سادة الأطلس العظام، و لا غرو في ذلك، فالحلي التي يملكها المدني تمثل وحدها ثروة." (174)

و للتصديق على مهام التهامي الكلاوي الجديدة و القديمة، أصدرت السلطات الفرنسية بتاريخ 26 غشت 1918، ظهيراً يعين بموجبه ابن أخيه، رجل الحرب حمو بن احمد، قائداً على كلاوة و أيت واوزكيت و أيت عمران و أيت و ارزازات و سكورة و دادس و مكونة و أيت سدرات و تودغة. و بتاريخ 29 غشت 1918، أصدرت ظهيراً يسلم للتهامي الكلاوي رسمياً، بالإضافة إلى السلط التي كانت لديه، مهام أخيه الهالك في قيادة جميع القبائل التي كانت خاضعة له. و هكذا سيتقوى نفوذه بشكل كبير. فبالإضافة إلى كونه باشا مراکش و قائداً لقبائل الكيش و سكتانة و الحوز و بعض المناطق المقطعة من نفوذ الكندافي، فإن الظهير مكنه من جميع القبائل التي كانت تحت إمرة المدني و قائداً أعلى لكلاوة و جميع القبائل التي في يد ابن أخيه حمو بن احمد. و أصبح بذلك يهيمن على مناطق تسع أزيد من 500.000 نسمة. أي عشر سكان المغرب آنذاك. (175)

حافظ المدني و أخوه على مصالح فرنسا في المغرب و وجودها الاستعماري خلال الحرب العالمية الأولى. و ساعدها التهامي الكلاوي بعد أن خرجت من الحرب منهكة، على إتمام هيمنتها على كامل التراب المغربي و تمكينها من المناطق غير الخاضعة في جبال الأطلس بالجنوب. ففي يناير 1919، قاد سرباً مكوناً من عشرة آلاف مقاتل، للقضاء بتودغى و دادس و درعة على المقاومة الشرسة لقبائل أيت عطا الراضين للاستعمار. و لكنه لم يتمكن و من ورائه فرنسا من ذلك. و لم يتمكن من بلقاسم النكادي الذي كان مناوئاً أيضاً للاستعمار و طرد القوات الفرنسية من واحة تافيلالت في 15 أكتوبر 1918 و اضطرهم للتحصن بأرفود، وكبد فرنسا خسائر في الأرواح في غير ما موقع، و "سيطر رجاله بقيادة باعلي - يقول القبطان الفرنسي سييلمان - على زاوية سيدي الهواري بفركلة في نهاية 1919، حيث كان زعيمها سيدي علي مساندا لحفاننا كلاوة المسيطرين على تودغا، و قد اقتيد سيدي علي إلى تافيلالت حيث أمر بلقاسم بقتله بربطه في فوهة مدفع، و هو نفس المصير الذي لقيه عشرة من أعيان أيت مرغاد من اتباع سيدي علي" (176).

مع نهاية المقاومة الشعبية و المسلحة في الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي ضد الفرنسيين و الإسبان سنة 1926، تفرغ الفرنسيون و حلفاؤهم الكلاويون، لبسط السيطرة على معاقل الجنوب الشرقي التي لا تزال خارج الهيمنة. و "فيما بين 1925 و 1930، هيأت منطقة مراکش الأرضية مركزاً لنشاطها



على تدعيم سلطة كلاوة في مناطق سيطرتهم الشاسعة قبيل الصحراوية، و تأسيس مراكز- قواعد في اتجاه تودغا ثم درعة حيث واجه كلاوة مصاعب"(177). قامت القوات الفرنسية بتأسيس مركز بومالندادس في نونبر 1930، لمواجهة أفخاذ آيت عطا الشمال و بدأ الزحف على تودغى التي يواجه فيها الخليفة الكلاوي سعيد أوتيفنوت مقاومة شرسة. كما أن الخليفان الكلاويان حمادي نايت حساين من آيت سدرات و أحمد أومزدو من ترناتة لقي الصعوبات نفسها، و تغيرت الموازين لصالح المقاومة التي تتزعمها قبائل آيت عطا في كل مقاطعات وادي درعة، بما فيها تلك التابعة لنفوذ كلاوة(178).

لم تُخضع السلطات الاستعمارية مناطق نفوذ قبائل آيت عطا مرة واحدة، و لكن بعد عمليات و جهود كبيرة و متواصلة و في أوقات متباعد بعضها عن بعض. أنشأت في فاتح يناير 1931، مكتبا للشؤون الأهلية بأكدز و استقدمت العديد من فيالق الجيش. و مع ذلك لم تستطع قواتها التحرك بسهولة لأكثر من خمسة عشر كيلومتر أسفل النهر من أكدز. لقيت فرنسا مقاومة شرسة بمنطقة درعة من قبل جماعة آيت خباش و زعيمها الحربي محمد أوباني و احمد الزربة خليفة بلقاسم النكادي و ولد الشيخ حمادي و مرابطو تامكروت و إيمسوفة و آيت حسو و آيت إيسفول و غيرهم. و تم قتل محمد ولد سيدي خليل في المحاميد، أحد شيوخ عريب المواليين للقوات الفرنسية. و تكبدت هذه الأخيرة خسائر في الأرواح. و لشدة المواجهة التي قوبلت بها، فقد استعملت كل أنواع الأسلحة و القصف المدفعي و الطيران لاحتلال منطقة درعة من أكدز إلى زاكورة إلى المحاميد. و هو أمر لم يُنجز إلا في سنة 1934 و لم يحصل بالسرعة و لا بالسهولة التي كان يتوقعها الأجنبي الغاصب.

سنة 1933، تكاثفت هجمات المقاومة المنبثقة عن قبائل آيت عطا، على الفيالق العسكرية للقوات الاستعمارية. و كان على رأس المقاومين، الأخوان عسو وباسلام و باسو وباسلام، زعيما إيلمشان و تودغا. تكبد المعتدون و حلفاؤهم خسائر في الأرواح، فجندت فرنسا حلفاءها من الكلاويين و جيوشها الاستعمارية المدججة بمختلف أنواع الأسلحة و بالآلاف من القوات و بأربعة أسراب من الطائرات لقصف المقاومين و عائلاتهم المرابطين في جبل بوكافر " و هو عرف صخري طوله خمس كيلومترات و عرضه كيلومترين ينتصب وسط منخفض إيمساعدن"(179) في قلب صاغرو. تكونت مجموعتان للقتال من الجيوش الفرنسية: مجموعة الغرب بقيادة الجنرال كاترو، و مجموعة الشرق بقيادة الجنرال جيرو. و في 21 فبراير 1933، يقول القبطان جورج سبيلمان "بدأ الهجوم على بوكافر، حيث أصيب في نفس اليوم المقدم شاردون بجروح بليغة، و توالى هجمات عديدة دون جدوى أيام 21 و 24 و 25 و 28 فبراير، و أصبحت خسائرنا، القليلة إلى غاية 21 فبراير، ثقيلة بمقتل الكثير من الضباط أبرزهم النقيب هنري دو ليسبيناس بورنازيل (H.L Bournazel)"(180). قضى المقاومون على العديد من

جنود الجيش الاستعماري الفرنسي، و قتلوا من الضباط عن مجموعة الغرب: الملازم سيوراك Sieurac (الكوم 34) و الملازم أول تامبايون Timpagnon (الكوم 39) و الملازم أول لوشوفاليي Le chevalier (الفيلق السادس للرملة السنغاليين)، و الملازم أول بوادوفان Poidevin (الرملة المغاربة 2). و عن مجموعة الشرق: النقيب بورنازيل و الملازم أول بيني Binet و الضابط الترجمان أليساندري Alissandri و ثلاثتهم من الشؤون الأهلية، و الملازم أول بورو Bureau من الفرسان ال8، و النقيب فوشو Fauchoux و الملازم أول برانكلي Brinklé من اللفييف الأجنبي، و الملازم أول لاريدون Laridon من الشؤون الأهلية للجزائر(181). عندما اشتد الحال على القوات الفرنسية، قامت بمنع التموين عن أفراد المقاومة و عائلاتهم المحاصرين في بوكافر، و قصفت بالمدافع و أسراب الطائرات، المرابطين في الجبل و منابع المياه التي يستعملونها للارتواء. و أحدثت هجماتها المتواصلة ليلا و نهارا، مجزرة راح ضحيتها المئات من الأطفال و النساء و الشيوخ و قطعان الماشية.. لذلك، اضطر الأخوان باسلام للتفاوض مع المعتدين يوم 24 مارس 1933، و استسلمت آخر معاقل الدفاع عن بوكافر.

سنة 1927، توفي يوسف بن الحسن و تولى ابنه محمد - رغم صغر سنه - سدة العرش، عوضا عن أخيه الأكبر إدريس الذي كان وليا للعهد و مؤهلا للحكم ! و كان التهامي الكلاوي ممن تمت مشاورتهم في هذا الاختيار. عين إدريس بن يوسف بعد ذلك خليفة للسلطان الجديد في مراكش ليكون تحت المراقبة المباشرة للكلاوي(182). كانت العلاقة وطيدة بين هذا الأخير و محمد بن يوسف (محمد الخامس)، نُوجت بزواج السلطان من دار كلاوة ب"عبلة" والدة الحسن بن محمد (الحسن الثاني) الذي سيصبح ملكا للمغرب و عبد الله و عائشة و مليكة و نزهة، و زوجة ثانية من دار كلاوة أيضا اسمها "بهية" له منها أمينة(183). و العلاقة جيدة أيضا مع ولي العهد آنذاك الحسن بن محمد (الحسن الثاني) الذي كان يقيم إذا حل بمراكش ببيت التهامي الكلاوي، و حظر على سبيل المثال مراسم زواج ابن التهامي الكلاوي و ابنة القائد العيادي يوم 29 يناير 1950.

كانت سلطات الحماية تعلم أن القبائل تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي و أن "الأمغار" يتم اختياره من القبيلة، و انتسابه للمخزن "شكلي" نوعا ما، و لا يدعم السلطان و يبيعه إلا إذا اقتضت مصلحته ذلك. يؤكد روبير مونتاني في هذا الصدد أن "الأمغاريون يكبرون بعيدا عن المخزن ثم يطمح الأمغار في أن يصبح رئيسا مخزنيا بشرط الاعتراف بوضعيته"(184).

دعم الفرنسيون منذ الجنرال ليوطي، التهامي الكلاوي و أصبح له نفوذ كبير داخل المغرب و في فرنسا. كان يقوم مقامهم بالعمل القدر (Sale boulot) كما يقولون. يحكم مدار نفوذه العريض بالحديد و

النار." كان الحاج التهامي الكلاوي يمارس نفوذه على المدينة (مراكش) منذ 1912 بدون انقطاع و كان يعرف كل السكان أو على الأقل كل الذين يتمتعون بقسط من الشهرة أو قليل من اليسر و الرفاهية، و كان له زبائن و أنصار مهمون، أما شرطته الخاصة فكانت نشيطة و كثيرة العدد و اوفرة المعلومات و الأخبار. و في ما يخص طرق العمل، كانت تلك الشرطة لا تولي اهتماما كبيرا للشرعية و المشروعية، إذ كانت تحبذ الطرق المباشرة العنيفة و السرعة في آن واحد.."(185). طبعا لم يكن الأمر حصرا عليه أو هو من أسس لهذا النمط الاستبدادي في الحكم المتماذي في العنف و الدموية، فقد سبقه لذلك سلاطين و عمال و قياد و شيوخ من مختلف القبائل و العائلات الحاكمة بالمغرب، و فرنسا استغلت هذا الوضع لصالحها لإخضاع الأهالي.

منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت العلاقة تسوء بين التهامي الكلاوي و محمد الخامس، بسبب اهتمام هذا الأخير أكثر بحركة المقاومة الوطنية و العربية في الشرق الإسلامي و شعور الكلاوي بالتهديد من فقدانه لهيبته و نفوذه السياسي و المالي. يقول المقيم العام، الماريشال ألفونس جوان في كتابه "المغرب العربي يحترق" الصادر سنة 1957، عن محمد بن يوسف: " لقد عرفته فيما مضى خلال السنوات التي سبقت الحرب الثانية (يقصد الجنرال جوان، منتصف الثلاثينيات) يوم كان بن يوسف سلطانا متعقلا. كان له شعور الاعتراف بالجميل لفرنسا و كرم فرنسا التي فضلها صعد إلى العرش و هذا ما لا يخفى عليه. و هو الآن يبدو منغلقا.. يعارض بعناد جل مشاريع الإصلاح المعروضة عليه للدراسة. كان واضحا بأنه لم يعد يسير على الطريق التي كان يتبعها والده المعظم. هل كان ذلك جراء نضج فكري أو نتيجة تأمل في شأن واجباته نحو شعبه أو بفعل شعور بواجبات حيال العالم الإسلامي؟ هذا أمر محقق إلى أبعد حد و لكن هناك أيضا تأثير خطاب الوطنيين الذين أصبحت لهم معه علاقات حميمية لأنه بدأ يصغي لهم و يهتم بما يقوله هؤلاء.."(186). و قد وصل الاستياء المتزايد للتهامي من علاقة محمد الخامس بالوطنيين و حزب الاستقلال على الخصوص، حد التجرؤ عليه و انتقاده بفضافة في ثاني يوم من احتفالات عيد المولد لسنة 1950، و تسبب له ذلك في طرده من القصر الملكي. توجه له بسهام القول متحدئا عن الوطنيين: "إن جلالتم تتركون أولئك الصعاليك يشتموننا. و عليكم أن تعلموا أن الأمر لا يمينا بقدر ما يرمي إلى المس بعرشكم الذي يشكل مرمى لسهامهم". و كان رد السلطان: "إن من تسميهم صعاليك هم مغاربة مثلك. و أنا متيقن من وفائهم العميق للعرش و للوطن، و لا يهمهم إلا خدمة الصالح العام"(187). يقول الجنرال جوان بهذا الصدد: "اعتبر الكلاوي بمناسبة استقباله في عيد المولد بالقصر الملكي أن من حقه أن يؤاخذ على سيدي محمد تواطؤه مع حزب الاستقلال. و بدون شك استعمل الكلاوي عبارات حادة لأن السلطان الذي أغضبه كلام الكلاوي، طلب من الصدر الأعظم أن يشعر الباشا بأن لاحق له في أن تطأ قدماه القصر.. لهذا أخذت على عاتقي، يقول المقيم العام السابق،

عند بداية 1951، مهمة توجيه طلب للجلالة الشريفة بالعمل على تهدئة الخواطر و أن عليه أن يدلي بتصريح يستنكر فيه الأساليب التي يנהجها حزب الاستقلال. إن ما طلبته من سيدي محمد ليس بكثير: لاشيء سوى تصريحات!"(188).

يُكن التهامي الكلاوي - كما قلنا - مطلق العدا للوطنيين الذين يحملون أفكارا جديدة، و يتوسعون و ينشئون فروعاً للمقاومة و لحزب الاستقلال في جميع أنحاء المغرب بما فيها مراكش و مناطق الجنوب مركز نفوذه. و عمل مع الفرنسيين على محاربتهم. كان يرى أن هيمنته ستتلاشى مع هؤلاء، و كان يرفض انخراط عامة الناس في السياسة و يريد منهم أن يكونوا على درجة عالية من الخنوع و السمع و الطاعة. و لأن السلطان محمد الخامس بدأ يأخذ الاستقلاليين في مرحلة ما، في الحسبان و يتشاور معهم بدلا منه و أصحابه المحافظين فقط، فإن التباعد بينهما سيحتد شيئا فشيئا إلى أن وصل حد القطيعة. إن ثقافة الكلاوي الاستبدادية لا تقبل المعارضة، و ذلك ما عمل به و طبقه هو و أتباعه و رؤوسه بكل صرامة، طيلة مدة حكمه في منطقة تلووات و ورزازات و مراكش و غيرها. و هو ما استمر بشكل أو بآخر مع بعض التخفيف و التعديلات غير الجوهرية بعد حصول المغرب على الاستقلال. بمعنى أن الاختيار السياسي للملكية في عهد الحسن الثاني، سلك للحفاظ عن وجودها و الدفاع عن مصالحها في هذه المناطق على الخصوص، طرق الكلاوي في الحكم نفسها.

في 26 فبراير 1953، حرر التهامي الكلاوي و عدد من الباشوات و القياد عريضة يتبرؤون فيها من السلطان الذي يتهمونه بالسير بالمغرب نحو الهاوية و التعاون مع الأحزاب المتطرفة و غير الشرعية(189). و بتاريخ 21 مايو 1953 تصدر اسمه عريضة تحمل 287 توقيعاً للباشوات و القواد يطالبون فيها بخلع السلطان. في 29 من نفس الشهر، صرح للصحافة الباريسية قائلاً: "بالنسبة للممثلين الحقيقيين للشعب المغربي و بالنسبة لي كذلك، فإن السلطان قد سقط"(190). و "في 13 غشت 1953، اجتمع المتآمرون عند الحاج التهامي الكلاوي بمراكش و أعلنوا أن سيدي محمد لم يعد أهلاً لقيادة المجتمع المغربي المسلم على المستوى الديني و نصبوا مكانه إماماً آخر من قرابته و هو الشريف العلوي سيدي محمد بن عرفة. إنه رجل مسن، متدين و مجهول تماماً، إذ قضى حياته كاملة في الظل"(191). بعد نفي محمد الخامس إلى مدغشقر، أصبح الكلاوي مخاطباً رئيسياً و موثقاً به أكثر لدى الفرنسيين. يخدم مصالح فرنسا و المعمرين و يستعمل سلطته لمحاربة الوطنيين. اعتقد في كل ذلك، أن الأمر سيمر دون مبالاة من قبل المغاربة الذين لا يعير الكثير منهم اهتماماً كبيراً لتولي السلاطين على رأس الدولة أو تغييرهم. لم يكن يدرك حجم الاختراق الشعبي الذي قامت به حركة الوطنيين، خاصة لدى الشباب. و تفاجأ من ردود الفعل الغاضبة و الانتفاضات و محاولات تصفيته. الأمر الذي أربك حساباته و حسابات المستعمر. و طبعاً فرنسا لها حساباتها التي تتجاوز التهامي الكلاوي و

مصالحه الخاصة. فقررت إعادة بناء علاقتها "النفعية" مع المغرب من خلال محمد الخامس و ابنه الحسن (الحسن الثاني). أما الحركة الوطنية، فكانت تتناقض في جوهرها مع مصالح فرنسا. و أما التهامي الكلاوي و باقي القياد، فقد انتهت صلاحيتهم بالنسبة إليها.

استغل التهامي الكلاوي طيلة فترة حكمه سلطته شبه المطلقة في منطقة نفوذه الأساسية في الجنوب، و عمل على اغتصاب آلاف الهكتارات من الأراضي و الحقول الشاسعة و المياه و المحاصيل الزراعية، و سلب الممتلكات للمعارضين و لكل من رفض أداء الضرائب، و كان يسجلها رسميا باسمه حتى يضمن عليها طابع الاستمرارية و الشرعية. ففي السنوات ما بين 1918 و 1924، وضع رسوم الملكية على الأراضي التي أخذها عن أخيه المدني و الأراضي التي كانت في يد القبائل. و في السنوات بين 1947 و 1950 سجل في اسمه عقارات "الدومين" أي عقارات و مباني الدولة (Domaine Privé de l'Etat).

جاء في تقرير أحد الضباط الفرنسيين المسمى أورثليب Orthlieb في 12 يوليوز 1924، ما يفيد أن الباشا الكلاوي و ابن أخيه سي حمو، أصبحوا أسيادا كبارا و يعيشان حياة مترفة من خلال الاستغلال المكثف للقبائل. يتفاديان مراقبة الفرنسيين، لذلك فإنهما يعوقان كل تحسين لطريق تلوات أو إقامة خط هاتف أو إلحاق ضابط من الجيش. و حسب باسكون، فإن التهامي الكلاوي أصبح سنة 1930 قوة مالية كبرى، أتاحت له إمكانيات هائلة لضمان و توسيع تطلعاته و حضوره القوي في الساحة السياسية (192). أحاط مجموع ممتلكاته بسرية تامة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، و بالتالي فقد تعذر إحصائها كلها، اللهم العقارات التي كان يصرح بها هو كضمان للحصول على قروض من البنوك الأوربية. و المثير للتساؤل و الاستغراب، هو السرية التي أحاطت بها السلطات المغربية أرشيف الأسرة و ثروتها التي صدرتها بعد وفاته و وزعتها على بعض الأعيان، خصوصا الممتلكات غير المسجلة ! و تؤكد بعض السجلات أنه كان يمتلك عقارات في العديد من الأماكن من بينها مراكش المدينة و حوز مراكش و الرباط و الدار البيضاء و طنجة و تارودانت و ورزازات.. الخ.

تشكلت عقارات التهامي الكلاوي في الحوز - حسب باسكون - من ثلاث مصادر: طرد مسفيوة من أراضيها، أراضي قطاعات الكيش، و أراضي الدولة. كانت إرادة الكلاوي منذ البداية متجهة نحو تحطيم مسفيوة ليضمها مع توكانة في القطاع الكلاوي و يكون في حوزته شريط من الأرض متصل يمتد من ورزازات إلى مراكش. و قد نجحت هذه القايدية إلى حد كبير في ذلك (193). و استولى خدامه في كل مكان يحكمونه على آلاف الهكتارات من الأراضي المسقية كما هو الأمر بالنسبة للحاج ايدر و الحاج محمد البياز. و بالإضافة إلى الأراضي، فقد كان الكلاوي يصادر المياه أيضا و يستحوذ عليها و يتحكم

في صبيها. و قد حصل بمفرده على الحق المطلق في توزيع مياه حوض الزات سنة 1953، و على ثلثي مياه ساقية تاسلطاننت. و يستعمل جزء من المياه لتوفير ري أفضل لممتلكاته و أشجاره و ملاعب الكولف خاصته. و يعمل على نقلها لمسافات طويلة بالرغم من ندرتها و قيمتها، لسقي حدائقه. و يضع حراسا من رجاله في الأماكن التي يمكن تصريف المياه منها حتى لا يتمكن أحد من الحصول عليها. و يؤجر جزءا من مياهه إلى المزارعين بما فيهم أولئك الذين استحوذوا على جزء كبير أو صغير من ممتلكاتهم.

قدرت ممتلكاته العقارية سنة 1938 بحوالي 110 مليون فرنك فرنسي، يضاف إليها 70 مليون فرنك من دخله السنوي الذي له علاقة بمنصب الباشوية، و كرائه للقصبات، و حصته من ضريبة "الفريضة" و التي تقدر بورزازات لوحدها ب 2.325.000 فرنك فرنسي، و حصته من المناجم حيث يحصل على سبيل المثال بناء على عقد بينه و بين شركة مكتي الحديد المستغلة لمنجم إيمني على 5% من إيرادات معدن المنغنيز، و كان مبلغ استفادته من هذا الأخير سنة 1938 لوحدها يقدر ب 2 مليون فرنك فرنسي(194). و عند تنفيذ الحجز على ممتلكاته سنة 1958 "كان مجموع الملكيات القروية المسجلة في الحوز وحده يغطي مساحة تبلغ 11.400 هكتار مسقية. و أسرة الكلاوي تملك أكثر من 16.000 هكتار في الحوز. و "العشيرة" (أي بإضافة ملكيات البياز و الحاج ايدر) تملك 25.000 هكتار في المجموع مرسمة. و لا يدخل في ذلك الأراضي التي ليس لها رسوم، و لا شجر الزيتون (660.000 شجرة) مملوكة. دون الأراضي و لا المياه و لا الملكيات الموجودة في أقاليم أخرى (خاصة واد درعة و دادس)". و قدرت الدراسات موارد الباشا الكلاوي في الأعمال الصناعية و التجارية بمليارين من الفرنكات (الفرنسية) سنة 1956.(195).

من ضمن الموارد الهامة التي يحظى بها التهامي الكلاوي، الفريضة أو ضريبة الرؤوس التي كانت تفرض على كل رأس (مواطن)، أي "المساعدة الواجبة اتجاه السيد لكي يغطي نفقات مسؤوليته، على جميع السكان الرعايا" و الرخص المختلفة و المكوس، و ضرائب يتقاضاها باسم شرطة الليل و الحراسة و " كان يقتطع ضرائب خاصة أخرى غير محدودة يأخذها من أصحاب الدكاكين و الخرازين و بائعي الزيوت و الدباغين و بائعي الفواكه الجافة و الصباغين و سوق الحبوب و الموازين و الكيالين و البغايا..". و في سوس كان وسطاؤه يضعون أيديهم على البنات الجميلات، و يبيعهن إلى القياد الكبار في الحوز وإلى أثرياء المدن. كان الباشا أكبر تاجر في النساء، يراقب عددا كبيرا من منازل الدعارة ضمت ما يناهز ستة آلاف امرأة. و كانت كل واحدة تدفع له مائة فرنك يوميا. هذا ما أكده "جي دولا نوي" في كتابه "ليوطي، جوان، محمد الخامس، نهاية الحماية" المنشور سنة 1988.(196).

يتلقى التهامي الكلاوي نصيبا عن الأغنام في فصل الربيع و آخر في عيد الأضحى، بالإضافة إلى الهدايا و التعويضات عن تسوية الأمور الخلافية بين الناس و الأحكام القضائية التي يصدرها هو نفسه.. و مما كان يفرضه على الناس بالقبائل، توفير اليد العاملة لخدمة أراضيهم و من يرفض الخنوع يزوج به في السجن، مما اضطر العديد منهم إلى الهجرة من المناطق التي يحكمها. لمحاصيل الكلاوي من الزيتون و المشمش و اللوز و النعناع و غيرها الأولوية في الولوج إلى الأسواق، يأخذ ما يريده بأثمان أقل من الثمن المطلوب، و يمنع على أي تاجر أن يبيع سلعته إلى غيره حتى يشتري القدر الذي يريده.(197)

يمتلك قصبات بهية في أماكن مختلفة، يعبر بها عن العظمة و التفرد الذين يريد أن يظهر بهما. يستضيف فيها كبار المسؤولين من المغرب و خارجه. كان الباشا على حد قول ابنه عبد الصادق، يقف شخصيا على الطريقة التي يرغبها في منح ضيافته. و طاولة الطعام تتضمن مأكولات من كل ما لذ و طاب. كان يقول "إن المشاكل الأكثر استعصاء، سواء كانت سياسية أو غيرها، تجد حلها بسهولة حول مائدة عشاء أكثر منه في الإطار البارد للمكتب"(198). يشتغل داخل داره بمراكش وحدها أزيد من مائة من الخادمت. كن يشكلن طوائفا. "طائفة الخادمت، و طائفة الطباخات، و طائفة الموسيقيات، و طائفة المنظفات، و البوابات و الممونات، الخ.. و كن مقسمات إلى فرق للتناوب على المهام أسبوعيا، و كن يتكفن خاصة بالبيوت الخاصة للكلاوي، و بملابسه و حماماته و زينته..". خلال عيد الأضحى يتم ذبح ما يناهز الخمسين كبشا، و لتصبير اللحوم يذبح كل سنة ما يناهز العشرة من العجول و الأبقار. كان يحرص على أن تعطر ثيابه باستمرار بماء الورد و الزهر الذين يتم قطفهما من ضيعاته و تقطيرهما من قبل نساء خبيرات. "كانت النساء الساهرات على ملبسه يتوفرن على دمي فارغة و مخرومة تسمى "البخار" يضعن عليها ثيابه و باقي ملابسه الداخلية. و بعد أن يرششنها بماء زهور البرتقال، يضعن تحتها مبخرة يزودها بالعنبر و المسك و الصندل و أنواع أخرى من البخور. و بهذا كانت عناصر البخور تلتصق بالملابس بفعل الرطوبة العطرة لماء الزهور"(199)

للكلاوي زوجات و إماء و جوارى. اشترى بعضهن من سوق النخاسة بداية عهد الحماية. و كانت الأمهات تستقبلن أبنائهن عندما يكبرون كأشخاص غرباء عن العائلة، في حجرة خصصها الباشا لهذا الغرض و لمدة قصيرة، لئلا يختلطون بنسائه و جواريه. أما أغلب النساء اللواتي يعملن في الدار فكن بنات عبيد أو بنات الخدم. عندما مات الكلاوي سنة 1956، ترك بداره بمراكش فقط، حوالي مائة من الخدم و الحشم(200). كان يصرف على الهدايا التي يقدمها داخل المغرب و خارجه أموالا طائلة، غير أنه يتلقى أضعاف أضعافها من الناس. و يقدم من الهدايا للسلطان محمد بن يوسف أكثر بكثير مما يقدمه له باشوات و قواد المملكة الآخرين أثناء حفلات تقديم الولاء بمناسبة عيد العرش أو الأعياد

الدينية. لقد كان مثالا يحتذى به لعدد من رجال المخزن فيما بعد، و حاول تقليده في منطقة ورزازات - مع اختلاف الوضع و التحولات السياسية - عدد من الأعيان. بمعنى أن جوهر السلوك الكلاوي بقي مستمرا في المغرب و في منطقة ورزازات بالذات.



## الفصل الثالث

### السجون السرية الرهيبة بأقاليم ورزازات، زاكورة و تنغير

#### مدخل

لم يكن النظام الجزائري قديما في الغرب و في الشرق، يعتبر الحبس وسيلة فعالة و صالحة لمعاقبة "الجنة". الحرمان من الحرية لا يفي بالغرض بقدر تعذيب الجسد. السجن يجب أن يكون وسيلة فقط، لحجز المتهم أو مرتكب الجريمة و منعه من الهرب قصد ممارسة فنون التعذيب المشرعة و زيادة عليه. حتى الكتب الدينية و تشريعاتها العقابية لم تقرر حبس المدان. المطلوب هو الاقتصاص من الجسد و تعذيبه و التشهير به.

مع تطور القانون الجنائي و السياسة الرقابية و النظام الجزائري، ستتضاءل العقوبات المباشرة في الغرب بدءا من القرن الثامن عشر، لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم من إبطال شبه تام لعملية التنكيل المادي بالجسد. سيتم إعادة تكييف و صياغة الهيكلية القضائية، ليكون السجن هو العقاب الوحيد الذي يكفل القصاص و الإصلاح و الرقابة و الضبط معا. تغطي عقوبة السجن اليوم كل الجزاءات مهما تكن طبيعة المخالفة أو الجريمة المرتكبة، ماعدا عقوبة الإعدام التي تطالب العديد من المنظمات الحقوقية و الإطارات السياسية بالغاءها. و قد ألغتها بالفعل عدة دول غربية.

و خلافا لما يحصل في البلدان الديمقراطية، و بالرغم من تبني جل دول الجنوب لمبادئ التشريع الدولي فيما يتعلق بمنع التعذيب و اعتماد السجن كآلية وحيدة للعقاب، فإن هذه الدول و بينها المغرب، لم تكف بذلك، و إنما تفننت عبر تاريخها القديم و الحديث في التشهير بالجسد و تعذيبه و تشريحه.

إن السجن السري يعد وسيلة فتاكة لعزل المسجون كليا عن العالم. يحرمه من جميع حقوقه الشرعية، و ينزع عنه قدراته الطبيعية، و يجرده من كل قوة يستمدّها من خارج ذاته، و يحصره بين قبضات جلاديه العاتية، لمباشرة جسده الواهن و تعذيبه و امتصاص طاقته المادية و الروحية. تعددت هذه النوعية من السجون منذ حصول المغرب على الاستقلال. و قد أقرت الدولة بوجود بعضها في تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة، و لكن يوجد من الشهادات ما يؤكد أن هناك أخرى قديمة أو مستحدثة مرتبطة بعمليات الاختطاف السياسي خصوصا، و لم يتم الإعلان عنها و لا الاعتراف بها. و إننا نرجح هذا الأمر، نظرا لأن الدولة لم تقطع مع ما كان سائدا خلال حكم الحسن الثاني. ثم إن هناك تقارير محلية و دولية و شهادات موثقة حول ظاهرتي الاختطاف و التعذيب. و من نافلة القول أن هذين الأخيرين

مرتبطان دائما بوجود معتقلات سرية. عندما لا يسود القانون في بلد ما، فإن إمكانية حصول مثل هذه الجرائم واردة للغاية. و يمكن أن تتحول في أي وقت و بسهولة، أماكن متعددة و مختلفة إلى مراكز احتجاز سري، قد تكون أقبية أو مستودعات أو أوراش عمل أو منازل أو فيلات أو قصبات أو قصور أو إدارات أو مستشفيات مهجورة ..الخ. المعتقلات السرية و عمليات الاختطاف و التعذيب و هي ممارسات تقع خارج إطار أي شرعية، يكون ضحيتها غالبا، السياسيون و المثقفون و العلماء المعارضون لنظام الحكم، أو الصحفيون الذين يعلنون عن حقيقة الأوضاع القائمة كما يرصدونها فحسب.

سبب انعراجنا على هذا الموضوع، هو تواجد عدد من المعتقلات السرية المرعبة بمنطقة ورزازات التي نحن بصدد الحديث عنها، على اعتبار أن وجودها هناك، يعبر عن النظرة النمطية التي يطبع بها واضعوها ساكنة الجنوب الشرقي. فنظام الحكم في المغرب، لم يكتف بتلك القريبة من الدائرة الإدارية للعاصمة، و لكنه قطع مئات الأميال ليضع بالجنوب سجونه العاتية. و هنا يطرح السؤال: لماذا هذه السجون بأقاليم ورزازات، زاكورة و تنغير؟ هل لتأكيد استمرار سياسة "القواد" التحكيمية أو طبيعة ساكنتها أو جغرافيتها أو تاريخها أو هذه الأمور مجتمعة..؟ نحتاج فعلا لمن يدرس و يبحث في هذه الموضوعات من الوجهة التاريخية و القانونية و السوسيولوجية و الأنثروبولوجية.

بمنطقتنا هذه، عرفنا بوجود ستة معتقلات سرية على الأقل. من الكلاوي إلى الحسن الثاني، يمتد خيط رفيع و متماسك يمرر المآسي و المتاعب التي جلبها الأول للساكنة التي تحملت عبء خدمته و بناء قصباته و قصوره بسواعدها و بهيمها و مواردها الخاصة، ثم جحيم الاعتقال في الأقبية المغلقة لهذه القصبات التي أعيد ترميمها عن طريق السخرة (Corvé) التي كان يفرضها قواد عهد الاستقلال على الساكنة نفسها، لتصلح للعذاب الذي وضعت من أجله، و التي وسم بها الثاني أجساد المعتقلين و أرواحهم. إنه الصدى الذي يصل إلى أذان السياسيين و المثقفين و الفنانين في المغرب مهما تنكروا له في زحمة المرور. فقد انتصبت قصبات الكلاوي المذهلة و المتربة، كأعلام لسجون الاعتقال السياسي في عهد الحسن الثاني.

إن لهيب النيران الحارقة لعذابات سجون: تاكونيت، أكدز، قلعة مكونة، سكورة، المنصور الذهبي و تمداغت، التهم العبارة و ضيق كثيرا من حجم اللغة و حتى الفن. فما من كلمات و ما من أشعار و ما من رسوم تعبر عنه. الفنون و هي الأرقى و الأقرب إلى "الحقيقة" أقل بكثير من فظائع هذه المعتقلات. و هي فظائع أكبر من جحيم العالم السفلي كما تردد عند أبي العلاء المعري و عند دانتي ألغييري في رسالة الغفران أو الملهاة الكوميديية. يراد للمسجون المكوم هنا، ألا يابه به أحد و لا يسأل عنه أحد و لا يذكره حتى أقرب الأقربين إليه. أن "يحيى" معزولا، جائعا، عطشا، يتضرج بدمائه و قيوحه و أوساخه المتركمة عبر السنين في جسده، يتأكله الموت شيئا فشيئا في زنازين يستطيع الجلاذ

أن يفعل به فيها ما يشاء. زنازين موسومة بالقهر، قلقة، كرية، مظلمة، ضيقة، معزولة، لا هواء فيها و لا شمس، شديدة البرودة في الشتاء و حرارتها مفرطة صيفا، و يتضاعف العذاب مع تساقط الثلوج و الأمطار، غاصة بالعقارب و الأفاعي و أنواع مختلفة من الحشرات الصغيرة و الكبيرة و الملونة التي تصلح لتكون موضوع أنسكلوبيديا عالمية جديدة.

كان سكان المدن و القرى التي تتواجد بها المعتقلات السرية، يتوجسون شراً و ينسجون حولها قصصا تجعلهم يرتعبون و يبتعدون عنها قدر ما يمكن. يمنع عليهم السؤال بشأنها. يمنع إظهار التعاطف مع المعتبين فيها. و لكن، كيف الهروب من أشياء تنتصب أمام عينيك صباحا و مساءً. الناس هناك قد لا يعلمون التفاصيل، و لكن يعرفون أنه مكان موبوء لأناس "سخط عليهم سيدنا". هي لوثة في المكان و في ذاكرتهم. كانوا يظنون أن كبس الكلاوي على صدورهم مع سقوطه قد انتهى، و إذا به، تنبعث من الرماد سهام القهر و الرعب، عندما فتحت أبواب قصبته من جديد لبؤساء الدهاليز المظلمة. أعتقد أن السكان، كانوا ليكونوا رُوفاء بالضحايا لو أتيحت لهم الفرصة، سيرحمونهم و سيساعدونهم بقدر ما يستطيعون ! أليس هذا ما حدث لعائلة أفير في معتقل أسا الزاك عندما سمح لهم في البداية بالتجول في بعض واحاتها هناك؟! لقد تلقوا من السكان عطا و استرحاما كبيرين.

الأمر هنا - كما أسلفنا - لا يتعلق بمعتقلات تحرم المحبوس من حريته. ليست مكانا ضيقا محاطا بأسوار أو أعمدة حديدية و غيرها يوضع فيه "المدان" ليمتنع عن الهرب. لا يتعلق الأمر بالحجز فقط. و لكنها آلات شد و تعذيب ذاتية الاشتغال في كل لحظة و خلال اليوم كله، ليلا و نهارا. إنها تقوم مقام الجراد في التنكيل بالجسد و بالروح. لا يحتاج بهذا الصدد الحاكم إلى عدد كبير من الموظفين و الحراس. الحبس يقوم بكل العمل.

يراد من السجن الذي زج فيه المختطفون، أن يواصل العذاب بأقل ما يمكن من الكلفة السياسية و الاقتصادية، و أن يكون جزءا من مراسم و طقوس. أن يطبع على جسد المعتب علامات لا تمحى أبدا و تؤثر فيما سيأتي من الأيام. أن يكون صورة يحكم المخيلة و الثقافة السياسية للجيل القادم و يحدد مساره.

تعرض المختطفون طيلة فترة الاعتقال الأولية في السجون القريبة من العاصمة (الكومبليكس، الكوربيس، درب مولاي الشريف و غيرها) لعمليات سلخ و كشط و تشريح جسدي و روحي لا تطاق. طقس كامل و مؤثت من العذاب:

المسجون يبقى لوقت طويل في وضعية ثابتة قعودا أو انبطاحا على الأرض أو على شكل القرفصاء، مقيد اليدين و معصوب العينين. يتعرض للضرب العشوائي و الرفس و السب الشنيع و الإهانة منذ اللحظات الأولى من احتجازه. و تستعمل آليات سحل للجسد بأقصى درجات العنف: الفلقة

المباشرة "البيروكي (البغاء)"، أي تُربط يد المحتجز و رجليه في عمود أفقي يقف على عمودين متوازيين، و يكون رأسه ملتصقا تقريبا مع يديه و رجليه و الظهر مقوس، و يقع الضرب على القدمين، و هو أقسى أنواع الضرب. و في بعض الأحيان يضيفون الماء و الملح، لتستنفذ درجات الألم القصوى المطلوب أن يتحسسها المحتجز و هو حي. فمنذ الوهلة الأولى يفقد الإحساس بقدميه و يصبح عاجزا عن الوقوف. و هناك "الطائرة"، أي حالة "البيروكي" معكوسة. و أيضا الصعق بالكهرباء، و الشيفون حيث يتم صب الماء الممزوج بالصابون و الكرزيل على الأنف(201). بالإضافة إلى عملية اقتلاع الأظافر، و الإرغام على شرب مواد ملوثة، و الإرغام على الجلوس على قنينة، و الحرمان من النوم، و تهديد عائلة المسجون أو تعذيبها أمامه. لا يسمح للمختطف بالكلام أو التواصل مع السجناء الآخرين و لا يسمح له بالذهاب إلى أماكن النظافة إلا نادرا و حسب إرادة حراس "جهنم". التغذية قليلة و رديئة جدا. معاناة النساء تكون أشد، خصوصا أثناء فترات الحمل أو الحيض مع الحرمان من وسائل النظافة. و يكون تعذيبهن من قبل رجال يطلبون منهن أن تبقين عاريات أمامهم و أحيانا أمام أقاربهن، إمعانا في الإذلال و الشقاء.. كانت الحاملات تلدن دون قابلة أو إشراف طبي و لا غسل.. يمزقن ثيابهن لتلغيف مواليدهن و استعمالها كخروق. و قد توفى عدد من المواليد بالنتيجة لسوء التغذية و الرضاع و ظروف السجن القاهرة.

يصف مصطفى الملحاوي و هو ينتمي إلى مجموعة مارس 1973، ما تعرض له من عذاب أليم. فبعد أن تم اعتقاله ليلة 23 مارس 1973 و اقتيد إلى مركز اعتقال لم يكن يعرفه و لا يعرف أين يوجد، معصوب العينين بمنديل، مقيد اليدين إلى الخلف، يقول: "أجلست على كرسي، و بقيت في هذه الوضعية مدة لا أقدرها بدوران عقارب الساعة: كل الأسئلة، كل الاحتمالات، كل الكواليس، تقاطرت على ذهني في تلك الليلة التي قضيتها بكاملها و جزء من صباحها على كرسي بدون حركة و لا كلام، و كأني صنم من الأصنام.. لم أكن أسمع شيئا، لم أكن أرى شيئا: إرهابات الخوف و الفراغ تضغط على صدري، من أكلم؟ من يكلمني، و يكسر هذا الصمت الثقيل؟ لا أحد. مرت الساعات و أنا ما زلت متماسكا على الكرسي، بعد أن أحسست بثقل التعب الجسدي و الإرهاق النفسي يعصر جسدي، و أكاد أتهاوى من على الكرسي، فقد تعبت من التملل و الحركة المكانية، و تقوس ظهري، و يكاد يقصم، رجلاي تكادان تتجمدان من شدة البرد و عدم الحركة، عدم النوم فعل فعلته، فصرت أترنح على الكرسي، و أنا أحاول جاهدا ضبط توازني خوفا من السقوط.. مساء ذلك اليوم أُدخلت إلى غرفة، و نُزعت العصابة عن عيني، و كانت الغرفة صماء، مربعة الشكل، و جدرانها مطلية باللون الرمادي، توثتها طاولتان مستطيلتا الشكل، و قضبان من حديد، و حبال متناثرة هنا و هناك، و صمت أعظم من الهول يلف المكان. بعد برهة صدم الباب بقوة، و ملأ المكان مجموعة من الأشخاص في لباس مدني، و

بادرني أحدهم بلكمة مدوية على وجهي، وكدت أسقط أرضا لولا أن أمسك بي آخر منهم، وبدأ يكيل لي اللكمات تلو اللكمات صوب وجهي، وأخذ الدم يسيل من فمي، وأحسست بتورم في عيني ووجهتي، وكلما فقدت توازني، وأشرفت على السقوط، كانت تتلقفني أيد ضخمة، لتثبتني في مكان، لأتلقى المزيد من اللكم والرفس والركل المصحوب بالسب والشتم والقذف.. بعدها جاءت وجبة دسمة من التعذيب، فلقد أجلسنا أرضا على شكل القرفصاء، ووضعنا يداي حول ركبتي، وشبكت أصابعهما، ولف حول الرسغين حبل متين حتى يشد اليدين إلى بعضهما حول الركبتين، ثم جيء بقضيب حديدي يبلغ طوله حوالي المترين، وأدخل تحت باطن الركبتين، ثم رفع القضيب من جهتي، وضعت كل جهة على طاولة، وهكذا أصبحت معلقة في الهواء، رجلاي إلى الأعلى ورأسي إلى الأسفل، والقضيب الحديدي يتوسط جسمي من ركبتي، وبدأ الضرب بكرجاج صلب على القدمين، لقد كنت أحس بألم الضرب في أم رأسي، شعرت بحرارة كبيرة تكاد تحرق رأسي، واحتقان شديد وضغط كبير في دماغي، وجفاف في حلقي، حتى إن صوتي بح، ولم أعد أقوى على الصراخ، واستسلمت لقدرتي، إلى أن سمعت صوتا يدعوهم للكف عن ضربتي، لأن الدم يجري بغزارة من قدمي. طرحت أرضا وفكوا وثاقي، ومسحوا الدم الذي كان يجري من القدمين والساقين، و جاؤوا بماء صبوه على قدمي، وأوقفوني وهم يتأبطونني ويصرخون في: اشتف... اشتف (اضغط. يعنون الضغط على الأرض بالقدمين حتى لا يختر الدم في العروق)، هز رجلك واضرب بها الأرض حتى لا يجمد الدم في عروقهما. لم أقو على ذلك، كنت أشعر بوخز مؤلم في باطن قدمي، لم أعد أتحمل الوقوف عليهما من فرط الألم. ولما تعبوا من التعذيب سلموني لشرطي ببذلة رسمية، فأخذني إلى زنزانية، ورماني فيها، ثم أغلق الباب وانصرف.. لم يطرح علي أي سؤال في الوجبة الأولى للتعذيب، فخلال هذه الحصة كانوا يعذبونني لأجل التعذيب، وفي اليوم الموالي، استيقظت على صرير المفاتيح في قفل باب الزنزانية، والباب يفتح، وأحدهم يناديني "نوض" (انهض)، حاولت الوقوف ولم أستطع، لأن وخزا حادا في باطن قدمي كان يؤلمني كثيرا، لأن جرحا غائرا كان في كل منهما، لقد تفزر اللحم وتخرت الدم الأسود على سطح قدمي، حاولت المشي ولم أستطع، واستعنت بالاتكاء على من جاء لاقتيادي، وأنا أمشي على مؤخرة قدمي.. إلى حيث ينتظرنني الزبانية، لقد أجلسنا على كرسي، وقدم لي قلم وورقة، وأمرت أن أكتب اسمي الكامل، وتاريخ و مكان ازديادي، وماذا أعرف عن المنظمة، ولما حاولت الاستفسار عن المنظمة المقصودة، في لمح البصر وجدتنني مطروحا أرضا كما فعلوا بي في الحصة السابقة، واستؤنف مسلسل التعذيب من جديد على أشده، ولأنه لم يعد ممكنا الاستمرار في ضربتي على القدمين، فلقد جاؤوا بقطعة من القماش الوسخ (جفاف)، ووضعوه على أنفي وفمي، وصاروا يصبون عليه الماء، ويخفقونني به، حتى تنحبس أنفاسي.. هذه المرة كانوا يطلبون مني أن أقول لهم ماذا أعرف عن المنظمة.. وقبل أن أتكلم، كان أحدهم يبادر إلى صب الماء فوق أنفي، فأشعر بالاختناق القاتل، وتنتابني نوبة من السعال الحاد أحس

معها و كأن صدري سيفجر، و أن عيني تكادان تخرجان من محجريهما، ثم يخفف الضغط عني لبعض الوقت، و أنزل لهنيهة أسترده فيها أنفاسي، و تبدأ الأسئلة من جديد، و معها التعذيب، و يتكرر هذا الأمر لمرات متعددة، إلى أن خارت قواي و دخلت في شبه غيبوبة، و صرت أحس فقط بالأشباح تتحرك أمام عيني، و لا أعود أسمع شيئاً، وقتها تم إخراجي من غرفة التعذيب، و وضعت على كرسي في ممر، ريثما أستريح بعض الشيء ليبدأ التعذيب من جديد.. ثم دخلت فرقة أخرى لتبدأ التحقيق معي من جديد، بنفس الأسئلة، إلا أن أسلوب هؤلاء في التعذيب كان يختلف عن الآخرين، لقد جاؤوا بكرسي خشبي طويل (دك) مددوني فوقه على ظهري، و بدؤوا يشدونني إليه بحبل يلفونه حولي و حول (الدك) من قدمي حتى رأسي، مع الشد و النثر حتى صرت أنا (و الدك) قطعة واحدة لا ينفصل أحدنا عن الآخر، و شعرت بالدك يرفع من جهة القدمين، ليتدلى رأسي إلى أسفل ثم يوضع على أنفي و فمي "جفاف" قطعة قماش مهترئة و وسخة" مبلل بالماء، لتعاد عملية الخنق من جديد، و أضافوا إلى هذه العملية ضربي على قدمي، و لكنهم كانوا يحصرون الضرب على الأصابع التي لم تكن قد جرحت بعد. ألم فظيع، فظيع، لم يكن بمستطاعي أن أعبر عن الإحساس بالألم بواسطة الصراخ، لأن فمي مكتوم ب"الجفاف"، و لم أكن أقدر على التملل تفاعلياً للضرب لأنني كنت مشدوداً بإحكام إلى (الدك)، و دائماً نفس الأسئلة تتكرر، و لقد أضافوا لكل هذا، الصعق بالكهرباء.. و في الأماكن الحساسة التي لا أستطيع ذكرها. كنت أشعر، و كأن روحي ستخرج من جسدي... و لما أوشت على الموت توقفوا عن التعذيب، و جاء من حملني، و رمانني مجدداً في زنارتي.. قضيت الليلة في الزنانة و أنا في الكوابيس، و استيقظت صباحاً على جلبة تبديل حراس المناوبة، و صرير الأقفال و الأبواب و هي تفتح و تغلق: و فتح باب زنارتي و تم اقتيادي إلى غرفة ثانية، و دخل علي شخصان و أقفلا الباب وراءهما، و طلبا مني أن أنزع عني ثيابي قطعة قطعة، حتى أصبحت عارياً تماماً كما ولدتني أمي، و طلبا مني الجلوس القرفصاء، و قاما بربط يدي إلى ركبتي، كما في المشاهد السابقة لحصص التعذيب، و ما هي إلا لحظات حتى وجدتني معلقاً في الهواء، و رأسي متدللاً إلى الأسفل، و كنت عارياً تماماً.. لم يضربوني في هذه اللحظة بالسياط، و لم يخنقوا أنفاسي ب"الجفاف"، و لم يصقوني بالأسلاك الكهربائية، و لكن مع ذلك بكيت، نعم بكيت كما لم أبك من قبل في حياتي، انخرطت في موجة من الشهيق و النواح و الدموع الغزيرة تنهمر من عيني، لقد شعرت بالقهر، و الغبن، و المهانة، لقد كنت في الحصص الأخرى للتعذيب أصرخ و أتصور ألماً، و لكن لم تسل دموعاً واحدة من عيني، كان الأمر ينتهي بمجرد انتهاء مسباته، و لكن أثر هذا اليوم الذي علقت فيه مجرداً من ملابسني لم يندثر، و مازال جرحاً غائراً في نفسي إلى اليوم.. بعد مدة طويلة أنزلت أرضاً و أعدت إلى زنارتي.. لم أجب على أي سؤال من الأسئلة التي كانوا يطرحونها علي، و هددوني بإعادة التعذيب.. و وجدت من وضع مسدساً على رأسي، و هددني بإفراغ حملته فيه إن أنا تمسكت بصمتي. و حين لم يجد هذا التهديد نفعاً، أخذوني مجدداً إلى غرفة التعذيب. لقد طرحوني أرضاً و

مددوني على بطني، و ثنوا ركبتي إلى الخلف بعدما شدوا الوثاق على قدمي من العرقوبين، و أرجعوا ذراعي وراء ظهري، و أوثقوا بإحكام يدي على الرسغين، و جاؤوا بقضيب حديدي طويل أدخلوه تحت الوثاقين، ثم رفعوه من الطرفين، و وجدتني ممددا في الفراغ، نصفي الأمامي قبالة الأرض، و نصفي الخلفي اتجاه السقف، و كل ثقل جسمي مركزا في ذراعي. عرفت فيما بعد أن هذه التعليقة يسمونها "الطيارة".. هذه الصيغة من أصعب صيغ التعذيب، لأنه لم تمتد دقائق معدودة حتى أحسست بعضلات ذراعي و كأنها تتمزق، و بفقرات ظهري و كأنها تتفكك، كانت كل لحظة تمضي أشعر فيها أن جسمي يتمزق قطعة قطعة، فعلا لحظات قاسية و رهيبة، و لم أجد بدا من أطلب منهم أن ينزلوني لكي أعتزف بكل شيء، و تم إنزالي، و مضت لحظات أستردها فيها بعض هدوءي، و أشعر معها بالراحة، و كأنني عائد من الجحيم، ثم تبدأ الأسئلة التي تبقى بدون أجوبة، ثم أرفع من جديد و أترك معلقا لساعة دون أن يطلب مني أي شيء. و عندما تخور قوى جسمي و يصيبني الوهن و الشلل، يطرحونني أرضا ريثما أسترده بعض قوتي ثم يطلب مني بأن أتكلم، و بمجرد ما أجيب بأن ليس لدي ما أقوله، تعطى الأوامر لكي أرفع من جديد، و تتكرر هذه العملية مرارا.. و لأنني لم أجب عن أي سؤال، فقد انتقلوا إلى ما هو أفظع و أشنع، لقد شعرت بشيء ثقيل يوضع فوق ظهري، و يضغط علي حتى أحسست و كأن ظهري ينقسم، و كأن ذراعي تفصلان عن مكانهما، الصراخ يتعالى و السب و القذف يتعاضم و الركلات تنهار علي من كل جانب، على صدري و رأسي، و بطني، و بالخصوص جهة الكليتين، لقد مضت لحظات و أنا أستعطفهم و أسترحمهم، و فجأة انقلب استرحامي إلى سب و شتم، يا وحوش، يا مجرمين، يا لي ما في قلوبكم رحمة.. و لم أعد أقدر على الكلام.. و عندما كنت أشرف على الموت، كانوا يتوقفون عن التعذيب.. قضيت 15 يوما تحت تعذيب لا يحتمل.. الذين كانوا مكلفين بتعذيبنا كانوا مجردين من جميع الصفات الإنسانية.. يتهيا للإنسان أنهم اختيروا لأداء هذه المهمة بكل عناية، سواء من حيث وجوههم و ملامحهم، أو طريقة كلامهم. و كانت معاملتهم لنا معاملة وحشية لا يمكن للعبارات و الكلمات أن تستوفيها حقها في الوصف و التوضيح، فقد يتهيا للقارئ أنني أقوم بتضخيم فترة مرة عشتها، و لكنني أقول ليس من رأى و عاش كمن سمع، لقد عشنا التعذيب و الوحشية و الشراسة التي كانوا يتعاملون معنا بها.."(202).

يتشابه السرد حول فنون التعذيب "المنظم" الذي يقع على جسد الضحية في السجون السرية بالرباط و تمارة و الدار البيضاء و غيرها. ابتكارات شاذة و فظيعة و مرعبة و مرصية. و لكن، لا ينتهي الأمر عند هذا الحد، فقد كانت هذه السادية كلها للجلادين توطئة ضرورية لما يجب أن يستقر عليه الوضع بعد ذلك. مواصلة تجرع الضحايا لعذابات أخرى هائلة، أليمة و مختلفة، بسجون الجنوب السرية هذه المرة. إنه الانتقال إلى الضفة الأخرى من الجحيم.

يقول محمد النصراني (مجموعة بنو هاشم) عندما قام بزيارة مع طاقم "الجزيرة" الإخبارية، للزنزانة التي قضى بها سنة ونصف من الحبس الانفرادي بقلعة مكونة:

أمضيت - في هذه الزنزانة - عاما ونصف في عزلة تامة وقاسية، لم أكن أتكلم مع أحد، لم أكن أرى أحدا، لم يكن يدخل علي غير السجناء.. ليعطيني "الأكل" و ليضربني. كان في ذلك الوقت هو الاتصال الوحيد بيني وبين العالم. كنت أتمشى هكذا بشكل قطري خطوات مستمرة كي لا تتجمد قدمي، الصيف والشتاء والخريف والبرد. أه البرد الذي لا يمكن تصوره. هنا كنت أضع وعاء قضاء الحاجة (يشير إلى المكان). كانت لي فرصة واحدة كل صباح لأخرج لأقل من دقيقتين لأفرغ الوعاء خارج الزنزانة ولم يكن الوقت يكفي. وكنت أخرج لغسل ملابسني مرة في الشهر. مرة خلعت كل ملابسني قبل الخروج. قلت، هذا أفضل لكسب بعض الوقت ولأضعها مباشرة في السطل (الدلو) عند الخروج لغسلها، وهكذا أوفر وقت خلع الملابس. وعندما دخل السجناء سألني، كيف عرفت أن اليوم موعد الغسيل، أجبت أنه كنت أحسب "الأيام". وهذه الكلمة أثارتها، فهو لا يريدني أن أعرف موعد الغسيل، لا يريدني أن أعد الأيام، وقال: كيف تعد الأيام.. ممنوع أن تعد الأيام.. وانهال علي بالضرب، وأنا جالس في مكاني، وهو يضربني بالعصا. كانوا يعطوننا في كل شهر نصف شفرة للحلاقة. وكنت أحلق شعر رأسي بيدي و الدماء تسيل من علي وجهي. كنت أكره هذا الأمر، فقد أوصولنا إلى مستوى، مثل الحيوانات. لم تعد للآلام قيمة في ذلك الوضع. الدماء كانت تسيل هكذا وأنا لا أريد أن أكمل حلق شعر رأسي.. تلك لحظة لن أنساها.. علي الأقل إن لم يكن مسموحا بخروحي، يأتي أي أحد آخر و يحلق لي شعر رأسي. يمكن أن يمنعوني من الكلام معه.. يمنعوني من أن أراه.. يعصبوا عيني.. يفعلوا أي شيء ولا يتركوني أحلق لنفسي.

الشهادات تشير إلى سادية الحراس الشديدة: كانوا يشتمون المعتقلين و يضربونهم و يلكمونهم و يدوسون عليهم بأحذيتهم بالأماكن الحساسة من الجسد.

" الذهاب إلى المرحاض بقدر ما كان حاجة ضرورية و متنفسا ننتظره طيلة اليوم، كان لحظة عذاب، حيث أنه عندما نخرج إلى المرحاض كانوا يضربوننا طيلة المسافة بين الزنزانة و المرحاض" يقول عبد الناصر بنو هاشم. كانوا يمدون الضحايا بإناء للبول و يستعملونه أيضا لقضاء الحاجة عندما يضطرون لذلك..

يقول عبد الناصر بنو هاشم أيضا: كنا نخاف من مسألة واحدة. هو أن نجرح أو نصاب بعطب في جسمنا وليس هناك دواء، كنا نتمنى أن نموت على أن نجرح أو نعطب.. ضرب أحد الحراس، أحد المختطفين بالمجرفة التي نحمل بها التراب، ضربه من جانبها الحديدي على رأسه، فجرح جبهته



والعظمة التي تحمي العينين وجزء من وجهه. و بطبيعة الحال ليس هناك دواء، ليس هناك طبيب، وبالتالي تعفنت هذه المنطقة من وجهه و توفي.

عبد الرحمان قونصي: العقارب كانت موجودة بكثرة وكنا في الليل قبل أن ننام، نركز على شيء واحد، و هو أنه علينا ألا نتحرك أثناء النوم حتى إذا ما عبر أي شيء فوق أجسامنا فلن يلسعنا. وكنا نحلم بأن العقارب تلدغنا.

بحسب عبد الرحمان فإن التعذيب في قلعة مكونة أو في أكزز لا يقارن بالتعذيب في الكومبلكس مثلا، حيث يعتمدون طرق تكون مستعملة في دول أخرى كأميركا اللاتينية (الطيارة، الجفاف، الكهرباء..). التعذيب في قلعة مكونة و أكزز كان تعذيبا مغربيا صرفا. يعتمد أساليب بشعة و بدائية، كالضرب مثلا بالأعمدة و المعاول على الرأس و الوجه..

كان عدد من المختطفين يحتضرون و بلغت بهم النحافة درجة لا تتصور "إذ أن عظامهم البادية للعيان عارية من اللحم" و قد قضاوا نحبهم، و يذكر من بينهم النضرائي، محمد الشيخ، الذي لم يكن يتجاوز سن الرابعة عشر من عمره. "فقد أطلق صرخة مدوية يوم لفظ أنفاسه"(203).

هذه عينة من الشهادات المؤلمة و هي تشبه مثيلاتها من تراجيديا الموت و الألم و المعاناة بسجون منطقة ورزازات. يصعب على المعبِّب مهما كانت عقيدته و قناعاته، أن يستوعب ما يحدث و أن يفهم كيف و لماذا اتخذت حياته و أقداره فجأة سبيلا شقيا. أيمن أن يكون الجلاد بهذا الجنون؟ أوليس هناك خطأ في الحساب أو التباس في الفهم؟

عبرت عن ذلك سكينه أوفقير- ذات التسع سنوات عند اعتقالها - الناجية من جحيم الدهاليز المظلمة لسجون الجنوب، و هي تتحدث عن لحظات اختطاف العائلة و نقلهم من الرباط إلى المعتقل السري بأسا الزاك، تقول:

"بعد أربع، خمس ساعات، من مخور الليل بين نداءات مكبرات السيارات و مصابيحها، شعرت بالرغبة في التبول. لم أكن الوحيدة التي كانت بحاجة ملحة إلى ذلك. كانت إذاعات السيارات تشرع في رفع الصوت مع أجواء من الرعب و الذعر.. مع ذلك كان كل شيء قد حسب و نظم بعناية و أعد بدقة، إلا التوقف للتبول. أبقيت فحذي مشدودين إلى بعضهما طوال الوقت المجنون الذي سيستغرقونه لدوزنة كمنجاتهم.

طرقات ترابية، ارتجاجات، توقفات مفاجئة، توقف الموكب أخيرا وسط منطقة ريفية. انتشرت القوات.. أنزلنا. دارت الأرض من حولنا. صرخ أحدهم: "كل اثنين معا ! كل اثنين معا!". كان كل

واحد من بيننا محاطا بسبطانيتين رفيفتين مثقوبتين. كانت بنادق رشاشة.. احتجت أمني على انتهاك الخصوصية. هدد أحدهم بإعدام بلا محاكمة. ما عادت أمني تحتج على انتهاك الخصوصية. قرفصنا قبل إنزال سراويلنا الداخلية. أنزلنا السراويل، البنات خاصة، في ظل البنادق الرشاشة. تبول أخي البكر واقفا وحده مع فوهات أربع بنادق مصوبة على صدغه.. ظل أحدهم يصرخ لإثارة يقظة الحراس: "أول من يفقد أحدهم سيموت". كانت فوهات البنادق تلامس السروال الداخلي. لم يدر البول. عبثا، حاولنا التبول، لم يدر، أو سال قليلا..

أثارت قسوة حصر البول و صدمة الانتقال من نعمة السلطة إلى نقمتها، و الصمت الذي خيم على السيارات حتى التوقف القادم، الانتباه. نجونا من إعدام بلا محاكمة. ستبقى الركب المرتخية بعد ساعات من الطريق مرتخية لأمد إضافي طويل. كانت الروح خاوية و مذهولة، فائرة و خاوية. فائرة بمادة خاوية. تهمس بجملته واحدة فقط: هذا مستحيل. كل من يردد هذه الجملة على نفسه باستمرار، ينجح في الاقتناع بها. هذا مستحيل. فتشوا عن الخطأ، لأنه بالتأكيد هناك خطأ ما في مكان ما. بعدم تصديق الواقع، و عدم رؤيته، و عدم القبول به، سندعهم يرتكبون الخطأ طوال خمسة عشر عاما، و نحن مكتوفو الأيادي." (204).

إن ما "تعير" عنه دراما الاعتقال الجهنمي و هذا البذخ المبالغ في فن التعذيب الذي طال الصبية - ابن أوقير لم يكن يتجاوز عمره 3 سنوات، عندما تم اختطافه مع أمه و إخوته و زج به و بالعائلة في مقابر الجنوب السجنية - و الأطفال و النساء و الشباب و الشيوخ و الحوامل، هو أن الحاكم يريد إلى هذا الحد أن يؤكد قوته، و عظمته و يراها موسومة على من تجرأ على معارضته. المسألة لا تتعلق بقتل المعتقلين، و هو أمر سهل و غير مكلف بالنسبة إليه، و لكن يريد رد "الإهانة" التي طالت حرمة و مست كرامته من فعل المعارضة، فردية كانت أو جماعية. يجب إضعاف المسجونين و تحطيمهم في أعين أنفسهم و في أعين رفاقهم و في أعين أسرهم و في أعين "الرعية" عبر تعذيبهم جهنميا. و على الجميع أن يدرك أن يد الحاكم لا حدود لها و لا ترحم و هي تطال حتى العائلات صغيرها و كبيرها. على الضحايا ألا يموتوا. تحتاج لهم السلطة للإعلان عن غضبها و عن قوتها و "مجدها". يتعلق الأمر بوسم الجسد و ترهيب كل من سولت له نفسه الحديث أو الحلم أو التفكير في معارضة الحاكم. و لكي يؤدي التعذيب المهمة كاملة، فهو لا يقع كتلة واحدة على جسد الضحية، و إنما يحتاج إلى توزيع في المكان و الزمان. لا يقبل السجنان بميتة واحدة للمغضوب عليه، و إنما عليه أن يموت ألف مرة قبل أن ينتهي.

إن المعتقلات غير النظامية في المغرب لم تكن معروفة لدى المنظمات الحقوقية و السياسية و المناير الإعلامية خارج البلد، إلا متأخرا جدا. و لكنها معروفة لدى سكان الأماكن التي تتواجد فيها هذه السجون على الأقل. و لم تكن خفية عن بعض أقطاب العمل السياسي في المغرب. إنها سجون "سرية" بالقدر الذي يتم السكوت عنها و "التواطؤ" على سريتها بين نظام الحكم و معارضيه و المثقفين الذين يعلمون بها. السجون لو كانت سرية بالمطلق، لما أدت الدور المنوط بها في وسم المشهد السياسي. كان محمد بن سعيد أيت يدر هو الوحيد الذي تجرأ في لحظة ما و جهر بوجود معتقل تزامارت في قبة البرلمان سنة 1990. لقد كانت العملية السياسية نشيطة طويلة سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و هي الفترة التي يقبع فيها المختطفون بالمعتقلات الرهيبة، و لكن أحزاب المعارضة واصلت طريقها دون "إصغاء" لصراخ و استغاثة، الصبية و الأطفال و النساء و الشيوخ و الرجال!

## أولا: المعتقل السري بتاكونيت

تقع جماعة تاكونيت القروية في أقصى الجنوب الشرقي للمغرب، و هي تابعة لإقليم زاكورة (إقليم ورزازات آنذاك). تتميز بقساوة طبيعتها و مناخها الحار صيفا و القارس شتاء. كان المعتقل في الأصل دارا للتهامي الكلاوي باشا مراكش أثناء فترة الحماية. حال القصبية - مركز الاحتجاز - متربة و غير قابلة لإيواء غير الحشرات و الحيوانات الزاحفة، لأنها مهجورة منذ سقوط الكلاوي و حجز ممتلكاته عند حصول المغرب على الاستقلال.

حسب تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة فإن أول محتجزي معتقل تاكونيت، هم الأشخاص المنتمون إلى من أطلق عليهم اسم "مجموعة الدار البيضاء". يبلغ عددهم 215 معتقلا. اختطفوا ما بين دجنبر 1971 و بداية مارس 1972. وقضوا بتاكونيت حوالي 28 شهرا. تضم هذه المجموعة عددا من المشردين و المتسولين كما تضم تلاميذ و مستخدمين، تم اختطافهم سواء من الشارع أو من الأماكن التي كانت تأويهم ليلا. و كانت أعمارهم، تتراوح ما بين 14 و 70 عاما. تم احتجازهم بداية بمركز بالحي الحسني بالدار البيضاء قبل نقلهم إلى معتقل تاكونيت على دفعتين: دفعة أولى تتكون من 140 مختطفا، نقلت إلى معتقل تاكونيت السري بتاريخ 1972/01/01، و دفعة ثانية من 75 آخرين، نقلت في شهر مارس 1972. بعد ذلك، تم تفهيل من تبقى منهم على قيد الحياة، إلى ثكنة القوات المساعدة بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء خلال شهري أبريل و ماي 1974، ليفرج عنهم - حسب الهيئة - في يونيو من السنة نفسها.

مجموعة الدار البيضاء هذه، لم تكن تشكل أي خطر على النظام. لم يكن أي من أعضائها لا معارضا و لا انقلابيا و لا علاقة لاختطافهم بأي عمل نقابي أو سياسي أو غيره ! مجموعة أشخاص مكونة من

تلاميذ و عمال و مشردين و متسولين لا رابط بينهم، متواجدون أثناء الاختطاف في الشارع العام و أمام دور السينما.. و لم يكونوا متلبسين بارتكاب جرائم و لا مشكوك فيهم بأي أمر. و مع ذلك وجدوا أنفسهم قيد الاختطاف/الاعتقال العشوائي دون أن يعلموا لذلك سببا !

احتجز بمعتقل تاكونيت في شهر ماي 1974 مجموعة ثانية تتكون من امرأة واحدة و 13 رجلا في إطار أحداث مارس 1973، و يتعلق الأمر ب: فاطمة أوحرفو، أكو أفروخ، حدوا فضيل، باسو زايد اعبود، الهاوس موحى، اللوزي باسو، كجي موحى، زايد جلوق، عرجاوي موحى، آيت زايد موحى، أزدي زايد، فاضلي موحى، شاري الحو و وزان قاسم. و هم من منطقة كلميمة و إملشيل و تنغير و فكيك. تم حبسهم في البداية في الكوربيس (مطار أنفا بالدار البيضاء) حيث قضوا 11 شهرا ثم نقلوا إلى تاكونيت. و في يناير 1976 نقل من بقي منهم حيا إلى مركز الاحتجاز بأكدز.

ظروف الاعتقال فظيعة جدا. يتم احتجاز كل مجموعة تتكون من أكثر من ثلاثين فردا في الغرفة الواحدة، يفترشون حصائر مصنوعة من "الدوم" و أغطية بالية، في فصل الشتاء القارس كما الصيف الحار. يقضون حاجاتهم في دلو واحد وضع رهن إشارتهم لهذا الغرض. توزع عليهم كسرة من الخبز ليوم كامل. و تفيد شهادات الضحايا إلى سوء المعاملة و العنف و التعذيب الذي يتعرضون له بشكل مستمر. و قد أدت ظروف الاعتقال المريعة وفقا للحالات التي توصلت إليها هيئة الإنصاف و المصالحة، إلى هلاك خمسة أشخاص من "مجموعة الدار البيضاء"، و يتعلق الأمر ب:

محمد بلعربي بلحسن و عبد الرحمان كومو و عبد الرحيم الصياد و سالم مرزوق و شارق غنام العربي.

و هلاك شخصين من "مجموعة أحداث مارس 1973"، يتعلق الأمر ب:

- باسو أعبود الذي تم اختطافه من قبل السلطات المحلية و الدرك الملكي في مارس 1973، بإقليم الراشيدية، حيث تم وضعه في البداية في مركز احتجاز بكلميمة ثم بمركز الاحتجاز بالكوربيس بالدار البيضاء. و تم نقله إلى مركز الاحتجاز بتاكونيت في شهر أبريل 1974. توفي بتاريخ 1975/12/03 و تم دفنه بمقبرة تاكونيت.

- موحا أولهاوس الذي اختطف و احتجز بمعتقل تاكونيت و توفي به و دفن بتاريخ 1974/07/25.

كما هلكت بمعتقل تاكونيت السري بتاكونيت امرأة يطلق عليها لقب، فاطمة الدريسية، من أولاد ادريس، بمحاميد الغزلان، تم احتجازها هي أيضا في ظروف مجهولة (205).

## ثانياً: المعتقل السري بأكدز

جماعة اكدز تابعة بدورها إلى إقليم زاكورة (إقليم ورزازات حينذاك)، توجد على بعد 69 كيلومتر عن مدينة ورزازات. معتقل أكدز السري كان في الأصل قسبة للباشا الكلاوي، انتهى من تشييده سنة 1946، "و ما زالت جراح بنائه غائرة في نفوس أبناء المنطقة ممن أجبروا على تعبئة سواعدهم و دوابهم و ممتلكاتهم لإرضاء غرور زائد لقائد جشع أبي إلا أن يترك ندوبا غائرة في أجساد و نفوس محكوميه، و بذلك ظلت للمكان رهبته و رمزيته و هيبته لدرجة أنه لم يعد بوسع من شارك في بنائه، بل و حتى أبنائه، التجرو لاحقا على الحكي عما قد يدور بداخله"(206).

استعمل كمركز احتجاز منذ يناير 1976، التاريخ الذي نقل إليه من مركز تاكونيت، من بقي على قيد الحياة من المجموعة المختطفة على إثر أحداث سنة 1973، و بينهم امرأة واحدة. و عرف - حسبما جاء في تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة - احتجاز:

### • مجموعة معتقلي أحداث مارس 1973:

نقل المختطفون إلى معتقل أكدز السري - يوجد بينهم امرأة واحدة - من مركز الاحتجاز بتاكونيت في شهر يناير 1976، باستثناء موحا أولهاوس و زايد أوعبود الذين هلكا - كما سبق ذكره - أثناء فترة احتجازهم بتاكونيت.

### • مجموعة المختطفين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية و تم احتجازهم على دفعات متتالية:

تم تنقل مجموعة من اثني عشر محتجزا من أكادير إلى معتقل أكدز يوم 28 أو 29 فبراير 1976. و قد وجدوا عند وصولهم مجموعة أخرى مكونة من اثني عشر محتجزا صحراويا سبقتهم بيومين. و في يونيو 1976 جيء بمجموعة تتكون من 70 معتقلا. و في 3 يوليوز 1976، تم ترحيل مجموعة أخرى من المعتقلين من مقر الأمن الوطني بأكادير إلى معتقل أكدز. و رحل 14 محتجزا آخرين، من مركز درب مولاي الشريف بالدار البيضاء إلى نفس المعتقل. و تم تنقل مجموعات أخرى على دفعات إلى غاية سنة 1981.

كانت المجموعات المنحدرة من الأقاليم الجنوبية محتجزة في نفس الجناح، فيما النساء و عددن ستة محتجزات في جناح آخر و برفقتهن امرأة من مجموعة أحداث 1973، و التي كان أفرادها محتجزون في جناح آخر.

- مجموعة مكونة من تلميذ و أربع طلبة (مجموعة بنو هاشم)، سجنوا في أبريل 1976، بالمحتجز السري "الكومبليكس" المتواجد وسط العاصمة الرباط. قضاوا فيه ستة عشر شهرا، و نقلوا إلى المعتقل السري بأكدز بتاريخ 5 غشت 1977. كانوا ينتمون إلى تنظيمات يسارية تابعة لمنظمة "إلى الأمام". يتعلق الأمر ب: عبد الناصر بنو هاشم و عبد الرحمان قونصي و محمد الرحوي (المعروف بالصحراوي) و مولاي إدريس لحريزي و محمد نضرائي. و بعد أن قضاوا مدة من الزمان في الجناح الخاص بالمحتجزين من الأقاليم الجنوبية، تم إلحاقهم بمجموعة أحداث 1973.

تشاركوا في معتقل أكدر لبعض الوقت أيضا، الزنزانة التي يحتجز فيها خمسة من المختطفين: احمد الهاشمي و مولاي لحسن بلقاضي و مولود الراقي، و كانوا من القوات المساعدة في خدمة عائلة أوفقير، و لحبيب بلوك أحد المتعاطفين مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و معتقل آخر من وجدة لم يفصح طيلة مدة سجنه عن اسمه أو سبب اعتقاله.

- و تفيد تحريات الهيئة و شهادات الضحايا أن المعتقل السري بأكدز عرف احتجاز مختطفين آخرين من بينهم: معتقل فلسطيني أو لبناني يعرف بأبي فادي و اسمه الحقيقي حسب السجلات الرسمية هو امحمد بن أحمد عباس المراكشي، و معتقل من جنسية ليبية يدعى محمد البهلول علي بنعمر، و لا يعرف سبب اختطافهما و لا ما تخفيه حكاياتهما الدرامية.

- استقبل أيضا معتقل أكدر السري، لمدة شهر تقريبا (من 28 أبريل إلى 30 مايو 1973) في إحدى قبوره الحجزية، أفراد عائلة الجنرال أوفقير الذين تم الزج بهم في أتون الهلاك، قادمين إليه من معتقل سري آخر بأسا الزاك. قضاوا في الطريق - حسبما تحكي مليكة أوفقير ابنة الجنرال أوفقير - "مسافة ثمانى عشرة ساعة بدون توقف في شاحنة طليت نوافذها بالقطران، لقد أصبحت معاملتهم لنا أشد قساوة. لم يكن لنا الحق بالنزول، و لا بقضاء حاجتنا. كنا نفعل ذلك بالدور داخل علبة حليب فارغة بعد أن فتحنا غطاءها.. قضينا شهرا كاملا في الظلام الدامس، و لم نغادره خلالها أبدا. في الخارج تبدو الحياة بسيطة و مريحة. خريير المياه في النبع، همسات الريح، حفيف الأشجار، صرخات الأطفال و صيحاتهم و هم يلعبون، ضحكات النساء، و نباح الكلاب، كل هذا يبدو لنا أليفا، بعيدا جدا، و قريبا جدا، إنه يدمي قلوبنا و يمزقها." (207)

ظروف الاعتقال، قاسية جدا: مناخ قاري، حار صيفا و قارس بالشتاء. طعام رديء كما و كيفا و يقدم في صحون صدئة. تعذيب متواصل و سوء معاملة. كان يقتصر فراشهم و غطاؤهم على بطانية واحدة، يفترش المحتجز نصف البطانية و يتخذ النصف الثاني كغطاء. غياب مطلق للعناية الطبية، مما زاد من معاناة المحتجزين و تدهور صحتهم..

"كان المحتجزون في معتقل أكدر مكدسين في زنازين يتندرون بتسميتها (Chambre à coucher) عوض (Chambre à coucher) تعبيراً عن اضطرابهم لقضاء معظم حاجاتهم الإنسانية بداخلها. كما واجهوا عنفا رمزياً في شكل شريط طويل ملفوف من الكفن يذكرهم بالموت الذي يتهدهم في أية لحظة. على أن المعاناة لم تقتصر على المحتجزين أو الجوار فحسب، بل طالت حتى بعض الحراس أيضاً بعد أن انضم خمسة أفراد من القوات المساعدة إليهم، و صاروا رمزا عقابيا لكل من تسول له نفسه البوح بالسري. فتراكب الخوف و الحذر، و تحول إلى سادية و حقد و غل أفرغه الحراس تنكيلا بالمحتجزين. إذ تقيد شهادة أحد الضحايا أن يوم عيد الأضحى مثلاً كان أحد أعنف و أفسى أيام السنة بالنسبة لهم، فهو يوم تعذيب و إهانة لمن اعتبروا مسؤولين عن حرمان الحراس من قضاء يوم العيد بين ذويهم" (208).

من بين المعتقلين طفلين في عمر 16 سنة، أحدهم كانت معاناته أشد مع مرض ألم به. انتفخت بطنه كثيراً دون رؤية أي طبيب و لا تلقي أدنى علاج، مما تسبب في هلاكه بعد بضع شهور من المرض.

و بالنتيجة طبعا توفي بمعتقل أكدر السري - حسب هيئة الإنصاف و المصالحة - سبعة و عشرون مختطفاً، ينتمون إلى الأقاليم الجنوبية، إضافة إلى خمسة من مجموعة أحداث 1973، و يتعلق الأمر ب:

- ابراهيم و لد بوزيد ولد لحبيب: اعتقل بمدينة الزاك بتاريخ 1976/09/27 و توفي بالمعتقل سنة 1980.
- السهايلي ابيد ولد محمد: اعتقل بتاريخ 1976/01/18 بكلميم، و توفي بالمعتقل بتاريخ 1977/07/22.
- أعيش بناصر: اعتقل بمدينة الزاك سنة 1975، و توفي بالمعتقل بتاريخ 1976/06/29.
- البتول بنت سيدي علي: اعتقلت بتاريخ 23 مارس 1976 بمدينة طرفاية، و توفيت بمعتقل أكدر بتاريخ 1977/06/16.
- بيري الزموطي بن حسينة بن محمد: اعتقل في شهر فبراير 1976 من منزله بالبيرات، احتجز في مدينة طانطان لمدة شهر، تم ترحيله إلى معتقل أكدر حيث صمد لمدة 5 أشهر تقريبا و توفي به بتاريخ 30 غشت 1976.
- الصبتي محمد الشيخ بن البشير بن حمادي: اعتقل بمدينة طانطان سنة 1976 و توفي في نفس السنة بمعتقل أكدر بتاريخ 1976/09/23.
- الضميري بن علي عياد: اعتقل بطانطان بتاريخ 1976/02/26 و توفي بمعتقل أكدر بتاريخ 1977/05/19.

- كركوب الجيد ولد محمود: اعتقل من منزله بطانطان بتاريخ 1976/02/08، و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1977/10/19.
- الديد الديه بن المحجوب: اختطف بالزاك سنة 1975 و توفي بمعتقل أكذز.
- المهدي ولد أحمد لحسن (باري): اختطف بتاريخ 27 فبراير 1976 بكلميم، احتجز 7 أشهر بأكادير، نقل بعدها لمعتقل أكذز حيث توفي بتاريخ 1977/09/27.
- المومن ولد احمدناه: اختطف سنة 1976 من ايشت القريبة من فم لحسن و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1977/04/18.
- النفاع ولد عبد الله و لد ميارة: اختطف سنة 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/11/20.
- هبة ميارة بن عمار: اختطف من منزله بتاريخ 1976/02/27 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1977/09/27.
- الشيعالي اماكية بن سيدي أحمد بن اماكية: اختطف سنة 1976 و توفي بالمعتقل بتاريخ 1978/07/16.
- بوب محمد عبد الرحمان: اختطف بطانطان سنة 1976، و توفي بمعتقل أكذز السري بتاريخ 1977/06/10.
- حبدي خطاري بن محمد: اختطف في مارس 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/10/21.
- وايسي حمدي ولد بوزيد: اختطف في فبراير 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/10/15.
- سلامة أيت أبورك ولد عالي ولد أبا لحسن: اختطف بكلميم في 1976/01/07، و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1979/11/03.
- شرامها احمد ولد البشير: اختطف في مستهل سنة 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/11/04.
- علوا نجيب بن الطاهر: اختطف من منزله بوارزازات و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1977/01/29.
- برهما انعيجة بنت علي: اختطفت في مستهل 1976 رفقة أخيها و أمها. تم إطلاق سراح الأم و الأخ بعد مضي ستة أشهر على اعتقالهم. أما برهما نعيجة بنت علي فقد رحلت من أكادير إلى معتقل أكذز حيث توفيت بتاريخ 1976/11/10.



- البلال بن لحبيب: اختطف سنة 1976 بطانطان و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1977/05/07.
- محمد الشيخ محمد سالم ولد البخاري: اختطف بتاريخ 1979/01/22، و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1980/05/23.
- محمد امبارك ولد سيدي مولود: اختطف بالزاك سنة 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/10/04.
- السلامي محمد سعيد: اعتقل في مستهل 1976 و توفي بمعتقل أكذز السري بتاريخ 1976/08/28.
- محمد لمين ولد حما: اختطف بالزاك في مستهل سنة 1976 و توفي بمعتقل أكذز بتاريخ 1976/10/08.
- محمد ماء العينين: اختطف سنة 1975 بعوينة آيت أسوا (آسا- الزاك). نقل إلى طانطان ثم بعد ذلك إلى مستشفى أكادير ثم معتقل أكذز حيث توفي بتاريخ 1977/02/12.
- فاضمة حرفو: اختطفت في مارس 1973 من منزل أسرتها بالسوننات رفقة أمها و أخيها و تم نقلهم جميعا إلى سجن "بوزمو" قرب إملشيل. أطلق سراح الأم و الأخ، و نقلت فاضمة إلى الكوربيس ثم إلى درب مولاي الشريف. توفيت بمعتقل أكذز بتاريخ 20 دجنبر 1976.
- وزان قاسم: اعتقل على إثر أحداث 1973 عن عمر يناهز 49 سنة، بالقرب من مدينة فكيك، و احتجز بعدة أماكن قبل إحالته على القضاء و إيداعه بالسجن المركزي بالقنيطرة. احتجز بداية بالكوربيس بمطار أنفا ثم نقل إلى معتقل درب مولاي الشريف بالدار البيضاء إلى حدود شهر يونيو 1973، حيث أودع بالسجن المركزي بالقنيطرة. و رغم صدور الحكم ببراءته من التهم المنسوبة إليه بتاريخ 1973/08/30، فقد تم اختطافه في نفس اليوم من داخل السجن المركزي بالقنيطرة، و رحل إلى معتقل تمارة السري الذي قبع به حوالي سنة، ثم معتقل تاكونيت السري، ثم معتقل أكذز السري حيث هلك بتاريخ 1977/01/27.
- كو موحى افروخ زازة: اعتقل بتيط أغليون بمنطقة املشيل في مارس 1973، و نقل إلى مطار أنفا الدار البيضاء، و تم احتجازه بمعتقل الكوربيس بتاريخ 1973/04/19، نقل بعدها إلى مركز درب مولاي الشريف، ثم معتقل تاكونيت في أبريل 1974، ثم نقل إلى معتقل أكذز بتاريخ 1975/01/21، حيث توفي بتاريخ 18 يوليوز 1976.
- باسوا اللوزي: اختطف بإملشيل في مارس 1973، احتجز بمعتقلات كلميمة و الكوربيس و درب مولاي الشريف و تاكونيت ثم أكذز التي توفي بمعتقلها بتاريخ 1976/11/60.

- أفضل حدو: اختطف في مارس 1973 بأغبالو نكدوس و توفي بمعتقل أكدر بتاريخ  
1976/07/12.(209)

يقول محمد الرحوي، و هو محتجز سابق بكل من أكدر و قلعة مكونة ضمن مجموعة بنو هاشم،  
مقارنا بين المعتقلين: "الظروف بأكدر أظع بالنظر لشدة الصرامة و تضيق هامش الفسحة، خاصة  
قساوة الطبيعة مع شروط تغذية سيئة، و انعدام التدفئة، و قلة الاستفادة من أشعة الشمس و التهوية. فسر  
الموت السريع بأكدر سنة 1976 بالإضافة إلى سوء التغذية وقتها، و التي ولدت لدى المحتجزين نهما و  
شرها دائمين للأكل نتيجة شعور مستبطن و قار بالمجاعة، هناك الأواني الصدئة التي كان يقدم فيها  
الأكل، و الضرب و التعنيف الجسدي بمختلف الأدوات و في أي وقت و لحظة، و أخطر هذه الأسباب  
يتمثل في استنشاق داء السل في صفوف المحتجزين نتيجة الرطوبة و قلة التهوية و الشمس بالمكان و  
البرودة التي قد تصل خلال فصل الشتاء إلى أقل من ثلاث درجات تحت الصفر. كما عانى المحتجزون  
من قسوة الطبيعة خلال فصل الصيف أيضا الذي قد يمتد لخمسة أشهر، يمكن أن تصل فيه درجة  
الحرارة إلى 52 درجة مئوية. لقد شاهدنا بأم أعيننا، في هذا المكان الموحش، الموت و هو ينتقي  
ضحاياه تباعا، كما عايشنا ما لا عين رأت و لا أذن سمعت من أنواع الحشرات و ألوانها التي قد تبدأ  
بالصراير البنفسجية و لا تنتهي بالقمل الأخضر"(210)

### ثالثا: المعتقل السري بقلعة مكونة

على بعد حوالي 90 كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من مدينة ورزازات، يوجد معتقل سري  
بجماعة قلعة امكونة التابعة آنذاك لإقليم ورزازات (إقليم تنغير حاليا). كان في الأصل ثكنة عسكرية  
صغيرة تابعة للجيش الفرنسي، شيدت على أيدي قوات حليف المستعمرين التهامي الكلاوي قصد إخضاع  
أهالي المنطقة بالقوة. يقع على مرتفع مطل على مدينة "الورود" قلعة مكونة. استعمل لأغراض الاحتجاز  
القهري منذ 23 أكتوبر 1980، تاريخ ترحيل المعتقلين الذين كانوا بأكدر إليه. و قد تم تنقلهم إلى هذا  
المعتقل، من قبل القوات المساعدة دفعة واحدة عبر شاحنات محروسة من طرف الدرك الملكي. و  
تعرض المرقلون لتكبييل خاص قبل رميهم في الشاحنات، أطلقوا عليه "تكتيفة المعزة"، و هي طريقة  
تكبييل الخروف من أرجله الأربع بحبل لتسهيل عملية الذبح.

يوضع المحتجزون بمعتقل القلعة السري، بحجرات (زنازين) جماعية مبنية بالطين و مغطاة بالقصب و  
التراب، و لا ينفذ إليها الهواء إلا عند فتح الأبواب الحديدية. و يوجد به زنازين انفرادية للتأديب و  
العقاب لا تتجاوز مساحتها مترا مربعا بدون نافذة و لا مرحاض و لا ماء. ظروف الاعتقال الدرامية

أدت، إلى فقدان بعض المحتجزين لقدراتهم العقلية، و البعض الآخر، تدهورت حالتهم الصحية بشكل حاد، و تفشت أمراض مزمنة، مثل الربو و الروماتيزم و أمراض الجهاز الهضمي و التناسلي و البولي. المناخ قاس جدا، حيث الحرارة الشديدة في الصيف و البرد القارس في الشتاء، بحكم قرب المعتقل من جبل مكنون. و كل هذه الظروف أدت إلى هلاك ست عشرة ضحية حسب تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة:

- سيدي جدود الخليفة: اختطف بمعية عدد كبير من الرجال من خيمته سنة 1975، و اقتيد إلى معتقل أكدر ثم معتقل قلعة امكونة حيث توفي بتاريخ 19/06/1989.
- ولد الترفاس احمد بن سويلم: اختطف سنة 1976، بعد نقله من معتقل أكدر توفي بمعتقل قلعة مكنونة بتاريخ 28 يناير 1981.
- يحيى الداوي بن محمد الناجم: اختطف من طانطان نهاية سنة 1975 من منزله بعد صلاة الفجر. بعد معتقل أكدر توفي بمعتقل قلعة مكنونة بتاريخ 23/02/1990.
- لكارا سيداتي: اختطف سنة 1985. بعد معتقل أكدر توفي بمعتقل قلعة مكنونة بتاريخ 25/05/1986.
- الناجم بن أحمد لحسن: اختطف من طرف القوات المساعدة بناحية كلميم بتاريخ 01/02/1976، تم حجزه بأكادير ثم تزنييت ثم أكدر ثم قلعة مكنونة حيث توفي بتاريخ 04/02/1987.
- بولسان السالك ولد عبد الصمد: اختطف من تاوريكت قرب طرفاية من طرف الدرك، نقل إلى طانطان ثم أكادير ثم أكدر و منه إلى معتقل قلعة مكنونة حيث توفي بتاريخ 27/05/1983.
- أسليك السالك: اختطف سنة 1976، بعد أكدر توفي بمعتقل قلعة مكنونة بتاريخ 19/12/1989.
- عبد العالي بوسروال بن مجيد: اختطف سنة 1976، و بعد أكدر توفي بمعتقل قلعة مكنونة بتاريخ 28 مارس 1987.
- ميلود عبد اللوي: اختطف من قبل القوات المسلحة بالحدود المغربية الجزائرية. تم احتجازه بمركز سيدي بوبكر ثم نقل إلى مركز الشرطة بوجدة ثم معتقل الكومبليكس بالرباط ثم معتقل أكدر ثم قلعة مكنونة حيث توفي بتاريخ 14/06/1986.
- محمد عدنان: اختطف سنة 1976، و احتجز بمعتقل أكدر ثم معتقل قلعة مكنونة حيث توفي.
- ديديه لحبيب أحمد لحسن: اختطف بتاريخ 25/01/1976 بطانطان. نقل إلى أكادير ثم أكدر ثم معتقل قلعة مكنونة حيث توفي بتاريخ: 17/04/1986.

- لمديمغ المحجوب بن لعروصي: اختطف سنة 1976. احتجز بأكادير ثم أكدز ثم معتقل قلعة مكونة حيث توفي بتاريخ: 1986/05/18.
- محمد الناجم بن بيدي: اختطف سنة 1982، و بعد أكدز توفي بمعتقل قلعة مكونة بتاريخ 1986/06/19.
- الونات محمد الحبيب: اختطف سنة 1976 و احتجز في المعتقلات السرية بطانطان و أكادير و أكدز ثم نقل إلى معتقل قلعة مكونة السري حيث توفي بتاريخ 1988/01/25.
- محمد بودي بن براهيم: اختطف سنة 1976، بعد أكدز توفي بمعتقل قلعة مكونة بتاريخ 1983/11/13.
- منصور محمد بن عبد الله (امنيصير): اختطف سنة 1976، بعد أكدز توفي بمعتقل قلعة مكونة بتاريخ 1989/12/21.

دفن الضحايا بمقبرتين قريبتين من المعتقل (حوالي 200 متر). مقبرة صغيرة تضم أربعة قبور و أخرى كبيرة تضم ثلاثة عشر قبراً يوجد على شواهدها سنوات الولادة و الوفاة.

كان معتقل قلعة مكونة محاطاً - مثله مثل المعتقلات الأخرى - بسرية كبيرة، إلى أن تم إطلاق سراح مجموعة بنو هاشم بتاريخ 30 دجنبر 1984. و حسب الهيئة، فقد أطلق سراح البقية بتاريخ 12 يونيو 1991، باستثناء ثلاثة معتقلين تم نقلهم إلى مركز احتجاج آخر قرب سد المنصور الذهبي (على بعد بضعة كيلومترات من ورزازات المدينة)، و يتعلق الأمر ب: محمد بن عباس المراكشي (يدعى أبو فادي المراكشي) اللباني الجنسية و الفلسطيني الأصل، و محمد البهلول علي بن عمر ربان طائرة ليبي، و شخص مغربي يدعى العلوي يقال أنه قام بمحاولة خطف طائرة. (211)

من بين المختطفين المحجوزين بمعتقل قلعة مكونة، بحسب محمد بن سعيد آيت إيدر "رموز معروفون من قادة جيش التحرير قد حشروا لمدة أربع عشرة سنة في شروط بالغة القسوة و الوحشية أمثال قائد الرحي علي بوياء ولد ميارة من رقيبات الشرق و الوالي ولد بابيت قائد الرحي أيضا من قبيلة العروسيين و عدد آخر من رفاقهم بمقاطعات مختلفة لجيش التحرير بالصحراء المغربية."

"و من أجل هؤلاء القادة - يقول آيت إيدر - الذين كنت أكن لهم كل التقدير و الاحترام، اغتنمت فرصة الاتصال بمستشار الملك الحسن الثاني ادريس السلاوي، و تقدمت له برسالة شفوية إلى الملك الحسن تؤكد له بأن تصرفات عماله في العيون و الإدارة مع هؤلاء الأبطال في ذاك المعتقل السري يسيء بالغ الإساءة لموقف المغرب من قضية صحرائه، و كنت من ناحية أخرى قد أجريت اتصالاً مع وزير

الداخلية ادريس البصري أطلب رد الاعتبار لهؤلاء القادة المجاهدين، الوطنيين، رموز التضحية و التثبث و الوفاء لوطنهم المغرب، و حل مشاكلهم."(212)

### رابعاً: المعتقل السري بسد المنصور الذهبي

يتعلق الأمر بمركز حراسة سد المنصور الذهبي بإقليم ورزازات، على بعد حوالي ثماني كيلومترات عن ورزازات المدينة و الذي خصص جزء منه للاعتقال. نقل إليه المختطفون الثلاثة المحتفظ بهم بعد إطلاق سراح معتقلي مركز قلعة مكونة سنة 1991. و قد بنيت به أربع زنازين ضيقة محاذية للسد، أعدت خصيصاً لاحتجاز الضحايا الثلاث.

مات وحيداً و في عزلة تامة بهذا المعتقل السري أبو فادي المراكشي من جنسية لبنانية و أصل فلسطيني، و كان ضمن معتقلي أكدز و قلعة مكونة. دفن بسفح تل مجاور للسد على بعد بضعة مئات من الأمتار، بمنطقة لا توجد بها أية بناية، و نقلت رفاته بعد ذلك إلى مقبرة قلعة مكونة.

### خامساً: المعتقل السري بسكورة

يقع معتقل سكورة السري، بجماعة سكورة التابعة لإقليم ورزازات، على بعد حوالي 38 كيلومتر من ورزازات المدينة. و هو عبارة عن قصبة كانت في الأصل في ملكية عائلة آيت الشعير من أعيان سكورة، قبل أن يستولي عليها التهامي الكلاوي و ينصب فيها خليفته.

ورد في "الاعتقال و التقاسم، الفضاءات و الذاكرة" بصدد هذا المعتقل السري ما يلي:

"القصبة عبارة عن بناية كبيرة في شكل قصر، لكن لم يستغل منها إلا جناح واحد يوجد على اليسار و تم الاحتجاز في جناحين متقابلين منه: الجناح الأول، بناؤه جميل بمعمار مميز، يتم اللجوء إليه عبر ساحة تتوسطه، ثم يتم الصعود عبر درج إلى زنزانة كانت في الأصل عبارة عن دكة كبيرة و معبر للمرور إلى فناء آخر بأقواس. بجواره باب يفضي إلى ست زنازين صغيرة تحيط بالزنزانة الأولى و الوسطى و تفتح هذه الزنازين على ممر ضيق و مظلم. و يتوفر الجناح على حمام تقليدي و مرحاض و بيت نظافة مجهز بشكل مميز. و هو ما يزكي الطرح القائل بأن "نزلاء" هذه القصبة من المحتجزين، كانوا موزعين بين فئتين. فئة منكّل بها و محرومة من أبسط الحقوق و أخرى "محظوظة" تتزود بالماء المعدني و الجرائد و الأكل المميز و تستفيد من رعاية خاصة و زيارة منتظمة لطبيب خاص. و هذا النوع من المحتجزين يرجح أن يكون من المغضوب عليهم ظرفياً ممن يحتاجون إلى تأديب خاص. بل

يتحدث بعض ممن أدلوا لنا بشهادتهم في الموضوع عن مسألة تردد وزير الداخلية السابق إدريس البصري بين الفينة و الأخرى على المكان للقاء هذا النوع من المحتجزين."

و قد احتجز معتقل سكورة السري مجموعات مختلفة من بينها مجموعة من معتقلي قلعة مكونة بين 5 و 15 أبريل 1982. و يحكي عبد الناصر بنو هاشم، و هو محتجز سابق ضمن هذه المجموعة المرحلة إلى سكورة، أن تلك العشرة أيام كانت قاسية جدا بالنسبة لهم، إذ أجبروا على قضائها بأيادي مربوطة خلف ظهورهم. ثم توالى عمليات الاحتجاز به لفترات أطول ابتداء من سنة 1986 إلى سنة 1990. (213).

### سادسا: المعتقل السري بتمداغت

قصة تمداغت تقع قرب قصر أيت بن حدو، جماعة أيت زينب بإقليم ورزازات، على بعد حوالي 34 كيلومتر من ورزازات المدينة. بناية مهملة و بقاياها خربة، كانت في ملكية علي نايت حدو صهر التهامي الكلاوي، ثم في ملكية الكلاوي نفسه أثناء فترة الحماية. و تشير بعض الروايات الشفهية إلى أن بناءها تم في سنوات بعيدة قد تصل إلى 700 سنة.

بمحاذاة القصة و في بيت لعائلة الكلاوي، احتجزت أسرة الجنرال محمد أوفقيير المكونة من: فاطمة زوجة أوفقيير و أولادها الستة. أربع بنات، مليكة و مريم و ماريا و سكيينة، و صبيان، رؤوف و عبد اللطيف الذي لا يتجاوز الثالثة من العمر، و عاشورا ثنا ابنة عم فاطمة و حليلة عبود أخت مربية الصبي الصغير عبد اللطيف. تم تنقلهم إلى هذا المعتقل السري بعد ترحيلهم من المحتجز الذي كانوا فيه بأسا الزاك. تقول فاطمة أوفقيير: "كان سجننا الجديد غير مجهز بمياه جارية و مراحيض.. لن أنسى أبدا تلك اللحظات الرهيبة. إنهم يدفنوننا أحياء. عشت فيلم رعب. خيل إلي أنني أرمى في قبر.. شعور مروع ! حرماننا من أية إطلالة على الخارج، و لم يبق لنا على مشارف الأفق إلا ثغرة عالية، لا يتجاوز عرضها عشرين سنتمرا تتسرب منها شبكة رقيقة باهتة من النور، و فناء صغير كريبه منحصر بين أسوار عالية.. قضينا ثلاث سنوات و ثلاثة أشهر في ذلك القبر.. انتابتنا فترات قلق أحيانا لا يمكن تجنبها، و انتفضنا سريعا نقاومها مقتنعين أن شروط حياتنا لن تلبث أن تتحسن. لم ندرك أن سجننا سيتطور تدريجيا إلى مراحل عذاب حقيقي أشد فظاعة و هولاً.. تعاقبت الفصول.. و بعد ثلوج الشتاء تتابعت أجواء صيفية خانقة؛ إنما لم يتغير شيء بالنسبة لنا، ففي قبرنا المسدود النوافذ، و في الفناء الكئيب حيث تتراكم الرمال و الحجارة حرماننا حتى من أصدا العالم و الطبيعة. انتزع منا كل شيء، لم يعد لدينا ما يمكن ارتداؤه بشكل لائق. كنا نرتعش من البرد كل شتاء، و في مطلع كل شتاء، و جب أن

نحل كنزات الفصل السابق و نعيد حياكتها، فقد امتلأت بالثقوب و ضاقت على الأجسام. خلال خمسة عشر عاما لم يتلق الأولاد أحذية جديدة، أصغرهم دخل السجن بحداء ابن ثلاث سنوات، و لم ينتعل حذاء آخر حتى بلغ الثامنة عشرة من عمره: كانوا يسيرون كلهم بنعال من إطارات دواليب الشاحنات الداخلية. كنت أحيك أنواعا من الجوارب و أخيط في أسفلها قطعا من مطاط الدواليب على مقاس قدم كل ولد. ليستعملها مداسا. لم أعتبر هذا الأمر مشقة أو عناء فهو يشعرني إلى جانب قضاء الوقت بأنني أقدم فائدة ما. لكن مر العذاب بالنسبة لي هو أن أشاهد الأولاد يسقمون و ينهارون صحيا يوما بعد يوم." (214)

بعد مرور ثلاث سنوات و ثلاثة أشهر في سجن تمداغت، فصلوهم عن بعضهم البعض و رحلوا في شاحنتين إلى سجن سري آخر بالبئر الجديد قرب مدينة الدار البيضاء. كان عليهم قضاء حاجاتهم فيهما بحضور الحراس الذين يراقبونهم. و عمل السجن أيضا في المحتجز الجديد على التفريق بينهم إمعانا في التحقير و التعذيب. وضعوا كل من مليكة و مريم و ماريما و سكينه في ثلاث زنانات متلاصقة يغلقها باب واحد مصفح، و حليلة و عاشورا في زنانية أخرى، و رؤوف وحده، و فاطمة و عبد اللطيف في زنانية أخرى. "كان هذا الفصل بيننا ضربة قاسية بعد أن اجتزنا جميع المحن معا، موحدين، متضامنين. عرفوا تماما كيف يمكن تدميرنا. في كل يوم يبنون جدارا جديدا ليجعلوا سجننا أكثر ظلمة و قنوطا، يسدون كل مداخل النور الصغيرة ليعزلوننا تدريجيا عن العالم و الحياة. سنبقى عشر سنوات في ذلك السجن - تقول فاطمة - عشر سنوات ما فتئت فيها ظروف اعتقالنا تتدهور و تزداد قسوة، عشر سنوات في انحدار طويل إلى الجحيم." (215)

أجمل إبداع و أقدر رد قامت به هذه العائلة المكلومة، هو تفرغها لتجربة إنسانية درامية بين دقات كتب تختلف باختلاف الأشخاص الذين عاشوا وضعية مشتركة. أفراد من عائلة واحدة يكتبون بدمائهم و أرواحهم عن نفس المآسي و العذابات التي تعرضوا لها. لكل منهجه و لغته. إنه عمل نادر و مذهل. حدث لا علم لي بحدوث مثله. حالة فريدة تستوجب الدرس و التأمل. ألا يتطلب الأمر دراسة مقارنة لهذه الكتب ؟ الحدود الفاصلة و المشتركة على مستوى القراءة و التمثل و الأحاسيس و اللغة.. ؟ قراءة في واقع التعذيب الذي تعرضوا له و أفرغوا جزءا منه في كتاب ؟ !

إن السجن هو أيضا عرف كيف يبدع و يتفنن في تعذيب طرائده في السجون القريبة أو البعيدة من العاصمة و هو يبطش بهم بلا هوادة. فقد عدد من الضحايا حياتهم أو عقولهم. أما الباقون، و يا للعجب.. فلربما التفوا على "السخافة" بالسخرية و الهزأ.. !





## القسم الثاني

نقابة و إصدار عمالة إقليم ورزازات



## الفصل الأول

### بعض ملامح السياسة الإدارية في المغرب

#### أولاً: الإدارة المخزنية قبل الاستقلال

يوجد بكل تأكيد اليوم، اختلاف و تطور ملموس في بنية الإدارة المغربية و دورها المتقدم على مستوى تقديم الخدمات و المكننة و التنظيم و تدبير شؤون الناس في القطاعات الاجتماعية المختلفة، مقارنة بما كان عليه الأمر قبل سنة 1956. غير أن هذا التطور لم يمس الجوهر المقتضى منه و لم ينعكس إيجاباً على متطلبات الحياة السياسية و السلوك الديمقراطي و التنمية الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البشرية.

الإدارة المغربية في القرن التاسع عشر، كانت مرتبطة أكثر من أي شيء آخر، بالحاجة إلى تقوية العسكر و حماية ثغور البلاد من الأطماع الغربية. كان السلاطين يعولون لتثبيت أركان الحكم على الجيش المشكل آنذاك من: جيش البخاري - و هم في الأصل عبيد، و يعود أصله إلى حكم مولاي اسماعيل (1682 - 1727) - و شراكة و أولاد جامع و الشراردة و الأوداية. البواخر (جمع بخاري) هم من كان يحتكر - حسب إركمان J. Erckmann - كل الوظائف الهامة في البلاط، و حضورهم إلى جانب السلطان قوي و مؤثر، و من بين صفوفهم، كان يتم اختيار كبار قواد الحركات و عمال الأقاليم الكبرى و المدن الرئيسية، و الحجاب...، الذين شكلوا جميعهم فئة الوصفان(1).

اعتمد المخزن لتدبير شؤونه الإدارية اليومية على كتاب الدواوين الذين اكتسبوا مع الوقت خبرة عالية من الانضباط و المهارة، و على التجار العاملين داخل الجهاز المخزني الذين راكموا الثروات و تمكنوا "انطلاقاً من مواقعهم من التحكم في أهم الوظائف المخزنية بالحواضر بشكل جعلهم يهيمنون على السلطة زمن مولاي عبد العزيز، ليتم احتضانهم في المرحلة اللاحقة من طرف إدارة الحماية"(2). بعد هزيمة 1860 في الحرب مع الإسبان و ما خلفته من عقدة لدى المغاربة و بسبب تردي الوضع الاقتصادي للبلد، قامت السلطات، ببعض الإصلاحات في الهيكلية الإدارية، و كان من نتائجها أن أصبح للمغرب حكومة أكثر تنظيماً و تشتمل على عدة وزارات: الصدارة و في ضمنها وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الحرب و يطلق على رئيسها "العلاف الكبير"، وزارة الشكايات (العدلية)، وزارة المالية (أمين الأمان). فيما قبل يتم الاعتماد على وزير واحد يستعين به الملك في كل أشغاله(3).

لجأت السلطات المخزنية أيضا لتجاوز تخلف الإدارة و التنظيم العسكري إلى سياسة إرسال البعثات للخارج للتكوين العصري و الانخراط بالتالي في الأسلاك الإدارية للبلد. أرسل، السلطان محمد بن عبد الرحمن بعثة من الطلبة المختارين من جيش البخاري إلى المشرق سنة 1861، و شكل بعثة أخرى لنفس الغرض مكونة من ستين جنديا من جيش البخاري سنة 1866، و أرسل الحسن الأول ثلاثة طلبة لمتابعة دراسات عليا في مصر. و في الفترة ما بين سنتي 1874 و 1888، توجهت ثماني بعثات ضمت 350 طالبا إلى كل من إنجلترا و إسبانيا و فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و بلجيكا. غير أن الذين عادوا إلى المغرب و يمكن التعويل عليهم لتكوين نواة بيروقراطية جديدة لا يتعدى عددهم الخمسين، و لم تسند سوى لقلّة قليلة منهم مناصب اتخاذ القرار(4). و كان من بين أسباب فشل هذه البعثات في الاضطلاع بمهام الريادة في الإدارة و السياسة حسبما يشير إلى ذلك محمد المنوني "أن مشروع البعثات لم يكن يخضع إلى تصميم ثابت"، و لم تكن حاشية السلطان تنظر بعين الرضا إلى طلبة البعثات، و كانوا يرمونهم بالإلحاد و الجهال المنتصرين. و لم يكن الشعب المغربي مهيبا بعد لتقبل هذه الحركات "و ما كان الناس يبعثون أولادهم لأوروبا عن رغبة". كما لم يظهر للبعثات الطلابية "كبير فائدة، إذ كان ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمات، و تمهيد أصول، ينبني الخوض في تلك العلوم و العمل بها عليها"(5).

بتوجيه و إحاطة من مستشاريه الأوروبيين حاول السلطان عبد العزيز تطبيق بعض الإصلاحات: تشكيل حكومة فاعلة و ذات صلاحيات حقيقية يجتمع أعضاؤها في أوقات معلومة، و صرف رواتب محددة للموظفين لوضع حد لجشع الإدارة و محاربة الرشوة و قبول الهدايا، و العمل بنظام الترتيب على أن يتولى مهمة استخلاص الضرائب على الأملاك ليس القواد و العمال و إنما أمناء متخصصون و وفق مسطرة قارة، و خلق نواة مجلس استشاري من ثلثة من الموظفين و التجار لمناقشة مشاريع التجهيز، و هذا المجلس هو الذي سيتحول فيما بعد إلى مجلس للأعيان(6). و تم إحداث مجلس وزاري للتداول في القضايا المهمة. و لإضفاء نوع من الجدية عليه، اتفق الوزراء فيما بينهم على "أن لا يختص أحد منهم بإبرام شيء أو نقضه إلا بعد اجتماعهم عليه، و مصادقتهم على وقوعه أو عدم وقوعه، و حظروا على أي منهم قبض رشوة أو قبول هدية أو ما شابه ذلك، و من خالف هذا يطرد من الحكومة، و يعاقب، و عزز الوزراء اتفاقهم بالحلف منهم في المصحف على عدم ارتكاب شيء من ذلك. كذلك سنوا قانونا بأن كل من تقلد ولاية يقسم يمينا مغلظة - بالمصحف الشريف - أنه لا يخون فيما تولاه، و لا يطلع على كتمان شيء عن ولي الأمر، و لا يغشه، و لا يقبل رشوة و لا هدية"(7).

و قام محمد الجباص أثناء سفارته للجزائر عام 1320هـ/1902م، بمبادرة للحصول على القوانين العصرية التي تسيّر عليها إدارة الجزائر و تونس، من لدن الرئيس ريفوال الوالي العام للمغرب الأوسط،

و عرضها مترجمة "على السلطان عبد العزيز، ليختار منها ما يوافق طبيعة البلاد، و لا يعارض القواعد السياسية الإسلامية"(8).

محاولة الإصلاح الإداري هذه باءت بالفشل لأن بنية الحكم هشّة و الظروف السياسية و الثقافية لم تكن ملائمة و صاحبها تناقضات و انقسامات داخل المخزن نفسه. إضافة إلى التخلف الاقتصادي و فقر الأهالي الشديد و إهمال المخزن للعلوم و التعليم العصري الذي لم يتطور. كما أن السلطات المخزنية لم تعد مقنعة للناس و القبائل و تجردت منذ أواخر القرن التاسع عشر من قيمها و تقاليدها التي كانت تشرعن بها احتكارها للسلطة. غالبية القبائل تعتبر تصرفات السلطان و إصلاحاته تمهيدا لاحتلال الأوروبيين للبلاد. و الأوروبيون يرون في مظاهر الإصلاح، تهديدا لمصالحهم و أطماعهم و كانت تدخلاتهم تعيق أي تغيير بعيدا عن ترتيباتهم و إشرافهم. و كان الولاة، المشرفون على الإصلاح دون مستوى المهمة المنوطة بهم. يقول محمد الحجوي بصدد ذلك: "إن السلطان عهد بالإصلاح لمجلس الوزراء، و هذا المجلس كان لم ينضج، و هو نفسه محتاج لإصلاح و نظام، و مراقبة من السلطان"(9). ناهيك عن الفساد و الرشوة المستشرية لدى بعض المسؤولين على الإصلاح و هو ما يؤكد المشرفي في قوله: "...فانظر هذا ما هو عليه الناس اليوم: من ظهور الخيانة التي لا يشك فيها عاقل، فيكون الرجل لا شيء عنده متوقفا على السؤال، فإذا تولى ولاية عمّل أصبح - بمجرد ما - يشيد القصور و يزخرفها، و لم يكفه شراء الدور و إبقاؤها على بنائها، حتى يأمر بهدمها و بنائها - ثانيا - على مقتضى رأيه..."(10).

مع معاهدة الحماية التي وقعها مع الجانب الفرنسي السلطان عبد الحفيظ، عرفت الإدارة تغيرا استهدف توسيع نطاق التنظيم و التوزيع و المراقبة. تمركزت هياكل السلطة الجديدة بالرباط، و تزامن التطور الإداري مع الانتصار العسكري الذي حققه الغزاة بقصد تثبيت مصالحهم و ضبط و مراقبة السكان و القبائل. حافظ الفرنسيون في الوقت نفسه على تقاليد المخزن و رموزه الإدارية و السياسية و على المظهر المثير ل"بنيقات" القصر الذي كان يشغل فيها وزرائه "وسط المخدات، و الطاولات الواطئة للكتابة، و الصناديق"(11) و استفادوا من حضوره المعنوي لضمان خضوع الأهالي و لكن جردوه من قوته، و تخلصوا من السلطة السياسية التي كانت تتمتع بها القبائل و الزوايا. أصدروا في شتنبر 1914، ظهيرا ينص "على أن القبائل ذات العرف الأمازيغي يجب أن تستمر في تنظيماتها و أحكامها حسب أعرافها و قوانينها تحت مراقبة السلطان"(12) و كان الغرض منه التفريق بين المغاربة لتسهيل عملية الهيمنة، و هي محاولة باءت بالفشل.

جردت إدارة الحماية المخزن من كل سلطة أو حكم حقيقي، و لم تترك له إلا بعض الأمور التافهة، و قامت وفقا لمعاهدة الحماية "بحذف مناصب وزير البحر و أمين الأمناء و العلاف الأكبر. و أحدثت

وزارتين جديدتين، هما وزارة الأحباس المكلفة بإدارة الشؤون و الممتلكات الدينية، و وزارة العدل، و كذلك منصب الوزير الأعظم المكلف بالتعليم الرسمي، و احتفظ بمنصب الوزير الأعظم مع كل السلطات التي كان يتمتع بها ظاهريا، لأن الإدارة الفرنسية تولت في الواقع تعيين جميع الوزراء" (13). و على العموم فإن التدبير السياسي و الإداري الذي اعتمده الاستعمار الفرنسي تفرع عنه جهازين: "جهاز يرفع مصالح المخزن، و جهاز في خدمة مصالح الإقامة الفرنسية العامة، ينسق فيما بينهما كاتب عام"، و يركز على ثلاث مديريات أساسية: مديرية الداخلية و الشؤون السياسية، تشرف على الأمن الداخلي و مراقبة الأقاليم، و مديرية المالية و مديرية الأشغال العمومية (14). و في هذه الفترة كان القياد و الباشوات الذين يعينهم السلطان يشتغلون تحت السلطة المباشرة لرئيس الناحية و يستعينون للقيام بمهامهم بالشيوخ في البوادي و المقدمين و الخلفاء بالمدن.

اهتم الفرنسيون بتكوين قلة من الشباب المغربي، و تم توظيف بعضهم في القطاعات الهامشية و في الاتجاه الذي لا يتجاوزهم أو يعود عليهم بشكل سلبي. كان الجنرال ليوطي مدافعا عن وجهة النظر التي تدعو فرنسا إلى الإشراف على تعليم الشباب مخافة انفلاتهم و لأجل ضبطهم و مراقبتهم. يبرز ذلك في قوله: " إذا نحن لم نفعّل أي شيء لهؤلاء الشباب، فإنهم سيبحثون في جهات أخرى عما لم يجدوه في بلدهم، فمن سيمنعهم من الذهاب من أجل الدراسة و العلم إلى إنجلترا أو باريز أو مدريد أو لوزان، أما إذا لجأوا إلى القاهرة و بيروت و دمشق و فلسطين فالكارثة ستكون أعظم!" (15). الفرنسيون - كما جميع الغزاة في كل مكان - يتخوفون من أن يتشبع الشباب المغربي بأفكار قومية و تقدمية، لذلك كان همّ سياسيينهم و مثقفهم، هو محاولة ترويض النخبة المثقفة و تدجينها و الحؤول دون ارتمائها في أحضان المقاومة أو امتلاكها لثقافة ثورية، و كان الجنرال يؤكد أنه "حينما نعلم النخبة العمل معنا و الاعتماد علينا و حينما نستجيب لتطلعاتها و طموحاتها المشروعة بتوفيرنا لها مناصب جديرة بتاريخها و تقاليدها و مؤهلاتها، فأنذاك لن تتأثر بالأفكار الثورية المعادية لنا" (16). و تم بالفعل تشييد بعض المدارس المدنية و العسكرية للمغاربة و التي سيصبح عدد من خريجها عمالا و قوادا و باشوات، و ولج بعض الشباب سلك الوظيفة العمومية عهد المقيم العام، الجنرال شارل نوجيس (سنتبر 1936- يونيو 1943).

## ثانيا: وزارة الداخلية و مؤسسة العمالة

سنة 1960 تولى الحسن بن محمد، ولي العهد آنذاك بالإضافة إلى وزارة الدفاع، منصب الوزير الأول، و عند وفاة والده في فبراير 1961، أصبح ملكا. منذ ذلك الحين بدأت تظهر بوادر استحواده على السلطة العامة في البلاد. أبعد أقطاب الحركة الوطنية الذين كانوا يتشاركون معه حكم البلاد على عهد محمد الخامس، و هيمن على الحكم. و لمن أراد أن يتعرف على ميكروفيزيائية السلطة في المغرب و

تطورها من الداخل، فإنه لا يستطيع ذلك دون دراسة معمقة - و هي تكاد تكون منعدمة - لوزارة الداخلية و مصالحها الخارجية. فمنذ تنصيب مبارك البكاي على رأسها في مايو 1960 أصبحت أداة الملك المفضلة لتمرير سياسته الداخلية، و هي تشغل تحت إمرته المباشرة. "و بقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة التي لم تتوقف يوما ما، بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجيا و تتقوى مع العرش"(17).

و لتحديد كل منافس أو معارض لسلطته أو مهدد لمستقبل العائلة الملكية أو مشكوك في أمره، و من أجل استباق أي خطر مرتقب، أسس الحسن الثاني عددا من الأجهزة الاستخباراتية و مصالحها التي تغطي كافة التراب الوطني. و هي تشغل ليلا و نهارا من أجل إحكام الرقابة على الناس و معرفة كل صغيرة و كبيرة، و تقوم بجمع المعلومات و ترتيبها و تحليلها، و تتوفر على وسائل و تقنيات معقدة و جد متطورة للتصنت على المكالمات و مراقبة الأنترنت و وسائل التواصل المختلفة. و تعتمد هذه الأجهزة في مجملها على وزارة الداخلية و مصالحها لتزويدها بالمعطيات و الأخبار الدقيقة.

تتكون وزارة الداخلية بالإضافة إلى ديوان الوزير على: الكتابة العامة، و المديرية العامة للشؤون الداخلية، و المديرية العامة للأمن الوطني، و المديرية العامة للقوات المساعدة، و المفتشية العامة للإدارة الترابية، و قسم الاتصالات، و المديرية العامة للجماعات المحلية، و المديرية العامة للتعمير و الهندسة المعمارية و إعداد التراب الوطني، و مديرية الشؤون القروية، و المديرية العامة للوقاية المدنية، و مديرية تأهيل الأطر الإدارية و التقنية، و مديرية تنسيق الشؤون الاقتصادية، و مديرية الوكالات و المصالح ذات الامتياز، و مديرية الشؤون الإدارية، و مديرية المعلومات و الاتصالات، و قسم الاتصال، و قسم تنسيق الشؤون الاجتماعية، و قسم الربط و التنظيم.

تهتم المديرية العامة للشؤون الداخلية بالنظر في القضايا التي لها تأثير سياسي، و يناط بها التحضير للانتخابات و تنظيمها، و تدبير شؤون الولاية، و السهر على مراقبة تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالحريات العامة، و وضع توجهات الوزارة في ميدان التعاون الدولي، و تنظيم و تنسيق عمل كافة المصالح المكلفة بالأمن و النظام العام و جمع المعلومات المتعلقة بها و معالجتها، و تقييم و تتبع الوضعية الأمنية للبلد، و تقوم بوضع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة شبكات تهريب الأشخاص و مراقبة الحدود، و مراقبة الجوازات و وثائق السفر الأخرى.

و تناط بالمديريات و الأقسام الأخرى، مهمة الإدارة الترابية للمغرب، و الحفاظ على الأمن العام، و تزويد الحكومة بالمعلومات العامة، و الوصاية على الجماعات المحلية و الجماعات السبلالية، و تسيير و مراقبة رجال و أعوان السلطة، و القيام بدراسات تركيبية، و إدارة شؤون الوثائق و الإعلام الاقتصادي و الاجتماعي، و التهييء الإداري للاستشارات الانتخابية و الاستفتاءية، و معالجة المعلومات المتعلقة

بالإحصاء، و تتبع الشؤون المتعلقة بالمنتخبين و بالبرلمان، و تطبيق مشاريع التعاون الدولي الخاصة بوزارة الداخلية، و إحصاء الأفراد المفروضة عليهم الخدمة العسكرية، و النهوض بنظام الحالة المدنية، و إعداد و تنسيق مخططات و برامج تنمية و تجهيز الجماعات المحلية، و تنمية المساحات الخضراء و تهيئة المناظر الطبيعية بالمدن، و تتبع و تنسيق الدراسات و الأشغال في ميدان الماء الصالح للشرب و الماء المستعمل لأغراض فلاحية و تطهير المواد الصلبة و السائلة، و إعداد و تنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الإنعاش الوطني، و المساهمة في تحسين الإنتاج الفلاحي، و المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية و الجهوية، و العمل على النهوض بالبرامج و الأعمال الهادفة إلى تحسين ظروف عيش السكان القرويين، و حمايتهم من آفات الطبيعة، و التفكير و البحث و الدراسة و الاستشارة و التدخل لحماية الأشخاص و ممتلكاتهم في جميع الأحوال من خلال توجيه عمل مديريات الوقاية المدنية و الإشراف على تنظيمها و تطويرها، و تنسيق و تتبع جميع الملفات ذات الطابع الاقتصادي، و إعداد السياسة العامة، و المراقبة و المتابعة فيما يتعلق بالنقل الحضري و التطهير و توزيع الماء و الكهرباء، و تنسيق الشؤون الاجتماعية، و بحث الملفات المتعلقة برخص سيارات الأجرة و النقل العام عبر الطرق، و جمع كل المعلومات و الوثائق الواجب وضعها رهن إشارة الإدارة، و العمل على إعلام الجمهور و تزويده بجميع المعلومات المفيدة(18).

حزمة غير محصورة من المهام و الأدوار المتداخلة مع اختصاصات الوزارات القطاعية الأخرى، مما يتيح لوزارة الداخلية المراقبة الشاملة و التحكم في كل تفاصيل الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية للبلد. غير أن التعرف على مؤسسة "وزارة الداخلية"، يتأتى من معرفة مفاعيلها السلطوية على الأرض التي تضطلع بها بالأساس مؤسسة "العمالة".

تعتبر مؤسسة العمالة في المغرب، عن السلطة في أدق تجلياتها، و هي ككل سلطة، تحسن الظهور كما الاختفاء. إنها عبارة عن مبنى هندسي مهيب، يحتوي على عدة أقسام أهمها: قسم الشؤون الداخلية - قسم الحالة المدنية - قسم الجماعات المحلية - قسم البرمجة و التجهيز - قسم الميزانية و الأدوات - قسم التعمير - قسم الموظفين - قسم الشؤون القروية - القسم الاقتصادي و الاجتماعي. كل قسم يشرف عليه "رئيس القسم" و يتكون من عدة مصالح. و كل مصلحة تضم عدة مكاتب و يشرف عليها "رئيس المصلحة". تتضمن أيضا هذه المؤسسة، جناحا خاصا بالقوات المساعدة يرأسه ضابط من القوات المساعدة، و قسم خاص بالإنعاش الوطني تحت رئاسة قائد عسكري، و مكتب لضبط الواردات و الصادرات، و مكتب خاص بالاتصال بالراديو و بارسال و تلقي البرقيات، و مكتب توزيع الهاتف، و مكتب المعلومات، و مكتب للربائد و الأرشيف، و مرآب للسيارات. و تكون هذه المكاتب تابعة لديوان العامل مباشرة. تتوفر العمالة على صالة أو أكثر مخصصة للاجتماعات. و يكون على رأس العمالة،



عامل العمالة أو الإقليم، يساعده في تدبير الشؤون الإدارية و غيرها الكاتب العام و ديوانهما. كما تضم مكتبا لرئاسة المجلس الإقليمي، الذي يشغل هو الآخر تحت مراقبة و "إمرة" عامل الإقليم.

العامل بحسب قوانين البلد، هو ممثل الملك في العمالة أو الإقليم، و هو مندوب الحكومة. يسهر على، تطبيق الظواهر و القوانين و الأنظمة و ينفذ قرارات و توجيهات الحكومة و يمارس الرقابة الإدارية. مكلف بالمحافظة على النظام العام، و يجوز له استعمال القوات المساعدة و قوات الشرطة، و الاستعانة بالدرك الملكي و القوات المسلحة الملكية. يشرف تحت سلطة وزير الداخلية على أعمال رؤساء الدوائر و رؤساء المقاطعات الحضرية و القروية (الباشا و القائد)، و يقوم بمراقبة الجماعات المحلية و ينفذ مقررات مجالس العمالات و الأقاليم. ينسق و يراقب أعمال المصالح الخارجية للإدارات التابعة للدولة و المؤسسات العامة داخل العمالة أو الإقليم، و يتم إخبار العامل بالأعمال التي تقوم بها. و لهذه الغاية تبلغ إليه نسخة من برامج العمل و التوجيهات الواردة من الوزراء و من التقارير و البيانات العامة الموجهة إليها. و يراقب العامل النشاط العام لموظفي و أعوان المصالح الخارجية، و يجب أن يطلع سلفا على كل انتقال يهم رؤساء هذه المصالح و مساعديهم المباشرين، و يوجه سنويا إلى الوزير المختص نظرة عن سلوكهم. و بصرف النظر عن الاختصاصات المخولة للسلطة المعهود إليها حق التأديب، يجوز للعامل أن يوقفهم عن العمل. و هذه كلها أمور تجعل رؤساء و موظفي الإدارات المدنية، يخضعون له و يأترون بأمره(19).

تنتشر العمالات بمختلف جهات المغرب. ازداد عددها بشكل مثير للانتباه بعد انتفاضة ساكنة الدار البيضاء في العام 1981. أدركت السلطة أنها في حاجة ماسة أكثر إلى تقسيم المواطنين و ترسيمهم في مجالات ترابية أضيق لإحكام القبضة و المراقبة، خاصة في المدن الكبرى. تم تقسيم مدينة الدار البيضاء على سبيل المثال، بعد أحداث 20 يونيو 1981 مباشرة، إلى خمس عمالات: عين الشق الحي الحسني، عين السبع الحي المحمدي، بن مسيك سيدي عثمان، الدار البيضاء أنفا و المحمدية زناتة. ثم تلتها تقسيمات أخرى فيما بعد. و قسمت مدينة مراكش، إلى ثلاث عمالات: مراكش المنارة و مراكش المدينة و سيدي يوسف بن علي، و كذلك كان تقسيم مدينة فاس إلى: فاس الجديد دار الدبيغ و فاس المدينة و زواغة مولاي يعقوب. انتقل العدد على الصعيد الوطني، من 24 عمالة و إقليم (5 عمالات و 19 إقليما) سنة 1956، إلى العدد 75 (13 عمالة و 62 إقليم) سنة 2009.

تقوم كل عمالة داخل نفوذها الترابي بحصر المواطنين و إحصائهم و مراقبتهم مراقبة شاملة و دقيقة. و تعمل على تدبير مفاعيل السلطة السياسية على الأرض، و قياس التحكم في المجتمع و تقويم و تغيير سلوك الأفراد و الجماعات. تتوزع مصالحها الخارجية بالقرى و المدن، على شكل دوائر و قيادات و

مقاطعات و أحياء و دواوير و شوارع ، تحت الرقابة الصارمة للباشا و رئيس الدائرة و القائد و خليفة القائد و الشيخ و المقدم و معاونوهم. و لكل واحدة من هذه الوحدات التابعة للعمالة مباشرة، و التي يطلق عليها اسم "السلطات المحلية"، دور هائل و حاسم في مسألة مراقبة و ضبط و ترويض السكان.

تشبه العمالة في جانبها الوظيفي، "البانوبتيكون": السجن الذي صممه جيريمي بنتهام في العام 1791، لإحكام مراقبة السجناء، بأقل كلفة و بأقل المراقبين، حيث يمارس السجناء أنفسهم الرقابة المتواصلة على ذواتهم. فجميع سكان المغرب، مرئيون و مراقبون و خاضعون دونما حاجة إلى بنادق أو هراوات أو سلاسل أو أقفال. لم تعد السلطة الحاكمة في حاجة لحبس الناس و وضعهم في السجون أو في أماكن محصورة. فمضموم السلطة هذا وفر عليها إمكانيات مادية و لوجستية هائلة و وقاها من كل خطر يتهدد النظام. الجميع مراقب و الجميع منضبط و خائف و يحمل معه جهاز مراقبته بنفسه، دون حاجة إلى رجل سلطة يقوم بذلك طيلة الوقت. انتقلت فعالية السلطة، إلى جهة سطحها التطبيقي. "فالشخص المخضع لحقل الرؤية، مع علمه بذلك، يرد إلى حسابيه ضغوطات السلطة؛ فهو يعملها عفويا على ذاته؛ فهو يدون على نفسه [على مسؤوليته] علاقة السلطة حيث يلعب بأن واحد الدورين، فيغدو هو مبدأ خضوعه الخاص، و من ذات الواقعة تستطيع السلطة الخارجية نفسها، أن تتخفف من أثقاليها الفيزيائية؛ فهي تنزع إلى اللاتجسد؛ و كلما اقتربت من هذا الحد، بدت مفاعيلها أثبت، و أعمق" (20).

العمالة، جهاز سلطوي معمم على كل الجسم الاجتماعي و متعدد الأشغال. يتدخل في كل صغيرة و كبيرة و له فيها الكلمة الفصل: التربية، و التعليم، و الثقافة، و الفن، و الدين، و الإعلام، و التنمية البشرية، و السياحة، و الإحصاء، و الأسماء العائلية و الخاصة، و الصيد، و أراضي الجموع، و الفلاحة و السكنى و التعمير، و الأغراس، و الصحة، و التكاثر البشري، و التغطية الصحية (راميد مثلا)، و التموين، و النزاعات الاجتماعية، و النقل، و رخص سيارات الأجرة، و النقل العام عبر الطرق، و نقل الأموات، و أسعار المواد الغذائية، و الانتخابات، و المالية المحلية، و شؤون الجماعات المحلية، و الإنعاش الوطني، و الجمعيات و الأحزاب و النقابات و أنشطتها، و الفيضانات، و المساجد و شؤون العبادة، و الكنائس، و الأديرة، و الأضرحة، و الزوايا، و المجانين، و الأشغال العمومية، و التشغيل، و الرياضة، و محاربة التصحر و الجراد و الكلاب الضالة، و مكافحة المخدرات، و التجنيد الإجباري، و المهاجرين المغاربة كما الأجانب، و جوازات السفر، و الأمن، و الحدود.. الخ. و هدف الجهاز المضمّر، المراقبة و الضبط و الترويض و استباق "الأحداث" قبل وقوعها.

العمالة جهاز اكتسب موظفوه خبرة طويلة و حنكة في تزوير الانتخابات و الاستفتاءات و الإحصائيات المختلفة و توجيهها. و هو مكان "معتم" للدسائس و المؤامرات. إنه عبارة عن مختبر "علمي" متقدم،

لتلقي المعلومات و جمعها و تحليلها. يتوفر على المعطيات و المناهج اللازمة لمعرفة الناس عن قرب و مراقبتهم و ترويضهم و ضبطهم. معرفة كل شيء عن أفراد كل العائلات: التفاصيل الاقتصادية و الثقافية و الأخلاقية و الميول الجنسية و السياسية و العقائدية، و حالتهم النفسية و المرضية و علاقاتهم العائلية و الاجتماعية... الخ.

نظام الحكم في البلاد، لم يعد يكتف بصد الهجوم كلما ظهر، بل يتدخل بكل تفاصيل حياة الأفراد و الجماعات و نمط تفكيرهم و يؤطرهم و يوجههم ليصبحوا ليس فقط طيعين و لكن مفيدين أيضا. أصبح المغاربة بناء على ذلك يقومون بأنفسهم، بتجديد مفاعيل السلطة و حماية النظام. و التطور التقني الذي فرض نمودجا متغيرا لعلاقة السلطة و المعرفة في العالم، لم يضيق من سلطة الحاكم التقليدية، و لم ينل من حضوره المادي و الأسطوري، بل ساعده على تحييد المخاطر و تسهيل مأمورية التحكم الفعال و الصارم. تحولت التقنية الجديدة للسلطة، من الاشتغال على مواجهة و مراقبة المعارضين للحكم و "المنتفضين" من الفقراء و المعطلين، أشخاصا كانوا أو جماعات، إلى استعمال آليات لمراقبة الجسم الاجتماعي برمته و الوقاية الفعالة و السلسة من المخاطر المحتملة. ذلك أن إمكانية المعارضة، قد تقوم في أية مجموعة و في أية لحظة. و الذي يجب أن تحتاط منه أكثر هي المقاومة/الثورة، غير المعلن عنها بعد و البعيدة الاحتمال. و من تم على التقنية الجديدة أن تقوم على أساس احتمالية "معارضة" جميع أفراد المجموعات الاجتماعية بالمغرب للنظام. لذلك، يجب توزيع و مراقبة و ضبط جميع الناس و أن يتم ذلك كل الوقت. و تستعين العمالة من أجل فعالية الصناعة السلطوية الجديدة و تجميع المعطيات الاستخباراتية، بالجمعيات و الخيريات و الجوامع و المدارس و المستشفيات و أجهزة الشرطة و الدرك و المخابرات و غيرها.

نظام الحكم في المغرب لا يمكنه الاستغناء عن مؤسسة العمالة أو إضعافها، لأنها مكون أساسي من مكونات السلطة. و لهذا الهدف، عليها أن تتوفر على طينة من العاملين لديها، يكونون من نوع خاص. تخلص الحسن الثاني منذ توليه سدة الحكم من العمال و القواد المسييين، و لم يعد منهم أحد يستطيع أن يعمل بما يقتضيه منصبه و لا أن يدلي برأيه في تدبير الشؤون العامة، على الرغم من كفاءة عدد منهم و تعاطيهم ووجهها لوجه مع حاجيات المواطنين المباشرة. و بما أن هذا الصنف من الموظفين الذي تريده وزارة الداخلية لعمالاتها قد لا يتواجد فعليا على أرض الواقع، فإنها تعمل على "صنعه" مستخدمة آليات و مناهج دقيقة تستدعي من علماء الإدارة و السوسولوجيا و السيكولوجيا و غيرهم، البحث فيها لفهم ميكانيزمات البنية و الاشتغال.

## الفصل الثاني

### عمالة ورزازات - الإدارة و الموظفين

تم تعييني بعمالة إقليم ورزازات مع عدد من خريجي مركز التكوين الإداري بالدار البيضاء شهر شتنبر 1989. و أتذكر جيدا الصدمة التي تعرضنا لها جراء التعامل الصلف و البذيء و الوعد و الوعيد، الذي قوبلنا به مباشرة بعد الالتحاق، من طرف الكاتب العام للعمالة "محمد أنيس" و رئيس قسم الجماعات المحلية القائد عبد الرحيم عمر و رئيس قسم الموظفين ابراهيم فلاح و غيرهم من التابعين. و أصابتنا الدهشة عندما وقفنا على الطريقة التي تُعاملُ بها الموظفات و يُعاملُ بها الموظفون و الخوف الشديد الذي يستبد بهم حتى أنهم يرتعشون و تصطك أسنانهم بعضها مع بعض من شدة الخوف من رؤسائهم. كان ذلك اللقاء الأول مع رجالات السلطة و مسؤولي الإدارة بعمالة ورزازات. لا مجال لالتقاط الأنفاس، فمنذ البداية، يجب أن يتم الأمر و يحسم: أن يعرف الوافدون الجدد، طبيعة العالم الجديد و الوظيفة الجديدة التي يلجون إليها. أن يقطعوا كل صلة لهم منذ البداية، بما سبق من تجربتهم الخاصة و "علاقاتهم الاجتماعية". أن يتكسر فيهم شيء ما مرتبط بكرامتهم و حرمتهم و آمالهم. و بالتالي يحصرورهم في زاوية لا يسمح لهم فيها لا بالأنين و لا بالشكوى. إنها طريقتهم لترويضك و "امتلاكك".

لا يمكن أن تكون ممتلك الصفات "الإنسانية" و أنت تشغل بعمالة ورزازات. يتعرض الموظفون بشكل متواصل للسب و الشتم و في حالات أخرى للضرب (الصفع، اللكم على الوجه، الركل، الخنق على مستوى العنق..). الألفاظ النابية و المهينة هي الأصل في تعامل أغلبية رؤساء الأقسام معهم. لا ينادى على الموظف باسمه، و إنما بكنية تهينه و تسخر منه. و الغريب أن السخرية تلقى الترحيب و التواطؤ من الموظفين المعرضين هم أيضا للإذلال ! كانت العلاقة تعتمد على التسلط و الاستصغار و الترهيب و ترويض العاملين بالعمالة ليصبحوا طيعين و في خدمة الرئيس، بلا تفكير و لا سؤال و لا تذمر و لا احتجاج. يجب أن "تنتفي" لتشتغل هناك في هذه الفترة. الموظفات كن أكثر عرضة للإهانة و الاستغلال. عدد منهن، لم تستطعن التحمل فغادرن، و الباقيات - اللواتي لا حيلة لديهن و لا بديل - لا تتوقفن عن البكاء أو "الخضوع" و هن مدهولات أمام آلة القهر المستحكمة. يشاع بين أروقة العمالة و على لسان الموظفين، أن مكان الاشتغال هذا لا يمكن أن يصلح للنساء إذا أردن الحفاظ على "شرفهن" ! و قد أثر هذا الوضع سلبا على علاقات العديد منهن الزوجية و العائلية. تسببت حالة القهر و التعذيب هذه، في إرهاق شديد و انهيار داخلي للموظفات و الموظفين و أدت إلى العديد من العاهات النفسية التي "توجت" بالحمق التام في بعض الحالات.

سياسة وزارة الداخلية فيما يتعلق بتدبير شؤون الموظفين و رجال السلطة بالعمالات و الباشويات و الدوائر و القيادات و المقاطعات و مراكز التكوين، ترمي إلى صنع فئة من الناس، موجهة و خاضعة تماما و خائفة باستمرار. منضبطة للرئيس: رئيس القسم، رئيس الإدارة، رئيس الدولة، في إطار نظام "شبه عسكري". لا حرية لها و لا "وطن" و منغلقة تماما على ذاتها. منفصلة "ذهنيا" على الأقل، عن باقي موظفي القطاعات الأخرى. عدوى هذه الممارسات و الأحاسيس الخاصة، يجب أن تتحول إلى كل موظف و توظف في كل علاقة. العلاقة البيئية بين الموظفين مبنية على التنافس في خدمة الرئيس و الكاتب العام و العامل و على "التزلف" الذي يجب إظهاره. كل من شدّ عن القاعدة "يكسرونه كسرا" إلى أن "يندمج" أو يتم تدميره و لفظه في "الأحوال". هذه الفئة "المصنوعة" من الموظفين و المتشعبة بهواء وزارة الداخلية "الملوثة"، هي الموكول إليها تدبير و إدارة شؤون المواطنين و التعامل معهم في جميع أقطار المغرب و في كل جوانب الحياة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية. هي التي تتقلد المناصب الإدارية العليا في شبكية السلطة الحاكمة. و هي الموكول إليها ضبط مسار الإدارات الأخرى و مراقبتها و توجيهها. لا إدارة خارجية تقرر في شؤونها بمعزل عن مراقبة و متابعة و توجيه مصالح و أقسام العمالة. رؤساء الجماعات الترابية و المدراء و مندوبو الوزارات و القطاعات الخارجية يستسلمون لإملاءات العامل و مصالح العمالة بالملوك. من يحاول فرض "سيادته" لا مكان له على رأس المصالح الخارجية.

يتعلق الأمر في النهاية بموظفين انتزعت منهم "إرادتهم"، يقومون بتدبير شؤون المواطنين. هذه الطينة من الرؤساء و من الموظفين و رجال السلطة و الأعوان، هي التي تدير شؤون البلد الأساسية و هي الوسيلة الرئيسية للحكم في المغرب. "تتبدل" الحكومات و يعج المشهد الإعلامي و السياسي بكثير من "الصخب" و الحركة، و مهما كانت التغييرات، تبقى دار لقمان على حالها. لا ينظر إليهم أحد و لا يشار لهم بالأصابع.. ! مع أنهم وسيلة نافذة و حاسمة في يد النظام. لم يكن للقرار السياسي و النافذ لسادة الحكم الحقيقيين في المغرب، أن يتم تمريره بين فئات الشعب لولا هذه الوسيلة الفتاكة المتمثلة في العمالات و مصالح وزارة الداخلية و ملحقاتها و أطرها و موظفيها. و قد نجحت الدولة إلى حد كبير في صناعتها و ترويضها للمجتمع ككل من خلال قلوبه و ترويض و توجيه و إخضاع موظفي وزارة الداخلية على اختلاف مواقعهم و مراتبهم و سلطتهم. و كان لهم دور "مدمر" لمقدرات البلد و مصالحه العليا.

الموظفون و رؤساء الأقسام و المصالح و الكتاب العامون، لا يتخذون قرارات من أنفسهم حتى و لو كانت في صلب اختصاصاتهم. إنهم ينتظرون دوما الأوامر أو يسعون إليها في شأن كل القضايا. لا يشتغلون بناء على شرعة القوانين المسنونة و إنما وفقا لتعليمات "الرئيس" و الرئيس فقط. القانون الأسمى في عمالة و رزازات لدى رؤساء الأقسام و الموظفين هي تعليمات عامل الإقليم و ليس قانون

الدولة. القانون يتم ركنه جانبا و يستعمل للتصويه و يستعان به في تدبير الأمور البسيطة. على رؤساء الأقسام أن يكونوا طيعين و خنوعين حد الإذلال أمام عامل إقليم ورزازات. يسعون لنيل رضا - في حضوره و غيابه - بأي ثمن. إنهم يقبلون منه بأي شيء و يقومون عن طواعية و رضا تافه، بنوع من الهتك الصارخ لحياتهم و كرامتهم. و ماذا يفعلون بالمقابل؟ يعملون على إذلال و تحقير رؤوسهم أكثر. أوامر السلطة التي يتلقونها من أعلى يصفون عليها نكتهم الخاصة، و هي نكته تعج بكل ما هو مرض نفسي لديهم، و هو أمر مدبر ليكون كذلك. مع توالي الأيام و الشهور و السنين، يتعود الموظفون على هذا المناخ الدنس و ينخرطون فيه كليا. لقد حول فضاء وزارة الداخلية و هواؤها الموظفون إلى كائنات فارغة و "معدمة الحس النقدي و الإنساني".

"تفاهة الشر"، عنوان لكتاب الفيلسوفة الألمانية حنة أرنت. حيث تكمن التفاهة لديها في الطاعة العمياء دون فهم لما يجري، و في استقالة العقل و الضمير عن تحمل المسؤولية بوعي، و في تحويل الأفراد إلى موظفين، إلى آلة فقط، إلى دواليب إدارية تجردهم من إنسانيتهم في كل مكان. فأدولف أيخمان(21) الذي عمل على تحشيد اليهود بمعسكرات الإبادة "الهولوكوست"، صرح عند استنطاقه من قبل الشرطة و في المحكمة، أنه قد يرسل والده إلى الموت لو تلقى الأمر من رؤسائه بذلك، فهو ينفذ الأوامر فقط(22). ينفذ الأوامر فقط ! و ربما هذا ما تم ترويض موظفي عمالة ورزازات عليه. قال أيضا أثناء محاكمته: "إنني لا أعرف سوى اللغة الإدارية" و هذا ما كان عليه موظفو عمالة ورزازات. فقد برعوا في الإدارة فعلا، و يتفخرون بذلك. إن التوتاليتارية، كما هي في بلادنا، تعمل على "مسح إنسانها و تحويله من فاعل إلى كادح فقط ! و جعله محصورا بما يحتاجه لقوته دون ما يجب أن يفعله بوصفه حرا !" (23) .

اشتغال الموظفين بالعمالة لم يكن يخضع، لا لمستلزمات الإدارة كمؤسسة، و لا لقانون الوظيفة العمومية، و إنما لمنطق استبدادي و استعبادي يخدم توجه الداخلية العام و إستراتيجيتها المرتبطة بترويض الشعب المغربي و إخضاعه. عامل الإقليم و الكاتب العام و تابعوه من رؤساء أقسام و مصالح، يقررون مصير الموظف و مساره المهني و وضعيته الإدارية. لا حدود لساعات عمل الموظف. يشتغل بمناسبات كثيرة إلى وقت متأخر جدا من الليل، أو الليل كله أو لأيام متوالية دون أن يغادر مقر العمالة و دون حصوله على تعويضات عن الساعات الإضافية. الأكل أثناء العمل المتواصل ليلا و نهارا رهن بمزاج الرئيس، و إلا عليك تدبر وجبتك الغذائية بنفسك و من جيبيك الخاص. رؤساء الأقسام و المصالح لا يتركون مكاتبهم طالما بقي عامل الإقليم أو الكاتب العام في مكتبه. و الموظفون لا يغادرون مقر عملهم طالما الرئيس لا يزال بمكتبه، سواء كان يشتغل أو يتسامر مع أصدقائه و مهما تأخر الوقت. الموظف يعاني كثيرا بهذا الصدد، لأن عليه أن يدخل في وقت الإدارة الرسمي و إن تأخر يعاقب و يتعرض لوابل من السب و

التنكيل، و لا يغادر مكتبه إلا إذا غادر الرئيس مكتبه. و طبعاً فإن الموظفين تعانين أكثر جراء هذا الوضع بسبب علاقاتهن الزوجية و العائلية و انشغالهن بأمور البيت و الأبناء.

يعمل الموظفون بعمالة و رزازات لحاجات إدارية طارئة أو خاصة طيلة السنة تقريباً: بمناسبة الاككتابات المختلفة و الانتخابات و عمليات الاستفتاء و الإحصاء العام للسكان و السكنى و لمحاربة الجراد و التصحر و لأجل توفير المعلومات المختلفة التي تتطلبها الإدارات المركزية و خلال الزيارات الملكية و زيارة الوزراء... الخ. كل الاستحقاقات الوطنية يتم تأطيرها و الوقوف عليها من البداية إلى النهاية، و هي أمور تتطلب من الموظف جهداً كبيراً و متواصلاً و مضافاً إلى عمله الوظيفي اليومي.

يتنقل الموظفون على حسابهم الخاص للعمل بكل الإقليم على شفاعته دون تعويض عن التنقل و التغذية، علماً أن إقليم و رزازات كان يضم في نفوذه الترابي أقاليم كل من و رزازات و زاكورة و تنغير. يحصلون على عطلم السنوية بصعوبة كبيرة و عدد منهم لا يستفيد منها بتاتا. و من سولت له نفسه أن يتجرأ على رئيسته أو على أي مسؤول من اللوبي المسيطر بالعمالة، فإما يطرد من عمله أو يسجن أو يعاقب بكل ما يرتضيه الرئيس، خارج أي ضابط قانوني أو إداري. و قد عايشت حالات متعددة بهذا الصدد. لم يكن رؤساء المصالح و الأقسام بعمالة و رزازات يحكمون قبضاتهم على موظفيهم فحسب و إنما أيضاً و بنفس القدر تقريباً على موظفي الجماعات الترابية في الإقليم ككل، بل و في بعض المصالح الخارجية التي لا علاقة لها بوزارة الداخلية. و من ضمن العقوبات المفضلة لدى الرؤساء، بالإضافة إلى الضرب و السب، بقاء موظف الجماعة أو العمالة واقفاً، مسمّراً، و خلفيته إلى الحائط، قبالة مكتب رئيس القسم من الصباح إلى المساء و لشهور متواصلة.

أما بالنسبة لأعضاء المجالس الجماعية فغالبيتهم عملاء لعامل الإقليم و خداماً لمصالحه و رهناً لأجندته "السياسية" و متطلباته المادية. و طبعاً، يتنافسون على الخطوة التي يحصلون عليها منه و من رؤساء الأقسام و المصالح. و عامل الإقليم يجب أن يتوفر على "شبكة" من الموظفين و الأطر و أعضاء المجالس الجماعية و ممثلين عن المجتمع المدني و السياسيين و الصحافيين، تعمل لصالحه و تسند "مشروعه" و تكون جاهزة للانقضاض على الخصوم أو المنافسين المحتملين كلما أمر بذلك.

تمر الانتخابات بورزازات من بدايتها إلى نهايتها و بكل تفاصيلها على يد مصالح العمالة. يشرف عليها عامل الإقليم شخصياً و رئيس قسم الشؤون العامة (قسم الشؤون الداخلية حالياً): ابتداء من تقسيم الدوائر الانتخابية، و مروراً بالتسجيل و التشطيب و المحو من اللائحة الانتخابية و التعبئة للانتخابات و الترشيحات و الإشراف على مكاتب التصويت و عملية الاقتراع، إلى الإعلان عن النتائج و تشكيل المجالس. و يجند لهذه المهمة الموظفون ليلاً و نهاراً. العمالة منخرطة بشكل مباشر في عملية التزوير و

الغش في الانتخابات. و هي تتحكم إلى حد كبير في نتائجها و تحدد النتائج قبل حصولها. وسائلها في تزوير الانتخابات لا يمكن التنبؤ بها أو حصرها. و بالتالي ضمان نزاهتها لا يكون إلا بتبني الدولة الكلي و الشامل، لنظام سياسي، ديمقراطي حقيقي.

"إن فكرة التمثيل السياسي التي كان من شأنها أن تدخل النظام الديمقراطي على المستوى الحكومي قد رفضت رفضا قاطعا دون شك، لأنها تتناقض مع مبدأ تيقراطية سيادة السلطان" يقول دو لوبادير ( De Laubadere)(24).

السلطة التي كان عليها أن تحمي المواطنين من الفساد بمختلف وجوهه، هي التي تقوم به و تسيدته في المجتمع. و بذلك تؤسس للأصل الذي تكون عليه الإدارات و القطاعات الأخرى فاسدة. جميع مفاصل الحياة الإدارية و الانتخابية و المالية و الاجتماعية مفلسة لهذا السبب.

توجيه العملية الانتخابية لا تتم فقط في مقار مصالح العمالة من خلال تزوير اللوائح أو عدد الأصوات أو النتائج الانتخابية.. الخ. و إنما بالدور العجيب الذي تقوم به القيادات أيضا و المقاطعات مستعينة بـ"جيش" من الشيوخ و المقدمين و الموظفين و المخبرين. فامتلاكها لإمكانات السلطة و ارتباطها الوثيق و المتواصل بالناس و بحاجاتهم و مشاكلهم اليومية، الإدارية و الاجتماعية و مراقبتها اللصيقة بهم، في أحيائهم و أماكن عملهم، و مراقبتها للمنازل و المساجد و تحكمتها في جمعيات الأحياء و المساجد و الجمعيات المهنية و غيرها، و مراقبتها للنخب السياسية و النقابية و الحقوقية و المدنية، و معرفة أدق التفاصيل عن حياتهم المهنية و الاجتماعية و الأخلاقية، و تفرغها الكلي لهذه الأمور، تجعلها مؤهلة إلى حد كبير للتحكم بإرادة الناس و توجيههم بهذا الشكل أو ذاك و قيادتهم بسهولة.

يتوزع الشيوخ و المقدمين، الذين يشتغلون على مدار الساعة، على كل الأحياء و الدواوير و يراقبونها من داخلها باستمرار. ينقلون كل الأخبار للمسؤولين مهما كانت بسيطة: الخصام بين الأزواج و بين العائلات و حالات الطلاق و الزواج، و المصلين و السكارى و الضيوف و الحوادث و الجرائم، و قياس مدى استياء الناس من هذا الأمر أو ذاك، و المحرضين على الاحتجاجات.. كل شيء مهما كان "تافها". و يتعرض الشيخ أو المقدم للعقاب إذا لم يحصل على المعلومة في الوقت المناسب أو سبقه إلى ذلك شيخ أو مقدم آخر. هناك منافسة بينهم في نقل الأخبار، و هناك نظام محكم لتلقي المعلومات و تجميعها و تحليلها. يساعد الشيخ أو المقدم في مهامه الاستخباراتية عدد من سكان الحي أو الدوار، و حراس العمارات و الأحياء و المجموعات السكنية، و حراس السيارات أو الدراجات، و أصحاب بعض المحلات التجارية و بعض سائقي سيارات الأجرة.. و غيرهم كثير. المهم يجب على كل مقاطعة أو



قيادة، تغطية كامل مجالها الترابي. و هو الأمر الوحيد الذي لا مجال فيه للخطأ أو التقاعس بالنسبة للعمالة.

إن الذي ساعد الحسن الثاني على الضبط و السيطرة و "شرعنة" اختياراته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و أبعده عنه كل تهديد محتمل هو، إنشأؤه منذ بداية حكمه، "شبكة من الوجهاء المحليين، بحيث تكون مكملة لشبكة المنتخبين.. عندما سيأخذ المنتخبون، الذين حضوا بالثقة على إثر الاقتراع العام، أمكنتهم المعنية لهم، سيكون الشيوخ و المقدمون قد احتلوا مواضعهم الخاصة لهم في الساحة بشكل مسبق". و طبعاً سيصبح الشيوخ و المقدمين من الآن فصاعداً "ذوي مكانة ضرورية بالنسبة للإدارات المحلية أكثر مما كان عليه الأمر في أيام الحماية"(25).

تشعر ساكنة الدواوير و المدن بالانزعاج من الشيخ و المقدم، لأنهما يشكلان بالنسبة إليها عين المخزن عليها التي لا تنام، و مع ذلك لا غنى لها عنهما. قام بول باسكون بدراسة ميدانية على 296 شاباً قروياً، و خلص إلى أن "الدولة و المخزن.. و كما يتصورونهما عبر عالمهم اليومي، يتمثلان في الدرجة الأولى في السلطات المحلية. و عندما نسألهم عن هذه السلطات المحلية، نجد بأن الثلثين من الأجوبة تشير إلى الشيخ و المقدم، و الثلث الباقي فقط يذكر القائد و مساعديه.."(26).

لا يحكم الشيوخ و المقدمين أي إطار قانوني واضح و إداري، و مع ذلك "يوتقون" أهم العقود، و يقومون بأهم الأشغال و يستقون من الناس أهم المعلومات، و لا يتلقون مقابل ذلك إلا أجوراً زهيدة جداً. و لكن هناك اتفاق مستتر و تواطؤ ضمني بينهم و بين رؤسائهم، يتجلى في تحصيلهم لمنافع مادية بطريقة غير شرعية، الرشاوى و الإتاوات "الإلزامية" و الهبات و غيرها، و هي طرق أيضاً "اصطناعية" للتحكم فيهم و ضمان استمرار و لائهم المطلق للنظام. كما أنهم وسطاء موثوق بهم لدى رجال السلطة في العمليات و الباشويات و الدوائر و القيادات، لحصول هؤلاء على رشاوى و منافع و إتاوات.

تهتم العمالة و القيادات و المقاطعات بالإضافة إلى ما سبق، بمراقبة و اختراق الأحزاب و النقابات و الجمعيات المدنية (التعاونيات، جمعيات الأحياء، الجمعيات المهنية، جمعيات المساجد...) و معرفة كل شيء عنها و جميع التفاصيل المرتبطة بمسيرتها. و يكون لها بذلك القدرة الفائقة على التحكم في القرارات المتخذة بل و المساهمة في اتخاذها. هناك آلاف الجمعيات التي يتم خلقها و تسييرها بشكل غير مباشر من قبل السلطات. و بذلك تكون هذه الأخيرة مهيمنة على المشهد السياسي و الثقافي و المدني و موجهة له. المراقبة السياسية اللصيقة بالأحياء و الدواوير و الناس و معرفة كل شيء عنهم، هو الذي جعل قوات الأمن و المخابرات تنجح لحد الآن في العثور على المجموعات المتطرفة بسرعة فائقة.

ترقية الموظفين في الدرجة و في السلم بعمالة ورزازات لا تخضع للقانون و إنما لمزاج الرؤساء. العديد من الموظفين المؤقتين و المرسمين حرموا من حقهم القانوني في الترقية و استمرت وضعيتهم الإدارية دون تغير إلى غاية حصولهم على التقاعد. فبالإضافة إلى العامل و الكاتب العام و رؤساء الأقسام، لعب رئيس قسم الموظفين آنذاك دورا سيئا جدا في الحد من تسوية وضعية الموظفين الإدارية. كان يتلاعب بملفاتهم و ينتزع منها الوثائق الإدارية الضرورية، و لا يرسلها إلى المصالح المركزية بوزارة الداخلية أو لا يرسلها في الوقت المخصص لها، و إذا فعل، فإنها تكون ناقصة عمدا، فتضيع مصلحة الموظفين بسبق إصرار. و هي أمور و غيرها كثير، وقفنا عليها عندما أسسنا نقابة بالعمالة. و كانت التوظيفات المباشرة بعمالة ورزازات و الجماعات التابعة لها، يتحكم فيها كليا رؤساء الأقسام و المصالح و الجماعات و تخضع للزبونية و الارتشاء. و من المثير للانتباه الإدماج المباشر لعدد من الأشخاص ينتمون لنفس العائلة (مجموعة عائلات تشتغل بكامل أفرادها بعمالة ورزازات: الأب و الأم و الأبناء و حتى بعض أصهارهم).

تميزت هذه الفترة بسرقات و رشاوى و فساد عظيم، و هو أمر لم يتوقف، و يوجد طبعا في جل العمليات و مرافق الدولة إلى الآن. و هذا إشكال كبير، يستنزف البلد في ثرواته و مقدراته التي تتضاءل يوما بعد يوم، و يفسد الاستثمارات المنجزة و البنيات التحتية، لأنها تكون ناقصة البناء و الجودة و معيبة و لا تشتغل كما رُسم لها. و تصبح الصفقات المغشوشة، عبئا زائدا على ميزانية الدولة، لأنها تتطلب إصلاحات متواصلة و مصاريف زائدة لكي تستمر، و لكنها تكون عديمة الجدوى. يؤثر الأمر برمته على مردودية المشاريع "المنجزة" و تحيد عن هدفها، و تنهالك القطاعات التي تشكل أساسا للنمو و رفاه البلد، و يسود مناخ من عدم التكافؤ و عدم الرضا و انعدام الثقة و ردود الفعل الغاضبة و العنيفة التي تعبر عن نفسها بأشكال مباشرة و غير مباشرة.

يحدث الصراع في بعض الأحيان، بين المسؤولين/النهائين أنفسهم، حول ما يتم نهبه و من ينهب أكثر، و من يفيد الرئيس أكثر، و هو ما يفسر الدسائس بينهم و عدم الثبات في مواقعهم الإدارية لمدة طويلة. و عدم الاستقرار و غموض المستقبل و الخوف منه، يجعلهم يستغلون اللحظة الآنية بأكبر قدر من النهب، للاستفادة من أكثر ما يمكن من الثروة. و لا يزال الوصف الذي أعطاه هنري تيراس ( Henri Terrasse)، للعوائد السياسية للمخزن المغربي، محتفظا بكامل قيمته و راهنيته إلى اليوم. فلم يشكل المخزن - بحسبه - سوى ائتلاف مصالح، إذ لم يكن يمثل فكرا بناء، أو إرادة إيجابية موحدة، بل كان هدفه الأسمى ينحصر في البقاء لفائدة الجماعات و الأشخاص الذين يكونونه. و كان على كل واحد من هؤلاء أن يدافع عن حظه، و تحت غطاء اللطافة، كانت صراعات الأشخاص و المجموعات قاسية و

دائمة و دون شفقة، و بالإضافة إلى ذلك فإن القلق حول المستقبل، كان يزيد من احتدام الطموحات، و من إشباع رغبات اللحظة الآنية(27).

لقد أفرزت هذه الحالة و هذا المرض العضال و المسترسل و المنتشر في كل مكان، دماء ملوثة، يتغذى عليها الوطن كله، و يسوق مستقبل البلد إلى الهاوية.

لا يمكن حصر جميع مظاهر الفساد و الرشوة و السرقة التي كانت رائجة في عمالة و رزازات، فهذا عمل لن تقوم به إلا مؤسسات الدولة لو توفرت لها الإرادة، و لكن يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

- الصفقات العمومية بمختلف أشكالها فاسدة، و عدد منها وهمي. يتم برمجة إنجاز العديد من الطرق و القناطر مثلا بالمجال القروي/الجبلي على الخصوص و لا تجد لها أثرا على الأرض.
- نهب الأراضي السلالية التي تتحكم فيها، عمالة الإقليم. و لتسهيل الأمور فقد كانت تفرض وكلاء بعينهم لأراضي الجموع يتسمون بالخضوع و الانتهازية و طاعة عمياء للسلطة. و كانت هذه الأراضي مصدر غنى فاحش للعديد من المسؤولين.
- سرقة الأموال المخصصة لمحاربة الجفاف و الجراد.
- تقويت الأراضي و ممتلكات الدولة لدوي النفوذ بشكل غير شرعي. و الاستفادة هنا تدور طبعاً، بين الذي فوت الأرض و الذي فوتت له.
- جل رؤساء الجماعات آنذاك "يزودون" عامل الإقليم و الكاتب العام و عدد من رؤساء المصالح كل على "قدره"، بأموال و منتجات المنطقة من اللوز و التمر و الأغنام و العسل و الزعفران و الزرابي و غيرها.
- يمتلأ مرآب العمالة بمناسبة الأعياد و غير الأعياد، بعشرات الأطنان من أجود أنواع التمر و العسل و اللوز و الزعفران و الزرابي.. الخ، تحملها سياراتها و شاحناتها إلى العاصمة الرباط و غيرها، قصد توزيعها على مختلف المسؤولين هناك: وزراء و كتاب عامون و رؤساء أقسام و قادة الجيش و الدرك و القوات المساعدة.. الخ. و هي عادة تنكرر باستمرار. إنها ثروات طائلة تهدر. و أثناء فترة عيد الأضحى تتجهز سيارات العمالة و شاحناتها لنقل الأكباش الجيدة و توزيعها على ذوي النفوذ هناك. و كانت هذه الأخبار مثار تداول و سخرية مريرة بين سائقي سيارات العمالة الذين كانوا يبلغوننا بتفاصيلها.
- تشييد منازل و فيلات فارهة بالكولف الملكي بورزازات و ببعض المدن، لعدد من ذوي النفوذ بالقوات المساعدة و الجيش و الإدارة و غيرها، على حساب موارد الإنعاش الوطني و القوات المساعدة و الميزانية الإقليمية.

- الإنعاش الوطني كان خزاناً هائلاً و سهلاً لسرقة الأموال و تحويلها، سواء تعلق الأمر بالمواد المخصصة لبناء الطرق أو المرافق الإدارية.. الخ، أو الميزانية المخصصة لتشغيل اليد العاملة، حيث يتم تزوير العدد المخصص للعاملين في إطار الإنعاش الوطني: يتم تشغيل فعلي لعدد من العاملات و العمال و تسجل أرقاماً مضاعفة وهمية. و إذا احتاج الأمر لتبرير فإن القواد و رؤساء الدوائر و الأقسام و غيرهم - صناعة وزارة الداخلية - يوقعون على العدد الموهوم دون نقاش. و هي عملية مألوفة و معروفة و سائرة المفعول.
- التدليس و الغش في تجهيزات و لوازم التسيير الإداري المكتبية.
- تلقي عامل الإقليم و بعض رؤساء أقسام العمالة و المصالح الخارجية لأتاوى و رشاوى و عمولات من مدراء بعض المناجم بالإقليم و من شركات التصوير و الإنتاج السينمائي بورزازات.
- سرقة أموال البنزين و قطع غيار سيارات و شاحنات العمالة بتواطؤ مع ممون العمالة الذي يتم التعاقد معه:

كان بمربأ عمالة ورزازات، عدد من السيارات و الشاحنات العاطلة تماماً عن العمل، لم يتبق منها غير الهياكل، و لكنها ترد في لائحة السيارات التي تشتغل و تستفيد يومياً من البنزين و من قطع غيار جديدة.. الخ. و أسهل شيء عندنا هو الحصول على فواتير مزورة لإثبات أي شيء.

على كل، كثيرة هي وسائل و ضروب الفساد بعمالة ورزازات بحكم تعدد نشاطاتها. و قد حاولنا قدر استطاعتنا فضح ذلك بعد أن أسسنا نقابتنا. و لكن أمر الفساد و السرقة، ليس محصوراً في هذه العمالة لوحدها، بل يتجاوزها إلى المحيط و الدوائر العليا للبلاد و إلى بعض مصالح التفتيش و القضاء، و هي مؤسسات و أشخاص مشاركة حتى النخاع في لعبة السرقة الكبرى التي تسببت في الكساد الاقتصادي العظيم و التخلف الاجتماعي الكبير الذي وصلنا إليه. طبعاً يوجد في هذه المؤسسات بعض النزهاء و لكن لا يملكون من الأمر شيئاً.

## الفصل الثالث

### وقائع تأسيس نقابة عمالة إقليم ورزازات

#### تمهيد:

إن عملية تأمل بسيطة، ستخلص إلى أن بنية عمالة إقليم ورزازات غير قابلة لاحتضان العمل النقابي، و ستحكم على أي محاولة تأسيس بالفشل، سواء بسبب مركزة التسلط و السلطة في هذا الفضاء "المغلق" أو بسبب نوعية الموظفين الذين تم "تصنيعهم" ليتلاءموا قلبا و قالبا مع النظام الذي يخضعون له بشكل مطلق.

كان موظفو العمالة مثار شبهة و رجال مخابرات لدى عامة الناس و خاصتهم، و بالتالي فإن السياسيين و النقابيين و الحقوقيين و المتقنين، يتوجسون منهم و يحذرونهم. يتوقف أي كلام في السياسة بالمفاهي و المجالس العامة بين الناس بمجرد حضور أحدهم أو تواجده قريبا في المكان. لا يمكن آنذاك، أن يقبل مناضلو النقابات و الأحزاب السياسية اليسارية و الديمقراطية و الجمعيات الحقوقية و الثقافية "الجادة" بتواجد أي موظف يشتغل بالعمالة ضمن منخرطها، مهما كان فكره و قناعاته و مهما كانت رتبته و وضعه، و ممنوع عليه حضور أنشطتها أو حتى الاقتراب منها. إنه يمثل بالنسبة إليهم الصورة النمطية لعمل السلطة الاستخباراتي. و قد ساعد هذا "العزل" طبعا مسؤولي وزارة الداخلية على إحكام القبضة على الموظفين الذين لم "تُتَح" لهم خيارات أخرى يذهبون إليها. إنهم يخضعون للأمر الواقع و لا يمكن لهم فعل شيء آخر.

لم يكن ليتصور أحد من السلطات محليا و مركزيا، و كذلك من الموظفين و الفعاليات السياسية و الحقوقية و المدنية على اختلافهم آنذاك، بإمكانية التجروء على فضاء العمالة و تحويلها إلى مكان قابل للاختراق و ممارسة العمل النقابي في أنجح صورته. و مع ذلك، دخلتُ غمار "التحدي الصعب" و كانت النتيجة "إيجابية".

لم أكن أستسيغ الوضع بالعمالة و لم أقبل به. كان ذلك شديدا عليّ، و لا أستطيع تنفس بعض "الحرية" في ظله، و جزء من الحرية بالنسبة لي آنذاك هو أن أتمكن من تأسيس النقابة و الاشتغال كما بقية الموظفين في القطاعات الأخرى. لذلك قررت و عملت فعلا - بالرغم من صعوبة الظروف المحيطة و تعقيدها و قساوتها - على تأسيس نقابة تابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بعمالة ورزازات، و هي أول نقابة - على حد علمي - في مؤسسة العمالة و وزارة الداخلية، على الصعيد الوطني.

لم يكن التأسيس سهلا، فقد عشت و عائلتي في خطر داهم و تهديد متواصل و تعرضت لأشنع المواجهات و أصعب التحديات، و لكن ذهبت دون تردد إلى أبعد حد. و تحقق الحلم و استقرت الأمور و هدأت إلى حين، و تحول الوضع إلى ظروف اشتغال ملائمة و هادئة تشبه فعلا ما يكون عليه الأمر في القطاعات الأخرى للدولة أو لربما أفضل. تم ذلك لما يزيد عن ثلاث عشرة سنة، و بعدها عادت الأمور إلى ما كانت عليه. لم يكن بالإمكان أن تستمر التجربة أكثر من ذلك بسبب المحيط. و بحسب هذا الأخير، فإن عملية التأسيس هذه كانت سابقة "ربما" لأوانها: فنحن نعيش في ظل دولة توتاليتارية و تقليدية، و مؤسسة العمالة هي الوسيلة الأساسية للتحكم في جميع التراب الوطني، شماله و جنوبه و غربه و شرقه، و كنا النقابة الوحيدة من بين عمالات البلد كلها، و لم يتقبل هذا الأمر و هذا التحول حتى قادة منظمنا النقابية على المستوى المركزي، و كانوا بالفعل سببا "قاسيا" في إضعافنا و سببا رئيسيا في وأد التجربة بعد اشتغالها بنجاح لما يزيد عن ثلاث عشرة سنة من التأسيس. و هذا يعني أن المغرب لم يتطور على المستوى السياسي و الحقوقي و الثقافي، و لا زال مستمرا في خلق أي عملية تحديث ديمقراطي للمجتمع و الدولة.

كان للصمود و القدرة على المواجهة و التحدي، الدور الحاسم في نجاح النقابة بعمالة ورزازات، و لكن كانت هناك ظروف محيطة قد يكون بعضها ساهم بشكل أو بآخر في تثبيت العنصر النقابي بالعمالة:

تأسست نقابة عمالة ورزازات في 22 دجنبر 1999، و هي الفترة التي تميزت بما يلي:

### 1. على الصعيد الوطني:

- وفاة الملك الحسن الثاني صيف تلك السنة و انتقال سلطة الحكم و كرسي العرش إلى محمد السادس، مع ما يصاحبه ذلك من ارتباك لدى المسؤولين في كل المواقع، و توجس من المستقبل، و ما يتطلبه هذا الانتقال من وقت سائح لإعادة ترتيب البيت الداخلي للحكم و تثبيت هيكله.
- استمرار تقلد عبد الرحمان اليوسفي الأمين العام السابق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لمنصب الوزارة الأولى.
- فشل الحوار الاجتماعي بين حكومة التناوب و النقابات المركزية آنذاك.
- التوتر الذي كان سائدا بين عبد الرحمان اليوسفي و النقابات المركزية و على رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مما أدى فيما بعد إلى اتخاذ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لقرار فك الارتباط مع هذه الأخيرة و تأسيس الفدرالية الديمقراطية للشغل. و هو ما تم فعلا سنة 2003.

- دخول النقابة الوطنية للجماعات المحلية التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في سلسلة طويلة من الإضرابات الوطنية.
- استمرار إدريس البصري على رأس وزارة الداخلية التي تسيطر على العمالات و توجه عملها و تمدها بالتعليمات اللازمة.
- القمع الشرس الذي قام به إدريس البصري ضد المتظاهرين بالصحراء، خلال شتنبر 1999، و كان يشير ذلك إلى استمرار الدولة في قمع الحريات العامة و أن سياستها لم تتغير بعد وفاة الحسن الثاني.
- بداية فقدان إدريس البصري لنفوذه و سلطته التي اكتسبها مع الحسن الثاني، حيث سيتم إبعاده من الساحة السياسية قريبا. و ستؤول المسؤولية في تدبير شؤون وزارة الداخلية لحاشية الملك الجديد مباشرة.
- 2. على المستوى المحلي:
- تأسست نقابة العمالة 10 أيام تقريبا قبل استبدال عامل الإقليم السابق العلمي الزبادي بالعامل محمد مرغيش.
- الكاتب العام للعمالة كان آنذاك هو حجبر أو علي، الذي سيتقلد مناصب عليا بعد ذلك من ضمنها عامل على إقليم خنيفرة، و قد كان من ألد خصوم نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و أحزاب اليسار و يعلن دعمه و ولائه صراحة لحزب المخزن "الحركة الشعبية".
- عدد القطاعات التي كانت منتمية للاتحاد المحلي الكونفدرالي بورزازات، لا تتجاوز خمسة فروع نقابية صغيرة.
- في هذه الفترة أيضا بدأت تلوح بوادر الصراع المحتد داخل الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، بين أنصار نوبير الأموي و أنصار عبد الرحمان اليوسفي و محمد اليازغي، بعد قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1998 لحكومة التناوب.

## أولاً: التأسيس

كانت فكرة تأسيس مكتب نقابي تابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قابعة في ذهني و حلما يستبد بي كما أشرت. و كانت رغيتي جامحة في أن يتخلص موظفو العمالة من عزلتهم و من الضيق و الحصار و التعسف.

قمت لهذا الغرض، بمحاولتين فشلنا كلتيهما: الأولى سنة 1996 و الثانية سنة 1998، مستغلا ولوج عدد من الموظفين الجدد إلى العمالة، كانوا من المعطلين و ذوي الشهادات العليا، و الذين تم إدماجهم بالوظيفة العمومية في إطار التوظيفات التي أشرف عليها المجلس الوطني للشباب و المستقبل بعد احتداد مشاكل عديدة مرتبطة بالبطالة و الوضعية الاجتماعية للشباب، و ما رافقها من اضطرابات في عدة مدن مغربية. كان مما فاقم الأزمة، ما خلفته عملية التقويم الهيكلي الاقتصادي الذي اعتمدها المغرب في الثمانينيات من القرن الماضي، من كساد اقتصادي و اجتماعي. و قد توظف إثر ذلك، مئات من المعطلين و ذوي الشهادات، خصوصا بين سنتي 1991 و 1994. و كان لعمالة ورزازات نصيبها من ذلك. اجتمعت مع بعض هذه الكفاءات من الموظفين، و كنت أقدر أنه يمكن أن يساهموا معي في تأسيس النقابة داخل عمالة ورزازات. و لكن خوفهم الشديد حال دون تحقيق ذلك. كل الذين بادرتهم بالفكرة يمتلكهم الهلع و الرعب و تتلون وجوههم احمرارا و صفرة.. و يبحثون عن أي ذريعة لإنهاء الحوار و الانسحاب..! كادت الأمور أن تتكشف عندما بادر بعضهم في حديث سمرري بإبلاغ بعض الموظفين القريبين أكثر من الإدارة، و لكنني تداركت الموقف في الوقت المناسب و بالطريقة المناسبة.. و رغم علم بعضهم بالأمر، لم يعيروه اهتماما، لأن فكرة تأسيس نقابة بعمالة ورزازات كانت بالنسبة إليهم خرافة و من سابع المستحيلات كما يقال. على كل، استطعت أن أحتوي مسألة افتضاح الأمر.

في الشهور الأربع الأخيرة من سنة 1999، بادرت بمحاولة ثالثة كللت بالنجاح في نهاية المطاف، حيث تواصلت مع عدد من الموظفين و تمكنا من تأسيس نقابة عمالة ورزازات تابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

يتعلق الأمر بأحد عشر فردا، أبدوا من الشجاعة و الالتزام الشيء الكثير:

سميرة أملال و لطيفة ناضور و مصطفى بومليك و حسن كودادي و عمر طاهر و حميد بيهي و الحسين رشيد و محمد زروال و لحسن لعريف و محمد الغانمي و حميد مجدي.

كانت المحاولة ناجحة، و قد ساعد على ذلك "ربما" اجتماع بعض الظروف أيضا: تواجد المكان الذي أشتغل فيه بالعمالة (قسم الحالة المدنية) بمحاذاة قسم التعمير الذي يعمل فيه أغلب الأعضاء. حيث مكنتني



ذلك من التأثير في هؤلاء الموظفين و إقناعهم بأهمية النقابة و قدرتها على تغيير الوضع، خصوصا و أنهم ضاقوا درعا بما يتعرضون له من مهانة و مضايقات و تمييز. ثم إن النقابة شيء جديد بالنسبة إليهم، و كان عدم تقدير بعضهم للمخاطر و للصعوبات التي ستعرضهم، و شجاعتهم أيضا، سببا في نجاح التجربة. و كان لدى بعضهم أيضا رغبة في دخول غمار تجربة إنسانية و لو كانت خطيرة على مستقبلهم الوظيفي و الأسري. انخرط معنا في هذا العمل منذ بداية التأسيس موظفتان اثنتان: لطيفة ناضور و سميرة أملال، اللتان تعملان بقسم الجماعات المحلية. و كانتا تنتميان لعائلتين لهما ارتباط باليسار الديمقراطي و بالعمل السياسي و النقابي و الحقوقي. بالنسبة للطيفة ناضور، فقد كان زوجها عزيز علاك، عضوا نشيطا بمكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، و سيكون له دور فعال في دعمنا. أما سميرة أملال، فإن أخوها محمد أملال كان رئيسا لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات. و طبعا يتعلق الأمر أيضا و أساسا بقناعتها و شجاعتها.

كنا نعرف جيدا أن أجهزة المخابرات بالعمالة و بغيرها، تراقب عن كثب و بشكل مستمر مقر نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي كان متواجدا آنذاك بحي وادي الذهب. و نعلم أن السلطات تنظر إلى هذه النقابة بالذات بعين الرّيب. لذلك كنا نجتمع سرا و نتهيا للتأسيس، إما في بيوتنا أو في بعض الأماكن البعيدة عن الأنظار، بالهواء الطلق أو ببعض المقاهي. على كل، كنا حريصين جدا على ألا يعلم أحد بأمر الاستعداد لتأسيس الفرع النقابي بالعمالة. و كان الخبر محصورا بيننا و قلة قليلة جدا من مدبري الشأن النقابي الكونفدرالي بورزازات. من الأمور التي كانت محبطة لنا نوعا ما، هو أن عددا من المسؤولين النقابيين سواء على المستوى المحلي أو الوطني لم يكونوا متحمسين للتأسيس، و هناك من عارضه. في حين دعم التجربة و واكبها عن قرب و منذ بدايتها و بكل قوة، عدد من النقابيين المحليين الذين راهنوا على نجاحها و هم يعلمون بحساسية الموقف و خطورة التجربة، أذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر: عمر ابوهو و عزيز علاك و نصري بوسلهام و محمد أهموش و محمد موساس و حسن أقرقاب و احمد صديق.. الخ. بعد أن درسنا جيدا المقترحات القانونية لتأسيس النقابات و هيأنا الوثائق اللازمة، قام كاتب الاتحاد المحلي عمر ابوهو بالاتصال بالمكتب الوطني الكونفدرالي للجماعات المحلية و كلفه هذا الأخير بالإشراف على التأسيس وفقا للقانون الأساسي و النظام الداخلي.

و بالفعل و بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، تم تأسيس نقابة عمال و موظفي عمالة ورزازات، يوم الأربعاء 22 دجنبر 1999، و تم توزيع مهام عضوية المكتب المكون من تسعة أفراد، كما يلي:

- حميد مجدي: الكاتب العام
- مصطفى بومليك: نائب الكاتب العام
- حسن كودادي: أمين المال
- محمد زروال : نائب أمين المال
- محمد الغانمي - لحسن لعريف - حميد بيهي - الحسين رشيد - عمر طاهر: مستشارون

بعد تجميع الوثائق القانونية، توجهت يوم الجمعة 24 دجنبر 1999 إلى المقاطعة الحضرية الثالثة التي يقع مقر نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بنفوذها الترابي، و سلمت ملف التأسيس كاملا لخليفة القائد مولود زكار، الذي كان آنذاك رئيس المقاطعة. اندهش الخليفة و معاونوه بالخبر و وقعوا في ارتباك ظاهر و شديد. طلب الخليفة من أحد الموظفين كتابة برقية في الحال إلى رئيس قسم الشؤون العامة بعمالة ورزازات، يبلغه فيها علم المقاطعة بخبر يتضمن "نية عدد من الموظفين" تأسيس نقابة بعمالة ورزازات، قبل أن يطلعه بحدث التأسيس. ثم قام بالاتصال به هاتفيا فيما كنت أنتظر خارج مكتبه. عندما سألت خليفة القائد عن سبب هذا الذعر، أخبرني أنه ستم معاقبته و طاقمه الإداري لأنه كان يفترض فيه بالضرورة معرفة الخبر قبل حدوثه. و إدارة العمالة و المسؤولون الاستخباراتيون لا يقبلون بصدد عدم علمه بالخبر أي عذر. بعد ذلك و في خضم المفاجأة و الارتباك الحاصل بالمقاطعة، استطعت الحصول على وصل الإيداع الذي صاغه و رفته أحد الموظفين الذين كانت لي بهم سابق معرفة، و حصلت على توقيع خليفة القائد فوراً. لو انتظر الأمر قليلا من الوقت ما كنا لنحصل على وصل الإيداع القانوني. فقد توصلت المقاطعة بعد مدة زمنية قليلة بتعليمات من العمالة برفض تسليم الملف القانوني. و طلب مني الخليفة حينها إعادة الوصل و تسليم الملف إلى العمالة مباشرة، و لكنني رفضت!

و قد تمت بالفعل معاقبة المسؤول على المقاطعة لأنه لم يكن يعلم بالخبر كما كان "موجبا" عليه، و لأنه أمدنا بوصل الإيداع. و أقيل من منصبه ليحل محله، محمد أوطالب، خليفة آخر كان يعمل داخل أروقة قسم الشؤون العامة بعمالة ورزازات. و كان هذا الأخير و معاونوه يراقبوننا و يتبعوننا أينما حللنا و بطريقة فيها الكثير من الفجاجة و المبالغة.. !

## ثانيا : عمالة إقليم ورزازات تكشر عن أنيابها

بمجرد أن علمت إدارة عمالة إقليم ورزازات بخبر التأسيس، قادت حملة هجوم هوجاء، و حصار و تضيق غير مسبوق ضد الموظفين و الموظفين، و كثفت من ضغوطاتها و إرهابها و تهديدها لهم. و بالموازاة و بشكل أشد بدأ الهجوم الحاد على أعضاء المكتب و المنخرطين آنذاك سميرة أمال و لطيفة ناضور و بعض الأفراد القلائل الذين التحقوا بنا فيما بعد. كان عدد الذين انخرطوا في نقابتنا بداية التأسيس بالإضافة إلى المؤسسين الأحد عشر، لم يتجاوز موظفين اثنين من أصل مائة و أربعين تقريبا آنذاك من الذين كان يحق لهم قانونا الانخراط في النقابة.

كانت خطة السلطات الإقليمية في البداية، قطع الرأس المدبر للعملية برمتها و التضحية به و بزوجته التي كانت تعمل بالقسم الاقتصادي و الاجتماعي للعمالة ، بالرغم من أنه لم يكن لها أي دور أو دخل في الموضوع. و لكن بحكم أنها زوجتي فقد تعرضت لأشنع الضغوط. كان التهديد مباشرا، و قد أبلغني رئيس قسم الموظفين و جل رؤساء الأقسام و المصالح و القواد بالعمالة، بقرار عزلي و أقسم عدد منهم على معاقبتي أشد العقاب، و إعطاء المثال لمن تجرأ على "وزارة الداخلية" محليا و وطنيا. لا حديث في هذه الأثناء إلا على "حميد مجدي" الذي جنى على نفسه و على عائلته و على أعضاء المكتب. ينتظرون "و هم على يقين من ذلك"، سقوطنا المدوي!

عقد عامل الإقليم محمد مرغيش(28) و الكاتب العام حجير أوعلي و رئيس قسم الشؤون العامة و رئيس قسم الموظفين و عدد من رؤساء الأقسام في البداية سلسلة لقاءات مع باقي أعضاء المكتب النقابي كل واحد على حدة في محاولة منهم ل"عزلي". و قاموا بتهديدهم تارة و محاولة إغرائهم و رشوتهم تارة أخرى. كما حاولوا إقناعهم، معتمدين على ضعف تأطير جل أعضاء المكتب الذين لم يكن لديهم سابق تجربة و لا انخراط و لا اهتمام لا بالعمل السياسي و لا النقابي، بالتراجع عن فكرة النقابة. كانوا يرددون على مسامعهم أن للعمالة وضع خاص و شبيه بالنظام العسكري الصارم، و هي ذات صبغة حساسة و تتطلب الانضباط التام و يمنع فيها العمل النقابي و أن أي اختراق لها سيؤدي إلى الفوضى في المجتمع و ستمكن الأحزاب و النقابات من معرفة أسرار الإدارة و الدولة.. الخ. و كنت في المقابل أقوم بجهد مضاعف و متواصل لإزالة الشكوك و التردد الذي بدأ يدب في قرار بعض الأعضاء. بعد كل لقاء كان يتوجب علي، مناقشة الرفاق بما تم التداول فيه و إعادة إقناعهم بعدالة مشروعنا و قانونيته.. كنت أعني جيدا أن الضربة القاصمة للمشروع النقابي بعمالة ورزازات ستنتج إذا خضع الرفاق للضغوطات. و قد كاد الأمر يكون قريبا من ذلك في بعض الأوقات بسبب التهديدات و الخوف و الإرهاق و الضغوط الشديدة من الرؤساء المباشرين و عدد من أعيان المنطقة و "الموظفين" و من عائلاتهم أيضا. كان

الوضع الإداري و القانوني لاثنين من أعضاء المكتب هشة جدا. يتعلق الأمر ب: محمد الغانمي، ملحق بالعمالة من إحدى الجماعات القروية الجبلية بشمال المغرب، و لحسن العريف الذي كان موظفا مؤقتا. و هي أمور لم ننتبه لها بتاتا عند تأسيس نقابتنا. و قد كانا محط تهديد مباشر، بطرد لحسن لعريف و إنهاء إلحاق محمد الغانمي.

اجتمع كل رئيس قسم على حدة بمرؤوسيه من الموظفين، و كذلك فعل باشا المدينة و رؤساء الدوائر و المقاطعات و القيادات التابعة للإقليم، مهددين إياهم و متوعديهم بأقصى العقوبات إن هم تعاطوا مع النقابة أو تفاعلوا معها إيجابيا أو تعاملوا مع الأشخاص المحسوبين عليها من قريب أو من بعيد. و كانت تبريرات الرؤساء كما العامل و الكاتب العام للعمالة تتشابه و تدور بشكل عام و ملخص حول ما يلي:

"العمالات وضع خاص، و الموظفون يخضعون للتعليمات، ويشبهون في تراتبيتهم و وضعهم، العسكريين. موظفو العمالة عسكريون بدون زي عسكري - حسب ما يدعون دائما - . ثم إنها تمثل ملك البلاد و عملها دو طابع استخباراتي، و بالتالي يمنع على موظفيها الانخراط في النقابة أو تأسيسها. و لا يجوز - حسبهم دائما - أن تكون عمالة ورزازات سباقة لمثل هذا الأمر. و ورزازات بالذات تتميز بطابعها الخاص، فهي ثكنة عسكرية في الأصل و هي الباب الرئيسي للصحراء. ثم إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، معارضة للملك، و نحن نمثل الملك.."

إلى غيره من التبريرات و "الترهات" التي يحاول أصحابها إقناع موظفين ليسوا محصنين بما يكفي، ثقافيا و سياسيا لمثل هذه الأمور. كان يدب الخوف الشديد و الارتباك في بعض الأحيان أعضاء المكتب، و كان بعضهم أيضا يخرج من عند الكاتب العام للعمالة شبه مقتنع بما يقول. و كنت أقوم بإعادة إقناعهم بدوري أن كل ما يروج له المسؤولون هدفه تكسير النقابة، و أن ما قمنا به قانوني و يتعلق بكرامتنا و كرامة الموظفين.. الخ. كان وضعي صعب للغاية. فبقدر ما تركز الهجوم ضدي و يجب أن أواجهه، بقدر ما كنت مضطرا لبذل جهود كبيرة و إضافية لتأطير و تحصين الرفاق و مصاحبتهم بشكل يومي لأرفع من معنوياتهم و ليتمكنوا من الاستمرار و مواجهة البطش الكاسح للعمالة التي كثفت من سعيها لتكسير شوكتهم. كنا نلتقي صباح مساء لندعم بعضنا بعضا و للصمود في وجه هذا الفيض الجهنمي الذي تكفل رؤساء الأقسام و القواد بإطلاقه. أثر كثيرا هذا الضغط المستمر على عائلاتنا، و بلغت حدته لدى بعض الأعضاء إلى البكاء و الانهيار النفسي التام.

كانت مراقبتنا تتم على مدار الساعة من قبل أجهزة الاستخبارات و السلطات المحلية و الشيوخ و المقدمين. أينما حللنا و أمام بيوتنا.. ! و في خضم هذا الوضع كنا في بعض الأحيان - و من باب الهزل و الترفيه عن النفس - نهرب جريا منهم و نلج بعض الدروب، و نراقبهم و هم يبحثون عنا بطريقة

"فعلا" مثيرة للضحك و الاشمزاز.. ! ليال كثيرة لم يغمض لنا فيها جفن إلا قليلا. كنا نرى الظلام حالكا و الأمل ضئيلا. بضعة أشخاص أمام هول من السلطة و الجبروت. و مع ذلك صمدنا، و بقينا مستمرين في مسلكنا، و لا واحد من أعضاء المكتب ساوم أو تخلى عن موقفه أو موقعه. كان الأعضاء المؤسسون للنقابة بعمالة و رزازات في مستوى من الصمود و المواجهة كبير جدا. متماسكون رغم الهجوم الكاسح و رغم الصعوبات و رغم التهديدات التي تتربص بنا من كل جانب. فقد كنا نناضل في عقر دار المخزن.

عندما لم تتمكن الإدارة من شجاعة و عزيمة، بقية أعضاء المكتب، و ثباتهم على الموقف، تم التوجه نحوي مباشرة. و استعمل معي كل ما يمكن و ما لا يمكن تخيله، من الترغيب و الترهيب و المناورة. فبعد بضع أسابيع من التأسيس دعاني في النهاية عامل الإقليم إلى مكتبه، و كان حاضرا معه الكاتب العام للعمالة و مدير الديوان و بعض رؤساء الأقسام و رئيس قسم الشؤون العامة. أرادوا إقناعي بالعدول عن النقابة.. و تكررت هذه الجلسات لمدة من الزمن.

كانت لقاءات متعبة، تستمر لست أو سبع ساعات على الأقل يوميا. بداية طويلة و شاقة جدا، و لكنني صمدت و صمد أعضاء المكتب. من ضمن ما طرح علي عامل الإقليم و الكاتب العام للعمالة من "بدائل"، تأسيس جمعية تعنى بشؤون الموظفين بدل النقابة، و أكون أنا من يتأسسها، و أنها ستلقى الدعم المعنوي و المادي السخي، و ستنظر في كل مشاكل الموظفين و تعمل على حلها. كما اقترحا علي - و لأنني كنت مصرا على التنظيم النقابي - أن أؤسس فرعا نقابيا لا ينتمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. أن تكون أي نقابة غير هذه. لم يستسيغانها أو يقبلان بها على الإطلاق. و طلبا مني بإلحاح، تأسيس فرع ينتمي إلى إحدى نقابات حزب الحركة الشعبية، و سيقومان - حسب قولهما - بالاتصالات اللازمة مع المسؤولين و سيتكفلون بكل شيء.. !

و لما لم ينجحوا في مرامهم، انتقلوا إلى زوجتي منى عرش، و بدؤوا بترهيبها و تهديدها. كانت تعمل بالقسم الاقتصادي و الاجتماعي لعمالة و رزازات كما سبق و أن أشرت. إنهم يعملون بخساسة، على أن يتحول المشكل أيضا إلى بيت الزوجية، فلا حد لجرائمهم. كان الأمر بالفعل برمته شديدا عليها. لم تعد تنام من شدة الخوف و التهديد الذي طال العائلة بكاملها. و كان يزعجها كثيرا تواجد سيارة قوات الأمن التي لا تبرح المكان أمام البيت، و مختلف أصناف المخبرين. مهما عبرت عن ذلك، لا يمكن أن أفِي الإحساس و اللحظة حقهما. توترت العلاقة بيننا، و غالبا ما لم أكن أجيد تدبيرها في هذه الظروف و لم أكن في المستوى المطلوب لمعالجتها بسبب - ربما - الضغوطات التي كنت أتعرض لها. و تحمّلت زوجتي فيما بعد أيضا، تبعات مساري السياسي و النقابي و عايشت كل ما ترتب عنه من تهديد لي و لها و للأبناء. عايشته بقلق شديد و متواصل. فرضت عليها بشكل "تعسفي" مسار حياة لم توافقني عليه و لم

تختره. كانت الأسرة هي كل همها، ووظفت لأجلها كل حبها و عطائها و قدراتها و إمكانياتها، و عملت جاهدة للحفاظ عليها و بنائها، و قد نجحت إلى حد كبير في مسعاها العظيم، و كانت - رغم ما جلبته عليها من توتر و قلق و خوف و تهديد لم يتوقف إلى الآن - سندا لي و للأبناء و صمام أمان للعائلة جميعها.

لابد من التمييز بين أن تناضل و تنخرط في العمل السياسي و النقابي و أنت بعقر دار المخزن (العمالة)، و أن تناضل و أنت تشتغل في أي قطاع آخر كالتعليم أو الصحة أو المالية أو البريد.. الخ. لا مجال للمقارنة مع وجود الفارق. الضغط يكون مركزا عليك بشكل يومي و في كل لحظة و طيلة مسارك المهني. فهذا هو عملهم. عمل سلطة المخزن ورجالاته. بالنسبة للقطاعات الأخرى هناك تقليد في العمل النقابي و مجال التحرك ليس منعما كما هو الأمر في العمالات.

لم يتوقف الترهيب و التهديد عند حد. كانوا أسخياء جدا في عروضهم المادية أو على مستوى تملك السلطة و الموقع. و بقدر ما يصمد المناضل، بقدر ما يرتفع سعره أكثر فأكثر عندهم. من ضمن التهديدات التي كانوا يواجهونني بها، الطرد النهائي للحسن العريف الذي كان مؤقتا و توقيف إحق محمد الغانمي و قرارات تتقيل بقية أعضاء المكتب إلى مناطق نائية بالإقليم: إكنيون، امسمرير، تلمي، إيمينولان.. و كانت هذه القرارات مكتوبة و موقعة و أطلعوني عليها ليثبتوا لي أنهم جادين في ذلك، و حملوني مسؤولية التشريد الذي سيطل أعضاء المكتب و عائلاتهم. و اشترطوا لعدم تنفيذها، توقيع طلب الانتقال من ورزازات - أنا و زوجتي - إلى أي عمالة أخرى من عمالات المغرب أو أي وزارة أخرى. سلموني الطلب مكتوبا سلفا و لا ينقصه إلا الإمضاء و اسم العمالة التي أرغب في الذهاب إليها أنا و زوجتي. رفضت التوقيع و رفضت الخضوع أو الاستسلام.

بقسم الحالة المدنية مكان عملي صادروا مكثبي، و انتزعوا مني الوثائق و الملفات التي كنت أشتغل عليها، و هددوا بمعاينة كل من صاحبنني أو تحدث معي. و بالفعل لم يعد يكلمني أو يتعاط معي أحد، بما فيهم أصدقائي المقربين و زملائي في العمل. أصبح موظفو العمالة يتجنبونني في كل مكان. و من الأمور التي زادت من حدة التوتر و الصراع و تكثيف الهجوم، كان، تنفيذنا في هذه الفترة، لسلسلة من الإضرابات الوطنية، التي دعت إليها النقابة الوطنية للجماعات المحلية. و قد خضناها جميعها، بالرغم من التهديدات و الضغط بحجم الجبل الذي مورس علينا. و كان ذلك تأكيدا منا على أننا جادين نحن أيضا في مسعانا النضالي و ملتزمين بتنظيمنا و مبادئنا.

كان الكاتب العام لعمالة ورزازات "حجير أوعلي" يعبر عن كرهه الشديد للكونفدرالية الديمقراطية للشغل و لنساء و رجال التعليم الذين كانوا سندا لها و ركنا أساسيا في بنائها. أبلغني في إحدى المواجهات

معهم، أن مشروع أطروحته للحصول على الدكتوراه، سيحمل عنوان "ديكتاتورية النقابات". لم يكن يتقبل الأسلوب الذي يراسل به الاتحاد المحلي عمالة الإقليم، و قد ألمت به نوبة من "الجنون" من نبرة الانتقاد و الوعيد التي وردت في رسالة بعث بها إلى العمالة كاتب الاتحاد عمر ابوهو، يحتج فيها على التضييق على الحريات النقابية و يهدد بالتصعيد.

لعب مكتب الاتحاد المحلي للكُدش بورزازات، دورا كبيرا في دعمنا و تأطيرنا. سطر برنامجا نضاليا أربك إلى حد كبير حسابات العمالة. كما ساعدتنا بعض منابر الإعلام الورقية الوطنية التي كانت تنشر بياناتنا و تشير إلى بعض مظاهر التعسف و محاربة العمل النقابي بالعمالة. و تلقينا المؤازرة أيضا من بعض أحزاب اليسار الديمقراطي محليا: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

حمل عامل الإقليم و الكاتب العام للعمالة، رؤساء الأقسام التي ننتمي إليها مسؤولية تأسيس النقابة، فقد كان عليهم معرفة ما كان سيحدث لمنعه في الوقت المناسب، و أمرهم بالعمل على تكسيروها و تكسيرنا بأي شكل. و ما كان على هؤلاء طبعا إلا أن يضيّقوا الخناق علينا. و لأن ملفاتنا الإدارية كانت نظيفة، فقد بادر رئيس قسم الموظفين و رؤساء الأقسام، بتزويرها و بتدبيج رسائل و تقارير ضدنا و إرسالها إلى الإدارة المركزية. كنا نطلع على بعض هذه الأخبار و التقارير، عبر العلاقات التي كانت لنا مع بعض الكاتبات و الكتاب الذين كانوا يمدوننا بنسخ منها سرا. و كذلك من خلال البحث في سلة مهملات قسم الموظفين. كنا على علم بالمكان المتواجدة به، نأخذ الرسائل ممزقة و نجتمعها و نطلع على فحواها قبل رمي القمامة و إحراقها في صباح اليوم الموالي. و قد علمنا بالعديد من الخطوات التي ينوون القيام بها و اطلعنا على الرسائل و التقارير التي يبعثون بها إلى وزارة الداخلية بخصوصنا و بخصوص النقابة بهذه الطريقة.

لم تكن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات في ذلك الوقت قوية بما يكفي لصد الهجوم عنا و مواجهته. كنا نعلم هذا الأمر و نعرف هشاشة وضعنا جيدا، و أحسنا بالخطر يترصدنا. و لكن الذي ساعدنا إلى حد كبير في تخطي هذه الأزمة و ساهم كثيرا في تثبيت العمل النقابي، هو الفساد "العظيم" الذي تعج به دواليب العمالة و السرقة المستشرية بشكل فاضح، و التي كنا مُطلعين على جزء منها و حصلنا بصددها على معطيات مهمة. لا نتوفر على الكثير من الأوراق أو دلائل الإثبات، و لكن كنا نوهم عامل الإقليم و رؤساء المصالح و الأقسام بأن بين أيدينا ما يكفي من المعطيات و الوثائق التي قد تفضحهم أو تترج بهم في السجن. و هكذا انتقلنا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم و أصبحنا نهدي دورنا الإدارة بأننا سنلجأ إلى وسائل الإعلام و المنظمات و المحاكم. لعبت هذه الورقة لصالحنا إلى حد كبير، و خفت من حدة الضغط و أوقعت إدارة العمالة و رؤساء الأقسام في إرباك شديد. كنا نعرف مكامن الفساد

و ما هو مصدره، و لكن أغلبية موظفي العمالة أو "أهمهم"، لم يساعدونا في الحصول على ما كنا نسعى له من إثباتات. و مع ذلك استعملنا ما توفر لدينا، و أوهمنا الإدارة أننا نتوفر على أكثر من ذلك. حصلنا على مسودة من القانون المالي للمجلس الإقليمي، و هي وثيقة كانت إلى ذلك الحين بالغة السرية و لا يمكن لأحد أن يطلع عليها. تعرفنا من خلالها على البنود الخاصة بالمصاريف المختلفة و الموارد المالية و كل أمور تدبير شؤون العمالة و الإقليم المالية. و رصدنا، العديد من السرقات و المخالفات من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر:

- سرقة الملايين من الدراهم المخصصة للبنزين و قطع الغيار و المصاريف المرتبطة بتنقل الشاحنات و سيارات الخدمة. عدد من هذه الأخيرة تهالك كلياً أو لم يعد لها وجود بالمرّة، و مع ذلك يتم احتسابها على أنها جيدة و تقوم بمهامها بشكل يومي و متواصل، و تخصص لها حصتها من "التمويل و التموين"، و قد قمنا بتصوير أرقام هذه السيارات و هياكلها.

- استفاضة السيارات الخاصة لرؤساء الأقسام و غيرهم بشكل متواصل من البنزين و قطع الغيار الخاص بالعمالة.

- الاختلاس الذي يسود صندوق الإنعاش الوطني و تسجيل آلاف الأسماء الوهمية من اليد العاملة.

- سرقة مواد البناء أو تحويلها لتشييد منازل خاصة و فيلات... الخ.

- عقد صفقات و مشاريع وهمية و لا وجود لأي أثر لها على أرض الواقع أو تكون مخالفة لما تمت برمجته في الأوراق و التصاميم، حتى يتم سرقة الفارق الذي يكون هائلاً: جسور - طرق - بنايات مختلفة .. الخ.

- سرقة الجزء الكبير من التمويل الخاص بمحاربة الجفاف و الجراد.

- سرقة الملايين من الدراهم في الصفقات المبرمة بمناسبة زيارات الملك أو عائلته لورزازات، و الاستحواذ على الزرابي و الأفرشة و أجهزة التلفاز و الثلاجات و الأواني الفاخرة و غيرها، التي تستعمل لتجهيز عشرات المنازل و الإقامات الفاخرة المعدة للطواقم العسكرية و المدنية المرافقة لهما.

- رصدنا وجود أزيد من 100 "موظف شبّح" على الأقل، يحصلون على رواتبهم كاملة و يتمتعون بجميع الحقوق، دون أن تطأ قدمهم يوماً مقر العمالة، يتعلق الأمر ببعض الأشخاص الذين ينتمون لمنطقة الصحراء و كذلك زوجات أو أبناء أو أقرباء عدد من رؤساء الأقسام و المصالح.

- التلاعب بالصفقات المرتبطة بالأدوات و التجهيزات المكتبية.



- المتاجرة في رخص النقل الخاص بسيارات الأجرة.

- الاستحواذ على تعويضات تنقل الموظفين و استفاضة رؤساء الأقسام و المصالح من تعويضات مالية عن تنقلات وهمية.

- الاستحواذ على مختلف التعويضات المرتبطة مثلا بالانتخابات أو محاربة الجفاف أو الجراد... الخ.

- المحسوبية و الرشوة في التوظيف و الترقيات بالعمالة و بالجماعات المحلية. هناك توظيف مباشر لعائلات بكامل أفرادها (الزوج و الزوجة و الأبناء..).

- الاستحواذ على أراضي الجموع أو تفويتها أو بيعها على أساس أنها ملك خاص.

- تخصيص سيارات الخدمة لأغراض غير إدارية. عامل الإقليم لوحده يستحوذ على تسع سيارات من النوع الممتاز تخدمه هو و عائلته.

- الاستفادة غير الشرعية من البقع أو ما يقابلها في التجزئات السكنية التي تُمرّر بشكل غير قانوني.

- تسليم الشواهد الإدارية و التراخيص المختلفة و جوازات السفر و وثائق التعمير و غيرها مقابل رشوى.

السراقات التي يقوم بها رؤساء الأقسام و المصالح و بعض الموظفين، إما تكون مشتركة بين عدد منهم أو فردية. كنا نستغل هذا الأمر إلى حد كبير. فالسارق و المرتشي لا يريد مع ذلك أن يفتضح أمره و يعلم به الآخرون بما فيهم رؤسأوه. و قد وصل الأمر بأحد الموظفين السامين في العمالة - يتعلق الأمر بالكاتب العام، و هو لا يريد من عامل الإقليم الذي التحق لتوه بورزازات أن يعلم بالسراقات التي يقوم بها - أن يتضرع إليّ و ينحني ليُقبل يدي حتى لا أفصح موضوع إحدى السراقات التي كان متورطا فيها !

تُوجسُ عامل الإقليم و رؤساء الأقسام و المصالح من أن نفصح مواضيع السراقات التي كنا نعلم بشأنها، حدّ بشكل كبير من الهجوم الذي كنا نتعرض له. و بعد مدة ليست بالقصيرة و لا باليسيرة من الصراع المرير، هدأت الأوضاع و استقرت نسبيا، مما ساعد نقابتنا على استكمال البناء و مواصلة مهامها على أحسن وجه.

تمت تسوية وضعية الموظفين و أصلحت بعض مخلفات الفترة السابقة. فقد كانت قرارات ترفيتهم على سبيل المثال، تنتظر لسبع سنوات أو أكثر ليتوصلوا بها من الوزارة و عدة سنوات أخرى لتنفيذ.. ! و قد قمنا بهذا الصدد بجهد كبير، حيث كنا نتنقل بين ورزازات و مصالح وزارة الداخلية بالرباط و ولاية جهة سوس ماسة درعة بأكادير للحد من النزيف و تحيين ملفات الموظفين و تسريع البث في قرارات

الترقية و تسوية وضعيتهم الإدارية و المالية المتأخرة جدا. و كان الأهم هو بداية جديدة في التعاطي مع ملفاتهم و مصالحهم.

أخذت نقابة عمالة ورزازات شيئا فشيئا موقعها "الطبيعي" بين النقابات الأخرى، و بعد أن استقرت الأمور و خَف مستوى التهديد بدأت تتوافد عليها طلبات الانخراط من الموظفين و الموظفين و بلغ عددهم أزيد من تسعين في المائة من الذين يحق لهم ذلك قانونا. و قد شجع نجاح نقابة في "عقر دار المخزن" العاملين بالإدارات العمومية و الجماعات الترابية و المأجورين بشركات القطاع الخاص، على تأسيس فروعهم النقابية أيضا.

كان لتأسيس النقابة وقعه الإيجابي جدا على عمال و موظفي العمالة، و نذكر من بين آثار ذلك عليهم:

- حماية كرامتهم و وضعهم الاعتباري الذي تحسن أكثر حتى من موظفي عدد من الإدارات العمومية الأخرى العريقة في العمل النقابي.
- تسوية جزء كبير من ملفاتهم الإدارية و وضعياتهم المتأخرة، و أصبحت ترقياتهم على مستوى السلم أو الدرجة تتم في أوانها و آجالها القانونية.
- أصبح لهم ممثلون حقيقيون يدافعون عنهم في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء. و كنا نحصل كنقابة على الأغلبية المطلقة في كل سلالم الوظيفة العمومية من 1 إلى 9. كان ممثلو الموظفين في السابق يتم تعيينهم من قبل إدارة العمالة و تكون الانتخابات شكلية فقط. و قد كانت لنا تجربة بهذا الصدد قبل تأسيس النقابة، حيث تقدمنا بلانحة مستقلة لتمثيل الموظفين تضم على التوالي كل من حميد مجدي و مصطفى بومليك و لطيفة ناضور، و تم إقصاؤها كليا و منذ البداية دون إخضاعها للتصويت. و حدث الأمر نفسه فيما يخص انتخاب مندوبي منخرطي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.
- تسوية ملفات التقاعد التي لم تكن من قبل سليمة و لا محينة و تسببت في مشاكل اجتماعية كبيرة للمتقاعدين.
- حصلنا على اتفاق مع إدارة العمالة بإدماج عمال الإنعاش الوطني في سلك الإدارة بالترتيب حسب السن و الأقدمية في العمل و أخذنا بعين الاعتبار المناصب الشاغرة بالسلام من 1 إلى 5.
- أشرفنا كنقابة على تأسيس جمعية للأعمال الاجتماعية لعمال و موظفي عمالة ورزازات تعنى بمصالحهم الاجتماعية.

- توفير ظروف عمل أفضل بالإدارة، حيث أصبح للموظفين في جميع مكاتبهم ستائر و مكيفات هوائية كهربائية للاحتماء من الحرارة المفرطة و البرد القارس. كان فيما قبل يستفيد منها رؤساء الأقسام فقط.

- حصولهم على تعويضات عن التنقل و الأشغال الشاقة... الخ، الخ.

من ضمن الأمور التي أليناها على أنفسنا، كانت محاربة الرشوة و الفساد القابع داخل إدارة العمالة ما أمكننا ذلك. و كنا نعلم أن الأمر صعب جدا، فنحن في عقر دار مصدر الفساد. نددنا و فضحنا بقدر ما استطعنا كل التجاوزات التي تحدث. راسلنا المسؤولين المحليين و الجهويين و الوطنيين بصددنا، و قمنا بنشرها في وسائل الإعلام. و كنا نشير إليها في بياناتنا التي نعمل على إصدارها و أيضا في بيانات الاتحاد المحلي الذي أصبحت عضوا في مكتبه المسير منذ سنة 2002. و كان ذلك يغذي مزيدا من الحقد علينا و التضيق و الحصار. من الأمثلة التي أغضبت بشدة رؤساء الأقسام و عامل الإقليم و المسؤولين بوزارة الداخلية، الفضح الذي قمنا به بصدد السرقة "الموصوفة" المرتبطة باستفادة الرؤساء "مجانيا" و بشكل غير قانوني من سيارات الدولة و متعلقاتها من بنزين و قطع غيار و ضرائب.. الخ، و حصولهم في نفس الوقت على "التعويض الجزافي" الذي يصل إلى 3000 درهما شهريا. و هو تعويض يؤدي فقط - حسب النصوص القانونية - إلى الذين يستعملون سياراتهم و إمكانياتهم الخاصة في التنقل لغرض إداري ! و كان يتم تزوير الوثائق الإدارية للحصول على هذه التعويضات دون وجه حق.

## إلى السيد رئيس الحكومة المغربية

تحية و سلام و بعد،

يتشرف مكتب نقابة عمالة ورزازات الكونفدرالي أن يبعث لكم بهذه الرسالة التي توضح إحدى الخروقات الأساسية للقوانين و هدر المال العام و الاعتناء غير المشروع بإدارة عمالة ورزازات، و يتجلى ذلك في استمرار رؤساء الأقسام و المصالح و بعض الموظفين من الاستفادة من سيارات الإدارة و استفادتهم في نفس الوقت من التعويض الجزافي المخصص لهذا الغرض..

و بعد هذا الأمر كما تعلمون خرقاً للمنشور رقم 98- 1 بتاريخ 4 مارس 1998، المتعلق بكيفية منح التعويض الجزافي لفائدة بعض موظفي و مستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجات المصلحة. و خاصة الفقرة التي تقول " و لا يمكن أن يصرف التعويض الجزافي السالف الذكر الممنوح بقرار للوزير المعني، لفائدة الموظفين و المستخدمين المعنيين إلا ابتداء من التاريخ الذي يتوقعون فيه بمقتضى مقرر لرئيس الإدارة عن استعمال سيارة المصلحة المخصصة لهم بصفة فردية، و يحدد هذا التاريخ ابتداء من فاتح أبريل 1998 " .

و الجدير بالذكر و الغريب أيضا أن إدارة عمالة ورزازات و المستفيدين من هذه السيارات يقومون بتزوير الوثائق المطلوبة لتعويضهم ماديا بادعائهم كتابية و بتزكية من الإدارة، عدم استفادتهم من هذه السيارات.. !

و معلوم أيضا أن الأمر يتعلق بالاستفادة سنوات عدة من التعويض و من السيارة و تواجها ( البنزين- قطع الغيار- الإصلاح...). و قد كاتبنا غير ما مرة عامل الإقليم في هذا الصدد و في أمور أخرى تتعلق بهدر المال العام و التمييز بين الموظفين إلا أنه لم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد..

و عليه، فإننا نطلب من سيادتكم اتخاذ الإجراءات القانونية و الجزرية ذات الصلة في هذا التزوير و الخرق السافر و معاقبة الجناة و تطبيق القانون و استرجاع جميع الأموال التي استفاد منها المعنيون بشكل غير شرعي و دون وجه حق..

و تقبلوا أسمي عبارات التقدير و الاحترام

و السلام

ورزازات في 10 دجنبر 2012

الإمضاء: الكاتب العام

حميد مجدي



➤ نسخة موجهة إلى السيد:

- وزير الداخلية
- عامل إقليم ورزازات

إن الفساد العارم الذي ينخر عمالة ورزازات، يعتبر مثالا يقاس عليه في جل عملات الوطن و قطاعات هذا الأخير و إدارته المختلفة.. و هو ما أدى بالفعل إلى إنهاك البلد و إفلاسه المادي و الروحي. يشير الأمير هشام العلوي - ابن عم الملك محمد السادس - إلى أن الحسن الثاني لم يكن يتقبل أن يكون أحد من حاشيته و المقربين منه و رجال المال و السياسة، نزيها. فيقوم بتوريط الجميع بطريقته الخاصة. يقول بصدد وزير الداخلية السابق ادريس البصري في إحدى فقرات كتابه "سيرة أمير مبعود":

" في بداية الأمر كان إدريس البصري نظيف الكف عصيا على الإفساد و هذا مما يحسب له، و لاسيما أنه كان مكلفا بمراقبة العسكريين، و عليه، فقد كان مطلعاً على الثروات التي يستحوذون عليها بلا حسيب و لا رقيب. إلا أن الحسن الثاني حرص بعناية على توريثه في الفساد. ففي عرفه، ليس للرجل أن يكون وزيره و أن يتفوق عليه في الورع و في النزاهة، و لاسيما متى ما يتعلق الأمر بالمال العام." (29).

على كل، أصبح للنقابة بعمالة ورزازات حضور قائم الذات، و عملت بالفعل على حماية مصالح الموظفين. ففي سنة 2003 على سبيل المثال، و على إثر تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء التي خلفت 45 قتيلاً من بينهم 12 انتحارياً، و ما تلا ذلك من اعتقالات عشوائية و قمع تعرض له "الإسلاميون" على الصعيد الوطني، دعاني بعد الأحداث بأيام عامل الإقليم إلى مكتبه و وجدته بمعية رئيس قسم الشؤون العامة و الكاتب العام للعمالة و مدير الديوان و أطراف أخرى تنتمي إلى أجهزة المخابرات المختلفة، و أطلعني على الأحداث الخطيرة الأخيرة، و كآل ل "الإسلاميين" مختلف أنواع السباب، ثم أبلغني بأنه تلقى الأوامر من السلطات العليا لمحاربتهم قبل أن يشكلوا جبهة قوية تهدد المغاربة و يكون ضحيتها "أنتم اليساريون أولاً" كما قال. و سحب من درج مكتبه ورقة - أطلعني عليها - تتضمن عدداً من أسماء الموظفين التابعين للميزانية الإقليمية للعمالة و بعض الجماعات المحلية و الذين يجب التخلص منهم لأنهم ينتمون إلى هذه التيارات الإسلامية التي تشكل خطراً على العباد و البلاد. و هي أسماء - كما يقول - تيقنت المخابرات من انتمائها إلى مجموعات متطرفة..! و تقرر طرد بعضها و تنقل البعض الآخر بعيداً، كل حسب حالته. و طلب مني ألا تثير نقابتنا أمرهم و لا تتدخل في شأن القرار الذي تم اتخاذه بصدد كل واحد منهم. يوجد من ضمن هذه الأسماء: احمد أحباري- الطاهر عمر (و كان من مؤسسي نقابتنا)- عبد العزيز مجيد - محمد بوحداي - لحسن بنتاحموت - سعيد أيت أها و آخرون لا أعرفهم. كان جوابي في حينه جازماً، حيث رفضت أن يتم المساس بهؤلاء الموظفين، و أبلغت العامل و الحضور "أن الأمر يتعلق بأشخاص ينتمون إلى نقابتنا، و إذا ما كانوا يشكلون أي خطر أو قاموا بأي شيء مخالف للقانون فإن "القضاء" هو وحده الكفيل بالفصل في أمرهم و ليس غيره. و نحن كنقائبيين و سياسيين و حقوقيين، معنيين بما سيحدث لهم و سندافع عنهم بكل ما أوتينا من قوة، ضد أي تعسف قد يطالهم..". تم التحرش لمدة من الزمان بهؤلاء الموظفين، و تم الاستماع إليهم من قبل الشرطة القضائية بورزازات، و لكن استمروا بأماكن عملهم بفضل التحصين النقابي.

بعد ذلك كله، و طيلة الفترة التي كان فيها محمد مرغيش عاملاً على إقليم ورزازات (ما يقارب سبع سنوات)، استقرت الأمور لصالح الموظفين إلى حد كبير، و عملنا على تنظيم و تقوية نقابتنا بالعمالة، و

بالموازاة عملنا بمعية عدد من المناضلين في القطاعات الأخرى على تقوية الاتحاد المحلي الكونفدرالي بورزازات.

انتهت ولاية محمد مرغيش على عمالة الإقليم و حل محله بتاريخ 09 أكتوبر 2006، عامل الإقليم محمد إثنارن، الذي عمل في البداية على جس نبض النقابة و وجدها متمكنة بما يكفي، و ما كان عليه إلا أن يتعاطى معها بإيجابية طيلة مدة إقامته "القصيرة" بورزازات.

القسم الثالث

الاتحاد المحلي الكونغرس





## الفصل الأول

### لمحة عن أشغال الاتحاد المحلي

#### أولاً: الشأن النقابي المحلي

يتحدد المجال الجغرافي للاتحاد المحلي حسب القوانين المنظمة للكش، في جماعة ترابية أو أكثر، و يتكون من ثلاث مكاتب نقابية لقطاعات مختلفة على الأقل. أما المجلس الكونفدرالي و هو الهيئة المقررة، فيتكون من جميع أعضاء المكاتب النقابية المحلية و ممثلي الأجراء الرسميين و النواب المنتخبين محلياً، و أعضاء و عضوات المجلس الوطني الفاطنين بتراب الاتحاد الكونفدرالي المحلي، و منسقة المرأة و منسق الشباب محلياً. ينتخب المكتب المسير للاتحاد من طرف المجلس الكونفدرالي المحلي كل أربع سنوات تحت إشراف المكتب التنفيذي.

يتراوح عدد الانخراطات داخل الاتحاد المحلي بورزازات خلال الأعوام الأخيرة - بين 2007 و 2013 - ما بين 1600 و 2000 منخرط ملتزم في السنة. واجب بطاقة الانخراط هو 100 درهم و يحصل الاتحاد منه على 20 درهم. يتوفر على مقر اشتغال متواضع بسومة كرائية قدرها 1300,00 درهم في الشهر. يؤدي العمال للاتحاد بالإضافة إلى الانخراط السنوي، خمس دراهم نهاية كل شهر، و يقوم في بعض الأحيان باكتتابات (جمع مساهمات مالية من المنخرطين أو الفروع)، لسد العجز المالي الذي تسببه المصاريف التي تقتضيها المتابعات و الأحكام و الذعائر القضائية و المطرودين...الخ.

لا يتوقف مكتب الاتحاد المحلي عن الاشتغال طيلة السنة و يلتقي أعضاؤه يومياً بمقر النقابة لتدبير شؤونها و متابعة أعمال قطاعاتها و فروعها. يقوم بالإشراف العام و التوجيه و التأطير و التنسيق و حل المشاكل اليومية للعمال، و يشارك في الحوارات النقابية للفروع التي تنتمي للقطاع الخاص و يساعدها في إعداد ملفاتها المطلوبة و برامجها النضالية. يشرف على تجديد مكاتب الفروع و مراقبة الدورة التنظيمية لها. يصدر البلاغات و البيانات للإعلان عن مواقفه، و يعقد العديد من اجتماعات المجلس الكونفدرالي المحلي نظراً لحدة الصراع و الهجوم المستقل و المتواصل الذي يتعرض له المأجورون من قبل أرباب العمل و السلطات، يناقش فيها المستجدات و القضايا المرتبطة بالشغل و بالعمال و يصيغ برامجها النضالية و يعرض تقاريره الأدبية و المالية. تتخذ القرارات فعلياً بشكل ديمقراطي بعد النقاش و التداول الحر في أمور الاتحاد المحلي جميعها. من المهام التي كانت تؤرق بشدة هذا الأخير و يوليها أولوية قصوى، وضعية المعتقلين و المطرودين لأسباب نقابية، نظراً لتأثر العائلات الشديد و حاجاتهم الاجتماعية الآنية و الملحة و ضعف موارد الاتحاد المالية. عندما يعتقل العامل أو يطرد، يحكم على

عائلته بالتشريد أيضا. العمال الكونفدراليون بورزازات يقومون ما أمكنهم ذلك بالدعم و المؤازرة و النضال، و مكتب الاتحاد يتابع قضاياهم باهتمام بالغ.

مشاكل العمال و النضالات النقابية تأخذ منا وقتا و جهدا كبيرين جدا، و الوضع النقابي و الحزبي على المستوى الوطني غير مطمئن و ضعيف، و لا يساعد على تحويل النضال النقابي و الاستفادة منه لصالح التغيير السياسي الذي يحل إشكالية الصراع القائم من جذوره، و تحل بالتالي تلقائيا المشاكل المتكررة و المتشابهة التي كنا نتخطب فيها، و التي هي تحصيل حاصل في نهاية المطاف للاختيارات السياسية و الاقتصادية في البلد.

يقول كارل ماركس سنة 1865 في هذا الباب في كتابه عن الأجور والأسعار والأرباح:

"ليس ينبغي للطبقة العاملة، في الوقت نفسه، حتى بصرف النظر تماما عن الاستعباد العام للعمال، المرتبط بنظام العمل المأجور، أن تبالغ في تقدير النتائج النهائية لهذا النضال اليومي. فليس ينبغي لها أن تنسى أنها، في نضالها اليومي هذا، إنما تناضل ضد العواقب لا ضد الأسباب التي تنجم عنها هذه العواقب؛ إنها لا تفعل غير كبح الحركة الهابطة و لا تغير اتجاه هذه الحركة؛ و أنها لا تستخدم غير المسكنات، و لكن لا تعالج المرض نهائيا. و لهذا ينبغي للعمال أن لا يقتصروا على هذه المناوشات التي لا مفر منها، الناشئة بلا انقطاع عن حملات رأس المال المستمرة أو تغييرات السوق. ينبغي أن يدركوا أن النظام الحالي، بكل ما يحمله من بؤس، يولد في الوقت نفسه الشروط المادية و الأشكال الاجتماعية الضرورية من أجل إعادة البناء الاقتصادي للمجتمع.

و بدلا من الشعار المحافظ القائل: "أجرة عادلة ليوم عمل عادل!" يجب أن يسجل العمال على رأيهم الشعار الثوري: "القضاء على نظام العمل المأجور!(1)

الاتحاد المحلي يقوم طيلة السنة أيضا بالعديد من الأنشطة الموازية من بينها على سبيل المثال:

- تكوينات و ندوات في مواضيع مختلفة مرتبطة بالشغل
- المساهمة الفعلية في تأسيس التنسيقيات المحلية و الإقليمية و الجهوية لإطلاق سراح المعتقلين لأسباب نقابية أو سياسية
- المساهمة الفعلية في تأسيس تنسيقيات مناهضة الغلاء و تدهور الخدمات العمومية بالمغرب
- خوض العشرات من المسيرات و الوقفات أمام المستشفى الإقليمي سيدي احساين بناصر و المكتب الوطني للكهرباء و الماء احتجاجا على رداءة الخدمات و ارتفاع أسعار الفواتير و غيرها

- خوض العديد من الاحتجاجات تضامنا مع حملة الشهادات المعطلين و الطلبة و الفئات الاجتماعية المتضررة، و كان الاتحاد يدعمها و يؤازرها و يوفر لها مقره لعقد اجتماعاتها و القيام بأنشطتها
- المشاركة في جميع المسيرات و التظاهرات الوطنية التي تدعو لها مركزيتنا النقابية
- استقبال العديد من المنظمات النقابية و الفعاليات اليسارية و الديمقراطية من مختلف الدول التي كانت تحل بورزازات لمؤازرة الطبقة العاملة
- خوض وقفات و مسيرات و نضالات مؤازرة للشعب الفلسطيني.. الخ، الخ

أعضاء مكتب الاتحاد المحلي بورزازات يعملون بالقطاع العام أو الخاص و ليسوا متفرغين للعمل النقابي. و على الرغم من التطور الحاصل في عدد المنخرطين و عدد الفروع و كثرة الأشغال التي يقتضيها ذلك، فإن النقابة بورزازات لم تحظ إلا بمتفرغ واحد بدءا من شهر شتنبر 2011 ينتمي لقطاع التعليم، بناء على قرار لوزارة التربية الوطنية الصادر بتاريخ 1 يونيو 2011. يتعلق الأمر بعضو المكتب عبد الصمد واعزيز. غير أن هذا التفرغ لم يدم لأكثر من سنتين بعد أن تنازل عنه بسبب تدخل المكتب التنفيذي السلبي في شؤون الاتحاد و تجميد أشغاله و تدميره للعمل النقابي الجاد بورزازات.

كانت النقابة بورزازات بداية سنة 2000، تضم سبعة فروع:

نقابة فندق تشكا السلام - نقابة فندق كرم - فرع النقابة الوطنية للتعليم - فرع النقابة الوطنية للصحة - فرع النقابة الوطنية للفلاحة - فرع النقابة الوطنية للبريد - فرع النقابة الوطنية للمالية.

سنة 2011، سيبلغ عدد الفروع النقابية، أزيد من أربعين فرعا، تنتمي للقطاع العام و الخاص. بالإضافة إلى مؤسسات يتوفر فيها الاتحاد المحلي على منخرطين نشيطين و لكن دون هيكلتهم لمكاتب نقابية.

مؤسسات القطاع العام و الشبه العام المؤطرة نقابيا:

التعليم - العمالة - الصحة - المالية و إدارة الضرائب - الفلاحة - مختلف الجماعات الترابية بالإقليم (ورزازات، إبلسان سكورة، تندوت، إيمينولون، إغرم نوكدال، تلوات، تيديلي، ترناخت..) - الثقافة - التجهيز - غرفة التجارة و الصناعة - بريد المغرب - اتصالات المغرب - التعاون الوطني - المكتب الوطني للماء الصالح للشرب - مطار محمد الخامس - المدرسة الفندقية - مندوبية السياحة..

مؤسسات القطاع الخاص و المهن الحرة المؤطرة نقابيا:

منجم إيمني ( ثلاثة فروع نقابية) - منجم بوازار (فرعان نقابيان) - معمل أكسفير - معهد النجاح للتعليم الخصوصي - شركة إمزوغن لتوزيع قنينات الغاز - تعاونية الحليب تمتكالت - شركة S.O.S للنظافة - الحراسة و النظافة - الطاكسيات الصغيرة بورزازات - الطاكسيات الكبيرة بترميكت - الطاكسيات الكبيرة بورزازات - مركز الحليب - النقل المزدوج - فندق أوسكار - فندق السلام - فندق الزات - فندق فينت - فندق ميركور و إبيس - فندق كرم - فندق أزغور - فندق أمتيس كرم - فندق النخيل - فندق فرح الجنوب - فندق دار الضيف - المركب السياحي - فندق بلير - فندق جوهرة الجنوب - فندق شالوكا ببومال - فندق قصر قيصر بسوق الخميس - فندق وردة بقلعة مكونة - البنك الشعبي - جمعية الأمانة للقروض الصغرى - شركة أفريكا هورس - شركة طوطال - شركة تكترا...

بالنسبة للانتخابات المهنية فإن الاتحاد المحلي لورزازات كان يحصد أكثر الأصوات سواء تعلق الأمر بمناذيب العمال في القطاع الخاص أو ممثلي الموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بالإدارات العمومية، و بفارق كبير جدا مقارنة مع النقابات الأخرى. في العديد من المؤسسات و القطاعات و المرافق العمومية و الخاصة، تحصل فروع الاتحاد على نسبة مائة في المائة من الأصوات.

## ثانيا: احتفالات فاتح ماي

الاحتفال بالعيد العمالي الأممي فاتح ماي يترك بصماته و وقعه الخاص في ورزازات. تتم التعبئة له منذ بداية شهر أبريل من كل سنة، فتنشكل اللجان المختلفة (التنظيم و الإعلام و اليقظة و الشعارات و التغذية و اللوجستيك... الخ) و تهيؤ الشعارات المرفوعة و اللافتات و الياфطات المكتوبة و الرسوم المعبرة. يعقد المجلس الكونفدرالي و يصادق على نداء و بيان فاتح ماي و منطلق المسيرة و مسارها. يقوم مكتب الاتحاد بتنظيم عدد من الندوات و الأنشطة الثقافية و الفنية بالمناسبة، و يدعو للاحتفال باليوم العالمي للعمال، المواطنين و الهيئات السياسية الحليفة و بعض جمعيات المجتمع المدني و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و جمعية حملة الشهادات المعطلين بالمغرب و جمعية ضحايا القروض الصغرى و غيرها.

يتجمع المأجورون في المكان الذي تنطلق منه مسيرة فاتح ماي في الزمان و المكان المصادق عليهما من قبل المجلس الكونفدرالي، و تصدح مكبرات الصوت بالأغاني الملنظمة و الشعارات، و ينتظم العمال حسب القطاعات في مجموعات و صفوف متراصة، و ترفع الأعلام الوطنية و أعلام فلسطين، و اللافتات و الياфطات و الصور الكاريكاتورية المعبرة عن هموم الطبقة العاملة و هواجسها و مواقفها. و بعد كلمة افتتاحية لمكتب الاتحاد، تنطلق المسيرة التي تقطع الشوارع الكبرى للمدينة بعد أن تصطف في المقدمة الطاكسيات الصغيرة و الكبيرة. تتخلل المسيرة وقفات ل"لاحتجاج" أمام المرافق و المؤسسات

التي تحارب العمل النقابي. يتم كل سنة حرق العلمين الإسرائيلي و الأمريكي، في أجواء صاخبة و منددة باستعمار الأراضي الفلسطينية و بالتنكيل بالفلستينيين، و مستنكرة للحروب الدموية التي تقودها أمريكا في العالم، و رافضة للرأسمالية المتوحشة و التدخل في سيادة الدول و تدمير المناخ و الأرض... الخ. تتم عملية حرق العلمين عادة بالفضاء المقابل لقصبة تاويرت، و هو مكان يرتاده السياح بكثرة. عند ختام المسيرة (أو بدايتها في بعض الأحيان)، تلقى من على المنصة كلمة مكتب الاتحاد المحلي و مقتطفات رئيسية من كلمة المكتب التنفيذي.

فيما يلي نداء لآخر فاتح ماي حضرته بورزازات، و كان ذلك سنة 2013:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

ورزازات

نداء

تخذ الطبقة العاملة بورزازات عيدها الأممي فاتح ماي 2013 بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت شعار: "نضالنا مستمر دفاعا عن الحريات النقابية و حماية العملات و العمال من القهر و الاستغلال و

الاستبداد و الشطط في استعمال السلطة"

فلنجعل من مسيرة فاتح ماي التي ينظمها الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات مناسبة:

\_\_\_\_\_:

❖ العولمة الليبرالية المتوحشة و حروبها الدموية و الاستعمارية و الصهيونية بقيادة أمريكا راعية الإرهاب الدولي و عدوة الشعوب و السلام.

❖ غلاء الأسعار و تلكؤ الحكومة في الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة .

❖ تردي الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة بكل شرائحها جراء تدني الأجور و الضغط الضريبي بسبب الاختيارات السياسية اللاشعبية .

❖ محاربة العمل النقابي و قمع الحريات النقابية و طرد العمال و العملات بسبب انتمائهم النقابي.

❖ تواطؤ السلطات الإقليمية بورزازات مع الباطرونا المارقة و لوبيات الفساد لمحاربة العمل النقابي الكونفدرالي بورزازات و محاصرة المناضلين الكونفدراليين و ضحايا القروض الصغرى و المعطلين

و ضربهم و الاعتداء عليهم و الزج بهم في السجون.

❖ التهديدات التي يتعرض لها المناضلون بورزازات و طبخ الملفات و فبركة المؤامرات لإسكات أصواتهم و الزج بهم في السجون.

❖ امتهان كرامة الطبقة العاملة و استغلالها و رفض و تلوؤ الباطرونا في تطبيق مدونة الشغل كحد أدنى ، و عجز الوزارة الوصية و امتناع السلطات المحلية و الإقليمية بورزازات عن زجر المخالفين لها و حماية العاملات و العمال في عيشتهم و حياتهم و كرامتهم.

❖ انعدام فرص الشغل و عطالة حاملي الشواهد بسبب غياب سياسة اقتصادية اجتماعية تؤمن تنمية مستدامة .

❖ كل أنواع الإقصاء و التهميش و الحيف المسلط على الفئات الشعبية من ساكنة ورزازات .

❖ الفوارق الطبقيّة الصارخة و الإثراء غير المشروع لناهبي المال العام و هاضمي حقوق العمال و العاملات.

❖ تدني الخدمات العمومية في مجالات التعليم و الصحة و القضاء و تفشي المحسوبية و الزبونية و الرشوة فيها.

#### المطالبة ب:

❖ احترام الحريات النقابية و العامة و احترام الحق في التعبير و التنقل و الاحتجاج السلمي.

❖ إرجاع جميع العمال المطرودين و تسوية وضعيتهم المالية و الإدارية (بوازار - بلير - كرم - إقامة كرم - فرح الجنوب - دار الضيف - طوطال و اركاز - الفلاحة).

❖ تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العاملات و العمال.

❖ تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة بالرفع من الأجور و تخفيض الضرائب و توفير الخدمات العمومية المجانية لكافة المواطنين و المواطنات منعدمي الدخل و ذوي الدخل المحدود.

❖ إسقاط جميع التهم و المتابعات و المحاكمات الصورية ضد المناضلين الكونفدراليين و غيرهم من المناضلين الديمقراطيين ( ضحايا القروض الصغرى و المعطلين و غيرهم..)

❖ تسوية النزاعات الجماعية المحلية المرتبطة بقضايا الشغل بالاستجابة للمطالب المشروعة و العادلة للطبقة العاملة.

❖ الاستجابة للملفات المطالبة المحلية عبر الحوار و التفاوض الجماعي الجاد و المسؤول.

❖ محاسبة و محاكمة المسؤولين عن نهب المال العمومي و سوء تسيير المرافق العمومية .

للتأكيد على :

❖ مواصلة الكونفدراليين والكونفدراليات لنضالهم و صمودهم وتضامنهم من أجل انتزاع كرامتهم و حقوقهم المشروعة.

❖ ضرورة انخراط كل المواطنين والمواطنات في النضالات السياسية و النقابية والحقوقية والجمعية التي يقودها مناضلو الصف الديمقراطي التقدمي من أجل فضح كل أشكال الحيف الاجتماعي الذي يطال ساكنة ورزازات وللمطالبة برفعه .

لنجعل من هذه الذكرى فرصة للتعبير عن تضامننا ووحدتنا واستعدادنا للدفاع عن مطالبنا

العادلة و المشروعة، بالحضور المكثف و المشاركة في تظاهرة فاتح ماي التي ينظمها الاتحاد المحلي كدش بورزازات، انطلاقا من أمام قسبة تاوريرت ابتداء من الساعة الرابعة مساء.

ورزازات في: 22 أبريل 2013

مكتب الاتحاد المحلي

## الفصل الثاني

### مكاتب الاتحاد المحلي منذ العام 2002

يتم انتخاب و تجديد مكتب الاتحاد المحلي بورزازات في الوقت المحدد له قانونا، و لكن لم ننجح كثيرا في خلق "بديل" يتحمل مسؤولية القيادة، و العمال يُعولون في كل مرة و يلحون على أشخاص بعينهم. و بالنتيجة، يكون فعل التجديد "شكلياً" فقط، و هو أمر يُورقنا دائما. و مع ذلك، كنا نسعى إلى إدماج أكبر ما يمكن من العمال و الموظفين الجدد في تشكيل المكتب المسير.

المكاتب التي تداولت على تسيير الاتحاد المحلي منذ العام 2002، كانت كما يلي:

- سنة 2002، أشرف على انتخاب مكتب الاتحاد عضوة المكتب التنفيذي، سعيدة وعيد، و كان مكونا من:

عمر اوبوهو : كاتب عام

عزيز علاك: النائب الأول

حميد مجدي : النائب الثاني

بوسلهام نصري : أمين المال

ابراهيم أكزار : نائب الأمين

الحسين نوري، عبد الرحمان أوبلعيوي، الحسان أقرقاب، ادريس كاميلي، زهرة سلام: مستشارون

- سنة 2006، كانت هناك محاولة لتجديد المكتب أشرفت عليه أيضا مندوبة المكتب التنفيذي سعيدة وعيد. رفضت هذه الأخيرة ترشح عضوي المجلس الكونفدرالي المحلي عزيز علاك و حميد مجدي لأنهما - من وجهة نظرها - لم يكونا عضوين في مكنتي فرعيهما آنذاك. رفض العمال هذا المبرر، و بعد أخذ و رد و "شنآن"، تم تأجيل الاجتماع. بعد ذلك بشهور و بتاريخ 11 فبراير 2007، تم تجديد المكتب الذي أشرف عليه ممثل المكتب التنفيذي امبارك المتوكل. و كانت تشكيلته المنتخبة من المجلس الكونفدرالي مكونة من:

عمر اوبوهو : كاتب عام



عبد العزيز علاك : النائب لأول

حميد مجدي : النائب الثاني

نصري بوسلهام : أمين المال

محمد الحمدي : نائبه

عبد العزيز موتشو، عبد الصمد واعزيز، الحسين النوري، الحسان اقرقاب، زهرة سلام، مريم بهاء الدين: مستشارون

• بتاريخ 26 و 27 مارس 2011، و إعمالا للقانون الداخلي الجديد للمنظمة، الذي أصبح معه انتخاب المكاتب يتم في إطار مؤتمرات محلية، عقد الاتحاد المحلي بورزازات مؤتمره الأول بمركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، في ظروف خاصة و متحولة، إقليمية و وطنيا و محليا، تتسم على الخصوص بما يلي:

- انطلاق انتفاضات شعبية عارمة بكل من تونس و مصر و ليبيا و سوريا.. و انخراط الطبقة العاملة بقوة فيها

- انطلاق حركة 20 فبراير في المغرب

- خطاب الملك في 9 مارس، الذي جاء نتاجا للمد النضالي الذي عرفته الحركة

- انخراط نقابة الكدش بورزازات بقوة - على خلاف توجيهات المكتب التنفيذي - في الحركة منذ بدايتها

- حدث تغير مفاجئ و ملحوظ منذ بداية شهر مارس 2011، لعلاقة السلطة الإقليمية و المحلية مع

نقابتنا. كان عامل الإقليم آنذاك عبد السلام بيكرات يسهر شخصيا على حل عدد من القضايا

العمالية بشكل مباشر و آني و كثف من سبل التواصل و الحوار و عمل على إرجاع العمال

المطرودين إلى عملهم. بالإضافة إلى "سخاء" يتعلق بمد الاتحاد المحلي ب 80 بطاقة للإنعاش

الوطني شهريا ليستفيد منها المأجورون الذين أغلقت مؤسسات الشغل في وجوههم كفندق بلير،

و قام بأداء متأخرات القروض العقارية التي تدين بها الأبنك للعمال المطرودين.. الخ، الخ

بدأت أشغال المؤتمر الذي كان يحمل شعار " جميعا من أجل ديمقراطية حقيقية تكفل عدالة اجتماعية و

توزيع عادل للثروات" مساء يوم السبت 26 مارس بجلسة افتتاحية لعموم المواطنين و الهيئات الحليفة

بقاعة بلدية ورزازات. كانت القاعة و جنباتها غاصة بالحضور. عبر الاتحاد المحلي في هذا اللقاء

ال جماهيري عن مشاكله و مواقفه النقابية و الاجتماعية و السياسية. بعد ذلك تحول المؤتمر جميعا إلى

مركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي للعمل على الأوراق و الاشتغال في الأوراش المشكّلة و انتخاب المكتب الجديد.

أشرف على أشغال المؤتمر من بدايته إلى نهايته مندوب المكتب التنفيذي، عضو اللجنة الإدارية للكش محمد الزركوني. و قبل الدخول إلى قاعة الاجتماعات فوجئنا و فوجئ المشرف بامتناع المؤتمرات و المؤتمرين، الذين تم انتخابهم من قبل فروعهم النقابية، عن الدخول للقاعة و رفضهم إتمام أشغال المؤتمر، لأنهم علموا أن عضوي المكتب السابق عبد العزيز موتشو و حميد مجدي قررا عدم الترشح لعضوية مكتب الاتحاد المحلي من جديد. و كان شرطهم للاستمرار في الأشغال هو ضمان ترشحهما لهذه المهمة !

توقفت الأشغال طيلة ذلك المساء و الليل بكامله و كلها كانت نقاشات و محاولات إقناع متبادلة و لا طرف أراد أن يَلين. و في النهاية و بالنظر إلى إلحاح المؤتمرين و المشرف و لأننا لم نكن نريد أن نتسبب في أي شرخ، أعلنّا صباح الأحد ترشحنا لعضوية المكتب. و لقي هذا "الاستسلام" أثرا إيجابيا جدا لدى المأجورين و أعضاء المكتب السابق. و هكذا استمرت الأشغال طيلة يوم الأحد 27 مارس 2011، بمناقشة التقريرين الأدبي و المالي و البيان العام و المصادقة عليهم، و انتخب المؤتمرين مكتباً جديداً للاتحاد المحلي مكوناً من 15 عضواً كما يلي:

عمر اوبوهو: الكاتب العام

حميد مجدي: النائب الأول

عبد المجيد بومليك: النائب الثاني

بوسلهام نصري: أمين المال

احمد الحمدي : نائب الأمين

و المستشارون: زهيرة سلام- زهرة الكرب - عبد العزيز موتشو - محمد مودود - أحمد أشهوض - عمر أفریاض - حسن برخوش - الحسان أقرقاب - الحسين نوري - عبد الصمد واعزيز

وصل عدد الانخرافات بالاتحاد، إلى غاية تاريخ عقد المؤتمر (مارس 2011) 1670 انخراف، و حضر أشغاله 148 مؤتمرا يمثلون 38 فرعا نقابيا و 33 مشاركا. شكل فيه الحضور النسوي 21%.

في ختام الأشغال، أصدر المؤتمر للرأي العام البيان العام التالي:

البيان العام للمؤتمر الأول للاتحاد المحلي

كدش - ورزازات

بتاريخ 26 و 27 مارس 2011، انعقد المؤتمر الأول للاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي بورزازات، حضره 148 مؤتمرا و مؤتمرة و 33 مشاركا و مشاركة، شكل فيه الحضور النسوي 21%. وقد مرت أشغال المؤتمر، في أجواء نضالية و ديمقراطية عالية تخللتها نقاشات جادة و مسؤولة داخل الجلسات العامة و مختلف الورشات.. و في ظروف تميزت:

على الصعيد الدولي: باستمرار قوى الاستعمار الإمبريالي الصهيوني الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إغراق العالم بحمامات الدم من خلال إبادة أعراق بكاملها و افتعال الحروب و استعمار الدول و الشعوب الراضة للخضوع لسياساتها الاستعمارية و تقتيلهم كما يحدث في فلسطين و العراق و أفغانستان و السودان.. الخ، و ذلك كله بهدف الاستحواذ على ثرواتها. بالإضافة إلى تجارة الأسلحة و أسلحة الدمار الشامل و تدمير البيئة و خيرات الكرة الأرضية المائية و البرية.

على الصعيد العربي و الإقليمي: فتحت الثورات العربية في تونس و مصر آفاقا واعدة للتغيير، و أعادت النظر في تحليل الأسباب و الإمكانيات و الأوضاع و الميكانيزمات التي مكنت العديد من شعوب الدول العربية و المغاربية و شبابها من الانتفاضة و طلب التغيير و العيش الكريم. تم ذلك في ظل أنظمة سرقت و أفقرت و أهانت شعوبها و اصطففت إلى جانب أعداء الحرية و الاستقلال و العدالة الاجتماعية، و جعلت دولها و شعوبها في الصفوف الأخيرة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و سياسيا. و لا تزال فلسطين السليبية التي ينال شعبها كل يوم القسط الأوفر من التقتيل و الظلم و المهانة و الإبادة الصهيونية الأمريكية و الغربية شاهدة على تخاذل الحكام العرب و بيع ذممهم و تاريخ و كرامة و مصالح شعوبهم بأبخس الأثمان..

أما على الصعيد الوطني: فإن المغرب لا يزال يحتل الصفوف الأخيرة في مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و لا زال الفساد المستشري في دواليب الإدارة و الحكم يتكسر و يتصاعد.

على المستوى السياسي فإن المؤسسة الملكية التقليدية تحتل كل واجهات الدولة، حيث الحكم الفردي

الطقوسي هو السمة البارزة لتدخلات الملك في كل الميادين. و الحكومة و البرلمان عوضا عن ممارسة الحكم بشكل حدائي و ديمقراطي كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية فإنهما يشكلان أدبلا احتياطية للنظام، و مرتعا لنشر الفساد و الاغتناء غير المشروع، و عائقا أمام التحديث و التنمية. على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي لا يزال المغرب يحتل الصفوف الأخيرة عالميا حسب تقارير المنظمات الدولية و غيرها في كل مجالات العيش و التنمية الاقتصادية. و تتميز السياسة الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب بغياب العدالة في توزيع الدخل و الثروة الوطنيين، و الريع و تكريس الفوارق الاجتماعية، و عدم تكافؤ الفرص، و غلاء المعيشة، و استئراء الفساد و الرشوة، و غياب كلي للعدالة الضريبية، و غياب الشفافية في تدبير المالية العامة، و البطالة و التسريحات الجماعية التي بلغت سنة 2009 ما يزيد عن 199000 منصب شغل حسب الدوائر الرسمية ذاتها في قطاعات الفلاحة و الصناعة، مع ما يتميز به سوق الشغل من هشاشة لا تبشر بالخير ما لم تكن هناك تغييرات جذرية في السياسة و الاقتصاد.

كما يحتل المغرب الصفوف الأخيرة و المهينة للشعب المغربي في مجالات حيوية كالتعليم و الصحة و السكن و غيرها من الخدمات العمومية و الاجتماعية.

على المستوى المحلي: الوضع غير السليم و طنيا لا يمكن إلا أن يؤثر سلبا على الوضع الإقليمي لورزازات. إن المنطقة في أجندة الدولة تحسب على "المغرب غير النافع" الذي لا يعتد به في "البرامج التنموية الوطنية".

فبالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية و تفاقم مظاهر البطالة المستفحلة و الفقر المدقع و الهشاشة الاجتماعية و الفساد المستشري في دواليب الإدارة و المستشفيات و القضاء و التعليم، فإن المنطقة تعيش انحسارا خانقا بسبب تراجع القطاعين السياحي و السينمائي بالنظر إلى سوء التدبير و الاختيارات الاقتصادية الفاشلة و فساد المؤسسات الانتخابية للمجلس الإقليمي و البلديات و الجماعات القروية التي تعتبر عائقا حقيقيا أمام كل جهد و عمل تنموي جاد.

إن الوضع الاجتماعي و الاقتصادي لورزازات يعرف ظروفًا مستفحلة مع مفارقة الغنى الذي تتميز به المنطقة، و الاستغلال و النهب الذي تتعرض له من خلال سرقة ثرواتها الباطنية و عدم استفادتها نهائيا منها، بالإضافة إلى التفويتات و الاستغلال غير المشروع لأراضي الأملاك المخزنية و أراضي الجموع الشاسعة و عدم إقرار سياسة رشيدة تستوعب بإيجابية المنقولات المالية لعمال المنطقة بالخارج.

كما أن الأموال الاستثمارية الكبيرة بورزازات سواء في مجال السينما أو السياحة لا تعود بالنفع على ورزازات و لا تستفيد منها..

هذا بالإضافة إلى معاناة العاملات و العمال الذين يواجهون باظرونا مارقة و متخلفة و مستبدة و غير

مهنية في مقابل آليات مراقبة لمندوبية التشغيل و الضمان الاجتماعي ضعيفة جدا حيث كل نزاعات الشغل تقريبا تتعلق بعدم تطبيق القانون..

إن مؤتمر الاتحاد المحلي للكش بورزازات الذي انعقد في هذه الظروف الاجتماعية العصبية و الذي ناقش أوراقه بكل حرية و ديمقراطية و ناقش الوضعية الراهنة للبلد :

- يحيي عاليا انتفاضات الشعوب العربية و يؤكد شرعيتها و يدين بشدة سياسة التقتيل و القمع التي يقوم بها الحكام لمواجهتها و يدين التدخلات الخارجية لأمریکا و الغرب و دول الخليج و الدول العربية التي تحاول دعم ديكتاتوريات المنطقة أو الالتفاف على هذه الثورات أو تغيير مسارها التقدمي

- يدين بشدة المشروع الدموي الأمريكي الصهيوني و الغربي الاستعماري الذي جعل من الكرة الأرضية و العالم: وكرا للحروب و أسلحة الدمار الشامل و الاستغلال و الاستعمار و الفقر و إهدار الثروات و تلويث البيئة في البر و البحر و الجو

- يدعم و يشارك كجزء أساسي من الحركة الاجتماعية في المغرب، نضالات شباب 20 فبراير التي تتقاطع جل مطالبها مع مطالبنا الأساسية، في مغرب آمن قابل للحياة و العيش الكريم، من خلال: دستور ديمقراطي حيث يسود الملك و لا يحكم، و حكومة نابعة من صناديق الاقتراع تتحمل مسؤولية حكم البلاد و تدبير شؤونها كاملة و تخضع للمحاسبة و المراقبة، و برلمان نزيه يعكس إرادة الشعب الحقيقية عبر انتخابات حرة و نزيهة، و محاربة الفساد و الرشوة و معاقبة المفسدين بقوة، و استقلالية القضاء و إصلاحه جذريا، و النهوض بقطاعي التعليم و الصحة و الخدمات العمومية، و إقرار عدالة اجتماعية و تكافؤ الفرص، و تمكين المعطلين من الشغل، و حل أحزاب المخزن المصطنعة و المعرقلة لكل تطور ديمقراطي، و تحرير الإعلام من قبضة المخزن

- يدين المحاكمات الصورية التي تطل معتقلي الحق و الرأي و من ضمنهم مناضلو منظماتنا محليا و وطنيا

- يستنكر إهمال الحكومة لمنطقة ورزازات، من حيث إقصاؤها من البرامج الوطنية التنموية، سواء ما يتعلق بالبنية التحتية أو الاستثمارات التنموية أو الخدمات الأساسية، على الرغم من استفادة الشركات من أموال ريعية طائلة من المنطقة.. و يطالب المسؤولين الوطنيين بالتدخل العاجل لإنقاذ ما تبقى من ورزازات، خصوصا في مجال السياحة و السينما.. كما يدين مظاهر الفساد المستشري في الإدارات العمومية و القضاء و الصحة و التعليم و البلديات و الجماعات القروية و المجلس الإقليمي و غيره من المجالس المنتخبة المعرقلة للتنمية و يدعو إلى حلها،

كما يطالب النيابة العامة بورزازات، بالتحقيق في الاختلاسات و متابعة الجناة في الدعاوي التي تتوفر على وثائق و أدلة بشأنها

• يطالب السلطات المحلية و مندوبية التشغيل و مندوبية الضمان الاجتماعي بالسهر على تطبيق القانون على علاته، حماية للعاملات و العمال و صيانة كرامتهم و حقوقهم و مكتسباتهم

إن المؤتمر الكونفدرالي الأول الذي أنهى أشغاله مساء يوم الأحد 27 مارس 2011، يدعو كافة المنخرطات و المنخرطين إلى مزيد من رص الصفوف و الالتفاف حول منظماتهم العتيدة و الاستمرار في التعبئة و النضال للحصول على كافة حقوقهم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و صيانة كرامتهم و مكتسباتهم..

عاشت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جماهيرية ديمقراطية تقدمية مستقلة وحدوية

ورزازات في 27 مارس 2011

المؤتمر

## القسم الرابع

اقتصاد السياحة و الخدمات بورزازات

و معانة العمال





## الفصل الأول

### مقدمة في الاقتصاد الوطني

إن الاقتصاد الوطني، و منذ تولي الحسن الثاني حكم المغرب و إقصائه للحركة الوطنية، أصبح موسوما بطابع الهيمنة و التحكم. فالهاجس الأكبر للملك كان منذ البداية، هو استعمال الاقتصاد لخدمة مشروعه السياسي. استبعد من دائرة اختياراته تحديث الصناعة، لما تفرضه هذه الأخيرة من تحولات حدائية قد تقلل من قدرة الملكية على التحكم، و لما تجلبه له أيضا من مشاكل ترتبط بالتطور السياسي و الثقافي للطبقة العاملة، و انكب على إعادة إنتاج عملية الاحتواء و السيطرة التقليدية باعتماده على الفلاحة كأولوية لنموذجه التنموي. "و في الواقع، لم يتعلق الأمر إلا بنوع معين من الفلاحة، تنحصر في المناطق السقوية و الموجهة للتصدير"(1)، و اعتمد من أجل إرساء هيمنته السياسية و الاقتصادية، على الأعيان القرويين المرتبطين بالعقار و المتوجسين من التغيير. ترتب عن هذا التوجه رهن الاقتصاد المغربي "بمحصول المواسم الفلاحية، الخاضعة بدورها للتقلبات المناخية. و لذلك، ترانا ما نزال نردد اليوم عبارة العميد المقيم العام تيودور ستينغ (1925-1928): الحكم في المغرب رهين بالمطر.. ( Au Maroc, gouverner c'est pleuvoir )"(2).

النموذج التنموي و الاقتصادي الذي اختاره الملك طيلة سنوات حكمه، كان حذرا جدا من أن يقلل من قيمة الملكية و نفوذها، لذلك نراه يعتمد على الأعيان و يستعين بهم في مواجهة الأنتلجنسيا المغربية التي تريد تحديث دواليب الحكم. "كان ينتابه التخوف من أن يرى الملكية تنجر انجرارا نحو العزلة، بحيث تصبح عرضة لأن تجرفها معها الاندفاعات القوية المرتبطة بالإصلاحات الأولى، باعتبار أنها، أي الملكية، قد ظلت لزمن طويل في تلاحم مع مؤسسات الماضي"(3). سيتم الاحتفاظ بالعالم القروي، الذي يشكل أزيد من 80 في المائة من التراب الوطني (ناهيك عن أن عددا من "المدن" هي بالكاد "حضرية") ، كخزان انتخابي و قاعدة مرجعية لنفوذ الملكية التقليدية و ضمان استمرارها.

هكذا سيساعد المخزن أعيانه، منذ حصول المغرب على استقلاله غير التام، على السطو على الأراضي أو توزيعها عليهم بشكل غير شفاف و غير ديمقراطي، كما هو الشأن بالنسبة للمليون هكتار على الأقل من أجود الأراضي الفلاحية التي تم استرجاعها من المعمرين. و سيسهل لهم بالإضافة إلى ذلك، الاستفادة من محصل "مغربة" النشاطات المرتبطة بالبناء و الأشغال العمومية و التجارة و النقل و الصناعات الغذائية و صناعة السيارات و الأسمدة و البنوك و التأمين و المطاحن و الجلد و المعدات الكهربائية و غيرها. و "عوض المساهمة في خلق طبقة متوسطة من المقاولين المغاربة القادرين على

الأخذ بزمام اقتصاد البلاد، عايننا أساس احتكار الجزء الأوفر من رصيد المغربية من طرف أقلية من "العائلات الكبرى"، تلك التي تمكنت من الاستفادة بحكم قربها من السلطة السياسية و ارتباطاتها بالمولين و الشركاء الأجانب. مما أدى في النهاية إلى تعميق تركيز السلطات و الثروات بالبلاد" (4). و بنفس الرؤيا و التدبير، سيستولى جزء مهم من "محيط الملك" و نخبه، باسم "خصوصة" المؤسسات العمومية، على مقاولات مربحة و أخرى غير مفلسة. و تم ذلك حسب الباحث الاقتصادي نجيب اقصيبي، بطريقتين:

1- خصوصات صنفت ب"الصامته"، و أنجزت بدون ضجيج، و شملت عددا من فروع الشركات القابضة العمومية، نذكر منها على سبيل المثال: مكتب التنمية الصناعية، الشركة الوطنية للاستثمار (خاصة 3 مصانع السكر سنة 1973)، المكتب الوطني للصيد (صومامير، أسماك، أنتيربوز)، ضيعات صوديا بين 1973 و 1987، مساهمات صندوق الإيداع و التدبير و البنك الوطني للتنمية الاقتصادية بين 1984 و 1986، كراء و تسيير فنادق في ملكية شركة فرعية للمكتب الوطني المغربي للسياحة..

2- خصوصات بداية التسعينات التي حددت لائحة تتضمن "44 مقالة صناعية، 38 مقالة سياحية، 18 مقالة خدماتية، 9 بنوك و شركات تأمين و مؤسسات القروض و 3 شركات فلاحية." (5).

و تمت إجراء عمليات الخصخصة - كما يفرض الوضع السياسي للبلاد و كما كان متوقعا - بشكل غير سليم و غير نزيه. عدد من الذين استفادوا من الامتيازات، حادوا عن الهدف المعلن عنه، و لم يلتزموا بدفاتر التحملات، مما ترتب عنه إفلاس عدد من الشركات. و تسببت هذه الوضعية، في أضرار وخيمة للعمال و للقطاعات المعنية و في خسائر فادحة للدولة، كما هي حال قطاعات، النسيج و الألبسة (كوطيف، سليمة هولدينغ، إكوز..) و البنوك (البنك الوطني للتنمية الاقتصادية) و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية (سيميف، نوديليك، سي 3 إم) و تكرير النفط (لاسامير) و غيرها (6).

وفر نظام الحكم، لبعض المجموعات و العائلات القوية من الأوليغارشيا الاقتصادية و السياسية، الشروط الملائمة للاستحواذ على مقدرات البلد، من أسماك و رمال و مقالع و معادن و أراض و أسواق و أبناء.. الخ، و أعفاها من دفع الضرائب و سمح لها بعدم استرداد ما ترتب عليها من ديون و شرعن لها استغلال رأسمال الدولة و أرباحها.. و قد اغتننت بشكل كبير و غير "طبيعي"، كما هو حال: وينا هولدينغ، و فينانس كوم و مجموعات فهيم، و سهام، و أكوي و هولماركوم و شركة الهولدينغ الملكي (أونا) التي ستصبح فيما بعد الشركة الوطنية للاستثمار (سني) و سيتغير اسمها بدءا من سنة 2018 إلى (المدى)،.. الخ. و بالموازاة مع ذلك، ارتفعت كلفة المعيشة عند غالبية الفئات الشعبية و تقلصت مواردها المالية و تم إقبال كاهلها بالضرائب: 60% من الضرائب غير المباشرة (الضريبة على القيمة المضافة و

رسوم أخرى على مواد الاستهلاك) و 40% الخاصة بالضرائب المباشرة و الموزعة بشكل غير عادل. و تم بالمقابل إعفاء العديد من الشركات من الضرائب تحت طائلة "تحفيز القطاع الخاص على الادخار و الاستثمار و خلق مناصب الشغل، بلغت حجما ضخما تجلى في أزيد من 400 إجراء. سنة 2015، تسبب 300 من هذه الإجراءات في ضياع 32 مليار درهم من عائدات الدولة، أي 3,2% من الناتج الإجمالي الداخلي و 15,5% من إجمالي العائدات الضريبية." (7).

شبه أقصبي، المالية العمومية في المغرب، بمضخة ضعيفة الفعالية " تمتص موارد و تلفظ نفقات، غير أن الموارد محصلة أساسا من مداخل الجماهير الشعبية الواسعة، بينما يعاد توزيع النفقات لتستفيد منها بشكل واسع أقلية محظوظة. لهذا، شكلت السياسات المالية و الميزانيات رافعة رهيبية لتعميق الفوارق الاجتماعية و الترابية." (8). و نتيجة للسياسة الاقتصادية في المغرب التي أثبتت فشلها و ما تزال قائمة لا تتغير، فإن الاقتراض الخارجي و الداخلي لسد الحاجيات الضرورية أوصل البلد إلى حالة من "الإفلاس" و الارتياح مما يخفيه المستقبل. ارتفع حجم المديونية العامة إلى 970 مليار درهم، و تجاوز 91,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2018.

استمر الملك محمد السادس بعد توليه الحكم سنة 1999 في نفس نهج أبيه سواء على مستوى الاقتصاد أو السياسة. و على الرغم من محاولات محيطه، أن يصبغ عليه صفة التميز و الاختلاف، إلا أن خطاباته و واقع الحال و محصلاته شاهدة على مواصلته لنفس المسار. لم يدع الملك يوما أنه سيغير من السياسة التي انتهجها والده، و كان صريحا منذ البداية. ففي خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 1999، قال بوضوح:

".. و أننا نحمد الله على أن سياستنا الداخلية بارزة المعالم واضحة السمات وأن المطلوب هو ترسيخها ودعمها. لذا فنحن متشبثون أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية و التعددية الحزبية و الليبرالية الاقتصادية"

و رفض الملك الجديد، أي تشابه بين الملكية في المغرب و إسبانيا في أول استجواب له مع الصحافة (تايمز ماغزين 20 يونيو 2000) بمناسبة زيارة رسمية له للولايات المتحدة الأمريكية. و في استجواب له مع صحيفة لوفيغارو في 4 شتنبر 2001، أكد على أن النظام الذي يرغب في إرسائه هو "الملكية التنفيذية". و نفس الشيء أكده في حوار له مع الصحافي الإسباني إغناثيو صمبريرو من يومية "إيل بايبس" في يونيو 2005 بورزازات عندما سئل عن مستقبل الملكية، قائلا:

"لا أعرف، لدي تقدير كبير للملك خوان كارلوس، فأنا أدعوه العم خوان لأنه رجل فذ أعرفه منذ زمن طويل، بل إنه يشكل تقريبا واحدا من أفراد العائلة، فنحن نتحدث باستمرار في الهاتف وأطلب منه المشورة، لكن المغاربة ليسوا هم الإسبان ولن يكونوا كذلك في يوم من الأيام، فالديمقراطية في إسبانيا تناسب إسبانيا، وهناك نموذج ديمقراطي خاص بالمغرب".

و بمجرد ما تطلب الأمر ذلك، أوضح الملك منذ السنوات الأولى من حكمه، موقفه العملي المخالف للأصول و القواعد الديمقراطية، فعمل على إقالة عبد الرحمان اليوسفي على الرغم من حصول حزبه في "الانتخابات" التشريعية، على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان و قلد مكانه أحد أصحابه من التكنوقراط، و قام بسن قانون الإرهاب و اعتقال عشوائى لآلاف المواطنين الذين تم تعذيب العديد منهم. إن الملك الجديد، و على الرغم من بعض الأشياء التي قام بها في أول عهده من قبيل، إقالة ادريس البصري و عودة بعض المعارضين من المنفى و هيئة الإنصاف و المصالحة، و هي أمور في الحقيقة بدأت في السنوات الأخيرة من حياة الحسن الثاني الذي كان على وعي تام بحاله الصحي و بحال البلد و أراد أن يعبد الطريق سالكة و سلسلة لحكم ابنه، فإن مبادراته لم يترتب عنها تثبيت منهج ديمقراطي يغير من مسار البلد في السنوات المقبلة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا. و ظل الاقتصاد الوطني قبل و بعد 1999 "حبيس نظام سياسي تهيمن عليه المؤسسة الملكية التي تحتكر صلاحية تحديد و تقرير خيارات و توجهات السياسات العمومية للبلاد." (9) و كما هو الشأن بالنسبة للحسن الثاني، فإن اختيارات محمد السادس اعتمدت أيضا على اقتصاد السوق و القطاع الخاص. و برغم بعض المجهودات المرتبطة بالتوسيع الملحوظ لشبكة الطرق السيارة و تشييد ميناء طنجة المتوسط 1 و 2، فقد كانت النتيجة الإجمالية، سلبية: ارتفاع المديونية - ضعف النمو- تبوأ المغرب الصفوف الأخيرة دوليا في جميع مؤشرات التنمية البشرية.

كل المخططات القطاعية التي تم اعتمادها في المجال الاقتصادي، و هي متعددة، فشلت في أهدافها بوضوح و باعتراف مؤسسات الدولة ذاتها، بل و باعتراف الملك نفسه في عدد من خطبه: خطاب 30 يوليوز 2010 مثلا. و كان فشلها متوقعا لأنها لا تعتمد على رؤية استراتيجية شاملة، و دبرت بطريقة ضعيفة جدا و بدون أرضية صلبة، و غير منسجم بعضها مع بعض، و الدراسات المرتبطة بها غير دقيقة، و تعتمد على وثائق و معطيات رسمية خاطئة، كما أنها لا تتوفر على شرعية ديمقراطية:

"المخطط الأزرق" للسياحة في سنة 2003، "مخطط انبثاق" للصناعة في سنة 2005، "مقاولتي" سنة 2006، "مخطط رواج، رؤيا 2020" للتجارة و التوزيع سنة 2007، "المغرب الأخضر" للفلاحة سنة 2008، "هاليوتس" لمنتجات البحر، "انطلاقة" للصناعة، "المغرب للتصدير أكثر" للتجارة الخارجية،

"المغرب الرقمي 2013" للتكنولوجيات الجديدة للإعلام سنة 2009، "رؤيا 2020"، للسياحة، "التسريع" للصناعة سنة 2014، "رؤيا 2015 للصناعة التقليدية"، "مخطط الطاقات المتجددة في أفق 2020"، "الإستراتيجية الطاقية الوطنية 2030"، "المخطط الشمسي المغربي"، "المخطط المندمج لإنتاج الكهرباء بالطاقة الهوائية"، "الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستكية في أفق 2015"، "استراتيجية الموانئ 2030"، "المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية"، "الرؤيا الإستراتيجية للتكوين المهني"، "الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي" (10).

إن غياب الشرعية الديمقراطية و سوء تدبير الموارد الوطنية و هدرها و عدم ترتيب الأولويات حسب ما يحتاجه البلد للإقلاع الاقتصادي و الاجتماعي، ينقص من قيمة الأوراش الكبرى و يكبد ميزانية الدولة خسارة مبالغ مالية كبيرة و يفاقم من الديون العمومية: الطريق السيار الذي انتقل مما يقارب 100 كلم خلال التسعينيات من القرن الماضي إلى حوالي 1800 كلم سنة 2016، كان يجب أن توظف الأموال التي رصدت لها لراب الصدع بين مناطق المغرب المختلفة، من خلال تشييد طرق معبدة لفك العزلة عن الملايين من السكان في الجبال و القرى و المدن الصغيرة، و نفس الشيء يقال عن القطار فائق السرعة TGV، بين طنجة و الدار البيضاء، الذي تفوق كلفته المالية 23 مليار درهم، في الوقت الذي كان يجب توسيع شبكة الخط السككي ليصل إلى قرى و مدن مختلفة عبر جهات الوطن ككل.

و أدى ضعف البنية الاقتصادية للبلد و التدبير الاستبدادي و البيروقراطي السيئ للتعاملات التجارية مع الخارج، من خلال التوقيع على اتفاقية التبادل الحر و اتفاقية الفلاحة و الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، و غيرها من الاتفاقيات، إلى إغراق البلد بسلع غير "ضرورية" و ذات جودة غير موثوق بها و غير مراقبة. بالإضافة إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الذي واصل سلبيته و إنهاكه للاقتصاد الوطني. "و بما أنه تم إبرام تلك الاتفاقيات بدون دراسة مسبقة لإمكانيات المغرب التصديرية، و بدون تأهيل القطاعات المعدنية، فإنها مكنت اقتصاديات شركائنا من الاستفادة منها أكثر مما استفاد منها اقتصادنا. بل إنها أصبحت آلة جهنمية لتوليد العجز التجاري على نحو متسلسل و مهول، لدرجة أصبحت معها التجارة الخارجية "عائفا" أمام النمو، عوض أن تكون هي محركه، كما كان يعد بذلك المدافعون على هذا الخيار." (11).

بسبب حدة الفقر و الهشاشة و الإقصاء الاجتماعي، عمل الملك محمد السادس بتاريخ 18 ماي 2005، على إطلاق ما يسمى ب"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و هي - كما وصفها - "ورش مفتوح باستمرار.. تعتمد سياسة خلاقية، تجمع بين الطموح و الواقعية و الفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة و مدمجة..". و يهدف هذا الورش إلى محاربة الفقر و الهشاشة و الإقصاء الاجتماعي

بالعالمين القروي و الحضري و كذلك تحسين مؤشرات التنمية البشرية، و جندت له إلى حد كبير، منابر الإعلام المختلفة. كانت سنة 2006 بمثابة الانطلاق الرسمي للمرحلة الأولى 2006 - 2010، و ركزت على محاربة الفقر بالعالم القروي و استهدفت حسب تقارير وزارة الداخلية 403 جماعة قروية. و في 04 يونيو 2011، أعطيت الانطلاقة للمرحلة الثانية 2011 - 2015، التي استهدفت 702 جماعة قروية، مع مواكبة الجماعات القروية المستهدفة من المرحلة الأولى. و بتاريخ 2018/09/19، أطلقت المرحلة الثالثة 2019 - 2023، التي تتوخى تحسين مكتسبات المرحتين السابقتين و تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية الأساسية، و مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة و تحسين الدخل و الإدماج الاقتصادي للشباب، و دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة. رصد للمبادرة مبلغ مالي (صندوق دعم المبادرة)، 10 مليار درهم للمرحلة الأولى 2006 - 2010، و 17 مليار درهم للمرحلة الثانية 2011 - 2017، و 18 مليار درهم للمرحلة الثالثة 2019 - 2023. الأمر بالصرف هو رئيس الحكومة، و يعتبر وزير الداخلية و ولاة و عمال عمالات الأقاليم كأميرين بالصرف مساعدين. و يطعم الصندوق من الميزانية العامة للدولة و المديرية العامة للجماعات الترابية و التعاون الدولي(12).

و رغم الجهد المالي و الإعلامي و الإداري، المنصب على هذا الورش منذ سنة 2005 إلى الآن، فإن محصلته غير طيبة و نتائجه هزيلة و لم يحقق الأهداف الأساسية المتوخاة منه. فالبيروقراطية و الزبونية و الفساد و هيمنة وزارة الداخلية على بلورة و إنجاز المشاريع و استعمال الورش لترويض الجمعيات المتلهفة على أموال المبادرة و عزل الأحزاب الديمقراطية و الجمعيات الجادة و غير الخاضعة للسلطة.. كل ذلك أعاق و سيعيق تحقيق أهداف المبادرة. أشارت الدراسة التي أنجزها مركز جاك بيرك، إلى أن إدماج الشباب و النساء في مشاريع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" أدى إلى عزلهم عن الأحزاب و عن العمل السياسي و كذلك على إخضاع و تسخير معظم الجمعيات. و حسب بحث أنجز منذ سنة 2007، للمندوبية السامية للتخطيط، فإن 40% من الجمعيات المحصية تأسست في غضون أقل من سنتين منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية(13). و حسب المرصد الوطني للتنمية البشرية فإن ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد "أبرز التمرکز الغريب للمشاريع في حاضرة الرباط - سلا، بينما تتجلى المهمة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مكافحة الفقر في المناطق البعيدة و المحرومة، خاصة بالمجال القروي"، و أقر التقرير أيضا أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يكن لها في الوسط القروي "مفعول مقنع لا على صحة الأطفال و لا على تدرسهم"(14). و يعتبر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجرد برنامج إضافي لمكافحة الفقر و الإقصاء، تدبره وزارة الداخلية، و يتطور خارج باقي السياسات الاجتماعية القطاعية، و يتوفر على

تمويل متوازن نسبيا للتطلع إلى تحقيق مفعول قوي على التنمية البشرية(15). كما أن الملك ذاته و في غير ما خطاب، انتقد الوضع الاجتماعي القائم الذي يعيشه سكان القرى و المناطق النائية و المعزولة، و شهد على فشل مشروعه التنموي. يقول في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014:

"غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتين الدراستين، والتي تبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟ الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلاً عميقاً: إذا كان المغرب قد عرف تطوراً ملموساً، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفتيشية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة."

إذا كان الملك، و هو أعلى سلطة في البلاد و المبادر و المنفذ للمشاريع الكبرى و الصغرى، يتساءل "أين هي هذه الثروة" و يعترف بفشل مشروعه التنموي المرتبط بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و غيرها من الاختيارات السياسية و الاقتصادية الأخرى، فما جدوى الاعتراف و السؤال، طالما استمرت نفس المناهج و نفس السياسيات و لم يتغير شيء من ذلك؟ إن وضع الاقتصاد الوطني، الذي وصل حداً مقلقاً جداً، يهدد كيان الدولة بالسقوط. فبإدار الإفلاس تتضح بشكل جلي من خلال الحالة المتأزمة التي تعيشها غالبية الفئات الشعبية و من خلال الأرقام و الاستدلالات و التقارير الاقتصادية بما فيها الرسمية، المعبرة جميعها عن الركود العام:

حسب مكتب الصرف، واصل عجز الميزان التجاري بالمغرب ارتفاعه إلى حوالي 85,3 مليار درهم نهاية شهر ماي 2018، مقابل 77 مليار درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2017. و قد انخفضت في نفس الفترة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بنسبة 38,4 في المائة(16). و بحسب عرض للبنك الدولي عن المغرب، فإن معدل البطالة ارتفع من 9,9% في سنة 2016، إلى 10,2% في 2017، لاسيما فيما بين الشباب و المتعلمين و النساء، مما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو كافة فئات المجتمع(17). و خلال سنة 2016، تقلص إنتاج القطاع الزراعي، الذي مازال يمثل نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي للمغرب، بحوالي 10%، مما دفع معدل النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي إلى التراجع إلى حدود 1.1%(18). و بحسب إدريس جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، فإن "الحجم الإجمالي لمديونية القطاع العام ارتفع من 918.2 مليار درهم سنة 2016 إلى 970 مليار درهم مع متم 2017، أي بزيادة 51.8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، بينما انتقلت حصته من الناتج الداخلي الخام إلى 91.2 في المائة"(19).

إن النظام الاقتصادي للبلد، يفتقد للمشروعية الديمقراطية و بالتالي للفعالية، و طبيعي جدا أن تكون محصلته سلبية. فالملكية وحدها من يقرر بشأن كل صغيرة و كبيرة و ما على الأحزاب و الحكومات و المؤسسات إلا أن تسير اختياراتها و تنفذ مشاريعها، و لا مجال للنقاش العمومي و لا يجوز محاسبتها على فشل المشروع الذي تتحمل وزره الحكومات المتتالية فقط. "فالملك الذي يقرر في كل شيء تقريبا، ليس مسؤولا عن أي شيء".(20).

نتج عن هذه السياسة، إبقاء البادية و مدن الداخل المهمش، في منأى عن أي تحديث. و تعمقت الفوارق المجالية و الطبقية. و حرم البلد من قواعد ثابتة، تكون منطلقا لاقتصاد وطني قوي لا يتأثر بفعل "الجفاف" أو "الجراد" أو حادث "إرهابي" هنا أو هناك.



## الفصل الثاني

### القطاع السياحي في المغرب

#### أولاً: العرض السياحي المغربي

اعتمد نظام الحكم في المغرب للإقلاع بالاقتصاد الوطني بعد الفلاحة، على القطاع السياحي. و قد انطلقت بوادر العناية بهذا الأخير في المخطط الثلاثي 1965 - 1967، و قام بتهيئة عدد من المدن لهذا الغرض، و أحدث مؤسسات عمومية مختلفة من ضمنها: المكتب الوطني للسياحة و صندوق الإيداع و التدبير و القرض العقاري و السياحي. مع احتداد الأزمة الاقتصادية بداية الثمانينات من القرن الماضي و ما رافق ذلك من تطبيق ل "برنامج التقويم الهيكلي" و خصصة أملاك الدولة، تراجع اهتمام هذه الأخيرة مؤقتاً بالصناعة السياحية، و لكن عادت إليها "بحماس" بداية الألفية الثالثة. وضعت مخططاً يمتد لعشر سنوات (2010/2000) يهدف إلى استقطاب عشرة مليون سائح في أفق 2010، ثم عشرين مليون سائح في أفق 2020. و على الرغم من "الانشغال" المتزايد الذي أولته الدولة للسياحة، فإن الأهداف الاستراتيجية التي حددت له لم تتحقق، شأنه شأن المخططات الاقتصادية الأخرى. و قدر له أن يكون رهناً للوضع المحلي و للظروف الدولية و تغيراتها التي لا تتوقف. و يعلم الجميع أن النمو في المجال السياحي يعتمد أولاً، على صورة البلد المستورد للسياح في الخارج و مدى حدائته و استقراره أمنياً و اقتصادياً و سياسياً، و يعتمد ثانياً، على مدى استقرار الأمن العالمي و على الظرفية الدولية العامة التي أضحت أكثر قلقاً مع اشتداد النزاعات و الحروب و الأزمة الاقتصادية العالمية و توسعها لتؤثر في الدول المصدرة للسياح.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تنتعش السياحة و تنمو و تحقق الأهداف المرجوة منها في جلب العملة الصعبة و تشغيل الشباب و إنعاش الاقتصاد المحلي و الوطني، في ظروف تتسم بضعف مجالات الدعاية و التسويق و سوء الخدمة و رداءة البنية الاستقبلية للسائح الذي يجب أن يعجب بالمنتوج السياحي، و رداءة الطرق و اختلال المطارات و الموانئ و ضعف المستشفيات، و عدم تطبيق القوانين المرتبطة بالشغل و السياحة، و غيرها من المشاكل الكثيرة التي لا يمكن حلها إلا بتغيير الاختيارات السياسية للبلاد في كليتها.

## ثانيا: رؤية 2010 و 2020 - أينما وليت وجهك ، يفجعك الفشل

وضعت الدولة بتاريخ 30 أكتوبر 2001 مخططا/عقدا (رؤية 2010) لاستقطاب و استقبال عشرة ملايين سائح في أفق سنة 2010، و تشييد عدة مرافق من ضمنها ست محطات سياحية شاطئية. و دون أن تحقق الهدف المتعهد في المخطط و بلا تقييم للمشاريع المنجزة و لا الوقوف عندها، تم الانتقال مباشرة إلى "رؤية 2020". بحسب الدوائر الرسمية للبلاد فإن عدد السياح بلغ في متم سنة 2010، 9,3 مليون سائح، نصفهم تقريبا من مغاربة المهجر الذين يزورون ديارهم مرة في السنة على الأقل. فيما لم يتجاوز مخطط المغرب الأزرق - الذي يدخل في إطار رؤية 2010 - معدل 8% من أهدافه المعلنة على صعيد الاستثمار(21).

أما "رؤية 2020" التي تستهدف استقطاب 20 مليون سائح في أفق 2020، فإن المغرب لم يتجاوز بعد، عتبة العشرة مليون سائح بما في ذلك المغاربة المقيمين بالخارج، و نحن على بعد أقل من سنة من نهاية 2020. عدد السياح حسب المرصد السياحي المغربي الذين توافدوا على المغرب بين شهري يناير و أكتوبر 2017، بلغ 9,7 مليون شخص!

جاءت "رؤية 2020" لتضع المغرب في سنة 2020، "ضمن الوجهات العالمية العشرين المفضلة للسياح و سيفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي" و تعهد المشروع بمضاعفة الطاقة الإيوائية و مضاعفة عدد السياح الوافدين (20 مليون سائح) من خلال مضاعفة الحصة من الأسواق الأوروبية الرئيسية و جذب مليون سائح من الأسواق النامية، و مضاعفة عدد الرحلات الداخلية ثلاث مرات بهدف ديمقراطية السياحة في البلاد، و خلق 470 ألف منصب شغل جديد مباشر في مجموع التراب الوطني و توظيف قرابة مليون مغربي بنهاية العشرية، و الرفع من العائدات السياحية لتبلغ ما يقارب 1000 مليار درهم من التراكمات المالية بنهاية العشرية، و رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بنقطتين و الوصول إلى ما يقارب 150 مليار درهم، مقابل 60 مليار المسجلة حاليا (أي سنة 2011)(22).

جاء الرد على الفشل الذريع لهذا المشروع أيضا كسابقه، ليس من "العدميين" كما يتم الادعاء، و لكن من المجلس الأعلى للحسابات. سجل هذا الأخير خلا كبيرا في الإستراتيجية السياحية الوطنية. فقد تم اعتماد رؤية 2020، "دون تقييم الإنجازات المحققة في إطار رؤية 2010 و دون الاستفادة من نتائجها،

مما يفسر تركيز رؤية 2020 على خيارات أثبتت عدم نجاعتها، و نذكر على سبيل المثال التطوير المتزامن لستة محطات سياحية جديدة ضمن المخطط الأزرق"(23). و على الرغم من إبرام وزارة السياحة خلال شهر دجنبر 2015، لصفقة مع شركة BCG تهم تقييم رؤية 2020، فإنها لم تنشر الدراسة و لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل رؤية 2020 على ضوء نتائجها. و وفقا لتقرير المجلس الأعلى دائما فإن وزارة السياحة لم تنشأ هيئات الحكامة على المستوى الوطني، مثل المجلس الوطني للسياحة (CNT) الذي كان مقررا إنشاؤه في موعد أقصاه 31 دجنبر 2011، و لم تنشأ "وكالات التنمية السياحية (ADT)" في المناطق السياحية الثمانية الواردة في العقد الموقع، من أجل متابعة تنفيذ "رؤية 2020" و قيادة مكوناتها بشكل متزامن. و سجل التقرير ضعف حصيلة تنفيذ استراتيجية السياحة الوطنية، فلم يتجاوز تنفيذ عقود البرامج الجهوية للتنمية السياحية 1% من المشاريع المزمع إنجازها. أما "بالنسبة لبرنامجي "قريتي" و "مدينتي" باعتبارهما أداتين لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة، فلم تتمكن وزارة السياحة و الشركة المغربية للهندسة السياحية التابعة لها من إنجاز أي منهما. كما وقف التقرير على الإخلال ببرنامج "دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة" الذي تمخض عن برنامج "رؤية 2020"، فنتائجه ظلت دون التوقعات مع أن وزارة السياحة قامت من أجل تعزيز آليتي "مساندة - سياحية" و "رينيفو تيل"، بإنجاز دراسات بتكلفة إجمالية كلفت ميزانية الدولة بنحو 5 ملايين درهم دون أن تتمكن من القيام بإجراءات ملموسة كفيلة بتنشيط هاتين الآليتين، علما أن رؤية 2020 قد دخلت مرحلتها الأخيرة.

لقد كان من المتوقع أيضا في إطار برنامج "رؤية 2020"، أن تُفعل وزارة السياحة العديد من الإجراءات في مجال التكوين و تزويد قطاع السياحة بكفاءات و إنشاء مدرسة مرجعية داخل كل جهة سياحية و توقيع اتفاقيات بصدد التكوين مع أصحاب المؤسسات السياحية و دفع هذه المؤسسات لاحترام قانون الشغل. و قامت بإبرام بعض الصفقات بهذا الصدد أو ذاك من أموال الدولة، و لكن لم يتم إنجاز المهام الواردة في عقد برنامج 2020، ولم تحترم القانون أثناء إبرام الصفقات. أبرمت وزارة السياحة على سبيل المثال سنة 2014، صفقة بمبلغ 0,9 مليون درهم لتحديد نموذج لبناء و تسيير مدرسة "نموذجية" للتكوين في الفندقية، غير أنه لوحظ أن هذه المدرسة لم تر النور بعد. بحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فإن غالبية الصفقات التي تبرمها وزارة السياحة، تتم بالاتفاق المباشر و لا تخضع لشروط المنافسة (مسطرة طلب العروض) و هو أمر غير قانوني و تحيط به شبهات و لا يوجد ما يؤكد إنجاز بعض الصفقات. سجل المجلس أيضا "تركيز في إسناد الصفقات والعقود من طرف الوزارة لفائدة أربعة متعهدين وبشكل متكرر خلال عامي 2014 و 2015. ففي عام 2015 وحده، استفاد المتعهدون

الأربعة من 12 عقدا بمبلغ إجمالي قدره 16,3 مليون درهم. و هكذا فقد تم إسناد تنفيذ عقود تتعلق بخدمات التكوين وأخرى لإنجاز دراسات لعدد من هؤلاء المتعهدين الأربعة، غالبا خلال نفس السنة؛ وذلك ضمن مسطرة يفترض قانونيا أن تكون استثنائية، و يثير هذا التعدد في العقود المسندة إلى متعهد واحد خلال نفس السنة، ولخدمات مختلفة كالدراسات (القانونية و التقنية) و تكوين الموظفين، تساؤلات حول ضرورة و جدوى تمرير الطلبات موضوع العقود المذكورة وكذا حول جودة الخدمات المنجزة، خصوصا وأن أغلب نتائج الدراسات المنجزة بالطريقة سالفة الذكر لم يتم توظيفها من طرف وزارة السياحة قصد إنجاز أعمال ملموسة يمكن التحقق منها.

إذا كانت الاختيارات السياسية و الاقتصادية كما أشرنا مضطربة و فاشلة في تحقيق التنمية و إذا كان تدبير القطاع السياحي سيئا، فإن السياحة بورزازات لن تخرج - موضوعيا - عن الإطار العام الذي يحكم البلد ككل.

## الفصل الثالث

### السياحة بورزازات - القطاع الفندقي

#### شهادة عامل فندقي (بدون تصرف)

"أنا عامل، اشتغلت منذ سنة 1989 في الوحدة الفندقية المسماة فندق بلير ورزازات التي تملكها شركة نقورت للفندقة. كنت أذاك ابلغ من العمر 18 سنة وأريد فقط أن أشتغل بأي شكل من الأشكال. دخلت أول يوم إلى العمل على الساعة السابعة صباحا و لم أغيره إلا في حدود الساعة الثانية عشر ليلا (00h00). كان العمال الآخرون في ذلك الصباح يتهايمسون علي، وطلب مني أحدهم أن "أقشر" له البطاطس و انهمكت على ذلك و لم أرفع رأسي حتى أنهيت صندوقا مملوءا. أخذ العمال يضحكون علي ويتجادبون أطراف الحديث. أتى رجل طويل أسمر اللون ببذلته السوداء وبداخلها قميص ناصع البياض، جلس وسط العمال وبقيت أنا بمكاني في الداخل. ناداني بكلمات غير لائقة. اقشعر جسدي وتوقف شعر رأسي و لا أعرف بماذا أرد عليه، حتى تدخل أحد العمال وقال لي أن هذا هو المسؤول في هذه المصلحة وأنه يداعبك ويضحك معك. تقدمت إليه وألقيت السلام وبدأ يسألني، و كلفني بغسل الأواني وجمع النفايات ومساعدة الآخرين. انفردت بأحد العمال، خ.ع، و تبادلنا أطراف الحديث. اكتشفت انه من نواحي بلدتي و انه يتحدث الأمازيغية، حيث كنت لا أجد التحدث بالعربية و لا الدارجة، و كان هو الذي زودني بخبايا العمل داخل المؤسسة. بعد ثلاثة أشهر و في أحد الأيام، ناداني صديقي ورافقتني إلى أحد المكاتب داخل المؤسسة، حيث يتواجد المسؤول عن الموارد البشرية كي يصرف لنا أجرة الشهر الواحد، إنها أول أجرة أخذها، عشت لحظة لا اقدر أن أصفها. هي مزيج من الفرح و الاندهاش و التعجب !!!؟؟؟ فوجئت عندما وجدت أن الأجرة هي 600 درهم للشهر. عرفت في الحين قيمة أجري داخل المؤسسة..

كانت المؤسسة تشتغل بشكل جيد و يعمل بها أزيد من 200 عامل.. دائمة الملء بالسياح مند الافتتاح إلى غاية أواخر 2006، رغم أنها تسير بشكل مزدوج. كان المدير و هو أجنبي الجنسية يتكلف بالسياح و يتكلف رب العمل بالعمال - بقانون الشغل -، حيث لا يطبق هذا القانون من جميع الجوانب (عقد الشغل + بطاقة الشغل + الحد الأدنى للأجور + التأمين عن حوادث الشغل + التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي + صرف التعويضات العائلية + العطلة الأسبوعية + العطلة السنوية + العطل الوطنية والدينية..). بالنسبة للتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي استغل رب العمل، عامل كان دو ضمير ميت والمسمى ج.ع.ك.. وهذا الأخير هو الذي زور وثائق العمال التي ترسل إلى

الصندوق بحيث كان يصرح لأغلبية العمال ب6 أو 13 يوم في كل شهر عوض 26 يوم عمل الفعلية. بالنسبة للتعويضات العائلية لا يصرفها في وقتها حيث لا تصرف إلا بعد مرور أزيد من 5 أشهر و يستغلها في أشياء أخرى. و الأمر المستفز هنا هو أن كل عامل ذهب للاستفسار لدى مندوبية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتم طرده و يطرد معه مجموعة من العمال الآخرين بدون سابق إنذار. بالنسبة للتأمين عن حوادث الشغل فحدث ولا حرج. وقعت حادثة لعامل، "ش.ع" كان يشتغل بمصلحة الصيانة، فوقع من فوق سلم وأصيب بكسر على مستوى الفك. قدمت له جميع الوثائق من لدن الإدارة. و من سوء حظه أنه أخبر أنه من العمال المصرح بهم لدى شركة التأمين السعادة. هذا الحادث أدى به ليمكث ثلاثة أشهر في المستشفى بالرباط على نفقته، لا يمر في حلقه سوى السوائل بواسطة الأنابيب الطبية، وبعد أن شفي رجع إلى عمله في انتظار مستحقته لدى شركة التأمين، و بعد مرور بعض الوقت توصل برسالة من شركة التأمين يدعونه للحضور إلى مقرها بالرباط لتصرف له منحة الحادثة و قيمتها هي 350.00 درهم (سبعة آلاف ريال).

رغم كل هذا الحيف والشطط والتسويق والتنكيل يشتغل العمال بتفان، وكونوا علاقات ود بينهم وبين السياح الأجانب وبالخصوص أولئك الذين يقدمون إلى المؤسسة كل عام ويقضون أيام معدودة 15 يوما أو أكثر؛ كان القانون لا يطبق في هذه الوحدة الفندقية. و كيف يطبق ورب الفندق له علاقات وطيدة مع كبار مسؤولي السلطات بالإقليم و متواجدين دائما بالفندق و دائمي السهر بالفندق. الليالي الملاح. سهرات لم نفهم مغزاها أنداك !!! كنا نتساءل لماذا هذه السهرات التي تهدر فيها مبالغ مالية كبيرة والعمال لا يتوصلون بمستحقاتهم !!!؟؟؟.. " (حسن برخوش، عامل بفندق بلير)

## أولاً: السياحة بورزازات

اختير لورزازات أن تكون وجهة سياحية، و تم الاهتمام بهذا المقصد من قبل عامل الإقليم علال السعداوي بالخصوص، الذي عمل على "تفويت" عدد من الأراضي المجهزة بثمن بخس (2 دراهم للمتر المربع)، إلى بعض "المستثمرين" الذين ليسوا من المنطقة، قصد بناء فنادق ممتازة لاستقبال السياح. و كان ذلك في عقد الثمانينيات من القرن الماضي. الفكرة تبدو جيدة و ستساعد على إخراج ورزازات من عزلتها، كما ستفيد في تشغيل اليد العاملة و تنشيط الاقتصاد المحلي.. الخ. و لكن الزبونية التي طبعت اختيار المستثمرين و التمويه الذي قام به عدد من الذين تلقوا قروضا من أجل الاستثمار في ورزازات و إذا بهم ينقلونها لمدن أخرى أو يستغلونها لحسابهم الخاص و غياب المراقبة و عدم تطبيق دفتر التحملات و قوانين السياحة و الشغل، و رغبة المستثمر في أن يربح هو وحده و بدون كلفة.. كل ذلك خيب الآمال، و كان كافيا لردم ما تم "بناؤه" و ضيع فرصة النماء.

تم تشييد عشرات الفنادق المصنفة و دور الضيافة و ملعب للكولف الملكي مزودا بالتجهيزات اللازمة، تحيط به مجموعة من الفيلات الفارهة و المطلة على سد يعقوب المنصور الذهبي، استفاد منها دوي الحظوة من النخبة الوطنية القريبة من المخزن (عسكريين و مدنيين) و عدد من المستثمرين و الدبلوماسيين الأجانب. أما "النخبة" المحلية فلا أحد استطاع أن يظفر له بشبر من هذه "المستوطنة" كما يسميها أهالي ورزازات.

منطقة ورزازات و بحكم موقعها و تاريخها المتأثر بعهد الحماية، يوجد بها أصلا عدد من المقومات و البنيات المساعدة على تنمية القطاع السياحي. فقد كان لاكتشاف المعادن النفيسة و تشييد مناجم الاستغلال من قبل المستعمر الفرنسي، دور أساسي في فتح و تعبيد بعض الطرقات التي كانت ضرورية لنقل المعدن، مثل الطريق الجبلية التي تمر عبر تيزي نتيشكا و الرابطة بين مراكش و ورزازات و تزناخت و زاكورة و تنغير، و مجموعة صغيرة من المسالك الفرعية المؤدية للمناجم. و أصبحت هذه الطرق و المسالك المنفذ الرئيسي و الوحيد الذي يستعمله سكان الدواوير و المدن لحد الآن، للسفر إلى "داخل المغرب" لأنه لا يوجد غيرها. و كان الفرنسيون على وشك تشييد سكة قطار حديدية، و قاموا بحفر أزيد من ألف متر تقريبا في عمق الجبال من أصل 11 كيلومتر المقررة، قبل أن يتم إهمال المشروع، ثم الاستغناء عنه كليا، و تبقى أطلاله شاهدة عليه إلى يومنا هذا. و يستشعر سكان المنطقة خيبة أمل شديدة عندما يرون أن المنفذ الوحيد الذي يربطهم بمدن الداخل الحضري إلى اليوم، هو الذي شيده المستعمرون الفرنسيون. أما الطريق التي تم و عدهم بها من قبل السلطات المغربية و انتظروها منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، و الرابطة بين دمنات و ورزازات لفك العزلة عن "المدينتين" و القرى الجبلية، فلم

يمر على "تشبيدها" إلا بضع سنوات، و هي غير قابلة للاستعمال منذ البداية. و كانت كلها هذرا للمال العام و وأدا لحلم.

كانت المنطقة محط اهتمام سلطات الحماية لمكانتها أيضا في الإستراتيجية العسكرية و الأمنية، فشيدت بها مطارا و أقامت عددا من الثكنات العسكرية في كل من ورزازات و زاكورة و قلعة امكونة و بومال و تنغير و تزناخت و غيرها، بغرض مراقبة القبائل على المدى الجغرافي الممتد على تخوم جبال الأطلسين الكبير و الصغير. ناهيك عن أن ورزازات تعد بوابة صحراء جنوب المغرب و شرقه في الحدود مع الجزائر. و كان ضروريا أن توفر لجنودها المرافق الضرورية، الخدماتية و التجارية و الترفيهية..

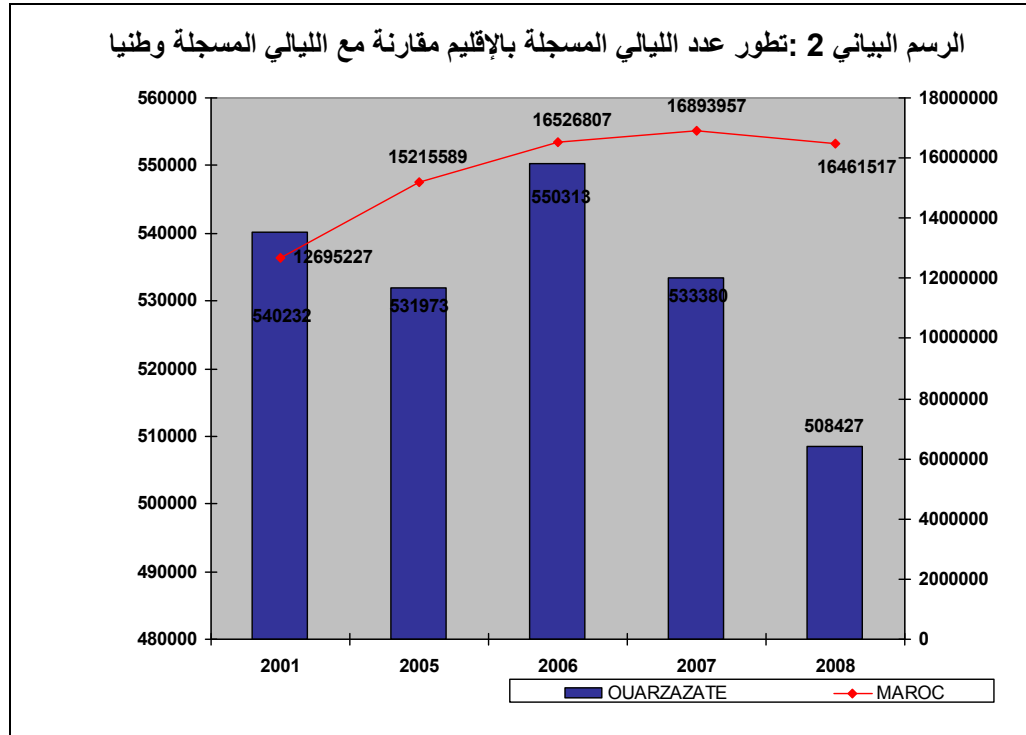
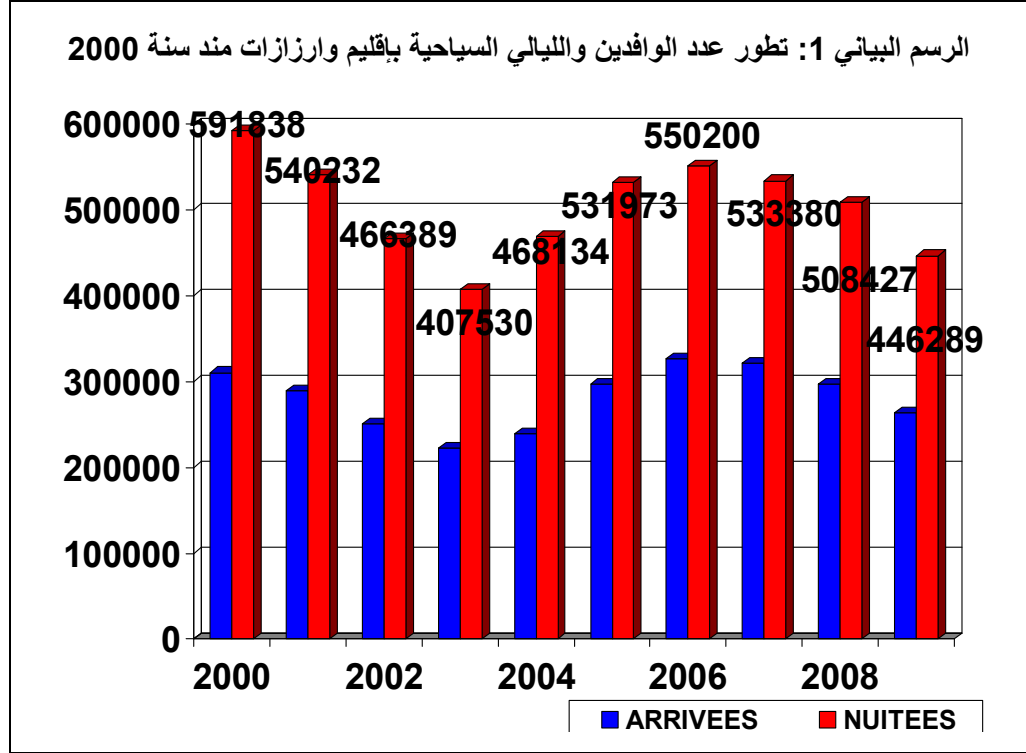
لم تعمل الدولة بعد حصول المغرب على استقلاله على تغيير الوضع كثيرا و لم تقم بتشبيد معامل أو إحداث شركات بالمنطقة تحمل طابعا صناعيا يكون مرتبطا بطبيعة المناجم الموجودة كما كان يجب أن يكون، و لكن اختارت لها بعد مدة زمنية طويلة نسيبا، الوجهة السياحية. أما المعادن المستخرجة من مناجم الذهب و الفضة و الكوبالت و المنغنيز و غيرها، فيتم حملها إلى ميناء الدار البيضاء أو أسفي و تصدر إلى خارج المغرب. و بالتالي لم تستفد ورزازات من جزء من ثرواتها الباطنية على الأقل. و بقيت المنطقة برمتها غارقة في وحل الفقر و العزلة و الإقصاء شبه التام.

يوجد بورزازات المدينة (عاصمة الأقاليم الثلاث) عشرات الفنادق المصنفة و عدد من وكالات الأسفار و النقل السياحي و وكالات كراء السيارات و مطاعم سياحية و مؤسسات للإيواء تحت الخيام (Bivouac) و أربع استوديوهات للتصوير السينمائي و معهد للتكوين السياحي و الفندقية و قصر للمؤتمرات. عرفت، خلال الثمانينيات من القرن الماضي، نقلة ملحوظة في نمو السياحة، بسبب الامتيازات و التحفيزات التي استفاد منها المستثمرون على مستوى الإعفاء من الضريبة و تقويت الأراضي أو الاستفادة منها بأثمنة رمزية و التسهيلات المرتبطة بالديون.. انتقل عدد الأسرة فيها من 814 سرير سنة 1984 إلى 2564 سرير سنة 1990 ثم إلى 3632 سرير سنة 1995. بعد ذلك، و في الوقت الذي أولت الدولة اهتمامها بالقطاع السياحي و أطلقت عدة مبادرات وطنية ابتداء من سنة 2000، و كانت تسعى إلى جلب عشرة مليون سائح في أفق 2010، في هذه الفترة، بدأ النمو السياحي بورزازات، يتباطأ: سوف تتناقص ليالي المبيت من 591.838 ليلة سنة 2000، إلى 415.331 ليلة سنة 2010، و ستتحدر بشكل حاد، نسبة ملاء الفنادق من 46% سنة 2000 إلى 17% سنة 2012.

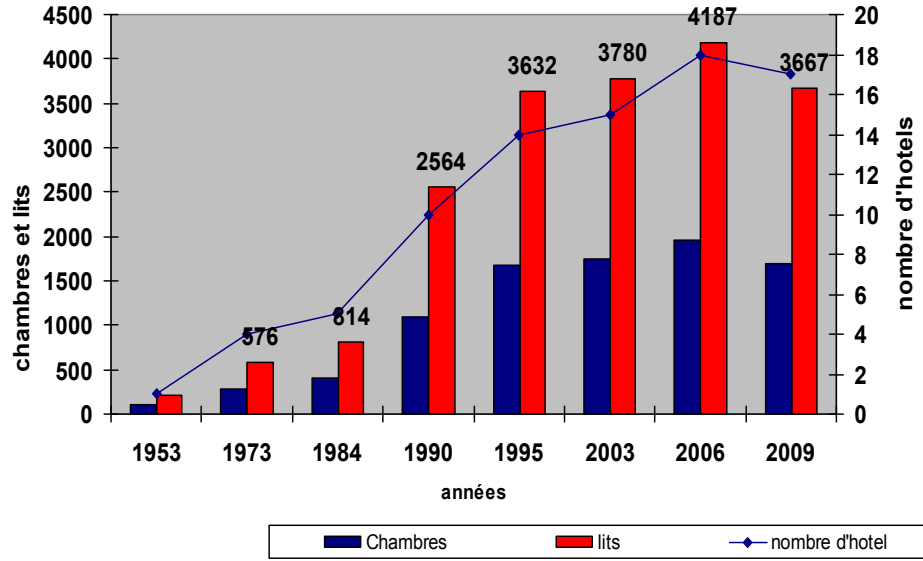
يتوافد على إقليم ورزازات (كان إقليم تنغير تابعا لورزازات) عدد من السياح - بما فيهم العمال المغاربة في المهجر - يتأرجح، ما بين مائتين و ثلاثمائة ألف سائح سنويا في أحسن الأحوال.



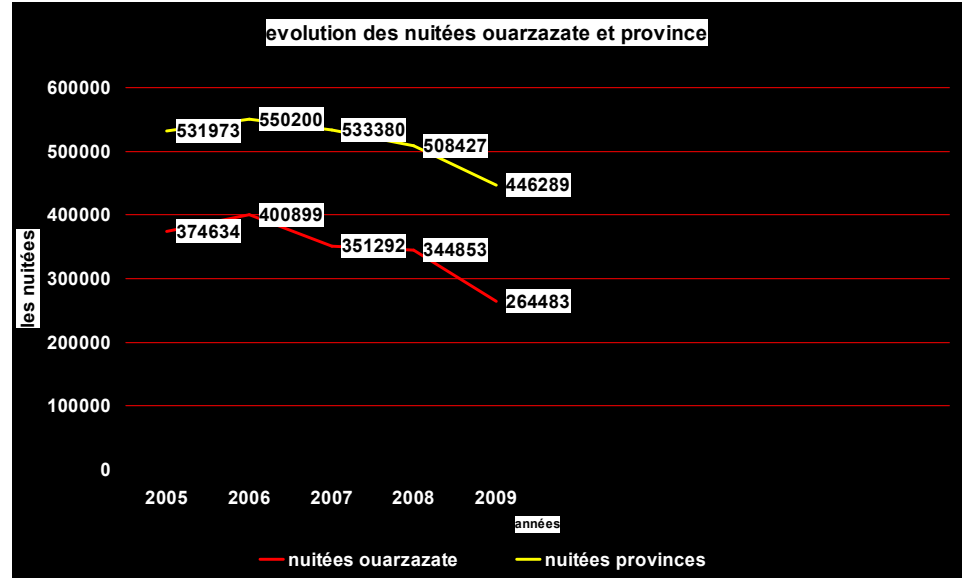
أنظر الرسوم البيانية التالية (24):



## تطور الطاقة الايوائية للفنادق المصنفة بالمدينة evolution capacité d'hebergement de la ville de ouarzazate



## تطور عدد الليالي السياحية بالمدينة والإقليم



كنا كاتحاد محلي للكُدش نشعر و بمرارة، بأن أمور السياحة في المنطقة لا تسير بشكل جيد. كل المؤشرات التي نتوفر عليها باعتبارنا قريبين جدا من القطاع، تدل على أنها ستصل إلى الباب المسدود. قمنا بتنبية المسؤولين محليا و جهويا و وطنيا، و طلبنا منهم بإلحاح تدارك الموقف، و خضنا عدة

احتجاجات و عبرنا عن الوضع مرارا في بياناتنا و عبر الجرائد الوطنية. و لكن لا أحد يستمع أو يهتم. و في ظل هذه الوضعية تجدهم يسابقون الزمن من أجل استفادتهم الشخصية فقط. و الأمر نفسه يقال عن نخبة المستشارين الجماعيين و البرلمانين و مستشاري الغرف المهنية، الذين لا يمثلون غير أنفسهم و يصبحون عبئا زائدا على كاهل المنطقة. أما المستثمرون بورزازات فغالبيتهم "مشلولو" التفكير و الخيال و لا يهتمهم غير الربح السريع و استغلال الأجورين و محاربة العمل النقابي و لو تطلب ذلك عند بعضهم طرد جميع العمال و إغلاق الفندق. و هم يتوفرون على رساميل مالية و استثمارات خارج ورزازات يهتمون بأمورها أكثر. طبعا كانت الضحية الأساسية من هذا كله، هي الطبقة العاملة و المهنيين المرتبط عملهم بالسياحة و الفئات الشعبية التي ستتضرر أكثر من غيرها من ركود النشاط الاقتصادي/السياسي، بالمنطقة.

أصدر الاتحاد المحلي العديد من التقارير و البيانات و البلاغات التي تحذر مما ستؤول إليه أوضاع السياحة بورزازات، و أصبحت مشكلة سلطات العمالة و المنتخبين و أرباب العمل، ليس حل مشكل الترددي الذي يعيشه القطاع، و لكن كيفية التخلص من الوجود النقابي بالفنادق. أشير فقط، إلى أن الطرف الوحيد الذي كان لنا معه تواصل إيجابي هو المجلس الإقليمي للسياحة CPT، بعد أن أصبح الزبير بوحوت مديرا إداريا له. (الزبير بوحوت: فاعل مدني و يتوفر على إمكانيات و مؤهلات علمية..)

و فيما يلي نموذجا من الرسائل التي تضمنت بعض معيقات النمو السياحي بورزازات و بعثنا بها إلى الحكومة و قطاعاتها و نشرتها بعض الجرائد الوطنية:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي بورزازات

ورزازات

رسالة مفتوحة

حفاظا على ما تبقى من ورزازات، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدق ناقوس الخطر:

إلى السيد الوزير الأول

الموضوع: مشكل قطاع السياحة بورزازات

تحية و سلاما و بعد،

يعتبر القطاع السياحي بورزازات عصب الحياة ومورد الرزق الأساسي لجل الساكنة (عمال،تجار،فنادق،بزارات،وكالات..إلخ) و يمتص عددا هائلا من اليد العاملة المتخصصة و غيرها (حوالي 3000 منصب شغل ب 97 مليون درهم سنويا قيمة الأجور الموزعة بالقطاع). يخلق رواجا اقتصاديا و ثقافيا مهما بالمنطقة. و تحتوي المدينة على نقط قوة و تراكم بنيوي مهم جدا يتجلى في وجود أزيد من 18 فندق مصنف و 6 دور للضيافة و 5 إقامات و 18 مطعم سياحي و 8 وكالة للأسفار و ما يناهز 163 بين وكالات كراء السيارات و النقل السياحي من بينها وكالات دولية و وطنية. و تتوفر المدينة على معهد للتكوين السياحي و الفندقية و مطار دولي و قصر للمؤتمرات و مؤهلات ثقافية و تاريخية و طبيعية و مركز للاستثمار.. و يساهم القطاع في دعم المدينة و تنميتها عن طريق الجبايات التي تناهز 40 مليون درهم سنويا. كما تعد المنطقة وجهة مطلوبة سياحيا على الصعيد العالمي..

و لكن للأسف الشديد بدأت المردودية في المجال السياحي تتراجع بشكل كارثي بخلاف ما هو عليه الأمر في المغرب كله، و بدأت ورزازات تضيع كل مقوماتها السابقة الذكر. و سمعتها و بنياتها في تآكل مستمر.. و هو أمر خطير لأنه يمس مستقبل المدينة و ساكنتها و ينذر بتوترات اجتماعية لا قبيل لها، و تكريس مختلف أشكال التطرف كنتيجة طبيعية لاستفحال الأزمات و انسداد الأفاق..

مظاهر هذا التراجع واضحة للعيان، و تتجلى بالأرقام الرسمية كذلك الواردة من وزارة السياحة، في ما يلي:

نسبة الإيواء (Taux d'occupation) بالفنادق المصنفة بورزازات، تراجعت بشكل حاد جدا إلى النصف خلال تسع سنين. بين سنوات 2000 و 2009: من 46 في المائة سنة 2000 إلى 23 في المائة سنة 2009.

و تراجع عدد الليالي السياحية بالإقليم (NUITEES) من 591838 سنة 2000 إلى 446289 سنة 2009

أما بالمدينة فقد تراجع عدد الليالي السياحية من 374634 سنة 2005 إلى 264483 سنة 2009 كما عرف عدد الليالي المسجلة بالمؤسسات السياحية المصنفة بورزازات - حسب وزارة السياحة دائما- تراجعا حادا ب16 في المائة بين شهر يوليوز من السنة الماضية 2009 و شهر يوليوز من السنة الحالية 2010 ..

في الوقت الذي يعرف فيه القطاع على الصعيد الوطني تطورا ملحوظا: تطور عدد الليالي المسجلة وطنيا من 12695227 سنة 2001 إلى 16461517 سنة 2008

إن أساس المشكل السياحي بالمدينة و سببه، يتركز حول:

- عدم تطبيق القانون و عدم مراقبة الفنادق و المؤسسات السياحية بالإقليم. دليل ذلك التآكل المستمر للمؤسسات السياحية بالإقليم ( الفنادق و غيرها.. ) التي أصبحت غير قابلة للاستعمال تقريبا جراء اهتراء بنياتها( الغرف، المطابخ،الأفرشة،المسابح،آلات التبريد و التسخين،المراحيض و الحمامات و غيرها...) و لكن دون أن تتحرك بالمقابل لجان التفتيش المنصوص عليها قانونا و تقوم بمهامها للحفاظ على جودة المنتج و الخدمات.
- ورزازات تباع منتوج و خدمات 5 نجوم و 4 نجوم و هي تقدم للسائح خدمة و منتوج 3 أو 2 نجوم أو حتى دون ذلك..و هو أمر أثر بشكل حاسم في عدم استجلاب السائح و الوكالات السياحية إلى ورزازات مرة أخرى و أثر على سمعة المدينة بشكل كبير..
- تفويت ممتلكات استثمارية ذات طابع سياحي لأشخاص لا علاقة لهم بالمجال السياحي،حيث لا يحترمون دفتر التحملات و لا يحترمون القوانين المنظمة للقطاع و لا يطبقون قانون الشغل و يسيرون المؤسسات السياحية كضيعة عائلية و بشكل عشوائي و غير مهني تماما، في قطاع يتطلب مهنية و تنافسية عالية.
- بالإضافة إلى ضعف الخدمات، فإن المؤسسات السياحية تكتفي باستقبال السائح و لا تقوم ببرامج ترفيهية أو ثقافية تساعد على التأثير في السائح و استجلابه مرة أخرى..بمعنى أنها تسعى إلى الربح فقط دون أن تخسر شيئا.. !
- عدم تطبيق قانون الشغل يؤثر أيضا على المردودية باعتبار أن العمال جزء حاسم في تطوير القطاع.( أزيد من 98 في المائة من نزاعات الشغل بورزازات تتعلق بعدم تطبيق مدونة الشغل.. !)
- جل الفنادق المصنفة بورزازات إما متهالكة أو هي في إطار التسوية أو التصفية القضائية أو هي مهددة بالإغلاق.
- إغلاق فندق بلير أثر بشكل كبير في عدد الوافدين إلى المدينة لأنه كان يوفر طاقة استيعابية مطلوبة من طرف وكلاء الأسفار الدولية (يتوفر على 260 غرفة و أزيد من 500 سرير و يتواجد بموقع استراتيجي للسياحة بورزازات..)
- مشكل المطار أثر بشكل سلبي و كبير على القطاع، من خلال مواقيت الأسفار غير المناسبة تماما و قلتها و التعامل فقط مع الخطوط الملكية المغربية و عدم احترام هذه الخطوط لمواقيتها و توقفها بالدار البيضاء قبل وصولها إلى ورزازات و غلاء التذاكر..هذه أمور كانت و ما تزال موضع استياء السياح مما أثر بشكل كبير أيضا في تردي القطاع..

- مشكل المرشدين السياحيين غير القانونيين و عدم تكوينهم..
- عدم فعالية المجلس الإقليمي للسياحة الذي يضم المدراء و أرباب الفنادق أو غيابه أو تعييبه بالمطلق..(لم يتم تكوين المكتب لحد الآن)
- المجالس المنتخبة محليا، إقليميا و جهويا و المؤسسات الإدارية المرتبطة بالسياحة، لا تقوم بتنشيط المدينة و المساعدة على خلق فضاءات مثيرة للسياح المغاربة و الأجانب (متاحف- حفلات- سهرات- مسابقات رياضية و غيرها..).لا يتجاوز زمن زيارة المآثر الثقافية و الفنية.. بورزازات كلها يوما واحدا. و هو ما جعل المدينة أصبحت ممرا للسياح إلى مناطق أخرى بعد أن كانت هي الحاضن الرئيسي..
- تآكل القصبات و الاستوديوهات بالمدينة و عدم العمل على ترميمها و صيانتها (القصة – الأوسكار..)
- عدم تسويق المنتج السياحي بالمنطقة بطريقة ناجعة و فعالة و بتعاون و تنسيق دائم مع جميع الشركاء،(المجلس البلدي،الإقليمي،الجهة، السياحة، المكتب الوطني المغربي للسياحة، الخطوط الجوية المغربية و غيرها،مديرية المطارات..). لا يوجد تنسيق أو شراكات أو لقاءات دورية بهذا الخصوص بين هذه المؤسسات.. !
- مشكل العزلة الطرقية التي تعاني منها المنطقة عند هطول الأمطار أو الثلوج.
- انقطاع الطريق بشكل متكرر و صعوبتها يؤثر على القطاع السياحي بالمنطقة.
- تآكل الرصيد العمراني المبني بالتراب.
- عدم توفر المدينة على تشوير سياحي و جمالي مساعد.
- عدم تنظيم القطاع السينمائي و تخليقه و استفادة المنطقة منه و من ديكورات الأفلام السينمائية سياحيا..
- ورزازات لا تتوفر و لو على صالة سينمائية واحدة.. !
- استياء السياح من غلاء تذاكر الاستوديوهات( أوسكار- كلا) دون أن يجد السائح ما يراه و ما يثيره للزيارة مرة أخرى..
- لا يوجد فرع أو تمثيلية للمركز السينمائي المغربي بورزازات، لتمثيل القطاع السينمائي و تسيير شؤون الإنتاج السينمائي و السهر على تطبيق القوانين ذات الصلة..
- لا توجد بورزازات مهرجانات سينمائية و لا دور للسينما و هي المسماة "هوليوود المغرب".. !
- الكولف بورزازات لم يعد يعمل رغم صرف أموال طائلة عليه و رغم أهميته سياحيا..
- إتلاف نادي الفروسية بورزازات و الذي كان ذو بعد سياحي مهم و تحويله إلى أشياء أخرى لا

علاقة لها بدفتر التحملات..

- عدم استغلال جمالية و أهمية سد المنصور الذهبي لتطوير و تشكيل نوادي للرياضة (الجيت سكي و غيرها من الرياضات المائية..)

إننا في الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، إذ ندق ناقوس الخطر من المآل الصعب الذي وصلت إليه هذه المدينة و ساكنتها و الذي يمكن أيضا أن تصل إليه.. ! نرجو تدخلكم العاجل لإنقاذ المدينة واحتواء المشكل، لأن الأمر لم يعد يحتمل التأخير أو الانتظار.. كما نرجو إدراج هذه المنطقة ضمن أولويات التخطيط و الاستثمار السياحي التنموي، سواء على مستوى جهة سوس ماسة درعة أو وطنيا..

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

ورزازات في : 03 دجنبر 2011

المكتب

- نسخة موجهة إلى السيد وزير السياحة و الصناعة التقليدية
- نسخة موجهة إلى السيد وزير الداخلية
- نسخة موجهة إلى السيد وزير التشغيل
- نسخة موجهة إلى السيد والي جهة سوس ماسة درعة
- نسخة موجهة إلى السيد عامل إقليم ورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس جهة سوس ماسة درعة
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الإقليمي بورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس بلدية ورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد مندوب السياحة بورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس مؤسسة ورزازات الكبرى
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس لجنة القلم
- نسخة موجهة إلى السيد مدير المركز السينمائي المغربي

إن دور الفاعل النقابي بالأساس، هو الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة و النضال من أجل تحسين ظروف اشتغال العمال و وضعهم الاجتماعي و المالي. و لكن وضعية بلادنا السياسية اقتضت أن يشغل اهتمامنا و عملنا في الاتحاد المحلي أكثر من أي شيء آخر، استقرار مناصب الشغل و تطبيق القوانين التي ارتضتها الدولة لنفسها. كان من المفروض، كما هو شأن الدول الديمقراطية، أن تسهر السلطات الحكومية على تطبيق تشريعاتها بكل حزم و مساواة بين المواطنين. 99% على الأقل من النزاعات التي كانت بيننا و بين أرباب العمل و رؤساء المصالح و الأقسام الإدارية المختلفة، تنصب حول خرقهم لقوانين الشغل. البنية الذهنية ل"الباطرونا" بورزازات، ترفض بشكل قطعي أن يعبر العمال عن آرائهم و أن يكون لهم كيان مستقل، أو قدر من الاستقلالية. لا يستسيغ صاحب العمل هنا، أن تكون للعامل قيمة تضاهي قيمته. لم يتعود على ذلك. المأجور، بالنسبة إليه، يجب أن يكون تابعا و خاضعا. و يمكن له بعد ذلك أن "يعطف" عليه و حتى على عائلته. لا يجب أن تخرج العلاقة عن هذا الإطار. أما أن تكون للمستخدمين سيادة و نقابة يحاورون بها صاحب الشغل ندا لندا، فذلك أمر مستحيل. و العامل طبعاً، لا يكون في "حمى" رب العمل و تابعا له وحده، و لكن يجب أن يخضع لعائلته أيضاً. و أي خلل في هذه العلاقة، سيؤدي بالعاملة و العامل للطرد على أقل تقدير.

مع نمو الوعي النقابي لدى العاملات و العمال، أصيب أرباب العمل و السلطات المحلية و الإقليمية و أعيان المخزن بالذهول و "الجنون". كان لسان حالهم يقول: "نقابة في ورزازات، تمثل العمال، و تساوي بيننا و بينهم، و تكون لها كلمتها و مكانتها. يستحيل أن نقبل ذلك!". هذا ما كان علينا مواجهته كاتحاد محلي. و كم كان ذلك صعباً في ظل العزلة التي تحيط بنا من كل جانب. و سيتبين للقارئ المتمعن من خلال سردنا لبعض الأمثلة و المعطيات و الأحداث الحقيقية، كيف تم تقديم ورزازات، قربانا لمجموعة من الـ "مستثمرين" المارقين و الجشعين و المتمرسين على النصب و الاحتيال. و هو أمر لا يمكن أن يسفر إلا على الفشل التنموي الذريع، و الحكم على المنطقة بمزيد من الافتراس و القهر و التخلف.

كانت السلطات بورزازات تقف بشكل مطلق إلى جانب أرباب العمل، و توفر لهم سبل الدعم و الحماية. و هذا شيء "طبيعي" في ظل دولة استبدادية و ذات توجه "رأسمالي" متخلف. و مع ذلك، فقد استطاع الاتحاد المحلي الكونفدرالي أن يفرض و إلى حد كبير، "قوته" التي استمدها من وحدة العمال و تأطيرهم. استطاعت النقابة أن تسود في جل و أهم الفنادق المصنفة و بنسبة انخراط عالية. و كان منطقياً أيضاً في نظري، أن تؤول الأمور إلى النهاية "المأساوية" التي آلت إليها الآن من تدمير شبه كلي للعمل النقابي. ذلك أن "استثناء" ورزازات في محيط وطني، نضالي و سياسي و نقابي رديء، لا يمكن أن يسمح موضوعياً باستمرار تجربة يمكن أن نعتبرها فريدة.



لم يستطع المخزن أن يطيح بنا كما يفعل عادة، بطريق رشوة المناضلين أو القمع بأشكاله المختلفة و المعروفة. و لكن ليتخلص منا، لجأ إلى عقر "دارنا" و "سندنا"، المكتب التنفيذي للكدش. و قاد تفكيك النقابة بورزازات كل من عبد القادر الزاير و امبارك المتوكل و محمد المرس و بوشتي بوخلفة و عمر الجمالي، و تواطأ معهم آخرون.

## ثانيا: القطاع النقابي للفنادق المصنفة بورزازات

### 1. فندق بلير

أول هجوم كاسح تعرض له القطاع النقابي الكونفدرالي للفنادق بورزازات، كان الطرد التعسفي الجماعي الذي طال 111 من العاملات و العمال بفندق بلير سنة 2009.

تم تشييد فندق بلير (صنف أربع نجوم) سنة 1988. يقع، وسط المنطقة الفندقية بورزازات على مساحة قدرها واحد هكتار و 82 آر. يعد من أجمل المرافق و أكثرها رحابة. يضم 252 غرفة و 12 جناحا (12 Suites) و بهو متسع للاستقبال و مطعمان دوليان، أطلق على أحدهما، اسم: "تازناخت" و أطلق على الآخر، اسم "فينت"، و سناك بار (حانة) بمحاذاة المسبح و مطعم مغربي و حانة تحت الخيام و ملهى ليلي و صالون مغربي و قاعة متعددة الاختصاصات تستوعب أزيد من 300 مقعدا و 7 قاعات للاجتماع و موقف سيارات جيد.. الخ. الأرض التي بني عليها بالإضافة إلى 27 هكتار أخرى، تم تفويتها من قبل بلدية ورزازات تحت إشراف عمالة الإقليم، إلى "المستثمر" عبد الفتاح بركاش بما قدره درهمان للمتر المربع سنة 1986، بناء على دفتر التحملات المؤرخ في 10/08/1984. علال السعداوي هو من كان على رأس عمالة الإقليم فيما كان محمد عبد النبي رئيسا لبلدية ورزازات. صاحب الفندق لا ينتمي إلى منطقة ورزازات، و يقطن و عائلته بالرباط. طبعا، لم يحترم دفتر التحملات و لم يقم أو عائلته من بعد وفاته و إلى غاية كتابة هذه السطور، بأداء ثمن تفويت الأرض كاملا للبلدية.

لمعرفة نوعية الأشخاص الذين أوكل إليهم "الاستثمار" بورزازات، لا بد من الإشارة إلى أن صاحب الفندق ورد اسمه باللائحة السوداء للتقرير الذي نشرته لجنة تقصي الحقائق النيابية حول "القرض العقاري و السياحي" سنة 2000.

القرض العقاري و السياحي (CIH, Crédit Immobilier et Hôtelier) مؤسسة مالية أنشأتها الدولة، و هي متخصصة في تمويل القطاع العقاري و السياحي. أحدثت بتاريخ 5 أكتوبر 1967، و أصبحت سنة 1993 خاضعة لمقتضيات القانون البنكي.

تم في هذا التحقيق(25) رصد عدة مخالفات و جرائم مالية قامت بها هذه المؤسسة بتواطؤ مع مجموعة من "المستثمرين"، يتجلى بعض منها فيما يلي:

- منح قروض لزبناء لم يسددوا ما بذمتهم من سلفات قدمت لهم سابقا
- ملفات القروض لا تستوفي الشروط و الضمانات و الوثائق القانونية المطلوبة
- صرف القروض قبل البت فيها من قبل "لجان القروض"
- استعمال الزبناء للقروض في غير الأغراض التي منحت لأجلها
- تقديم القروض دون مراعاة تقدم الأشغال
- منح القروض لأشخاص لا تتوفر فيهم الإرادة أو القدرة على تسديدها
- التدليس في قيمة القرض و نسب فوائد التأخير.. الخ، الخ

و العجيب أن المقترض/المستثمر، لا يساءل عن عدم الوفاء بأداء الدين إلا بعد مرور عدة سنوات، و لا يحال ملفه على القضاء في الوقت المناسب.

حصلت "مجموعة عبد الفتاح بركاش للاستثمار السياحي" إلى غاية سنة 2000، على عشر قروض على الأقل من "القرض العقاري و السياحي CIH"، بلغ مقدارها المالي، 132.019.000,00 درهم، و على تسبيقات من الدولة بقيمة 23.332.000,00 درهم، دون ضمانات عينية كافية و دون الأخذ بعين الاعتبار القروض التي استفادت منها سلفا ولم تسدها. و كان الغرض من القروض بناء و تجهيز ثلاث فنادق: خمس قروض لفندق نكورت ورزازات (فندق بلير ورزازات) و قرصان اثنان لفندق أوريدة بالرباط و اثنان آخران لفندق بلير بالرباط. (يمكن ملاحظة أن الدولة تكفلت بكل شيء لصالح هذا "المستثمر". البناء و التجهيز و العقار.. الخ!):

- فندق نكورت ورزازات (بلير): 82.868.000,00 درهم
- إقامة أوريدة الرباط: 4.132.000,00 درهم
- فندق بلير الرباط: 3.548.000,00 درهم
- قرض شخصي لعبد الفتاح بركاش: 41.471.000,00 درهم
- المجموع العام: 132.019.000,00 درهم
- تسبيقات الدولة: 23.332.000,00 درهم

لم يسدد عبد الفتاح بركاش الديون المترتبة عليه، و تراكمت فوائد التأخير و الجزاءات، و لم تعد ضماناته تغطي إجمالي التعهدات. أعيدت جدولة القروض غير ما مرة لأداء ما بذمته (سنوات: 1991 و 1996 و 1998 و 1999..)، و لكن لم يقم بتسديد ما عليه من مستحقات، علما أن الوحدات الفندقية

الثلاث تحقق أرباحا تمكنه بسهولة من تأدية ديونه، و كان يستعمل الأرباح و الاستخدامات ( Cash fow) لأغراض شخصية. قدم اقتراحات عديدة لمؤسسة القرض التي طالبته بالأداء " و لكنه لم يكن يحترم بنود الاتفاق المبرم معه. و يبدو أن هناك نية في ربح الكثير من الوقت بالاقتراحات المتعددة و المتناقضة المقدمة". لم يلجأ البنك إلى القضاء للحصول على ديونه في الوقت المناسب " و للتستر على متأخرات المجموعة (مجموعة بركاش) تمت الموافقة من طرف الإدارة العامة، عوض لجنة الإدارة، على قرض شخصي مبلغه 24 مليون درهم. و في ذلك خرق للقانون، و تستر على مشاكل الزبون. و لذلك فإن مسؤولية الإدارة العامة واضحة في هذا الملف لأنها كانت دائما تعيد الجدولة و توطد الديون للمجموعة و بالتالي تبدد الضمانات التي فقدت جزئيا قيمتها تجاه الدين الحالي" (أنظر تقرير اللجنة). إنه مما فاق الاستهتار، أن يستفيد بركاش من قرض شخصي لتمكينه من تسديد متأخرات القروض التي عليه، و من السخرية أن تكون ضمانات القرض رهن على مطلب تحفيظ بورزازات ! و مع ذلك، و بالرغم من استفادته من القرض الشخصي لتسديد متأخرات الدين، فإن شيئا من ذلك لم يحدث، و لم يحترم الاتفاق الذي على أساسه حصل عليه. و رغم تراكم الديون، فإن ملفه لم يعرض على القضاء !

ماذا لو تعلق الأمر بشخص من الناس العاديين، و دون نفوذ، لكانت ممتلكاته محجوزة و شرد هو و عائلته أو دخل السجن !

بخصوص فندق بلير بورزازات الذي طرد جميع عاملاته و عماله تعسفا و أغلق بعد ذلك، فإن صاحبه استفاد بصدده من سخاء "المخزن الاقتصادي" و تسهلاته "الغريبة"، و حصل على قروض و تسبيقات منحت له من طرف القرض العقاري و السياحي و الدولة المغربية كما يلي:

بالنسبة لقروض تسبيقات الدولة:

1. قرض رقم 04/70915 بتاريخ 1 أكتوبر 1986، بمبلغ 9.109.400,00 درهم مدته 12 سنة، مدة الإعفاء ثمان سنوات، نسبة الفائدة 00، قيمة القسط 569.337,50 درهم.
2. قرض رقم 06/76841 بتاريخ 1 مايو 1988، بمبلغ 2.000.000,00 درهم، مدته 12 سنة، مدة الإعفاء ثمان سنوات، نسبة الفائدة 00، قيمة القسط 125.000,00 درهم.
3. قرض آخر بنفس التاريخ، 01 مايو 1988، رقم 02/78658 بمبلغ 1.883.200,00 درهم مدته 12 سنة، مدة الإعفاء ثمان سنوات، نسبة الفائدة 00 قيمة القسط 177.700,00 درهم.
4. قرض رقم 02/81765 بتاريخ 01 نونبر 1988 بمبلغ 1.675.000,00 درهم مدته 12 سنة، مدة الإعفاء ثمان سنوات، نسبة الفائدة 00 فوائد، التماطل 13 في المائة، قيمة القسط 104.687,50 درهم.

بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف القرض العقاري و السياحي:

1. قرض رقم 0/48238 بتاريخ 01 يونيو 1986 مبلغه 25.856.000,00 درهم، مدته 14 سنة، مدة تأجيل السداد سنتين و عشرة أشهر،، نسبة الفائدة 15 في المائة سنويا، قيمة القسط المتعلق بالفوائد و الرأسمال 1.258.139,00 درهم، تاريخ انطلاق أول قسط 01 فبراير 1989.

2. قرض رقم 08/48239 بتاريخ 27 نونبر 1987، مبلغه 7.272.000,00 درهم، مدته تسع سنوات، مدة التأجيل سنة واحدة، نسبة الفائدة 15 في المائة، قيمة القسط 394.006,48 درهم، تاريخ أول قسط 01 أبريل 1989.

3. قرض رقم 04/79256 بتاريخ 27 يوليوز 1988، مبلغه 5.500.000,00 درهم، مدته خمس سنوات، تاريخ انطلاقه 01 غشت 1988، نسبة الفائدة 13,5 في المائة، قيمة القسط 351.316,45 درهم.

4. قرض رقم 01/203101 بتاريخ 01 مايو 1990، مبلغه 5.555.000,00 درهم، مدته أربع سنوات و ستة أشهر، مدة الإعفاء سنة، نسبة الفائدة 13,5 في المائة.

5. قرض رقم 0/203333 بتاريخ 01 يناير 1992، مبلغه 8.426.661,00 درهم، مدته ثلاث سنوات، نسبة الفائدة 12,50 في المائة.

بسبب عدم وفاء المقترض بالأداء، فإن هذه القروض كانت محل اتفاقية جديدة بتاريخ 03 دجنبر 1993، قلص بموجبها القرض العقاري و السياحي حجم المديونية و حصرها في 49.771.811,29 درهم فقط، شامل لديون القرض العقاري و السياحي و تسبيقات الدولة، كما تمت إعادة جدولة الدين المذكور في أربع سنوات من أكتوبر 1993 إلى غاية دجنبر 1997.

6. قرض التوظيف رقم 03/222803 بتاريخ 01 يناير 1995 بمبلغ 67.501.036,00 درهم، خصص لأداء مخلف القروض رقم 0/48238 و رقم 8/48239 و رقم 5/78614 و رقم 4/79256 و رقم 0/203333 و رقم 1/203101 في حدود مبلغ 55.749.128,00 درهم و مبلغ 13.064.717,00 درهم رصيد للفائدة المتعلقة بالإعفاء من الأداء لمدة سنتين و مبلغ 1.312.802,00 درهم خصص لأداء غرامات التأخير أي ما مجموعه 67.501.043,00 درهم.

و عمد الطرفان إلى إبرام اتفاقية لإعادة الجدولة ثانية بتاريخ 14 مايو 1996 تم خلالها الاتفاق على حصر المديونية في 67.501.036,00 درهم تسدد على مدى 15 سنة ابتداء من 01 يناير 1995، بقسط قدره 2.579.699,00 درهم و بنسبة فائدة 12 في المائة، و قد تم تخصيص مبلغ 54.436.319,00 درهم لأداء متأخرات القروض التالية: القرض رقم 0/48238 بمبلغ 19.422.243,00 درهم و القرض عدد 4/79256 بمبلغ 17.345.55,00 درهم، أما الفارق فقد تم استعماله لأداء الفوائد و الضريبة على القيمة المضافة بمناسبة فك القرض و إعادة الجدولة.

و هذه الاتفاقية كسابقاتها لم تنفذ بسبب عدم وفاء مجموعة بركاش المقترضة بالتزاماتها تجاه البنك و تم إبرام اتفاقية أخرى بتاريخ 24 يونيو 2002.

الاتفاقية حددت المبلغ الحال و المستحق في 150.954.433,97 درهم، يشكل منه دين المقترضة مبلغ 93.271.333,25 درهم المترتب عن القروض ذات الأعداد 0/48238 و 8/48239 و 5/78614 و 9/222803 أي بنسبة 62 في المائة من مجموع الدين الإجمالي المستحق على مجموعة بركاش، و التزمت المجموعة في شخص ممثلها القانوني عبد الفتاح بركاش بأداء ما مجموعه 80.000.000,00 درهم داخل أجل أقصاه 30 شتنبر 2002 مقابل التزام البنك بالتنازل عن باقي المبلغ المترتب بذمتها و رفع جميع الرهون.

و كما هي العادة دائما، لم تلتزم مجموعة بركاش بالاتفاق و لم تؤد ما بذمتها.

و أخذا بعين الاعتبار تنازلات البنك، فقد قررت محكمة الاستئناف التجارية بمراكش بتاريخ 05 يونيو 2012، مبلغ 122.212.783,72 درهم (مائة و اثنان و عشرون مليون درهم و مائتان و اثنا عشر ألفا و سبعمائة و ثلاثة و ثمانون درهما و اثنان و سبعون سنتيما) كدين مستحق لفائدة البنك العقاري و السياحي. و مع ذلك، فإن هذا الأخير، و لغاية كتابة هذه السطور، لم يسترجع أمواله(26).

أما بالنسبة للضرائب العامة، فإن رب العمل و مع انعدام أي مراقبة و لا مساءلة، لا يعلن عن حقيقة الأرباح التي حصل عليها و لا يصرح بالعدد الفعلي للسياح المقيمين بالفندق، و لم يؤد حتى استحقاقات الضريبة عن الأرباح التي صرح بها. بلغت على سبيل المثال، متأخرات فندق بلير، لفائدة الإدارة العامة للضرائب، (TVA, IS, IR,) في الفترة، ما بين سنة 2005 و 2012، ما مقداره 1.524.949,32 درهم، و مقدار الضريبة لفائدة قبضة بلدية ورزازات إلى غاية سنة 2012، ما قدره 5.311.403,97 درهم، و متأخراته من الضريبة المصرح بها عن المشروبات، لسنتي 2005 و 2007 فقط، ما مقداره،

51.603,35 درهم، و متأخراته من الضريبة على الإقامة لسنتي 2006 و 2007 فقط، ما مقداره 95.716,00 درهم ..

أما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بورزازات، فإن فندق بلير مدين له بما قدره 25.042.411,56 درهم، ما بين سنتي 1989 و 2012. مما عرض العائلات و العمال لنقص حاد أو حرمان تام من التغطية الصحية و الحماية الاجتماعية و التقاعد. و جدير بالذكر أن صاحب الفندق لا يصرح للعمال بأيام العمل الفعلية، و يكتفي بالإعلان عن ثلاثة أو أربعة أو عشرة أيام في الشهر. يقتطع حصة العمال كاملة من رواتبهم شهريا و يستعملها لأغراضه الشخصية، و هذه سرقة موصوفة. بل كان يأخذ/يسرق، للعائلات و العمال، التعويضات عن مصاريف التطبيب و الاستشفاء التي تعود إليهم من الصندوق عن طريق إدارته.



بالإضافة إلى كل صنيعه، و عندما أصدرت المحاكم المختصة، حكمها النهائي عن الطرد التعسفي، لصالح 111 من العاملات و العمال النقابيين، و كان ذلك منذ سنة 2009، رفض تنفيذه ! و المثير للاستغراب و السخرية، هو أن القرض العقاري و السياحي و إدارة الضرائب و بلدية ورزازات و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و هي مدينة كلها، لشركة بركاش، لم تقم بما يلزم لاستيفاء ديونها و لم تحرك المساطر القضائية إلا بعد عدة سنوات و بعد أن لجأ العمال المطرودون إلى المحكمة بسبب الفصل التعسفي.. !

يوجد بالفندق أزيد من 120 مأجورا، 111 منهم منخرطون في نقابة الكدش بورزازات. 36 من الإناث و 75 من الذكور، البقية تشتغل بإدارة الفندق. و يمكن أن نتصور بسهولة، الوضعية التي سيكونون عليها. فإذا كان صاحب العمل غير متوان في الغش و التدليس و "سرقة" أموال الدولة، و ذو حذوة و نفوذ، فما عساه يفعل بالعاملات و العمال.. ! طريقة تسييره لمؤسسة بلير ماليا و تدييره لها، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مآلها المنطقي: السقوط و الإفلاس. و طبعا سيكون المأجورون أول الضحايا.

منذ تاريخ افتتاح الفندق، و ظروف التشغيل قاسية جدا و لا أحد أنصف المستخدمين. لا يمكن أن نتحدث عن "عمل"، و لكن الصائب أن ننعته بالسخرة و الاستعباد. لاشيء قانوني أو أخلاقي يوطر علاقة إدارة بلير بالعمال، غير الخدمة "المطلقة" لصاحب العمل و لعائلته. كثيرة هي الممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية التي يحكيها المأجورون بصدد تعامل صاحب العمل معهم. و في الحقيقة هذا ما دأب عليه جل أرباب العمل في ورزازات. يشتغل العمال و تشتغل العاملات، بشكل متواصل، و لأزيد من خمس عشرة ساعة في بعض الأحيان، و في مرات عديدة، لا يغادرون مقرات عملهم لأيام متوالية. عدد منهم يتقاضون أجره شهرية لا تتجاوز 600 درهم، و قد لا يتقاضونها، أو يتأخر صرفها لشهور. طبعا، استغل رب العمل و "أقرانه"، فقر العمال و عائلاتهم و حاجاتهم الملحة للعمل، و لم يكن لديهم في ذلك ما يستطيعون فعله ! كان صاحب الفندق يرسل عددا من العاملات أو العمال، للاشتغال في بيته الفاره بالرباط، فيتحول المأجورون إلى خدم للعائلة، يقومون بكل شيء طيلة اليوم: التنظيف و الكنس و حضانة الأطفال و غسل الكلاب و البستنة نهارا و حراسة البيت ليلا و السياقة و جلب متطلبات العائلة و قضاء أغراضها.. الخ.

لا شيء من القانون المنظم لعلاقة الشغل كان مطبقا: عدم أداء الحد الأدنى القانوني للأجر - عدم تمكين العمال من أجورهم المستحقة في موعدها القانوني - عدم تمكين العمال من التعويضات العائلية - عدم أداء الأقساط القانونية برسم التغطية الصحية و مستحقات صندوق الضمان الاجتماعي - عدم استيفاء ورقة الأداء للبيانات القانونية: تاريخ الدخول الفعلي للعمل، الصفة المهنية، الجهة المؤمنة.. - عدم



احترام العدد القانوني لساعات العمل - عدم تعويض العمال عن الساعات الإضافية - حرمان العاملات و العمال من الراحة الأسبوعية و العطلة السنوية و الأعياد الدينية و الوطنية - عمل السخرة - التحرش و الاستغلال الجنسي، و غير ذلك كثير من المصائب العظمى التي يعانيها العمال، و لا يحس بها و لا يعلمها غيرهم. تقول "سيمون فايل" بحق و بمرارة:

"هذه هي طبيعة البشر: مَنْ يسحق سواه لا يشعر بشيء، بينما يشعر المسحوق وحده بالنير. لذا ليس بوسعنا أن نفهم هذه المعاناة ولا أن نشعر بها ما لم نقف فعلاً إلى جانب المضطهدين." (27)

كان عامل الإقليم علال السعداوي على الخصوص، يرتاد فندق بلير أغلب أيام الأسبوع، و يكون بمعية أصحابه أو ضيوفه من الرباط و غيرها من المدن. عندها تزداد معاناة المستخدمين، و معهم بالمثل، معاناة نساء و رجال فرقة أحواش، و هي مجموعة غنائية شعبية. حيث تتضاعف جهود الجميع، لخدمة العامل Gouverneur و صحبه، و السهر على "راحتهم" طيلة الليل تقريبا.. و من الغريب كيف لا يكون المستخدمون و فرقة أحواش الموسيقى "مرئيين" لدى هؤلاء "السادة" خلال هذه السهرات، إلا على شكل أدوات ترفيه و خدمة..! فلا فرق بينهم هناك و بين الكراسي و أعمدة الفندق الصماء. تتقاضى فرقة أحواش المكونة من حوالي 20 من النساء و الرجال، مبلغ 10 دراهم لكل فرد في أحسن الأحوال و لا يحصلون طيلة الليل على أية وجبة غذاء. و يزداد عبء العاملات و العمال، و يشتد الضغط عليهم أيضا، عندما يأتي إلى الفندق زوجة عبد الفتاح بركاش أو أبنائه الذين يصطحبون معهم أصحابهم من ذوي "الجاه" و الفئة النافذة في البلاد.

بمجرد ما تم الإعلان عن تأسيس نقابة تابعة للاتحاد المحلي للكدش، في مارس 2000، تغيرت طبيعة الصراع، و أصبح همّ صاحب العمل و السلطات الإقليمية و المحلية و لوبيات الفساد الانتخابي و المالي، هو العمل على محاربة العمل النقابي.

كان المكتب التأسيسي للنقابة مكونا من سبعة أعضاء:

حسن برخوش: الكاتب العام

محمد اورحو: نائب الكاتب العام

صلاح الهبيل: الأمين

حبيب قونين: نائب الأمين

عبد الصمد جوجو: المقرر

مريم الخرجات و عبد العالي مورو: مستشاران

تغيرت بعض الأمور لصالح العمال، كالزيادة في الأجر، و التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و تحسنت نسبيا ظروف العمل، و تم احترام ساعات العمل القانونية، و استعادوا إلى حد كبير - و هذا مهم - كرامتهم و إحساسهم بحريتهم و إنسانيتهم.. و لكن كان ذلك كله محط نزاع دائم بين النقابة و إدارة الفندق. أصبح الهاجس الأساسي لهذه الأخيرة هو تكسير النقابة و طرد النقابيين أو إخضاعهم أو تعويضهم بعمال آخرين. لم يستطع عبد الفتاح بركاش - و عائلته - تحمل أن يكون للعامل صوت و كرامة و قوة، و لذلك سيحتد الصراع.

سنة 2004 و بمجرد دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ، بادرت الإدارة "مستفيدة" من المواد 66 إلى 71 المتعلقة ب"الفصل لأسباب تكنولوجية أو هيكلية أو اقتصادية و إغلاق المقاولات"، إلى الطرد الفعلي ل 30 عاملا على أساس فصل 60 آخرين، نهاية الشهر. و هو ما أدى إلى خوض سلسلة من الإضرابات و الوقفات و المسيرات الاحتجاجية، أجبرت الإدارة و السلطات على الجلوس إلى طاولة الحوار و الاتفاق بالتالي بتاريخ 1 أبريل 2004، على إرجاع المطرودين إلى عملهم مقابل تقليص الأجور لجميع العمال بنسبة 25 في المائة بدون تقليص ساعات العمل، لمدة ستة أشهر، و التزمت الإدارة بإعادة هيكلة الفندق لتجاوز الأزمة التي يدعيها صاحبه. بعد نهاية المدة المتفق عليها، استرد العمال راتبهم كاملا، و لكن إدارة المؤسسة واصلت استنزاف الأجورين، و رفضت التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و امتنعت عن تأدية الأجور في وقتها، و استمرت حالة الشد و الجذب على هذه الحال.

بدأت خدمة السائح تتراجع بشكل ملموس، بسبب غياب المهنية في التسيير، و عدم تجديد بنيات الفندق الاستقبالية و التجهيزات الأساسية التي تتآكل يوما بعد يوم، في غياب تام لمراقبة وزارة السياحة و غيرها من مؤسسات الدولة ذات الاختصاص. و مع اقتراب سنة 2009، أخذت بوادر مخطط "التخلص" من العمال النقابيين تلوح في الأفق بحدة. بدأت الشركة تفتعل الأزمة "المالية" للفندق، قصد فصل العمال بشكل "شرعي"، و عملت بشكل مفاجئ في نونبر 2008، على طرد تعسفي للنقابيين، سعيد ازبيدك و موحى اوسيرو. ثم طرد تعسفي للنقابي عبد الله بيتي في يناير 2009، ثم طرد تعسفي لمندوب العمال و الكاتب العام للنقابة محمد مودود و نقابي آخر، الحسين مقران، في 9 مارس 2009. تم ذلك دون مراعاة للمقتضيات القانونية لمدونة الشغل. كما بدأت الإدارة بإفراغ الفندق من تجهيزاته الأساسية، و تذرعت لذلك بأنها ستعزز فندق بلير بأرفود مؤقتا فقط، بسبب الزيارة الملكية إلى هذه المدينة بتاريخ 05 أبريل 2009. ألغت حجوزات السياح الأجانب و حولت بعضها إلى فنادق أخرى. في شهر فبراير 2009، توقفت الشركة، عن صرف الأجور، و امتنعت عن أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

و التأمين الإجباري عن المرض. بعثت النقابة بشكايات إلى عامل إقليم ورزازات و إلى كل من مندوب الشغل و السياحة و والي جهة سوس ماسة درعة و وزارة السياحة و المكتب الوطني للسياحة، و لكن لا حياة لمن تنادي.

عقدت عدة اجتماعات بين النقابة و رب العمل و المسؤولين في المدينة بصدد ملف بلير، و لكنها لم تفض إلى نتيجة، من بينها:

- اجتماع يوم 2009/01/27، الذي أشرف عليه مندوب التشغيل و تناول عدة قضايا من ضمنها الطرد الذي تعرض له النقابي عبد الله بيتي.

- اجتماع يوم 2009/02/06، بإشراف باشا المدينة و مندوب الشغل، و الذي توج بإقناع الممثلين النقابيين للعمال بوقف جميع الاحتجاجات و إعطاء فرصة لإيجاد حلول منصفة و إرجاع العمال المطرودين.

أمام عبثية إدارة بلير و سطوها المتواصل على حقوق العمال، سطرت النقابة برنامجا نضاليا احتجاجيا ابتداء من 2009/02/27. و نظرا لصدود المستخدمين و وحدتهم، لم تستطع الشركة التخلص منهم بسهولة، فبادرت بتاريخ 3 مارس 2009 إلى سلك مسطرة الفصل الكلي للأجراء لأسباب اقتصادية، معتمدة في ذلك على الفصل 66 و ما بعده من مدونة الشغل، و معولة على موافقة عامل إقليم ورزازات عبد السلام بيكرات، الذي كانت علاقته آنذاك جد متوترة مع أعضاء مكتب الاتحاد المحلي للكدش. و توصلت مندوبية التشغيل و السلطات الإقليمية بطلب الفصل الكلي للأجراء عن طريق محامي الشركة. و حسب "قانون الشغل" المغربي، فإن موافقة عامل الإقليم، تعد شرطا حاسما ليكون فصل العمال شرعيا و غير تعسفي و بالتالي، إعفاء صاحب الشركة من تعويضهم عن الفصل. بتاريخ 2009/03/25، خاض العمال إضرابا لمدة ثلاثة أيام، مصحوبا باعتصام أمام الفندق. و قد تصدوا خلاله لإفراغ هذا الأخير من تجهيزاته الرئيسية (أجهزة التلفاز، أجهزة المطبخ، طاولات، ديكورات...) و منعوا حافلات النقل من حملها.

كنا نعلم جيدا، كاتحاد محلي، أننا أمام مرحلة صعبة جدا من المواجهة، خصوصا و أننا في أقصى درجات التوتر مع عامل الإقليم. هذا الأخير، الذي لجأ إلى قمع جل معاركنا النضالية. كما رفع دعوى قضائية ضد ثلاثة من أعضاء مكتب الاتحاد المحلي: عمر اوبوهو و حسن أقرقاب و حميد مجدي، و تم اعتقالنا بناء عليها.(أنظر الفصل المخصص للموضوع). كما كانت الصعوبة التي نواجهها تتجلى في

الغموض و التردد و المواردية التي تكتنف إدارة فندق بلير، و هو أمر عبر عنه مندوب التشغيل نفسه في تقريره الموجه إلى عامل الإقليم بتاريخ 2009/03/30، حيث يقول:

"في غياب إدارة محلية و فاعلة، يعاني دائما فندق بلير من انعدام رؤية واضحة في التدبير، بدءا من مشكل تسويق المنتج، الذي استفحل مع تدني الخدمات المقدمة، مما ترتب عن ذلك، من عجز في مواجهة مختلف التحملات خاصة مستحقات العمال، البالغ عددهم حوالي 120 أجيرا رسميا أغلبهم منضوون تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل".

قمنا بتكثيف الوقفات و المسيرات الاحتجاجية التي كانت تتزامن تواريخها غالبا مع اجتماعات اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة، و اللجنة الإقليمية المكلفة بالدراسة و البث في طلبات الفصل أو الإغلاق الكلي أو الجزئي للمقاولات، التي يرأسهما بحكم القانون عامل الإقليم، و اللتين انعقدتا أيام، 24 و 28 و 29 و 30 مارس من سنة 2009. ثم حزمة ثانية من اجتماعات اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة بمقر عمالة الإقليم، أيام 24 و 28 و 29 أبريل 2009. خلصت هذه اللقاءات في النهاية إلى النتائج المسجلة في محضر اجتماعها كما يلي:

1. استعداد النقابة و ممثلي العمال للحوار و تحقيق استقرار و سلم اجتماعي و التوصل لحلول توافقية شريطة التزام فعلي للمسيرين بوضع و تفعيل برنامج عملي للنهوض بالمؤسسة و إصلاح مرافقها و القيام بمهام التسويق بشكل احترافي، سيما و أن المؤسسة تتوفر على المؤهلات لتحقيق نسبة إقبال ملائمة.
2. عدم تقديم الطرف الآخر لأي تصور لتشغيل الفندق بصفة عادية و منتظمة بدعوى انعدام السيولة المالية.
3. عدم التمكن في هذه الوضعية من التوصل لأية حلول توافقية، في إطار اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة. و بناء على ذلك، فقد قررت اللجنة إحالة ملف هذه القضية على أنظار اللجنة الوطنية للبحث و المصالحة طبقا لمقتضيات الفصل 563 و الفقرة 2 من الفصل 565 و الفصل 566 من مدونة الشغل.

عقدت اللجنة الوطنية أولى اجتماعاتها يوم 30 يونيو 2009، بمقر وزارة التشغيل بالرباط برئاسة المدير العام لمديرية الشغل بوزارة التشغيل و التكوين المهني، و حضور كل من ممثلي أرباب العمل CGEM، و وزارة الداخلية، و السياحة، و جامعة الغرف المغربية للتجارة و الصناعة و الخدمات، و حضر عن الكدش: بوخالفة بوشنة عضو المكتب التنفيذي، و عبد الله لكبوري الكاتب العام للنقابة الوطنية للفنادق، و محمد مودود و الحسن برخوش و عبد العزيز أيت تستفت عن نقابة بلير، و عمر ابوهو و حميد مجدي

عن مكتب الاتحاد المحلي للكدش بورزازات، و حضر رئيس قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية عمالة ورزازات عبد الصادق العالم، و محمد الاغظف الشيخ ماء العينين مندوب السياحة بورزازات، و محمد أومغار مندوب التشغيل بورزازات، و تخلف عنها صاحب الفندق. تلت هذا اللقاء سلسلة أخرى من الاجتماعات التي لم تسفر عن نتيجة إيجابية. و كانت مراوغة صاحب الفندق و عدم وضوح الرؤية لديه أو إخفاؤها في الحقيقة، و سعيه لإفشال الحوار ظاهرة في أقواله و أفعاله. كانت عائلة بركاش، بالنظر لنفوذها و إمكانياتها تصرح على هامش اللقاءات و في بعض الأحيان في الاجتماعات الرسمية نفسها، بأنها ستتخلص من العمال و ستطردهم من المعتمض و ستعيد فتح الفندق كما تريد هي. و كان يطلب منا ممثلها في الاجتماع، يوسف بركاش الابن، بعد أن توفي أبوه عبد الفتاح بركاش نهاية سنة 2008، الذهاب إلى المحكمة التي لن نحصل منها على فائدة و يقول "إن المحاكم هي لعبتي المفضلة..!". و بما أن اللجنة الوطنية لم تخلص إلى حل للمشكل، فقد أحيل الملف برمته على لجنة التحكيم بتاريخ 07 يناير 2010. هذه الأخيرة لم تباشر عملها و لم تتخذ أي قرار وفقا لاختصاصاتها.. !

كنا نقوم بجهد كبير في هذه اللقاءات. فقد كان علينا أن نتمكن جيدا من المساطر و القوانين المتعلقة بفصل العمال، و نعرف ثغراتها.. و شكلنا لهذا الغرض خلية صغيرة مكونة من بعض أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و مكتب نقابة بلير، للمحافظة على سرية المعلومات و المعطيات التي كنا نتوفر عليها، و سرية طريقة تدبيرنا للملف. ساعدنا ذلك كثيرا في مرافعتنا أثناء الاستماع إلينا في اجتماعات اللجنة الإقليمية المكلفة بالدراسة و البث في طلبات الفصل أو الإغلاق الكلي أو الجزئي للمقاولات. حيث عملنا على نقض - و بشكل علمي و موثق و واضح - كل المعطيات التي أدلى بها صاحب الشركة و قدمتها عمالة الإقليم و مندوبية التشغيل، في مواجهتنا. و كان نقضنا لها في شقها المسطري الذي لم يتم احترامه و في الجوهر أيضا. و هو ما جعل بعض الخصومة تتحول، بين ممثلي الشركة و ممثلي عمالة الإقليم، حيث كان رب العمل يعول على الدعم التام له من عامل الإقليم، مهما تكن التبريرات. و كذلك تحوّل الخصام بين صاحب الشركة و طاقمه الذي صاحبه في الاجتماع و بالخصوص أحد أساتذة القانون الجامعيين. عمد صاحب الشركة، إلى إخراس صوته تماما أمام الجميع لأنه لم يستطع إفحامنا و إقناع أعضاء اللجنة ! و جرت العادة أن يصحب في مثل هذه الاجتماعات طاقما مكونا من مدير الفندق و المحامي و المحاسب و أستاذ جامعي أو اثنين متخصصين في القانون العام و الخاص.

لم يعد لعامل الإقليم عبد السلام بيكرات من بد، إلا أن يصدر قرارا يرفض طلب صاحب الشركة بفصل العمال أو الإغلاق الكلي أو الجزئي للفندق. فبتاريخ 30 أبريل 2009، عقدت اللجنة الإقليمية المكلفة بالدراسة و البث في طلبات الفصل أو الإغلاق الكلي أو الجزئي للمقاولات اجتماعها الختامي برئاسته و حضور المندوب الإقليمي للشغل، و المندوب الإقليمي للسياحة، و ممثل غرفة التجارة و الصناعة و

الخدمات، و ممثل عن المجلس الإقليمي للسياحة، و الخازن الإقليمي، و المندوب الإقليمي للصناعة و التجارة، و رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و خلصت إلى ما يلي:

1. سجلت اللجنة الإقليمية عدم احترام بعض المقتضيات الشكلية المنصوص عليها في المادة 66 من مدونة الشغل، و خاصة ما يتعلق منها بضرورة إبلاغ مندوبي الأجراء و الممثلين النقابيين في إطار لجنة المقابلة، لاستشارتهم و التفاوض معهم قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ الشروع في مسطرة الفصل.

2. الصعوبات المالية المعتمدة لطلب الفصل و الإغلاق الكلي لا تكتسي صبغة تكنولوجية أو هيكلية أو اقتصادية أو ما يماثلها بقدر ما يتعلق الأمر بعوامل داخلية مرتبطة بالتدبير و علاقات الشغل.

3. لم يثبت للجنة استحالة مواصلة نشاط المقابلة كما هو منصوص عليها في الفصل 69 من مدونة الشغل، بحيث تبقى مواصلة السير العادي للمقابلة متاحة شريطة اضطلاع المسيرين بمسؤولياتهم في مجال التسويق و التدبير و إيجاد صيغ أخرى أكثر ملائمة.

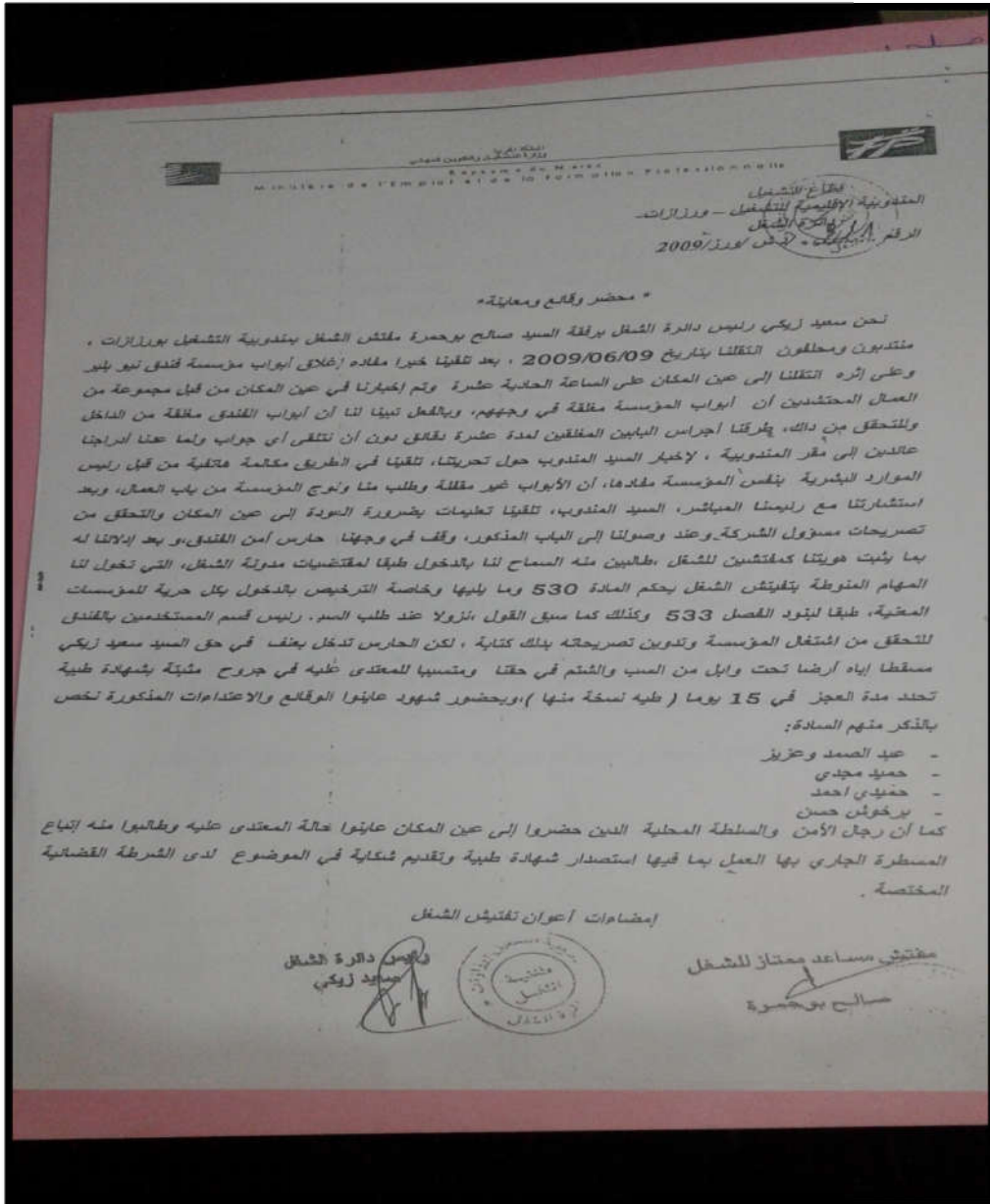
4. الملف سيحال برمته على أنظار اللجنة الوطنية للبحث و المصالحة بعد تعذر إيجاد حل له على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة.

5. إن انعدام السيولة المالية للوحدة و التوقف عن الأداء الذي ورد في مقال الطالب و تصريحاته تترتب عنه آثار قانونية تنظمها التشريعات الجاري بها العمل و يرجع اختصاص البث فيها للمحاكم المختصة.

6. قرار الإغلاق المطلوب ستكون له انعكاسات مضرّة بالاستثمار و مناصب الشغل دون إغفال تأثيراتها السلبية على صورة المنتج السياحي الإقليمي.

غير أن صاحب الفندق كان له رأي آخر. و لأننا أمام حالة من المستثمرين المارقين، و ما أكثرهم في المغرب، من الذين لا يعيرون اهتماما و لا أهمية لا لقوانين البلد و لا لمؤسساته، فقد تم بتاريخ: 09 يونيو 2009، طرد 111 من العاملات و العمال النقابيين و أغلقت أبواب الفندق، و أحيطت واجهاته بحراس شركة "حيورا" الذين كانوا مدججين بالعصي و الصواعق الكهربائية و الكلاب المدربة. أخبرنا كنعابة في الحال، مندوبية التشغيل و السلطات الإقليمية بعملية الطرد الجماعي و إغلاق أبواب الفندق في وجوه العمال قصد المعاينة. و عندما حضر رئيس دائرة الشغل، سعيد زيكي، إلى عين المكان للقيام بمهامه، اعترض سبيله حراس الفندق و أشبعوه شتما و سبا، و عنفوه و ضربوه و طرحوه أرضا !

أنظر محضر وقائع و معاينة أصدره مفتش الشغل المعتدى عليه:



عملنا أيضا على إثبات حالة الطرد و الإغلاق غير القانوني للفندق، عن طريق المفوض القضائي، و قام  
رئيس دائرة الشغل بمندوبية التشغيل بتحرير محضر مخالفة بتاريخ 19 يونيو 2009، سلم للمحكمة  
الابتدائية بورزازات يوم 21 يونيو 2009. عقدت عدة اجتماعات، إن على المستوى المحلي أو في إطار  
اللجنة الوطنية للبحث و المصالحة، المنصوص عليهما في مدونة الشغل. و خلال كل لقاءاتنا مع إدارة  
الشركة و خاصة بركاش الإبن، كان يكرر بأن القضاء هي لعبته "المفضلة و المضمونة" و كان على  
يقين أن العمال لن يحصلوا على حكم لصالحهم. قال هذا الكلام بوزارة التشغيل و أمام أعضاء اللجنة  
غير ما مرة، فقد كان على ثقة تامة من نفوذه !

كنا نتنقل باستمرار (أعضاء من مكتب الاتحاد المحلي و مكتب نقابة بلير) بين ورزازات و الرباط، لحضور أشغال اجتماع اللجنة الوطنية للبحث و المصالحة، رغم أن الأمر كان مجهدا و مكلفا لنا ماديا، بسبب ضعف إمكانياتنا المالية و بعد المسافة و صعوبة طريق تيزي نتشكا و مناخها المتغير. و كان يتخلف عن الاجتماعات في الغالب صاحب الشركة. و بعد ذلك، و لأن اللقاءات لم تصل إلى حل، رفع التقرير النهائي لوزير التشغيل، و لكن العجيب أن هذا الأخير، أوقف المسطرة القانونية المرتبطة بالملف برمته ! (مسطرة التحكيم و بالأخص المواد: من 567 إلى 574 من مدونة الشغل). و هنا بدأت مرحلة أخرى من النضال، تجلت أهم محاورها في اعتصام جميع العاملات و العمال المطرودين بالمدخل الرئيسي للفندق، و نصب خيمة الاعتصام بموقف السيارات.

بتاريخ 2009/06/15، رفعت الشركة الفندقية نقورت، صاحبة الفندق، دعوى استعجالية لإخلاء مكان الاعتصام و رفع الحصار المضروب على الفندق من قبل العمال النقابيين، و لكن رئيس المحكمة الابتدائية بورزازات، بصفته قاضيا للمستعجلات قضى بعدم الاختصاص بتاريخ 2009/07/07. استأنفت الشركة الحكم، و بتاريخ 2009/08/26، أصدرت محكمة الاستئناف قرارا بإلغاء الأمر الابتدائي و حكمت بطرد العمال من الأماكن المعدة لوقوف السيارات الخاصة بفندق بلير ورزازات. و بناء على مقال نقض الحكم الاستئنافي، المودع بتاريخ 2009/10/30 من قبل نقابة عمال بلير لدى المجلس الأعلى، قضى هذا الأخير بتاريخ 2011/01/30، بنقض و إبطال القرار المطعون فيه و إحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى. و بتاريخ 2011/12/28، قضت محكمة الاستئناف بورزازات، بإلغاء الأمر المستأنف و الحكم برفض الطلب.

بتاريخ 8 يوليوز 2009، و قبل انتهاء الأجل القانوني (تسعون يوما من تاريخ توصل الأجير بمقرر الفصل)، رفع العمال دعاوى قضائية لدى المحكمة الابتدائية بورزازات ضد الشركة الفندقية نقورت، من أجل صرف أجورهم منذ توقفها و شمول الحكم بالنفاذ المعجل، و إرجاعهم إلى عملهم، و التعويض احتياطيا عن الفصل التعسفي للعمال. أثناء التقاضي صادفت محامينا مشكلة تغيير صاحب الفندق لاسم الشركة في السجل التجاري. و قد دأب عبد الفتاح بركاش، على تغيير اسم شركته حتى يتمكن من خداع المحاكم و المتقاضين و التدليس على مؤسسات القرض و غيرها و يتخلص من عمليات حجز الممتلكات و من المستحقات المترتبة عليه. غير المالك الاسم من "شركة نقورت فندق بلير ورزازات" إلى "شركة نيو فندق بلير ورزازات" بموجب عقد بيع مسجل تحت عدد: 9362 بتاريخ 23 يوليوز 2001 بين عبد الفتاح بركاش المالك الأصلي و بين زوجته فاطمة الصبار. و التمس المدعى عليها عند التقاضي بالفعل، بتاريخ 2010/02/04، التصريح بعدم قبول الدعوى التي رفعها العمال، بسبب اسم الشركة، و



التناقض بينها و بين ما يرد في الوثائق الإدارية للعمال و السجل التجاري. و طالبت الشركة الفندقية في المقابل من المحكمة، تعويضها عن الأضرار التي لحقتها بسبب "إضراب العمال و اعتصامهم" و الحكم على كل واحد منهم بما قدره: 114.703,00 درهم مع الفوائد القانونية.

بتاريخ 23 فبراير 2010، أصدرت المحكمة الابتدائية بورزازات، حكمها لفائدة العمال، كما يلي:

الحكم على الشركة في شخص ممثلها القانوني بأدائها للعمال أجورهم من شهر فبراير 2009 إلى غاية 9 يونيو 2009، مع شمولها بالنفاذ المعجل، و التعويض عن الفصل و عن الضرر و عن العطلة السنوية 2008 و عن مهلة الإخطار. و على الرغم من مناورات صاحبة الفندق، فقد أيدت محكمتا الاستئناف و النقض، الحكم الابتدائي الصادر لصالح العاملات و العمال المطرودين تعسفا. و بلغ المقدار الإجمالي، لمستحقات 111 عاملا: 12.552.935,6 درهم. كان الحكم "انتصارا" فائقا للعمال و للنقابة، بسبب الجهد المبذول للحصول عليه، و الظروف المحيطة و طبيعة العائلة النافذة و إمكانياتها و تمرسها في "لعبة القضاء". و كان انتصارا للمحامين أيضا: محمد السعيد و عبد الحق اليعلاوي عن هيئة مراكش، اللذان كانا يؤازران العمال و النقابة في محنها كافة، و قد أخذت منهم الأحكام جهدا فائقا، على مستوى الدراسة و المتابعة و المرافعة التي كانت جد موفقة، و صياغة المذكرات و على مستوى تبليغ المشغل بالقرارات القضائية و مواجهة إخفاء الحقائق و تغيير اسم الشركة و تفويتها لشركة أخرى..الخ.

لكن، و بالرغم من كل ذلك، و بعد أزيد من عشر سنين، فإن مجموعة بركاش، لا تزال تصر على عدم تنفيذ الحكم، و تقاعست الدولة في فرضه و إعطاء قيمة لقراراتها القضائية و إنقاذ العمال و عائلاتهم مما هم عليه اليوم من حالات التشرد و البؤس. ففي بلدنا المغرب، لا يجوز أن يتجاوز هامش "الديمقراطية" النطق بالحكم لصالح المأجورين، أما الانتقال إلى مستوى التنفيذ، فذلك حلم، و ضرب من الهذيان. لا يليق بالمأجور و الكادح، أن يحلم، أو يأمل في أكثر من "حجم البلد" ! و مع ذلك لم ييأس العمال، و تقدموا بطلبات القيد الاحتياطي للمبالغ المحكوم لهم بها، في السجل التجاري للوحدة الفندقية المقيد لدى المحكمة الابتدائية بورزازات و كذلك بالرسم العقاري للشركات المالكة للوحدة الفندقية لدى محافظة ورزازات. كما عملت نقابة مستخدمي فندق بلير على تحويل الحجز التحفظي في السجل التجاري للوحدة الفندقية إلى حجز تنفيذي لضمان أداء المبالغ المحكوم لهم بها. و قد أفضلت محاولات بيع الفندق بالمزاد العلني بمقر المحكمة الابتدائية، لأن، السجل التجاري مثقل بالديون لفائدة كل من مصلحة الضرائب و الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي و القرض العقاري و السياحي و هي كلها مؤسسات تابعة للدولة، و أيضا، لأن الدولة و أرباب العمل لهم حساباتهم، و يتضامنون فيما بينهم و يلتفون على القوانين و

يحمي بعضهم بعضا في مواجهة طبقة العمال و ما يمكن أن تمثله بعض انتصاراتهم لديها من "عدم قبول".

لم تعمل الدولة على حل مشكل العمال الاجتماعي البائس و لم تقم بتنفيذ أحكامهم رغم ثراء صاحب الفندق، و لم تعتقله لأنه شرد عشرات العائلات و نصب على الأبنك و مؤسسات الدولة.. و بقي المطرودون في معتصمهم يناضلون، منذ تاريخ تعطيلهم عن العمل في 9 يونيو 2009. لم تتوقف المسيرات و الوقفات و الاعتصامات التي كان يقوم بها من أجل تنفيذ الحكم، عمال فندق بلير بإشراف مكتب الاتحاد المحلي، و كانت متواصلة و تورق السلطات و صاحب الفندق على السواء و أصحابهم من النخب الفاسدة في المنطقة. و تم تنظيم اعتصام من ستة أيام أمام الباب الرئيسي لمقر عمالة ورزازات مع نصب "خيمة الاعتصام"، ابتداء من يوم الثلاثاء 14 فبراير 2012 و علفت اللافتات المعبرة عن الاحتجاج و مواقف المطرودين و مطالبهم. و بتاريخ 11 يناير 2013، و في غفلة منا و من العاملات و العمال، و أثناء استغراقهم في النوم، قامت قوات التدخل السريع و الشرطة و القوات المساعدة و بإشراف مباشر لعامل الإقليم صالح بن يطو، على إتلاف أو حجز جميع ممتلكات المعتصمين و ضربهم و طردهم من ساحة الاعتصام، رغم عدم توفر السلطات على أي قرار قضائي بالإخلاء.

لم يحصل عمال بلير على مستحقهم من الحكم النهائي الصادر عن المحكمة. و منذ تشريدهم، توفي كمداء، و لحد الآن (فبراير 2020)، عاملين، و حصلت حالات طلاق لأربعة من العمال على الأقل بسبب الأزمة. و الذين نفذ في حقهم قرار قضائي بالإفراغ و بيعت بيوتهم بالمزاد العلني بسبب الديون، وصل عددهم إلى أربعة ماجورين. و بلغ عدد المحكوم عليهم في ملفات الديون الاستهلاكية ثماني عشرة من العاملات و العمال. و تعيش البقية اليوم فاقة شديدة، و تتضاعف المأساة عند النساء.

هكذا يظهر الفرق جليا، بين ما يحصل عليه "المستفيدون" في المغرب من امتيازات و دعم يفوق الخيال، و ما تتكبده الفئات الكادحة و على رأسهم العمال، من ظلم و مهانة شديدين.

## 2. فندق كرم بلاص

عبد الهادي العلمي السريفي صاحب فندق كرم بلاص و إقامة كرم بورزازات، طرد 58 عامل نقابي و شرد عائلاتهم لكونهم خاضوا إضرابا عن العمل ليوم واحد فقط.

انتقل من موظف عادي بوزارة المالية إلى "رجل أعمال" و صاحب نفوذ "قريب" من أحمد عصمان الوزير الأول السابق و صهر الملك الحسن الثاني. أسس أواسط السبعينات شركته السياحية "دنيا أو طيل" و عرف عنه، عداؤه الشديد للأحزاب اليسارية و النقابات الديمقراطية، و تسلطه على مستخدميه في

جميع مؤسساته التجارية. لا يعترف بالنقابات و لا يؤمن بقانون الشغل و كان له ضحايا كثيرون. حصل على فندق كرم من مالكة الأصلي حسن كرم الماسي سنة 1984، و أتم ترميمه بعد أن استفاد من قروض سخية و امتيازات و دعم مالي من الدولة.

لا بد أن نعرف من يكون هذا "المستثمر" كذلك، لفهم السبب الحقيقي لفشل المشروع التنموي الذريع بورزازات. فمن اطلع على هذه النوعية من "رجال الأعمال" كما أشرنا سابقا، و معاملاتهم المالية و غيرها، سيعرف أن الطريق المؤدية إلى تنمية المنطقة، كانت مليئة بالوحد و بابها موصد منذ البداية. ابتليت بمجموعة من "المستثمرين" المتخصصين في ممارسة النصب و الاحتيال، و كانوا وبالا على العمال و على المدينة و على البلد.

حصل عبد الهادي العلمي السريفي صاحب "مجموعة فنادق دنيا ب ل م Dounia hôtels PLM"، بدوره من القرض العقاري و السياحي و من الدولة، على عدة قروض لمجموعته بشكل غير قانوني. فقد استفاد من سبعة عشر قرضا، بقيمة 742.256.000,00 درهم، دون الأخذ بالاعتبار تلك التي منحت له في السابق. و حصل على قرض لا يرغب في تسديده بخصوص قصر المؤتمرات بقيمة 314.848.000,00 درهم . و استعمل قروضا لغير الأغراض التي منحت لأجلها: حصل على قرض بمبلغ 15.000.000,00 درهم من أجل بناء فندق، إلا أنه استخدم لتسديد متأخرات قروض شركات أخرى..

و العجيب في الأمر أنه كان يحصل على القروض دون إدلائه بضمانات شخصية، و ملفاته لدى مؤسسة القرض العقاري و السياحي كانت شبه فارغة، و لم تكن تتضمن الوثائق الثبوتية الضرورية بخصوصها، و لم تكن تحتوي على مستوى تطور الأشغال.. الخ !

لبناء و تجهيز و ترميم خمس وحدات فندقية: قصر المؤتمرات بمراكش (فتح سنة 1989)، فندق كرم بورزازات (فتح سنة 1985)، فندق زاكورة (فتح سنة 1987)، فندق الأمويين بأكادير (فتح سنة 1983) و فندق Dunes d'or بأكادير (فتح سنة 1989)، التي تبلغ طاقتهم الإيوائية 1954 سريرا، استفاد العلمي من مجموعة قروض بلغ مقدارها 373.700.000,00 درهم على الأقل من القرض العقاري و السياحي، كما حصل على تسبيقات/دعم، من الدولة بمبلغ يقدر ب 91.327.000,00 درهم، ليصبح مجموع ما حصل عليه من قروض هو: 465.027.000,00 درهما. و بلغ مجموع الدين الذي لم يعمل على استرداده إلى غاية 1999/01/01، ما مقداره: 828.832.000,00 درهم(28).

لم يكن العلمي يسدد ما بذمته من ديون و فوائد رغم أن وحداته الفندقية تحقق نتائج استغلال تمكنها من أداء جميع ديونه. فقصر المؤتمرات لوحده، حقق في الفترة ما بين 1991 و 1995، ناتج خام للاستغلال (RBE : Résultat Brut d'exploitation) بلغ 172 مليون درهم على الأقل، و هو مبلغ كان كافيا لتسديد أقساط القروض التي عليه. و لكن صاحب الفندق لا إرادة لديه و لا نية في احترام تعهداته المالية، و كان يحول الأرباح التي حققها إلى مشاريع شخصية أخرى. و طبعا، فإن هذا "المستثمر" يتوفر على نفوذ في البلد، مكنه من انتهاز الفرصة إلى أبعد حد، فعلى الرغم من المتأخرات الواجب عليه استردادها و لكنه لم يفعل، استفاد بالمقابل من مؤسسة القرض العقاري و السياحي نفسها التي توأطأت معه إدارتها، من 16 مليون درهم كرديد للفائدة دون أن يوجه هذا المبلغ لاسترجاع ديونه كما يجب أن يكون، بل تم تحويله إليه ليتصرف فيه كما يشاء.. !

لم يتوقف العلمي السريفي، عن الكذب و الغش و تزوير الحقائق للاستفادة أكثر. ففي سنة 1994 طلب من السلطات العمومية مشاركته في رأسمال مجموعته على أساس أن استثمار هذه الأخيرة بلغ 732 مليون درهم، في الوقت الذي لا يتعدى الرأسمال المستثمر 577 مليون درهم حسب الوثائق المقدمة إلى القرض العقاري و السياحي إبان فتح قصر المؤتمرات. سنة 1996، تمت إعادة جدولة أداء الديون التي عليه لدى القرض العقاري و السياحي، و لكنه لم يسدها و لم يحترم الاتفاق بالرغم من الأرباح الطائلة التي حصلت عليها مجموعته.

لم تتابعه الدولة و مؤسستها القرض العقاري و السياحي على ديونها و فوائدها قضائيا إلا متأخرا جدا، و كان ذلك سنة 1998. انتهت المتابعة القضائية إلى الحجز على مجمع المنصور الذهبي (قصر المؤتمرات) و فندق كرم بورزازات، و عهد بتسيير قصر المؤتمرات إلى شركة أكور ACCORT و فندق كرم ورزازات إلى صولمليا SOL MELIA. ثم كانت هناك تسويات و حلول بعد ذلك، استرد بصدها صاحب المجموعة "ممتلكاته". ف"الدولة" المغربية تجد الحلول تلو أخرى لأصحابها و تساعدهم و تحميهم و لا تمسهم بسوء مهما فعلوا!

من أجل كرامتهم، قام عمال فندق كرم بمحاولات متكررة لتأسيس إطار نقابي يدافع عنهم و يحصنهم و يحتضنهم: في سنة 1986، أسس عدد منهم نقابة تابعة للاتحاد المغربي للشغل، و ما كان على رب العمل إلا أن طرد منذ بداية التأسيس كل العمال النقابيين. و بتاريخ 1991، تكررت المحاولة لديهم، بتأسيس نقابة تابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب و طرد 45 عاملا نقابيا تقريبا. و في شهر ماي 1999، تأسست نقابة أخرى تابعة للاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات انضم إليها جل العمال. كان أعضاء مكتبها التأسيسي مكونا من:

الحسان أقرقاب: الكاتب العام

حسن تونجيثت: نائب الكاتب العام

عبد الله أشاوي: أمين المال

مصطفى أداد: نائب الأمين

زهرة سلام و ميلكة أيت علي: مستشارتان

كان العلمي السريفي في هذه الفترة على علاقة "متوترة" مع القرض العقاري و السياحي بسبب عدم استرداده للديون التي عليه، فتم الحجز على فندق كرم بورزازات. و بتاريخ 2000/12/20، و بطلب و تدبير "محكم" منه قصد استرجاع "ممتلكاته"، قضت المحكمة التجارية بمراكش بفتح مسطرة التسوية القضائية في حق شركته التي أطلق عليها اسم "التنمية السياحية لورزازات". بتاريخ 2001/09/07، عرض صاحب الفندق - من خلال السانديك الحسين دينار الذي عينه القاضي المنتدب لإعداد مخطط الاستمرارية - على أنظار المحكمة التجارية مخططاً يؤكد فيه، أن المقاوله توجد في حالة جيدة و غير مختلفة بصفة لا رجعة فيها و لها القدرة على الاستمرار في نشاطها و تجاوز محتنها. و التزم صاحب المؤسسة باستثمار مبلغ 4.000.000,00 درهم ابتداء من السنة الأولى بعد صدور الحكم، في التجهيز و تجديد الأثاث و المعدات و الصيانة و الرفع من المستوى التجاري و أداء الديون المترتبة عليه. كما التزم ب" الحفاظ على مجموع المستخدمين مع العمل على الترقية و التحفيز الداخلي حسب مردودية و مؤهلات كل مستخدم حسب ما يجري به العمل في الميدان الفندقي مع العمل على التكوين المستمر للمستخدمين و إعادة تأهيلهم لمواجهة المنافسة و العمل على تحسين الخدمات مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية و تدعيمها بالتحفيز...". و توصلت مقاوله العلمي بورزازات في هذه الأثناء إلى صلح و اتفاق "عجيب" مع القرض العقاري و السياحي حدد المديونية بمقتضاه بين الطرفين في مبلغ 35.000.000,00 درهم !

بتاريخ 2001/11/14، استدعت المحكمة التجارية بمراكش رئيس المقاوله و دفاعها و السنديك و مندوبي العمال و ممثل عن القرض العقاري و السياحي و صرحوا جميعهم بموافقتهم على مخطط الاستمرارية. و في 2001/11/28، وافقت المحكمة التجارية بمراكش على مخطط الاستمرارية المقترح من قبل شركة عبد الهادي العلمي السريفي و قضت ب:

أ- حصر مخطط استمرارية شركة التنمية السياحية لورزازات لصاحبها العلمي السريفي، في

عشر سنوات

- ب- تبني مخطط الاستمرارية المقترح من طرف الشركة
- ت- أداء كافة ديون الموردين المقبولة بصفة نهائية داخل شهرين من تاريخ الحكم، و الديون المتنازع فيها داخل أجل شهرين من تاريخ صدور أحكام نهائية بشأنها
- ث- أداء دين القرض العقاري و السياحي المحدد في مبلغ 35.000.000,00 درهم داخل أجل عشر سنوات بأقساط محددة و بفائدة نسبتها 6%
- ج- أداء ديون الخزينة العامة و دين بلدية ورزازات و دين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي داخل أجل خمس سنوات من تاريخ صدور أحكام نهائية بشأنها على شكل أقساط طيلة المدة المذكورة
- ح- منع تقويت أصول الشركة خلال مدة خمس سنوات إلا بإذن من طرف الأجهزة المكلفة بمراقبة المخطط.
- خ- تعيين القاضي السعيد سعداوي منتدبا و الحسين دينار سنديكا مكلفا بمراقبة المخطط

و حددت المحكمة أتعاب السنديك في مبلغ سبعة آلاف درهم شهريا.

على الرغم من الدعم "المجاني" و المنقطع النظير و المتواصل، الذي تلقاه العلمي السريفي، و التعهدات التي يقوم بها لأداء ما بذمته لفائدة الدولة و العمال، فإنه يخلف التزاماته دائما. فالى غاية سنة 2013، لا يزال مدينا لإدارة الضرائب و القرض العقاري و السياحي و بلدية ورزازات و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العمال و غيرهم.

بالنسبة لاستحقاقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و إلى غاية شهر مارس 2013:

عن الفترة ما بين 1986 و 2001، أي قبل مخطط الاستمرارية الذي فوت على أساسه فندق كرم إلى فراميسيما لمدة عشر سنوات، بلغت مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما مجموعه 19.397.825,98 درهم. و عن الفترة الموالية لمخطط التسوية، بلغت الاستحقاقات، ما مقداره 61.007,05 درهم. هذا في الوقت الذي يقتطع للعمال مستحقات الضمان الاجتماعي و لكنه لا يحيلها على الصندوق.

و كذلك لم يؤد ما عليه من ضرائب للدولة و البلدية:

فالى غاية 2013، لم يؤد إلى بلدية ورزازات ما مقداره: 17.893.486,71 درهم. و لم يؤد، مستحقات الضرائب العمومية للدولة التي تقدر ب 73.582,63 درهم عن الفترة بين 2003 و 2008 و هي المدة التي كان يترتب فيها، أداء ما عليه من الضرائب وفقا للحكم الصادر عن المحكمة التجارية.

هذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم التصريح بالأرباح و الموارد المالية الحقيقية، خصوصا مع الغياب التام للمراقبة.

بعد حصوله، على قرار الموافقة على مخطط الاستمرارية من المحكمة التجارية، اتجه "رأسا" صوب العمال ليطردهم و يحتفظ بقلة قليلة منهم فقط إذا لزم الأمر. و السبب في ذلك هو أنه كان في تفاوض مع شركة فراميسسما الفرنسية FRAMISSIMA و أراد أن يفوت لها تسيير فندق كرم بدون عمال أو بعدد محصور منهم. و بتاريخ 01 فبراير 2002، فوض العلمي بالفعل إلى الشركة الفرنسية تسيير الفندق لمدة ستة أشهر.

نفذت الكدش بورزازات برنامجا نضاليا و خاضت عدة وقفات و مسيرات توجت بإضراب لمدة 24 ساعة بتاريخ 28 فبراير 2002. و بعد مفاوضات عدة، بين النقابة و إدارة الشركة و إدارة فراميسسما، تم الاحتفاظ بجميع المستخدمين على أساس الإبقاء على 100 عامل تقريبا بفندق كرم و 36 عامل بفندق إقامة كرم، و كان الفندقين قريبين من بعضهما. ابتداء من 01 نونبر 2002، اكرتت شركة فراميسسما هذه المؤسسة لمدة عشر سنوات و لم تكثف بتسييره فقط. و هي المدة التي سينتهي فيها مخطط التسوية القضائية المحدد في عشر سنوات. كما اكرتت في نفس الوقت شركة "قصة تاساروت" إقامة كرم لنفس المدة تقريبا.

طيلة السنوات العشر، التي كان فيها العلمي السريفي بعيدا عن فندقيه، كانت الأمور عادية تقريبا و عرف فيها العمال هدوءا و استقرارا في العمل و حصلوا على معظم الحقوق التي يقرها قانون الشغل (الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى للأجر، احترام ساعات العمل القانونية، الأقدمية... الخ) خصوصا مع الشركة الفرنسية فراميسسما. و لكن بمجرد نهاية العقدة بينه و بين الشركتين و استعادته لهما من جديد ابتداء من 1 نونبر 2012، ابتدأت المشاكل كما كان متوقعا، و استرجع هذا "المستثمر" نشاطه "الطبيعي" العدائي للعمال المنخرطين في النقابة. إن مشكلة العلمي - و آخرين طبعا من "المستثمرين" المارقين مثله - هو أنه لا يستسيغ أن يرى للعامل "وجود" مستقل و إنساني و كريم. لا يقبل هذا الشخص ندية العمال له و العمل وفق "المؤسسة". عليه أن يستغلهم و يكونوا في خدمته و يستعبدهم! و تجدر الإشارة إلى أنه لا يخفي محاربتة للعمل النقابي و عداؤه له. فهو يعلن عن ذلك جهارا. اصطدم هذه المرة بوحدة العمال و قوة التنظيم المحلي، و لجأ إلى محاولاته المألوفة لشق وحدة صفوفهم و محاولاته شراء ذمم بعضهم و استمالة بعضهم و التضيق على الآخرين و تهديدهم. و بدأ بتقليص الأجر و التمييز بين العمال و تغيير تخصصاتهم و نقص مؤنثهم و رفض تطبيق قانون الشغل.. و وجد الظروف المحيطة عند عودته، أواخر سنة 2012، مهياة له في الحقيقة و في صالحه، ليكثف هجومه على العمال و المكتبين النقابيين، الاتحاد المحلي و نقابة مستخدمي كرم. فالحكم في البلاد، شدد قمعه ضد مناضلي

حركة 20 فبراير و ضد النقابيين، و ينتقم منهم. و عامل الإقليم "مايسترو" الاعتداء على نقابيين ورزازات، في صفه و يريد التخلص من جذوة المد النضالي النقابي المستعر و "المنفلت" عن كل ترويض. و احتد التضيق و التهديد و القمع في جل القطاعات، و ضد قيادي الكدش، و في هذه الفترة كانت هناك محاولة لتصفيتي، و تمت أجراء مؤامرة دس المخدرات بسيارتي.

بتاريخ 25 نونبر 2012، أصدر المجلس الكونفدرالي بورزازات قرارا بخوض إضراب عام محلي يتم تنفيذه يوم 05 دجنبر 2012، و ذلك على خلفية الهجوم الكاسح الذي تتعرض له الشغيلة بورزازات و مؤامرة "المخدرات" التي تعرضت لها. بتاريخ 26 نونبر 2012، عقدت نقابة كرم جمعا عاما ناقشت فيه الهجوم الذي يشنه صاحب الفندق و إدارته على العمال، و كذا الهجوم الخطير الذي تتعرض له الكدش في ورزازات، و أصدر بيانا سلم للإدارة و السلطات المعنية يوم 27 نونبر 2012، يندد بالتضيق على العمال و يستنكر محاربة العمل النقابي الذي يقوم به رب العمل، و يؤكد تضامنه مع حميد مجدي و يعلن استجابته و تثمينه لقرار الإضراب العام المحلي ليوم 5 دجنبر 2012. بتاريخ 28 نونبر 2012، أصدرت إدارة الشركة مذكرة داخلية قررت فيها إلغاء العطلة الأسبوعية لجميع العمال يوم 2012/12/05، الذي يتزامن مع تاريخ خوض الإضراب. ثم أصدرت مذكرة أخرى تهددهم بطرد كل من سيشارك في الإضراب و بمتابعته قضائيا.



# HÔTEL KARAM PALACE OUARZAZATE

Ouarzazate, 28 novembre 2012

## NOTE DE SERVICE A TOUS LE PERSONNEL DE L'HÔTEL

Nous vous informons par la présente que pour besoins de service les repos hebdomadaires seront suspendus **le mercredi 5 décembre 2012.**

Nous tenons au respect de cette note.

LE DIRECTEUR  
A.ABKOUTI



### Copies pour information

- Chef du personnel
- Tous les chefs de service

HOTEL KARAM PALACE AVENUE MOULAY RACHID – OUARZAZATE -MAROC  
R.C N°29- IDENTIFICATION FISCALE N°06590165- PATENTE 47127034  
TEL: 05 24 88 22 25 / 05 24 88 25 22 - FAX 05 24 88 26 42- émail : [hotelkarampalace@gmail.com](mailto:hotelkarampalace@gmail.com)  
COMPTE BANCAIRE 011 550 0000 01 210 00 11 315 /4 9 – BMCE BANK BD MOHAMED V - OUARZAZATE

**HÔTEL KARAM PALACE  
OUARZAZATE**

**Avis  
aux cadres et employés  
de l'Hôtel Karam Palace  
Ouarzazate**

La Direction de l'hôtel Karam Palace informe l'ensemble des cadres et employés de l'établissement qu'elle n'autorise aucun employé à s'absenter le mercredi 05 Décembre prochain.

Elle prendra à l'encontre des absents toutes les mesures légales applicables aux fautes professionnelles graves de nature à mettre en danger les activités de l'hôtel et par conséquent les intérêts bien compris de ses employés.

D'ors et déjà elle a décidé de licencier tous les absents du 05/12/2012 conformément aux contrats de travail qui les lient à l'établissement, n'excluant pas de les appeler devant la justice en réparation des dommages que l'hôtel risquera de subir.

Le Directeur  
A. ABIOUI

HOTEL KARAM PALACE AVENUE MOULAY RACHID – OUARZAZATE -MAROC  
R.C N°29- IDENTIFICATION FISCALE N°06590165- PATENTE 47127034  
TEL: 05 24 88 22 25 / 05 24 88 25 22 - FAX 05 24 88 26 42- émail : [hotelkarampalace@gmail.com](mailto:hotelkarampalace@gmail.com)  
COMPTE BANCAIRE 011 550 0000 01 210 00 11 315 /4 9 – BMCE BANK BD MOHAMED V - OUARZAZATE

بتاريخ 03 دجنبر 2012، تقدمت إدارة الفندق بدعوى قضائية استعجالية لدى المحكمة الابتدائية بورزازات قصد استصدار حكم قضائي يمنع الاتحاد المحلي للكدش من خوض إضراب يوم 2012/12/05. و في المقابل تقدم مكتب الاتحاد المحلي بورزازات بتاريخ 2012/12/04، بشكاية ضد الإدارة في شأن محاربة العمل النقابي و المس بالحق في الإضراب، إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية. كما بعثنا بأخرى إلى السلطات الإقليمية و مختلف الجهات ذات الصلة. بعد تنفيذ قرار الإضراب يوم 2012/12/05 و الذي كان ناجحا، و مباشرة في اليوم الموالي (2012/12/06)، قام رب العمل و عامل

الإقليم، بإحاطة أسوار الفندق و أبوابه بعناصر الأمن الخاص مدججة بالهراوات و الصواعق الكهربائية و مدعومة بكلاب الحراسة و قوات التدخل السريع و الأمن الوطني و القوات المساعدة. منعت العمال من ولوج مقرات عملهم (58 عاملا)، و انهالت عليهم بالضرب الوحشي لإجبارهم على مغادرة المكان.

استبد بالمستخدمين إحساس فظيع بالغبن و الظلم لتعرضهم للطرد و الضرب بسبب خوضهم للإضراب لمدة يوم واحد فقط! و قمنا في مكتب الاتحاد بكل الاتصالات اللازمة و بعثنا بمراسلات إلى: عامل الإقليم، مندوبية التشغيل، مندوبية السياحة، النيابة العامة.. و لا من مجيب. و أبلغنا قيادتنا في الكدش بكل الأحداث. كان الإحساس فظيعة، أن كنا وحدنا نواجه جبروت السلطة و المال و المؤامرات و تشريد عائلات العمال الذين نعرفهم عن قرب و نسجنا معهم علاقات حميمة..! و كانت هناك بالموازاة، حملة إعلامية مسعورة ضدنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي و بعض الجرائد "الصفراء"، قادها عامل الإقليم صالح بن يطو، و أرباب العمل، و عبد الهادي العلمي الذي يصدر جرائده الخاصة، و أعيان الأحزاب الإدارية، و حزب العدالة و التنمية و على رأسه برلماني الحزب عبد الله آيت شعيب و عضو مجلس جهة سوس ماسة درعة محمد أزيغ.

و كما حدث مع عمال بلير، قرر المطرودون الاعتصام الجماعي أمام الفندق، و خاضوا، بإشراف مكتب الاتحاد المحلي احتجاجات عارمة: مسيرات، وقفات.. الخ. كان العمال يخوضون مبادراتهم النضالية بإشراف مكتب الاتحاد و حضور فعلي و دعم تام من جميع القطاعات النقابية التابعة له، و هنا كان مكن صموده و قوته. و كانت قوات التدخل السريع و قوات الأمن و القوات المساعدة التي تلقت الأوامر بذلك، لا تتوانى عن ممارسة كل أنواع الضرب و التنكيل و القمع ضد النقابيين. يوم 2012/12/08، على سبيل المثال، خلفت تدخلاتهم "مجزرة" في حق العمال، نقل على إثرها عدد منهم إلى قسم المستعجلات بمستشفى سيدي احساين بناصر. و للإمعان في الحصار و القمع، تلقى الطاقم الطبي للمستشفى أوامر تحت طائلة التهديد، بعدم مد المصابين بشهادات طبية!.. خلفت المواجهات مع قوى الأمن، العديد من الجروح و الإصابات، من بينها:

هشام العلوي: عامل بفندق كرم، كان مكلفا بتصوير الأحداث، أصيب على مستوى الرأس و الجهاز التناسلي. حالته حرجة جدا و قد رقد بالمستشفى ليومين دون أن يستطيع الحصول على شهادة طبية تثبت مدة العجز.

عبد الله العلياني: الكاتب العام لنقابة فندق كرم: تلقى ضربات مبرحة و مؤلمة أصابته في جل أطراف جسده و سببت له العرج. و لم يحصل على تقرير عن حالته الصحية و لا شهادة طبية.

ميشاكن أمينة: عاملة بالفندق، إصابة على مستوى الرأس أدت إلى حالة إغماء تام، نقلت على إثرها إلى المستشفى في سيارة إسعاف و لم تحصل على شهادة طبية.

فاطمة اليعقوبي: عضو مكتب نقابة فندق كرم، إصابة بليغة على مستوى الصدر و الرجل، نقلت على إثرها في سيارة إسعاف إلى المستشفى. و لم تحصل على شهادة طبية.

حنان القرطوشي: نقابية بقطاع الصحة: إصابة بليغة على مستوى الظهر و العنق .. لم تحصل على شهادة طبية.

العديد من العاملات و العمال تعرضوا لإصابات مختلفة، و لم يحصلوا على شواهد طبية أو فضلوا عدم الذهاب للمستشفى لأسباب عائلية أو خوفا من الانتقام.

بتاريخ 2012/12/12، عقد مندوب التشغيل لقاء "شكليا" مع أطراف نزاع الشغل الجماعي، لم يفض إلى نتيجة. و في 2012/12/24، انعقد بمقر عمالة إقليم ورزازات، اجتماع للجنة الإقليمية للبحث و المصالحة برئاسة الكاتب العام للعمالة أنداك عبد الحكيم النجار(29)، و حضره باشا المدينة و رئيس القسم الاقتصادي و الاجتماعي بالعمالة و المندوب الإقليمي للتشغيل و مندوب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و رئيس المجلس الإقليمي للسياحة و ممثلي العمال و تخلف عنه المشغل و إدارته.

بتاريخ 2012/12/17، تقدم صاحب فندق كرم بشكاية، تنوب عنه فيها مليكة بلقزيز، المحامية بهيئة مراكش، إلى قاضي المستعجلات، يلتزم فيها الحكم بإخلاء الأماكن "المحتلة" من العمال المعتصمين و المتجمهرين أمام باب الفندق منذ 2012/12/06، بواسطة القوة العمومية. و بتاريخ 2012/12/27، صرح رئيس المحكمة الابتدائية بورزازات بصفته قاضيا للمستعجلات برفض طلب صاحب العمل.

بتاريخ 2013/01/14، تقدم رب العمل أيضا بشكاية إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات، يتهم فيها العمال بعرقلة حرية العمل. و تقدم بشكائيتين أخريين من أجل السب و الشتيم. و تم حفظها جميعا.

بتاريخ 2013/03/08، و قبل انقضاء الآجال القانونية لرفع دعوى الفصل التعسفي و المحددة في تسعين يوما من تاريخ توصل الأجير بمقرر الفصل، قام عمال كرم ينوب عنهم محاموهم: محمد السعيد و عبد الحق اليعلاوي و عبد الهادي الدحوشي و ادريس عمران، برفع دعاوى قضائية ضد شركة التنمية السياحية SDAT لصاحبها العلمي السريفي.

بتاريخ 2014/07/18، أقرت المحكمة الابتدائية بورزازات بأن الطرد كان تعسفياً و حكمت لفائدة العاملات و العمال، بتعويضهم عن: الفصل و الضرر و الإخطار و العطلة السنوية و الأقدمية و الأجرة المتبقية عن مدة العمل، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بخصوص التعويض عن العطلة السنوية و الأقدمية و تسليمهم شواهد العمل.

بتاريخ 2014/09/19، استأنفت الشركة بواسطة دفاعها الحكم الابتدائي و أكدت محكمة الاستئناف بتاريخ 2015/04/14 تأييدها للقرار الابتدائي المستأنف من قبل صاحب الفندق، و هو الحكم الذي كان لصالح العمال.

بتاريخ 2015/07/28، طلب رب العمل الطعن في الحكم الاستئنافي لدى محكمة النقض. و في 2016/12/14، قضت محكمة النقض بالرباط بتأييدها للحكم الاستئنافي و رفض طلب الطاعن.

و لكن العلمي الذي يحتقر العمال و القانون و المؤسسات، رفض تنفيذ الأحكام التي صدرت لصالحهم. لذلك، و كما هو الشأن بالنسبة لفندق بلير، تقدم العمال بطلبات القيد الاحتياطي للمبالغ المحكوم لهم بها في السجل التجاري للوحدة الفندقية و كذلك بالرسم العقاري للشركة المالكة، كما عمل مستخدمي كرم على تحويل حجز التحفظي في السجل التجاري إلى حجز تنفيذي قصد ضمان أداء المبالغ التي يرفض رب العمل أداءها. لم تتمكن المحكمة من بيع ممتلكاته المحتجزة و المعروضة للبيع في المزاد العلني و لا زالت أحكام عمال كرم كما بلير "معلقة" و لم تنفذ لحد اليوم، و كأنها لم تكن. و لا زال رب الفندق يملك فندق كرم و يشغله كيفما شاء و يرفض التنفيذ و لا من يكرهه على غير ذلك.. !

استمر العمال في الدفاع عن أنفسهم بالاحتجاج و الاعتصام أمام الفندق، و في فجر يوم 11 يناير 2013 حرموا من هذا الحق، حيث في غفلة منهم و أثناء استغراقهم في النوم، قامت قوات التدخل السريع و الشرطة و القوات المساعدة، بإشراف عامل الإقليم صالح بن يطو، بإتلاف أو حجز جميع ممتلكاتهم و تم ضربهم و طردهم من ساحة الاعتصام، رغم أن الأمر لا يتعلق بملك عمومي و لا تتوفر السلطات على أي قرار قضائي يأمر بالإخلاء.

مثلهم مثل كل المطرودين بورزازات، يعرف عمال كرم اليوم، وضعا مأساوياً: خمس حالات على الأقل من العمال نفذ في حقهم قرار قضائي بالإفراغ و بيعت بيوتهم في المزاد العلني، و العديد من حالات الطلاق و العشرات من المحكوم عليهم في ملفات الديون الاستهلاكية و القروض الصغرى. جلهم يعانون من المرض و كلهم في حال شديدة من الفاقة و الفقر. يحدث هذا في وقت لم تمكنهم الدولة من مستحقاتهم المترتبة عن الأحكام التي صدرت لفائدتهم.

المحكمة الابتدائية بورزازات  
نسخة طبق الأصل

ملف التنفيذ: 2014/2549

إنذار عقاري  
(الفصل 37 من ظهير 9 رمضان 1331 الموافق 12 خشت 1913)

يوم 2014-12-09

إن رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بورزازات الممضي أسفله  
و بمقتضى الشهادة الخاصة بتقييد الرهن الصادرة عن المحافظة العقارية بورزازات  
بتاريخ 2014/06/24 و المتضمنة تقييد عقد عرفي مؤرخ في 2008/02/22 بمقتضاه تم قبول  
الرهن الرسمي من الرتبة الأولى على الرسم العقاري عدد 28/11857 للملك المدعو 'ملك  
أقرقاب' لضمان سلف مبلغه مائة وستون ألف درهم (160000) بفائدة معدلها 5.82 % سنويا  
على كافة الملك المذكور لفائدة البنك الشعبي للوسط الجنوبي - فرع ورزازات- في مواجهة السيد  
الحسان أقرقاب الكائن ب 591 حي السلام أيت كصيف ورزازات.

و بناء على الطلب المقدم من طرف البنك الشعبي للوسط الجنوبي - فرع ورزازات- الكائن  
بشارع محمد الخامس ورزازات الجاعل محل المخابرة معه بمكتب الأستاذ عبد العزيز النظيفي  
المحامي بهيئة مراكش. و الرامي إلى توجيه إنذار عقاري إلى المطلوب في الإجراء.

وبالتاريخ المثبت في شهادة التسليم بأمر السيد الحسان أقرقاب بأدائه ما للطالب عليه و  
قدره **146.413,73 درهم** مع الفوائد والدعيرة و الضريبة على القيمة المضافة و المصاريف.  
وذلك في أجل 15 يوما من تاريخ التوصل بهذا الإنذار.

كما ينذره أنه إن لم يؤد ما طلب به في الأجل المذكور فسيجر على ذلك بطريق الحجز و  
نزع ملكية العقار.

و بمضمونه حرر هذا المحضر للرجوع إليه عند الحاجة و استعماله كما يجب قانونا و  
الذي يبلغ إلى المعني بالأمر المذكور و إلى محافظ الأملاك العقارية طبقا للمادة 87 من الظهير  
المذكور إليه أعلاه

امضاء رئيس مصلحة كتابة الضبط

المحكمة الابتدائية بورزازات  
نسخة طبق الأصل



### 3. فندق إقامة كرم

أما بالنسبة لإقامة كرم فإن العلمي السريفي، و منذ انتهاء مخطط التسوية، أبقاه مغلقا كليا بشكل غير قانوني و شرد ما يقارب أربعين عائلة. و تجدر الإشارة أن العمال لم يستفيدوا من حقوقهم و مكتسباتهم بهذه الإقامة التي تم تفويت تسييرها إلى شركة قصبه تاساروت منذ قبول المحكمة التجارية التسوية القضائية. و كما حدث لفندق كرم، و بتواطؤ بين الشركتين: تاسروت AMETIS HOTELS و شركة العلمي السريفي، تم التخلص تدريجيا ثم نهائيا من مستخدمي فندق إقامة كرم. لم تؤد الشركة المشغلة تاساروت منذ سنة 2009 مستحقات العمال للصندوق المهني للتقاعد CIMR رغم اقتطاع الحصة من رواتبهم، و توقفت عن دفع المستحقات المتعلقة بالتأمين الصحي و دأبت على استفزازهم و إهانتهم. ثم توقفت عن أداء الأجور منذ بداية شهر يناير 2012. و كانت نية إغلاق الفندق و طرد العمال واضحة، فقد اختفى مدير الوحدة الفندقية و تم تحويل حجوزات السياح و زبناؤها إلى فنادق أخرى، و عمد المكتب الوطني للكهرباء إلى قطع التيار الكهربائي عن الفندق منذ 1 أبريل 2012. و لم تتمكن مفتشية الشغل و السلطات المحلية من التواصل مع صاحب العمل أو إيجاد حسمه أبغونا، علما أنه لم يتبق عن استرداد العلمي لفندقه بعد نهاية العقد إلا بضعة شهور ! اضطر المأجورون بعد ذلك إلى اتخاذ قرار الاعتصام الذي تم تنفيذه بداخل الفندق ابتداء من يوم السبت 28 أبريل 2012، ثم أمام الفندق. و تم الهجوم و الاعتداء عليهم و إجلاؤهم كما هو الشأن لعمال بلير و كرم، من قبل عدو العمال، عامل الإقليم، صالح بن يطو، فجر يوم الجمعة 2013/01/11.

كان المكتب النقابي مكونا من:

عرفاء بادو: الكاتب العام

عبد الله أزدوز: نائبه

الصديق الباز: أمين المال

الصاحب عبد الرحمان: نائب الأمين

المبارك للا زهور و بنصالح زكار و حكيم شطعو: مستشارون

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

نقابة عمال نادي أميتيس كرم بورزازات

ورزازات في : 2012/04/20

## بلاغ

بالنظر إلى الوضعية المزرية و الشاذة التي يعيشها عاملات و عمال فندق أميتيس كرم و المتجلية في تهرب و تملص إدارة المؤسسة من تطبيق قانون الشغل و عدم صرف أجور العمال لأزيد من أربعة شهور، و أمام تقاعس السلطات الإقليمية و المحلية في التدخل الحازم لحل النزاع الجماعي بالمؤسسة و إرغام مشغلها على تحمل المسؤولية الكاملة لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية الخطيرة التي تهدد أسر العاملات و العمال بالتشرد و بالتالي تعرضهم لنفس مآسي إخوانهم بفندق بلير.

و أمام التحامل و المؤامرة الخطيرة التي تشنها الباطرونا محليا على مكتسبات و حقوق منخرطينا بصيغ خبيثة و غير مبررة، فإن الجمع العام لفندق أميتيس كرم المنعقد بتاريخ: 20 أبريل 2012 بمقر الكدش تحت إشراف مكتب الاتحاد المحلي، قرر الدخول في اعتصام مفتوح للعمال و عائلاتهم داخل المؤسسة ابتداء من يوم السبت 28 أبريل 2012 إلى حين تسوية وضعيتهم المادية و الإدارية داخل الفندق.

كما يدعو كافة الكونفدراليات والكونفدراليين بورزازات إلى التعبئة الشاملة لإنجاح هذه المحطة دفاعا عن الكرامة؛ و نحمل إدارة المؤسسة تبعات ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا.

عاشت ك - د - ش مناضلة مكافحة

عن المكتب:

الكاتب العام : بادو عرفاء



#### 4. فندق دار الضيف

يقع فندق "دار الضيف" بدوار تلمسلا على ضفاف بحيرة المنصور الذهبي بورزازات، لصاحبة جون بيير داتشاري Jean - Pierre Datchary الفرنسي الجنسية.

انخرط عدد من عمال الفندق بالاتحاد المحلي كدش بورزازات منذ شهر فبراير 2010 و ظلوا على هذه الحال إلى أن تمكنوا من تأسيس مكتب نقابي بتاريخ 24 أبريل 2011، كما يلي:

الكاتب العام: الحسن أحشمي

نائب الكاتب العام: احساين الحسيني

أمين المال: محمد وحمان

نائب أمين المال: محمد أربعي

المستشارون: الحسين أعزيزي- بن حسي مودن التاقي- عبد الله بوطالع

و لأن رب العمل الفرنسي - مثل عدد آخر منهم على الصعيد الوطني - لجأ إلى المنطقة ليستفيد من يد عاملة رخيصة و بإمكانه خرق القوانين كما يشاء دون رقيب و لا حسيب، فقد رفض مع زوجته المغربية زينب بوتخوم النقابة و قاما بكل ما في إمكانهما لوأدها، بالترغيب في البداية ثم التهديد، و لجئاً في نهاية الأمر إلى طرد العمال و الانتقام منهم بمساعدة السلطات المحلية و الإقليمية. و تمت إحالة بعض العمال على القضاء بعدما حيكت ضدهم عدة مؤامرات.

عند التحاق عمال دار الضيف بالاتحاد، تم تسجيل عدد من التجاوزات القانونية في علاقة الشغل، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم احترام الحد الأدنى القانوني للأجر.
- عدم احترام دورية الأجور.
- تزوير ورقة الأداء و عدم استيفائها للبيانات القانونية: تاريخ الدخول الفعلي إلى العمل، الصفة المهنية، الجهة المؤمنة.. الخ.
- عدم التصريح بالأيام الفعلية للشغل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- عدم استفادة العمال من التغطية الصحية.
- عدم تسليم بطاقة الشغل للعمال.

- عدم احترام ساعات الشغل القانونية.
- يشتغل العمال خلال الأعياد الوطنية و الدينية و بدون تعويض.
- حرمان العمال من العطلة السنوية و الأسبوعية المؤدى عنها.
- عمل السخرة، حيث يشتغل العمال في كل شيء (حفر الآبار بالصحراء، رعي الإبل، كنس أرضية الفندق و جوانبها المتربة بمساحة قد تصل إلى 60 متر و أكثر..)
- سب العمال و إهانتهم..
- تشغيل العاملات و العمال في نفس الوقت بثلاث شركات يمتلكها المشغل.
- التنقل و الاشتغال بعيدا عن مقر العمل دون تعويض.
- معاقبة العمال تلقائيا بخصم جزء من راتبهم الشهري دون تطبيق للمسطرة القانونية و دون وجه حق..

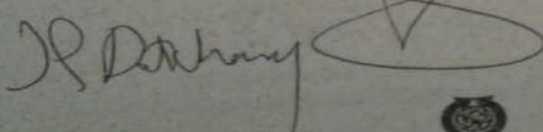
تم الاتصال بصاحب الشركة و السلطات الإقليمية و مندوبية التشغيل و مندوبية السياحة قصد تطبيق المقترضات القانونية للشغل. و كما هو الشأن في الملفات الأخرى، لا من مجيب. و كان رد فعل هذا "الفرنسي" و زوجته المغربية أن فصلا تعسفا عددا من العمال و بدأ يقتطعان جزءا من أجور الآخرين دون اعتبار للقوانين الجارية، مدعيان "الأزمة" المالية لشركتهما ! رفض عمال الفندق و الاتحاد المحلي ذلك، و قرر هذا الأخير تسطير برنامج نضالي و خوض سلسلة من الوقفات و المسيرات و الإضرابات، أسفرت في النهاية عن عقد "حوار اجتماعي" و إرجاع العمال المطرودين، و لكن مع تنازل جميع الأجراء عن 50 في المائة من رواتبهم الشهرية - الهزيلة أصلا - لمدة شهرين متتابعين، (شهر مايو و يونيو 2010)، و تم توقيع محضر اتفاق بهذا الشأن. كانت النقطة السوداء التي "تضعف" مكتب الاتحاد المحلي دائما و تؤرقه و يحاول تفاديها ما أمكن هي فقدان مناصب الشغل، خصوصا و أن العمال في المغرب لا حماية لهم بتاتا من الدولة سواء كانوا على خطأ أو على صواب. و يمكن لرب العمل أن يصنع بهم ما يريد، إنهم تحت رحمته في النهاية!

و بعد مرور الشهرين المتفق عليهما، أخل صاحب العمل بالالتزام، و استمرت الشركة في أداء نصف الراتب فقط لجميع العمال. احتد الصراع بين الاتحاد المحلي و الشركة المسنودة من السلطات. و إمعانا في إهانة المستخدمين قرر المشغل إرسال بعض نقابيي الكدش من أعضاء المكتب إلى صحراء مرزوقة قرب امحاميد الغزلان، و هو مكان "رملي" يبعد عن مدينة ورزازات بما يزيد عن 200 كيلومتر، لحفر الآبار و رعي الإبل التي يستعملها السياح، و ذلك دون تعويضات مناسبة عن التنقل و لا شروط إقامة و عمل ملائمين..

## **Horaire du Travail** **Malèmes et Ouvriers**

- 1- **Travail à Dar Daïf:**
  - \* **Horaire d'été:** de 9h00 à 13h00 et de 14h00 à 17h45
  - \* **Horaire Ramadan:** de 8h00 à 14h00
- 2- **Travail Bivouac et dépôt à Merzouga et autres:** sans les touristes
  - \* **Horaire d'été:** de 6h30 à 11h30 et de 18h00 à 20h00
  - \* **Horaire Ramadan:** de 5h00 à 11h00
  - \* **Avantages:**
    - **Transport:** Inclus Aller et Retour
    - **Hébergement:** Inclus tente aménagée ou chambre dépôt
    - **Nourriture:** Non incluse a votre charge, prime +18, dh/ jour
    - **Congé:** + 1 jour supplémentaire pour 15 jours travaillés.
  - **Pour tous les salariés "ouvriers" ou "Malèmes":**
    - \* **Sous forme de roulement et de compétences, durée 30 jours maximum.**
    - \* **Vous serez avisés avant votre départ par votre chef, entre 2 jours à 8 jours à l'avance (suivant la nécessité).**
- 3- **Travail Bivouac, dépôt et Randonnée:** avec les touristes
  - \* **Horaire:** suivant le circuit
  - \* **Avantages:**
    - **Transport:** Inclus aller et retour
    - **Hébergement:** Inclus comme muletiers et chameliers
    - **Nourriture:** Incluse comme muletiers et chameliers
    - **Congé:** Après le circuit + 1 jour supplémentaire pour 15 jours travaillés.
- 4- **Congés:**
  - \* **Hebdomadaire:** Le vendredi
  - \* **Annuel:** Jeudi 22 juillet au samedi 31 juillet 2010. (Le reste fin Ramadan).
- 5- **Règlement du Salaire:** Entre le 6 et 15 du mois suivant par chèque bancaire.

La Direction:



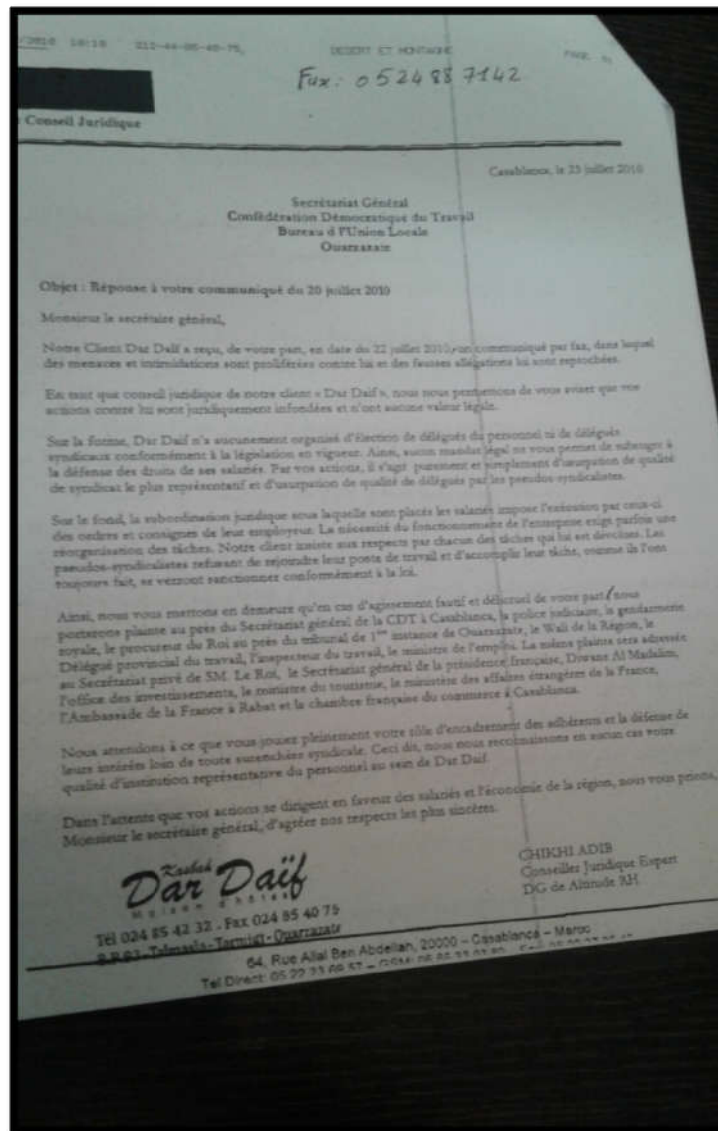
Kasbah  
**Dar Daïf**  
Maison d'hôtes  
Tél 024 85 42 32 . Fax 024 85 40 75  
B.P.93-Talmasla -Tarmigt-Ouarzazate

le 16 juillet 2010

Bonne gestion environnementale.

أمام رفض العمال لهذا الاستعباد، عمل المشغل على طرد ستة منهم. نصبوا خيمة اعتصام قرب الفندق و سطرت النقابة برنامجا نضاليا. حاول صاحب العمل غير ما مرة، "دهس" المعتصمين بسيارته و هم داخل الخيمة، و تعرضوا خلال الليل لتهديد بعض المثلثين المستأجرين، و كانت الزوجة بوتخوم تكيل لهم كل أنواع السباب و الشتم و التهديد، و عملت و زوجها على تمزيق لافتاتهم المعلقة. و أثناء الوقفات الاحتجاجية كانا يلقيان الحجارة على المحتجين من على سطح الفندق. يتم ذلك أمام أعين السلطات و الدرك الملكي الذين كانوا يحيطون بشكل مستمر بفندق دار الضيف..

كان المشغلان يهددان في كل مرة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و يشيران إلى أنهما يمتلكان من النفوذ و السلطة ما يمكنهما من إدخالهم السجن. و بعثا لنا عن طريق مستشارهما القضائي برسالة يهدداننا فيها بأن الشركة سترفع شكايات ضدنا لكل من: المكتب التنفيذي للكش بالدار البيضاء، و الشرطة القضائية، و الدرك الملكي، و وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات، و والي الجهة، و المندوب الإقليمي للشغل، و مفتش الشغل، و وزير التشغيل، و الديوان الملكي، و ديوان الرئاسة الفرنسية، و ديوان المظالم، و مكتب الاستثمارات، و وزير السياحة، و وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، و سفارة فرنسا بالرباط، و غرفة فرنسا للتجارة بالدار البيضاء!



بعث مكتب الاتحاد المحلي بعدة شكايات إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات بصدد محاربة العمل النقابي و الاعتداء على العمال النقابيين و تهديدهم و أيضا لا من مجيب. و عندما قررت السلطات تصفية نقابتنا محليا، تم الهجوم على المعتصم من قبل الدرك الملكي و قوات التدخل السريع و

القوات المساعدة ليلا، بإشراف عامل الإقليم صالح بن يطو، و تعرض العمال للطرود و محتويات المعتصم للإتلاف و السرقة، بتاريخ 2013/01/11.

في نفس السياق، و في إطار تبادل الأدوار و تكاملها بين بعض مؤسسات الدولة، قام وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات معتمدا على تقارير مزورة للدرك الملكي و السلطات المحلية و شكاية صاحب الشركة بمتابعة نقابيي الفندق و بعض أعضاء مكتب الاتحاد المحلي قضائيا، و يتعلق الأمر ب: عضوي مكتب الاتحاد المحلي، محمد مودود و حميد مجدي، و أعضاء مكتب نقابة دار الضيف: الحسن أحشمي- محمد وحمان- التاقي بن حسي- الحسين اعزيزي- ايدار أيت مرزاق- احساين الحسايني - لحسن كاسيس- الحسين ارهان و عامل نقابي آخر يشتغل بفندق أوسكار: ابراهيم بيشا.

و كانت التهمة الموجهة لنا، كالتالي:

" عرقلة حرية العمل و إلحاق خسائر مادية بمال منقول للغير و السب غير العلني" و أضيفت تهمة "الضرب و الجرح بواسطة السلاح" للتاقي بن حسي. و ذلك وفق الفصول 288 و 400 و 401 من القانون الجنائي و المادتين 16 و 18 من قضاء القرب". آزرنا في هذه المحاكمة، تطوعيا المحامون: ذ.علي المرابطي و ذ. محمد السعيدي و ذ. عبد الحق اليعلاوي و ذ. علي عمار و ذ. عبد الرحيم جدي.

و بتاريخ 2014/07/10 أصدرت المحكمة الابتدائية بورزازات برئاسة القاضي: هشام لعريوي، حكمها "بمؤاخذة المتهمين من أجل ما نسب إليهم و الحكم على حميد مجدي، الحسن احشمي، محمد وحمان، محمد مودود، الحسين اعزيزي، ايدار ايت مرزاق، الحسين ارهان، احساين الحسايني، ابراهيم بيشا، بشهر واحد حبسا نافذا و غرامة نافذة قدرها 1000 درهم و الحكم على التاقي بن حسي بشهرين اثنين حبسا نافذا و غرامة نافذة قدرها 500 درهم و الحكم على لحسن كاسيس بغرامة نافذة قدرها 300 درهم، و الحكم على المدانين بأدائهم تضامنا لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره (30.000,00) ثلاثون ألف درهم.

قام محامونا باستئناف الحكم الابتدائي و بعد جلسات متعددة و مرهقة مادية و معنوية، خصوصا بالنسبة لي، حيث كنت آنذاك قد أجبرت على الانتقال من ورزازات إلى قلعة السراغنة، و كنت مجبرا على الذهاب و الإياب بين المدينتين اللتين تبعدان عن بعضهما ب 300 كلم تقريبا، لحضور جلسات المحكمة. و هو أمر المحاكمات الأخرى أيضا. و بتاريخ 28 أبريل 2015، قضت محكمة الاستئناف بورزازات بإدانة الجميع، بشهر حبسا مع وقف التنفيذ و غرامة مالية قدرها ألف درهم (1000,00 درهم) لكل واحد وتعويض لرب الفندق بخمسين ألف درهم (50.000,00 درهم) بالتأزر. و أيدت محكمة النقض الحكم الاستئنافي.

و في نفس الملف و بنفس التهم، تمت متابعة عضو ثالث من مكتب الاتحاد المحلي، يتعلق الأمر بعبد الصمد واعزيز. فبتاريخ 2 غشت 2015 أصدرت المحكمة الابتدائية بورزازات، حكما عليه بثلاثة أشهر حبسا موقوف التنفيذ و تعويض مالي لصاحب الفندق قدره خمسة عشر ألف درهم (15.000,00 درهم) و غرامة نافذة قدرها 500 درهم. و أيدت محكمة الاستئناف بورزازات الحكم الابتدائي بتاريخ 19 أبريل 2017. و العجيب في الأمر، هو إعادة فتح الملف لاحقا بعد أن لم تتابعه النيابة العامة مع المتابعين المشار إليهم سافا.. !

تجدد الإشارة إلى أن المكتب التنفيذي لنقابة الكدش لم يدعمنا نحن الذين ننتمي إلى "نقابته" لا من قريب و لا من بعيد. لا بالمحامين و لا بالحضور و لا بالاتصال و لا بالمتابعة و لا بالدعم و لا بأداء الغرامات و الذعائر التي كنا نؤديها من جيوبنا.. !

أما بالنسبة للعمال المطرودين فقد أصدرت المحكمة الابتدائية بورزازات ثم الاستئناف، حكما لفائدتهم باعتبار الفصل الذي تعرضوا له مشوبا بالتعسف، و قضت بتعويضهم: عن الطرد التعسفي و عن الفصل و عن العطلة السنوية و عن الأقدمية و عن الإخطار، و تمكينهم من شهادة العمل و شمول الحكم بالنفذ المعجل بخصوص العطل السنوية و الأقدمية و شهادة العمل.

## 5. فندق رياض السلام

استفادت مجموعة محمد بلغمي، صاحب فندق السلام بورزازات، بشكل سخي و غير قانوني أيضا من عدة قروض من القرض العقاري و السياحي، بدون ضمانات كافية و دون الأخذ بعين الاعتبار السلفات الأخرى التي منحت لها في السابق و لم يتم تسديدها في آجالها المحددة. حصلت على 35 قرضا بقيمة 426.348.000,00 درهم.

و لبناء و تجهيز ثمان وحدات فندقية، بلغ القرض الذي منح لمجموعة السلام، خلال الفترة من 1972 إلى 1993، ما قيمته 222,18 مليون درهم. بالإضافة إلى تسبيقات الدولة: 44,16 مليون درهم. ليصبح مجموع الدين هو: 266.340.000,00 درهم.

ارتفع الدين الإجمالي، إلى غاية شهر يناير 1999، إلى: 468.638.000,00 درهم . و بلغت تسبيقات الدولة إلى غاية شهر دجنبر 1999، ما مقداره: 64.455.000,00 درهم، ليصبح مجموع مستحقات محمد بلغمي لفائدة القرض العقاري و السياحي، و التي لم يسترجعها، ما مجموعه: 533.093.000,00 درهم. و قد استمر مع ذلك في تلقي القروض تلو أخرى من هذه المؤسسة المالية، بالرغم من تفاهم متأخراته.. ! و للحظوة العجيبة التي يحظى بها هذا النوع من "المستثمرين"، و بالرغم من عدم تسديد

ديونه، فإن القرض العقاري و السياحي أُجّر له فندق "سيميراميس" (SEMIRAMIS)، إلا أنه أيضا لم يؤد ثمن الكراء البالغ قدره 25 مليون درهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أعيدت جدولة الديون التي عليه لمدة 14 سنة، مع تخفيض سعر الفائدة. و لكن محمد بلغمي كعادته لم يف بتعهداته، و لجأت في النهاية مؤسسة القرض متأخرا جدا إلى المحاكم التي قررت حيازة سبعة فنادق كانت في ملكيته. و لجأ هو أيضا إلى "لعبة" القضاء التي يتقنها جيدا، ينازع فيها مبلغ الدين الثابت الذي عليه. و استطاع الحصول بالفعل، على تخفيض هام من مبلغ الدين(30). هذا هو نوع الأشخاص الذين يراد لهم الاستثمار في ورزازات و تنميتها.. !

في خضم هذه الأجواء يشتغل عمال فندق السلام بورزازات، في صراع متواصل و مرير مع رب العمل، الذي يعتبر نفسه فوق القانون و ليس عليه أن يطبقه. و في ظل هذه الظروف فإن محاربة العمل النقابي و محاصرة المسؤولين النقابيين و التضيق عليهم، تكون أولوية قصوى لإداراته.

و يعتبر عمال فندق السلام أول المدشنين للعمل النقابي الفندقي الكونفدرالي بورزازات و كان ذلك سنة 1993. المكتب المؤسس آنذاك كان مكونا من:

عبد الله العلياني (الكاتب العام)

عبد الصمد دارج (نائب الكاتب)

اسماعيل بنعمار (أمين المال)

محمد لشكر (نائب الأمين)

محمد حدية - عز الدين هناني - عبد الحق زاكور - السعدية الدمناتي - الحسن بولادكالك: مستشارون

## 6. فندق فرح الجنوب

استفاد صاحب فندق فرح الجنوب هو الآخر من القروض التي سلمتها له مؤسسة ال"قرض العقاري و السياحي" بشكل غير شرعي و من دون أن يؤدي ما بذمته من استحقاقات و متأخرات سابقة. لم يسدد ما بذمته من ديون لفائدة هذه الأخيرة و لفائدة الدولة، كما لم يسدد الديون التي عليه لفائدة العمال و وفاسلف و قباضة ورزازات و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العديد من الخواص.

عوض محاسبته و معاقبته كما يحدث للناس البسطاء، حصل مثله مثل غيره من المستثمرين المارقين و النافذين، على تسهيلات و تسويات في الأداء، و قضت المحكمة التجارية بمراكش بفتح مسطرة التسوية

لفائدة شركته بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ 7 فبراير 2007. ثم أصدرت حكما بتاريخ 26 دجنبر 2007 قضى بالمصادقة على مخطط الاستمرارية، مانحا لشركة فرح الجنوب أجل عشر سنوات ابتداء من تاريخ الحكم لأداء ديونه و تنفيذ المخطط. غير أن صاحب الشركة لم يلتزم بمقررات الحكم و أداء الديون المترتبة عليه منذ البداية. لذلك فقد قررت المحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 14 مايو 2013 فسخ مخطط الاستمرارية و فتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة شركة فرح الجنوب.

يشتغل بالفندق 34 أجيرا، كلهم منقبين تقريبا في إطار نقابة كدش بورزازات منذ شهر مايو 2004، و كان أول مكتب تحمل مسؤولية التأسيس رغم التهديدات و الخوف الذي كان آنذاك مستبدا بالعاملات و العمال، مكونا من:

محمد حمدي: الكاتب العام

و غرض احمد: نائبه

ناعم محمد: أمين المال

مصطفى البدوي: نائبه

ربيعة أفروخ، كمال أيت الحمين و عمر أوسمکان: مستشارون

صاحب الفندق لا يحترم قانون الشغل و لا يؤدي أجور العمال بشكل دوري، و يمكنها أن تنتظر لشهور عديدة، و لا يؤدي مستحقات الضمان الاجتماعي و التغطية الصحية و التأمين ضد حوادث الشغل و لا يسلم أوراق الأداء و بطاقات الشغل للعمال.. الخ. و قد خاض العاملات و العمال بسبب ذلك، العشرات من الوقفات و المسيرات و الإضرابات. و فيما يلي نموذج من تقرير مفتش الشغل حول هذه المؤسسة.



**تقرير حول البحث الذي أجرته مصالحننا فيما يخص بعض مطالب عمال فندق فرح الجنوب المنضويين تحت لواء نقابة ك د ش**

بناء على الأبحاث والتحريات التي قامت بها مصالحننا في شأن بعض الملاحظات التي سبق لنقابة ك د ش أن تقدمت بها إلى مصالحننا في شأن مطالب عمال فندق فرح الجنوب ؛ وبناء على الزيارة التي قمنا بها نحن المندوب الإقليمي للتشغيل بورزازات إلى فندق فرح الجنوب بتاريخ 14 يوليوز 2011 على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

بناء على كل هذه الأبحاث توصلت مصالحننا إلى الخلاصات التالية:

- 1- **ورقعة الاداء** : تبت لمصالحننا أنها غير مسلمة حاليا إلى العمال وقد أرجعت إلى الإدارة المسيرة للفندق لإعادة النظر فيها ومعالجة مشكل الضريبة على الدخل المقطوع للعمال سابقا وكذا مشكل المنافع العينية . وفي هذا الإطار سبق لمصالحننا أن أنذرت إدارة الفندق بتسليم ورقعة الاداء طبقا للمعايير القانونية غير أن الإدارة لم تستجب لذلك لحد الآن.
  - 2- **بطاقة الشغل** : هذه البطاقة لا تحمل اسم شركة التأمين وتم إبلاغ إدارة الفندق بضرورة تسليمها قسورا للعمال وتضمنها البيانات القانونية .
  - 3- **أداء أجور 6 أشهر الباقية في ذمة إدارة الفندق للعمال** : تبت لمصالحننا أن هذه الإدارة لم تف بالتزاماتها ولم تؤد الأجر الباقية في ذمتها عن 6 أشهر لفائدة عمالها.
  - 4- **التأخير في أداء الأجر الشهرية** : تبت بالفعل أن إدارة الفندق لا تؤدي الأجر داخل الأجل الذي سبق الاتفاق عليه بينها وبين ممثلي العمال (نقابة ك د ش) والذي هو قبل الخامس من الشهر الموالي للشهر المستحق عليه الاداء بحيث لا تؤدي الأجر أحيانا إلا في العاشر من الشهر الموالي.
- وبناء على هذه الخلاصات قررت مصالحننا اتخاذ الموقف القانوني المناسب في حق إدارة الفندق ومن ذلك تحرير محضر مخالفات ضدها.

ورزازات في : 2011/07/14



احمد الححو  
المندوب الإقليمي للتشغيل

## 7. فندق أزغور

اهتم الفرنسيون بالقطاع السياحي منذ بداية توغلهم و استقرارهم في المناطق التي استتب لهم فيها الأمن. و قد عملوا على بناء بعض المرافق السياحية في تنغير و ورزازات منذ الثلاثينيات من القرن الماضي و لا يزال بعضها يشتغل إلى الآن.

تم في ورزازات المدينة تشييد فندقين سنة 1937: فندق ورزازات الذي كان يديره روني سوفيتير René Souvêtre ، و جيت ديتاب (نزل) Gîte d'étape (كنزي أزغور حاليا) الذي

كان تابعا لسلسلة المامونية. و شيد الأجنب آنذاك أيضا أربع مقاهي و مطاعم: عند ديمتري Chez le Grec Dimitri ، و مقهى الفيلق Café de la Légion للروسي ستيبانوف (فندق رويال حاليا) و مقهى و مطعم الأطلس الليوناني بوزنيكيس Le Grec J. Boznekis، و هي لا تزال قائمة جميعها إلى يومنا هذا(31).

أزغور (Jet d'étape) الذي يهمننا هنا، هو أول نزل تم تشييده بورزازات أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، و كان يشرف عليه كما هو الشأن بالنسبة لفنادق أخرى في المغرب "شركة السكك الحديدية المغربية". كلمة "أزغور" بالأمازيغية تعني "العرق أو الجذر". كان يحتوي في بدايته على ست غرف، ثم ست عشرة غرفة سنة 1946 و تطور بعد ذلك ليضم عشرات الغرف و المرافق..

بعد أن حصل المغرب على الاستقلال، قام بعملية "المغربة" و اختار سياسة تفويت الرأسمال العمومي للرأسمال الخاص منذ بداية الستينيات من القرن الماضي. و جاء في هذا السياق الذي استمر إلى اليوم دون نتيجة إيجابية، كراء/تسيير، بداية الثمانينات فندق أزغور الذي كان في ملكية الدولة (المكتب الوطني المغربي للسياحة) إلى العلمي السريفي صاحب شركة ب ل م PLM. ثم تم تفويته بعد ذلك بداية التسعينيات إلى الشركة السياحية بورزازات التي كانت في ملكية كل من عبد اللطيف القباج و محمد القباج و محمد البواب. ثم فوتت هذه الشركة تسيير الفندق إلى كنزي أزغور، لصاحبها نفسه عبد اللطيف القباج !

حسب تصريحات مصطفى بلحو أحد الفاعلين النقابيين في الفندق، فإن أول مكتب نقابي، تأسس سنة 1978 و كان تابعا للاتحاد المغربي للشغل و مكونا من:

بوالصواب إيدار (الكاتب العام)، عبد الله بويزكارن (نائبه)، و من عبد الله مانداني، محمد عبار، محمد أوتابية، محمد جوجو.

كانت هناك محاولات فيما قبل، غير أنها لم تنجح، بسبب التنقيلات التعسفية و التضيق الذي يتعرض له المستخدمون بمجرد الإتيان على ذكر النقابة.

بعد ذلك، تحول العمال عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل و انخرطت غالبيتهم في صفوف الاتحاد المحلي للكندش بورزازات. و تشكل المكتب الجديد كما يلي:

مولاي الحسن العلمي: كاتب عام

مصطفى بلحو: نائبه

محمد جودي: أمين المال

حسن بوخرواش: نائبه

عبد الكريم أبو سالم و حسن جوجو و عبد الله منداني: مستشارون  
أزغور يعد اليوم من الفنادق المصنفة بورزازات التي تستهتر بقوانين الشغل و السياحة على حد  
سواء. كانت علاقة صاحبه و مديره العام عبد اللطيف القباج مع النقابة التابعة للاتحاد المحلي  
الكونفدرالي، دائمة التوتر بسبب استغلال العمال و رفضه تطبيق قوانين الشغل و تراجعته عن  
المكتسبات التي يحصلون عليها.

من ضمن التجاوزات، نسجل ما يلي:

- عدم احترام دورية الأجور
- عدم تسوية الصناديق الاجتماعية للعمال رغم الاقتطاعات الشهرية من أجورهم
- عدم تعويض العمال عن أيام الأعياد الدينية و الوطنية
- عدم أداء الشهر الثالث عشر، و هو من المكتسبات

و كان صاحب الفندق بالإضافة إلى ذلك يقطع شهريا، من أجور العمال، أقساط القروض التي حصلوا  
عليها من الشركات المقرضة، و يحتفظ بها لنفسه و يشغلها لحسابه الخاص، مما تسبب في مشاكل عديدة  
لهم مع هذه المؤسسات من ضمنها، زيادة فوائد التأخير و توصلهم بإنذارات عدم تسوية قروضهم. و  
يحتفظ أيضا بالمبالغ المقتطعة من أجور المستخدمين لفائدة لصندوق المهني المغربي للتقاعد.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

نقابة عاملات و عمال فندق أزغور

ورزازات

بلاغ

على الرغم من التعامل الإيجابي لنقابتنا في ظل المشاكل التي يتخبط عاملات و عمال فندق أزغور من  
خلال تعليق البرنامج النضالي الذي تم تسطيره، بعد تدخل مباشر للسلطات الإقليمية و المحلية و  
مندوبية التشغيل، فإن صاحب فندق أزغور و إدارته مستمرين في الهجوم على العمال و الاعتداء عليهم  
و الاستهانة بمصالحهم و حقوقهم، كان آخره اقتطاع إحدى عشر يوما من أجره العاملين بالفندق و  
اقتطاع المنح الشهرية و أيام الأعياد المؤدى عنها (الدينية و الوطنية)، لتضاف لكارثة الإغلاق  
اللاقانوني دون تعرض الشركة لأي عقاب، و عدم تسوية الصناديق الاجتماعية و عدم أداء مستحقات  
الأبنك و الصندوق المهني للتقاعد رغم اقتطاعها من أجور العمال منذ ما يزيد عن سنتين.. ! بالإضافة

إلى عدم استرداد مستحقات العمال و عدم تطبيق القوانين الجارية و محاربة العمل النقابي..الخ  
فلو أننا كنا في مغرب ديمقراطي يعيش فيه جميع المغاربة على قدم المساواة سواء كانوا عمالا أو  
ذوي نفوذ مالي أو إداري لتمت معاقبة الشركة لخرقها الواضح و المتواصل للقوانين و التشريعات  
الجارية، و لكن لأن الأمر يتعلق بسلطة المال فإن صاحب الفندق له كل الحق- بكل أسف - في  
الاستهانة بالعمال و المؤسسات و قوانين الدولة دون حسيب و لا رقيب و لا ردع، و هو أمر سنتصدى  
له بكل ما أوتينا من قوة..

و عليه؛ فإن مكتب فندق أزغور و بإشراف الاتحاد المحلي للكدش بورزازات يقرر استئناف البرنامج  
النضالي المعلق و التصعيد حتى استعادة كرامة العمال و حقوقهم و مكتسباتهم و الإبتداء بوقفه  
احتجاجية يوم الثلاثاء 15 فبراير 2011 أمام الفندق ابتداء من الساعة الرابعة و النصف بعد الزوال  
متبوعا بإضرابات و مسيرات سيعلن عن تاريخها في الوقت المناسب..

و يدعو مكتب الاتحاد المحلي و المكتب النقابي لأزغور السلطات الإقليمية و المحلية و مندوبية  
التشغيل باتخاذ الإجراءات اللازمة في اتجاه إنصاف العمال و حمايتهم و صون كرامتهم و السهر على  
تطبيق القانون .

2011/02/08

عن المكتب

## 8. فندق النخيل

يشغل فندق النخيل 34 عاملا. سنة 2006، تأسست نقابة تابعة للاتحاد المحلي الكونفدرالي، و  
كان المكتب المسير لها مكونا من:

الصديق الهواري: كاتب عام

محمد الحاوضي: نائبه

محمد بنونو: أمين المال

زهور الحسنوي: نائبه

عبد السلام أمغيوض و عبد الرحيم تاستيفت و حميد بلعيد: مستشارون

بسبب سوء التدبير و غياب المهنية في التسيير و انعدام المراقبة، عاش الفندق في وضعية شبه إفلاس منذ سنة 2000. ما أدى في النهاية إلى فتح مسطرة التصفية القضائية في حق "شركة التسيير الفندقي ناحية ورزازات - صوغرو -" المالكة للفندق بتاريخ 28 يوليوز 2008، و إجراء الخبرة بأمر من القاضي المنتدب سنة 2010 بواسطة خبير. وضع هذا الأخير تقريره الأصلي و التكميلي، خلص فيه إلى تحديد الثمن الافتتاحي لبيع أصول المقاوله (الأصل التجاري و العقار)، و أصدر القاضي بناء عليه بتاريخ 29 يونيو 2011، الأمر ببيع أصول الشركة بالمزاد العلني.

أدت هذه الوضعية إلى معاناة العمال بسبب المشاكل المرتبطة بعدم أداء الأجور أو تأخرها لشهور و عدم أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و التأمين عن المرض.. الخ. و قد تم أخيراً، تفويت العقارات و الأصل التجاري للشركة بجميع عناصره بموجب حكم قضائي للمحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 31 يناير 2019، لفائدة القرض العقاري و السياحي، الذي قدم عرضاً للاقتناء الشامل لأصول الشركة. و صرح مضمون الحكم(32) بما يلي:

1. الإذن بتفويت وحدة الإنتاج (العقارات + الأصل التجاري بجميع عناصره) المملوكة لشركة التسيير الفندقي ناحية ورزازات - صوغرو - لفائدة القرض العقاري و السياحي.
2. تحديد الثمن الإجمالي للتفويت في مبلغ 14.000.000,00 درهم موزعة كما يلي:

- 10.700.000,00 درهم بالنسبة للعقارات
- 3.300.000,00 درهم بالنسبة للأصل التجاري
- ضمان استمرارية وحدة الإنتاج و الحفاظ على مناصب الشغل بالنسبة لكافة مستخدمي المقاوله مع الاحتفاظ بالأقدمية و كافة مكتسباتهم و حقوقهم.

## 9. فندق كلوب حنان

لبناء و تجهيز فندق كلوب حنان، استفادت صاحبتة، أشواق امباركة، بشكل غير قانوني، من ست قروض من "القرض العقاري و السياحي". و يقول تقرير لجنة تقصي الحقائق السالف الذكر بصدد ما يلي:

"تجدر الإشارة في البداية إلى أنه لا القيمين و لا الإدارة العامة لم يكونوا متفقيين على منح القروض المطلوبة من طرف السيدة أشواق امباركة و ذلك لعدم تجربة المنعشة في الميدان الفندقي. و لكن المسؤولين عن القرض العقاري و السياحي قد خضعوا حسب إفادات بعضهم لتدخلات بعض الشخصيات النافذة"

حصلت هذه "المستثمرة" على:

خمس قروض في اسم حنان كلوب بما قدره 23.440.000,00 درهم، و قرض في اسم أشواق امباركة بمبلغ 6.204.000,00 درهم، و تسبيقات الدولة بما قدره 6.692.000,00 درهم. ليصبح المجموع العام الممنوح لصاحبة الفندق هو: 36.336.000,00 درهم. بلغ إجمالي المتأخرات 63.398.465,00 درهم.

تسلمت أشواق امباركة تسبيقات الدولة و جميع القروض، رغم أنها لا تتوفر على تجربة في المجال الفندقي، و تقدم الأشغال لم يُنجز إلا في حدود 29%، و رغم عدم جدوى المشروع و عدم احترام التصميم الذي وافق عليه البنك، و رغم التشققات و التصدع الذي ظهر في البناءات.. ! لم يسترد البنك ديونه و مع ذلك لم تلجأ مؤسسة القرض العقاري و السياحي للقضاء إلا متأخرا جدا. و كما المستثمرين السابقين، فإنها لا تحترم قوانين الشغل و عملت على محاربة العمل النقابي الكونفدرالي.

## 10. فندق فينت

بمجرد الإعلان عن تأسيس النقابة بهذا الفندق بداية سنة 2007، ارتجت "قواعده" من شدة الغليان و ردة الفعل و الضيق الذي حل بصاحبه حميد التريد و إدارته المحلية. أزيد و أرغى و هدد، و كان على يقين مثله مثل عدد من أصحاب الفنادق من نفوذه.

كان مكتب النقابة التأسيسي مكونا من:

عبد الله أيت تستيفت : كاتب عام

هشام الحوسي : نائبه

عبد الواحد أيت محند : أمين المال

كمال خرعاوي : نائبه

محمد شكري و حسن أيت إشو و الحسين حقي : مستشارون

و كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الفنادق في ورزازات، فإن رب العمل يستغل العاملات و العمال، و لا يطبق قوانين الشغل التي وضعتها الدولة و ساهمت في صياغتها الباطرونا ذاتها. و لما تمت مطالبته بذلك، رفض حتى مجرد الطلب. أما التطبيق فتطلب من العمال و العاملات تضحيات و نضالات و صراع مرير.

طرد أعضاء المكتب المسير و عددا من المنخرطين، و قمع و هدد الآخرين. و كان رد العمال، أن واجهوا هذا الوضع بنصب خيمة اعتصموا فيها لشهور عديدة بمراب الفندق و خاضوا عشرات الوقفات و المسيرات. و كانت طبعا السلطات المحلية و الإقليمية إما متواطئة بشكل مكشوف مع صاحب الفندق أو لا تقوم بمهامها في السهر على تطبيق القانون.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

مكتب الاتحاد المحلي

ورزازات

ورزازات في 20 مارس 2007

### بلاغ

ينهي مكتب الاتحاد المحلي إلى كافة لكونفدراليين والكونفدراليات أن عمال و عاملات فندق فينت قرروا استئناف تنفيذ برنامجهم النضالي ابتداء من يوم الخميس 22 مارس 2007 وذلك ب:

- إضراب لمدة ساعة ونصف ابتداء من الساعة 17:00.
- تنفيذ وقفة احتجاجية أمام الفندق يحضرها مناضلي و مناضلات الكونفدرالية بورزازات تضامنا مع العمال المطرودين لأسباب نقابية ابتداء من الساعة 16:30
- نصب خيمة المعتصم
- إضراب المطرودين و المتضامنين معهم عن الطعام، و سيعلم عنه في حينه.

و يأتي استئناف المعارك النضالية ردا على تعنت إدارة الفندق و تواطؤ السلطات الإقليمية مع الباطرون حيث تم استدعاء مكتب الاتحاد المحلي و المكتب النقابي للحوار بمقر باشاوية ورزازات يوم الأربعاء 2007/03/14 ، و أثناء بدء الحوار على الساعة 14:30 انسحب الباطرون بدعوى تلقيه دعوة من عامل الإقليم و طلب اللقاء مع مكتب الاتحاد المحلي على الساعة الثامنة ليلا على أساس تأجيل جلسة الحوار ليوم غد الخميس 2007/03/15 على الساعة 11:00 صباحا، إلا أن الباطرون و مباشرة بعد لقائه السيد العامل غادر المدينة في اتجاه أكادير مدعيا تسويته المشكل مع السيد العامل. و على الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس 2007/3/15 التحق مكتب الاتحاد بمقر باشاوية ورزازات قصد إجراء الاجتماع المتفق عليه، ليخبره الباشا أن الاجتماع سيتم بمقر العمالة تحت رئاسة السيد العامل على الساعة 14:00 من نفس اليوم، و فعلا انعقد اللقاء على الساعة 16:00 بحضور مدير الفندق حيث تبين غياب الإرادة لدى إدارة الفندق في إيجاد حل للنزاع الجماعي و المتمثل في التضييق على الحريات النقابية و طرد النقابيين و عدم تطبيق قانون الشغل إضافة إلى عدم معرفة السلطات المسؤولة حيثيات النزاع و أسبابه.

وإذ يخبر المكتب بما سبق فإنه :

- يؤكد أن إعطائه الوقت الأكثر من الكافي للحوار يعبر عن إرادة فعلية منه لوضع حد للنزاع الجماعي وأن إدارة الفندق تتحمل وحدها تبعات تعنتها.
- يستغرب انحياز السلطات إلى جانب الباطرون عبر طرحها التعويض المادي مقابل التخلي عن حق المطرودين لأسباب نقابية في الشغل الذي يؤسس لكرامة الإنسان.
- يحمل كل الجهات المسؤولة تبعات ما قد يترتب عن استمرار التضيق على النقابيين و النقابيات الكونفدراليين.
- يدعو كافة الكونفدراليين والكونفدراليات إلى مزيد من التعبئة ورص الصفوف، و الحضور المكثف يوم الخميس 2007/3/22 على الساعة الرابعة والنصف.  
وعاشت الكدش مناضلة مكافحة

## 11. فندق أوسكار

بعد أن تحول فندق أوسكار بورزازات إلى ملكية سعيد لعج ، أصبح من المؤسسات القليلة التي كان يعرف فيها المأجورون بعض الاستقرار بسبب تطبيق رب العمل الجديد، لقوانين الشغل في حدها الأدنى على الأقل. و كانت بعض المشاكل تتعلق فقط بمطالب العمال المرتبطة بتحسين وضعيتهم المادية و ظروف اشتغالهم. و لكن الإدارة كانت تداوم على الحوار و تحترم كرامة العمال، و تربطها بالنقابة علاقة تواصل إيجابي و مستمر.

كان أعضاء المكتب النقابي مكونا من:

مجيد الرياضي: كاتب عام

عبد الرحيم دادا حنا: نائب الكاتب

ابراهيم بيشا: أمين المال

لحسن العبار: نائب الأمين

عمر أفرياض و عادل الفلحي و الحسن المسكين: مستشارون



## 12. فندق إبيس

فندق إبيس التابع لشركة أكور الفرنسية، مثله مثل فندق أوسكار لم يكن يعرف مشاكل كبيرة خصوصا و أنه كان يتمتع العمال بحقوقهم القانونية في حدها الأدنى على الأقل، و كانت إدارته المحلية تداوم على حل المشاكل معنا بالحوار و التواصل المستمر، رغم أنه لا يتم الاستجابة للملف المطلي المرتبط بتحسين وضعية العمال ماديا و معنويا.

تأسست نقابة عمال فندق إبيس - ورزازات، بتاريخ 2 يونيو 2011، و كان مكتبها مكونا من :

رشيد أيت محمد : الكاتب العام

فؤاد شعبان أشنا : نائبه

محمد أرطي : أمين المال

شهيرة أبو حبيب، نادية كميم، عبد المجيد طاوكي، سمير أضاذي : مستشارون

## 13. فندق الزات

تأسست نقابة عاملات و عمال فندق الزات - ورزازات بتاريخ 22 نونبر 2008. و كان مكتبها المسير مكونا من :

عبد الله غوات: كاتب عام

زرين محجوب : نائبه

عز الدين أبو عايد : أمين المال

عبد الله أيت بولقايد : نائبه

عبد الرحيم بقادر، الحسين مبروكي و محمد أيت وكزال

وضعية العمال كانت مستقرة نسبيا و يتمتعون بالحد الأدنى من الحقوق القانونية المرتبطة بالشغل.

## الفصل الرابع

### بعض نقابات المهنيين و عمال القطاع الخاص

#### أولاً: نقابات مهنية

##### 1. التعاون الوطني

تأسست نقابة مؤجرات التعاون الوطني بورزازات سنة 2005، من فئة من النساء يعانين الحيف و التهميش على جميع المستويات. اشتغلن في مراكز التربية و التكوين في إقليم ورزازات كمربيات و راقنات و طباحات و منظفات.. و لا يتعدى راتبهن الشهري في أحسن الأحوال 500 درهم .

كن يعملن بمصلحة التعاون الوطني منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي دون أن يتم إدماجهن في سلك الإدارة، و دون تسوية وضعهن الإداري و المالي. تمت إحالتهن سنة 2001 على الجمعيات المسيرة ل "دور الطالب" و "الخيريات"، و ستستمر معاناتهن لأن هذه الأخيرة لا تحترم دورية الأجور و لن تقوم بأداء أجورهن التي لا تتجاوز 1200 درهم في الشهر إلا مرة واحدة في السنة. لا يتم التصريح بهن مطلقا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و لا يستفدن من التغطية الصحية. لا يتم تعويضهن عن التنقل أو الأشغال الشاقة رغم تنقل غالبيتهم إلى أماكن بعيدة و نائية. و لا يتمتعن بأي حق من الحقوق التي تنص عليها قوانين الشغل. و هناك سنوات لا تتقاضين فيها أي أجر كما حدث سنتي 2005 و 2006.

انخرطن في العمل النقابي لتحسين وضعهن المزري، و خضن مع الاتحاد المحلي للكدش بورزازات، العديد من المعارك و النضالات من بينها: إضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة يوم 8 مارس 2006، و الاعتصام و الاحتجاج طيلة يومين بساحة 3 مارس بورزازات بمناسبة حلول الوزير الأول ادريس جطو إلى عين المكان، و اعتصام أمام مندوبية التعاون الوطني لما يزيد عن ستة أشهر مصحوب بعدة وقفات و مسيرات بعد أن طردن جماعة من مراكز التربية و التكوين، مما تمخض عنه إرجاعهن جميعا إلى مقرات عمل بالمدينة قريبا من مساكنهن، و تأدية بعض "أجورهن".

يتكون المكتب المسير لنقابة المؤجرات من:

سعدية لمام: كاتبة عامة

لطيفة الرايس: نائبتها

نعيمة جهيدي: أمينة المال

نادية إكيدر: نائبتها

حليمة جبال و بهيجة أرعريع و غيتة أيت باموسى و مريم بهاء الدين و فاطمة ماريت: مستشارات

و فيما يلي تقرير أدبي لمكتب نقابة مؤجرات التعاون الوطني في إحدى جموعها العامة:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

نقابة مؤجرات التعاون الوطني

ورزازات

### التقرير الأدبي

تحية نضالية و بعد

أيها الحضور الكريم باسم المكتب النقابي لمؤجرات التعاون الوطني نرحب بكم في هذا الجمع العام الذي نتمنى أن يكون محطة تنظيمية أخرى في سياق النهوض بنقابتنا و المساهمة في تجديد تواجدها و أدائها النضالي داخل منظمنا محليا.

أخواتي إخواني، نود من خلال هذا الجمع تقييم أداء نقابتنا و المكتب المسير لها و التي عرفت عموما فترات مد و جزر في الأداء .

أيتها الأخوات أيها الإخوة، سنعرض عليكم التقرير الأدبي لمجمل المحطات النضالية و الأنشطة والخطوات التي قامت بها النقابة و ذلك منذ التأسيس سنة 2005 إلى اليوم .

خاضت مؤجرات التعاون الوطني مجموعة من الإضرابات، ردا على الطرد و التعسفات و الإكراهات وإغلاق مراكز التربية و التكوين في وجه هذه الفئة من طرف المندوب الإقليمي السابق للتعاون

الوطني بورزازات، إثر انخراطهن (المؤجرات) في العمل النقابي الكونفدرالي و تحديدا في شهر نوفمبر 2005 . مما أدى بمكتب الاتحاد المحلي بتنسيق مع نقابة المؤجرات، إلى تسطير مجموعة من

الصيغ النضالية سواء على المستوى القطاعي أو على مستوى الاتحاد المحلي بأجهزته التقريرية (المجلس الكونفدرالي) و بطبيعة الحال بعد استنفاد كل اللقاءات التفاوضية و الحوارية التي تمت حول

هذا الموضوع، إن على صعيد مندوبية التعاون الوطني أو على صعيد عمالة الإقليم، نذكر منها الاعتصام المفتوح أمام مندوبية التعاون الوطني الذي دام أزيد من ستة أشهر و الاحتجاج الذي تم أمام

قصر المؤتمرات بساحة 3 مارس والتي تصادف مع زيارة الوزير الأول للإقليم وكذا المسيرة

الكونفدرالية بالمدينة حول نفس الموضوع بالإضافة إلى مجموعة من الوقفات الاحتجاجية، و التي أسفرت على توقيع اتفاق مع الجهات المعنية تضمنت مقتضياته إرجاع كل المؤجرات إلى عملهن و إدماجهن بالجمعيات الخيرية بعد التوقيع على اتفاقية شراكة بين التعاون الوطني و الجمعيات الخيرية بالإقليم و تأدية كل المستحقات التي تتعلق بالأجور لسنتي 2005 و 2006 .

كانت هذه أهم فترة عاشتها نقابة المؤجرات بالتعاون الوطني محليا والتي امتدت من تاريخ التأسيس، أي سنة 2005 إلى غاية 2007، بالإضافة إلى طرح مجموعة من النقط الأخرى التي همت أساسا دورية الأجور و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و انتقالات بعض المؤجرات من مؤسسات خيرية إلى أخرى و تعسفات بعض رؤساء الجمعيات الخيرية تجاه بعض الأخوات في القطاع.

إلا انه و مباشرة بعد فك الاعتصام و رجوع الأخوات إلى عملهن وفق ما تضمنه الاتفاق الموقع في هذا الشأن، لاحظنا نوعا من التراجع و الفتور على مستوى الاشتغال داخل نقابتنا و ضعف في التواجد في المحطات النضالية المقررة من طرف أجهزة النقابة كدش دون مبرر موضوعي، و بالتالي و جب علينا كمكتب نقابي و منخرطات تقديم نقد ذاتي في الموضوع و الاعتذار لجميع الكونفدراليين و للأجهزة التقريرية لنقابتنا كدش، و حيث بقي الملف يراوح مكانه و بقيت وضعية المؤجرات قارة رغم ما يعترىها من نواقص في ظل غموض لا نستطيع معه تصنيف هذه الوضعية و أي نظام يسري عليها. هل هي فئة تشتغل في إطار القوانين المنظمة للوظيفة العمومية أم للقانون الخاص و أين هي حقوق و مكتسبات هذه الفئة في كلتا الحالتين؟؟.

و رغم ذلك فإن مكتب الاتحاد المحلي لم يتهاون في طرح الملف في كل مناسبة سنحت الفرصة لذلك. نقابيا تم طرح الملف على الأجهزة الوطنية و بالضبط على المكتب التنفيذي لطرحه على طاولة الحوار الاجتماعي بين الحكومة و المركزيات النقابية، كما تمت مراسلة الوزارة الوصية حول المشكل مرفقة بلائحة الأخوات المؤجرات بالإقليم و التي لم ننلق بخصوصها أي رد. كما تم إدراج ملف مؤجرات التعاون الوطني محليا ضمن الملفات التي تم التفاوض و التفاوض بشأنها مع السيد عامل الإقليم و التي أسفرت على صياغة تقرير في الموضوع من طرف السيد العامل شخصيا و مراسلته للوزارة الوصية و خاصة ما يتعلق بالوضعية الإدارية و القانونية لهذه الفئة وكذلك ما يهم الأجور. كما تم الاتفاق معه حول دراسة مجموعة من المقترحات و نذكر منها تمتيع مندوبية التعاون الوطني بميزانية استثنائية لتجاوز المراحل الحرجة في انتظار صرف منحة المؤجرات، و إمكانية دراسة مطلب الاتحاد المحلي بإدماج هذه الفئة، كما وعد السيد العامل الإخوة في الاتحاد المحلي بالتدخل لدى مندوب التعاون الوطني ورؤساء الجمعيات الخيرية للبت في مشكل الاقتطاع من منح المؤجرات لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، علما أن هذه الاقتطاعات لا تؤدي للصندوق المذكور .

أخواتي إخواني، كان هذا مجمل الخطوط العريضة لهذا التقرير الذي هم فترة انتدابنا كمكتب و التي نعرف مسبقا أن ذلك لم يرق إلى الغاية المنتظرة و الهدف المطلوب آملين أن تتضاعف المجهودات من طرف كل المؤجرات و المكتب القادم في اتجاه تحقيق كل المطالب المشروعة لهذه الفئة .  
وتحية نضالية و شكرا على الإصغاء

المكتب

## 2. معهد النجاح للتعليم الخصوصي

تم تشييد معهد النجاح للتعليم الخصوصي منذ سنة 1984. وُضع المَدْرَسِين و الأعوان و العاملين في مختلف المرافق صعب جدا، و لا تربط صاحب المؤسسة و لا إدارته علاقة شغل قانونية معهم. أجورهم هزيلة و تتراوح ما بين 400 درهم للشهر و 1600 درهم في أحسن الأحوال. محرومون تماما من رواتبهم خلال العطل البينية و الثلاثة أشهر الصيفية، و لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي..

بعد تأسيس النقابة سنة 2008، قام المنخرطون بعدة مبادرات إجرائية و نضالية بإشراف مكتب الاتحاد المحلي: وقفات و إضرابات و حوارات و مراسلات متعددة للمسؤولين.. تحسنت وضعية المشتغلين بالمعهد قليلا. أصبحت الأجور تتراوح ما بين 1000 درهم و 2000 درهم لبعض الحالات، و بدأت الإدارة تصرح "نسبيا" بالعمال و الأساتذة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كان المكتب التأسيسي متشكلا من:

عبد العزيز أتكرا: كاتب عام

ياسين سي بريم : نائبه

مليقة أيت باسو : أمينة المال

ابراهيم أيت سيدي: نائبها

محمد أيت وسعدن، الصالحة بليوط، ابراهيم الوسعدني : مستشارون

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

ورزازات

إلى السيد المندوب الإقليمي للشغل بورزازات

الموضوع: في شأن عدم تطبيق قانون الشغل بمؤسسة معهد النجاح بورزازات

تحية و سلام، و بعد

يؤسفنا أن نبلغكم أن الحوار الاجتماعي بيننا و بين إدارة معهد النجاح للتعليم الخصوصي بورزازات بحضور السيد مفتش الشغل يوم الجمعة 16 يناير 2009 لم يخلص إلى نتائج إيجابية، حيث بقي صاحب المؤسسة متشبثا بموقفه من عدم تطبيق قوانين الشغل الجارية كما كان عليه الأمر - بكل أسف - لسنوات خلت.

و إذا كان تطبيق قانون الشغل هو أمر إلزامي و لا يقتضي أي حوار و لا اتفاق، فإننا ندعوكم بحكم مسؤوليتكم و اختصاصكم إلى السهر على تنفيذ مقتضياته في هذه المؤسسة التي تفتقر إلى أبسط الحقوق التي يضمنها القانون للعاملات و العمال و الإداريون و الأساتذة، خصوصا ما يتعلق ب :

- احترام كرامة العاملات و العمال و الابتعاد عن كل استفزاز أو إهانة أو تمييز أو تهديد أو شتم، و هو أمر لن نقبل به أبدا مستقبلا و سنتصدى له بكل تأكيد..

- الحد الأدنى للأجر الذي يجب أن يؤدي كاملا ابتداء من نهاية هذا الشهر..

- أداء الفارق ما بين الراتب المؤدى فعليا و الحد الأدنى القانوني للأجر خلال سنتين خلت على الأقل..

- منحة الأقدمية..

- التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و التصريح بأيام العمل الفعلية و بأثر رجعي بداية من الخمس سنوات الماضية، بالنظر إلى التأثير المباشر لهذا الأمر على حياة العمال و أسرهم و مستقبلهم و حالتهم الصحية و عدد النقط التي يجب أن يتوفروا عليها..

- التغطية الصحية الإجبارية..

- ورقة الأداء..

- بطاقة الشغل..

كما نؤكد على ضرورة تحديد مهام الأطر الإدارية للمؤسسة واستحضار جميع البنود القانونية الأخرى المتعلقة بالشغل و التي يجب لوحدتها أن تحكم العلاقة بين المشغل و العامل، حتى لا تسود

التعاملات المزاجية أو الشطط في استعمال السلطة..

و في انتظار ذلك فإننا نحمل المشغل مسؤولية ما سياتر عن عدم تطبيقه لقوانين الشغل من نتائج..

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

و السلام

ورزازات في: 2009/01/19

الإمضاء: مكتب الاتحاد المحلي

حميد مجدي

- نسخة موجهة إلى السيد عامل إقليم ورزازات

- نسخة موجهة إلى السيد باشا مدينة ورزازات

- نسخة موجهة إلى السيد مدير معهد النجاح

### 3. التعاونية الفلاحية "حليب تمكالت"

تأسست تعاونية الحليب "تمكالت" سنة 1980، و هي مختصة في إنتاج و توزيع الحليب بمنطقة ورزازات الكبرى. يشتغل العمال بهذه المؤسسة في ظروف صعبة و لا تحترم فيها علاقات الشغل القانونية، سواء تعلق الأمر بالحد الأدنى للأجور أو التصريح بالعمال لدى الصناديق الاجتماعية أو التأمين أو عدد ساعات العمل، و لا يستفيد المستخدمون بشكل منتظم من عطلم السنوية و الأعياد الدينية و الوطنية و يوم الراحة الأسبوعي. و يتم الاقتطاع من أجورهم بنسب قد تفوق 50 في المائة، بشكل تعسفي و دون سند قانوني لشهور و أعوام و هو ما يؤثر بشكل حاد في وضعيتهم الاجتماعية. و قد زاد من صعوبة العمل الأسلوب الارتجالي الذي يتم بصدده التدبير الإداري و التجاري و المالي للتعاونية.

تأسست النقابة بهذه المؤسسة بتاريخ 5 يونيو 2008 و كان مكتبها التأسيسي مكونا من:

عبد الحليم اتابونت: الكاتب العام

عبد الهادي الرحيمي: نائبه

سعيد مومادي: أمين المال

عبد الجليل أميناس: نائبه

محمد أيت الغازي و سعيد الصابر و الحسن البناجي: مستشارون





#### 4. شركة أكسفير

شركة أكسفير لصاحبها بناعيم روبيين BENHAIM ROUBEN، يوجد مقرها بالحي الصناعي بورزازات و تعمل على تحويل و معالجة أكسيد الحديد و الباريت و الزنك و الجبس و تبيعه للشركات الأجنبية انطلاقاً من الدار البيضاء.

كان صاحب الشركة يستغل العمال بشكل بشع، فلا يتجاوز راتب عدد منهم 800 درهم في الشهر مقابل مدة اشتغال تفوق عشر ساعات في اليوم. لا يستفيد المأجورون من العطل و أيام الراحة، و لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ظروف العمل صعبة و العمال مهددون بمختلف الأمراض خصوصاً السيليكوز و ضيق التنفس و الأمراض الجلدية و السرطان.. الخ، و لا يتقاضون أي تعويض عن الأخطار أو الأشغال الشاقة التي يقومون بها، و لا توفر لهم الشركة حمامات و مرافق صحية مناسبة بما يكفي و مجهزة بوسائل التنظيف و التعقيم الضرورية، و لا يُطع المشغل المرضى من المستخدمين على ملفهم الطبي و يتواطأ في ذلك مع الطبيب الذي يختاره بنفسه لفحص العامل.

و بالإضافة إلى عملهم اليومي بالمعمل، كان العمال يحملون على أكتافهم الأكياس المليئة بالمعدن المحوّل و يضعونها على مثن شاحنات كبيرة، و ينقلونها إلى الدار البيضاء و هم على مقطورة الشاحنة في ظروف البرد القارس و الحرارة الشديدة و طول الطريق و صعوبتها، ثم يحملون الأكياس على أكتافهم مرة أخرى و ينزلونها و يرتبونها بأحد الأوراش، و ذلك كله دون مقابل.

انخرط مستخدمو أكسفير في الاتحاد المحلي للكش بورزازات منذ سنة 2000، و كان مكتب النقابة المسير مشكلاً من:

محمد زيدون: كاتب عام

الحسين أيت الروي: نائبه

ابراهيم أحيان: أمين المال

احمد زروق: نائبه

محمد بادو، الحسين أيت سي احمد، عبد الرحمان بلمسكين: مستشارون

بعد ذلك تحسنت وضعيتهم نسبياً، و لكن لتثبيت المكاسب و الحفاظ عليها و الحصول على مزيد من الحقوق استمر الصراع و لم يتوقف. و قام لذلك العمال بالعديد من الوقفات و الإضرابات و الاعتصامات



رشيد جندوبي : كاتب عام

مصطفى أجيبب : نائبه

لحميدي المداني : أمين المال

لحسن البرقاوي : نائب الأمين

لحسن أيت العسري، مبارك العلاوي، حسن صبري، عزيز أكسيس ، عبد الله العزيزي : مستشارون

## 6. سيارات الأجرة من الصنف الأول بورزازات (خط مراكش)

تأسست نقابة أرباب و سائقي سيارات الأجرة الصنف الأول - ورزازات (خط مراكش) بتاريخ

15 يونيو 2010. و كان المكتب مشكلا من:

عبد الصادق المرید : كاتب عام

علي أمخوخ : نائبه

الحسين التنغروسي : أمين المال

توفيق أوشعيب : نائبه

جواد اليوسفي، الحسين عيطور، عبد الوهاب مسكي، ادريس القشقاشي، عبد الهادي منصور:

مستشارون

بمجرد تأسيس هذه النقابة قامت السلطات المحلية و الإقليمية بكل ما يلزم من أجل إسقاطها. اتصلت بالعديد من أصحاب الطاكسيات الكبيرة و هددتهم و منعهم من الانخراط في نقابتنا، و استعملت أمين الطاكسيات الكبيرة محمد الموساوي و بعض أصحابه كوسيلة للاستفزاز و الضغط و الاعتداء المشين. كما عملت على تأجيج الصراع بين أصحاب الطاكسيات و طلبت منهم صراحة، الانخراط في صفوف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، و وصل بها الأمر إلى غاية منع منخرطينا من الاشتغال و استعمال الطريق العمومية..

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

نقابة الطاكسيات الكبيرة

ورزازات

ورزازات في : 2011/12/19

إلى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية

بورزازات

الموضوع : شكاية

تحية وسلام وبعد ،

يؤسف الكاتب العام لنقابة الطاكسيات الكبيرة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات أن يخبر سيادتكم أن : محمد الموساوي - الطاهر بورحيم - ايت يوسف عبد الله - ايت يوسف محمد - بالإضافة إلى أصحاب الطاكسيات الواردة أرقامهم بمحضر المفوض القضائي رفقته ، وآخرين لا نعرف أسماءهم قد عملوا على منع أصحاب الطاكسيات الكبيرة الآتية أسماءهم : القشاشي إدريس - جواد اليوسفي - الحسين عيطور - المرید عبد الصادق - خالد أوغنييم... بالإضافة إلى آخرين ، من القيام بعملهم اليومي وقد حجزوا طاكسيات المعتدى عليهم ، كما عرضوهم للسب والشتيم والضرب ، واعتدوا على المواطنين الراكبين بهذه الطاكسيات ، وذلك ابتداء من صباح يوم السبت 2011/12/17 .

ونشير إلى أن هذه العرقلة و هذا الاعتداء لازالوا يقومون به إلى حد الآن، وهناك شهود بالإضافة إلى السلطة المحلية الحاضرة و الشاهدة على كل ما ذكرناه.

لذلك فإننا نطلب منكم بشكل استعجالي اتخاذ الإجراءات اللازمة والقانونية بصرامة وفعالية قصد متابعة الجانين ومعاقبتهم وتعويض المتضررين في جميع الأضرار التي لحقتهم جراء ذلك ، و بالتالي ضمان حق جميع مهنيي الطاكسيات من الاشتغال بشكل عادي .

وتقبلوا عبارات تقديرنا واحترامنا

والسلام

الإمضاء

عبد الصادق المرید

المرفق

= نسخة من محضر المفوض القضائي رقم 2011/36

### 7. سيارات الأجرة من الصنف الثاني بورزازات (الطاكسيات الصغيرة)

يضم هذا القطاع الذي انخرط في صفوف الكدش 186 طاكسي صغير، كل سيارة طاكسي تشغل سائقين في الغالب. و يعرف كما هو الشأن في المغرب ككل مشاكل متعددة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- الفوضى و الريع و التمييز بين المغاربة فيما يتعلق بتسليم و استغلال و كراء رخص النقل
- الإتاوات المجحفة التي يفرض على مهنيي الطاكسيات أداءها بغير وجه حق طيلة سنوات استغلالهم للرخصة
- الضرائب و الرسوم المرتفعة التي يؤديها مهنيو الطاكسيات لإدارة الضرائب و المجلس البلدي، مقابل ضعف الرواج داخل المدينة و قلة تنقل الأشخاص عبر سيارات الأجرة
- الارتفاع المتزايد لأسعار البنزين و قطع الغيار و التأمين و تسعيرة الفحص التقني.. الخ
- ظاهرة النقل غير المرخص التي تشتغل داخل المدار الحضري بكثرة أمام أعين سلطات الأمن و بايعاز منهم في بعض الأحيان ضدا على انخراط المهنيين في العمل النقابي الكونفدرالي: سيارات الأجرة الكبيرة - النقل المزدوج - دراجات نارية (TRIPORTEUR) - سيارات هوندا (HONDA) - سيارات النقل السياحي (Minibus).. الخ
- طرق متردية و محفرة أو غير معبدة داخل الأحياء الشعبية أو في الطريق إلى السوق الأسبوعي، و هو ما يؤثر سلبا على الحالة الميكانيكية لسيارات الأجرة، مما يعني مصاريف زائدة لإصلاحها.
- لا يستفيد مهنيو الطاكسيات من الحق في التقاعد و التغطية الصحية لهم و لدويهم، و يشتغلون لساعات غير محدودة من العمل و طيلة السنة. لا خيار لهم في ذلك، فكل توقف عن العمل بسبب

بعض "الراحة" أو حالة طارئة أو المرض.. يحرمهم كليا و أسرهم من الدخل اليومي و لقمة العيش.

- مهنيو الطاكسيات معرضون لمخاطر أمنية و هم دون حماية، خصوصا أثناء الليل. (تعرض سائق الطاكسي علي أمخشون يوم 2 يونيو 2012، لطعن بالسكين من قبل أحد الزبناء، و قد حاول الوصول حثيثا إلى مستشفى سيدي احساين بناصر، و لكنه لفظ آخر أنفاسه على مقربة منه).

عرف قطاع الطاكسيات الصغيرة بورزازات مشاكل عارمة و تهديدات في إطار المؤامرة "الكبرى" التي دبرها المخزن و أدواته ضد الاتحاد المحلي للكدش بورزازات و التي كادت أن تودي بحياتنا و حياة عدد من المناضلين. (تجدون تفصيل ذلك في فصل خاص)

المكتب المشكل لنقابة سائقي سيارة الأجرة الصغيرة آنذاك مكون من:

عبد الله أوبلقاس : كاتب عام

رفيق عبد المجيد : نائبه

محمد أوزلكي : أمين المال

مصطفى بيلي : نائبه

عبد السلام لمحمدي، عبد السلام جويدي، محمد بوحفيظ: مستشارون

أشير إلى أن محمد بوحفيظ، بالإضافة إلى كونه عضو المكتب النقابي، فهو أيضا أمين مهنيي الطاكسيات الصغيرة بورزازات.

و قد كانت معاناة مهنيي الطاكسيات موضوع احتجاجات و نضالات و صراع لم يتوقف..

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

مكتب الاتحاد المحلي

نقابة سائقي سيارة الأجرة الصغيرة

ورزازات

ورزازات في : 2012/02/04

بلاغ

انعقد يوم السبت 04 فبراير 2012 جمع عام لنقابة الطاكسيات الصغيرة، وقف فيه على مواصلة السلطات الإقليمية و المحلية بورزازات و والي الأمن الإقليمي بورزازات الهجوم على حقوق المهنيين، و خرقهم الفاضح لقوانين الدولة المتعلقة بقطاع الطاكسيات و مجال اشتغالها القانوني، و اعتداؤهم على قوت و معاش مهنيي الطاكسيات الصغيرة بورزازات. حيث و بشكل صريح و واضح و علني، قررت هذه السلطات دون موجب حق و لا قانون و لا عرف و لا قرار تنظيمي السماح للطاكسيات الكبيرة الاشتغال داخل المجال الحضري لورزازات و عمد باشا المدينة إلى تنصيب علامات و قوف الطاكسيات الكبيرة لهذا الغرض.. ! و هو ما يؤكد أن هناك مؤامرة على القطاع و على نقابتهم ونية مبيتة للزج بالمهنيين في صدامات تؤدي بهم إما إلى المستشفى أو السجن .. !  
و عليه، و وعيا منا بهذا الوضع الشاذ و الغريب في دولة تدعي أنها " دولة الحق و القانون"، و بعد نقاش مستفيض قرر الجمع العام:

عدم السقوط فيما تخطط له السلطات و لوبيات الفساد في المدينة للزج بالمهنيين و النقابيين في السجن، و قرر التصعيد في النضال بثتى الأشكال السلمية، حيث ستخوض نقابتنا في هذا الصدد وقفة احتجاجية صباح يوم الخميس 09 فبراير 2012 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا أمام عمالة ورزازات، تليها خطوات نضالية أخرى غير مسبقة ..  
و يدعو الجمع العام كافة المهنيين إلى رص الصفوف و المزيد من الحذر و الصمود و مواجهة هذا الاعتداء السافر الذي يتعرضون له أمام مرأى و مسمع من المسؤولين و بعلم بكل أسف من السلطات الجهوية و المركزية

عن الجمع العام:

الكاتب العام: عبد السلام المحمدي

## 8. مركز الحليب - وكالة ورزازات -

تأسس فرع نقابة مركز الحليب - وكالة ورزازات - بتاريخ 19 مارس 2010 بإشراف المكتب الوطني الموحد لنقابة مركز الحليب. و كان مكتبها المسير مكونا من:

- ابراهيم المنتصر : كاتب عام
- علي مشهور : نائبه
- محمد أيت احمد : أمين المال
- سعيد أضريب : نائبه
- احمد أخراز و لحسن كيلكيش و ابراهيم أختار : مستشارون

## ثانيا: شركات المناولة و التدبير المفوض

### مقدمة:

اكتسحت شركات المناولة (أو المقاوله من الباطن) و التدبير المفوض كل مجالات الشغل و الخدمات الأساسية الخاصة و العامة في المغرب، و كانت وبالآ على العمال: أفقدتهم ما تبقى لديهم من قيمة و أهدرت حقوقهم و مكاسبهم الهشة أصلا.

عقد المقاوله من الباطن وفق المادة 86 من مدونة الشغل، هو عقد مكتوب يكلف بمقتضاه مقاول أصلي مقاولا من الباطن بأن يقوم له بشغل من الأشغال، أو أن ينجز له خدمة من الخدمات. و يتم اللجوء إليه، كلما كان ذلك في صالح المقاوله الأصلية، و لم يكن مخلا بحقوق أجرائها(33).

أما التدبير المفوض فهو - حسب الماد 2 من القانون رقم 05.54 - عقد يفوض بموجبه شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى "المفوض"، لمدة محددة، تدبير مرفق عام يتولى مسؤولية إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى "المفوض إليه"، يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق أرباح من التدبير المذكور أو هما معا. و يمكن أن يتعلق التدبير المفوض كذلك بإنجاز أو تدبير منشأة عمومية أو هما معا تساهم في مزاولة نشاط المرفق العام المفوض(34).

واقع الحال في ورزازات و في غيرها من البلديات، يبين بالدليل و الواقع المعاش إلى أي حد سهلت الدولة المغربية من خلالهما على المقاولات الكبرى و على نفسها عملية التخلص من المأجورين بأقل كلفة و استغلالهم و استنفاد قواهم بأبشع السبل. و صعبت في المقابل على العمال إمكانية الدفاع عن أنفسهم و تأسيس أو الانخراط في النقابة، نظرا لمحدودية المدة التي يشتغلون فيها و سهولة طردهم و حاجة العديد من المغاربة إلى الشغل. على كل أثبت هذا التدبير الجديد/القديم إفلاسه في البلاد و يسر بشكل كبير عمليات السرقة و الاغتناء غير المشروع و التحايل الكبير على القانون و النظام المالي.

كنا في ورزازات أمام هذا الحادث/المعضلة، و وقع الاتفاق بين أعضاء مكتب الاتحاد المحلي على اقتحام هذين القطاعين و إدماج عمالهما المحرومين من أبسط الحقوق في النقابة و الدفاع ما أمكن عن مصالحهما و على استقرارهما في الشغل.. و قام المكتب في هذا الصدد بالإشراف على تأسيس و تأطير نقابتين بمنجم إيمني (واغزي و سوكاسيليك)، و نقابتين بمنجم بوازار (تزناخت و أكدز)، و نقابة أنسي ماروك للنظافة بالمستشفى و مطار محمد الخامس، و نقابة عمال و ارغاز طوطال، و نقابة عمال شركة



إمزوغن لتوزيع الغاز، و نقابة التدبير المفوض للنظافة ببلدية ورزازات SOS و غيرها. كما انخرط عدد من المستخدمين بشكل مباشر في الاتحاد و لم يتمكنوا من هيكلة الفرع النقابي.

جل شركات المناولة و التدبير المفوض تتعسف على العاملات و العمال و لا تعير أي اهتمام لقوانين الشغل: ظروف عمل غير صحية و حوادث شغل مميتة و أمراض مزمنة، حرمان من التأمين؛ أجور هزيلة جدا و دون الحد الأدنى القانوني و قد لا تؤدي إلا بعد شهور عديدة؛ لا يصرح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ يشتغل العمال أكثر من الساعات القانونية و دون تعويض؛ لا يحصلون على راحتهم الأسبوعية و العطل الدينية و الوطنية و العطلة السنوية؛ تطرد هذه الشركات من تشاء من المستخدمين و تبقى على من تشاء دون حسيب و لا رقيب؛ المستخدمين يعانون أكثر جراء تعرضهم المزمن للتحرش الجنسي و التمييز و يفقدن عملهن بسهولة حينما يكن حاملات. في غالبية هذا النوع من المقاولات، فإن مرض الأجير يؤدي حتما إلى الاستغناء عنه و تعويضه بآخر..

عدد من شركات المناولة نجد صعوبة في معرفة مقرات إداراتهم و مسؤوليهم، و هو الأمر الذي ينطلي على مندوبية التشغيل أيضا التي لا يتم إبلاغها بتاتا بإنشاء الشركة و لا بمقرها الاجتماعي و لا بمستخدميها .. !

## 1. شركة طوطال - واركاز

تختص هذه الشركة بتعبئة و توزيع و تسويق غاز البوطان بمنطقة ورزازات. و هي مؤسسة فرنسية يوجد مقرها الرئيسي بالدار البيضاء. عملت على تفويت تدبير شؤون مواردها البشرية بورزازات إلى شركة المناولة للتشغيل إجيذا ثم تكترا. العامل، كما حصل مع هذه المؤسسة و كما هو الشأن بالنسبة لمقاولات أخرى، يكون تحت "رحمة" الأشخاص المسيرين للشركة الأم و لشركة المناولة. و قد حدث أن حصلت اتفاقيات بين نقابتنا و بين شركات المناولة و لكنها رفضت بعد ذلك من الشركة الأصل.

طوطال TOTAL من الشركات الدولية الكبرى التي لا تطبق قانون الشغل عندما يتعلق الأمر بعمال مغاربة لا حماية لهم من دولتهم. من ضمن المخالفات التي وجدنا مستخدمي المقاولات الفرنسية يتخبطون فيها ما يلي:

- توقيع عقود العمل كل ثلاث أشهر و لعشرات السنين، مما يحرمهم من حقهم في الترسيم و الترقية و الأقدمية و التقاعد.. الخ.
- عدم احترام الحد الأدنى القانوني للأجر

- عدم احترام دورية الأجور
- عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و حرمانهم من التغطية الصحية
- انعدام شروط العمل اللائق و الصحة و السلامة
- العمال لا يستفيدون من العطلة السنوية و الأعياد و يوم الراحة الأسبوعي
- لا يتم تعويضهم عن الساعات الإضافية و هي تفوق الحد القانوني..

أسس عمال شركة طوطال - واركاز للدفاع عن حقوقهم، نقابة تابعة للاتحاد المحلي للكدش في 02 يوليوز 2009، و تشكل مكتبها المؤسس من:

عبد الرحيم صدقي: كاتب عام

سعيد ابا القاسم: نائبه

محمد الحسناوي: أمين المال

محمد اوبها: نائبه

محمد ايت ابريك و محمد فكري و خالد الناصري: مستشارون.

بعد شهرين من التأسيس و مطالبة المؤسسة بتطبيق القانون و رفض العمال التوقيع على عقود الشغل لثلاثة أشهر أخرى، عملت إدارة الشركة بورزازات التي كان على رأسها المدير المحلي ابراهيم خراز، و هو من ألد أعداء نقابة العمال، على طرد 18 عاملا بمن فيهم جميع أعضاء المكتب، بتاريخ 23 شتنبر 2009. تم خوض العديد من المعارك النضالية من بينها: إضراب لمدة 24 ساعة يوم الاثنين 10 غشت 2009، و إضراب يوم الأربعاء 19 غشت 2009، و إضراب يوم الاثنين 24 غشت 2009 و إضراب يوم الخميس 27 غشت 2009 و إضراب يوم السبت 19 شتنبر 2009 و إضراب يوم الخميس 24 شتنبر 2009، و اعتصام الموقوفين عن العمل أمام مقر الشركة. و تصدى الاتحاد المحلي لمحاولة الإدارة تشغيل مستخدمين غرباء محل العمال المضربين.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي بورزازات

نقابة عمال شركة

طوطال - واركاز

## بلاغ

عمال شركة تيكيترا المتعاقدة مع شركة طوطال بمؤسسة واركاز بورزازات ؛ يقررون استئناف تنفيذ برنامجهم النقابي التصعيدي احتجاجا على :

- المس بالحقوق النقابية وتوقيف النقابيين
- عدم تطبيق قانون الشغل
- عدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه

عقد عمال شركة تيكيترا المتعاقدة مع شركة طوطال بمؤسسة واركاز بورزازات يوم الثلاثاء 2009/09/15 بمقر كدش بورزازات تحت إشراف مكتب الاتحاد المحلي جمعا عاما؛ وبعد وقوفه على تنصل إدارة شركة تيكيترا وإدارة واركاز، و شركة طوطال من تنفيذ البنود القانونية المتعلقة بالشغل، و فشل كل المحاولات لإقناع ممثل الشركة على ضرورة احترام الحريات النقابية و قوانين الشغل؛ خصوصا و أن الأمر يتعلق بشركات معروفة على الصعيد العالمي مثل شركة طوطال حيث من المفروض فيها السعي لتطبيق قانون الشغل و احترام العمال حفاظا على سمعتها و رأسمالها الرمزي العالمي، و بعد المجهودات التي بذلها المكتب النقابي ومكتب الاتحاد المحلي من أجل الحفاظ على السير العادي للعمل داخل المؤسسة، و بعد استحضارهما للمضايقات والاستنزافات التي يتعرض لها العمال من طرف إدارة مؤسسة واركاز بسبب انتمائهم النقابي الكونفدرالي.

قرر الجمع العام استئناف تنفيذ البرنامج النقابي التصعيدي المسطر سلفا، و يبتدىء ب:

- حمل الشارة يوم الخميس 17 شتنبر 2009 ، مصحوب باعتصام الموقوفين عن العمل أمام مؤسسة واركاز بورزازات.
- اضراب انذاري لمدة 24 ساعة مصحوب باعتصام العمال يوم السبت 19 شتنبر 2009.
- إضراب احتجاجي يوم الخميس 24 شتنبر 2009 قابل للتمديد.

وإذ يخبر الجمع بما سبق فإنه يطالب السلطات الإقليمية والقضائية و مندوبية التشغيل، السهر على تطبيق القانون فيما يخص عدم استقدام عمال غرباء للحلول مكان العمال المضربين وحماية حقهم في

ممارسة الإضراب و كل الصيغ النضالية المشروعة من أجل انتزاع مطالبهم المشروعة..  
كما يجدد تأكيده على ضرورة الاستجابة لمطالب العمال و إرجاع الموقوفين.

ورزازات في : 2009/09/15

الجمع العام

#### قصد الاخبار و التدخل:

- نسخة موجهة إلى السيد عامل إقليم ورزازات.
- نسخة موجهة إلى السيد باشا مدينة ورزازات.
- نسخة موجهة إلى السيد مندوب الشغل بورزازات.
- نسخة موجهة إلى السيد مدير شركة واركاز بورزازات.
- نسخة موجهة إلى الإدارة العامة لشركة تيكترا الدار البيضاء.
- نسخة موجهة إلى إدارة شركة طوطال

عقدت عدة حوارات أشرف عليها عامل الإقليم و مندوب التشغيل، أعيد بصددها العمال المطرودون إلى عملهم، ليتم طردهم مرة بعد أخرى. و رفضت الشركة ترسيمهم كما رفضت تطبيق قانون الشغل.

و للتخلص من النقابيين بصفة نهائية لجأت إدارة الشركة ذات اليد الطولى إلى استعمال و استغلال القضاء. رفعت بتاريخ 15 ماي 2012 دعوى قضائية ضد العمال المطرودين المعتصمين أمام الشركة، تنتهمهم فيها ب"عرقلة حرية العمل (الفصل 288 من القانون الجنائي)" متآمرة في ذلك مع بعض الموالين لها.

حكمت المحكمة الابتدائية على إثر ذلك بتاريخ 20 دجنبر 2012 - و هي الفترة التي اشتد فيها الهجوم على الاتحاد المحلي ككل برئاسة عامل الإقليم صالح بن يطو- بمواخذه العمال النقابيين: محمد إيكن و عبد العزيز اوتجدا و صلاح الدين الرقبي و الحسين بوهو و الوردي يوسف و عبد الرحيم صدقي، و الحكم على كل واحد منهم بأربعة أشهر حبسا نافذا و غرامة نافذة ألف درهم و بأداء تضامنا فيما بينهم لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره أربعين ألف درهم. و خلال الحكم الاستئنافي سنة 2013، حكمت المحكمة عليهم بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ، و حافظت على نفس الغرامة و نفس التعويض.

فجر يوم الجمعة 11 يناير 2013 - و على غرار معتصمات العمال بالقطاعات الأخرى - و المعتصمون نيام، أقدم عامل الإقليم على هدم الخيمة و ضرب العمال و طردهم و تكسير أوانيتهم و إخلاء مكان الاعتصام بالقوة.

## 2. شركة إمزوغن لتوزيع الغاز

تأسست نقابة عمال شركة إمزوغن لتوزيع الغاز بورزازات بتاريخ 19 غشت 2011، و تم إغلاق الشركة بتاريخ 23 شتنبر 2011. كانت قد دخلت مسطرة التسوية القضائية منذ سنة 2003. هذه المؤسسة مثلها مثل غيرها تخرق كل قوانين الشغل. و في النهاية أفلست و أغلقت أبوابها و طردت العمال الذين لم يحصلوا على حقوقهم رغم اشتغال بعضهم لما يزيد عن 15 سنة.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

نقابة عمال شركة إمزوغن لتوزيع الغاز

ورزازات

ورزازات في 2011/10/10

إلى السيد: رئيس المحكمة التجارية بمراكش

الموضوع : في شأن الحكم بالتصفية في ملف شركة إمزوغن لتوزيع الغاز بورزازات

المرجع: ملف رقم 2003/15/13

تحية وسلاما و بعد؛

يؤسف مكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، أن يخبر سيادتكم أنه صباح يوم: الجمعة 23 شتنبر 2011 تفاجأ العمال بإغلاق شركة إمزوغن لتوزيع الغاز بسبب تفعيل حكم المحكمة التجارية بمراكش حسب ما أخبرنا به السنديك المنتدب من طرف المحكمة و القاضي بتصفية هذه الشركة.

و عليه؛ و ضمانا لحقوق و تعويضات العمال الذين قضوا أزيد من 15 سنة في خدمة هذه الشركة، نطلب منكم أن تحافظوا على حقوق العمال و مصالحهم مما يصون شغلهم و عيشهم و كرامتهم.

و تقبلوا عبارات التقدير و الاحترام

و السلام

الكاتب العام: عمر اوبوهو

المرفقات:

- محضر معاينة للمندوبية الاقليمية للشغل بورزازات
- محضر معاينة العون القضائي

### 3. شركة واغزي بمنجم إيمني

بتاريخ 22 فبراير 2012، أسس منجميو شركة واغزي بمنجم إيمني "نقابة عمال منجم إيمني"  
و تم انتخاب المكتب المسير- كلهم شبان- كما يلي:

منير طاووزي: كاتب عام

محمد أمعيش: نائبه

عمر أمغار: أمين المال

عبد الله عبد النعيم: نائبه

إيد الحاج حسان – سعيد أيت لحسن – حسن بويزكارن – محمد سهيل – لحسن بوابوكرن: مستشارون

### 4. شركة سوكاسيليك بمنجم إيمني

بتاريخ 18 مارس 2012، أسس منجميو شركة سوكاسيليك بمنجم إيمني " نقابة عمال شركة  
سوكاسيليك " و تم انتخاب المكتب المسير - كلهم شبان - كما يلي:

عمر ربوز: كاتب عام

بوجمعة حجاج: نائبه

رشيد أيت لحسن: أمين المال

عمر أمعيش: نائبه

عبد الجليل المرید – المحجوب إد احمد احمو – ابراهيم واكریم: مستشارون

## 5. شركة أنسي ماروك Ainsi Maroc

شركة متخصصة في الأمن و الحراسة و النظافة، حصلت منذ سنة 2001، على عدد من صفقات التدبير المفوض في ورزازات، مع المستشفى الإقليمي سيدي احساين بناصر و بوكافر و بريد المغرب و المطار و المحاكم ... الخ.

مثلها مثل غيرها لأن هذه هي القاعدة في المغرب، لا تطبق قوانين الشغل و تحارب العمل النقابي، و كانت لنا معها صراعات متواصلة و مريرة في المستشفى و المطار و البنك الشعبي. تقوم إدارتها بشكل سافر بإهانة العمال و استغلالهم و ابتزازهم و تشغيلهم لمدة تصل إلى 12 ساعة في اليوم بل أكثر في بعض الأحيان، و بعقود عمل لا تتجاوز ثلاثة أشهر متكررة. للحصول على العمل يتم ابتزاز المستخدّمين و الاقتراع من رواتبهم شهريا رغم هزالتها. تتراوح أجورهم ما بين 500 درهم و 1000 درهم في الشهر في أحسن الأحوال. هناك فترات لا يتقاضى العمال فيها أجورهم بتاتا، خصوصا في الأشهر الأولى من تعاقد الشركة من الباطن مع إدارة الدولة و أيضا بداية كل سنة. لا تحترم هذه المؤسسة شروط الصحة و السلامة و الوقاية من الأخطار كما هي الحال في المستشفى، و لا يتم تزويد العاملات و العمال ببطائق الشغل و لا بأوراق الأداء، و يتم حرمانهم من شهادات العمل، و لا يصرح بهم لدى الصناديق الاجتماعية..

أشرفنا على تأسيس "نقابة عمال و عاملات أنسي ماروك - ورزازات" بتاريخ 07 أبريل 2008(35)، و كان مكتبها التأسيسي مكونا من:

اسماعيل كزاغار : كاتب عام

حسن أيت القايد : نائبه

محمد زروقي : أمين المال

محمد إمضر : نائبه

سعيدة جكان، سعيدة أو علي عمر، أسماء غوات، عبد اللطيف هاقي، نزهة الطالب، يوسف المحب، لطيفة نظامو: مستشارون

بمجرد تأسيس النقابة تم تهديد المستخدّمين و التهجم عليهم من قبل الشركة و بعض مسؤولي الإدارات العمومية، خصوصا مدير و مقتصد مستشفى سيدي احساين بناصر. و بتاريخ 28 و 29 أبريل توصل

ثلاثون مأجورا عبر المفوض القضائي بقرار تنقيليهم إلى خارج الإقليم (فاس، الناظور، وجدة...) و طرد عضوة المكتب النقابي سعيدة جكان.

يوم الجمعة 2 ماي 2008، بعد مشاركة المأجورين في احتفالات فاتح ماي، أبلغ مدير المستشفى النقابة، بقرار طرد جميع أعضاء المكتب و خمس عاملات نقابيات، و أحل محلهم عمال "غرباء". و صاحب هذا الاعتداء على الحقوق و الحريات، ضغوطات شديدة على المستخدمين و عائلاتهم و محاولات تكسير متواصلة لوحدتهم. و تشبثا بحقهم النقابي، قام العمال و أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و عدد من المنخرطين بنقابتنا مساء نفس اليوم، بوقفة احتجاجية و تم منع الغرباء "بالقوة" من الدخول إلى المستشفى و من الحلول محل العمال المطرودين. و قررت النقابة نصب خيمة الاعتصام أمام باب المستشفى.

تواصل الاعتصام و الوقفات و التنديد بسلوك الإدارة و الشركة و استمر منع "الغرباء" من استلام مهام العمال النقابيين، و هو ما كان يؤدي إلى احتكاك و حالات من العنف. و خاض النقابيون أيضا و غير ما مرة إضراب عن الطعام...

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي بورزازات

نقابة عمال و عاملات أنسي ماروك

ورزازات

### بيان

عمال و عاملات شركة أنسي ماروك المطرودون يضربون عن الطعام و يقررون تصعيد نضالاتهم احتجاجا على انتهاك حقوقهم، و يحملون الحكومة مسؤولية ما قد يترتب عن استمرار حمايتها للباطرونا المارقة.

إن الجمع العام لعمال و عاملات شركة أنسي ماروك المجتمع يومه الثلاثاء 2008/05/27 بالمقر المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، لتدارس استمرار شركة أنسي ماروك في محاربة العمل النقابي، و تجاهلها مطالب العمال و العاملات في تطبيق بنود مدونة الشغل، و رفض الشركة إرجاع أعضاء المكتب النقابي المطرودين، و بعد أن تبين له باللموس عجز السلطات الإقليمية



ومندوبية التشغيل عن حمل الشركة على احترام قانون الشغل، و ردع مدير الشركة الذي يعتبر نفسه فوق القانون حسب ما يروجه بعض المسؤولين على مرأى ومسمع من العمال والعاملات، فإن الجمع العام :

1. يؤكد لمن يحتاج إلى تأكيد أن عمال وعاملات أنسي ماروك بورزازات لن يتنازلوا عن حقهم النقابي وانتمائهم الكدشي رغم الإغراءات و الضغوطات.

2. يعتبر قضية عمال وعاملات شركة أنسي فضيحة حكومية على اعتبار أن مؤسسات الدولة تتعاقد مع شركات لا تحترم كرامة الإنسان وتضرب عرض الحائط بالقوانين في ظل حكومة ترفع شعار دولة الحق والقانون.

3. يدين بشدة التواطؤ المكشوف لإدارة المستشفى الإقليمي سيدي احساين بناصر بورزازات مع الشركة لضرب حقوق العمال والعاملات

4. يطالب باحترام كرامة العمال والعاملات و إرجاع المطرودين و تطبيق مدونة الشغل.

5. يحمل الحكومة مسؤولية ما قد يترتب عن استمرار انتهاك حقوق العمال والعاملات .

6. يقرر تصعيد نضالاته بتسطير برنامج نضالي كالتالي :

- إضراب إنذاري عن الطعام يخوضه المطرودون لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 2008/5/30، قابل للتصعيد .

- الاستمرار في الوقفات الاحتجاجية وتعميمها على كل المؤسسات المتعاقدة مع شركة أنسي بورزازات.

- إضراب إنذاري لعمال وعاملات شركة أنسي ماروك سيعلن عنه في حينه .

7. يدعو كافة الكونفدراليين والكونفدراليات إلى مزيد من التعبئة والصمود من أجل تحقيق المطالب المشروعة.

8. يهيب بكل الهيئات السياسية والحقوقية و الجمعوية إلى مساندة النضالات العمالية.

ورزازات في: 2008/05/27

عن الجمع العام



على إثر الهجوم البليد والجبان الذي يتعرض له عاملات وعمال النظافة والحراسة بمستشفى سيدي احساين بناصر بورزازات من طرف بعض لوبيات الفساد في إدارة المستشفى والمندوبية الإقليمية للصحة وبعض المحسوبين قسرا على نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، و محاربة العمل النقابي الكونفدرالي الذي يعمل على حد نزيف الظلم وامتهان الكرامة والفساد والرشوة التي أصبحت هذه المؤسسة مثالها المتداول من طرف كل ساكنة ورزازات، بل وحتى أجهزة السلطة و مؤسسات المجتمع المدني و السياسي قاطبة.

وبعد أن تبين بوضوح تمادي إدارة المستشفى و مندوبيتها في عدوانيتها التي تعكس رغبة قوية للمسؤولين الإداريين في حماية مصالحهم الخاصة و امتيازاتهم غير المشروعة مستفيدين في ذلك من مواقعهم، و تسخير و استعباد فئة العاملات و العمال الذين كانوا يقومون بكل شيء لصالح هؤلاء في استغلال تام لنفوذهم وسلطتهم مقابل حاجة العمال القوية إلى العمل و الاحتفاظ بمنصب الشغل.

على إثر ذلك و بعده، فإن مكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات المجتمع يوم الأربعاء 14 يناير 2009 بمقر كدش والذي استحضر الأمور الأنف ذكرها وتداول في شأنها وحل أبعادها الخطيرة :

1/- يستنكر بشدة مظاهر الزبونية و الفساد و الإثراء غير المشروع و الرشوة التي يعج بها مستشفى سيدي احساين بناصر سواء عند معالجة المرضى أو في الصفقات التي يقوم بها المسؤولون... الخ!

2/- يدين بقوة، إدارة المستشفى الإقليمي سيدي احساين بناصر و مندوبيته و بعض المحسوبين على نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذين يحاربون العمل النقابي للكدش للحفاظ على مصالحهم و امتيازاتهم اللا مشروعة حيث يعتبرون نقابتنا تهدد هذه المصالح و الامتيازات، وإن الأمر لهو كذلك...!

3/- يلتزم بتكريس جهود إضافية و منتظمة لمحاربة لوبيات الفساد في هذا القطاع الحيوي و المهم بكل الإمكانيات المتاحة و فضحهم عبر وسائل الإعلام و غيرها...

4/- يدعو السلطات الإقليمية و المحلية و المنتخبين المحليين و الإقليميين و الوطنيين الذين يعرفون بكل تأكيد ما يحدث من تجاوزات خطيرة في هذا المستشفى، إلى التدخل و تكثيف الجهود لحماية المواطنين و العمال من فساد و بطش و تهور إدارة المستشفى و مندوبيتها و بعض طاقمها الطبي.

5/- يؤكد أنه سيواصل النضال بكل السبل حفاظا على استقرار شغل المنظفين و الحراس و حماية حقوقهم المشروعة و البسيطة جدا، و يطالب بإعادة إدماج المطرودين ضحايا محاربة العمل النقابي.

6/- يقرر تسطير برنامج نضالي تصاعدي و مكثف، تتخلله و قفات و إضرابات و اعتصامات و مسيرات. و كخطوة أولى سينفذ وقفة احتجاجية أمام المستشفى يوم الخميس 22 يناير 2009 ابتداء من

الساعة الرابعة و النصف مساء.

يدعو المواطنين والمواطنين والهيئات السياسية والحقوقية و الجمعية إلى تكثيف نضالاتها و فضح ما يحدث في هذا المستشفى من فساد و رشوة و متاجرة في أرواح الساكنة و أجسادهم و قوت العمال اليومي...!

ورزازات في: 14-01-2009

مكتب الإتحاد المحلي، كدش

ورزازات

- نسخة موجهة إلى السيد وزير الصحة – الرباط –
- نسخة موجهة إلى السيد وزير الداخلية – الرباط –
- نسخة موجهة إلى السيد عامل إقليم ورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الإقليمي لورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد باشا مدينة ورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد رئيس بلدية ورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد المندوب الإقليمي للصحة
- نسخة موجهة إلى السيد مندوب الشغل بورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد الخازن العام الإقليمي لورزازات
- نسخة موجهة إلى السيد مدير مستشفى سيدي احساين بناصر بورزازات

بعد تعيين عامل الإقليم عبد السلام بيكرات بداية سنة 2009، الذي كانت علاقتنا معه متوترة في البداية، قامت إدارة مستشفى سيدي احساين بناصر و مندوبية الصحة بطرد العمال من جديد. استمر اعتصامهم و نضالهم و بقي الأمر على ما هو عليه إلى أن تم تعيين مندوب جديد للصحة "احمد برجواي" الذي حاول حل بعض المشكلات القائمة على قدر إمكانياته و سلطاته و فتح معنا باب التواصل و الحوار، و أعاد بعض العمال إلى عملهم و عمل على تشغيل آخرين في أماكن عمل أخرى.

## 6. شركة SOS - NDD للنظافة بورزازات

هذه الشركة فوتت لها بلدية ورزازات مهام النظافة و جمع النفايات المنزلية. أسس العمال فرعا نقابيا بتاريخ 17 يونيو 2011، و تم انتخاب مكتب مكون من:

- عبد السلام عمي علي : الكاتب العام

- رضوان بن منصور : نائبه

- لحسن هومان : أمين المال

- ابراهيم زركاني : نائبه

- جمال بورحيمي و عبد الواحد أي تشمان و سعيد طحان و احمد باحسين و محمد نيت عطا:  
مستشارون

بعد التأسيس، عملت الشركة على التواصل مع نقابة العمال و مكتب الاتحاد المحلي و التحاور معهما. تحسنت نسبيا ظروف العمل و تحققت بعض المطالب الواردة في الملف المطلي و استفاد عمال النظافة من عدد من المكاسب و الحقوق و تم تطبيق البنود القانونية المرتبطة بالشغل في حدها الأدنى.

أشير إلى أن المستشفى الإقليمي لورزازات و بريد المغرب و مطار محمد الخامس و إدارة الضرائب، تناوبت عليها عدة شركات للتدبير المفوض و كانت بدون استثناء تحارب النقابة و تستغل العمال و تطردهم و قتما شاءت و لا تؤدي أجورهم بالكامل و لا تحترم دورية الأجور و لا ساعات العمل القانونية و لا تصرح بهم لدى مفتشية الشغل و الصناديق الاجتماعية، كما لا يستفيد المستخدمون لديها من العطل الصيفية و الأعياد الدينية و الوطنية و أيام الراحة الأسبوعية و لا يحصلون على شواهد العمل و ورقة الأداء و بطاقة الشغل..

بالإضافة إلى الشركات التي سبق الإشارة إليها، توجد أخرى لا تختلف في شيء عن غيرها في خرق القانون و استغلال العمال مثل: شركة كوسا COSSA للتدبير المفوض بالمستشفى الإقليمي سيدي احساين بناصر، التي تشتغل في مجال النظافة و الطبخ و شركة إيسور ESSOR للأمن و شركة UNIVERSEL بإدارة الضرائب.. الخ، الخ.



**القسم الخامس**  
**قطاع السينما بورزازات**





## مقدمة:

ساهمت الأندية السينمائية التابعة للجامعة الوطنية للأندية السينمائية بالمغرب، خلال ثلاثة عقود تقريبا: السبعينيات و الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي، في نشر الوعي الفني و الثقافي و السياسي لدى فئة من الشباب و اليساريين الديمقراطيين بالمغرب. ورزازات نفسها، كانت منخرطة في هذا العمل الثقافي التنويري منذ بداياته، من خلال: "نادي السينما" أولا، ثم "جمعية الإشعاع الثقافي - النادي السينمائي" و "نادي أنفاس للسينما و الثقافة بقلعة مكونة" ..

كان من أهداف الجامعة التي تأسست في شهر مارس 1973، نشر وعي نقدي، و ثقافة سينمائية بديلة و جادة و ذات توجه حدائي ديمقراطي، في مقابل ما يعرض على شاشات السينما و التلفزيون من أفلام أحادية التوجه، تجارية و بذيئة. لم تتطور هذه التجربة الرائدة بعد ذلك رغم جودتها و ما كان يمكن أن تحدثه من أثر إيجابي في عقول الشباب لو أتاحت لها الفرصة للاستمرار، فبقيت الأفلام الهوليوودية و التجارية تكتسح الشاشات الصغيرة و الكبيرة و تسيطر على الأذهان و تعبت بها.

تأسس "نادي السينما"، أول نادي سينمائي بورزازات المدينة بتاريخ 1973/09/10، و كان رئيسه هو "امحمد الخطابي". حصل على عضوية الجامعة الوطنية للأندية السينمائية بالمغرب، و كان يعرض أفلامه قياس 16 ملم داخل فضاء مدرسة المعلمين. توقف عن الاشتغال سنة 1976(1).

بتاريخ 21 يناير 1984، تأسست "جمعية الإشعاع الثقافي، النادي السينمائي" و لم تحصل على وصل الإيداع القانوني إلا بعد مرور أزيد من عشر شهور (20 دجنبر 1984). تشكيلة مكتبه المسير مكونة آنذاك من:

محمد الفضيل (رئيس) عبد الرحمان ايت مزوار (نائب أول) محمد سلاماتي (نائب ثاني) المعطي الوهابي (كاتب عام) علي بكار (نائبه) جمال الدين الشراذي (أمين المال) محمد الشكيلي (نائبه) لحسن بهتو، ميسولي عبد السلام، محمد أهموش و حميد المويلح (مستشارون)(2).

حصلت على عضوية "الجامعة الوطنية للأندية السينمائية في المغرب"، و كان لها دور رائد و فعال في تأطير و توعية شباب المدينة و بعض نواحيها، ثقافيا و فنيا. كانت لسان حال الفئة المثقفة من اليسار الديمقراطي بورزازات، و قد تعرضت لذلك، لحصار السلطة و مضايقاتها. عرضت أفلامها بقاعة سينما الصحراء في البداية ثم بسينما الأطلس. و بعد إغلاقهما، عرضتها بدار الشباب بآلة العرض السينمائي 16 ملم.

في 14 مارس 2002، تم تأسيس "النادي السينمائي لورزازات" برئاسة عبد الإلاه الجوهري، و هو عضو بجمعية نقاد السينما و عضو بالمكتب المسير للجامعة الوطنية للأندية السينمائية بالمغرب و مخرج. ساهم بشكل حيوي و فعال في التنشيط السينمائي بورزازات. و يتكون بقية أعضاء المكتب من: عمر الإدريسي (نائبه)، و حكيم الصالحي (كاتب عام)، و رضوان ايت ايدير (أمين المال)، و عبد الصمد شرف (مستشار).

بتاريخ 06 يناير 2002، تأسس "نادي أنفاس للسينما و الثقافة بقلعة مكونة"، بمبادرة من مجموعة من أساتذة التعليم. و كانت تركيبة مكتبه مكونة من حميد تباتو (الرئيس)، و هو ناقد سينمائي، الحسن أوسقل (نائبه)، الحسن شوقي (كاتب عام)، أحمد باحو (نائبه)، الشرقي عامر (أمين المال)، ميمون تافويت (نائبه)، زينب أداد، أشماعو الفهري، الحسين التهامي، عزيز علوش، لحسن أزغاري (مستشارون)(3).

## الفصل الأول

### بعض ملامح الصناعة السينمائية بورزازات

اقتحمت السينما الفضاء المغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. أول فيلم تم تصويره كان سنة 1897 على يد المخرج الفرنسي لويس لوميير، و يحمل عنوان "المسلم المضحك"، ثم فيلم "راعي الماعز المغربي". بعد ذلك، تم تصوير الأحداث التي واكبت استعمار البلد و توغل الجيش الفرنسي. صَوَّر فيليكس ميسغيش Felix Mesguic، عملية القصف التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء من قبل الفرنسيين سنة 1907. كانت الكاميرات تكتسح، إلى جانب الدبابات، المجال الجغرافي و السياسي و الثقافي للبلد، و قد أحدثت فرنسا لهذا الغرض منذ سنة 1915، فرقة سينمائية عسكرية تصور كل التدخلات العسكرية على الجبهات المغربية. ثم بدأت تلعب السينما دورها الدعائي بإنتاج أفلام توثق و تمجد الإنجازات التي قام بها الماريشال ليوطي، مثل شريط "الإنسان الجديد" سنة 1922، الذي أخرجه "مارسيل ليزبييه"(4)..

سنة 1944، أسس الفرنسيون "المركز السينمائي المغربي" الذي كان من مهامه إنتاج و توزيع و عرض الأفلام السينمائية، و قد تم تصوير ما يفوق المائة فيلم بالمغرب، خلال فترة الحماية فقط. في الخمسينيات من القرن الماضي أنجزت أفلام مهمة، من بينها: "عطيل" لأورسون ويلز، الذي حصل على السعفة الذهبية خلال دورة مهرجان "كان" الفرنسي سنة 1952، و "علي بابا و الأربعة حرامي" لجاك بيكر سنة 1954، و "الرجل الذي كان يعرف أكثر من اللازم" لألفريد هيتشكوك سنة 1955(5). بعد حصول المغرب على استقلاله، واصل أكبر السينمائيين العالميين إنتاج المئات من الأفلام ذات الصيت العالمي.

كانت ورزازات و لا تزال قبلة للعديد من المنتجين و المخرجين السينمائيين الكبار. فضاءاتها توفر لهم المقومات التي يحتاجون إليها، و تأسر عقولهم(6): استوديوهات طبيعية مفتوحة و متعددة، أضواء ساطعة، و أجواء مشمسة طيلة السنة تقريبا، ألوان تضاريسية متنوعة تعكس ظللا غاية في الرونق و الجمال، سلاسل جبلية، أودية متعددة، كثبان رملية في أمزرو و تنفو و محاميد الغزلان، واحات خضراء بسكورة و فينت و مزكيطة و قلعة امكونة و بومالن دادس و تنغير و تودغى و على طول وادي درعة في اتجاه زاكورة و المحاميد.. قصبات و قصور و مآثر تاريخية، أهازيج شعبية تراثية مختلفة، يد عاملة موجودة بكثرة و غير مكلفة و منضبطة: أطفال و نساء و شيوخ و رجال من كل الأعمار و بسحناتهم المختلفة، غياب أية رقابة لعلاقة الشغل من قبل السلطات المختصة.. الخ.

يقول المخرج الإيطالي الشهير برنارد بيرتولتشي عن المنطقة:

"هذا المكان رائع إلى حد أنه يعطيك شعورا لا متناهيا بالفرح، وكأنه نشوة من الصفاء الروحي الذي تستشعره، لكنني أعلم جيدا أنني لن أصل إلى نصف هذه الأبعاد الجمالية حين كنت أصور الفيلم. وهذا يؤلمني كثيرا، لكني أعود لأقول لكم إن السعادة واللذة الروحيتين التي يمنحهما لي هذا الفضاء الخلاب ستتغلب على معاناتي و ألامي"

يضاف إلى ذلك، رخص المواد و الآليات و الفضاءات و الخدمات التي تستفيد منها شركات الإنتاج العالمية. فمصاريف فيلم "كوندون" لمارتن سكورسيزي على سبيل المثال، بلغت خلال 32 أسبوعا من التصوير بورزازات، خمسة ملايين دولار، و كان من المفترض إنجازه باستوديوهات "شينسيتا" الإيطالية، بما قدره إحدى عشرة مليون دولار. بمعنى أن ميزانية تصويره في ورزازات تقلصت بستة ملايين دولار(7).

أول تصوير سينمائي بورزازات حصل على يد المخرج الفرنسي لويس لوميير سنة 1897، بفيلمه الصامت "راعي الماعز المغربي Chevrier Marocain". تلتها بعد ذلك أفلام أخرى، مثل:

فيلم "دماء" للمخرج لوتنز مورا، سنة 1922؛ فيلم "إنشاء الله" للمخرج فرانز توسان؛ فيلم "عندما تعود أسراب السنونو إلى أعشاشها" للمخرج الألماني جيمس بوبر سنة 1927؛ فيلم "المغرب" للمخرج جوزيف فون ستينبريغ سنة 1930؛ فيلم "حكاية فارس عسكري" للمخرج ميشيل برنهايم سنة 1935؛ فيلم "قافلة الصحراء" للمخرج تورتون فريلاندر سنة 1939.. و غيرها من الأفلام التي صور بعضها أو كلها بورزازات.

خلال استقلال المغرب، توافد على ورزازات العديد من شركات الإنتاج السينمائي و المخرجين العالميين، و تم تصوير المنات من الأفلام العالمية المختلفة، من بينها: فيلم "أديب ملكا" للمخرج الإيطالي ببيير باولو بازوليني، و "الرجل الذي أراد أن يصبح ملكا" للمخرج جون هيوستن، و فيلم "استريكس أوبليكس مهمة كليوباترة" للمخرج الفرنسي آلان شابا، و فيلم "كلادياتور" الحاصل على جائزة الأوسكار سنة 2001 للمخرج الأمريكي ريدلي سكوت .. الخ.

تتوفر ورزازات على استوديوهات مغلقة للتصوير السينمائي، أنشأها مستثمرون مغاربة:

استوديو الأطلس (Atlas Corporation Studio): يوجد بتماسينت بورزازات، شيد سنة 1983 على مساحة تناهز 30 هكتار.

استوديو أندروميديا (Andromeda): يوجد قبالة قصبة توريرت، شيد سنة 1993، على مساحة تقدر بحوالي أربع هكتارات.

استوديو "كان زمان" (Studio Kan Zamane): يطل على بحيرة سد المنصور الذهبي بضاحية ورزازات في اتجاه سكورة، أنشأ سنة 2000، على مساحة تناهز 40 هكتار.

استوديو كلا CLA Studios: تم تشييده سنة 2004 على مساحة 160 هكتار، بشراكة بين سعيد لعلي، رئيس مجموعة Sanam Holding التي تشغل في مجال الصناعة الغذائية و التوزيع و المالية و السياحة و السينما و العقارات التجارية، و المنتج الإيطالي دينو دو لورونتيس Dino De Laurentiis، و استوديوهات "شينسيتا" Cinecittà الإيطالية. يوجد الاستوديو بإسفوتاليل، بورزازات. و قد دشن من قبل الملك محمد السادس يوم الأربعاء 12 يناير 2005.

أنشأت الاستثمارات السينمائية بغرض تجاري محض مع استثناء استوديو "كان زمان" لصاحبه محمد عسلي، الذي كان طموحه يصب في اتجاه إضافة قيمة ثقافية و فنية و تجارية للصناعة السينمائية بالبلد. و قد أقام بالاستوديو مدرسة "فريدة" للتكوين السينمائي، و لكنه اصطدم بالعراقيل التي يواجهها أي مستثمر مبدع لأشياء مفيدة و إيجابية في المغرب. فتوجه الدولة و بناؤها السياسي و الاقتصادي و الثقافي، يحكم على المبادرات الجادة بالفشل و بالانكسار.

## الفصل الثاني

### واقع السينما بورزازات - الكومبارس و المهنيون

يتسم واقع التصوير و الإنتاج السينمائي بورزازات بفوضى عارمة. و عندما يكون قطاع ما غير مهيكّل و غير منظم، فإن الفائدة منه تكون ضعيفة مهما بلغت قيمته، و يكون ملاذاً آمناً للسماسرة و مصاصي دماء الفقراء. لذلك كنا نطالب باستمرار كسياسيين و كنقابيين بتنظيم القطاع. و العمل بالسينما يعد رافداً أساسياً و وحيداً لحصول مئات العائلات على لقمة العيش، و سبباً في شقائها أيضاً لأنه: غير دائم، و يتخلله وسطاء غير نزيهين، و شركات إنتاج مغربية مارقة، و يكون صعباً أحياناً، و مهيناً للمهنيين و "الكومبارس" أحياناً أخرى، يجرح مشاعرهم و كبريائهم في بعض اللقطات التي يطلب منهم المخرج أداءها، كولوج الفتيات و النساء بملابس شفافة للمياه أو القيام بممارسات تخدش حياءهم و تمس تقاليدهم و معتقداتهم.. الخ.

لا تستفيد ميزانية الجماعات الحضرية و القروية و لا المجالس الإقليمية لورزازات و زاكورة و تنغير، من أية موارد مرتبطة بإنتاج و تصوير الأفلام السينمائية، على الرغم من الأموال الضخمة التي ترصد لهذه الأخيرة. و لا يتم توظيف أي جزء من العائدات المالية الهامة التي تحصل عليها شركات الإنتاج الوطنية و الدولة من إنجازات الأفلام، لفائدة ورزازات. ففيلم "كلادياتور" مثلاً، الذي صور في ورزازات سنة 1999، قدرت ميزانيته المخصصة للمغرب، بسبعة عشر مليون دولار. و في سنة 2000 لوحدها، كان مجموع العائدات المالية بالمغرب من الأفلام الروائية و الوثائقية و الوصلات الإشهارية يقدر ب: 831.420.000,00 درهم(8).

لا يوجد بورزازات أي مكتب يمثل المركز السينمائي المغربي الذي يعتبر وصياً على القطاع. فهو شبه غائب عن المشهد السينمائي رغم أهميته القصوى بالمنطقة. و قد ترك الساحة خاوية لسماسرة السينما، و الباب مشرعاً للغش و التدليس الذي تقوم به شركات الإنتاج الوطنية الوسيطة تجاه الشركات الأجنبية، مما جعل عدداً من هذه الأخيرة يختار التصوير في بلدان أخرى غير المغرب. و هناك غياب تام لأي متابعة لمواضيع الأفلام المصورة، مهما كانت مسيئة للبلاد و مناقضة لمصالحه العليا و لسيادته. فقد صورت عشرات الأفلام العنصرية التي تسيء للمواطنين المغاربة، و هي التي قال عنها الناقد الفرنسي "إيف سترافيدس":

"إنها أفلام.. لا تفوح منها رائحة الرمل الساخن فقط، بل رائحة العنصرية و الدعاية، و أكثر من ذلك، رائحة البلاهة الكبرى.."(9).

العمل بالقطاع السينمائي بورزازات يوجد "تحت رحمة السماسرة والمرشدين السياحيين المزيفين و تدخلات بعض رجال السلطة في اختيار العاملين من فنيين و تقنيين و خاصة الحرفيين و الكومبارس. اختيار لا يتم وفق كفاءات أو استحقاقات و إنما وفق علاقات شخصية و تسعيرات و إتوات تدفع!!" (10)

يعاني الممثلون المغاربة كما الكومبارس، من شركات الإنتاج الوطنية التي تركز علاقتها معهم على التديليس و المحسوبة و الزبونية. يصرح الممثل المغربي محمد مفتاح قائلا:

".. أنا شخصيا سبق لي أن اشتغلت بأجرة يومية لا تقل عن 15.000,00 درهم، أما الآن فشركات الوسطاء يخبرونك بين قبول 3000,00 درهم في اليوم أو البحث عن ممثل آخر غيرك، الشيء الذي يجعلني أفضل الانسحاب.." (11)

بالنسبة للعاملين بالسينما، من مهنيين و تقنيين و كومبارس (عبيد السينما بورزازات)، فيتم استغلالهم من قبل بعض شركات الإنتاج المغربية على الخصوص و سماسرة السينما بشكل بشع، و بعيدا عن أي رقابة أو علاقة شغل قانونية: لا يتوفرون على تأمين عن حوادث الشغل أو المرض أو الوفاة؛ و لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ يشتغل الأطفال الصغار الذين يتركون مدارسهم و كذلك النساء و العجزة في ظروف صعبة، و لساعات طويلة تتجاوز الحد القانوني؛ يعملون بالليل و النهار، في أجواء الصيف الحارق أو البرد القارس أو أثناء تساقط الأمطار و الثلوج دون حماية؛ يُنقلون إلى أماكن التصوير المختلفة مُكّدّسين في شاحنات ك"الدواب"؛ العديد من الشركات لا توفر لهم الأكل و الشرب و إذا فعلت ففي أكياس بلاستيكية رديئة يتناولونها في الخلاء كالعبيد؛ و من المثير للاشمئزاز و السخرية أيضا، هو عدم استعمالهم للمراحيض المتنقلة، لأنها تكون مخصصة فقط للممثلين و المهندسين الأجانب و بعض المحظوظين، مما يضطرهم لقضاء حاجتهم في العراء؛ يتعرض الأطفال و النساء للتحرش و الاستغلال الجنسي؛ و بخصوص الأجور، فإن سماسرة السينما يقتطعون/يسرقون جزءا من الراتب الذي تخصصه شركات الإنتاج الأجنبية للكومبارس و المهنيين، حيث يضطر هؤلاء لتوقيع أوراق أداء على بياض أو تتضمن راتبا أعلى مما يحصلون عليه فعليا، و كل من احتج على هذا الغش و التزوير، يحرم نفسه من العمل في السينما مستقبلا..

يحدث كل ذلك بعلم السلطات المحلية و الإقليمية و مندوبية التشغيل و المركز السينمائي المغربي و المنتخبين. و كما هي الحال بالنسبة للعديد من قضايا الفساد بالمنطقة و البلد، فلا من يحرك ساكنا. يقول الناقد السينمائي عبد الإلاه الجواهري في إحدى شهاداته العينية:

"تحضرني هنا واقعة حدثت خلال تصوير فيلم 'شاكازولو' للمخرج، جوشوا سانكلير سنة 1999، فمن أجل تصوير مشهد وسط الماء، طلب من بعض الكومبارس النزول ليلا وسط بحيرة 'سد المنصور الذهبي' و الفصل شتاء و درجات الحرارة لا تتجاوز الصفر، فبدأ البعض منهم في الإجهاش بكاء، و قد عبر أحد هؤلاء المشاركين الساخطين عن هذا الوضع بقوله: 'سنضطر بعد الانتهاء من التصوير للذهاب إلى الطبيب مباشرة و شراء الأدوية بثمن يفوق ما سنحصل عليه نظير أيام عديدة من الاشتغال..' "(12)

و عاينت شخصا حالات مشابهة، مثل اللقطات التي تشكل إحراجا للفتيات و النساء، كأن يكن شبه عاريات، أو ينزلن بنياح شفافة إلى المياه الباردة.. حالات من الإذلال يتعرض لها الأطفال و النساء و الشيوخ و الرجال بورزازات لا تعد و لا تحصى، في سبيل الحصول على بعض الموارد المالية للعيش.

لمواجهة هذا الوضع البائس، أسس بعض أفراد الكومبارس بتاريخ 23 يونيو 2001، أول نقابة - حسب علمي - تابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، للدفاع عن مصالحهم و كرامتهم. كان المكتب التأسيسي مكونا من ناصر اجري (رئيس)، محمد الني (نائب أول)، عمر كنوني (نائب ثاني)، عبد الله الخطاب (أمين المال)، عبد الكبير الحرائي (نائبه)، لحسن ايت الحاج (المقرر)، محمد دالوعلوس، العياشي عبيسة، عمر بوشفرة، نفيسة بولقنانف، عبد الهادي حسيني (مستشارون). دافعت النقابة عن "الكومبارس" و مصالحهم و بعثت ببعض الشكايات إلى عامل الإقليم تطلعه فيها عن وضعيتهم و مشاكل القطاع، و لكنها توقفت بعد ذلك. تلتها مبادرات أخرى من ضمنها تأطير الحزب الاشتراكي الموحد ل "الجمعية المهنية للكومبارس و حرفيي السينما بورزازات" التي تأسست بتاريخ 26 يناير 2007 و اتخذت من مكان اشتغالها مقر الحزب. أسست لبعض المبادرات النضالية، و لكن توافقت هذه الفترة مع تجميد وضعنا في التنظيم من قبل المكتب السياسي (أنظر الفصل المتعلق بذلك)، و لم نتمكن من مواكبتها و تأطيرها كما يتوجب، فتوقفت أشغالها بعد ذلك.

و عملنا في إطار النقابة على تأطير عمال شركة "نورت أفريقيا هورس North Africa Horse" لصاحبها الفرنسي "Joel Proust". و هي شركة متخصصة في ترويض مختلف الحيوانات التي يحتاجها التصوير السينمائي: جمال، خيول، كلاب، قرود.. الخ. و توفر أيضا مغامرين لتنفيذ مشاهد فيلمية خطيرة. كان المشغل يتعسف على العمال و يستغلهم و يستهتر بمصالحهم، مما جعلهم يؤسسون نقابة تابعة للاتحاد المحلي للكدش بورزازات. كان المكتب التأسيسي مكونا من:

عبد الحكيم قزو: كاتب عام

صالح ازادو: نائبه



الحسن بودوي: أمين المال

احمد بوبكر: نائبه

نور الدين الكادير، طارق انبزي، مصطفى بلاشطو، حسن ازادو، المهدي الناجي: مستشارون

لم تكن الشركة تؤدي الحد الأدنى القانوني للأجر، و لا تحترم دورية الأجور، و لا تصرح بأيام العمل الفعلية للعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ليس للعمال تأمين، و لا يعوضون عن التنقل المتواصل إلى مختلف القرى و الجبال و مدن المغرب، و لا يعوضون عن المخاطر، و لا يستفيدون من حقهم في العطلة الأسبوعية و لا السنوية.. الخ. و العجيب في الأمر، هو أن صاحب الشركة يترك الحيوانات التي يحرسها و يتكفل بها العمال بدون علف، أو بدون فحص طبي، و يعول على المستخدمين في ذلك، و هو الأمر الذي كان موضوع شكايات متعددة.. احتجت النقابة و خاضت عددا من الوقفات و الإضرابات من بينها: تنفيذ إضراب عن العمل لمدة 24 ساعة مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام مقر الشركة بإقامة داس، يوم السبت 29 نونبر 2008؛ إضراب مفتوح ابتداء من يوم الاثنين 08 دجنبر 2008؛ إضراب عن العمل مفتوح ابتداء من يوم الجمعة 23 يناير 2009؛ إضراب مصحوب بوقفات احتجاجية أمام مقر الشركة و مقر العمل، لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء 17 نونبر 2009؛ إضراب عن العمل لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 28 مايو 2010.. و كان العمال المضربون مساندين من جميع القطاعات النقابية الأخرى التابعة للاتحاد المحلي. صاحب الشركة غالبا ما يخل بالتزاماته و بالاتفاقيات التي تعقد بينه و بين النقابة، و لا يؤدي ما بذمته من حقوق و مكاسب للمأجورين، إلا إذا تم الضغط عليه بالإعلان عن برامج نضالية احتجاجية.

كان يحق لورزازات أن تستفيد من الإمكانيات الهائلة التي يتيحها هذا الكم الهائل من الأفلام المصورة مهنيا و ماديا، و هي فرصة لتكوين مختصين في التصوير السينمائي و هندسة الصوت و المونتاج و الإخراج.. الخ، و فرصة للمغرب للحاق بركب الدول المنتجة لصناعة سينمائية يعتد بها عالميا و منافستها، مثل الهند و مصر و تركيا و غيرها، و لكن العطل السياسي و الثقافي الذي يعرفه البلد، لم يساعد على تطوير الفن السابع و الصناعة السينمائية بالبلد. بل إن ورزازات حتى و هي مدينة التصوير السينمائي العالمي بامتياز، أغلقت القاعتين السينمائيين المتواجدين بها منذ نهاية القرن الماضي، و لا تتوفر حاليا على أية قاعة عرض!!

أمام الانتقادات و الاحتجاجات المتواصلة على الوضع السينمائي "الكئيب" بورزازات، تم تأسيس مؤسسة شبه رسمية - مؤطرة من السلطات الوطنية و الجهوية و المحلية - أطلق عليها اسم "لجنة الفيلم

بورزازات Ouarzazate Film Commission بتاريخ 29 يناير 2008، بفندق خمس نجوم "بيربير بالاس". الجمع العام التأسيسي جمع 13 شخصا فقط: منى فتو (ممثلة)، نور الدين الصايل (مدير المركز السينمائي المغربي)، عزيز أخنوش (رجل أعمال و سيبصيح وزيرا)، حسن محروس (رئيس المجلس الإقليمي)، محمد أداد (برلماني)، عبد الصادق العالم (رئيس القسم الاقتصادي و الاجتماعي بعمالة إقليم ورزازات)، رحو بلغازي (مدير الفندق)، رضى نديم، كريم بلغمي، سعيد لعلج (رجل أعمال)، كريم بوعبيد (منتج)، مبارك بوفوسي، عبد الفضيل بناني.

المجلس الإداري للجنة الفيلم ضم جميع أعضائه المؤسسين، أما مكتبه التنفيذي فتكون من: نور الدين الصايل (الرئيس)، محمد أداد (نائبه)، عبد الصادق العالم (كاتب عام)، رحو بلغازي (أمين المال). كان مقر اشتغال الجمعية هو المجلس الجهوي للاستثمار بورزازات ! و قد رصدت لها برسم سنة 2009 ميزانية تقدر ب 4,5 مليون درهم !

أساس المشروع كان فاشلا منذ البداية، و لم تشكل المبادرة أي إضافة لا لورزازات و لا للسينما، لأنه يفتقد للاستقلالية و الكفاءة و النزاهة الفكرية و السياسية. الهدف الذي أعلنت عنه حينها لجنة الفيلم لم يكن له علاقة، لا بتنظيم القطاع السينمائي بورزازات و لا بمحاربة الفساد و السماسرة و المتطفلين عليه.. الخ، و إنما "الترويج والتواصل لإنعاش هذا القطاع وتقديم الخدمات الضرورية لصناع السينما، بما في ذلك فسخ المجال أمام الكفاءات و الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية وتقديم التحفيزات المالية التي من شأنها تشجيع جميع الأطراف على العمل والإبداع، وكل هذا يندرج ضمن الهدف الإستراتيجي الذي يسعى إلى جعل منطقة ورزازات رائدة في استقبال الإنتاجات السينمائية بإفريقيا في أفق 2016"(13).

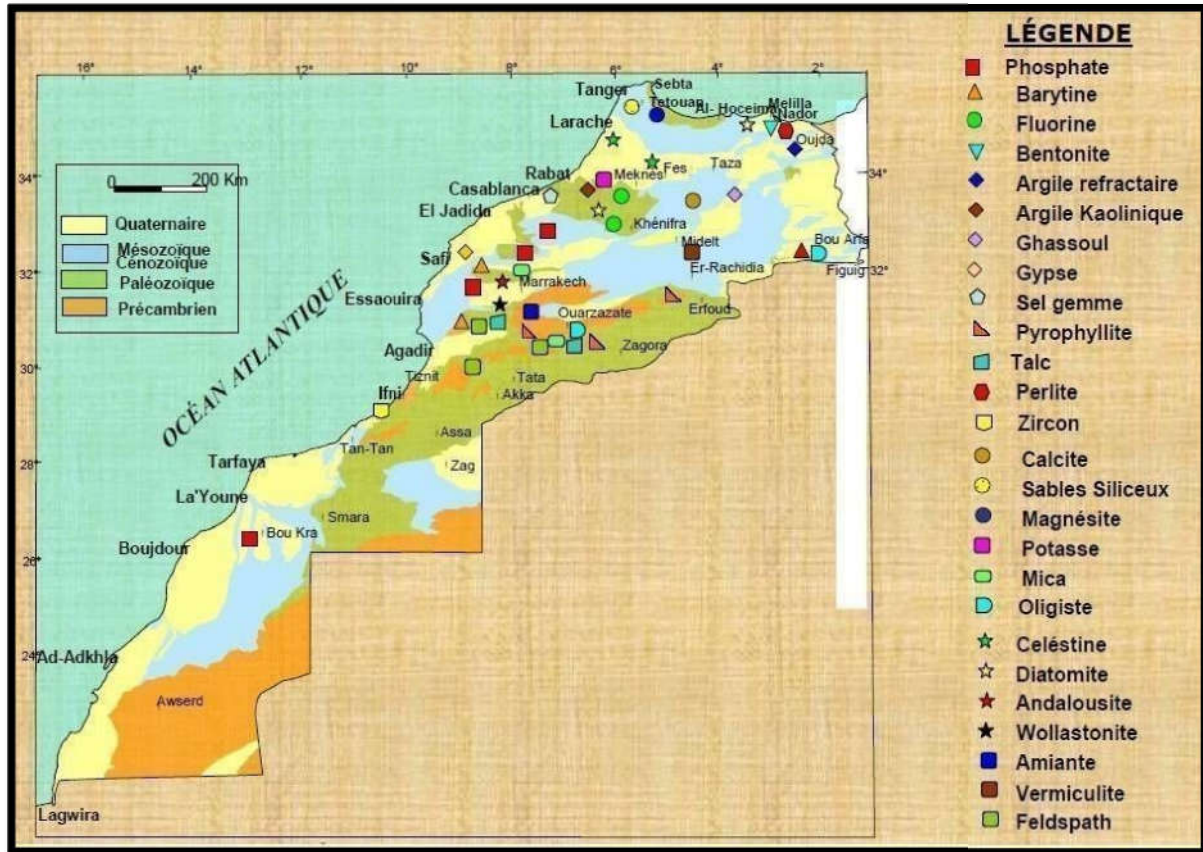
إن السلطات المحلية و المنتخبين و "لجنة الفيلم بورزازات"، لا يهتمهم حل عقدة السينما بورزازات كما يعرفها الجميع، من أجل تنمية فعلية للإنسان و للبلد، و لا يهتمهم تنظيم القطاع. هم في الحقيقة تناسبهم حالة الفوضى، و يعطون الانطباع فقط، بأنهم يقومون بشيء جديد.

القسم السادس

قطاع المناجم



## مدخل:



Mines et minéraux du Maroc : ecologie.ma

اعتمد سكان المغرب إلى غاية القرن العشرين في حياتهم المعيشية و المهنية على الزراعة و تربية المواشي و الدواجن و الحرف التقليدية و بعض أعمال التجارة و الصيد البحري. و لكن انصب اهتمامهم أيضا على التنقيب و التجارة في بعض المعادن و على رأسها الملح. فقد أكد المؤرخون منذ العصور الوسطى و من بينهم ابن حوقل (4 هجرية - 10 ميلادية) في كتابه "صورة الأرض" (1) و البكري في كتابه المسالك و الممالك (2) على أن الملح و الحديد و النحاس و الفضة و الذهب، كانت متواجدة بوفرة في بعض مناطق المغرب و شكلت ثروة تجارية لا يستهان بها.

إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، كان يصعب على علماء الأرض و الشركات الدولية التي تنتقى المعادن، الولوج بسهولة و أمان إلى المغرب، خصوصا في الجنوب الذي كان جزء مهم من ساكنته، يتقلب بين الخضوع من عدمه للسلطة المركزية التي تعرف بدورها هي أيضا تقلبات و أحوال.

و مع ذلك، قام بعض المستكشفين و العلماء و المغامرين الأوروبيين، بإنتاج مادة معرفية شكلت الأساس المرجعي المعتمد، لمواصلة البحث العلمي و الميداني في مجالات الجيولوجيا و الرسم الطبوغرافي و التنقيب عن المعادن.

احتكر الفرنسيون خلال عهد الحماية الدرس و البحث و التنقيب، و لم يعد مسموحا لغيرهم باستكشاف و دراسة الأراضي المغربية. أما المغاربة أنفسهم فلم يكن لديهم جامعات و لا معاهد و وضعهم التعليمي لا يؤهلهم لمثل هذه العلوم. و يجب انتظار حصول المغرب على استقلاله لينفتح على علماء الجيولوجيا من جنسيات أخرى و يعمل على تكوين بعض من أبنائه. و مع ذلك، ظل معتمدا أكثر على الأطر التقنية و المهندسين و الجيولوجيين الفرنسيين، و حافظ لهم على مراكز اشتغالهم و وضعهم الاعتباري المتميز. كان من بين هؤلاء رؤساء المصالح الأساسية الثلاث: جورج شوبير Georges Choubert رئيس مصلحة التخريط الجيولوجي، و جول أكار Jules Agard رئيس مصلحة الدراسات المعدنية، و روبير أمبروجي Robert Ambroggi الذي يقود مركز الدراسات الهيدروجيولوجية(3).

من بين أهم المنشورات الجيولوجية الفرنسية التي اهتمت بدراسة مورفولوجيا الأرض في المغرب و صخوره و معادنه.. أشير إلى الدراسات و الكتب التالية:

- أصدر لويس جونتلي Louis Gentil منذ سنة 1912، كتاب: " Le Maroc physique " يعرض فيه معطيات تاريخية عن المعرفة الجغرافية و الخرائطية بالمغرب.

- بيير ديسبوجول Pierre Despujols أصدر سنة 1933 دراسة بعنوان: " Historique des recherches minières au Maroc ".

- هنري ترميي Henri Termier نشر سنة 1936: " Les Etudes géologiques sur le Maroc central et le moyen Atlas septentrional ".

- إدوار روش Édouard Roch أصدر سنة 1950 عمله بعنوان: " Histoire stratigraphique du Maroc ".

- جورج شوبير Georges Choubert نشر بمعية فور موريت "FAURE-MURET" سنة 1956: " Lexique stratigraphique du Maroc " و عمل سنة 1963 على نشر: " Histoire géologique du Précambrien de l'Anti-Atlas ".

- فيليب موران Philippe Morin نشر سنة 1965 في مجلدين: " Maroc et régions limitrophes".

- سولانج ويليفرت Solange Willefert نشر سنة 1997 دراسة بعنوان: " Découverte des terrains à graptolithes du Maroc de 1845 à 1958" ، و خلال سنة 2008 نشر كتابا باللغة الإنجليزية شارك فيه كل من إيف ميسينار Yves Missenard و أندري ميشار André Michard و ميشيل دوران Michel Durand-Delga بعنوان: " Continental Evolution : The Geology of Morocco (4) ."

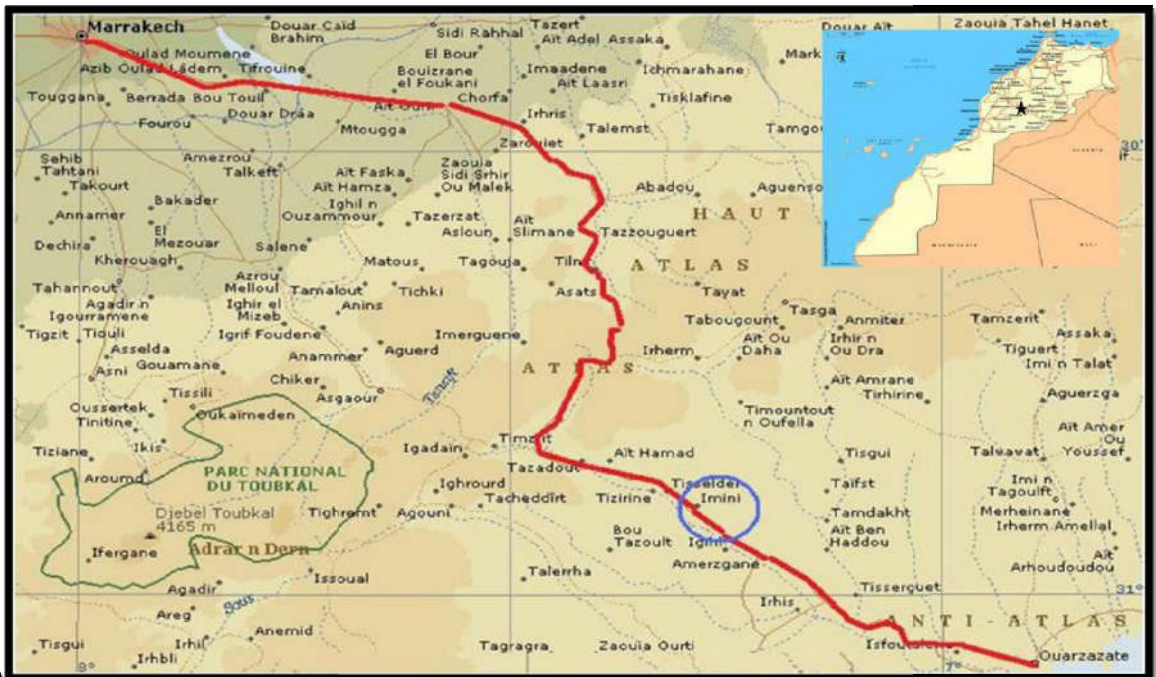
## الفصل الأول

### منجم إيمني

#### أولاً: مقدمة عامة عن المنجم

توجد مناجم إيمني على بعد 45 كلم شمال غرب مدينة ورزازات. ترتفع عن سطح البحر ب 1500 متر جنوب الأطلس الكبير، و تنتج بالأساس معدن المنغنيز  $manganèse$  الذي يتم تصديره و تسويقه خارج المغرب. بتاريخ 4 دجنبر 1924، اكتشف دوني G.Duny المنغنيز في أوكوك. دوني، هو أحد منقبي شركة مكنا الحديد (Société Mokta El Hadid) الفرنسية التي كانت تستغل المواد الأولية المعدنية ببلاد الجزائر منذ الستينيات من القرن التاسع عشر، و كان مقيما بدوار افليلت. تم ترسيم الحدود المنجمية لإيمني بعد ذلك بتنسيق مع باشا مراکش حليف الفرنسيين التهامي بن محمد المزواري الكلاوي بتاريخ 5 و 6 أكتوبر 1925، و تم توثيق هذا الترسيم باسمه في الجريدة الرسمية التي تحمل رقم 689 بتاريخ 5 يناير 1926 (5) كما يلي:

« Réquisition n°584 M. - Propriété dite « Djnan Imini ». Requérant El Hadj Thami ben Mohamed el Mezouari el Glaoui, pacha de Marrakech ».



(6)



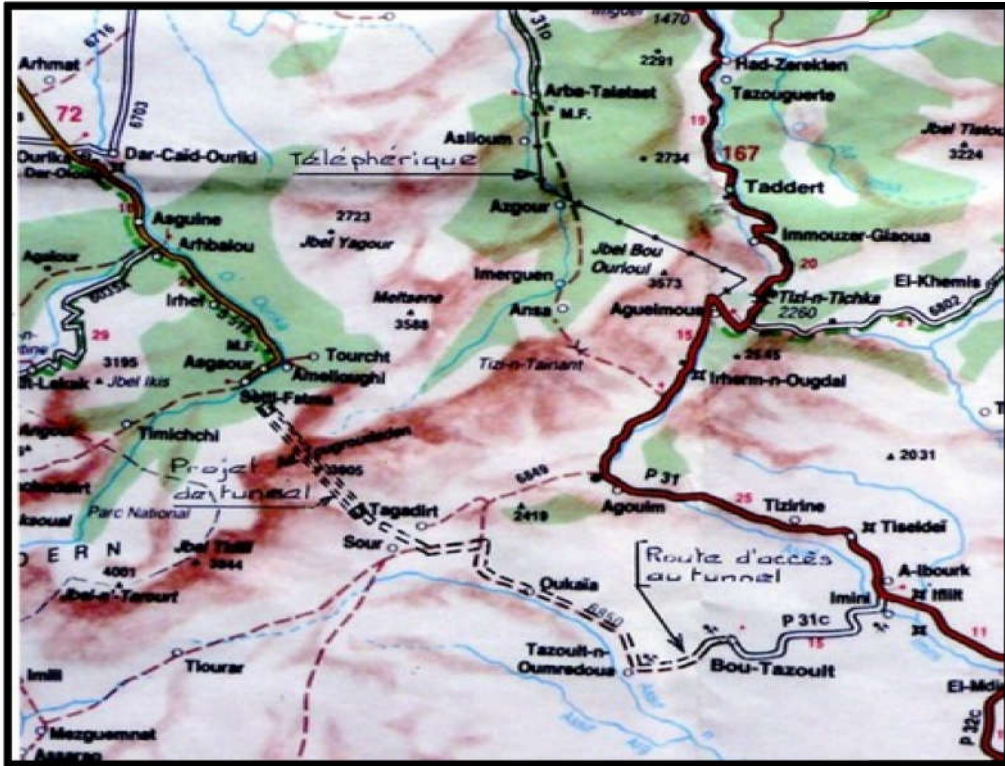
على إثر هذا الاكتشاف، أسست السلطات الفرنسية "مكتب الأبحاث و المساهمات المعدنية" ( Bureau de recherches et de Participations Minières ) لإشراك "المملكة الشريفة" في عملية التنقيب و شرعنة الاستغلال المنجمي في المغرب، بناء على ظهير 15 دجنبر 1928. تقلد رئاسة هذه المؤسسة في بدايتها و إلى غاية شهر أكتوبر 1936، المهندس الجيولوجي و الفيزيائي الفرنسي "ليون ميكو Léon Migaux"، و حل بعده المهندس "روني فيجيبي René Vigier".

بداية سنة 1929 تأسست بشراكة بين مكتب الأبحاث و المساهمات المعدنية "BRPM" و شركة مكتا الحديد (SMH): "الشركة المجهولة الاسم الشريفة للدراسات المعدنية Société Anonyme Chérifienne d'Études Minières (SACEM)", لاستغلال معدن المنغنيز بإيمني. و لأن التهامي الكلاوي هو "المالك الوحيد" لأرضية المنجم فسيستفيد من نسبة هامة من رأسمالها.

تقلد في البداية، عملية الإشراف على أشغال الشركة الجيولوجي الفرنسي جورج كانتاريل Georges Cantarel، ثم جون دوبوا Jean Dubois، ثم أندري مولينو André Moulinو مدير الشركة بإيمني منذ سنة 1934 إلى غاية 1961. قام هذا الأخير، بتوفير بنية سكنية في المنجم للعمال المنجميين و عائلاتهم، و شيد سينما ببتزولت، و مسبح، و مقصف (Cantine)، و مستوصف، و مدرسة، و مسجد، و كنيسة، و قرية منجمية، و عبّد بعض المسالك و الطرقات.

تتم عملية نقل المنغنيز من إيمني إلى ميناء الدار البيضاء، بواسطة قوافل من الشاحنات أو التلفيريك Téléférique(7). و نظرا لأهمية الإنتاج المعدني بالمنطقة و آفاقه الواعدة، فقد كانت فرنسا على وشك تشييد خط سكة حديد بجمال الأطلس الكبير، و عملت لأجل ذلك بين سنتي 1950 و 1951، على إطلاق مشروع بناء نفق لأجل السكة الحديد يبلغ طوله 14 كيلومتر، ينطلق من وادي قرية "ستي فاطمة" الواقعة نهاية وادي أورिका على بعد حوالي 45 كيلومتر من مدينة مراكش، و ينتهي بدوار الصور بالجماعة القروية تيديلي بإقليم ورزازات. و قد ابتدأت الأشغال فعليا من الجهتين و تم حفر جزء من النفق. كما تم تعبيد الطريق بين مربع منجم بوتازولت إلى حدود بولخير بجماعة تيديلي. غير أنه تم التخلي عن المشروع بطلب من شركة أوننا (ONA)، لصالح التلفيريك.

ينقل المعدن عبر شاحنات من منجم إيمني إلى أكلموس، ثم يحمل بأكلموس على التلفيريك téléférique و يعبر جبال تيشكا على طول 28 كيلومتر، إلى غاية تلاتاست، و تتكفل شاحنات أخرى هناك بحمله إلى محطة القطار بمراكش، ثم نقله إلى ميناء الدار البيضاء.



الخريطة (8) تبين طريق النفق و كذلك التفيريك

## ثانيا : مؤامرة 15 أبريل 2004

استقال منجميو إيمني من نقابة الاتحاد المغربي للشغل التي كانوا ينتمون إليها و التحقوا بالاتحاد المحلي للكدش بورزازات بتاريخ 5 أبريل 2004. كان عددهم آنذاك، 181 منجميا (143 رسمي و 38 مؤقت). عند طلب الالتحاق بنقابتنا، حدث اختلاف بين أعضاء مكتب الاتحاد بين رافض للطلب و مجيب له، و تقرر لحسم الموضوع، عقد مجلس كونفدرالي محلي (الهيئة التقريرية للنقابة محليا) للتداول في الأمر و اتخاذ القرار المناسب و النهائي. كان أصل الاختلاف منصبا حول بعض الغموض الذي لزم سبب الاستقالة، و العبء الذي ستتحمله نقابتنا في ملف لم تشارك في تدبيره و وصل حدا من الاحتقان مع الشركة كبيرا جدا:

- عمال منجم إيمني يخوضون إضرابا مفتوحا و هم معتمسون أمام إدارة الشركة بأكوك، منذ أزيد من 17 شهرا. و كانوا يرفضون استئناف العمل ما لم تتحقق مطالبهم.

- ظهور خلافات حادة بين قياديي العمال بإيمني من الذين قرروا الالتحاق بنقابتنا.

- محاكمات و متابعات قضائية جارية ضد عدد من المنجميين و قياديينهم.

- لم تكن طريقة تدبير الصراع واضحة و لا مقنعة بالنسبة لأعضاء مكتب الاتحاد.

- كان بعض المنجميين يسكنون ب"بوتازولت" (على بعد 8 كيلومتر تقريبا عن المنجم) في حين أن غالبيتهم يقطنون بالقريّة المنجمية "تيمقيت" و التي توجد على بعد 150 متر فقط من وحدة المعالجة، مع ما يخلفه ذلك لهؤلاء، من ضرر بيئي و صحي كبيرين و إحساس بالغبن و التمييز. و سبب هذا الأمر اختلافات شديدة بين العمال و قياديينهم.

بعض هذه الأمور أجم عدم الاتفاق بين أعضاء مكتب الاتحاد، و لكن المجلس الكونفدرالي قرر في النهاية قبول طلب الانخراط في نقابتنا، على أساس إعادة تدبير الصراع و إعادة هيكلة نقابة منجم إيمني بشكل ديمقراطي و تنظيمي، و وضع المنجميين دائما في صورة ما يحدث و إشراكهم في اتخاذ جميع القرارات.

عرفت الشركة الشريفة للدراسات المعدنية المجهولة الاسم SACEM أزمة مالية خانقة سنة 2000، أدت إلى إغلاق كلي لوحدات الإنتاج و المعالجة بدءا من شهر شتنبر 2001. ترتب عن ذلك إخضاعها في نفس السنة لمسطرة صعوبة المقاوله، ثم إصدار المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 16 يونيو 2003 حكما يحصر مخطط الاستمرارية في سبع سنوات. كان مخطط الاستمرارية الذي عرضته

الشركة و وافقت عليه المحكمة التجارية بالدار البيضاء، يشرعن تقليص كلفة أجور العمال المنجمين من خلال نقص عددهم أو تخفيض الأجور. قام صاحب العمل بالأمرين معا: تقليص عدد العمال و تخفيض الأجور و الإجهاز على المكتسبات. قرر المنجميون إثر ذلك، خوض إضراب عن العمل مفتوح و مصحوب باعتصام أمام مقر الإدارة بأوك منذ 03 دجنبر 2002. و استمروا على هذه الحال في نضالهم، إلى غاية التحاقهم بالاتحاد المحلي الكونفدرالي بورزازات. في هذه الفترة كان المدير العام للشركة هو عبدو الكتاني، و المدير المحلي هو الحسين ناسيط. و كان المساهمون في رأسمالها هم: مكتب الأبحاث و المساهمات المعدنية التابع للدولة المغربية بنسبة 43 في المائة، و مجموعة كوميلوك COMILOG بنسبة 32 في المائة، و مينيوك فرنسا MINING FRANCE بنسبة 20 في المائة، و مجموعة أونا ONA بنسبة 2,50 في المائة، و ورثة التهامي الكلاوي.

بتاريخ 5 أبريل 2004، تم تأسيس الفرع النقابي لعمال مناجم إيمني تابع للكش، و تشكل المكتب المسير من:

الكاتب العام: محمد خويا

النائب الأول للكاتب العام: الحسين فدادي

النائب الثاني: محجوب بشيري

النائب الثالث: محمد ابراهيمي

أمين المال: محمد بوجيجك

نائب الأمين: مصطفى كيزو

المستشارون: ابراهيم بهطوش- عمر بوهيي- حمو آيت ابراهيم- ابراهيم أخراز- احمد الكاب

عند التأسيس ظهرت خلافات حادة بين أعضاء المكتب المسير بعضهم مع بعض و بين العمال أيضا، تركزت حول تشكيل المكتب نفسه، و طريقة تدبير الشأن النقابي، و نزاع الشغل الذي وصل إلى الباب المسدود تقريبا.. و بعد تدارس ملف إيمني برمته و استيعابه بشكل جيد من قبل مكتب الاتحاد المحلي و الاستماع للعمال عن قرب و في الجموع العامة، تقرر: إعادة هيكلة التنظيم النقابي داخل المنجم، و مواصلة الاعتصام و النضال، و التواصل المباشر مع الإدارة العامة للشركة و عامل إقليم ورزازات و مندوبية الطاقة و المعادن للاطلاع على و جهات نظرهم و مواقفهم من مطالب العمال المضربين.

بتاريخ 26 أبريل 2004، أعيد انتخاب المكتب وفقا لقوانين الكدش و ما تستدعيه الديمقراطية الداخلية كما يلي:

الحسين فدادي: الكاتب العام

عمر بوهيي: نائبه

محمد بوجيشك: أمين المال

ابراهيم أحرار: نائبه

عبد الله أزرقوض و محمد ديجيل و احمد الكاب و ابراهيم أمزوار و حمو أيت ابراهيم: مستشارون

لم تتقبل عمالة الإقليم و الشركة و ذوي النفوذ الانتخابي و المالي، أن يصبح للكدش بورزازات موطاً قدم في المناجم. رفضت السلطات المحلية في البداية تسليم النقابة وصل الإيداع القانوني، و امتنعت إدارة المنجم عن استقبال المكتب الجديد و التفاوض معه، ثم تعاضدت هذه الأطراف جميعها على رسم و تنفيذ مؤامرة خبيثة بهدف القضاء على الوجود النقابي للكدش بإيمني في المهدي.

في 14 أبريل 2004، و قبل حدث المؤامرة بيوم واحد، حذر مكتب الاتحاد المحلي الكونفدرالي الذي أخذ علماً بذلك، السلطات الإقليمية بورزازات من أن الشركة و بعض المحسوبين على الاتحاد المغربي للشغل، يجمعون قاصرين و "ذوي سوابق عدلية" و بعض كومبارس السينما، لاستعمالهم في هجوم على المنجميين المعتصمين بإيمني في اليوم الموالي، و بعض هؤلاء يظنون أنهم بصدد المشاركة في تصوير فيلم سينمائي هناك. كانوا يزودونهم بأموال تتراوح ما بين 150 و 3000 درهم، كل حسب الدور الذي سيقوم به و مدى علمه بحقائق الأمور. غير أن المسؤولين رفضوا الاستماع إلينا و اعتبروا كل ذلك مجرد إشاعات فقط، و سيسهرون - حسب ادعاءاتهم - على حفظ الأمن و تطبيق القانون !

بتاريخ 15 أبريل 2004، و لم يمر على تأسيس الفرع النقابي الكونفدرالي إلا عشرة أيام، قامت إدارة الشركة - بتنسيق وثيق مع السلطات المحلية و الإقليمية - بتجميع حوالي 120 شخصا من الغرباء عن المنجم و بعض أعضاء المكتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل و سبعة عمال من نقابيتهم بالمنجم، و تم اقتيادهم جميعاً من ورزازات المدينة في اتجاه إيمني. كانوا مكديسين على مثن شاحنة لحمل البضائع و في بعض السيارات الخاصة، يتقدمهم المدير المحلي للشركة الحسين ناسيط و أعضاء من الاتحاد المغربي للشغل على رأسهم الكاتب الجهوي احمد حمدان. مرت السيارات و الشاحنة الممتلئة عن آخرها عبر ثلاث نقط تفتيش للأمن الوطني و الدرك الملكي، و لم يتم اعتراض سبيلهم رغم خرقهم لقانون

السير و رغم تحذيراتنا. ثم توقف "الموكب" لما يزيد عن ثلاث ساعات، أمام مقر قيادة أمرزكان (على بعد 40 كيلومتر تقريبا من ورزازات و 8 كلم في اتجاه المنجم).

بمجرد علمنا بالخبر، أخطرت رئيس قسم الشؤون العامة بعمالة ورزازات آنذاك، عبد الله لشخم، وتنقلت عبر سيارة احمد مقدمي - أحد نقابيين السكنى و التعمير - و بصحبته إلى مقر قيادة أمرزكان. وجدنا شاحنة تحمل رقم: 38 - أ - 580، متوقفة أمام القيادة و مليئة بأشخاص لا علاقة لهم بالمنجم، و المدير المحلي و بعض أعضاء المكتب الجهوي بمعية رئيس الدائرة و قائد قيادة أمرزكان. أخطرت رئيس الدائرة بالشاحنة و حمولتها و حذرته من مغبة أي اعتداء على منجمينا بايمني، فأكد لي علمه بأمرها و أنه سيمنعها من مواصلة سيرها. و نفس الشيء أكده لي عبر الهاتف رئيس قسم الشؤون العامة. واصلنا المسير إلى غاية المعتصم و طمأنا العمال، ثم عدنا أدرجنا إلى ورزازات.

و لكن، و لأن نفوذ المال و السلطة في المغرب وجهان لعملة واحدة، فقد تم التدليس علينا و استمر المخطط الذي يهدف كما سيتأكد فيما بعد، إلى إحداث صدام دموي بين عمال المنجم الكونفدراليين و المهاجمين و الزج بهم في السجن و التخلص مهما كلف الأمر، من النقابة في أحد أهم المعامل المنجمية بالمغرب. حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال من نفس اليوم، تم إخباري أن بعض السيارات الخاصة و الشاحنة السالف ذكرها، أكملت طريقها في اتجاه معتصم العمال بايمني، لاستكمال بنود المخطط/المؤامرة حتى النهاية. و من بين المتواجدين فيها، أحد عمال المنجم المنتمين للاتحاد المغربي للشغل، احمد بركوني، و كان مريضا جدا و راقدا في مستشفى سيدي احساين بناصر، غادره ليلة الهجوم للاتحاق بالموكب دون إذن أو ترخيص من الطبيب المعالج و دون تسجيل الخروج من المستشفى. كان المهاجمون يحملون العصي و السكاكين و آلات حادة، و وجدوا في "استقبالهم" منجميين موحدين و منظمين و "أشداء"، مصحوبين بأبنائهم و زوجاتهم.

تسببت المواجهة بكسور و جروح مختلفة الخطورة، و أدت إلى هلاك العامل المنجمي المريض بعد نقله إلى المستشفى الذي خرج منه لتوه. مر ذلك أمام أنظار رئيس الدائرة و قائد قيادة أمرزكان و مدير الشركة و إشرافهم. عدت مرة أخرى إلى منجم إيمني، في نفس السيارة لعلني أمنع الصدام، و لكن كان الأوان قد فات.

لقد تم الاحتيال على عدد من المشاركين في الهجوم الذين كانوا يعتقدون - كما أبلغونا بذلك - بأنهم بصدد المشاركة ككومبارس في تصوير مشاهد فيلمية بمنطقة إيمني ، ليفاجئوا بأن الأمر يتعلق بأحداث حقيقية. و تقدم لهذا السبب أزيد من عشرين منهم بشكاية إلى وكيل الملك من أجل النصب و الاحتيال، ضد إدارة الشركة و بعض أعضاء الاتحاد المغربي للشغل. نتج عن التصادم، كما تمت الإشارة إلى ذلك

سابقاً، إصابات في صفوف الطرفين و لكن المفاجئ و الخطير هو وفاة العامل احمد بركوني بعد إعادته للمستشفى أثناء عملية جراحية بتاريخ 24 أبريل 2004. و كما تم التخطيط لذلك، فقد اتهمت المحكمة العمال المعتصمين بقتله !

في اليوم الموالي للأحداث - أي بتاريخ 16 أبريل 2004 - طوقت السلطات الإقليمية المنجميين المعتصمين و عائلاتهم بأكوك و قرية تمقيت بإيمني، بعدد كبير من قوات الدرك الملكي و القوات المساعدة، و كثف رجال المخابرات من كل الأصناف مراقبة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي. ثم بدأ "ماراطون" الاستماع للعمال من قبل الدرك الملكي و النيابة العامة. عمل هؤلاء على تزوير المحاضر و الشهادات و تدبيح تقارير مزيفة صادرة عن السلطات المحلية (الشيوخ و المقدمين و القائد و رئيس الدائرة). تم اعتقال بعض العمال و متابعة آخرين و هم في حالة سراح، و بالموازاة عمدت الشركة و قوات الدرك و السلطات إلى ترهيب العائلات و الضغط على المستخدمين و تهديدهم و محاولة إرشائهم لأجل الشهادة الزور ضد بعضهم بعضاً.

بتاريخ 22 أبريل 2004، تابعت النيابة العامة بورزازات في حالة اعتقال، كل من: الحسين النباش و عبد الرحمان أيت ابراهيم و محمد أزنكوت، بتهمة الضرب و الجرح بواسطة السلاح و عرقلة حرية العمل و السرقة، و توبع في حالة سراح كل من: محمد بتلات و مصطفى كيزو و محمد أقديم و ابراهيم النهولي و حمو أيت ابراهيم (شقيق عبد الرحمان أيت ابراهيم المتابع في حالة اعتقال) بتهمة الضرب و الجرح بواسطة السلاح و عرقلة حرية العمل، و توبع ابراهيم كركاس في حالة سراح بتهمة التهديد بواسطة السلاح و عرقلة حرية العمل.

في 26 أبريل 2004، صدر قرار قضائي عن المحكمة الابتدائية بورزازات بعدم الاختصاص، بسبب توصلها بشهادة وفاة احمد بركوني بمستشفى سيدي احساين بناصر يوم 24 أبريل 2004، و تمت إحالة الملف على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف لتعقد أولى جلساتها بتاريخ 28 أبريل 2004. تم تأجيل هذه الجلسة لغاية 19 مايو 2004. و في هذه الأثناء أيضا حركت النيابة العامة دعاوى أخرى كانت قد رفعتها الشركة ضد منجميين آخرين تتعلق بالسرقة و التخريب و عرقلة حرية العمل و غيرها من التهم !

غلب الانتقام و محاولات تكسير و وأد التجربة النقابية على أي شيء آخر. و قام الاتحاد المحلي الكونفدرالي للرد على ذلك، بالتعبير عن مواقفه بإصدار بيانات و بلاغات عديدة، و تسطير برنامج نضالي تصعيدي و متواصل شاركت في تنفيذه جميع قطاعاته النقابية بالإقليم: وقفات أمام المحكمة و العمالة و إدارة الطاقة و المعادن و الدرك الملكي، مسيرات احتجاجية تجوب شوارع و أحياء المدينة،

إضرابات... الخ. كان على مكتب الاتحاد أن يدبر هذه المعركة بأكبر قدر من الحكمة و الصبر و بأقل الأضرار، و في نفس الوقت الحفاظ على وحدة المنجميين. و هو أمر نجحنا فيه، رغم محاولات الشركة و السلطات رشوة العمال و ترهيبهم، و رغم بعض محاولات التشويش و تسميم النضال و بت الفرقة التي قام بها قلة من بعض أذعياء الكفاح "الجزري أو المتطرف" الذين لا يشتغلون و لا يناضلون و يزعمهم أن يناضل الآخرون، و تراهم يغيبون كلياً عن المشهد النضالي بمجرد ما يحتد الصراع المباشر مع السلطات. و هو أمر خبرناه معهم عن قرب في كل القضايا العمالية ! و كان سلاحنا في الاتحاد هو التضامن و النضال المتواصل و إحاطة العمال أولاً بأول، بالمستجدات و إشراكهم في اتخاذ جميع القرارات. و قد قمنا لذلك بعدة جموع عامة و عقدنا مجالس كونفدرالية تقرر أن تبقى مفتوحة.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

مكتب الاتحاد المحلي

ورزازات

## بيان

العمال الكونفدراليون بمناجم إيمني يتعرضون لهجوم فاشستي بتأطير من إدارة مناجم إيمني و انتهازيي

### العمل النقابي و بمباركة السلطات المحلية

يوم الخميس 15 أبريل 2004، عمدت الشركة الشريفة للدراسات المعدنية لمناجم إيمني إلى تسخير أزيد من 100 من المعطلين و القاصرين و بعض ذوي السوابق، إضافة إلى سبعة من عمال المنجم، أحدهم كان في حالة استشفاء بمستشفى سيدي حساين بناصر، للهجوم على العمال المعتصمين بالمنجم احتجاجاً على المس بحقهم في الشغل و الأجر. و لقد تم استقدام المهاجمين من ورزازات من طرف المدعو حمدان احمد كاتب جهوي للاتحاد المغربي للشغل و المدير المحلي للمناجم الحسين ناسيط، عن طريق التضليل بدعوى تصوير لقطات سينمائية بالمنجم مقابل أجر 150 درهم، بل وصل إلى 300 درهم لذوي العضلات المفتولة. و قد تم تكديس المغرر بهم في شاحنة لنقل البضائع، لتتجه بهم إلى مناجم إيمني (حوالي 50 كلم عن مدينة ورزازات في اتجاه مراكش)، مسبوقاً بسيارات المدير المحلي و بعض النقابيين الانتهازيين المحسوبين على الاتحاد المغربي للشغل. و حوالي الساعة العاشرة صباحاً و على بعد 40 كلم، توقف الموكب أمام مقر قيادة أمرزكان، و شوهد المدير المحلي و أذنابه يدخلون مقر القيادة، و فور العلم بالخبر، انتقل أعضاء مكتب الاتحاد المحلي كدش إلى عين المكان، و تم تحذير السلطة المحلية من مغبة مواصلة الشاحنة سيرها اتجاه المناجم، و فعلاً طمأنتهم السلطة المحلية بأنها



ستقوم بما يلزم للحفاظ على الأمن.

و حوالي الساعة الرابعة بعد الزوال و أمام أعين السلطات، انطلق الموكب في اتجاه المناجم على بعد 8 كلم، ليصلوا إلى المعتصم محاولين اقتحام المناجم، إلا أن سكان منطقة إيمني، نساء و أطفالا و شبابا، هبوا جميعا لحماية العمال الكونفدراليين. و أمام هذا انتبه المغرر بهم إلى الفخ الذي نصب لهم و تسابقوا لصعود الشاحنة التي انطلقت عائدة، مما خلق عدة إصابات في صفوف المهاجمين أثناء محاولة اللحاق بالشاحنة لصعوبة التضاريس. و للإشارة فقد تدخل أعضاء مكتب الاتحاد المحلي لدى رئيس قسم الشؤون العامة بعمالة ورزازات فورا لطلب التدخل، إلا أنه نفى تواجد المهاجمين بالمناجم. و أمام إلهام أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و بعد تلقيه مكالمة هاتفية أعطى أمره بتحرك القوات العمومية، حيث تم إرسال شاحنة من القوات المساعدة صادفت شاحنة المهاجمين و هي عائدة.

و لقد اتضح أن سلطة المال و النفوذ تحركت بشكل يثير الريبة و الشك ليتم استدعاء 14 عاملا كونفدراليا إلى مركز الدرك و تم الاستماع إليهم على دفعتين يومي الاثنين و الثلاثاء: 19 و 20 أبريل 2004، و تم تقديمهم إلى النيابة العامة صباح يوم الخميس 22 أبريل 2004، لتأمر بمتابعة 9 من العمال منهم 03 في حالة اعتقال و تم تقديمهم لمحاكمة في جلسة بعد الزوال و أجلت إلى يوم 26 أبريل 2004

و تجدر الإشارة أن عمال مناجم إيمني يواصلون اعتصامهم البطولي منذ 17 شهرا رغم المؤامرة التي حيكت ضدهم، و التي اتضحت للعمال معالمها منذ شهر مارس، حيث تبين أن الشركة باشرت اتصالاتها مع المدعو حمدان احمد، و استباقا للأسوأ قرر العمال المعتصمون و بالإجماع أن يتوحدوا تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. و بتاريخ 2004/04/05 أسسوا مكتبهم النقابي في إطار النقابة الوطنية للطاقة و المعادن فرع منجم إيمني، الشيء الذي أربك الحسابات و السيناريوهات المعدة سلفا. إلا أن الإدارة التجأت إلى أسلوب المناورة و وقعت اتفاقا بتاريخ 2004/04/09، مع مكتب صوري تم تشكيله من أتباع الإدارة. و يتعلق الأمر ب 7 عمال و 8 أطر لم يسبق لهم أن اعتصموا. و الغريب أن تاريخ التوقيع، يأتي بعد إعلان انسحاب العمال من الاتحاد المغربي للشغل، و يقضي الاتفاق بفك الاعتصام و طرد من لم يلتحق بعمله.

و لقد سبق للاتحاد المحلي كدش أن أخبر الجهات المسؤولة و الشركة بالتحاق كافة العمال المعتصمين و عددهم 143 رسمي و 38 غير رسمي بالكونفدرالية، بل إن المدير العام استقبل عضوين من الاتحاد المحلي يوم الاثنين 2004/04/19 حيث استمعوا إليه و أكدوا له ضرورة فتح حوار مع ممثلي العمال الحقيقيين.

و إذ يخبر الاتحاد المحلي الرأي العام بهذا، فإنه يتساءل:

- لماذا رفضت السلطات المحلية تسلم الملف القانوني للمكتب النقابي الكدش؟
  - لماذا سمحت السلطات بمرور شاحنة نقل البضائع و هي تحمل أزيد من 100 شخص و تقطع بهم ما يقرب 50 كلم و تمر عبر 3 نقط تفتيش دون أن يتم توقيفها؟
  - لماذا لم تتحرك القوات العمومية في الوقت المناسب حفاظا على الأمن؟
  - لماذا تتم الآن محاصرة العمال المعتصمين و القرية المنجمية بالقوات العمومية؟
  - لماذا يتم التلويح من طرف السلطات بحق تشغيل المناجم عبر المناولة، ألا يعتبر هذا انحيازاً لرب العمل ضد العمال ذوي الحقوق؟
  - أين تم التخطيط للهجوم و ما دور الأطراف الثلاثة: مدير الشركة و المكتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل و السلطات المحلية بأمركان؟
  - من المسؤول عن إقحام مريض حالته الصحية سيئة في الهجوم على العمال؟ ألا يعتبر إخراجه من المستشفى جريمة أريد لها أن تزج بالعمال في متاهات المحاكم؟
  - من له المصلحة في عدم الدفع بالحوار و التفاوض كسبيل لحل النزاعات الاجتماعية؟
- إن مكتب الاتحاد المحلي و هو يتساءل، فإنه يحمل مسؤولية ما وقع لإدارة الشركة و السلطات و انتهازيي العمل النقابي، و يعتبر رفض السلطات المحلية تسلم ملف المكتب النقابي الكونفدرالي و توفير الحماية لإعادة تشغيل المنجم دون عماله انحيازاً مكشوفاً إلى جانب الباطرونا. كما يدين تسخير القضاء لتصفية ملف إيمني.
- و في الأخير، فإن مكتب الاتحاد المحلي يدعو إدارة الشركة و كافة الجهات المسؤولة محلياً و وطنياً و خاصة أن الدولة مساهمة في الشركة، إلى اعتماد الحوار و التفاوض مع نقابتنا لإيجاد حل للنزاع الاجتماعي.
- كما يؤكد أن الكونفدراليات و الكونفدراليين بورزازات مستعدون للتصدي بكل الصيغ النضالية المشروعة لمخطط تشريد عمال منجم إيمني و لكل من سولت له نفسه المس بكرامة الكونفدراليات و الكونفدراليين.

2004/04/22

المكتب

بتاريخ 22 أبريل 2004، تقدم مكتب الاتحاد بشكاية إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات ضد منفعدي الهجوم و المشرفين المباشرين عليه من الشركة و من الاتحاد المغربي للشغل و السلطات المحلية لأمرزكان، يتعلق الأمر بكل من:

- الحسين ناسيط: مدير الشركة المحلي

- احمد حمدان: الكاتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل

- حميد بن الطالب و محمد أباني و صالح أداد: أعضاء بالمكتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل

- رئيس دائرة أمرزكان و قائد قيادة أمرزكان

و كما هو الشأن بالنسبة لعشرات الشكايات التي تقدمنا بها و تم تجاهلها و حفظها بخصوص القطاعات كلها تقريبا، فذلك لم يتم تحريك الدعوى القضائية بصددهم.

قام الاتحاد المحلي بتوزيع المهام و تنظيمها، و أحدث تحت إشراف المكتب عددا من اللجان من بينها: لجنة الملف القضائي، لجنة المحامين، لجنة الإعلام، لجنة الدعم المالي و المساهمات، لجنة العائلات، لجنة الاتصالات الخارجية.. الخ. و تم تشكيل هيئة تنسيق محلية مع الهيئات السياسية و الحقوقية و الجمعية الحليفة و التي كانت تدعم الاتحاد المحلي و العمال المنجميين و يتعلق الأمر خصوصا ب: اليسار الاشتراكي الموحد و حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي و النهج الديمقراطي و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و جمعية حملة الشهادات المعطلين بالمغرب.. و تلقينا دعما وازنا من الهيئات اليسارية و الديمقراطية و من الأطر السياسية و النقابية و الحقوقية الوطنية و الدولية.

بتاريخ 19 ماي 2004 تاريخ محاكمة العمال المعتقلين و المتابعين في حالة سراح، خاضت جميع قطاعات الاتحاد المحلي إضرابا عاما مصحوبا بوقف احتجاجية أمام المحكمة. قررت الهيئة القضائية عدم إطلاق سراح المعتقلين و أحالت الملف على قاضي التحقيق بورزازات.

بالموازاة مع المتابعة القضائية كنا كاتحاد محلي، نراقب بانتباه شديد تطورات الأحداث بمنجم إيمني الذي أريد لنا أن نتخلى عنه، و قد تم إبلاغنا بذلك صراحة من طرف عامل الإقليم. رغم عسكرة المنجم، استمر العمال في الإضراب المفتوح و الاعتصام. و في خطوة تصعيدية كانت مفاجئة للسلطات و للشركة، أصدر مكتب الاتحاد قرارا بتحويل مكان اعتصام المنجميين من أكوك بإيمني إلى أمام مبنى العمالة بمدينة ورزازات، و أن تلتحق بهم عائلاتهم. كان العمال يعتصمون لمدة طويلة في أكوك، و هو مكان ناء جدا و أرض خلاء تحيط به الجبال فقط من كل جانب و لا يراهم فيه أحد. المنجميون مواردون

تماما عن الأنظار. و الاعتصام في هكذا ظروف، لا يشكل إحراجا لا للسلطة و لا للشركة. لذلك فقد كان قرار تحويل مكان الاعتصام مزلزلا للطرفين معا. و بمجرد الإعلان عنه و قبل تنفيذه، قام عامل الإقليم بعقد لقاء رسمي لأول مرة بين الإدارة المركزية للشركة التي يوجد مقرها بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء و بين أعضاء مكتب الاتحاد المحلي الكونفدرالي و نقابة المنجم.

كانت قناعتنا في المكتب منذ البداية، السعي لإعادة استئناف المنجميين المعتصمين منذ أكثر من 17 شهرا لعملهم بالمنجم. النضال من داخل الورش و ليس خارجه. أن يدافع العمال عن مصالحهم و الشركة تشتغل، مفيد جدا للنضال و لهم و للمعتقلين. يمنحهم ذلك مجالا متسعا للتحرك و المناورة، و يقويهم في الصراع ضد صاحب العمل الذي يكون هو أيضا تحت الضغط. لذلك كانت منهجيتنا، أن نوازي بين النضال من أجل إطلاق سراح المسجونين و تبرئتهم، و النضال في الوقت ذاته، للحفاظ على مناصب الشغل و حقوق المنجميين و مكتسباتهم و تثبيت العمل النقابي الديمقراطي و النضالي في المنجم. و هو بالفعل ما ضمن لنا - رغم الصعوبات و الحصار و التهديدات - وحدة العمال و دعمهم بشكل متواصل للمعتقلين و عائلاتهم ماديا و معنويا. و في جمع عام أشرف عليه مكتب الاتحاد بخيمة المعتصم بإيمني، و كان النقاش محتدا بين المنجميين و صاخبا و مفيدا، قرر المستخدمون إنهاء الاعتصام و الإضراب المفتوح و استئناف العمل. و لترجمة القرار إلى فعل، التقى أعضاء من مكتب الاتحاد و نقابة إيمني في الاجتماع الرسمي الذي حدده عامل الإقليم، بالمدير العام آنذاك عبدو الكتاني و بعض معاونيه و المدير المحلي للمنجم، بمقر شركة ساسيم SACEM بالدار البيضاء. تم الاتفاق على استئناف الأشغال و إرجاع جميع الموقوفين و المطرودين إلى عملهم و مواصلة الحوار لحل بقية المشاكل العالقة. و على إثر ذلك، فتح المنجم أبوابه بتاريخ 14 يونيو 2004، و استأنف العمال الاشتغال و دبت الحركة و الحياة مرة أخرى في القرية المنجمية تيمقيت.

بالإضافة إلى المعتقلين السابقين، و بعد إحالة ملف إيمني على قاضي التحقيق، عمد هذا الأخير إلى اعتقال محمد بوتلات و حمو أيت ابراهيم بتاريخ 8 يوليوز 2004 و اعتقال محمد خويا بتاريخ 31 يوليوز 2004، و اعتقال ابراهيم كركاس بتاريخ 10 غشت 2004، و متابعتهم، بتهمة الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية حدوثه و السرقة و عرقلة حرية العمل. بعد أيام، تم إطلاق سراح ابراهيم كركاس و إسقاط المتابعة ضده. تقدم دفاع المنجميين الستة بعدة ملتمسات إلى قاضي التحقيق، قصد متابعتهم في حالة سراح، و لكنه كان يرفضها جميعا. كما رفضت الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بورزازات ملتمسات السراح أيضا.

بتاريخ 25 أكتوبر 2004، تم إغلاق ملف التحقيق و بدأت محاكمة العمال المنجمين في 11 نونبر 2004 بالغرفة الجنائية لمحكمة الاستئناف بورزازات. و بطلب من محامينا تم تأجيل هذه الجلسة إلى غاية 9 دجنبر 2004، من أجل دراسة ملف التحقيق و الاستعداد الجيد للدفاع. كانت الجلسات تمر في جو مشحون و متوتر، حيث قوات الأمن تعج بالمكان من داخله و خارجه. و كان المحامون و يعدون بالعشرات، يترأسهم الأستاذ عبد الرحمان بنعمرو، في علاقة متشنجة مع النيابة العامة و القضاة. و بتاريخ 14 يناير 2005، قضت غرفة الجنايات الابتدائية لدى محكمة الاستئناف بورزازات، بمؤاخذة المتهمين الستة بجناية، الضرب و الجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه و عرقلة حرية العمل، و حكمت على كل واحد منهم بعشر سنوات سجنا نافذا.

نزل علينا قرار المحكمة كالصاعقة و تلقيناه بألم شديد. فأن تكون في هذه الظروف، "قياديا" و مسؤولا مباشرا عن الملف و عن التدبير اليومي له و قريب من العائلات و من العمال، ليس بالأمر الهين، و لا يعلم وطأة ذلك إلا من عاش هذه التجربة المريرة أو مثيلا لها. المسألة لا تتعلق هنا، بعمل نضالي عابر نقوم به في أوقات الفراغ، أو هو ترفيهي أو مؤقت كما هي الممارسة النقابية أو السياسية لدى الكثيرين. و لكنه التزام و مسؤولية و صراع مرير. الأمر متعلق بسجن عمالنا البسطاء، و تبعات ذلك منذ اليوم الأول، عليهم و على العائلة و على المنجمين الآخرين و علينا. كم هو صعب العمل النقابي في ظل دولة "تقليدية" كدولتنا، و في ظل شروط ثقافية و نقابية تتسم بالتردي و الضعف على المستوى الوطني !

استجمع أعضاء الاتحاد قواهم من جديد، و تعبأت الطاقات لمواصلة النضال و الرد على هذه المؤامرة. كان قلقنا منصبا أكثر على "عائلات المعتقلين" الذين لم يتقبلوا - و هو أمر عادي - مرارة الحكم و الآفاق المستقبلية و المظلمة للملف. كان للحسين النباش ستة أطفال، و حمو أيت ابراهيم ستة أطفال، و محمد أنكوت سبعة أطفال، و عبد الرحمان أيت ابراهيم أربعة أطفال، و محمد بتلات أربعة أطفال، و محمد خويا طفلان. لم يكن مسموحا لنا في ظل هذه الأوضاع و الانتظارات أن نسقط. تحملنا هذه الضربة الموجعة من المخزن، و تغاضينا عن ملامات الخصوم كما الأصدقاء، و لملنا جراحنا و سعدنا من نضالاتنا بالمدينة كما لم يحدث من قبل: إضرابات، مسيرات، وقفات متوالية، و قمنا قدر استطاعتنا ببعض التعبئة الإعلامية، و كثفنا من اتصالاتنا طلبا للدعم و المؤازرة من المنظمات الصديقة، الحقوقية و السياسية و النقابية، و طنيا و دوليا. و عملنا على فضح هذا الاعتداء الكاسح على الطبقة العاملة بورزازات بكل الطرق المتوفرة.

لقيت نداءاتنا استجابة واسعة. تلقينا الدعم عبر بلاغات تضامنية و بيانات منددة بالأحكام الجائرة على المنجمين، من عدد كبير من المنظمات الدولية. و حصلنا على دعم مادي لعائلات المعتقلين، كنا في أشد

الحاجة إليه من "جمعية المنجميين المغاربة بشمال فرنسا AMMN" التي تتبعت معنا بشكل متواصل الأحداث الجارية و حضر ممثلوها عددا من المحاكمات و قاموا بزيارة مباشرة للعائلات، و أذكر من بينهم: رئيس الجمعية عبد الله صماط، و أعضاء المكتب جوزيت بروتون و هي من المدعمات الأساسيات لقضيتنا، و أيضا حميد أكتو زوجها، و بشار، و ناصر، و أزروال، و يوسف حجي، و غيرهم. و عمل عدد من ممثلي الهيئات الوطنية الديمقراطية، السياسية و النقابية و الحقوقية و الجمعوية، على تشكيل "اللجنة الوطنية لدعم عمال منجم إيمني بورزازات" بالرباط بتاريخ 09 فبراير 2005، و كان منسقاها هما محمد العوني و عبد الرزاق الإدريسي. نظمت اللجنة بتاريخ 6 مارس 2005، قافلة من الرباط إلى ورزازات تضامنا مع العمال المعتقلين و مع نقابيين إيمني، و عقدت ندوة صحفية في الموضوع. كما تلقى العمال المنجميون دعما ماديا أيضا، من النقابة الوطنية لعمال المناجم التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل..

كان علينا في مكتب الاتحاد المحلي و بتنسيق مع المكتب النقابي لعمال إيمني الذين ظلوا صامدين و موحدين، أن نوفر الإمكانيات المادية اللازمة للمعتقلين و لعائلاتهم. و هو ما نجحنا في تدبيره من خلال المساهمات الشهرية الإلزامية لكل منخرطينا في القطاعين العام و الخاص التي يتشكل منهما الاتحاد. و كان ضروريا أيضا أن نتابع الملف القضائي و نجمع المعطيات و الوثائق و الدلائل التي تبرا المعتقلين الستة و ننسق في كل ذلك مع محاميينا. قام الأساتذة بشكل تطوعي بمجهودات كبيرة في جميع أطوار المحاكمة التي كانت تتطلب تنقل البعض من مدن بعيدة إلى ورزازات للمرافعة. و كانت الجلسات مرهقة و تأخذ ساعات طوال و تتطلب استعدادا كبيرا. نذكر من بين المحامين المواظبين على الحضور، كل من: عبد الرحمان بنعمرو و عبد الحق اليعلاوي و محمد السعيد و علي المرابط و علي عمار و عبد السلام الباهي و مصطفى الراشدي.. و غيرهم. و كان لزاما، توفير الظروف اللوجستية لكل ذلك، مبيت و شهود و تقارير حول الأحداث و وثائق و صور لملفات المعتقلين.. الخ. إن هذا اليومي النضالي و النقابي لم يكن ينظر إليه بعض متهمينا "جهلا أو بأسا" بالتقاعس آنذاك. و كأن الفعل النضالي كما يعتقدون، يبدأ مع وقفة احتجاجية أو مسيرة، ثم ينتهي بنهايتها و يذهب كل واحد لحال سبيله !

في كل المحاكمات يكون هناك إنزال كبير لقوات الأمن بمختلف أشكالها و يتم تطويق مقر الكدش و جنبات المحكمة.. ! و قد أحدثت جلستا غرفة الجنايات الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف، بتاريخ 07 مارس و 21 مارس 2005، فارقا مهما في تطور ملف المعتقلين، حيث مثل أمام القضاة شاهدين، أكدا معاينتهما واقعة تسليم رشاولي لشهود الإثبات من طرف المدير المحلي لشركة إيمني و الكاتب الجهوي للاتحاد المغربي للشغل. كما تم الاستماع إلى أحد وسطاء تشغيل الكومبارس بالسينما الذي عمل على تجميع غرباء عن المنجم للتوجه بهم أثناء الأحداث إلى إيمني بذريعة تصوير لقطات سينمائية. و أقر

بنفس الشيء عدد من الأشخاص الذين شاركوا في الهجوم. و تؤكد لهيئة المحكمة الظروف الملتبسة التي غادر فيها الهالك احمد بركوني المستشفى و هو مريض، و إقحامه و هو على هذه الحال في الهجوم على العمال المعتصمين.. و بتاريخ 18 أبريل 2005، عدلت غرفة الجنايات الاستئنافية الحكم و قلصته من عشر سنوات سجنا نافذا إلى عامين موقوفا للتنفيذ، و أطلق سراح المنجميين.

غمرت الجميع فرحة لا توصف، و احتفل النقابيون و المتعاطفون و المنتمون للهيئات الحليفة، بالمعتقلين المفرج عنهم بمقر الاتحاد بورزازات طوال الليل. و في الغد تم استقبالهم بتيمة من قبل المنجميين و العائلات. فكان عرسا نضاليا عامرا و مؤثرا، حيث ارتفعت الشعارات و صدحت الحناجر بالزغاريد و تزينت النساء و زوجات المفرج عنهم و لبسن أرقى ما لديهن من كساء أمازيغي مشعشع و مرقط و جميل، و كأنهن زفن إلى أزواجهن من جديد. كانت اللحظة متدفقة بالحياة و طافحة بالأحاسيس الإنسانية العارمة.

بعد الطعن في الحكم الاستئنافية بالمجلس الأعلى للقضاء، تبرأ المتابعون الستة من جميع التهم المنسوبة إليهم.

عند إطلاق سراح المنجميين و قبل تبرئتهم بشكل نهائي، مارس مكتب الاتحاد و مكتب منجم إيمني ضغطا شديدا و متواصلا على إدارة الشركة، بالوسائل النضالية و بالتفاوض أيضا مع المدير العام الجديد "احمد بن الجيلاني"، من أجل إرجاع العمال الخمسة الذين كانوا يشتغلون بالمنجم قبل الاعتقال إلى عملهم، يتعلق الأمر ب: الحسين النباش و حمو أيت ابراهيم و محمد أنكوت و عبد الرحمان أيت ابراهيم و محمد بتلات، أو تعويضهم ماديا في إطار مغادرة طوعية و توافقية، و تسوية وضعيتهم اتجاه الصناديق الاجتماعية و صرف جميع مستحقاتهم و متأخرات الشركة المالية تجاههم. و هذا ما تم بالفعل.

و قد عبر المفرج عنهم - الذين قضوا سنة في السجن ظلما - عن رغبتهم الشديدة في المغادرة الطوعية لأنه لم يعد لديهم الاستعداد في مواصلة العمل بالمنجم بسبب - ربما - التجربة المريرة التي عاشوها هم و عائلاتهم. و أعتقد أنه أمر يستحق النظر و البحث العلمي، لفهم أكثر لوضعية العمال و تجاربهم و علاقاتهم و حالتهم النفسية..

كلمة المكتب النقابي لعمال مناجم إيمني، بحفل عيد المنجميين (Fête des mineurs) لسنة 2008:

تحية نضالية  
الإخوة في مكتب الاتحاد المحلي  
الإخوة في المكتب التنفيذي  
الإخوة في اليسار الديمقراطي  
الإخوة في المكتب الوطني للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن  
الإخوة أعضاء الهيئات الحقوقية والجمعية  
الإخوة والأخوات الكونفدراليين  
الحضور الكريم

باسم عمال مناخ إيماني نرحب بكم اليوم، و نعتبر حضوركم استمرارا لدعمكم لنا في مسيرتنا النضالية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، والذي مكننا كطبقة عاملة من تحقيق كرامتنا وصون حقوقنا و مكتسباتنا .

الإخوة و الأخوات

لقد مرت أربع سنوات على التحاقنا بالكدش، هذا الالتحاق الذي شكل منعطفًا حقيقيًا في مسيرتنا النقابية، على اعتبار أننا كنا نخوض معركة نضالية بطولية دامت 17 شهرًا، و نحن معزولون لا نملك سوى إرادتنا النضالية وقوة حقنا، و في غياب تام لأي تأطير نقابي حقيقي رغم انتمائنا آنذاك لمركزية نقابية. و كدنا ، أن نفقد مناصب شغلنا بتواطؤ مكشوف لبعض الانتهازيين المحسوبين علينا آنذاك من جهة و سداجة تكتيكا النضالي. فجاء التحاقنا بالكدش ليفتح أعيننا على أهمية التضامن العمالي و التأطير النقابي في إدارة الصراع الطبقي، و ليحجر أعداءنا الطبقيين على الكشف عن وجههم الحقيقي والبشع، و لتنزل علينا آلة القمع ، فيعتقل منا عمال أبرياء ذنبهم الوحيد إيمانهم بعدالة قضيتهم، و تتحرك عدالة الحاكمين فترميمهم وراء القضبان عشر سنوات، لكن تضامنكم وإصراركم النضالي كل من موقعه جعلها تتراجع عن ظلمها فيفرج عن المعتقلين، لتبدأ معركة نقابية أخرى دامت أزيد من ثلاث سنوات لإرجاعهم للعمل و تحقيق مطالب العمال. و يمكن أن نقول اليوم أننا مرتاحون لما وصلنا إليه من نتائج، فلقد سوي مشكل العمال المفرج عنهم بالطريقة التي ترضينا، و حافظنا على مكتسباتنا و مستمرين في النضال من أجل غد أفضل، و اكتسبنا كعمال وعيا جديدا بفضل التأطير النقابي المستمر والممارسة النضالية الرابطة بين النضال السياسي والنقابي .

الحضور الكريم

اسمحو إن كنت أطلت، و مرة أخرى نجدد ترحيبنا بكم في يوم عيد المنجميين ونتمنى لكم مقاما طيبا معنا و كل يوم نضال جديد.

و تحية نضالية.



## الفصل الثاني

### منجم بوازار

#### أولاً: الشركة الأم المالكة للمنجم

يقع منجم بوازار على بعد حوالي 120 كلم جنوب ورزازات (25 كلم تقريبا عن بلدية ترناخت). تستخرج منه معادن ثمينة أهمها الكوبالت. تستغله شركة "مناجم MANAGEM" التابعة لهولدينغ العائلة الملكية: أومنيوم شمال إفريقيا (ONA) - الشركة الوطنية للاستثمار SNI - المدى القابضة AL MADA.

قام "بيير ديسبوجول" Pierre Despujols، رئيس مصلحة المعادن و الجيولوجيا بالمغرب على عهد الحماية، بتوجيه العالم الجيولوجي لويس نيلتر Louis Neltner و جاك بوندون Jacques Bondon إلى منطقة الأطلس الكبير. و كان غرضه يقضي بإنشاء شبكة طرق اعتمادا على أبحاث جيولوجية، و دراسة المعضلات المتعلقة باستخراج المعادن التي كانت تحتاجها فرنسا بقوة.

لويس ليون شارل نيلتر Louis Léon Charles Neltner (1903-1985)، ينتمي إلى الجيل الأول من الجيولوجيين الفرنسيين الذين رسموا أواخر العشرينيات و بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، الخرائط الجيولوجية و وضعوا اللمسات الأولى لجغرافية التربة و طبقات الأرض في المغرب، و وصفوا التشكلات البلورية بين سوس و واد درعة. و هو أول من اكتشف وجود عصر ما قبل الكمبري في المغرب و ألقى الضوء على المراحل التكتونية في المنطقة، و أول مستكشف لوجود كمي كبير من الكوبالت و النيكل cobalt-nickel بالطريق بين ترناخت و أكدز سنة 1930. أشرف على حمايته هو و مساعديه في بحوثه الميدانية، العقيد شاردون Le colonel Chardon قائد جهة ورزازات العسكري، و كان يحيطهم بالمدركات و خمسين من عساكر الاستعمار الفرنسي و جنود الطليعة و حراس الخاصرة، و يمنع عنهم إشعال النار ليلا في البراري حتى لا يتم ترصدهم من قبل المقاومة المسلحة التي كانت نشيطة.

خلال هذه السنة (1930)، عمل رجل الأعمال الفرنسي جون إيبينات (Jean Epinat) على استغلال منجم بوازار بمساعدة القائد التهامي الكلاوي، و أسس لذلك "الشركة المعدنية لبوازار و كرارة

(SMAG) Société Minière de Bou-Azzer et de Guerara " و هي متفرعة عن المجموعة المعدنية "تفوت تيغانمين (C.T.T.) Compagnie de Tifnout Tiranimine".

جون إينبات - صاحب "الشركة العامة للنقل و السياحة" La Compagnie générale de transport et de tourisme (CGTT) ، و المقرب من المقيم العام الماريشال اليوطي Maréchal Lyautey، و مؤسس شركة النقل المغربية ستيام CTM - هو الذي حاز في 22 نونبر 1919، على مناقصة إنشاء شبكة للنقل الطرقي، التي أطلقتها سلطات الحماية بقصد التوغل في جميع أنحاء المغرب و تسهيل اختراقها و بسط الهيمنة عليها و استغلال ثرواتها.

في 5 يناير 1934 أقيم على تأسيس الشركة الأم "أومنيوم شمال إفريقيا" OMNIUM NORD -AFRICAIN-ONA، حيث تولى الحسن الثاني - ولي العهد آنذاك - منصب مدير الشركة الإداري في حين أن التهامي الكلاوي- الذي ساعد إينبات على استغلال المناجم المغربية بالجنوب الشرقي - هو رئيس الشركة. و نظرا لأهمية كميات المعدن المستخرجة، و قيمتها العالية، و صعوبة المسالك بجبال الأطلس، و بعد أماكن الاستغلال عن ميناء الدار البيضاء، عمل الفرنسيون على نقل المعدن عبر التلفريك Téléphérique على مسافة تسعة و عشرين كيلومتر و علو ألفين (2000) متر، بالإضافة طبعا إلى نقله عبر شاحنات إلى مدينة مراكش ثم عبر القطار إلى ميناء الدار البيضاء(9).

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تعرض رجل الأعمال الفرنسي إينبات لعدة مشاكل ناتجة عن تطبيعته العلاقة مع ألمانيا، و تزويده إياها بمعدن الكوبالت من منجم بوازار أثناء حكومة فيشي Vichy. وضعت السلطات الفرنسية ممتلكاته و ممتلكات أونا و الشركة المعدنية لبوازار تحت الحراسة القضائية و فرضت عليه الإقامة الجبرية بمدينة أزرو(10). و في سنة 1953، تم فك الارتباط نهائيا بين إينبات و شركة "أونا"، لفائدة "بنك باريس و البلاد المنخفضة" la banque Paribas.

عند استقلال المغرب، استحوذت العائلة الملكية على أسهم شركة أونا و معها أهم المناجم بالجنوب الشرقي للبلاد. كان الأمير علي، ابن عم الملك، هو الرئيس المنتدب للهولدينغ الملكي و عهد بالتسيير الإداري للشركة إلى روبيير أسراف كمدير عام و دافيد عمار مدير منتدب. أما منصب رئيس المجلس الإداري، فقد أوكله الملك الحسن الثاني إلى كاتبه الخاص عبد الفتاح بلفريج.

خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، عرف الهولدينغ توسعا تجاريا كبيرا. ضاعفت شركة أونا بين سنتي 1981 و 1985، رقم معاملاتها سبع مرات و أصبحت تستثمر في كل شيء و تراقب جل الأعمال، الصناعية و التجارية و المالية الكبرى و تهيمن عليها، و لا يمكن بل لا يجب حتى التفكير في

منافستها. لا أحد من المستثمرين في المغرب يمكنه أن ينمي قدراته المالية و التجارية دون المرور إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر أوننا. بمعنى أو بآخر، دون رضا الملك. انتقل رقم معاملاتها من 2,6 مليار درهم سنة 1982 إلى 9 مليارات درهم سنة 1988. و في سنة واحدة فقط، ضاعفت المجموعة أرباحها من 222,6 مليون درهم سنة 1987 إلى 447,7 مليون درهم سنة 1988.

خلال سنة 1990 أصبحت المجموعة تستحوذ على ما لا يقل عن 43 شركة في المغرب و تراقب أو تتحكم بشكل غير مباشر في 86 شركة أخرى. و هي شركات كبرى تحتل استراتيجيا موقع الصدارة: 10 شركات في المواد الغذائية، 3 مصانع للحليب و الألبان، 3 مصانع للسكر، 3 مصانع للنفط، 6 شركات للتعدين، شركتان للنقل، ثلاث شركات للسيارات، 3 شركات للنسيج، اثنين للكيمياء، شركة للصيد البحري... الخ. و حصلت خلال هذه السنة فقط (1990) على قيمة مضافة بمقدار 2 مليار درهم(11).

تهيمن مجموعة أوننا أيضا على القطاع المالي/البنكي في المغرب، من خلال ملكيتها لبنك "التجاري وفا بنك" و "أكسا" التي تنشط في قطاع التأمينات و "أكما - لحلو التازي" التي تستغل قطاع الوساطة. و تمتلك عددا من شركات التوزيع مثل: "سوبريام" الممثل المعتمد لسيارات بوجو و ستروين بالمغرب، و "أوبتورك" التي تشتغل في مجال تسويق المنتوجات البحرية، و شركتا "أسيما" و "مرجان" المتخصصةان في بيع و توزيع جميع المواد الاستهلاكية تقريبا في عدد مهم من المدن المغربية، و "مارونا" أكبر شركة تستغل أعالي البحار في مجال الصيد البحري، و "سيجر" التي حصلت سنة 2000 على 80 في المائة من "رونو المغرب". كما عملت المجموعة على توسيع نشاطاتها في عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل الكونغو، الكامبيرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، غينيا الاستوائية، ساحل العاج... الخ.

و أصبحت العائلة الملكية إلى حدود سنة 2006، تتحكم فيما يناهز 60 في المائة من سوق البورصة وفي أكبر مؤسسة بنكية وأكبر مؤسسة اقتصادية في القطاع الخاص بالمغرب(12).

بعد تولي الملك محمد السادس رئاسة الدولة، أعاد تشكيل و تنظيم الهولدينغ الملكي، و ضاعف جهوده للاستثمار و التوسع و الاستفادة من أنشطة مالية و تجارية متعددة و جد مربحة:

قطاع الاتصالات: شراؤه سنة 2005، ل Maroc Connect التي ستصبح فيما بعد Wana Corporate ثم Inwi لاحقا.

قطاع الطاقة: تأسيسه سنة 2005 ل Nareva Holding

قطاع السياحة: هيمنته على أسهم رأسمال شركة Atlas Hospitality سنة 2009

قطاع التجارة و التوزيع: سلع البناء و مواد استهلاكية أخرى من خلال Sonasid و Lafarge Maroc و بالأخص محلات و أسواق السوبر ماركت التي غزت عددا من مدن المغرب (سلسلة أسواق مرجان و غيرها).

قطاع المال و الأبنك: المؤسسات المالية كالتجاري و افا بنك Attijariwafabank

قطاع المناجم: استخراج و استغلال المعادن و المواد الأولية في العديد من مناطق المغرب، و بالجنوب على الخصوص.

خلال سنة 2011، و بعد إدماج أوننا (ONA) في سني (SNI)، حصلت هذه الأخيرة على 75,8 في المائة من لوسبور و 63,5 في المائة من كوزيمار و 80 في المائة من مناجم و 63,4 في المائة من سنطرال لتيبر و 48,3 في المائة من التجاري و افا بنك... (13). و اتجهت إلى الاستثمار خارج المغرب، خصوصا دول إفريقيا جنوب الصحراء. و مكنت الزيارات المتتالية للملك محمد السادس لهذه الدول، و تواصله مع قادتها من تسهيل ولوج الهولدينغ إلى أسواقها و اقتصادياتها. استغلت سنة 2014 على سبيل المثال شركة "مناجم" المتخصصة في مجال التعدين، احتياطي مهم من المواد الأولية بجمهورية الكونكو الديمقراطية (1.802.000 طن على الأقل من النحاس، حسب تصريحات الشركة).

و حسب ما نشرته الشركة الوطنية للاستثمار SNI رسميا عن سنة 2016، فإن الهولدينغ سجل أرقاما مهمة، بلغت 4.42 مليار درهم في عام واحد، مقابل 3.31 مليار درهم كعائدات سجلتها في العام 2015 (14).

سنة 2010، غيرت المجموعة الملكية اسمها من أومنيوم شمال إفريقيا (ONA) إلى الشركة الوطنية للاستثمار (SNI) بعد قرار الاندماج بين "ONA" و "SNI" في شركة قابضة واحدة. و بتاريخ 27 مارس 2018، قررت الشركة الوطنية للاستثمار (SNI) تغيير اسمها إلى "المدى AL MADA".

تداول على رئاسة الهولدينغ الملكي كل من:

- فؤاد الفلالي (1986 - 20 أبريل 1999) - مراد الشريف، على عهد الملك محمد السادس (1999) -
- (2002) - باسليم حوكيمي (2002 - 2005) - سعد بنديدي (فبراير 2005 - 15 أبريل 2008) -
- معتصم بلغازي (11 أبريل 2008 - 15 مارس 2011).

## ثانيا: شركة "مناجم" MANAGEM

مناجم MANAGEM، المالكة لمنجم بوازار الذي يعنينا بالأساس هنا: شركة منجمية ملكية قابضة، ضمت سنة 1996 مجموع "المؤسسات" المنجمية التابعة لأونا. تعد من الشركات العملاقة في المغرب (ثاني مجموعة معدنية بعد المكتب الشريف للفوسفاط). تنشط في مجال الإنتاج المعدني: الكوبالت، الرصاص، النحاس، الفضة، الذهب.. الخ، و في الصناعات الهيدرومعدنية. يعود تاريخ انطلاقتها الفعلي إلى 17 نونبر 1930، تاريخ تأسيس شركة تفنوت تيغانيمين *Compagnie de Tifnout Tighanimine (CTT)*. تستخرج و تستغل إلى اليوم عددا من المعادن الثمينة في أزيد من 16 موقعا منجميا على الأقل، و في أماكن متعددة من جنوب المغرب على الخصوص: بوازار، أولوز، تانكرفا، تيويين، بوسكور، الحمام، البليدة، حجار، أفا، كمامة، درعة سفار، جبل العسل، إميضر، أومرجان... الخ. و تعمل على التوسع و الاستثمار خارج المغرب أيضا، خصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء: حيث استثمرت في كل من غينيا الاستوائية و النيجر و بوركينافاسو و السودان والغابون والكونغو الديمقراطية و برازافيل .. لاستخراج و استغلال مادة الذهب أساسا. و هي من المساهمين الرئيسيين في رأسمال الشركة المنجمية الكندية "صيمافو" (بنسبة 34 في المائة)(15).

بحسب موقع الشركة الإلكتروني، فقد حققت خلال سنة 2014 فقط، رقم معاملات يصل إلى: 3,84 مليار درهم. يعني 389 مليون دولار.

يسير الشركة، مجلس إداري مكون من:

- عبد العزيز أبارو رئيسا للمجلس (تم تعويضه بعماد التويمي في فبراير 2016)

- حسن أورياغلي و بسيم حوكيمي عضوا لمجلس الإدارة

- أيمن طود عضو مجلس إدارة و يمثل الشركة الوطنية للاستثمار

- أمينة بن خضرة عضو مجلس إدارة و تمثل المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن

## ثالثا: النقابة في بوزار

### 1. تنصيب العامل "صالح بن يطو" على إقليم ورزازات

انتهت معركة الطاكسيات (أنظر الفصل الذي خصصناه للموضوع) و لم تنجح المؤامرة التي كانت ترمي إلى القضاء على الاتحاد المحلي بصفة نهائية، و لو أن المحاكمات بصدها ضدنا لم تنته بعد. استمر الحكم - طبعا - و كعادته، في التضييق علينا و قمعنا، و كأن هذا هو شغله الأساسي. في هذه الأثناء و بتاريخ 11 ماي 2012، تم تنصيب رسميا على رأس هرم السلطة بورزازات، عامل إقليم من طينة مخزنية خاصة و خالصة. مُدَّع و حربائي و متملق بشكل غير عادي، و للوصول إلى هدفه يمكنه القيام بأي شيء. يتعلق الأمر بصالح بن يطو، الذي عين بورزازات بعد أن غادرها عبد السلام بيكرات منذ ثمانية أشهر. و قد تم في نفس اليوم، تعيين هذا الأخير على عمالة سلا.. !

عرف عن هذا السيد لدى اليساريين، أنه صاحب المهمات "القدرية". فهو متخصص في "القضاء" على بور النضال الديمقراطي و السلمي بأي طريقة و مهما كان الثمن. بعد نجاح مهمته في بوعرفة التي عرفت انتفاضة شعبية منظمة، جاء ليتكفل بورزازات و مناضليها. كان يخطط و يشرف شخصيا على مواجهة نضالاتنا النقابية و السياسية. أول الأشياء التي بادر بها عمله بشكل ممنهج و فج و بجهد زائد عن عمال الإقليم السابقين، هي محاولاته الحثيثة شراء ذمتي.. ! بمعنى رشوتي - و كان سخيا جدا - لأجل التخلي عن مواقفي و نضالي، خصوصا و أنني أعمل بمقر عمالة ورزازات و سبل الاتصال كانت متاحة له و سهلة جدا. و قد علمت من مقربيه أن عدم قدرته على احتوائي و رشوتي، أزعجه إلى حد كبير و شكل له ذلك "عقدة مرضية" ملازمة. و لما لم يتمكن مني و من مناضلي أعضاء الاتحاد المحلي، قام بتعبئة أرباب العمل ضد النقابيين في كل القطاعات، و كان يهدد أولئك الذين يرفضون الانصياع إليه. و منهم من أبلغنا بذلك صراحة و انزعج منه. كما حذر المتعاملين معنا من أجل فض نزاعات الشغل، من مغبة تسهيل مأموريتنا على حساب أرباب العمل، كما هو الشأن بالنسبة لمندوب التشغيل و المدير الإقليمي للطاقة و المعادن و مندوب السياحة و رئيس و مدير المجلس الإقليمي للسياحة. و في فترة متقدمة، منع عنهم كليا التعاطي معنا بأي شكل من الأشكال !

تجدر الإشارة إلى أن السلطات العليا للبلاد قد أقالمت هذا العامل نفسه من منصبه بورزازات سنة 2017، و أقالته على المجلس التأديبي، على خلفية نتائج التفتيش الذي قامت به وزارة الداخلية.

تأسست نقابة العمال الكونفدراليين بمنجم بوزار في عهد العامل السابق عبد السلام بيكرات. و كانت علاقتها و علاقتنا مع إدارة المنجم المحلية و الوطنية متوترة دائما، و لكن عرفت تطورا "دراميا" أكثر

على عهد عامل الإقليم الموالي صالح بن يطو، الذي عمل على استئصالها من المنجم بالقوة و بتواطؤ مع المكتب التنفيذي لمركزيتنا النقابية.

## 2. مخاض التأسيس و التثبيت

ورد في تقرير شركة "مناجم" السنوي 2014، أن هذه الأخيرة تعمل على دعم الفن الوطني، و تحترم المعايير الدولية المرتبطة بالبيئة، و تساهم في تقوية و دعم حقوق الإنسان في المغرب، و تحل مشاكلها مع العمال بالحوار الاجتماعي.. !

إنه أمر مضحك و مبكي و بائس في الوقت نفسه، لأن واقع الحال يعبر عن خلاف ذلك تماما. فتاريخ هذه الشركة و طبيعتها - كما سيظهر بعد حين - و طريقة تدبيرها لشؤون العمال و المنجم و البيئة، أبعد ما يكون عن النزاهة و عن المسؤولية.

"مناجم"، شركة "هجينة" تدمج بين الحداثة و التقليد. لا يمكن التنبؤ بإنتاجها الحقيقي و بنوعية المعادن التي تستخرجها و لا بقنوات التسويق، لأنها "مغلقة"، و لا تخضع لأي رقابة، و تفعل ما تريد دون حسيب و تعلن عما تريد. تعود في معاملاتها مع المنجميين إلى ما كانت عليه الأمور خلال العصور الوسطى. تحاول أن تخفي المآسي التي تسببها يوميا للعمال و الساكنة و البيئة، من خلال آلة إعلامية و مالية هائلة، و إشارات علامائية تشير إلى كونها مواطنة و تحافظ على البيئة و تقوم بأعمال و إنجازات اجتماعية، فنية و ثقافية.. الخ. و لكن بحث بسيط على الأرض و في الميدان، يبين بوضوح أن هذه الشركة العملاقة، هي في الحقيقة "مشكلة كبيرة" لكل هذه المجالات السالفة الذكر.

المركزية النقابية التي كانت تشتغل بمنجم بوزار هي الاتحاد المغربي للشغل. فرعها و مسئولوها محليا على الأقل، موالون بشكل كامل لإدارة الشركة. و هي واجهة أساسية للترويج و الدعاية الكاذبة لها في المسألة الاجتماعية، و وسيلة لتحسينها من أي دخيل نقابي عمالي ديمقراطي و مستقل. سنة 2006، حاول بعض المنجميين تأسيس نقابة بديلة تابعة للاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، غير أن الإدارة استطاعت تكسيرها بالتهديد و طردها للعمال المنخرطين و للمكتب و مساومتهم. و هو ما تمت محاولة مواجهته بمسيرة بتزناخت و وقفة أمام إدارة المنجم. غير أن أعضاء المكتب "استسلموا" في نهاية المطاف لإرهاب الشركة. و تم ابتزازهم و مساومتهم، من خلال مدهم بقدر مالي لكل واحد منهم، مقابل مغادرة المنجم بشكل نهائي. و بقي بعض المنخرطين القلائل جدا في صفوفنا.

المحاولة الثانية تمت بتاريخ 24 أبريل 2011، و تجلت في تأسيس فرعين نقابيين،الأول بتزناخت بإشراف الاتحاد المحلي لورزازات و الثاني بأكدز تحت إشراف الاتحاد المحلي لزاكورة، نظرا لاستغلال الشركة للمعدن في مجال جغرافي تابع لإقليمين مختلفين هما: ورزازات و زاكورة. و عرفت المبادرة هذه المرة، نجاحا مهما، من حيث الاستجابة الواسعة لانخراط المنجميين في التنظيم "الجديد" و المشاركة الفعلية في النضالات التي تم خوضها دفاعا عن مصالحهم و حقوقهم.

كان أعضاء المكتب التأسيسي مكونا من:

بالنسبة لتزناخت:

عبد الله قلا: كاتب عام

عبد العالي آيت حما نتودة: نائبه

عبد الرحمان المسعودي: أمين المال

محمد سحت: نائبه

ابراهيم ايت حدو، عصام إد عبد الله، يوسف أوضار، امبارك أمازيغ، محمد جابر: مستشارون

بالنسبة لأكدز :

جمال بنحميد: كاتب عام

لحسن ودار: نائبه

عبد الله المودن: أمين المال

محنذ أيت احمد: نائبه

عبد الرحمان اسماعيلي، حسن السوسي، عبد العزيز أخزام، لحسن كبوض، يوسف الشجيع: مستشارون  
سيراً على عاداتها، فإن الشركة القابضة "مناجم" بعد فشلها الذريع و اليائس، في إرشاء المسؤولين الكونفدراليين و شراء ذممهم، لجأت إلى تهديد المنجميين و الضغط عليهم و على أسرهم بكل السبل. و أقدمت إدارتها طوب فوراج و أكزومي و هما مقاولتان مناولتان لدى شركة تفنوت تيغانيمين (CTT) التابعة للهولدينغ الملكي، على التنقل التعسفي ل 60 عاملاً نقابياً في الإطار الجديد و من ضمنهم جميع أعضاء المكتبين. و قامت بإغلاق ثلاث وحدات إنتاجية لطرد مزيد من العمال و اختلاق الأزمة. إثر



ذلك، و بعد قيام مكتب الاتحاد المحلي للكدش بورزازات، بالاتصالات اللازمة مع الإدارة و السلطات و مفتش الشغل بمديرية الطاقة و المعادن، و هي اتصالات لم تسفر عن شيء، تقرر مجابهة الوضع، بخوض إضراب إنداري للفرعين النقابيين لمدة 24 ساعة بتاريخ 15 ماي 2011، و تم تمديده لمدة 48 ساعة أخرى (يومي 16 و 17 ماي 2011) نظرا لتعنت الإدارة و رفضها التام للوجود النقابي الكونفدرالي بالمنجم. عملت الشركة أيضا على طرد أعضاء المكثبين و بعض العمال، و تقرر من جانب النقابة التصعيد من خلال تنفيذ إضراب لمدة 72 ساعة، ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة 20 ماي 2011 إلى غاية الساعة السابعة من صباح يوم الاثنين 23 ماي 2011، مصحوبا بوقفات احتجاجية أمام إدارة الشركة و وقفات و مسيرات موازية بورزازات و تزناخت و أكدز. تلاه إضراب لمدة 96 ساعة ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة 27 ماي 2011 إلى غاية الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء 31 ماي 2011.

كانت الإضرابات ناجحة، مما دفع الإدارة إلى جلب تقنيين من أقسام أخرى و غرباء عن المنجم ليلطوا محل العمال المضربين، و تم ذلك بحماية من الدرك الملكي و القوات المساعدة و السلطات المحلية. و لكن المنجميين الكونفدراليين تصدوا لهم و منعوهم من الدخول، رغم الصعوبات و الحصار و الضرب و القمع الذي تعرضوا له. فقررت نقابتنا منذ ذلك الحين، أن يخوض المنجميون إضراباتهم بأماكن عملهم، و تكون مصحوبة باعتصام المطرودين أمام إدارة الشركة. و لأن هذه الأخيرة استمرت في محاربتها للعمل النقابي و طردها للعمال، قرر الفرعان النقابيان بإشراف مكتب الاتحاد المحلي لورزازات، خوض إضراب آخر لمدة 96 ساعة أخرى، ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم السبت 04 يونيو 2011 إلى غاية الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء 08 يونيو 2011، مصحوبا باعتصام بالمنجم طيلة أيام الإضراب. الإضرابات التي يخوضها العمال، توقف الإنتاج بشكل كلي، لأن المنجميين المضربين، هم الذين كانوا يعملون بباطن الأرض و يكدحون و ينقبون و يستخرجون المعادن. يعني أنهم من يمد الشركة بالمادة الخام التي تحتاجها من قعر الأرض.

استمر الاتحاد المحلي في القيام بالاتصالات اللازمة، و أخطر بشكل مباشر و كتابة، جميع الجهات المعنية بالتجاوزات المرتبطة بمحاربة العمل النقابي و عدم تطبيق قانون المناجم: مفتشية الشغل، السلطات الإقليمية، النيابة العامة.. كما تقدم بعدة شكايات إلى وزيرة الطاقة و المعادن "أمينة بنخضرة"، ضد المدير الإقليمي لقطاع الطاقة و المعادن و مفتش الشغل "محمد بنشرع"، الذي كان منحازا كليا لإدارة الشركة، و رفض القيام بمهام التفتيش و المراقبة المنوطة به. أخبرنا عامل الإقليم آنذاك عبد السلام بيكرات، بأن إدارة الشركة ترفض التفاوض مع مكتب الاتحاد المحلي لورزازات و تريد التعامل فقط،

مع المكتب الوطني للطاقة و المعادن و المكتب التنفيذي للكدش! و كان ردنا و قرارنا واضحا منذ البداية: تطبيق قانون المناجم و الشغل، قبل الحديث عن أي حوار أو غيره، معنا أو مع غيرنا. و كنا نحمل مسؤولية انتهاك حقوق المنجميين، التي تقوم بها شركة "مناجم"، لعامل الإقليم الذي يمثل الدولة، و للنيابة العامة، و للمؤسسات الموكول إليها السهر على تطبيق مقتضات الشغل الجارية.

كنا نعي جيدا كيف أريد انتزاع ملف نقابي بوزار من مكتب الاتحاد المحلي بورزازات، و نقله للمكتب الوطني للطاقة و المعادن و المكتب التنفيذي للكدش ! و نعرف، أن القرار فيما يتعلق بمنجم بوزار، ليس بيد عامل الإقليم، و إنما بيد المخزن الاقتصادي و السلطات العليا للبلاد. و كنا نعلم، بمتابعة لصيقة له من طرف مختلف أجهزة السلطات المركزية السرية و العلانية، خصوصا و أن السنة كانت حافلة بنضالات 20 فبراير، و المتتبع للشأن الإقليمي المغربي، يدرك أن بدايات شرارة انتفاضة التونسيين و الإطاحة بالرئيس بنعلي في 14 يناير 2011، كانت نابعة من نضالات و إضراب نقابي الحوض المنجمي في قفصة بالجنوب الغربي لتونس.

بتاريخ 24 يونيو 2011، خاض عمال المنجم إضرابا لمدة 72 ساعة، ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة 24 يونيو 2011، مصحوبا باعتصام المنجميين كل بمكان عمله. بعد الإضراب مباشرة، توصلت نقابتنا بدعوة من العامل، لعقد لقاء بمقر دائرة أمرزكان يوم الأربعاء 6 يوليوز 2011، بين مكتب الاتحاد المحلي و الفرعين النقابيين من جهة و مشغلي الشركة من جهة أخرى. و هو اللقاء الذي انسحب منه أعضاء النقابة، بسبب رفض الشركة صراحة تطبيق قانون المناجم و إرجاع العمال المطرودين، و بسبب الهجوم الذي طالهم من قبل محمد بن الشرع المدير العام لمديرية وزارة الطاقة و المعادن بورزازات و الذي هو نفسه مفتش الشغل، حيث وصف نقابيينا بالفوضويين و المخربين، و بأنهم تسببوا بالكساد الاقتصادي للمنطقة و الإضرار بالشركة. كان هذا المسؤول الإداري لا يخفي انحيازه لإدارة المنجم، و يقول و يفعل أي شيء ليظهر لهم ولاءه المطلق. كنا نعرف أن الأمر يتعلق ب"حوار" شكلي، جاء بسبب ضغوطنا على عامل الإقليم، ذلك أن جل لقاءاتنا المتعلقة بالقطاعات الأخرى تكون بمقر العمالة، و يشرف عليها هو في الغالب أو من ينوب عنه. على كل، فإن اللقاء لم يفض إلى نتيجة، و قررت النقابة بالتالي بتاريخ 12 يوليوز 2011 و في جمع عام، خوض إضراب لمدة ستة أيام، ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم الاثنين 18 يوليوز 2011 إلى غاية الساعة السابعة من صباح يوم الأحد 24 يوليوز 2011، قابل للتمديد، و مصحوب باعتصام المنجميين في مقرات عملهم بالمنجم. و بتاريخ 25 يوليوز 2011، تقرر الاستمرار في التصعيد و خوض إضراب لمدة 72 ساعة أخرى، ابتداء من الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء 2011/07/27 إلى غاية الساعة السابعة من صباح يوم السبت

2011/07/30. و لكن تم تعليقه بعد أن تلقينا اتصالا مباشرا من عامل إقليم ورزازات، يخبرنا بأن جميع العمال المطرودين سيتم إرجاعهم إلى أماكن عملهم، و سيسهر شخصيا على تنفيذ قانون الشغل بالمنجم. خلال إضرابات العمال و اعتصامهم بمقرات العمل و من أجل الإمعان في القهر و الضغط و الحصار، فإن إدارة الشركة كانت تمنعهم من إدخال مؤونة الأكل و الشرب الضرورية. و تعرض المنجميون غير ما مرة لقمع شرس من الدرك الملكي بتزناخت و السلطات المحلية، و قامت هذه الأجهزة مجتمعة، بفبركة مؤامرات و تلفيق تهم جاهزة و متابعة المناضلين قضائيا، طورا في حالة اعتقال و طورا في حالة سراح..

النضالات و الإضرابات العمالية بالمنجم، تكون في الغالب مرفوقة، بوقفات احتجاجية و تضامنية مع المنجميين أمام مقر عمالة الإقليم و مديرية الطاقة و المعادن و المديرية الجهوية للدرك الملكي و المحكمة، و مسيرات تجوب شوارع ورزازات. و كان يخوضها جميعا، كونفدراليو جميع القطاعات العمومية و الخاصة المنخرطة بالاتحاد المحلي للكش.

استمر التصعيد و بلغ أشده لأزيد من ثلاثة أشهر - إلى حدود شهر يوليوز تقريبا كما أشرنا - اضطرت معه الشركة و السلطات بداية شهر غشت 2011، إلى إرجاع جميع العمال المطرودين إلى أماكن عملهم. و بدأ بالتالي نضال آخر من أجل الكرامة و تطبيق قوانين الشغل و توفير شروط الصحة و السلامة. كانت الشركة تراهن على أن إرجاع العمال كاف و كفيل لوحده بلجم النقابة و توقفها عن الاستمرار في الكفاح. و لكن الذي حدث هو، مواصلة الاتحاد و الفرعين النقابيين بالمنجم، بالمطالبة و التأكيد على تطبيق القانون المنجمي. و خضنا لهذا الغرض نضالات شديدة أيضا. و للأسف كان الاتحاد المحلي للكش بورزازات كما دائما، في نضالاته الطويلة و المريرة، معزولا و محصورا بين "جبال تشكا" دون دعم نقابي أو سياسي أو إعلامي.

### 3. ظروف العمل في منجم بوازار و خطر التلوث البيئي

أقل ما يمكن أن يقال عن وضعية المنجميين في بوازار، أنها استعبادية و مذلة للغاية. إدارة الشركة تضع نفسها فوق القانون، و تستعمل لتنفيذ مشاريعها التحكيمية، إدارات الدولة و مؤسساتها. بمجرد ما تعرض ملف منجم بوازار على أي مسؤول: "منتخب" أو في السلطة أو في إدارة الطاقة و المعادن أو في مفتشية الشغل أو في الدرك الملكي أو في القضاء..، ينعقد لسانه، و يبلغك في إطار غير رسمي طبعاً، أنه لا يستطيع له شيئا، و أنه يتجاوزته، و أي تدخل قانوني بصدده، سيعرض من قام به للخطر. لا يتم الفصل لدى جميع المسؤولين، بين الشركة و بين الملك.

## أ- ظروف عمل صعبة جدا و مميتة:

كان لغياب الشروط الضرورية للصحة و السلامة و الوقاية من حوادث الشغل بمنجم بوازار، أثر كارثي على حياة المنجمين. فالشركة على أهميتها و بالرغم من إمكانياتها، لا تتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان عمل سليم يحمي العمال في الأماكن التي تسحق أجسادهم. و السلطة المختصة لا تشرف على جوانب السلامة و الصحة كما يتوجب عليها قانونا، و لا تقوم بالمراقبة اللازمة. و قد أدى هذا الوضع إلى أمراض مزمنة و حوادث شغل خطيرة و مميتة خلفت مآسي كبيرة للعمال و عائلاتهم. لا أتوفر على أسماء كل الضحايا، و على قدر ما استطعت تجميعه من معطيات مؤكدة، فقد أودت حوادث الشغل المميتة فقط، بين سنتي 2005 و 2013 على سبيل المثال، بحياة سبع عشرة منجمي على الأقل:

محمد أبرام (سنة 2005) - محمد كورتي (سنة 2008) - عزيز (سنة 2009) - ابراهيم آيت تلحاجت (سنة 2010) - محمد محبوب (سنة 2010) - علي آيت عمار (2011/01/01) و المفروض أنه يوم عطلة) - مصطفى كزي (2011/09/16) - محمد آيت اشطو (2011/03/19) - الحسن آيت عدي (2011/03/19) - آيت الحاج (سنة 2011) - لحسن السعيدي (2012/07/01) - الحسين باحمو (2012/11/28) - احمد البويهي (2013/11/18) المفروض أنه يوم عطلة) - عبد العزيز السويدي (2013/11/18) المفروض أنه يوم عطلة) - هلاك عامل منجمي في حادث شغل بمنجم بوازار يوم الثلاثاء 13 نونبر 2012(16) - هلاك عاملين في يوم واحد، إثر سقوط طبقة من المعدن و الصخور تزن عشرات الأطنان عليهما في شهر أبريل 2012(17). هلاك المنجمي، ابراهيم مادي بتاريخ 08 أبريل 2017.

العمال المنجميون ببوازار يشتغلون تحت سطح الأرض بمئات الأمتار، في ظروف قاسية و غير آمنة:

- تستعمل شركة "مناجم" أعمدة خشبية مختلفة كركائز، لدعم سقوف و جدران أنفاق و أروقة المنجم و منعها من السقوط و الانهيار، و هي طريقة تقليدية و تشكل خطورة حقيقية على حياة العمال. لا تستخدم الشماعات المعدنية المنصوح بها، و التي تقي من خطر انهيار التربة.
- تستخدم الشركة مسامير ملولبة رديئة، لشد الخشب بالجدران و دعم القناطر و الأسيجة السلكية و منع التربة و الحجارة من الانهيار على العمال، عوض مسمار سويليكس boulon Swellex، المعروف بجودته العالية.
- تستعمل الشركة أسيجة رديئة و رخيصة في الثمن. عدد منها لا يتزود بالعدد الكافي من المسامير (سومة المسمار الواحد المستعمل ببوازار هو 100 درهم فقط).

- لا يتم تثبيت الأسيجة بشكل جيد، لمنع التربة و المعدن و الحجارة من الانهيار على العمال.
- مجال التحرك لتثبيت المسامير ضيق جدا بأروقة المنجم، و سقوف الأنفاق ليست عالية بما يكفي.
- تقوم الشركة بغرض الربح السريع و الزيادة في الإنتاج بأي ثمن، بحفر آبار أو قنوات جديدة، لاستخراج المعدن، دون دراسة وافية للموقع و التربة، و مدى قدرة جدران المنجم على الصمود.
- تخاطر الشركة بحياة العمال، بحفرها لآبار و قنوات متقارب بعضها مع بعض. ما أدى بالفعل إلى انهيار كتل من المعدن و الحجارة و التربة أودت بحياة عدد منهم.
- الشركة تستغل عددا من الآبار التي يلجها العمال، رغم خطورتها عليهم لأسباب متعددة منها: عدم ثبات أرضيتها Instabilités des terrains و صعوبة تثبيت الدعامات.. كما هو الشأن بالنسبة لـ "ورش أخبر chantier d'Aghbar" على سبيل المثال لا الحصر الموجود على بعد 10 كلم، من المركز الإداري لبوازار.
- مخططات و تصاميم الدعم و التثبيت Schéma de soutènement، التي يتم وضعها لا تتناسب مع الطبيعة الجيولوجية لأرضية المنجم. مما يتعذر معه تنفيذها، و بالتالي تشكل خطورة على حياة المنجميين الذين تعرضوا في العديد من أوراش المنجم لحوادث و انهيارات المعدن المميتة(18).

#### ب- أمراض مهنية و تلوث بيئي

لا تحترم الشركة شروط الصحة و السلامة عند التنقيب عن المعادن أو استخراجها أو سحقها أو طحنها أو تركيزها أو غسلها أو إعدادها.. يصاب العمال، بأمراض مهنية مروعة، ناتجة عن التلوث الذي تحدثه مواد الاشتغال و الأغبرة و الغازات و المعادن السامة و الانبعاثات المختلفة.. من ضمن الأمراض السائدة لدى كل المنجميين تقريبا، تغبرات الرئة الناتجة عن التركيب الكيماوي للأغبرة التي تحتوي على السيليكا، و التسمم الناتج عن استنشاق المواد السامة المؤرجة في الغبار من قبيل الرصاص و الزئبق و الزرنيخ و الكاديوم و غيرها، الذي يسبب تركيزها أضرارا و عاهات مختلفة و مستديمة. و الغريب في الأمر، أنه لا يوجد طبيب خاص و مداوم بالمنجم رغم أهمية الشركة، و لا يتم فحص المنجميين بصفة دورية للتشخيص المبكر و الوقاية من أن تصبح حالتهم الصحية متردية. و تختار الشركة الاستغناء عن العمال الذين تطور مرض السيليكوز لديهم و وصل مراحل متقدمة، و تتركهم لمصيرهم مع الفاقة و المرض. فهؤلاء، لم يعودوا مفيدین لها بأي شكل، و إنما يشكلون مصدر إزعاج لا

غير. و تزداد معاناة العمال، بسبب انعدام التأمين الصحي و عدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ليس المنجميون فقط من يتعرضون لبيئة مريضة تسبب لهم عاهات مزمنة و مميتة، و لكن أيضا عائلاتهم و ساكنة القرى المجاورة، خصوصا تلك التي توجد على ضفاف واد أوحميدي: بوازار، زاوية سيدي بلال، أمزار، آيت عيسى، آيت مرابط، ثلاث، تاستيفت و غيرها. لقد دمر المنجم محيطهم البيئي، و حول حياتهم إلى جحيم. يعانون بشدة، و تعاني مواشيمهم و فلاحتهم و أشجارهم و الطيور و النحل و الغطاء النباتي و الماء و الهواء، من النفايات السائلة و الصلبة، السامة و الملوثة التي تطرحها الشركة، و من المواد الكيماوية المسمومة التي تستعمل في استخراج المواد الأولية و معالجتها، و من الأغبرة المتناثرة.. الخ.

و أشير فيما يلي، إلى بعض التأثيرات السلبية للمنجم على الساكنة المجاورة، بناء على ما أتوفر عليه من معلومات، و حسب شهادات السكان، و الزيارة الميدانية للمواقع المتضررة، و اعتمادا أيضا على خبرات عدد من الباحثين و الأساتذة:

- استنزاف و نضوب قوي للفرشة المائية التي تستعملها الساكنة للشرب و للاستعمال المنزلي و لأغراض الفلاحة و الزراعة، موردهم الوحيد للعيش.

- تلويث المياه الجوفية و السطحية و تسميمها بفعل المواد الكيماوية التي تستعمل لمعالجة و استخراج المعادن و كذلك بسبب مطارح النفايات.

- تضرر كبير للتربة و المزروعات الفلاحية و الأشجار و الغطاء النباتي و الحيوانات.. الخ. أصبحت المنطقة قاحلة رغم طابعها الفلاحي و القروي.

- ينتج المنجم كميات كبيرة من الأتربة و النفايات الصخرية و نفايات التعدين و التي يكون لها جميعا تأثير سلبي على صحة الساكنة و سلامتها.

- تلويث الهواء من انبعاثات الغبار الناجم من الأسطح الجافة لنفايات التربة و التعدين و المطروحات المنجمية.

- المطروحات المنجمية توفر بيئة حاضنة و منتجة للعديد من الحشرات و الطفيليات المضرة بصحة الإنسان و الحيوان و النبات و المجال البيئي.

- مرض ساكنة القرى المجاورة بالربو و أمراض الجهاز التنفسي و أمراض العيون و أمراض المسالك البولية و أمراض الكلي و الأمراض الجلدية و أنواع مختلفة من الإصابة بالسرطان..الخ.

- هجرة قسرية للساكنة المجاورة، بفعل التلوث البيئي و تلوث التربة و المياه و الغبار و استحالة العيش بالقرب من المنجم.

- استنزاف كبير لخيرات المنطقة من المواد الأولية دون أن تستفيد و لو من جزء ضئيل منها.

- رقابة شديدة لمحيط المنجم من قبل الشركة و السلطات العمومية و الشيوخ و المقدمين، أحال المنطقة إلى مكان معزول عن العالم الخارجي، و كأنه سجن قاحل عامر بالأمراض و الأشغال الشاقة.

- الانتقام من كل مدافع عن حقوق السكان أو العمال و كل من يعلن عن حقيقة ما يجري، من خلال المؤامرات "الصامتة" ضده و اتهامات باطلة بسرقة المعدن أو محتويات المنجم.. الخ. و بطبيعة الحال و نتيجة للنفوذ المالي و السياسي و الرمزي الذي تتوفر عليه الشركة، فإن استعمال إدارات الدولة و قضاؤها و دركها و سلطاتها، ميسر جدا.

يقول المدني موكي و هو مستشار جماعي، عامل سابق بالمنجم، و أحد سكان دوار بوازار(19):

"هناك تعقيم كبير على منجم بوازار، علما أن الأمر يتعلق بأكبر منجم في المغرب، يفوق في مردوبيته باقي المناجم التابعة للمجموعة، حتى أن الفرص الوحيدة التي يظهر فيها اسم المنجم في بعض وسائل الإعلام - غير الرسمية طبعاً - تكون بمناسبة فض اعتصامات العمال بالقوة، إذ ترفض الشركة أي وجود لعمل نقابي حقيقي داخله، أو حينما تتناقل الأخبار مآسي وفيات عمال بسبب ظروف العمل القاسية، كما حدث قبل بضعة أسابيع فقط حين فارق اثنان من العمال الحياة بسبب سقوط صخرة عليهما في يوم عطلة رسمية صادفت الاحتفالات بعيد الاستقلال". و يضيف:

"مخلفات المنجم تسبب الكثير من الأعراض المرضية لسكان الدواوير المحيطة به، و شهر رمضان الماضي أصيب ابني، الذي يبلغ من العمر ست سنوات بمرض جلدي، و عرضته على أطباء أجانب زاروا المنطقة ضمن جمعية طبية، وحين فحصوه أكدوا لي أن مرضه على علاقة بالمياه التي نستعمل، وهذا ما تؤكد حين عوضنا المياه التي يشربها بماء معدني، و الآن اضطرت إلى أن أبعدته إلى ورزازات حتى لا تتفاقم حالته الصحية. وللأسف، فضيق ذات اليد تمنع سكان الدواوير من زيارة المختصين، والكشف عن علاقة الأمر بما يطرحه المنجم من سموم.. هناك تلويث كبير للمياه الجوفية من طرف المنجم، بدليل أنه صدرت أوامر بمنعنا من استعمال الآبار للشرب، و تم تعويضها بمياه خزان تم إنشاؤه في منطقة تالوست بتزناخت البعيدة نسبياً عن الدواوير التي تصلها مخلفات المنجم، لكن الغريب أن أطر

الشركة لا يشربون من هذه المياه و يستعيضون عنها بقناني المياه المعدنية، وهذا يجعلنا نطرح التساؤلات حتى عن مدى جودة المياه البديلة التي يزودوننا بها".

ما يشير إليه المستشار الجماعي، يؤكد أيضا حسن أيت الحاج، رئيس "جمعية المرابطين بزواوية سيدي بلال" (20)، إذ يقول:

"إن تقريرا صدر من وزارة البيئة سنة 1996، يوصي أهالي الدواوير المحيطة بالمنجم، خاصة سكان الزواوية، بعدم استعمال مياه الآبار، وأتذكر أن القائد أخبرنا بفحوى هذا القرار، وحين طلبت منه وثيقة في الموضوع، رفض مدي بها".

و يضيف أيت الحاج:

"الحديث عن وجود علاقة بين مخلفات المنجم والأمراض الشائعة هنا أمر محسوم فيه، والوضعية تفاقمت خلال السنوات الأخيرة مع افتتاح معامل جديدة وتزايد كميات المخلفات التي يتم طرحها و التي تحتوي على كميات من المعادن الثقيلة شديدة السمية تفوق الحدود المقبولة خاصة الزرنيخ (Arsenic) ، وهذا يؤثر أيضا على جميع أشكال الحياة الطبيعية ويسبب تلف الأشجار والنخيل. وحتى لو استعملنا الأسمدة فالأمر لا ينفع أبدا، مع التأكيد أن الأمر لا يتعلق أبدا بالأمراض المعروفة التي تصيبها، خاصة مرض البيوض.. ورغم أن سكان هذه الدواوير أسسوا جمعيات عديدة، لكن عملها بقي محدودا بسبب ضعف التأطير وعدم انخراط السكان، وهو ما لم يساعد في التعاطي مع الملف كما يجب، إذ كان بالإمكان أن نطلب خبرة تحدد نسبة التلوث سواء في المياه أو التربة، وحينها ستكون أمامنا إمكانية مقاضاة الشركة، لأننا مقتنعون أن الحوار معها لن يفضي إلى أي شيء".

حسن أيت الحاج رئيس جمعية المرابطين، اتصلت به الشركة و طلبت منه مرافقة أستاذ جامعي كلفته بإجراء تحاليل مخبرية على عينة من مياه الآبار. و يقول بهذا الصدد:

" استقبلته بطلب من الإدارة وراففته إلى « تغالوت أوفلا» بزواوية سيدي بلال، وحين أجرى تحليلا للمياه بواسطة جهاز قياس، قال لي: "إنها تحتوي نسبة عالية من الزرنيخ (Arsenic) تصل إلى 2.0 مليغرام في اللتر، مضيفا أنها قد تصل إلى ما بين 4 و 5 مليغرام في اللتر لو تم تحريك المياه الراكدة في البئر..". و حين طلبت منه أن يمدني بوثيقة تفيد هذه المعطيات قال لي: "لا أريد أن أفقد وظيفتي و أواجه المتاعب لأنني مرتبط مع الشركة بعقد عمل".

و في نفس السياق يقول أيضا:



"سنة 2011، حل أساتذة من كلية العلوم بابت زهر بأكادير ترافقهم مسؤولة من وزارة البيئة، وأجروا اختبارات على جودة المياه ببعض الآبار، كما أخذوا عينات من التربة وبعض النباتات، لكنهم رفضوا مدنا بأية نتيجة، والطريف أنني حين قدمت إليهم بعضا من التمور التي تنتجها ضيعتي، تبادلوا النظرات في ما بينهم ورفضوا أن يتناولوا ولو حبة واحدة منها، فماذا يمكن أن نفهم من مثل هذا التصرف وأنا الذي أردت فقط أن أكرم وفادتهم؟ هناك تفسير وحيد هو أننا نعيش في بيئة خطيرة وكثيرة هي الجهات التي ترفض أن تعترف بالحقيقة".

و يقول أحمد آيت بلال رئيس فدرالية جمعيات أحميدي التي تنشط في محيط منجم بوازار:

"في سنة 1998 اضطرت وزارة البيئة إلى إيفاد لجنة مختصة لتقييم المحيط البيئي للمنجم، بعدما توالى شكاياتنا إلى أكثر من جهة، وهي اللجنة التي اقترحت توصيات يتعين على الشركة تنفيذها لتفادي جميع أشكال التلوث، وتم تسطير مخطط لتنفيذ هذه التوصيات، لكن الغريب أننا لم نطلع أبداً على الخلاصات مثلما لم يتم إشراكنا كمجتمع مدني في بلورة التوصيات رغم أننا شريك أساسي في هذا الملف. و الأنكى من ذلك كله، أن التوصيات التي التزمت بها الشركة ظلت إلى اليوم حبرا على ورق ولم يتم تنفيذها، خاصة ما يتعلق بمسألة تعويض السكان المتضررين، إذ توقفت العملية بشكل مفاجئ ودون تقديم أي مبررات".

و يضيف:

"نحن نعتقد أن الشركة المستغلة للمنجم تلعب على عامل الوقت، لتتنصل من التزاماتها ومن مسؤوليتها تجاه ما تسببه من ضرر بيئي خطير، و ربما سيأتي يوم تنتهي فيه احتياطات المنجم لتهجره تاركة المنطقة على حالها دون تنمية ودون إيجاد حلول للمشاكل التي كانت سببا فيها، سواء للصحة العامة، أو للزراعات التي تشكل مورد العيش الأساسي للسكان." (21)

أجرى صحيفيو التحقيق بجريدة المساء (22) في بادرة شجاعة و متميزة، محاطون بعدد من الأساتذة و الخبراء المستقلين، اختبارا علميا على عينات من مخلفات المنجم و المياه و التربة، للنظر في مدى تأثيرها على صحة و سلامة الساكنة المجاورة. و هو عمل محمود جدا أمام السرية الملازمة للموضوع و نكوص الدولة عن هذه المهام التي تعتبر في صلب اختصاصها.

قام المحققون بأخذ "عينات من مياه الخطارات والآبار التي يستعملها سكان الدواير للشرب و سقي زراعاتهم، و أيضا عينات من تربة بعض الضيعات التي يقول أصحابها إن زراعاتهم تضررت بفعل مخلفات المنجم، فضلا عن عينات من هذه المخلفات"، و تم إرسالها بعد اتخاذهم لكافة الاحتياطات

الضرورية المعتمدة لدى ذوي الاختصاص، إلى "المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بالرباط".  
اقتصرت التجارب على تحليل ستة أنواع من أشد المعادن سمية من أصل ثلاثين أخرى، و يتعلق الأمر  
ب:

الزرنيخ (As) و الكاديوم (Cd) و الكوبالت (Co) و الكروم (Cr) و الرصاص (Pb) و الزئبق (Hg)

شمل البحث بالنسبة لمنجم بوازار "ثلاث عينات سائلة، الأولى أخذت من بئر دوار بوازار، ويبعد بقرابة  
500 متر عن المنجم، وأخذت العينة الثانية من وادي أوحميدي، بالقرب من السد الذي يمنع مخلفات  
المنجم من التقدم في اتجاه سافلة الوادي على سفح جبل «ألوس»، وتم بناؤه في السنوات الأولى  
للاستغلال، وهو موقع يبعد بقرابة 3 كيلومترات عن المنجم و يقع على مجرى الوادي، ثم أخيرا عينة  
من بئر زاوية سيدي بلال و يبعد بقرابة 4 كيلومترات عبر مجرى الوادي أيضا.

النتائج التي كشفت عنها تحاليل العينات السائلة (أنظر الجدول 1)، أكدت وجود تركيزات عالية من  
بعض المعادن السامة، تفوق بكثير المعايير التي تحددها منظمة الصحة العالمية. إذ سجلت عينة مياه بئر  
بوازار نتيجة 5.19 جزء من المليون من عنصر الكروم، وهي نسبة تفوق بأزيد من 100 مرة، الحد  
الأقصى الذي تحدده منظمة الصحة العالمية، أي 0.05 جزء من المليون. كما تم تسجيل نسب متفاوتة في  
ما يخص مستويات الزرنيخ، تفوق المعيار المعتمد لدى منظمة الصحة العالمية وهو 0.1 جزء من  
المليون. و سجلت عينة مياه وادي أوحميدي، نتيجة 11 جزء من المليون، بمعنى 110 أضعاف النسبة  
العالمية، و عينة بئر زاوية سيدي بلال نسبة 5.04 جزء من المليون، ما يعني 50 مرة ضعف المعيار  
المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية.

وعلى صعيد عينات التربة، فقد شملت التحاليل الخاصة بمحيط منجم بوازار عينتين، الأولى من إحدى  
الضيعات على ضفة وادي أوحميدي تبعد عن المنجم بحوالي 3 كيلومترات، في حين أخذت الثانية من  
ضيعة بزواية سيدي بلال، أي بمسافة 4 كيلومترات عن المنجم. و في استقراء لهذه النتائج (أنظر  
الجدول 2)، نجد نسبا مرتفعة من المعادن السامة تفوق بكثير المعايير المعتمدة دوليا.

ففي ما يخص معدن الرصاص تم تسجيل نسبة 112.48 جزء من المليون في ضيعة سيدي بلال، و  
102.72 جزء من المليون في ضيعة وادي أوحميدي (المعيار العالمي محدد في 100 جزء من المليون  
كحد أقصى).

وتم تسجيل نسب مرتفعة من الكوبالت تفوق بكثير الحد التي تضعه منظمة الصحة العالمية و الذي هو ما بين 1 و 40 جزء من المليون: توجد تركيزات تصل إلى 18681.11 جزء من المليون في عينة ضيعة سيدي بلال، و 4947.41 في عينة ضيعة وادي أوحميدي.

كما سجل معدن الكاديوم أيضا نسبة عالية: 6.82 جزء من المليون لعينة ضيعة سيدي بلال، و 7.94 جزء من المليون لعينة ضيعة وادي أوحميدي. مما يفوق بكثير المعيار الذي حددته منظمة الصحة العالمية و هو 2 جزء من المليون.

و سجل عنصر الزرنيخ نسبة متفاوتة و مرتفعة في العينتين: 191.22 جزء من المليون بالنسبة لضيعة سيدي بلال، و 30.42 جزء من المليون بضيعة وادي أوحميدي. في حين أن المعيار المعتمد لدى منظمة الصحة العالمية هو 1 جزء من المليون (يصبح خطيرا حين يصل إلى 6 جزء من المليون).

وعلى العموم فأهم ملاحظة يمكن استنتاجها، هي وجود تركيز عال لبعض المعادن السامة في العينات السائلة، فاقت المعدلات و المعايير التي حددتها المنظمة الدولية. و تأثرت لذلك بشكل كبير الفرشة المائية التي يعتمد عليها السكان في استعمالاتهم اليومية للشرب و السقي، و أصيبوا بعدد من الأمراض و الأعراض المختلفة. وهي أعراض تختلف باختلاف نوعية المعادن و السموم.. على أن الأمر ازداد خطورة مع تعرض التربة أيضا لمستويات عالية من تركيز هذه المعادن. و معروف أن التربة تمتص وتخزن كميات أعلى من السموم، سواء تلك التي تأتي عن طريق السقي أو عن طريق الغبار الذي يتساقط عليها، مما أدى في النهاية إلى تلويث المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، مع تسجيل اختلافات في درجة تأثر كل صنف من هذه الزراعات من هذه المعادن، تبعا لمدة التعرض لها والكميات التي تمتصها..

و بقصد تعميق البحث و فهم طبيعة الخطر الذي يتهدد الصحة العامة و المجال البيئي في المنطقة، أجرى صحفيو التحقيق في جريدة المساء تحاليل أيضا لمطروحات و مخلفات منجم بوزار الصلبة (الرامبلي: يعاد استعماله في سلسلة استخراج بعض المعادن). أخذت عينة من دوار تاغوني الذي يبعد بأقل من كيلومتر واحد عن المنجم، و بتحليل نتائجها تم استخلاص مستويات مرتفعة من المعادن السامة التي تحتويها (أنظر الجدول 3).

سجلت التحليلات المخبرية في عينة المخلفات الصلبة لمنجم بوزار (رامبلي تاغوني ببوزار) النسب التالية:

- الرصاص سجل نسبة مرتفعة تقدر ب 111.16 جزء من المليون، في حين أن المعيار لدى منظمة الصحة العالمية لا يجب يتجاوز 100 جزء من المليون.
- الكوبالت سجل نسبة مرتفعة تقدر ب 24902.69 جزء من المليون، في حين أن المعدل لدى منظمة الصحة العالمية لا يجب أن يتعدى نسبة تتراوح ما بين 1 و 40 جزء من المليون.
- الكاديوم سجل نسبة 8.05 جزء من المليون، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بمعايير منظمة الصحة العالمية الذي لا يتجاوز جزأين من المليون.
- و بالنسبة للزرنيخ، أشد المعادن الثقيلة سمية، فقد تم تسجيل نسبة 2459.69 جزء من المليون. وهو رقم يفوق أقصى نسبة مسموح بها ( أي 6 أجزاء من المليون) بأزيد من 400 ضعف.

بعض أعراض التسمم بالمعادن الثقيلة:

#### الزرنيخ

سرطانات الجلد والمثانة وسرطانات الجهاز التنفسي - تغير في صبغة وسمك الجلد وظهور بقع صلبة على راحتي اليدين و أخمص القدمين - تساقط الشعر - توقف الأظافر عن النمو.

#### الكوبالت

الربو والتهاب الجهاز التنفسي - الغثيان والقيء - يؤثر على القلب - خلل في الغدة الدرقية - حساسية جلدية (إكزيما) - تساقط الشعر - نقص الخصوبة عند الرجل.

#### الزئبق

يؤثر على الجلد في حالة الجروح - أمراض الجهاز التنفسي - أمراض الجهاز الهضمي - آلام في الأسنان - اختلالات عصبية - قصور كلوي - خلل وتأخر عقلي - عيوب لدى المواليد - ضعف الرؤية و السمع و الكلام .

#### الرصاص

أمراض الكبد والكلبي - التهاب المفاصل - اختلالات عصبية - ارتفاع ضغط الدم والغثيان - زيادة ضربات القلب - تشنجات عصبية وتأخر في النمو - عياء و فقدان التركيز - الإجهاض- تغيير لون اللثة - سرطانات الجهاز الهضمي - التهابات الجهاز التنفسي - نقص الخصوبة.

#### الكاديوم

مياه في الرئتين- غثيان وقيء - قصور الكلبي- انتفاخ في الرئتين (هواء) - هشاشة العظام - آلام في المفاصل - خلل في الغدد (البويضات لدى المرأة) - فقر الدم - اصفرار الأسنان - سيلان الأنف و خلل

في حاسة الشم – سرطان المثانة. الكروم قصور كلوي - حساسية جلدية (إكزيما) - التهابات و تعففات جلدية - تساقط الأظافر - التهاب في الأمعاء - سيلان مزمن في الأنف - سرطان الجهاز التنفسي - نزيف في القناة الهضمية - اضطراب في وظائف الكبد.

في التحقيق الذي أجرته جريدة المساء، يؤكد رئيس شعبة الجيولوجيا بكلية العلوم بن امسيك في الدار البيضاء نجيب صابر، أن عددا من هذه المعادن "تسبب الإصابة بأمراض مختلفة قد تصيب الجهاز التنفسي أو الجلد بالتهابات وحكة شديدة و أخطرها الزرنيخ الذي يعتبر أشد هذه المعادن سمية، فضلا عن أن التعرض لهذه المعادن السامة لفترات طويلة قد يؤدي إلى الإصابة ببعض أنواع السرطانات، سواء في الجهاز التنفسي أو الجهاز الهضمي، وهي الإصابات التي تحدث جراء شرب مياه ملوثة بهذه المعادن، أو استنشاق غبار يضم هذه المركبات، لكن الخطورة تزداد حينما يتناول الإنسان أغذية تحتوي على تركيزات أعلى، و معروف أن التربة تمتص هذه المعادن، ولهذا نجد نسبها مرتفعة مقارنة مع العينات السائلة التي تخف درجات التركيز بها كلما ابتعدنا عن مصدر التلوث، فضلا عن أن تعرض المزروعات لهذه المعادن قد يسبب اختلالات في نموها أو ضعفا في المحاصيل يختلف حسب درجة تفاعل كل نوع مع هذه المعادن ومدة التعرض لها"

و في نفس السياق تشير الأخصائية في الأمراض الجلدية الدكتورة كوثر زهير إلى أنه "من الثابت طبيا وجود صلة بين التعرض الطويل لهذه المعادن وبين ظهور حالات مرضية تصيب أعضاء كثيرة من الجسم، و قد تؤدي إلى الإصابة ببعض أنواع السرطانات، وهي الأعراض التي تختلف باختلاف كل عنصر ومدة التعرض له، وعموما فالتعرض للزرنيخ أو الرصاص أو الكروم أو الكاديوم أو الزئبق، فضلا عن أنواع أخرى من المعادن السامة، يسبب أمراضا و اختلالات تختلف من تسلمات حادة إلى مزمنة، ومن الطبيعي أن تخف حدتها أو تختفي بعض أعراضها حين يغير المصابون مكان عيشهم أو يقل مستوى تعرضهم لهذه العناصر (الماء أو الهواء) أو حين يستعملون بعض المضادات التي توصف من طرف المختصين للحد من تأثير هذه المعادن".

## نتائج التحليلات المخبرية (23)

### الجدول 1

نتائج اختبارات العينات السائلة "جزء من المليون"

العينة	الزئبق	الرصاص	الكروم	الكوبالت	الكاديوم	الزرنخ
بئر دوار بوعازر	0.01 ≥	0.006 ≥	5.19	0.01	0.006 ≥	0.1
مياه وادي أحميدي	0.01 ≥	0.006 ≥	0.02	0.01	0.006 ≥	11
بئر زاوية سيدي بلال	0.01 ≥	0.006 ≥	0.02	0.01	0.01	5.04
خطارة تاغيا	0.01 ≥	0.006 ≥	0.02	0.03	0.006 ≥	0.11
ماء الصهرج - تيفاوت	0.01 ≥	0.006 ≥	0.02	0.01	0.006 ≥	0.08
بئر إيراون - بوطاهر	0.01 ≥	0.006 ≥	0.03	0.01	0.006 ≥	0.07
معيان منظمة الصحة العالمية	0.01 ppm	0.1 ppm	0.05 ppm	0.1 ppm	0.1 ppm	0.1 ppm

## الجدول 2

نتائج اختبارات عينات التربة (جزء من المليون)

العينة	الرصاص	الكروم	الكوبالت	الكاديوم	الزرنيخ
ضيعة سيدي بلال	112.48	67.49	18681.11	6.82	191.22
ضيعة اوحميدي	102.72	25.13	4947.41	7.94	30.42
تمزكيدا إيمضر	147.89	4056	-	8.87	35.49
معيار منظمة الصحة العالمية	100 ppm	150 ppm	1 - 40 ppm	2 ppm	1 ppm

## الجدول 3

نتائج اختبارات عينات المخلفات "جزء من المليون"

العينة	الرصاص	الكروم	الكوبالت	الكاديوم	الزرنيخ
رامبلي بوعازر	111.16	47.79	24902.69	8.05	2459.69
لاديك إيمضر	978.28	64.45	--	10.50	681.76
معيار منظمة الصحة العالمية	100 ppm	150 ppm	1-40 ppm	2 ppm	1 ppm

## ت- قانون المناجم لا يطبق في بوزار

لا يمكن أن نتحدث في منجم بوزار عن علاقة شغل طبيعية و قانونية. إدارة الشركة تدير شؤون العمال بناء على علاقة سلطوية و استعبادية. و أول شيء يعاني منه العامل هنا هو الحط من كرامته. إذلال و سب و شتم و "ضرب" في بعض الأحيان. البيئة الاجتماعية التي يأتي منها العامل المنجمي جبلية في الغالب و نائية و فقيرة، و هو في حاجة ماسة إلى الشغل ليتمكن من العيش هو و بقية أهله. الشركة لا رقيب لها و لا حسيب، و تستغل هذا الوضع لفعل ما تريد ب"مواردها البشرية". هاجس الخوف من فقدان منصب الشغل و من "جبروت" مدراء الشركة، لا يفارق مخيلة المنجميين أبدا.

و فيما يلي - بالإضافة إلى ما سلف ذكره - بعض الملاحظات التي وقف عليها الاتحاد المحلي و المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق المنجميين و عدم تطبيق قانون الشغل ببوزار:

- محاربة العمل النقابي، و رفض الشركة لنقابة مستقلة يختارها العمال بأنفسهم للدفاع عن مصالحهم.
- شروط الصحة و السلامة غير متوفرة في المنجم و ظروف الاشتغال صعبة للغاية. لا توجد مراقبة طبية و لا طبيب شغل بالمنجم. جل المنجميين يعانون من أمراض في الجهاز التنفسي، و السيليكوز ينخر صدورهم. و الشركة تتنصل من العمال الذين يفتك بهم المرض.
- عدم استقصاء الأماكن الخطيرة التي من شأنها أن تهدد حياة المنجميين.
- لا تخضع الشركة على الإطلاق لمراقبة مفتشية الشغل بل تستعين بها للتخلص من العمال، و لا تحترم قوانين و موثيق الشغل الوطنية و الدولية.
- استعمال المتفجرات في أنفاق المنجم و دهاليزه من طرف مستخدمين غير مؤهلين لذلك، و غير مكونين، و لا يتوفرون على التراخيص و البطائق المخصصة لهذا العمل، مما يعرضهم و يعرض حياة العمال للخطر.
- حوادث الشغل و الأمراض المهنية مرتفعة جدا بالمنجم، و لا يتم الإبلاغ عنها كلها، و لا تجمع و لا تنشر و لا تحصى، و لا يوجد تحقيق نزيه و مستقل في الحوادث المميتة، حيث تحاول الشركة التتكر للسبب الحقيقي للوفاة لكي تتنصل من مسؤولياتها القانونية و الأدبية.
- العديد من العمال سواء في القعر أو في السطح، لا يرسمون مهما كانت المدة التي يقضونها بالمنجم. و لا يتقاضون أجورهم القانونية و لا يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و إذا ما تم ذلك فلا يصرح بعدد الأيام الفعلية للشغل.



- لا يوجد استقرار في العمل لدى عمال الدواوير الذين تشغلهم الشركة و تطردهم بمجرد استنفادها للمعدن المستخرج من آبارها.
- تجديد عقود الشغل كل ثلاثة أشهر، طيلة أيام العمل بالمنجم، مما يحرم المنجميين و عائلاتهم من كل حقوقهم (العطلة السنوية، الضمان الاجتماعي، التغطية الصحية، الترسيم، الاستقرار في العمل، الترقية، التعويض عن الأقدمية، التعويض عن السكن، التعويضات العائلية، التقاعد... الخ)
- عدم احترام المشغل لعدد ساعات العمل القانونية و عدم تعويض المنجميين عن الساعات الإضافية.
- عدم استفادة العمال من العطلة الأسبوعية و السنوية و العطل الدينية و الوطنية.
- الشركة لا تزود العمال ببطائق الشغل و لا بورقة الأداء وفق القوانين الجارية.
- عدد من عمال المنجم الذين أنهوا الخدمة بحكم السن، وجدوا أنفسهم بلا تقاعد، و عدد آخر لا يتجاوز راتبهم 800 درهم في الشهر.
- السكن الذي خصصته الشركة لبعض عمال منجم بوازار لا يختلف في شيء عن إسطبلات الأنعام و البهائم. و قد احتج الاتحاد المحلي للكدش بورزازات على هذا الإذلال، و قام بمسيرة اقتحم فيها مكان سكن المنجميين، رغم أن إدارة الشركة أغلقت جميع المنافذ المؤدية إليه. و خوفا من الفضيحة التي يمكن أن يسببها نشر صور ل "سكناهم" في وسائل الإعلام، عملت الإدارة على إغلاق المكان، و وفرت بعض الحافلات التي تنقل العمال المنجميين يوميا جيئة و ذهابا، بين مكان العمل بالمنجم و بلدية ترناخت البعيدة بحوالي 25 كيلومتر.

#### 4. صالح بن يطو يقود المعركة ضد الاتحاد المحلي و عمال المناجم ببوازار

بعد إرجاع العمال المطرودين إلى عملهم بالمنجم شهر غشت 2011، غاب عن المشهد بورزازات كليا، عامل الإقليم عبد السلام بيكرات، الذي كان الوسيط الوحيد بين الاتحاد المحلي و الشركة في هذه الفترة. كما سبقت الإشارة لم نعلم سبب رحيله و بقاء المنصب شاغرا إلى غاية شهر ماي 2012. بعد غيابه، أصبح التواصل منحصرا على الكاتب العام للعمال عبد الحكيم النجار، الذي لا يقدم و لا يؤخر شيئا، و لا يتوفر على جرأة اتخاذ أي قرار مهما كان بسيطا. ربما كان ذلك هو مقصد السلطات و طنيا من ترحيل عبد السلام بيكرات، لأنه بعدها سنتلقى الضربات الموجعة تباعا. بعد الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها، سيحيك المخزن مباشرة "مؤامرة الطاكسيات"، التي أخذت منا وقتا و جهدا كبيرين للتصدي لها.

استمرت الشركة في مناوراتها و رفضها تطبيق قانون المناجم، و واصلت محاربتها للعمل النقابي، و إن بقي العمال في مناصبهم. فتقرر استئناف البرنامج النضالي.

قررت النقابة خوض إضراب إنذاري بالمنجم مصحوب باعتصام المنجمين كل في مكان اشتغاله، لمدة 48 ساعة يومي الثلاثاء و الأربعاء 27 و 28 مارس 2012. و تم تعليق إضراب كان مزمعا خوضه يومي 3 و 4 أبريل 2012، حيث أبلغتنا السلطات أنها ستسهر على تطبيق قانون الشغل و ستجمع نقابة الكدش و إدارة الشركة في سلسلة من الحوارات. و لكن لا شيء من ذلك حدث، و اللقاءات التي تمت كانت كلها مغشوشة و هدرًا للوقت.

بتاريخ 12 ماي 2012، عين صالح بن يطو رسميا عاملا على إقليم ورزازات، بعد أن أنهى مهامه بإقليم فكيك.

استمر المنجميون في الاحتجاج و خاضوا إضرابا لمدة 48 ساعة بتاريخ 18 و 19 ماي 2012. و في هذه الأثناء، أغلقت الشركة أبوابها في وجه جميع العمال و منعتهم من الالتحاق بأماكن عملهم في المنجم لمدة عشرين يوما. تم ذلك دون إشعار سابق و دون إخبار مندوبي الأجراء و الممثلين النقابيين، و دون سلك المساطر القانونية المرتبطة بفصل العمال أو إغلاق المقولة. و في نفس الوقت، أشرفت على نقل الأطر الموالية لها من إداريين و مهندسين و عمال تابعين للاتحاد المغربي للشغل و بعض المواطنين الذين لا صلة لهم بالمنجم، بواسطة عشرين حافلة إلى أمام مقر عمالة إقليم ورزازات للقيام باعتصام "فولكلوري" غريب و عجيب، استنكارا للنضالات التي يقودها الاتحاد المحلي بورزازات، و احتجاجا على عدم اتخاذ السلطات و القضاء إجراءات زجرية ضده. كانت الشركة توفر للمعتصمين كل أسباب الراحة، من أكل و شرب و تمدهم بجميع المتطلبات. إنها سابقة من نوعها أن تغلق المقولة أبوابها و تضرب احتجاجا على العمال !

كان الغرض - فيما أعتقد - من هذه الخطوة "الغرائبية" لإدارة المنجم، هو تحويل الأنظار عن انتهاكاتها الجسيمة للحقوق و القوانين، و تأليب الساكنة و الأعيان و المنتخبين و السلطة على الاتحاد المحلي للكدش بورزازات، و تبرير الهجوم عليه، و الزيادة في التحريض ضده. فقد ضاق مُدراء الشركة ذرعا حد الجنون من وحدة العمال و صمودهم و إضراباتهم التي تكبدها خسائر تعد بملايين الدراهم: ما بين ثلاثة و أربعة ملايين درهم عن كل يوم إضراب، حسب التصريح الذي أدلى به "محمد الشراط" مدير الموارد البشرية و التواصل بشركة "مناجم"، لجريدة لكونوميست التي تصدر بالفرنسية في 8 نونبر 2012(24).

بتاريخ 29 ماي 2012، دُعينا لاجتماع بمقر عمالة الإقليم، ترأسه الكاتب العام للعمال، و حضره رئيس قسم الشؤون الداخلية عمر امغيمية، و رئيس دائرة أمرزكان امحمد برحاني، و المدير الإقليمي للطاقة و المعادن محمد بن الشرع، و مدير منجم بوزار مصطفى البيدي، و صاحب شركتي أكزومي و طوب فوراج محمد أكزومي. كان النقاش محتدما بين أعضاء مكتب الاتحاد و مدير منجم بوزار الذي بدا عليه توتر شديد و عدم رضا منذ البداية. ألح على تقليص عدد العمال و إلغاء بعض مكتسباتهم و رفض تأدية أجور المنجميين أثناء فترة الإغلاق..

و بالنسبة لنا، فقد رفضنا طبعاً أي مساس بمناصب الشغل و بالمكتسبات، و طالبنا إدارة الشركة ب:

- إعادة فتح المنجم فوراً، لأن الإغلاق تم بشكل غير قانوني.
- إعادة جميع العمال إلى مناصب شغلهم السابقة.
- أداء أجور العمال المنجميين عن جميع أيام الإغلاق، لأنهم لا يتحملون فيه أية مسؤولية.
- احترام كرامة العمال، و الكف عن التمييز بينهم، و توفير الشروط الصحية اللازمة و حمايتهم من حوادث الشغل المميتة.
- تطبيق قانون الشغل بجميع بنوده.

كما ألحنا على السلطات و إدارة الطاقة و المعادن بالقيام بواجباتهما و السهر على تطبيق القانون، لأن ذلك يدخل في جوهر اختصاصهما. و بعد أخذ و رد تم الاتفاق على مواصلة الحوار و التداول في شأن النقط الخلافية لاحقاً، على أساس التنفيذ الآني لما تم التوافق بشأنه، و يتعلق الأمر:

بإعادة فتح المنجم، و إرجاع جميع المنجميين إلى مناصبهم السابقة، و احترام قانون المناجم، و البدء بإصلاح تواريخ دخول العمال المنجميين إلى الشركة، و تعويضهم عن الأقدمية، و تزويدهم ببطائق الشغل انطلاقاً من يوم الاثنين 4 يونيو 2012، و تسوية وضعية العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. و يتم تنفيذ هذه النقط جميعها في غضون شهر على أبعد تقدير.

فتح المنجم أبوابه، و لكن إدارة الشركة و كعادتها دائماً، لم تعمل على احترام بنود الاتفاق و استمرت في استغلالها للعمال و الانتقام منهم و خرقها لقوانين الشغل، و طردت عددا منهم.

قررت النقابة خوض إضراب لمدة 48 ساعة، يومي الاثنين و الثلاثاء 16 و 17 يوليوز 2012، مصحوب باعتصام بأمكن العمل احتجاجاً على: طرد 19 عامل منجمي، و توقيف الاشتغال ببعض الوحدات الإنتاجية، و عدم تنفيذ بنود الاتفاق الأخير، و عدم تطبيق قانون الشغل، و تنصيب إدارة

الشركة لـ "تنسيقية" مكونة من بعض العمال و الأطر "المختارين"، وضعت لها مهمة التحاور معها باسم جميع المنجميين، كبديل للحوار الذي يجب أن يجري مع نقابتنا!

غير أن هذا الإضراب تم تعليقه بطلب من المكتب التنفيذي للكش بالدار البيضاء الذي توصل بمراسلة صادرة عن إدارة "مناجم". و أبلغنا حينذاك بأن حوارا سيعقد بين المكتب التنفيذي و المكتب الوطني للطاقة و المعادن من جهة و إدارة المنجم بالدار البيضاء من جهة أخرى، دون حضور أعضاء مكتب الاتحاد المحلي !

مرت أزيد من شهرين من المواردية و لم نتلق أي جديد بخصوص اللقاء المزعوم، لا من المكتب التنفيذي للكش و لا من الشركة و لا من السلطات. فقرر المكتبان النقائبان بإشراف مكتب الاتحاد المحلي بورزازات، في اجتماع 2 أكتوبر 2012، استئناف التصعيد و خوض إضراب لمدة 48 ساعة يومي 10 و 11 أكتوبر 2012 مصحوب باعتصام العمال، كل بمكان عمله في المنجم. خلال الإضراب و أثناء اعتصامهم بأماكن اشتغالهم بباطن الأرض الذي يصل أحيانا إلى 1000 متر تحت السطح، فوجئ المنجميون بقطع التيار الكهربائي و تفجير الديناميت لإرغامهم على الخروج، مما عرضهم لخطر محقق بالهلاك، و سبب حالة من الذعر و الهلع في صفوفهم و حالات من الإغماء و القيء و الاختناق، و كاد أن يؤدي ذلك لكارثة حقيقية !

بمجرد علمنا بالخبر قمنا بإخبار عامل الإقليم و وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية و الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف. طالبناهم بإنقاذ أرواح العمال المنجميين و حمايتهم، و حملناهم جميعا مسؤولية ما سيزرتب عن هذه الجريمة النكراء من تبعات. غير أن ردهم كان "مفاجئا" و متشابها هذه المرة إلى حد كبير، حيث حملونا نحن، مسؤولية ما آلت إليه الأمور، و أبلغونا بنبرة تهديدية بأننا تجاوزنا الخطوط الحمراء بكثير، و يجب أن نتحمل العواقب. و في نفس اليوم تمت عسكرة المنجم و المناطق المحيطة به بمختلف القوات العمومية.

و بأمر من عامل الإقليم صالح بن يطو و تحت إشرافه المباشر، تم اقتحام المنجم في اليوم الأول من الإضراب، من قبل الدرك الملكي و قوات التدخل السريع و القوات المساعدة (11 شاحنة)، و عملوا على إخراج جميع المنجميين المضربين بالقوة و العنف المفرط، مما تسبب في العديد من الجروح في صفوف العمال متفاوتة الخطورة(25). و قامت أجهزة الدرك في نفس اليوم باعتقال أربعة منهم، يتعلق الأمر ب: هشام أمرماش، عبد العزيز الأزهري، محمد شيكر و محمد موجان. تم التحقيق معهم لدى الدرك الملكي بتازناخت، و امتنعوا عن توقيع المحاضر لما تضمنته من مغالطات و تناقضات و أكاذيب. و في اليوم الموالي (الخميس 11 أكتوبر 2012)، نقلوا إلى ورزازات و أحيلوا على النيابة العامة بمحكمة

الاستئناف، و دون الاستماع إليهم تم اقتيادهم إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية. أمر هذا الأخير بإعادتهم إلى تزناخت، حيث تم حجزهم بمخفر الدرك. في صباح يوم الجمعة 2012/10/12، تم اقتيادهم مرة أخرى على متن سيارة الدرك الملكي إلى ورزازات. و قبل وصولهم أرجعهم إلى تزناخت، و بعدها بساعتين هناك أعادهم إلى المحكمة الابتدائية بورزازات، و دون حتى الاستماع إليهم أرجعهم من جديد إلى مخفر الدرك بتزناخت.. ارتباك واضح و معيب!

و في نفس اليوم، أي الجمعة 12 أكتوبر 2012، تم اعتقال أربعة منجمين آخرين من داخل المنجم. يتعلق الأمر ب: سعيد أيت صالح، عبد الرحمان أشلحي، عبد العزيز أمكراز و مبارك أمزيغ. و صبيحة يوم السبت 13 أكتوبر 2012، تم تقديم المعتقلين الثمانية إلى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بورزازات، فقررت متابعتهم وهم في حالة اعتقال، بتهمة عرقلة حرية العمل بناء على الفصل 288 من القانون الجنائي. و تم إيداعهم بالسجن المدني، في انتظار عرضهم على المحكمة يوم الاثنين 15 أكتوبر 2012. و قد صادفت اعتقالات عمال منجم بوزار، محاكمة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي عمر اوبوهو و بوسلهام نصري و حميد مجدي، بخصوص ملف الطاكسيات، بتاريخ 11 أكتوبر 2012.



(اقتحام منجم بوزار من قبل قوات التدخل السريع، من أجل إخراج المنجمين المضربين بالقوة)

تعبأت كل الإمكانات النضالية لإطلاق سراح عمال بوزار المعتقلين، و تم تسطير برنامج مكثف و تصعيدي. خاض الاتحاد و قفات يومي 11 و 12 أكتوبر 2012 أمام المحكمة، و أطر مسيرتين حاشدتين جابتا شوارع المدينة. كما خاض المكتب الوطني للطاقة و المعادن إضرابا لمدة ساعتين في مواقع الإنتاج مصحوبا بوقفات احتجاجية يوم 11 أكتوبر 2012. خيمت أجواء قاتمة على العمال و العائلات و المتعاطفين و بعض من الطاقم القضائي نفسه، الذين استهجنوا طريقة التعاطي المرتبك للنيابة العامة و الدرك الملكي و السلطات الإقليمية مع هذا الملف. حيث شكلت التعليمات و الاتصالات الهاتفية المسند الوحيد للتعامل معه و الفصل فيه !

و في اجتماع طارئ للمجلس الكونفدرالي المحلي، تقرر خوض إضراب عام محلي موازاة مع محاكمة المنجمين بتاريخ 15 أكتوبر 2012، لمدة 24 ساعة قابلة للتمديد ما لم يتم إطلاق سراح المعتقلين.

ورزازات في: 2012/10/13

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

ورزازات

بلاغ رقم 3

اعتقال و متابعة تعسفية لثمانية (08) عمال منجميين كونفدراليين بورزازات بالفصل 288 من القانون الجنائي !!!! و الكدش ترد بإضراب عام مصحوب باعتصام

اعتقلت قوات الدرك ثمانية (08) عمال كونفدراليين بمنجم بوزار بورزازات منذ 10 أكتوبر 2012 و تم تقديمهم لدى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات صباح يومه السبت 13 أكتوبر 2012 الذي قرر متابعتهم و هم في حالة اعتقال بتهمة عرقلة حرية العمل من خلال الفصل 288 من القانون الجنائي السيئ الذكر، و عرضهم لجلسة يوم الاثنين 15 أكتوبر 2012. و ذلك إثر خوضهم إضراب لمدة 48 ساعة، تنفيذا لقرار الأجهزة النقابية، احتجاجا على وضع العمال الكارثي داخل المنجم بسبب رفض شركة مناجم CTT و الشركتين المناولتين أكزومي و طوب فورا تطبيق قانون الشغل (اتخاذ قرارات تأديبية تعسفية – عدم تسوية الصناديق الاجتماعية – بطائق الشغل – عدم التعويض عن الأقدمية – الأعياد و العطلة السنوية.. إلخ) و إهانة العمال و طردهم تعسفا و محاربة العمل النقابي الكونفدرالي..

و قد تم اعتقال العمال من أماكن عملهم تعسفا بأمر من إدارة الشركة و بتعليمات و توجيهات

مباشرة منها مستغلة وضعها ونفوذها المالي والاعتباري ( شركة MANAGEM تنتمي إلى الشركة الأم S.N.I (أونا سابقا)).

و عرفت عملية الاعتقال و التقديم ارتياكا شديدا بين الدرك و النيابة العامة، حيث يتم استقدام الإخوة المعتقلين من مخفر الدرك بتازناخت إلى المحكمة بورزازات و إعادتهم إلى تازناخت غير ما مرة. وتحوم أجواء قاتمة لدى العمال و الساكنة و بعض من الطاقم القضائي الذي استهجن طريقة تعاطي النيابة العامة و الدرك و السلطات مع هذا الملف.. مما يشير إلى أن التعليمات و الظلم و التدخل السافر للحكومة و السلطات هي الركن الأساسي القائم بامتياز في القضاء بالمغرب، و هذا أمر بكل أسف مستمر و يتأكد يوما بعد يوم.

و تجدر الإشارة إلى أن الهجوم على الكونفدرالية بورزازات يطال كل القطاعات؛ حيث أن الشغيلة بورزازات تعيش وضعاً كارثياً بسبب الاعتداء الذي يطالها و الطرد التعسفي للعمال و الإجهاد على الحقوق و المكتسبات و الآفاق القاتمة لمستقبل العمال و عائلاتهم، كما هو عليه الأمر بالنسبة لعاملات و عمال الفنادق و ممرضات و ممرضو الصحة العمومية الكونفدراليون.. إلخ الذين يخوضون بدورهم برامج نضالية.

و بناء عليه؛ و في اجتماع طارئ للمجلس الكونفدرالي المحلي بورزازات و تنفيذاً لمقررات المجلس الكونفدرالي السابق، فقد تقرر خوض معارك و أشكال نضالية مختلفة متواصلة و متصاعدة، تبدأ بإضراب عام لمدة 24 ساعة قابلة للتمديد مع نصب خيمة الاعتصام يوم الاثنين 15 أكتوبر 2012.

و يهيب المجلس بجميع الكونفدراليات و الكونفدراليين إلى الالتفاف حول منظماتهم والاستعداد لخوض المعارك النضالية المقبلة.

المجلس المحلي

العنوان : 06 حي كاسطور ورزازات

لم يتم إطلاق سراح المعتقلين، و تم تأجيل المحاكمة إلى غاية 22 أكتوبر 2012، فقرر الاتحاد المحلي الكونفدرالي من جانبه مواصلة الاحتجاج و التصعيد و تمديد الإضراب بمنجم بوازار لمدة 24 ساعة. و في نهاية جلسة هذه المحاكمة التي دامت لأزيد من ست ساعات، حكمت المحكمة الابتدائية على ثلاثة عمال ب 150 يوما سجنا نافذا و غرامة قدرها 5000 درهم و تبرئة خمسة آخرين مما نسب إليهم. تم استئناف الحكم الابتدائي، مع تصعيد النضال و المواجهة، و في جلستها بالغرفة الاستئنافية بابتدائية

ورزازات بتاريخ 29 أكتوبر 2012، قضت المحكمة بإطلاق سراح المعتقلين الثلاثة و متابعتهم في حالة سراح و تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين 12 نونبر 2012.

واصلت الشركة محاولاتها الدؤوبة رشوة المناضلين و الضغط على العمال الكونفدراليين و تهريب عائلاتهم بشكل غير مسبوق، فقررت النقابتان المنجميتان بإشراف مكتب الاتحاد بورزازات، خوض إضراب عن العمل مصحوب باعتصام للمطرودين أمام الإدارة المحلية لمنجم بوازار، لمدة 24 ساعة قابلة للتمديد، بالموازاة مع تاريخ المحاكمة يوم الاثنين 12 نونبر 2012.

يوم الإضراب تعرض منجميو بوازار لهجوم شرس أيضا من طرف السلطات المحلية و الدرك الملكي والقوات المساعدة و قوات التدخل السريع، أسفر عن إصابات خطيرة جدا (إغماءات بسبب الضرب المبرح - كسور - جروح ..) و في اجتماع طارئ لمكتب الاتحاد المحلي و نقابتا بوازار الكونفدراليان ، تقرر تمديد الإضراب لمدة 48 ساعة أخرى.





ورزازات في : 2012/11/12

## بلاغ رقم 9

**عمال منجم بوزار الكونفدراليين يتعرضون لهجوم وحشي و ضرب مبرح من طرف السلطات المحلية و الدرك الملكي و القوات المساعدة و قوات التدخل السريع بورزازات**

يتعرض عمال منجم بوزار الكونفدراليين يومه الاثنين 12 نونبر 2012 لهجوم وحشي غير مسبوق من طرف السلطات المحلية و الدرك الملكي و القوات المساعدة و قوات التدخل السريع، أسفر عن إصابات خطيرة جدا (إغماءات بسبب الضرب المبرح - كسور - جروح ..) و قد جاء هذا الاعتداء مرة أخرى بسبب خوض العمال الكونفدراليين إضرابا سلميا لمدة 24 ساعة مصحوبا باعتصام بمقرات العمل احتجاجا على استمرار المحاكمات و المتابعات الصورية للنقابيين الكونفدراليين بمنجم بوزار و احتجاجا على طرد العمال الكونفدراليين ظلما و عسفا و عدم تطبيق قانون الشغل و التجاهل التام للمطالب المشروعة و الانحياز المكشوف و المفضوح لمديرية الطاقة و المعادن بورزازات للشركة..

**و عليه؛ و في اجتماع طارئ لمكتب الاتحاد المحلي بورزازات و نقابتا بوزار الكونفدراليين فقد تقرر تمديد الإضراب لمدة 48 ساعة مصحوب باعتصام بمقرات العمل.**

المكتب النقابي فرع تازناخت



المكتب النقابي فرع أكزز



6 Hay el Hassni Ouarzazate Tel/fax0524887142 هاتفاكس 6

بعد ثلاثة أيام من إضراب منجمي بوزار، ستكون هناك محاولة حثيثة لاستدراجي إلى مدينة الصخيرات و التخلص مني بشكل من الأشكال، و لما لم تنجح الخطة، تم اعتقالني بمراكش بتاريخ 16 نونبر 2012، و متابعتني بتهمة حيازة مخدرات الكوكايين و الشيرا و المتاجرة فيهما !

تواصلت المحاكمة ضد المتابعين و استمرت الشركة في قمعها و طردها للعمال. وصل عدد المطرودين 85 عامل. و استمر المنجميون و الاتحاد المحلي في الصمود و النضال، و تقرر بتاريخ 27 نونبر 2012، خوض إضراب لمدة 24 ساعة يوم السبت 01 دجنبر 2012.

### الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

النقابة الوطنية للطاقة و

المعادن



النقابة الوطنية للطاقة و

المعادن

نقابة عمال منجم بوزارات

فرع أكدز

نقابة عمال منجم بوزار

فرع تازناخت

### بلاغ

أمام استمرار إدارة منجم بوزار و الشركتين المناولتين بالمنجم : طوب فوراچ و أكزومي، في نهج سياسة التماطل و التهرب من تنفيذ الاتفاقات الموقعة بينها و بين مكتب الاتحاد المحلي لكدش بورزازات و المكتبين المحليين للنقابة الوطنية للطاقة و المعادن كدش فرعا تازناخت و أكدز.

و في مواجهة تواصل هجوم الإدارة على العمال و من خلال استمرار حملة الطرد لأسباب نقابية و التنقيلات التعسفية و نشر جو من الإرهاب بالمنجم.

و ضدا على التواطؤ المكشوف للسلطات مع الشركات المذكورة أعلاه في خرقها للسافر للقوانين، بل و مساهمتها الفعلية في محاربة العمل النقابي الكونفدرالي من خلال العمل على تكسير الإضراب و قمع العمال (قائد و سلسات الذي تسبب في إغماء عامل كونفدرالي بالضرب المبرح نقل على وجه الاستعجال إلى المستشفى) و اعتقالهم دون وجه حق، و الاستمرار في تليفيق التهم للمناضلين الكونفدراليين، كان آخرها المؤامرة الدنيئة التي تعرض لها الرفيق حميد مجدي نائب الكاتب العام لمكتب الاتحاد المحلي لكدش بورزازات، للنيل من مصداقية و سمعة مناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات.

و استحضارا للحوادث الشغلية المتكررة بالمنجم و التي أودت بحياة عاملين في أقل من شهر، لانعدام شروط الصحة و السلامة، حيث أضحي المنجم مقبرة للعمال و بؤرة لإنتاج الأيتام و الأرامل..

و تأكيدا منا على تشبثنا بإطارنا العتيدي: النقابة الوطنية للطاقة و المعادن كدش و إصرارنا على مواصلة

النضال حتى تحقيق مطالبنا المشروعة، نعلن للرأي العام ما يلي:

✓ إدانتنا الشديدة للمؤامرة الخسيسة التي تعرض لها الرفيق حميد مجدي و تحميل الدولة

المغربية مسؤولية الكشف عن مدبري هذا العمل المشين و متابعتهم قضائيا.

✓ مطالبتنا بفتح تحقيق في الحوادث الشغلية المميته بالمنجم.

✓ مطالبتنا بالتنفيذ العاجل لجميع الالتزامات و الاتفاقات بحضور عامل الاقليم.

✓ تحميل إدارة الشركة و السلطات المعنية المسؤولية الكاملة فيما ستؤول إليه

الأوضاع، و استنكارنا لنهج سياسة صم الأذان و اعتماد المقاربة القمعية في

التعامل مع الملفات الشغلية.

✓ تقريرنا خوض إضراب عن العمل لمدة 24 ساعة يوم السبت 2012/12/01 قابل للتمديد

مصحوب باعتصام بمقرات العمل.

يهيب الاتحاد المحلي و المكتبان، بكافة العمال الكونفدراليين بالمنجم، للتعبئة الشاملة لإنجاح المحطة

النضالية والالتفاف إلى منظماتهم العتيدة حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة.

عاشت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مناضلة مكافحة

الكاتب العام لنقابة منجم بوزار - فرع أكدز

الكاتب العام لنقابة منجم بوزار \_ فرع تازناخت

مكتب الاتحاد المحلي



## القسم السابع

اليسار الاشتراكي الموحد - فرع ورزازات



## الفصل الأول

### التأسيس و البناء

عندما بدأت محاولات تجميع أقطاب اليسار "الجزري" في المغرب أواخر التسعينيات من القرن الماضي، تابعنا (مجموعة من الرفاق و الأصدقاء)، هذا الجهد باهتمام و انخرطنا فيه و كانت لنا لقاءات آنذاك مع عدد من ممثلي بعض تياراته. على سبيل المثال: عبد الغني القباج - عمر الزايدي - عبد السلام الباهي - محمد أوزين - محمد السباعي.. كنا اشتراكيين مقتنعين بالوحدة، و بضرورة أجرأتها عمليا و تنظيميا من خلال الاندماج في حزب يكون موحدا و مجمعا للتيارات السياسية اليسارية الراديكالية، المشكلة أساسا من بعض الديمقراطيين و من تبقى من منظمة إلى الأمام و حركة 23 مارس. نحمل أمل حزب يساري كبير، يحدث فارقا في ميزان القوى السياسي المختل، و يعيد الثقة للمشهد الحزبي و النضالي الذي تفنقه الساحة السياسية في المغرب.

لم تكن غالبيتنا تنتمي تنظيميا لأي من التيارات التي تأسس على إثرها حزب اليسار الاشتراكي الموحد. و مع ذلك شارك الرفاق، في سيرورة التجميع بمنطقتنا منذ سنة 2000. أذكر من بينهم: سيف الدين ، احمد صديق، محمد أمموش، عزيز علاك، عمر اوبوهو، الحسان أقرقاب، حميد مجدي، محمد العلواني، مصطفى أيت بلقاس (ينتمي إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي).. كان لزاما للانخراط في التنظيم المراد تأسيسه و مناقشة أوراقه المعروضة على المؤتمر أن نكون من أحد مكوناته الأربعة التي تعاقدت على الاندماج: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي و حركة المستقلين الديمقراطيين و الحركة من أجل الديمقراطية و فعاليات يسارية. و قد اخترنا بوابة "المستقلين الديمقراطيين" للانخراط و المشاركة في المؤتمر التأسيسي، و تكونت لجنة محلية أشرف على تأسيسها المنسق الجهوي محمد أوزين، و تم تكليفي بصفة المنسق الإقليمي.

انعقد المؤتمر التأسيسي لحزب "اليسار الاشتراكي الموحد" بتاريخ 13 و 14 و 15 يوليوز 2002 بالدار البيضاء، و قمنا بعده مباشرة بتأسيس لجنة تحضيرية للفرع محلية "أجهضت" منذ بداية تشكيلها بسبب "الانتخابات". فقد دخل الحزب، بسوء تدبير واضح، بعد التأسيس مباشرة، غمار الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية ل 27 شتنبر 2002. و في تقديري لم يكن، لا نظريا و لا تنظيميا، مستعدا للانخراط في هذه التجربة، خصوصا و أنه أعطاه أولوية قصوى، و حكمتها الاختيارات المعيارية الخاطئة للتوجه الانتخابي "المحض" لبعض قياديه. و طبعا هذا التوجه سيستمر و سيكون من بين الأسباب التي

ستضعف مشروع الحزب في العديد من واجهات البناء التنظيمي و الديمقراطي و السياسي. و مع ذلك، لم يحصل اليسار مندمجا خلال الانتخابات البرلمانية إلا على ثلاثة مقاعد، و هو عدد أقل مما حازت عليه منظمة العمل الديمقراطي الشعبي لوحدها قبل الاندماج. سيحصل الحزب أيضا مع حركة الوفاء للديمقراطية و بعد ذلك فدرالية اليسار المكونة من الحزب الاشتراكي الموحد و حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي و حزب المؤتمر الاتحادي، على أقل من ذلك. كلما "اندماج" الحزب أو وسع دائرة تحالفاته، يحصل على عدد أقل من المقاعد البرلمانية و الجماعية!

في ورزازات و في الانتخابات البرلمانية لسنة 2002، تمت تركية "فوقية"، لأحد الأعيان الذين لا علاقة لهم باليسار، ضدا على إرادة أغلبية مناضلي الحزب و ضدا على مرجعياته و أهدافه. و قد أثر هذا التدخل الفوقي سلبا على معنويات الرفاق، و تعثرت المبادرة، و وجهوا عملهم و طاقتهم لدعم الطبقة العاملة في إطار نقابة الكدش.

كانت هناك محاولات أخرى لضخ دماء جديدة في الفرع و لكنها فشلت جميعها، و بقي الحزب في ورزازات في حالة ركود شبه تام إلى غاية 27 فبراير 2005، حيث تم العمل على مبادرة جديدة تشكل على إثرها مكتب مكون من:

حميد مجدي: الكاتب العام

عبد العزيز علاك: نائب الكاتب العام

عبد العزيز موتشو: أمين المال

احمد مقدمي: نائب أمين المال

رشيد الواسي و عمر اوبوهو و عبد الصمد شرف و عبد الغني جراب و مصطفى أيت بلقاس: مستشارون

كان عدد المناضلين المنخرطين في الفرع آنذاك 32 عضوا، و أشرف على الجمع العام و عملية تجديد المكتب عبد الرحمان القباج. و كانت هذه بحق، الانطلاقة الفعلية للبناء التنظيمي و الجماهيري لفرع اليسار الاشتراكي الموحد بورزازات.

بعد سنة تقريبا من المؤتمر الأول الذي جرت أطواره بالدار البيضاء أيام 23 و 24 و 25 يوليوز 2004، عقد حزب اليسار الاشتراكي الموحد، مؤتمره الاستثنائي الثاني الاندماجي مع "جمعية الوفاء للديمقراطية" يومي 23 و 24 شتنبر 2005. جمعية الوفاء للديمقراطية، كانت تمثل فيما قبل جناح الشبيبة المنسحب من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برئاسة عبد الرحمان اليوسفي آنذاك. في



هذا المؤتمر تغير اسم الحزب، من "اليسار الاشتراكي الموحد" إلى "الاشتراكي الموحد". يلاحظ إسقاط لفظة "اليسار" من عنوان الحزب. و كان ذلك تعبيراً عن تغيير في الحمولة النظرية و السياسية لدى عدد من قياديه. لم تكن غالبيتنا بورزازات على وفاق تام مع مخرجات المؤتمر، و مع ذلك قررنا أن نركز اشتغالنا على التأطير و النضال المحلي و نعمل على امتداد الحزب بالمناطق القروية و الجبلية المحيطة. و قد قمنا بالفعل لأجل ذلك، بمتابعة العديد من الملفات و قضايا المواطنين، نتج عنه تأسيس فروع جديدة أو لجان محلية في كل من: زاكورة و أكدز و ترناخت و قلعة مكونة و سوق الخميس و تنغير و بومالن دادس و سكورة و إغرم نوكدال..

كان الفرع الحزبي بورزازات (سنة 2007) الأول أو الثاني على الصعيد الوطني من حيث عدد المنخرطين. عده التقرير الأدبي للمكتب السياسي المقدم للمؤتمر الوطني الثاني من " الفروع النشيطة و تتوسع بسرعة و لها حضور جماهيري في منطقتها، و تنصدر نضالات الجماهير هناك... " (1). يتوفر على مقر خاص، مُنتج، حيث يشتغل طوال أيام الأسبوع. يجتمع أعضاء المكتب كل يوم تقريباً، و يعقد مجلس الرفاق اجتماعاته في احترام تام للديمقراطية الداخلية. كان ذلك مصدر "قوته" على ما أعتقد. اشتغل على عدة قضايا تهم العمال و المواطنين بالمدينة و ببعض القرى و الجبال. أذكر من بينها أمثلة فقط:

- أشرف مكتب الفرع على تأسيس عدد من القطاعات و اللجان الحزبية، و كذلك عدد من الجمعيات المهنية التي كان يعمل معها و تتخذ من مقر الحزب مكاناً للاشتغال و التأطير:

● "جمعية الباعة المتجولين في الأسواق الأسبوعية الرسمية":

مكونة من التجار "المتنقلين" الذين يبيعون سلعهم في الأسواق الأسبوعية، في كامل منطقة ورزازات و محيطها. عملنا على تأطيرهم و أشرفنا على عدد من النضالات التي تقررنا، لأجل الدفاع عن حقوقهم و التخلص من تعسف السلطات و الجماعات المحلية و مكثري الأسواق: وفيات، إضرابات، الامتناع عن أداء "الصنك" .. الخ. أصبحت الجمعية رقماً مهماً بورزازات المدينة و بعض نواحيها. يتم التشاور معها في كل ما يتعلق بشؤون التجارة و التنظيم و كراء السوق.

تأسست الجمعية بمقر الحزب يوم السبت 6 غشت 2005، و كان مكتبها المنتخب مكوناً من : محمد غاشا (الرئيس) - عبد اللطيف يعكوبي (نائب الرئيس) - عبد السلام بوقاسي (أمين المال) - احمد فطيس (نائب أمين المال) - عبد الهادي احرامز (الكاتب) - العربي دلال و مصطفى بلحولة و احمد المرزوكي و عبد الله يوبي (مستشارون)

ورزازات في : 2005-07-13

اليسار الاشتراكي الموحد  
فرع ورزازات

## بيان

اجتمع مكتب فرع اليسار الاشتراكي الموحد بورزازات بقطاع الباعة المتجولين في الأسواق الأسبوعية بورزازات. يوم الأربعاء 13-07-2005 بمقر الحزب، حيث وقفوا على الحالة الاجتماعية الصعبة التي يعيشونها. فبالإضافة إلى معاناة الباعة المستمرة في التنقل بين بعض الأسواق - التي لا تتوفر على الحد الأدنى الضروري من التجهيزات كأنابيب المياه الصالحة للشرب أو المرافق الصحية... إلخ - لكسب قوتهم اليومي انضافت إلى معاناتهم غلاء سومة الدخول إلى هذه الأسواق وهو ما حدا بالعديد منهم إلى عدم ارتيادها لعدم قدرتهم على الأداء، مما يؤكد مرة أخرى أن مبادرات الدولة للتخفيف من حدة الفقر ومحاربة الأصولية و التطرف ليست سوى شعارات لايعمل دوي الشأن وطنيا و لا محليا على ترجمتها في الواقع... ! و بعد تقييمهم للإضراب الإنذاري و الوقفة الاحتجاجية ليوم الأحد 10 يوليوز 2005 ووقوفهم على نجاح هذه المحطة النضالية فإن مكتب فرع اليسار الاشتراكي الموحد بورزازات و قطاع الباعة المتجولين بالأسواق الأسبوعية بورزازات :

- يهنئون الباعة المتجولين على نجاح الإضراب الإنذاري المصحوب بالوقفة الاحتجاجية .
- يعبرون عن استيائهم و رفضهم لوقوف السلطات المحلية و المجلس البلدي إما إلى جانب مكثري السوق أو اتخاذ موقف حيادي وكان أمر ورزازات ومستقبلها و مشاكل سكانها- الفقراء منهم - و تدبير شؤونهم، لايعهم في شيء .
- يحملون السلطات المحلية و الإقليمية و المجلس البلدي لورزازات المسؤولية في مآل إليه وضع هذ الشريحة من المجتمع .
- يقررون مواصلة الاحتجاج بخوض إضرابين يومي: الأحد 17 و 24 يوليوز 2005 .
- يدعون كافة الباعة المتجولين بالأسواق الأسبوعية إلى مزيد من رص الصفوف و الاستعداد لخوض المعارك النضالية المشروعة حفاضا على كرامتهم و حقوقهم .

اليسار الاشتراكي الموحد بورزازات

• "الجمعية المهنية للكومبارس و حرفيي السينما بورزازات":

تأسست بمقر الحزب بتاريخ 26 يناير 2007، و تشكل مكتبها المنتخب من: المفضل الصياد (رئيس)، منير الطوزي (نائب الرئيس) عبد الرحمان هلالي (أمين المال)، احمد احداودو (نائب الأمين)، مصطفى جمال، الحسن أبو كمال، عبد الرزاق ازويتينة، فوزية السعيد، عبد الرحيم مستعيد، عبد الرحمان وللا، عمر الكنوني، محمد جعران، محمد بوشهار (مستشارون)

و كان من أهدافها:

- الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية لكومبارس السينما
- تسهيل مأمورية شركات الإنتاج العالمية و الوطنية أثناء التصوير عبر الوساطة في تشغيل الكومبارس و الحرفيين
- المساهمة في تنظيم القطاع السينمائي و حمايته من المتطفلين و السماسرة
- تكوين الكومبارس و تأهيلهم للقيام بدورهم
- إنشاء مؤسسة اجتماعية للتضامن بين الكومبارس و حرفيي السينما
- القيام بأنشطة ثقافية و اجتماعية

و خضنا معهم عددا غير يسير من النضالات و قمنا بحوارات مع السلطات و مندوبية التشغيل و منتجي الأفلام المحليين و الأجانب و أصحاب الاستوديوهات..الخ. و أشير إلى أن قطاع السينما يحكمه النفوذ المالي و الفساد و اللاتنظيم و التمييز و الاستغلال الذي يطبع جميع أشغاله. (أنظر القسم الخاص بالسينما بورزازات في هذا الكتاب).

#### ● لجنة قطاع أرباب و سائقي سيارات النقل السياحي:

مكونة من عبد الصمد الحالق (المنسق)، بلقزيز محمد علي، سعيد المديحي، عبد الجليل حبيبي.

يعاني مهنيو القطاع مشاكل عديدة مع السلطات و الأمن و الدرك و سماسرة العمل السينمائي و السياحي، الذين كانوا يبتزون أرباب و سائقي سيارات النقل السياحي و يمنعونهم من نقل السياح و ممثلي الأفلام السينمائية إذا لم يقدموا لهم الإتاوات و الرشاوى، علما أن هذه الفئة من المهنيين تؤدي ضرائب باهظة و رسومات مرتفعة، و عدد كبير منهم عليه أن يدفع أقساط ديون بنكية - جراء اقتنائهم لسيارات النقل - لا تقل عن 5000,00 درهم في الشهر. مما يجعلهم مهددين دائما بحجز سياراتهم و ممتلكاتهم أو الزج بهم في السجون أو التشردد.. و قد خاض الحزب معارك احتجاجية دفاعا عن حقوقهم، منها وقفات أمام استوديوهات السينما و مقر العمالة..

قرار منع وقفات احتجاجية =

رقم: 284/م.و.ق.ش.ع.

إن باشا مدينة ووزارات  
- بناء على البلاغ الصادر عن اللجنة المحلية للقطاع السنماني لحزب الاشتراكي الموحد فرع ووزارات بتاريخ 11 شتبر 2006 والموقع من طرف حميد مجدي الكاتب العام للحزب الاشتراكي الموحد فرع ووزارات المتعلق بتنظيم وقفات احتجاجية يومية ابتداء من يوم الأربعاء 13 شتبر 2006 أمام استوديوهات CLA بأسفوتاليل بمدينة ووزارات.

- ونظرا لما لهذه الوقفات من تهديد للأمن العام.

- بناء على الظهير الشريف رقم: 1-02-200 الصادر في 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم: 76.00 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف رقم: 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن التجمعات العمومية وخاصة الفصل 13 منه.

يقرر ما يلي =

الفصل الأول :

يمنع تنظيم الوقفات الاحتجاجية اليومية المقررتنظيمها ابتداء من يوم الأربعاء 13 شتبر 2006 أمام استوديوهات CLA بأسفوتاليل بمدينة ووزارات.

الفصل الثاني :

يبلغ هذا القرار إلى السيد حميد مجدي الكاتب العام للحزب الاشتراكي الموحد فرع ووزارات.

والسلام %

وزارات فسي: 12 شتبر 06

باشا مدينة ووزارات

امضاء: عبد الرحيم الأندلوس

كان فرع الحزب يؤطر عددا آخر من الجمعيات و سكان الدواوير و القبائل، سواء في ووزارات المدينة التي كان لنا فيها حضور قوي على المستوى النضالي و الشعبي، أو في الجبال و القرى المحيطة بها. قمنا بالعديد من المبادرات التأطيرية و النضالية لصالح هذه الساكنة منها:

- وقوفنا إلى جانب 26 دوار تابع للجماعات الترابية لأمرزكان و تلوات و أيت زينب، حيث لجأت إلينا الساكنة التي تعاني من العزلة التامة. فالفنطرة الوحيدة بواد أونيللا بتمداغت (تقع قرب قصر أيت بن

حدو، على بعد 30 كلم تقريبا من ورزازات)، التي كانت تستعمل كطريق سالكة بينهم و بين العالم الخارجي، تهدمت تماما بفعل المياه الجارفة. و هو ما حرمهم من ارتياد الأسواق و من التطبيب و من قضاء مآربهم المختلفة، و حرم التلاميذ من الدراسة. و قد استبشروا خيرا عندما قامت قوات الجيش الملكي المرابطة بورزازات فجأة، بنشيت قنطرة صناعية تستعمل في الحروب مكان تلك التي تهدمت. و لكن سرعان ما تبين أنها لم تكن لأجل الساكنة المعزولة و "المنكوبة"، و لكن لأجل إحدى الأفلام الأمريكية الضخمة التي تحتاج لنقل المعدات و الولوج إلى أماكن التصوير بهذه المناطق. عند نهاية تصوير الفيلم الأمريكي بعد بضع شهور، استقدمت القاعدة العسكرية بورزازات آلياتها و جنودها من أجل اقتلاع القنطرة الصناعية التي أنهت مهمتها مع الفيلم. و هو أمر استاءت له كثيرا ساكنة هذه الدواوير.

تم الاتصال بنا كحزب لطلب المؤازرة، و انتقلنا إلى عين المكان في الحال، رشيد الواسي و أنا، عضوا مكتب الفرع و احمد المحمدي، نقابي و متعاطف.

بعد التشاور مع الساكنة الذين رَوَوْا لنا بتفصيل أطوار ما يحدث، و كانوا يراقبون بأسف شديد و ألم عميق و قلة حيلة بعيونهم ما يجري، قررنا معهم في حينه منع اقتلاع القنطرة الاصطناعية و الاعتصام فوقها. اضطرت قوات الجيش للتوقف عن الأشغال التي بدؤوا بمباشرتها، لأن الاستمرار في ذلك سيودي بحياتنا و حياة العشرات من الناس. و لم يمر وقت طويل حتى حضر إلى عين المكان ممثلين عن السلطات الإقليمية و المحلية و المنتخبين و المخابرات بكل أصنافها و الدرك الملكي و عدد من قواد الجيش عبر إحدى الحوامات (Hélicoptère).

كانت تجربة و لحظة هامة في صمود و نضال أهل هذه البوادي. ما يبين استعداد الناس للدفاع عن مصالحهم متى توفر التأطير و الحضور إلى جانبهم. فرغم الوعود الكاذبة و التهديدات و محاولات الجنود اقتلاع القنطرة من تحت أقدامنا مما يعني هلاك الكل، فإن الجميع صمد إلى النهاية. حاول برلماني المنطقة و رئيس جماعة أمرزكان لأزيد من 30 سنة، احمد الأموي، و بعض المنتخبين التأثير على المعتمدين و تخويفهم و الإيحاء لهم أنني و رفاقي لسنا أبناء البلد و أننا سنقودهم إلى التهلكة خصوصا و أن الأمر يتعلق بالجيش الذي يترأسه ملك البلاد. و إذا ما تواجهوا مع إرادة الجيش - يقولون لهم - فكأنهم يعادون "سيدنا" و إرادته ! كما ادعى البرلمانى أنه على اتصال مباشر و أنى مع مستشار الملك ابن المنطقة رشدي الشرايبي، و أن هذا الأخير أبلغه، أن القنطرة ستعرف طريقها إلى الإنجاز قريبا جدا ! امتلأت الفضاءات المحيطة بنا بقوات الجيش و الدرك و ما إلى ذلك من قوات التدخل و احتدت لهجات التهديد، و لكننا قررنا أن نذهب مع أهل الدواوير إلى النهاية. خصوصا و أن الضرر بين

و هناك تمييز و مهانة و معاناة حقيقية. ثم ما معنى أن يستفيد "الأمريكان" من القنطرة لأجل فيلم، و ليس أهل البلدات المتضررة !

مع إصرارنا و صمودنا، تلقيت مكالمة هاتفية من عامل الإقليم محمد مرغيش يبلغنا فيها أن حوارا في موضوع الجسر سوف ينعقد بمقر دائرة أمركان أو العمالة و يطلب بإلحاح رفع الاعتصام. رفضت طلبه، و لكنني اقترحت في المقابل، فيما إذا كان سيكون هناك أي حوار، فليكن في عين المكان. و هو ما تم فعلا بإحدى المقاهي القريبة. حضر الاجتماع مسؤولون عن الجيش و الدرك و السلطات و برلماني الإقليم و رئيس جماعة أيت زينب و أمركان و بعض المنتخبين. و حضرته بمعية رشيد الواسي و فردين من أهل الدواوير المتضررة و بقي امحمدي احمد مع المعتصمين. أبلغنا في اللقاء رئيس جماعة أيت زينب، أن المجلس القروي قرر في دورته العادية بدء أشغال بناء قنطرة جديدة خلال الشهر الموالي. و بالتالي فلا داعي - بحسبه - لكل هذه "الفوضى" التي لم تعدد عليها الساكنة. و تم تهديدنا بأنه ستتم مفاضاتنا لأن ما نقوم به خرق للقانون.. و كان مقترحنا - نحن - أن تظل القنطرة على حالها و في مكانها إلى أن يتم تشييد تلك التي يدعون بمرمجتها.. ! و في خضم النقاش الحاد و الصخب الذي صاحبه، أسرّ لي أحد أعضاء المجلس القروي الحاضرين بصوت خافت، أن الأمر محض اقتراء و لم يتم مداولة تشييد موضوع القنطرة في أي دورة من دورات المجلس. و بعد نقاش غمرته التهديدات و كثير من الكذب، أصررنا مع الساكنة على قرارنا الذي يفيد أن تبقى القنطرة "الحربية" قائمة إلى أن يتم بناء أخرى جديدة، و عدنا إلى المعتصم. عند غروب الشمس تقريبا من نفس اليوم و دون إخبارنا بأي شيء، لاحظنا قوات الجيش و آليات العسكر - سيارات و شاحنات و تروبانات.. الخ - تتحرك فجأة و تغادر المكان في اتجاه ورزازات. بعدها أشعرنا بعض قوات الدرك الذين كنا نعرفهم بأن القنطرة ستبقى في مكانها.

كانت فرحة كبيرة للساكنة و لنا أيضا. ليس فقط لأن القنطرة بقيت في مكانها، و لكن أيضا لأن قاطني هذه القرى الفقراء و العزل استنشقوا هواء موسوما ببعض الحرية، بعيدا عن تربص الشيوخ و المقدمين و المنتخبين الفاسدين، الذين لا يهمهم غير العلاقات التي يجب أن ينسجوها مع السلطات و ذوي النفوذ. أشير إلى أن الصحفي مصطفى اللويزي، كتب عن هذه الحادثة في تقرير مفصل بجريدة ليبراسيون الناطقة بالفرنسية و أرفقها ببعض الصور. بكل أسف ضاعت مني نسختها.

- اهتم فرع الحزب أيضا بأراضي الجموع في عدد من المناطق من بينها، إسفوتاليل و زاويت سيدي عثمان و تسلمانت و إكرنان و إيمينولاون و دوار إغرم بتندوت و ورزازات و غيرها. و يعرف هذا الملف الذي تدبره عمالة الإقليم و ملحقاتها القروية و الحضرية و وزارة الداخلية، تجاوزات قانونية و فسادا في المنطقة، و قد أثرى من خلاله عدد من المسؤولين. استعان الحزب كثيرا بصدد هذا الموضوع

من الخبرة التي يتوفر عليها عمر ابووهو، عضو المكتب و وكيل أراضي الجموع بزاوية سيدي عثمان التابعة لجماعة ترميكت، و يعاني هو نفسه من فساد رجال السلطة و الأعيان و أطماعهما. فللحفاظ على مصالح الجماعة السلالية التي يمثلها كان في مواجهة شديدة و مستمرة مع برلماني حزب العدالة و التنمية الموالي للسلطات، عبد الله أيت شعيب و بعض أصحابه (كان أيت شعيب في السابق منتميا لحزب "الحركة الديمقراطية الاجتماعية" الذي أسسه محمود عرشان عميد الشرطة السابق في معتقل درب مولاي الشريف بالدار البيضاء، قبل أن ينتقل للعدالة و التنمية).

- أطر الحزب أيضا دواوير متعددة. واجه معهم بعض المتسلطين من ذوي النفوذ و دافع قدر الإمكان عن حريات الساكنة و حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و الثقافية: إغرم نوكدال و إكنيون و تسلمانت و إكرنان و غسات و تاجدة و دوار إزركي و دوار أيت إغمرور و سيروا و إيمني و دوار أيت داود و تزناخت.. و غيرها. و أحدث عددا من اللجان و قطاعات الحزب لدراسة الملفات و تتبعها: القطاع العمالي، قطاع التعليم، قطاع المناجم، قطاع المالية، القطاع الحقوقي، قطاع البيئة، قطاع المحاماة و العدل، القطاع الفلاحي، قطاع السينما و السياحة.. هيئت أوراق بصددها و انتخبت "المنسقيات" وفقا للقانون الداخلي. و كثف الفرع تواصله مع برلماني الحزب احمد السباعي، الذي حضر إلى ورزازات و التقى بساكنة المدينة و ممثلي عدد من القبائل و الدواوير التي تعاني عدة مشاكل، و وجه بشأنها أسئلة شفوية بالبرلمان و طلبات إحاطة إلى الوزراء المعنيين.

- بورزازات المدينة قمنا بالعديد من المبادرات النضالية و كان حضورنا على مستوى التأطير السياسي و الاجتماعي و الثقافي للجماهير الشعبية و العمال مهما. نظم الحزب العديد من العروض و الندوات الثقافية و السياسية و انخرط منذ البداية إلى جانب الهيئات و الفعاليات اليسارية، في حركة 20 فبراير. و كان عزيز علاك عضو المكتب، الممثل "الرسمي" للحزب في الاجتماعات التي تهيؤ و تؤطر نشاطات هذه الأخيرة و تضمن استمرارها.

- و كان الحزب يتابع عن قرب أشغال المجلس البلدي لورزازات و جماعات ترابية أخرى و يفضح التجاوزات القانونية التي يصله خبرها.

06 / 03 / 2007



Parti Socialiste Unifié  
Section Ouarzazate

الحزب الاشتراكي الموحد  
فرع ورزازات

إلى السيد عامل إقليم ورزازات

الموضوع: في شأن صفقة 28 فبراير 2007  
تحية وسلام وبعد،

فقد بلغ إلى علمنا أن المصالح التابعة لعمالة ورزازات قامت بعقد صفقة بتاريخ 28 فبراير 2007 يستفيد بموجبها دوار تيزواض التابع لجماعة سيروا من التزود بالماء الشروب عبر قناة ممتدة على طول 12 كلم إلى منبع المياه الجبلية لاكنني انعمو في الوقت الذي لم يحدث الاتفاق بعد و لم يحسم في النزاع القائم - والذي وصل حد استعمال السلاح- بين هذا الدوار و دواوير آيت تكا و أدغاغ و آيت إغمرور التابعين لنفس الجماعة و لا يبعدون عن نفس المنبع إلا بأقل من 2 كلم فقط و لا يتوفرون على المياه الضرورية للشرب و هو ما حدا بساكنة هذه الدواوير الأهلة بالسكان إلى اعتبار السلطات المحلية و الإقليمية لم تلزم الحياض اللازم و نصبت نفسها في صف بعض النافدين من دوار تيزواض.. إذ في الوقت الذي وعدتم به ممثلي هذه الدواوير على حل المشكل في شموليته و في إطار قانوني و معقول يتم العمل على خلق البلبلة و تفجير الوضع و تآزيمه من خلال تمرير هذه الصفقة.. وقد انتقل مكتب الحزب فعلا إلى عين المكان وزار هذه الدواوير التي لا تتوفر بكل أسف شديد على الحد الأدنى للعيش الكريم ليضاف إليها مشكل زائد هي في غنى عنه، و تأكد المكتب من معطيات الصفقة السالفة الذكر والتي لم تحترم المقتضيات القانونية خصوصا تلك المتعلقة بمسطرة تفويت أو استغلال الأراضي الجماعية و زادت فقط من تعقيد المشكل..

و عليه يتشرف مكتب الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات بأن يطلب من سيادتكم إعطاء أوامركم إلى المصالح المختصة قصد إلغاء هذه الصفقة و العمل على إيجاد حل قانوني و إيجابي يرضي جميع الأطراف في هذا النزاع المفتعل و الاتكباب بالتالي على توفير المرافق الضرورية و الحيوية للعيش لهذه الدواوير و موافقتنا في القريب العاجل بما اتخذتموه من إجراءات في هذا الصدد...

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا  
و السلام

المكتب  
الكاتب العام: حميد مجدي

4914  
du 8/3/07

المراسلة: 1159 حي الوحدة ورزازات  
الهاتف: 47 - 46 - 51 - 068 العنوان الإلكتروني: hamidmajdi2e@yahoo.fr



2006-12-10

الحزب الاشتراكي الموحد  
فرع ورزازات

إلى السيد عامل إقليم ورزازات

## تذكير

الموضوع:

تحية طيبة و بعد،

فعلاقة بالموضوع أعلاه، يتشرف مكتب فرع الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات أن يثير انتباهكم إلى أن الموضوعات التي تم التداول معكم و مكاتبتكم في شأنها و التزامكم لحل بعضها في حينه لم تلق طريقها بعد إلى الحل و التسوية و لم تبلغونا حتى الآن بما يمكن أن تكونوا قد اتخذتموه من إجراءات بصدها.... يتعلق الأمر أساسا:

- استمرار التلاعب بأراضي الملك العمومي بورزازات و هدرها وسرقتها أمام أعين الجميع....
- استمرار استغلال أراضي تسلمت دون سند قانوني من طرف شركة تزروين وعدم ترجمة و عدمكم بدراسة حاجيات المنطقة و مساعدتها في إطار تشاركي لخروج الساكنة من مظاهر الإقصاء و الفقر و العزلة....
- عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة حي أسميل بجماعة ترميكت من الكهرباء...
- لا تزال ساكنة دوار تالوين إكرنان بجماعة غسات لا تستطيع ممارسة نشاطها الفلاحي و الزراعي بمنطقة إنفركال...
- استمرار مظاهر الفساد و المحسوبية و الرشوة و الفوضى... في القطاع السينمائي و قد كنتم التزمتم بيوم دراسي بهذا الصدد أواخر شهر نونبر 2006...

و عليه فإن مكتب الفرع يطلب منكم مجددا اتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية بصدد النقط السالفة الذكر في أقرب الأجال و تكثيف التواصل بينكم و المصالح التابعة لكم و بين الحزب بورزازات تسهيلا لمتابعة الملفات و إيجاد حلول مناسبة لها خصوصا و أننا نؤطر المواطنين و نتابع انشغالاتهم باستمرار.. وهو ما يتطلب منكم توفير آليات سريعة، فعالة و دائمة للتواصل و الاشتغال و تفعيل القرارات...

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

و السلام

الإمضاء: الكاتب العام:



23683  
du 12/12/06



*Parti Socialiste Unifié*  
*Section Ouargzazate*

الحزب الاشتراكي الموحد  
فرع ورزازات

السيد

وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات

**الموضوع:** طلب تحريك دعوى عمومية  
تحية طيبة وبعد،

فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يتشرف مكتب فرع الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات بأن يطلب من سيادتكم باعتباركم تمثلون الحق العام البحث و التقصي والتحقيق وفق القوانين الجارية في مدى صحة الأخبار و الاتهامات الصريحة التي صدرت تباعا في الجرائد الوطنية بتلقي رئيس بلدية ورزازات رشوة تجاوزت المليار سنتيم و خرق المساطر و القوانين المعمول بها في الصفقة رقم 30-31 TDT بتاريخ 28 دجنبر 2006 و الصفقة رقم 23 TDT بتاريخ 4 شتنبر 2006 و المتعلقة بالطرق الداخلية لمدينة ورزازات و التي تبلغ قيمتهما حوالي 6 ملايين سنتيم، وذلك حماية للمصالح العليا للمواطنين و الضرب من حديد على أيدي كل من سولت له نفسه التلاعب بالمرافق العامة للدولة و سرقة المال العام مهما كان منصبه أو وضعه الاعتباري حيث يتساوى الجميع أمام القانون...

إننا نرجو في الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات أن تتحمل النية العامة بورزازات مسؤوليتها كاملة في هذه القضية من خلال التحقيق وفقا للقوانين و تحريك الدعوى القضائية العمومية حتى تسلك العدالة طريقها إنصافا للجميع...  
و تقبلوا عبارات احترامنا و تقديرنا

و السلام

ورزازات في: 10-02-2007  
المكتب



المراسلة: 1159 حي الوحدة ورزازات  
الهاتف: 47 - 46 - 51 - 068 العنوان الإلكتروني: hamidmajdi2e@yahoo.fr

## الفصل الثاني

### المؤتمر الوطني الثاني للحزب الاشتراكي الموحد و أرضية "الثورة الهادئة"

بعد أقل من سنة و نصف عن المؤتمر الاستثنائي، انعقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الاشتراكي الموحد بمدينة بوزنيقة أيام 16 و 17 و 18 فبراير 2007. و من أهم ما ميز هذه الفترة على المستوى التنظيمي، اعتماد الحزب، من منطلق قاعدته الفكرية و الأيديولوجية، لتيارات سياسية داخله، تعرض أرضياتها للنقاش في المؤتمر، و تدافع من خلالها عن تصوراتها للقضايا السياسية و التنظيمية للمرحلة ما بين مؤتمرين و التي يمكن أن تكون محل اختلاف بين المناضلين. و كان من بين أهداف هذا الأسلوب في تدبير شؤون التنظيم، وقف نزيف الانشقاقات التي ميزت تاريخ اليسار في المغرب. و إن كنت أعتقد أن مشكل الانشقاق ليس سياسيا فحسب، و إنما أكثر تعقيدا، يتداخل فيه التاريخي و الموضوعي و الفكري و الذات الواعية و غير الواعية.

قدمت للمؤتمر قصد التصويت خمس أرضيات، اطلع عليها و ناقشها مناضلو الفروع أثناء التحضير، و هي: النضال لتأسيس الانتقال الديمقراطي - أرضية تيار فعل ديمقراطي - خط النضال الديمقراطي الجذري - الثورة الهادئة - وجهة نظر من أجل الوضوح و التصحيح و الديمقراطية، و تم سحب أرضية الهوية التي عرضت من قبل ممثلها أثناء المؤتمر. و حصلت أرضية النضال لتأسيس الانتقال الديمقراطي على أعلى نسبة من الأصوات المحصل عليها.

كان فرع الحزب بورزازات من أهم الفروع الوطنية، و حصل على ثاني أكبر عدد من المؤتمرين (22 مؤتمرا). صوت غالبيتهم لصالح أرضية "الثورة الهادئة" التي عرضها و وقع عليها كل من: لحسن صبير، محمد الوافي، محمد غاندي، محمد بولعيش، مصطفى صبير، عبد الهادي بلكوردا، عبد السلام شفشاوني، عبد المجيد غرس، عبد القادر حجاري، عبد الحق صيفار، الحميد زفزاف. و كان لهذا التصويت أثره البالغ في علاقة الحزب معنا، و شكل لحظة مفصلية بين ما قبل و ما بعد.

لم نكن نعرف على المستوى الشخصي أي من الرفاق الذين تقدموا بأرضية "الثورة الهادئة"، باستثناء الحسين العلواني، مؤتمرا عن فرع ورزازات، و تربطه علاقة صداقة و رفاقية مع محمد غاندي أحد الموقعين على الأرضية، و كانا معتقلان سياسيان ضمن مجموعة 1994 بمراكش. لم نلتق بهم قبل المؤتمر و لم نتواصل معهم على الإطلاق. لذلك فقد كان تصويتنا حرا و دون تبعية أو توجيه من أحد. بمعنى، لم نصوت في إطار "القبلية الحزبية" أو المجاملة أو الصداقة كما هو رائج إلى اليوم و كما أريد

لنا أن نكون عليه. الذي حكم اختيارنا للأرضية هو اقتناعنا بها و بمضمونها. و تعرضنا منذ التصويت عليها، أثناء المؤتمر و بعده، لوابل من اللوم و العتاب و ردود الفعل السلبية التي لا تمت للاختيار الديمقراطي بصلة. و انقطع الاتصال بعد المؤتمر - و بسبب هذا التصويت - بيننا كفرع و بين أعضاء المكتب السياسي و بعض أعضاء المجلس الوطني و برلماني الحزب. تمت "معاقتنا" على اختيارنا المستقل دون حتى أن نستوعب جيدا سبب ذلك. أصبنا بدهشة "كبيرة" على هذه البساطة في التعامل و هذا التصرف غير العقلاني، و التناقض الشاسع و الشاذ بين ما هو متعاقد عليه و ما يتم التعامل به على أرض الواقع. أعتقد أن جملة من الاختلالات التنظيمية، تنصدها القيادات الحزبية و النقابية في المغرب، و مع استمرارها لمدة طويلة في موقع القيادة أو التأثير، تعيد تشكيل الأعطاب نفسها من جديد، و هكذا لا يحصل التطور المنشود من الداخل، و تساهم في المحافظة على الوضع السياسي الذي تسعى لتغييره.

عدنا إلى قواعدا بورزازات للاشتغال محليا، و لم نعر اهتماما كبيرا لعلاقتنا مع المركز. فقد كنا نقول سواء في النقابة أو الحزب "النقابة هنا و الآن، و الحزب هنا و الآن". بمعنى، العمل و تقوية الفرع محليا، دون الدخول في شأن مع القيادة الوطنية. و هي عبارة دبجها في الأصل عزيز علاك، و أصبحت شعارا تلاك بين ألسن المناضلين. ساعدنا ذلك كثيرا في عدم هدر الوقت و الجهد في صراعات جانبية لم تكن تهمنا و لم تكن ذات قيمة بالنسبة إلينا. مع العلم، أنه سيتبين لنا لاحقا، أن قوة المركز سواء الحزبية أو النقابية ستقوض كل ما بنيناه ! كنا نعتقد أن "المركز" إذا لم يدعمنا، فإنه سيدعنا وشأننا نشتغل على الأقل بعيدا عنه، و لن يصل به الأمر إلى حد اعتبارنا "خصوما" له الأداء. كنا مخطئين جدا في ما يتعلق بهذا الشأن، و كان موقفنا ضعيفا بعدم تقديرنا الجيد له منذ البداية، خصوصا و أننا سنؤدي ثمنه غالبا و ستؤديه ساكنة المنطقة و عمالها و مناضلوها. لا يعني ذلك أننا كنا سنغير من قناعاتنا أو مواقفنا، و لكن سنتهيأ للضربات القاسية التي لم نكن نتوقعها من بعض قياديي الحزب و النقابة.

كنا نخوض بورزازات في هذا الوقت صراعا مريرا مع المخزن السياسي و الاقتصادي و لوبيات الفساد في المنطقة. و دخل الفرع في معارك لفائدة العديد من الفئات الشعبية بالمدينة و القرى و الجبال. و كنا في أشد الحاجة لكل دعم. و لكن تغير كل شيء بين، ما قبل و ما بعد.

قبل المؤتمر، تلقينا و بحماس دعما مهما من المكتب السياسي و برلماني الحزب: تواصل و بيانات تضامنية و أسئلة شفوية و طلبات إحاطة برلمانية.. الخ، و ساعدنا ذلك في عملية التأطير و صد الهجوم المخزني عن الناس. بعد المؤتمر، انقطع الاتصال و توقفت مؤازرة الفرع أو دعمه. ثم جاءت الانتخابات، و حدث ما لم يكن في الحسبان.. !

## الفصل الثالث

### انتخابات 2007 التشريعية

في نفس سنة المؤتمر الوطني الثاني، قرر حزبنا دخول غمار الانتخابات البرلمانية التي ستجري في 7 شتنبر 2007. فمنا بما يتوجب علينا في هذا الصدد وفقا لقوانينه التنظيمية و مبادئه. و كانت لنا - حسب تقديرنا - حظوظا موفورة للحصول على مقعد في البرلمان بحكم امتدادنا الجماهيري في المدينة و بعض القرى و الجبال. عقدنا مجلس الرفاق الذي يضم كل منخرطي الفرع بتاريخ 2007/03/11، و انبثقت عنه لجنة مكلفة بالتحضير للانتخابات مكونة بالإضافة للمكتب، من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الحسين العلواني (قطاع التعليم بسوق الخميس داس ) - خالد العماري (قطاع التعليم) - منير الطاوزي (قطاع السينما) - المفضل الصياد (قطاع السينما) - محمد الزباني (قطاع التعليم) - عبد العزيز الربيعي (مقاول - تنغير) - لحسن أبو كمال (قطاع السينما) - عبد اللطيف اليعكوبي (تاجر بالأسواق الأسبوعية) - الحسين النباش (قطاع المناجم: إيمني) - محمد بوجيجك (قطاع المناجم: إيمني) - الحسين فداوي (قطاع المناجم: إيمني) - عبد الجليل أبو الفضل (قطاع التعليم) - عبد الصمد واعزيز (قطاع التعليم بأمرزكان) - عبد الله بوزنداكة (قطاع التعليم) - المحجوب أيت مالك (قطاع التعليم بتزناخت) - عبد الحي الغاشي (قطاع النقل السياحي بإسفوتاليل) - امحمد ايت محمد (عامل بتاجدة) - محمد الركني (قطاع الجماعات الترابية بإمغران) - عبد العالي الجباري (موظف نقابي بعمالة ورزازات) - حسن أقرقاب (قطاع الفنادق) - حسن بن خديجة (طالب بتاجدة) - صلاح الدين أوزير ( ) - محمد جعران (قطاع السينما) - نور الدين شكوكوط (قطاع العدل).

انتخبت اللجنة في أولى اجتماعاتها، عبد الجليل أبو الفضل: منسق، و منير الطاوزي: مقرر. من المهام الموكولة لها، التحضير المادي و الأدبي للانتخابات، و متابعة أطوارها، و تلقي طلبات الترشيح، و هيكلة مراقبي صناديق الاقتراع، و مراقبة اللوائح الانتخابية، و الدعاية.. الخ. تكلفت بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، و حددت تاريخ 08 مايو 2007، كأخر أجل لتلقي طلبات الترشيح في اللائحة الانتخابية المحلية. بتاريخ 29 أبريل 2007، تلقى منسق اللجنة، طلب ترشيح عمر اوبوهو، عضو مكتب فرع الحزب و كاتب مكتب الاتحاد المحلي للكش بورزازات و وكيل أراضي الجموع بزواوية سيدي عثمان بترميكت و مدير مدرسة ابتدائية.. و في اجتماع مجلس الرفاق المنعقد بتاريخ 12 مايو 2007، تمت الموافقة و المصادقة على طلبه، ليكون على رأس لائحة الترشيح للانتخابات النيابية 2007.

الحزب الاشتراكي الموحد  
فرع ورزازات

طلب الترشيح

أنا الموقع أسفله:

- الاسم الشخصي والعائلي: عمر أوجوهو
- تاريخ ومكان الأزدية: 1953/1/14 ورزازات
- رقم البطاقة الوطنية: P. 11336
- المهنة: مدرس مدرسة ابتدائية
- الحالة العائلية: متزوج
- المستوى الدراسي: إتمام الدراسة
- مجالات النشاط الذاتي: العمل بالقطيع والرعي
- الانتماء السياسي السابق: الحزب الاشتراكي الموحد
- تاريخ الانتماء إلى الحزب الاشتراكي الموحد: منذ إنشائه
- العنوان الشخصي: وادي سيدي عبد الله ورزازات
- العنوان الإلكتروني: oubaouhaoua@yahoo.fr
- الهاتف: 065038237

دوافع الترشيح: المساهمة في العمل على مستقبل الحزب  
والعمل الإيجابي وعدم إهمال العمل الحزبي

توقيع المترشح

ورزازات في: 2007.1.4.1.26

كان كل شيء يوحي بأن الأمور تسير على خير ما يرام، و لكن يظهر أن هناك من له رأي آخر ! ففي شهر ماي 2007، و لم تعد تفصلنا على تقديم لوائح الترشيح للانتخابات إلا مدة وجيزة، و بينما كنا مجتمعين بمقر الحزب، تلقينا مكالمات هاتفية من بعض منخرطينا بتغيير (إقليم ورزازات آنذاك)، يبلغوننا فيها باندعاش و عتاب شديدين، خبر تأسيس فرع لحزبنا هناك دون أن تتم دعوتهم للجمع العام و دون علمهم أو علمنا نحن بذلك. و كان النفوذ الترابي لتغيير تابع تنظيميا لفرع ورزازات. كما أن تغيير و ورزازات يشكلان في التقطيع الانتخابي دائرة واحدة. لم نصدق في البداية، و قمت ككاتب للفرع بالاتصال بالمسؤول الوطني عن التنظيم، محمد بولامي و الأمين العام للحزب محمد مجاهد، الذين أكدا لي صحة الخبر. و كان الذي أشرف على التأسيس من المكتب السياسي هو سعيد زريوح.

تبين لنا بعد ذلك أن التأسيس بهذه الطريقة كان الغرض الوحيد منه، هو إقصاء عمر ابووهو من أن يكون وكيل لائحة الترشيح للانتخابات البرلمانية كما أرادت قواعد الحزب، ليحل محله "عسو عبد الرحمان" أحد أعيان الانتخابات المعروفين بتغيير. كان هذا الأخير، نائب رئيس المجلس البلدي، و ينتقل من حزب لآخر، و آخر ما حط به رحاله هو حزب الحركة الشعبية. تأسس فرع الحزب "المصطنع" منذ اليوم الأول ب 400 منخرط تنتمي "كلها" تقريبا للقبيلة التي ينحدر منها عسو عبد الرحمان ! ليكون بذلك، قد "اشترى" دفعة واحدة 400 بطاقة من المكتب السياسي، ليوزعها على أشخاص لا علاقة لهم لا من بعيد و لا من قريب، لا بالعمل السياسي و لا بالحزب و لا بمبادئه و لا بأهدافه.

كانت القيادة آنذاك تبحث حسبما قيل لنا عن "وجوه انتخابية"، و أريد لهذا الدخيل الجديد أن يتصدر لائحة الترشيح للانتخابات البرلمانية بورزازات. أصر المكتب السياسي و على رأسهم الأمين العام محمد مجاهد و كذلك المسؤولان عن التنظيم و الانتخابات محمد بولامي و احمد السباعي على ترشيحه، و هو ما رفضناه جملة و تفصيلا، لأن الأمر يناقض مبادئنا و أهدافنا و سمعة الحزب بالمنطقة و يخرق قوانينه الداخلية.

راسلنا رسميا المكتب السياسي و تنقلنا غير ما مرة من ورزازات إلى مقر الحزب بالدار البيضاء بإمكانياتنا الخاصة، لنحيط أعضاءه علما بمخالفة قوانينه و تجاوز مبادئه و بوضع الرجل الذي يريدونه، و لكن "عمى الانتخابات" استبد بالقيادة التي كانت تتهرب منا تارة و تراوغ تارة أخرى و لا تريد حتى الاستماع إلينا. فيما عدا لقاء واحد تم مع عضو المكتب السياسي سعيد زريوح، الذي استمع إلينا و أبلغنا أنه سينقل أقوالنا إلى بقية الأعضاء!

فهمنا بعد ذلك، أن هناك انتخابات يجب أن تمر، و لكن ليس كما تصورناها كمناضلين يساريين و ديمقراطيين و كما قررتها أجهزة التنظيم. و كان الأمر سخيفا جدا و محبطا لنا، حيث كل مرة نعود من "المركز" خائبين إلى ورزازات. و كانت مشكلتنا، ثقة العمال و الجماهير الشعبية، و الأمل الذي كان يمثله الحزب للسكان في ظل مشهد سياسي بائس ! هذا النوع من الممارسات سيستمر إلى الآن مع كل مشاركة في الانتخابات، سواء تعلق الأمر بالحزب لوحده أو بفدرالية اليسار الديمقراطي.

بعد أن حسم المكتب السياسي أمره بإقصاء عمر ابووهو من على رأس اللائحة، و ترشيح عسو عبد الرحمان للانتخابات البرلمانية كوكيل لائحة الحزب في الدائرة الانتخابية لورزازات، قرر مكتب الفرع في اجتماع 23 يوليوز 2007، بمقره و بحضور كل من حميد مجدي، عزيز علاك، عبد العزيز موتشو، عمر ابووهو، رشيد الواسي، احمد مقدمي، عبد الصمد شرف و عبد الغني جراب ما يلي:

- عدم مشاركة مكتب الفرع في الانتخابات التشريعية، و استمرار الاشتغال في القضايا الأخرى التي تهم ساكنة ورزازات بشكل عادي.

- إصدار بيان باسم المكتب للرأي العام المحلي، يوضح سبب مقاطعتنا للانتخابات، و عدم دعمنا لمرشح المكتب السياسي. (مع تسجيل تحفظ عزيز علاك من مسألة إصدار بيان للرأي العام المحلي).

- منع مرشح الحزب و أصحابه، من استغلال المقر في التعبئة للانتخابات.

بعد الانتخابات مباشرة التي لم يحصل منها الحزب في ورزازات على مقعد في البرلمان، لن يعود هناك أي أثر لا للفرع بتنغير و لا لمرشح المكتب السياسي، و لم يتبق من المنخرطين الأربعمائة أي واحد منهم !

مرت حمى الانتخابات البرلمانية بمالها و ما عليها، و واصل الفرع نضالاته المعتادة بالمنطقة. و بعد مدة قصيرة، و في لقاء للمكتب مع رئيس قسم الشؤون العامة، بصدد إحدى قضايا ساكنة دوازي آيت إغمر و آيت تيكا، بمشيخة آيت سمان التابعة لجماعة سيروا، و كان بعضهم حاضرا معنا، و إذا برئيس القسم يرينا و يتلو علينا رسالة بعث بها المكتب السياسي إلى عامل الإقليم موقعة من طرف الأمين العام محمد مجاهد، و تتضمن قرار طردنا من الاشتراكي الموحد، و تؤكد على أننا لم نعد نمثل الحزب بورزازات !

كانت مفاجأة صادمة أن نبلغ بالطرد من حزبنا من قبل رئيس المخابرات بعمالة ورزازات، و هو الأمر الذي لم نكن نعلم عنه إلى ذلك الحين شيئا، و كان ذلك للأسف أيضا بوجود ممثلي ساكنة آيت سمان معنا، الذين بقوا مشدوهين دون أن يستوعبوا شيئا مما يحدث.

دون علمنا و دون السماح لنا بالدفاع عن أنفسنا كما يجب أن يكون في كل المؤسسات الديمقراطية، و دون أعمال لمساطر و قوانين التنظيم الجارية، تم طردنا أو كما قيل لنا فيما بعد تجميد عضويتنا. فهنا بعدها أن المسألة ليست منحصرة في إطار اختلافات عادية و حسب، أو هي أخطاء يرتكبها كل من يشتغل في ميدان السياسية، و لكنها قناعات ثابتة لبعض الأطر القيادية التي لديها، أجنادات و حسابات مختلفة تماما عن مضمون التنظيم و ما يروج له علانية. و قد آن الأوان لهذه التجربة "المزعجة" بورزازات، التي تنمو شيئا فشيئا، و تجاوزت - ربما - الخطوط الحمر، و العصية على الخضوع، أن تنتهي بشكل أو بآخر.

توقف الحزب بعد ذلك في ورزازات رغم محاولات راب الصدع التي قام بها عدد من المناضلين على الصعيد الوطني. و كان الأشد استياء و أسفا و كافح بقوة من أجل عودتنا إلى حظيرة التنظيم، رفاق أرضية الثورة الهادئة: محمد بولعيش و محمد الوافي و محمد غاندي و عبد الهادي بلكرداس و عبد



القادر حجاري و آخريين.. و قد ساءت علاقتهم بعد ذلك أكثر مع التوجه المهيم داخل المكتب السياسي، ما أدى في النهاية إلى استقالتهم.

كانت المعضلة التي واجهتنا آنذاك بعد طردنا، هو أننا كنا ندبر عددا من الملفات المرتبطة بالمصالح الحيوية للساكنة. و الناس يصعب عليهم استيعاب ما يحصل بسهولة و لا يمكن أن تتخلى عنهم وسط الطريق. لذلك واصلنا، و لكن ليس بفعالية، متابعة بعض الملفات و أشغال الجمعيات التي ساهمنا في تأسيسها، خارج إطار الحزب. و ساعدنا نسبيا في هذه المتابعة، نضالنا داخل الكدش و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.



## القسم الثامن

"لائحة الأمل المستقلة من أجل ورزاقات"



## الفصل الأول

### انتخابات 12 يونيو 2009 الجماعية

قرر بعض الرفاق المطرودين من الحزب الاشتراكي الموحد (أو "المجمدين" كما تم الادعاء فيما بعد)، المشاركة في انتخابات 12 يونيو 2009 الجماعية. القرار لم يتخذ إلا في الأيام الأخيرة من انتهاء مدة تقديم الترشيحات (لوائح الترشيح). و كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخنا النضالي كأشخاص، التي سنلج فيها فعليا، غمار الانتخابات و نخوضها بإمكانياتنا الذاتية و خارج أي إطار حزبي. دخلنا التحدي و نحن في ذروة الصراع مع عامل الإقليم عبد السلام بيكرات، و كنا آنذاك نخوض احتجاجات منتظمة ضده. كان مكان اجتماعاتنا يتم بمقر الاتحاد المحلي للكش بورزازات. قمنا بتشكيل سكرتارية للانتخابات و كنت منسقة العام، و محمد الحمدي أمين المال. استطعنا من خلال اكتتاب بين الرفاق و الأصدقاء، جمع ما يناهز 10.000,00 درهم، و لم تكلفنا المصاريف العامة للانتخابات التي خضناها إلا حوالي 5000,00 درهم. أخذنا بعين الاعتبار أن عددا من المناضلين يقومون بتصوير الوثائق الضرورية و توفير بعض اللوجستيك بمبادرة خاصة منهم.

كان الاقتراع باللائحة، و كانت أولى الصعوبات التي اعترضتنا و لا يفصلنا عن آخر أجل لإيداع الترشيحات للسلطات المختصة إلا أياما معدودات هو، ضرورة إرفاق اللائحة ب 350 وثيقة موقعة و مصادق عليها، لناخبين بالبلدية و مقيدين في اللوائح الانتخابية العامة (عشرة ناخبين لكل مقعد، و عدد أعضاء المقاعد ببلدية ورزازات المتبارى بشأنها هو 35 مقعدا). و تتضمن كل وثيقة موقعة و مصادق عليها، رقم البطاقة الوطنية للتعريف و اللائحة الانتخابية العامة المقيدين فيها. و تكون التوقيعات و لائحة الترشيحات موضع إيداع واحد.

تشير القوانين المنظمة للانتخابات، على أنه " يجب أن ترفق لوائح الترشيح والتصريحات الفردية المقدمة من طرف الأشخاص بدون انتماء سياسي بوثيقة تتضمن بالنسبة لكل مقعد من المقاعد المخصصة للجماعة، أو بالنسبة لكل مقعد من المقاعد المخصصة للمقاطعة في مجلس الجماعة التوقيعات المصادق عليها لعشرة من ناخبي الجماعة المعنية... " و لا يجوز وفقا لهذه للقوانين دائما، لناخب أن يوقع لأكثر من لائحة واحدة أو لأكثر من مترشح بدون انتماء سياسي. و يجب أن "تتضمن الوثيقة الحاملة للتوقيعات المصادق عليها أرقام البطاقة الوطنية للتعريف". و لأننا نتوفر بورزازات على قاعدة شعبية قارة، فقد جمعنا هذا العدد و تخطينا هذا الاختبار.

تقدمنا بلائحتين: اللائحة العادية و اللائحة النسائية. غير أن باشا مدينة ورزازات و هو يخرق القوانين المنظمة للانتخابات، رفض تسلم اللائحة النسائية مدعيا أنها تتطلب هي أيضا نفس العدد من التوقيعات المصادق عليها و من ناخبين آخرين غير الذين وقعوا على اللائحة العادية.. ! بعد الاحتجاج عليه أخبرنا بأنه انضبط فقط لتعليمات العمالة ! و في لقائنا برئيس قسم الشؤون العامة بعمالة ورزازات، أبلغنا هو الآخر، بأنه اتصل بالمسؤولين في الوزارة و أبلغوه بضرورة إرفاق اللائحة النسائية ب 350 توقيعاً أخرى لناخبين آخرين من بلدية ورزازات. و أكد لنا بأن تعليمات عامل الإقليم النهائية، هي بعدم تسلم اللائحة النسائية. تواصلنا مع رئيس المحكمة الابتدائية و راسلناه في هذا الشأن و لم نتلق أية إجابة. قمنا بالاحتجاج على عمالة الإقليم و خضنا التجربة الانتخابية باللائحة العادية فقط، و حرماننا من حقنا في اللائحة النسائية الإضافية المكونة من أربعة مقاعد.

تقدمنا، بنفس يساري و بلائحة انتخابية تتضمن 31 عضواً من مختلف الشرائح الاجتماعية، تحمل عنوان "لائحة الأمل المستقلة من أجل ورزازات" و رمزها " العداء "، حسب الترتيب التالي:

حميد مجدي، وكيل اللائحة (موظف)، عز الدين تستيفت (موظف)، نعيمة بوخالف (مقاولة)، عائشة متقي (أستاذة)، رشيد الواسي (من حاملي الشهادات المعطلين)، محمد الحمدي (عامل)، كريمة نجدي (موظفة)، عبد اللطيف يعكوبي (تاجر)، الحسين بوزي (موظف)، الحسين نوري (عامل)، بوسلهام نصري (ممرض)، الحسين أيت أرجدال (موظف)، عبد الصمد وعزيز (أستاذ)، عبد الله أشاوي (عامل)، محمد بنونو (عامل)، عمر أمنداري (موظف)، لحسن عبار (عامل)، الصديق الباز (عامل)، محمد زروال (موظف)، نعيمة جهيدي (عاملة)، عبد المجيد كوركيون (من حاملي الشهادات المعطلين)، زهرة سلام (عاملة)، مليكة بوسلوح (عاملة)، ربيعة أفروخ (عاملة)، صفية بطان (عاملة)، عبد العزيز موتشو (موظف)، محمد شكري (عامل)، محمد باسكولان (عامل)، حسن تونجيشت (عامل)، اسماعيل كزاغر (عامل)، احمد عزراين (عامل).



انتخاب أعضاء المجالس الجماعية عن طريق الاقتراع باللائحة  
الدائرة الانتخابية العادية  
اقتراع 12 يونيو 2009

عمالة أو إقليم: ورزازات  
جماعة: ورزازات  
تسمية اللائحة: الأمل  
اسم المرشح و كيل اللائحة: الحصيد مجدي

### لائحة الأمل المستقلة من أجل ورزازات



محمد الحمدي



رشيد الواسي



ملكشة منفي



نعيمة بوعلاف



محمد بن سعيد



المحمد حمدي



المحمد بن سعيد



بوسلفهام نصري



المحمد بن سعيد



المحمد بن سعيد



محمد بن سعيد



كريمة حمدي



المحمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



ملكشة الفروج



ملكشة بوسلف



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد



محمد بن سعيد

قمنا بحملة انتخابية نزيهة و بقواعدنا من العاملات و العمال و الموظفين و المهنيين و عائلاتهم، على شكل مسيرات تجوب كل شوارع و أزقة و رزازات، و تجمعات في الأحياء، و فتحنا نقاشات مع الساكنة، و تواصلنا معهم بشكل مباشر طيلة الفترة الدعائية للانتخابات، و لاحظنا خلالها أهمية التواصل أكثر مع الجماهير الشعبية و مدى قابليتهم للتأطير و رغبتهم الكبيرة في تغيير الأوضاع.

أثناء الدعاية للاحتنا الانتخابية، قمنا بإصدار و توزيع كلمة/نداء لساكنة و رزازات تُوَطر لوجهة نظرنا و التزامنا، كما يلي:

### لائحة الأُمَم\_\_\_\_\_ل، المستقلة

#### كلمة لابد منها

تميز المشهد الانتخابي في و رزازات في كل الاستحقاقات السابقة بأكبر الجرائم التي ترتكب ضدا على مصالح الساكنة، و ضدا على مصالح أبنائها و مستقبلهم الذي لا يبشر بالخير، و ضدا على مصالح مدينتنا التي تمنيناها على غير ما هي عليه الآن..

مرتكب هذه الجرائم، المنتخبون الذين و جدوا في المجلس البلدي و في السياسة عموما، وسيلة للاغتناء غير المشروع، و وسيلة لامتلاك السلطة و العلاقات مع ذوي النفوذ السياسي و المالي، إن على الصعيد الوطني أو المحلي، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الساكنة الحيوية و مستقبل هذه المدينة و أبنائها..

و ليتبوأ هؤلاء صفة منتخب، استعملوا أشنع أنواع الكذب و التضليل و شراء ذمم الناخبين و بالتالي مستقبلهم و مستقبل أبنائهم المهودور بأبخس الأثمان..

مرتكب هذه الجرائم أيضا، السلطات المركزية و المحلية، لأنها السبب الأول في إفساد العملية الانتخابية من خلال، تسييد لوبيات الفساد الإداري و المالي و الانتخابي و التآمر معهم في الدوائر الانتخابية، و حرصها على ألا يفوز أي توجه نزيه و ديمقراطي و شفاف، و عدم إعمالها للمساطر الإدارية و تحريك القضاء و التحقيق النزيه، لمحاربة الرشوة و زجر الذين يسرقون المال العام في الجماعات و يفسدون الانتخابات..

هناك عنصر ثالث ساهم في هذه الجرائم، و هم الساكنة أنفسهم، خصوصا الشباب منهم، الذين آثروا و بكل أسف، رفع الراية البيضاء و الانكفاء وراء سلبية عقيمة و مقاطعة غير مؤسسة، بدعوى ألا جدوى من الرهان على استحقاقات محسومة سلفا، غافلين أنه بهذا الموقف، تركوا المجال فارغا و سلموا رقابنا



و مصائرنا لمن يعيث بها دون مقابل..!

ثم هناك الناخبون الذين يتحملون مسؤولية مباشرة في الجريمة، عندما يتقبلون أموال المرشحين الفاسدين و عندما يصوتون على أشخاص ضد المصلحة العليا لهذه المدينة و مستقبل أبنائها، وعندما يرتنون إلى اعتبارات غير سياسية و أكاذيب و تمويلات، من قبيل الاعتبار العرقي و العائلي و اللون و ابن البلد، متناسين أن العديد من هؤلاء المرشحين، سواء المنتمين لورزازات بحكم الولادة أو الأصل أو الوافدين عليها من مناطق أخرى، باعونا و باعوا مصالحنا و مستقبلنا، و العديد منهم سبب مباشر في ما نحن فيه من كساد و اختلاس للمال العام و تخلف.

ابن البلد أيتها المواطنات و المواطنون، هو الذي يمنحنا حقوقنا و يدافع عنها و يضحى في سبيلها. فلا ابن بلد لي مهما يكن، و لا وطن لي بعد، دون توزيع عادل للثروة، و دون عيش كريم، و قضاء و قانون نزيهين يخضع لهما الجميع على قدم المساواة..

من أجلكم أيتها المواطنات و المواطنون في ورزازات

من أجل إعادة الاعتبار للعملية الانتخابية.. من أجل أخلاق سياسية ترفعنا إلى مستوى ما نطمح إليه من عزة و كرامة.. من أجل أن تصبح مدينتنا ورزازات رقما مهما و أولوية في مخططات الدولة و برامجها.. من أجل استثمار نزيه لخيرات ورزازات و ثرواتها.. من أجل تدبير ديمقراطي عقلاني شفاف و واضح.. من أجل إنقاذ ورزازات و ما تبقى منها من تاريخ و من خيرات.. من أجل ورزازات.. من أجل حاضرها و مستقبلها..

ندخل غمار المنافسة للانتخابات البلدية يونيو 2009 في ورزازات، و هي بكل تأكيد منافسة ليست ضد أشخاص منافسين، و لكن ضد الأموال التي يتوفرون عليها لشراء الأصوات و الذمم. نتنافس ضد الفساد الذي يحيط بهم و التدليس الذي يقومون به و الكذب و استغلال النفوذ و قتل البلد..

و ندعوكم إلى التصويت على اللائحة المستقلة، لائحة الأمل، و التي تضم و تمثل، مناضلين حقيقيين يدافعون عن ورزازات و كرامتها كل يوم و طيلة أيام السنة، مع العمال و الموظفين و الساكنة، في القطاعات و الدروب و المداشر.. تمثل مناضلين، يحاربون فعلا، الرشوة و الفساد و الزبونية و المحسوبية المستشرية بقوة في القضاء و الصحة و الإدارات.. الخ.

فمعكم أيتها المواطنات و المواطنون بورزازات، نستطيع - بتصويتكم على العداء، رمز لائحة الأمل - أن نساهم في تغيير الأوضاع الصعبة التي تعيشها هذه المدينة.. و أن نمح أبنائنا و أنفسنا بعض الأمل..

عملت السلطات الإقليمية و المحلية في السر و بالمكشوف أيضا، كل ما في وسعها لكي لا تتمثل في المجلس البلدي، عن طريق الدعاية الكاذبة ضدنا، و رفض اللائحة النسائية، و إلغاء أوراق التصويت، و عدم احتساب الأصوات الحقيقية التي حصلنا عليها، و تزوير النتائج. و تم ذلك بالاستعانة برؤساء مكاتب التصويت. و قد أخبرنا بعضهم بذلك ! كما همس لنا بنفس الشيء بعض رجال السلطة و من بينهم، باشا المدينة نفسه ! و مع ذلك، و رغم أنها أول تجربة لنا في الانتخابات، و رغم استعمال الأموال الطائلة من قبل بقية الفرق المترشحة، و وقوف السلطات إلى جانبهم، و محاربتنا بكل الوسائل، و لأن عدد المصوتين لنا كان مهما و لم تستطع السلطات تزيف أو إلغاء كل الأصوات، فقد حصلنا على ثلاثة مقاعد: حميد مجدي و عز الدين تستيفت و نعيمة بوخالف.

اجتمع أعضاء اللائحة و السكرتارية عشية الانتخابات مباشرة، و تقرر عدم المشاركة في مكتب المجلس رغم إلحاح بعض الأطراف و المجموعات الانتخابية المتنافسة، و بقينا نشغل في إطار المعارضة. و أصدرنا عقب النتائج بيانا عبرنا فيه عن موقفنا من العملية الانتخابية برمتها كما يلي:

#### لائحة الأمل المستقلة

بيان في شأن انتخابات بلدية ورزازات

البيان رقم 1 : ورزازات في المزاد العلني..!

دخلت لائحة الأمل المستقلة غمار الانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو 2009 ، حيث حصلت على ثلاثة مقاعد في المجلس البلدي لورزازات.

و كما كان متوقعا و نبهنا من مخاطر ذلك في " كلمة لا بد منها " فإن المنافسة الشريفة التي خضناها بإمكانياتنا المتواضعة جدا، كانت ضد لوبيات الفساد و أصحاب الأموال و التدليس و الكذب على الناس و استغلالهم و شراء الذمم..

بالإضافة إلى ذلك فقد صرف سمسرة الانتخابات في ورزازات على الحملة الانتخابية أموالا هائلة و مبالغ فيها، سواء من حيث المطبوعات الدعائية التي انهالت على ورزازات بشكل كبير، أو من حيث القيام بحفلات و ولائم لعدد هائل من الناس في محاولة لاستجلاب الأصوات.. الخ، و هي أموال كانت تكفي لحل العديد من معضلات ساكنة مدينة ورزازات... !

و قد سجل مناظرو الأمل المستقلة التدخل السافر للسلطات بورزازات و على رأسهم الكاتب العام لعمالة

الإقليم، الذي قام بدعاية مضادة للائحة الأمل، و تماطل في تسليم شهادة التفرغ لوكيل اللائحة لما يزيد عن أسبوع، و محاولته إبعاد المتعاطفين مع اللائحة و كذا ممثليها في مكاتب الاقتراع، عن مدينة ورزازات يوم الاقتراع، و بالتالي منعهم من التصويت لصالحنا، و هي تجاوزات كانت موضوع شكاية تقدمنا بها لعامل الإقليم و التي نجهل مصيرها لحدود الآن، ما يؤكد أن الدولة لازالت تتدخل في العملية الانتخابية و في توجيه أصوات الناخبين.

بعد يوم الاقتراع مباشرة و الإعلان عن النتائج - و حتى قبلها - دخل لوبي الانتخابات في منافسة محمومة و هستيرية للحصول على " كعكة " المجلس البلدي. و هكذا انتقلنا من مرحلة شراء الأصوات و ذم الناخبين إلى مرحلة بيع المواطنين، بيع ورزازات، بيع مستقبل هذه المدينة التي من المفروض، أنها لا تقدر بثمن، حيث وضع جل المنتخبين أنفسهم رهن إشارة " من يدفع أكثر " للتصويت على من يطمع في الحصول على الرئاسة أو الأغلبية أو تشكيل المكتب.

أما ورزازات و مصالحها، و الأمانة الملقاة على عاتق المنتخبين في اتجاه خدمة الساكنة و تنمية المنطقة، فقد ذهبت أدراج الرياح و لم تعد قائمة بعد، ليخلف الموعد مرة أخرى مع الفرصة التي تمنينا عبرها أن يتم إنقاذ ما تبقى من ورزازات من تاريخ و من خيارات.. !

للأسف الشديد، ما يحدث اليوم كارثة عظمى و جريمة في حق هذه المدينة ومستقبلها. و الغريب في الأمر هو أن الجميع يعرف ذلك، و لا أحد من المسؤولين و السلطات تحرك ضد هذا المد الخطير من الفساد المستشري و الواضح للعيان، خلال مراحل هذه العملية الانتخابية .

أيتها الأخوات و الإخوة في مدينة ورزازات و في غيرها من الأماكن، من الذين تعاطفوا و تعاطوا مع تجربتنا المتواضعة التي خضناها، تجربة نظيفة على جميع المستويات و في جميع المراحل و المحطات، حيث كان الهدف بالنسبة إلينا نبيلاً و الوسيلة التي خضنا بها المعركة سامية جداً و شريفة.. فنحن لا نقول ب" الغاية تبرر الوسيلة " و لكننا نؤمن و نؤكد أن " الغاية نبيلة و الوسيلة شريفة" .. فورزازات و ساكنتها بالنسبة إلينا فوق كل اعتبار و فوق كل ذاتية.

أيتها الأخوات و الإخوة، ساكنة ورزازات ، إننا في لائحة الأمل المستقلة :

1. نحيا عالياً و بأقصى درجات التعاطف و الحب، عاملات و عمال ورزازات، ساكنة

ورزازات ، الذين صوتوا على لائحة الأمل المستقلة، بصدق و مصداقية و إرادة حقيقية في التغيير و علمونا فعلاً أن الأمل قائم و التغيير ممكن جداً.

2. ندين بشدة استعمال الأموال و الرشاوى في العملية الانتخابية و شراء أصوات و ذم الناخبين

و المنتخبين على السواء، الذين يبيعون مدينتنا الحميمة و مستقبل أبنائنا بأبخس الأثمان..

3. نستنكر بشدة تدخل السلطات الإقليمية و المحلية في الحملة ضد لائحتنا، ما يجعلنا نشكك في

النتائج النهائية التي حصلنا عليها.

4. نستنكر بشدة عدم إعمال الوسائل الزجرية القضائية و القانونية و التحقيق و المتابعة في شأن الخروقات و الفساد المالي و البيع و الشراء الذي أحاط بالعملية الانتخابية منذ بدايتها و لا يزال.

5. نؤكد على مواصلة الصمود و النضال و التصدي للوبي الفساد الانتخابي و المالي بورزازات و مواجهته و فضحه بكل الإمكانيات المتاحة و المشروعة.

الإمضاء: ممثلو لائحة الأمل المستقلة

- حميد مجدي - عز الدين تستيفت - نعيمة بوخالف

ورزازات في : 16 يونيو 2009

## الفصل الثاني

### بعض رسوم الفساد و هدر المال العام ببلدية ورزازات

كانت أول مبادرة قام بها الرئيس الجديد عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبد الرحمان الدريسي - كان فيما قبل ينتمي لحزب الحركة الشعبية و ينتقل من حزب لآخر- هو تزويد جميع مستشاري البلدية، ببقع أرضية مجهزة وسط المدينة، و وطف لهذا الغرض جمعية الأخوة لموظفي بلدية ورزازات. قرر مستشارو لائحة الأمل رفض هذه الرشوة المقنعة التي استفاد منها أعضاء المجلس البلدي. بعثنا بعدة شكايات بصددها للمسؤولين عن تدبير الشأن العام محليا و وطنيا، و لما لم تتم الاستجابة لمراسلاتنا، عملنا على رفع شكاية إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات. بعد مدة من الزمن، علمنا أن نعيمة بوخالف ، المستشارة معنا عن اللائحة المستقلة، استفادت هي أيضا من رشوة الرئيس. و بتاريخ 27 ماي 2010، عملنا على طردها من فريقنا الذي أصبح مكونا من عز الدين تستيفت و حميد مجدي فقط. و أخبرنا بذلك كتابة، رئاسة المجلس و الباشوية و العمالة، حيث أكدنا لهم أنها لم تعد تنتمي إلى مجموعتنا و لم يعد يربطنا بها أي شيء. كما أخبرنا بذلك الرأي العام عبر وسائل الإعلام.

ورزازات في : 2010/05/27

### بلاغ إخباري

إن لجنة لائحة الأمل المستقلة تخبر الرأي العام المحلي بورزازات، أن السيدة: نعيمة بوخالف مستشارة بالمجلس البلدي لم تعد تنتمي إلى مجموعة الأمل المستقلة ، وبالتالي فإنها لا تمثلنا بالمجلس البلدي لورزازات.

ونشير إلى أننا غير معنيين نهائيا بالقرارات والآراء والأشغال التي تصدر عنها سواء داخل المجلس أو خارجه..

عن اللجنة:

محمد الحمدي

أحاط رئيس البلدية و الموظفون أشغالهم بسرية تامة، و تم إخفاء الملفات الهامة عنا و منعنا من الحصول على المعلومات و المعطيات المرتبطة بتدبير الشؤون المالية و الإدارية: الموارد المالية للبلدية و المصاريف و وثائق التعمير و التجزئات و التفويطات و التوظيفات.. الخ. كما تم التضييق علينا و محاصرتنا في اللجان التي انخرطنا فيها و من بينها تلك المكلفة بالتخطيط و الشؤون الاقتصادية و الميزانية و المالية. كانت اجتماعات هذه الأخيرة شكلية بل "هزلية" في الحقيقة. تخفي أكثر مما تعلن، و هو ما تسبب في عدد من التوترات و الخصومات بيننا و بين رئيس المجلس البلدي و رئيس اللجنة و أعضائها التابعين، ما أدى إلى انسحابنا منها و البحث عن المعلومة بطرقنا الخاصة. و قد عملنا من ضمن أشياء أخرى ببعث رسالة احتجاج كما يلي:

من:

حميد مجدي

عز الدين تاستيفت

نعيمة بوخالف

إلى السادة:

- رئيس بلدية ورزازات

- أعضاء مكتب المجلس البلدي بورزازات

- أعضاء المجلس البلدي بورزازات

الموضوع: توضيح قرار انسحابنا و موقفنا من أشغال اللجنة المكلفة بالتخطيط و الشؤون الاقتصادية و الميزانية و المالية بتاريخ: 11 فبراير 2010

تحية و سلام و بعد،

يؤسفنا أن نبلغكم أن انسحابنا من اجتماع اللجنة المكلفة بالتخطيط و الشؤون الاقتصادية و الميزانية و المالية المنعقد يوم الخميس 11 فبراير 2010، جاء احتجاجا على عدم جدية الرئيس و بعض أعضاء اللجنة في التعاطي بمسؤولية، مع الملفات المطروحة على اللجنة، من خلال استعراض مبررات واهية و معرقة من قبيل: "هكذا جرت العادة في التعامل مع هذا النوع من الملفات- اللجنة ليست ذات أهمية لأنها لا تقرر و ملفاتها تعرض على أنظار المجلس في الدورات- الحسم في القرارات بالاعتماد على الأغلبية التي يتوفرون عليها و ليس الإقناع.. الخ-" و هذا ما نرفضه جملة و تفصيلا، و سنواجهه بكل ما نستطيع.. خصوصا و أن توجه هذه اللجنة و مردوديتها و اشتغالها ضعيف جدا و

يسير نحو التقليد و تمرير رؤى و معطيات و توجهات مالية لا تخدم المدينة و لا تعمل على حماية المال العام.

و هذا ما حدث خلال الجلسة المذكورة، حيث لم يتوصل أعضاء اللجنة من قبل بأية وثيقة تتعلق بجدول الأعمال من أجل تدارسها و التذاكر في شأنها مع مؤسساتهم الحزبية أو التنظيمية قبل انعقاد الاجتماع..!

و من أجل تدارك هذا الخلل، طالبنا في حينه بتأجيل البث في النقطة المتعلقة بمشروع الحساب الإداري برسم السنة المالية 2009 لمدة قصيرة لتدارس هذه الوثيقة المحاسبية و المهمة جدا في حياة أي مجلس..

و لكن السيد الرئيس، رفض إعطاءنا فرصة التأمل فيها و دراستها، و أبى إلا أن يفرض علينا طريقة عمل غير عقلانية و غير منتجة.. و استمر في اتجاه البث النهائي في الوثيقة من طرف الأعضاء و كأن الأمر يتعلق بورقة شكلية بدون مضمون و أبعاد.. و كأننا أيضا جئنا إلى هذا المجلس لتضييع الوقت فقط، دون تنظيم و رؤيا مسبقة للعمل و هدف واضح..!

هذا ما دفعنا إلى الانسحاب من هذه الجلسة و الاجتماع اللاعقلاني، لنؤكد، للسيد رئيس اللجنة و السيد رئيس البلدية و للسادة أعضاء مكتب المجلس البلدي و للسادة أعضاء المجلس ما يلي:

- نعتبر أن اللجان عندما نص عليها التشريع المغربي، لها ما يبرر وجودها و استقلاليتها و أهميتها.. و هي ليست صورية! كما يريد البعض أن يجعلنا نعتقد.
- أن طريقة الاشتغال العقلاني و الحدائي و التشاركي و إعطاء الأمور ما تستحقه من جهد و وقت، هو الذي ينتج ثماره و ليس الارتجال و التقليد و السرعة في البث و الانفعال أو رد الفعل في اتخاذ القرارات و دون سابق تفكير.
- الحساب الإداري وثيقة مهمة جدا و حاسمة، تنجح أو تسقط على إثرها مكاتب و رؤساء، و تعبر عن مدى صدقية و نزاهة المكتب الجماعي المسير و أغلبيته، مما يستدعي توفير الأجواء و الإمكانيات الكاملة لدراسته و البث فيه من طرف الأعضاء بكل شفافية و وضوح.
- لا يمكن لعملا أن يستمر بشكل تشاركي و جماعي و جدي، مع محاولة الرئيس إقصاءنا و بالتالي تمرير الحساب الإداري و مضمونه، معتمدا على السرعة و كثرة الأرقام التي يتوجب دراستها من قبل، و الاعتماد على "الأغلبية" و حادثة بعض أعضاء اللجنة و المجلس في التعاطي مع مثل هذه الوثيقة الأساسية.. لذلك كان مطلبنا بتأجيل البث مشروعا، لأن الأمر يتعلق بأموال الشعب، و لن نسمح بتمريرها أو التستر على أي خلل يمكن أن يشوبها.
- هذا التمرير المريب الذي قام به الرئيس يؤكد عدم استقلاليتها و عدم التزامه، خصوصا و أنه

- كان بالإضافة إلى بعض الأعضاء المتواجدين حاليا في اللجنة، من بين أعضاء المكتب البلدي و الأغلبية السابقة.. و سيهمهم أن تتم المصادقة على الحساب الإداري و لا يثار حوله أي نقاش أو زوبعة، لأنهم يتحملون مسؤولية مباشرة في إعداد و تدبير و صرف ميزانية 2009 .
- إن الدفاع عن الميزانية و المالية المحلية لسنة 2009 و ما قبلها، سيعد مشروعا، لو تم بشكل شفاف و واضح، و ليس عن طريق الإخفاء و الإقصاء و تمرير الوثيقة..!
  - نؤكد بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقنا أننا لن نتوانى و لن نتساهل في حماية المال العام، مهما تم اعتراض طريقنا و عرقلتنا، و مهما كلفنا ذلك من تضحيات.
  - نطالب رئيس المجلس البلدي لورزازات و رئيس اللجنة و المكتب المسير إلى اعتماد آليات فعالة و عقلانية في تسيير و تدبير الاجتماعات و المالية المحلية و مدنا بكل المعطيات و الوثائق ذات الصلة لتسهيل اطلاعنا عليها.
  - نؤكد على ضرورة إدراج النقط التي أوردناها في رسالتنا إلى رئيس البلدية بتاريخ 26 يناير 2010 بجدول أعمال دورة فبراير 2010، لما لها من أهمية في الدراسة و المتابعة و المحاسبة، حماية للمال العام..

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

و السلام

ورزازات في 11 فبراير 2010

- نسخة موجهة إلى السيد عامل إقليم ورزازات

الإمضاء:

نعيمة بوخالف

عز الدين تستيفت

حميد مجدي

استطعنا الحصول بطريقتنا و اعتمادا على علاقتنا "الخاصة" مع بعض الموظفين، على عدد من المعطيات المتعلقة بكيفية تدبير و تسيير شؤون البلدية في الفترة السابقة و اللاحقة. كما عملنا على استغلال الصراعات الانتخابية و الشخصية المحتممة بين رئيس المجلس الحالي عبد الرحمان الإدريسي



والرئيس السابق محمد أداد، للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات. و بعد دراستنا لبعض الملفات و الوثائق التي حصلنا عليها، وجدنا العديد من الجرائم المالية: مخالفات قانونية، اختلاس أموال، سرقة الأراضي و الممتلكات الجماعية، سرقة البنزين و قطع الغيار، عدم استخلاص الضرائب من الأشخاص النافذين في ورزازات (الفنادق المصنفة مثلا)، عدم استخلاص مستحقات البلدية من كرائها لعدد من المحلات التجارية الكبرى، الغش في الصفقات العمومية و الارتشاء.. الخ. كان هناك هدر كبير للمال العام و اختلاس أموال طائلة و اغتناء غير مشروع لبعض أعضاء المجلس البلدي. بعد أن تمكننا من المعطيات و الوثائق التي تثبت تورط رئيس المجلس البلدي محمد أداد و أعضاء من المكتب و المجلس السابق، بعثنا بشكايات إلى السلطات الإقليمية و وزارة الداخلية و الوزارة الأولى. و كما كان متوقعا - و لأن جزء من هذه المؤسسات نفسها متورط هو أيضا - لم يتم اتخاذ أي إجراء. و تجدر الإشارة إلى أنه قد أعيد انتخاب، أهم وجوه المجلس السابق، لتسيير شؤون المدينة من جديد.

توجهنا بطلب إلى المجلس الجهوي للحسابات بأكادير، قصد التحقيق في مالية البلدية. سجل بعض التجاوزات و لكنه لم يعمل على متابعتها، كما لم يحلها على أنظار القضاء. و بالتالي لا أهمية لأشغاله و لا قيمة لها. لجأنا أيضا إلى بعض وسائل الإعلام لفضح ما جرى و ما يجري من هدر و اختلاس، و لكن لم تتم الاستجابة بما يكفي لمطمحننا. لذلك نظمنا في إحدى قاعات البلدية، ندوة صحفية و لقاء مفتوحا مع عموم ساكنة ورزازات و هيئاتها السياسية و جمعياتها بتاريخ 17 أبريل 2010. و دعونا لحضورها الأستاذ طارق السباعي، المحامي بهيئة الرباط و رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، و تداولنا معه سبل مواجهة هذا الفساد الكاسح و الجاثم على ورزازات، قضائيا و إعلاميا. أصدرنا بيانات منددة و خضنا عددا من المعارك الاحتجاجية، خصوصا و أن رئيس البلدية الحالي و بقية أعضاء المجلس، لم يتحمسوا لمحاربة الفساد و القطع مع ما سبق من هدر للمال العام. رفض عبد الرحمان الإدريسي صراحة مطلبنا الرسمي، برفع دعوى قضائية باسم المجلس البلدي، بخصوص الأموال المختلسة التي يعلم بشأنها.

مظاهر الفساد ببلدية ورزازات و مواضعها، تفوق طاقتنا على العد و التدقيق و الحصر، و كان بعض ما استطعنا الوقوف عليه و حصلنا بصدده على مستندات، موضوع بيان تفصيلي أصدرناه بتاريخ 16 مارس 2010 للرأي العام المحلي و الوطني، بمناسبة تصويت مشين لرئيس المجلس و أغلبيته لصالح حساب إداري مشبوه:

بيان تفصيلي رقم 2 في شأن سوء التدبير المالي و الإداري لبلدية ورزازات

ورزازات تستجدي ضمائر ساكنتها..!

صوت ممثلو لائحة الأمل المستقلة بالمجلس البلدي لورزازات: نعيمة بوخالف، عز الدين تستيفت و حميد مجدي، ضد الحساب الإداري لسنة 2009، في حين صوتت لصالحه جميع الهيئات السياسية الممثلة للمجلس باستثناء امتناع مستشار واحد عن التصويت. و هو أمر أثار تخوف فعاليات المدينة و منتبعي الشأن العام المحلي، من مغبة السير على ما كان عليه الأمر في السابق.

طبع المشهد الإداري و المالي لبلدية ورزازات الإفلاس الذي تعبر عنه الأرقام و الوقائع و المعطيات التي سنشير إلى بعضها، و التي تتحمل مسؤوليته المجالس المتعاقبة التي لم يكن لديها من هم غير المصالح الذاتية و الضيقة جدا، باعتبار أن تواجدها في هذه المجالس يحكمه في عموميته الفساد الانتخابي و التموغ القبلي و الجهل بكل ما يحيط بالبلدية من مهام و قوانين منظمة.

و قد مثل المجلس خلال السنوات الماضية - و لا يزال بكل أسف - مستشارون لا تصور لديهم و لا مرجعية يعودون إليها، يمتثلون للأوامر فقط، و يصوتون دائما بنعم، في توافق تام مع قول الشاعر" ما قال لا إلا في تشهده، لولا التشهد كانت لأؤه نعم"، دون الأخذ بالاعتبار منطق الأشياء و الموضوع و مصلحة المدينة، و لكنهم يأخذون في الحساب فعلا مصالحهم الخاصة و الضيقة.. و هؤلاء لا يعترفون بالأحزاب و لا يفهمون أهميتها أو هم يتجاهلون ذلك، يترشحون باسم أحزاب ثم يتنكرون لها في حينه، لأن ارتباطهم بها هو آني فقط و انتهازي محض، و الأمر نفسه ينطبق على الأحزاب التي لا تعمل إلا على توزيع التزكيات و البحث بشتى الطرق الشرعية و الغير شرعية للحصول على أكبر عدد من الأصوات و المنتخبين و بأي ثمن، و لو تعلق الأمر بضرب مرجعياتها و أهدافها، و لو تعلق الأمر بالمفسدين.. و هذا ما ضيع على ورزازات فرصة أن تصبح مدينة حديثة، متقدمة، بما تتوفر عليه من ثروات و إمكانيات.

ورزازات التي صوتت من خلال أغلبية ممثليها الحاليين في دورة فبراير 2010، لصالح الحساب الإداري لسنة 2009، و الذي يتضمن أيضا مضمون السنوات السابقة، زكت بذلك التصويت،

الفساد الإداري و المالي الفاضح و قبلت به.. و هذا أمر يدعو إلى الشك و القلق مما ستسير عليه أغلبية المجلس الحالي. فباستثناء الإرادة الطيبة و المبادرة الفردية لفئة قليلة جدا لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، فإن المجلس الحالي لا يختلف عموما في تركيبته عما كان عليه أعضاء المجلس السابق من حيث العلاقة ب"أحزابها" و من حيث خدمة أغراضها الضيقة و من حيث الانعدام الكلي لأية مرجعية سياسية أو تنظيمية توّطرها و تسطر لها اختياراتها و الطريق الذي تسلكه بكل وضوح.. ناهيك عن أن مجموعة من أعضاء الأغلبية الحالية و المكتب الحالي ينتمون إلى الأغلبية السابقة و المكتب السابق، ما يبين، أن أفق التغيير و التنمية و محاربة السرقة و الرشوة و الفساد و سوء التدبير و التسيير الإداري و المالي ضئيل جدا.. و هذا بطبيعة الحال سيرهن ورزازات و ساكنتها و مستقبلها و مستقبل أبنائها في أتون التخلف و إعادة التجارب السابقة.

و إن ما يشرعن تخوفاتنا هاته و يؤكد نفس التوجه السابق، تصويت الأغلبية الحالية بشكل آلي على العديد من القرارات بالإيجاب، دون تمحيص أو تفكير و دون تزويد المجلس بالمعلومات و التوضيحات الضرورية لمعرفة الموضوع و مكامن مصلحة المدينة فيه من عدمه، و دون مناقشة الأمر في إطار اللجان ذات الاختصاص قبل عرضها على أنظار المجلس للتصويت عليها. و هذا ما حدث على سبيل المثال لا الحصر، عند التصويت على بعض القرارات المتعلقة بتجزئات المدينة (تجزئة فصراكوم- تجزئة المركز التجاري- تجزئة المركز... ) و نحن نعلم جيدا الخروقات التي شابت و لازالت تشوب إحداث التجزئات السكنية بالمدينة و ما يعترئها من فساد و سرقة و إثراء غير مشروع.. و فيما يلي، بعض الأرقام و المعطيات التي توضح حالة الإفلاس و سوء التدبير الإداري و المالي للبلدية:

1- يقع على كاهل ميزانية بلدية ورزازات أداء أموال ضخمة جراء تنفيذ أحكام قضائية صدرت ضدها، وصلت حسب ما نعلم و ما استطعنا أن نتوفر عليه من وثائق لحد الآن، ما يناهز خمسة ملايين سنتيم (47.282.118,90 درهم)، موزعة كالتالي:

- حكم ضد بلدية ورزازات، لفائدة الحاج محمد الموريد و أيت سي لحسن بخصوص أرض في ملكيتهم شيدت عليها دكاكين و منعرج تاويريرت، بمبلغ 21.065.625,00 درهم.
- حكم ضد بلدية ورزازات، لفائدة شركة أوعلال بخصوص السوق الأسبوعي الأحد، بمبلغ 14.662.025,40 درهم.
- حكم ضد بلدية ورزازات، لفائدة الحسن الودغيري ممثل شركة لوازييس بخصوص التعويض عن الأصل التجاري، بمبلغ 7.409.780,00 درهم.
- حكم ضد بلدية ورزازات لفائدة شركة علالي بخصوص تهيئة الطرقات، بمبلغ

3.785.911,50 درهم.

- حكم ضد بلدية ورزازات لفائدة او عدي لحسن بخصوص قطعة أرضية داخل الثانوية التقنية، بمبلغ 358.750,00 درهم.

لقد تم توريث البلدية بهذه الأحكام و المبالغ التي ناهزت الخمسة ملايين سنتيم، بالإضافة إلى التعويض عن الرسوم و مصاريف المحامين.. الخ، ما جعل البلدية في عوز شديد أدى بالمحكمة إلى الحجز على بعض ممتلكاتها! و كان بالإمكان أن تستفيد مدينة ورزازات من هذا المبلغ في بنيتها التحتية و في مشاريع تنمية تحل العديد من المعضلات التي تعيشها الساكنة.. فعندما يكون هناك حكم صادر ضد بلدية ورزازات يكلفها أموالا طائلة، فهذا معناه أن البلدية قامت بحرق فاضح للقوانين الجارية، هذا في الوقت الذي يجب عليها قبل غيرها بحكم وضعها المؤسسي و الاعتباري احترام القوانين و تطبيقها.

و هذا ينم حقيقة على الاستهتار بمصالح المدينة و ساكنتها و مالها العام و عدم مسؤولية و جدية القائمين المتعاقبين على بلدية ورزازات المتسببين لهذه الأحكام و المتابعات.

2- بالإضافة إلى الأحكام، هناك قروض كبيرة في ذمة بلدية ورزازات، ستسدها لفائدة صندوق التجهيز الجماعي (FEC) بلغت ما يناهز سبعة ملايين و نصف المليار سنتيم (74.608.000,00 درهم) دون احتساب الفوائد المرتفعة التي عليها تأديتها أيضا. يتوزع هذا المبلغ الذي حصلت عليه جراء القرض كما يلي:

- 53.400.000,00 درهم لتقوية الطرق الحضرية

- 20.300.000,00 درهم بخصوص التطهير السائل

- 908.000,00 درهم بخصوص إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية

و تجدر الإشارة إلى أنه، تضاف إلى مبلغ الاقتراض من أجل تشييد أي مشروع، مبالغ مالية و مساهمات من المجلس الإقليمي أو الجهوي أو المؤسسات الوزارية و غيرها، ثم مساهمة البلدية التي قد تصل إلى 20% من مبلغ المشروع كما هو الشأن بالنسبة لتقوية الطرق الحضرية.

إن مبلغ الاقتراض ضخمة، و ستحل معه العديد من مشاكل البنية التحتية و المعوقات التنموية في ورزازات، لو استعمل في ما اقترض من أجله بشفافية و نزاهة، و لو كان الإنجاز على الأرض يعكس فعلا مبلغ الاقتراض، و لكن واقع الحال و المعطيات تؤكد عكس ذلك تماما..

فنحن مثلا على علم تام بالفساد الذي شاب مشروع تقوية الطرق الحضرية، منذ الإعلان عن الصفقة و اختيار المتبارين بشكل غير قانوني، مرورا بفساد الدراسات و المتابعة و انتهاء بالأشغال و التنفيذ المغشوش على الأرض. و كذلك الخروقات التي عرفتها مشاريع التطهير السائل، حيث تعيش الساكنة

مأسي حقيقية في عدة أحياء. و النتيجة بطبيعة الحال، شبكة ل"الواد الحار" كارثية، و عمر الطرق لن يدوم طويلا، و هي تتآكل باستمرار. ما يتطلب إعادة تقوية الطرق و إصلاحها، و ترميم شبكة التطهير السائل، بأموال أخرى، و هذا هو الهدر الحقيقي للمال العام. أشغال مغشوشة ستتلف بسرعة و أموال للاغتناء غير المشروع..! و المدينة تبقى في كساد و إفلاس مستمرين.

3- بالإضافة إلى الأحكام و القروض، تأكد لدينا صرف المكتب السابق لما يزيد عن 500 مليون سنتيم (5.065.034,00 درهم) بشكل غير قانوني و بعيدا عن القنوات و المساطر الإدارية و المالية، في استهتار تام بمصالح هذه المدينة و ساكنتها و مستقبلها..!

ناهيك عن العديد من الخروقات التي لا يتسع المجال لذكرها في هذا البيان التفصيلي و التي يتجلى بعضها في:

4- المؤامرة و التواطؤ المكشوف مع بعض أرباب الفنادق المصنفة خصوصا، حيث حرمت ورزازات لسنوات عديدة من ملايين الدراهم المتعلقة بالرسوم المفروضة على الإقامة في المؤسسات السياحية و رسوم بيع المشروبات، جراء عدم استخلاصها و عدم التدقيق فيها. و هي أموال كانت ستجعل من ورزازات لو استخلصت، مدينة حديثة تتوفر على بنية أساسية للعيش الكريم.

5- كذلك عدم استخلاص ما يترتب عن استغلال المسابح و المخيمات كما هو الشأن بالنسبة لنادي الفروسية مثلا الذي لا يؤدي للبلدية أي شيء منذ سنة 2004 رغم استغلاله و احتلاله للمكان لحدود الساعة، زد على ذلك عدم تطبيقه لبنود دفتر التحملات، حيث تحول هذا النادي من فنتازيا الخيول كما هو وارد في الدفتر إلى وكر للدعارة و الاستغلال و بيع الكحول، في خرق سافر للقوانين أمام أعين البلدية و سلطات الوصاية.

6- المسبح البلدي سيدي داوود أيضا توقف صاحبه عن أداء ما بذمته للبلدية منذ سنة 2001 و هو لا يزال يستغل المكان إلى الآن، في الوقت الذي تؤدي عنه البلدية لمؤسسة الأملاك المخزنية ما قدره 720.000,00 درهم..

و هذا يوضح مدى التلاعب بمالية البلدية، إذ لا يمكن إعفاء هذه المؤسسات من كل هذه الأموال المستحقة للبلدية دون مقابل...!

7- أما ما يتعلق بمصاريف ميزانية البلدية، فتعكس أيضا و بشكل جلي الفساد و سوء التدبير و التسيير، فجلها غير مبرر أو مبالغ فيها كما هو الأمر على سبيل المثال لا الحصر، المصاريف المتعلقة بأنشطة المجلس، من تنقل و إطعام و إقامة و هبات و استقبال و هدايا.. الخ. و استهلاك مواد البناء و مصاريف الهاتف الثابت و النقل. تستغل بلدية ورزازات بالإضافة إلى الهواتف

الثابتة في المكاتب، أزيد من 40 هاتف نقال. و يتوفر أعضاء المكتب السابق جميعهم على هواتف و اشتراكات يصل مبلغ استهلاك أحدها أزيد 18.000,00 درهم في الشهر الواحد..! و هناك أيضا مبالغة و خرق للقوانين في صرف و توزيع متعلقات الوقود و قطاع الغيار و السيارات التي يستفيد منها أطراف لا علاقة للبلدية بهم. هذا بالإضافة إلى الزبونية و المحسوبية و غياب أي معيار موضوعي و قانوني في صرف الإعانات لفائدة الجمعيات المحلية.

8- كما لا يفوتنا أن نشير إلى الخرق السافر و الصفقة الغير مدروسة و المشبوهة المتعلقة بالتدبير المفوض مع شركة SOS - NDD - للنجافة، التي تكلف ميزانية بلدية ورزازات كل سنة أزيد من مليار سنتيم.. و المثير للاستغراب في هذه الصفقة أيضا، هو عدم احترام الشركة لدفتر التحملات في العديد من البنود، بمباركة المكتب المسير للبلدية، حيث أمدها هذا الأخير بمحض إرادته و في خرق سافر للتشريعات و الأنظمة ذات الصلة بالماء و الكهرباء و مرأب استعمال السيارات و الحافلات و آليات الشركة دون مقابل على الرغم من أن دفتر التحملات يفرض على الشركة أن توفر هذه الأمور من حسابها الخاص.. فلصالح من و لحساب أي جيب هذا السخاء الكبير تجاه هذه الشركة..!

إن لجنة الأمل المستقلة (المكونة من أعضاء لائحة الأمل المستقلة خلال الانتخابات الجماعية 2009، و بعض المتعاطفين) التي وقفت على هذا الفساد و هذه الخروقات و الجرائم في حق مدينة ورزازات و ساكنتها و مستقبل أبنائها، في اجتماع لها بتاريخ 16 مارس 2010:

- تستنكر بشدة هذه التجاوزات و الجرائم البشعة .

- تحمل مسؤولية هذا الوضع الكارثي للرؤساء و مكاتب التسيير المتعاقبة على بلدية ورزازات، كما تحمل المسؤولية لسلطات الوصاية التي كانت تمر كل هذه المصائب أمام أعينها بحكم وصايتها و إشرافها التسلسلي على أعمال و أشغال البلدية.

- تطالب اللجنة، السلطات و مصالح التفتيش و القضاء، و الهيئات السياسية و الحقوقية و الجمعوية و هيئات حماية المال العام و فعاليات المجتمع المدني، إلى التدخل العاجل و أعمال المساطر القانونية، للبحث و التقصي و فضح و متابعة، كل الذين ثبت تورطهم في التلاعب بأموال المدينة.

- تدعو اللجنة أعضاء المكتب البلدي الحالي و الأغلبية الحالية إلى اعتماد سبل عقلانية و شفافية، في تدبير الشأن المحلي و القطع النهائي و الحاسم مع ما كان عليه الأمر سابقا و اعتماد آليات واضحة و قانونية في التسيير الإداري و المالي و وضع مصلحة ورزازات فوق كل الاعتبارات.

- تدعو اللجنة كافة المنابر الإعلامية و الصحافية و الهيئات السياسية و الحقوقية و النقابية و الجمعوية و هيئات حماية المال العام و فعاليات المجتمع المدني، لحضور الندوة الصحفية التي

ستنظمها يوم السبت 17 أبريل 2010 ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات،  
ساحة الموحدين بورزازات.

- تعلن اللجنة أنها ستقوم بوقفه احتجاجية أمام القصر البلدي تنديدا بهدر المال العام لورزازات يوم  
الأحد 18 أبريل 2010، ابتداء من الساعة الرابعة و النصف بعد الزوال.

عن اللجنة:

عز الدين تستيفت

نعيمة بوخالف

حميد مجدي

بعد الندوة الصحفية و اللقاء المفتوح، و بتاريخ 23 أبريل 2010، تقدم مستشارو لائحة الأمل، نعيمة  
بوخالف و عز الدين تستيفت و حميد مجدي، مدعين من الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب و  
فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات، و فرع مجموعة أطاك المغرب بورزازات، ينوب  
عنهم: ذ. محمد طارق السباعي، المحامي بهيئة الرباط، و ذ. محمد الغلوسي المحامي بهيئة مراكش،  
بشكاية ضد رئيس المجلس البلدي لمدينة ورزازات محمد أداد، و أعضاء مكتبه. كما يلي:

ذ. محمد طارق السباعي

محام بهيئة المحامين بالرباط

مقبول للترافع أمام المجلس الأعلى

شكاية

إلى السيد الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بمراكش

لفائدة:

1. نعيمة بوخالف، عبد الدين تاستيفت و حميد مجدي، ممثلو لائحة الأمل المستقلة بالمجلس البلدي  
لورزازات، عنوانهم جميعا: القصر البلدي لمدينة ورزازات.

2. الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب، ممثلة في شخص رئيسها وأعضاء مكتبها التنفيذي،  
مقرها: نادي هيئة المحامين بالرباط، زنقة أفغانستان، حي المحيط الرباط.

3. فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات، ممثلا في شخص رئيسه وأعضاء المكتب  
المحلي، عنوان الرئيس: زاوية سيدي عثمان- ترميكت ورزازات.

4. فرع مجموعة أطاك المغرب بورزازات، ممثلة في شخص رئيسها وأعضاء المكتب المحلي،  
عنوان الرئيس: دوار الخامسة- مركز سكورة ورزازات.

نائبهم جميعا: الأستاذان محمد طارق السباعي، المحامي بهيئة الرباط، ومحمد الغلوسي المحامي  
بهيئة مراكش.

## ضد:

رئيس المجلس البلدي لمدينة ورزازات السابق السيد محمد أداد، وأعضاء مكتبه، عنوانهم: القصر البلدي لمدينة ورزازات.

بكل تقدير واحترام:

يتقدم العارضون بشكايتهم هذه، متضامنين فيما بينهم، حول تبديد وتبذير وإهدار المال العام ببلدية مدينة ورزازات؛

حيث وقف المستشارون الجماعيون أعلاه منذ انتخابهم سنة 2009، على عدة خروقات مالية، وقعت قبل ولايتهم، والمتجلية في:

1. صدور أحكام قضائية ضد البلدية: ما أثبت بالملوس خرقها الفاضح لقوانين جرى بها العمل في تدبير شؤون الجماعات المحلية عموماً، وكان حرياً بها احترامها لتلك القوانين وتطبيقها، بحكم وضعها المؤسساتي والاعتباري ... و حملت بدل ذلك ميزانية البلدية عبء أداء أموال ضخمة جراء تنفيذ تلك الأحكام القضائية الصادرة ضدها، وبلغت ما يناهز: 47.282.118,90 درهم..، فضلاً عن تحميلها عبء أداء تعويضات عن الرسوم و مصاريف المحامين..الخ..، و لعجز تلك الميزانية عن الأداء فقد قررت المحكمة تنفيذاً لبعض الأحكام: حجز بعض ممتلكات البلدية...!

2. تراكم قروض ضخمة وفوائدها في ذمة البلدية: لفائدة صندوق التجهيز الجماعي (FEC)، ضمن مساهمات البلدية في بعض المشاريع الحضرية التي بلغت 20 في المائة من مبلغها الإجمالي، بما يناهز 74.608.000,00 درهم، رغم أن واقع الحال و المعطيات -حسب المشتكين- تؤكد عدم إعمال تلك القروض فيما رصدت له بما يلزمها من نزاهة وشفافية وحسن تدبير...

3. الفساد العقاري والمالي المستشريين في ملفات التجزئات بالبلدية واستغلال الملك العمومي:

● إذ العديد من التجزئات قد أنجزت بدون رخص، أو برخص غير قانونية، كما هو الشأن في: الحسنية، والأخوة، وبلاد الخير، والريحان... ويجري تسلمها من قبل البلدية دون تطبيق دفتر التحملات الذي التزمت به، وأحدثت في الغالب من أجل الاغتناء غير المشروع (بلغ الأمر ببعض الأشخاص ضمن لوائح المستفيدين حد الاستفادة من بقع في الحي الصناعي مثلاً دون أن يكونوا حرفيين، وفي نفس الآن الاستفادة من تجزئات أخرى بدون حسيب ولا رقيب)...

● إحداث السيد رئيس المجلس البلدي السابق مشاريع شخصية باستغلال النفوذ، وبدون



تطبيق المساطر القانونية الجاري بها العمل في مجال التعمير، ولا أداء رسوم، ولا ضرائب... كمشروع مؤسسة خصوصية لتكوين المرضين والمرضات على سبيل المثال؛

- سطر السيد الرئيس السابق على عقار عمومي مجاور لمنزله، والمثبت في تصميم التهيئة العمرانية مرور طريق به...

4. صرف ميزانيات بدون وجه حق: إذ تأكد لدى المشتكين صرف المكتب السابق ما يزيد عن 500 مليون سنتيم (5.065.034,00 درهم) بشكل غير قانوني، بعيدا عن القنوات والمساطر الإدارية و المالية!! بمثابة مصاريف متعلقة بأنشطة المجلس، من تنقل.. و إطعام.. و إقامة.. و هبات.. و استقبال.. و هدايا.. واستهلاك مواد البناء.. ومصاريف الهاتف الثابت و النقل.. حيث تستغل بلدية ورزازات بالإضافة إلى الهواتف الثابتة في المكاتب، أزيد من 40 هاتف نقال، و يتوفر أعضاء المكتب السابق جميعهم على هواتف واشتراكات يصل مبلغ استهلاك أحدها أزيد 18.000,00 درهم في الشهر الواحد!! و هناك أيضا مبالغة وخرق للقوانين في صرف و توزيع متعلقات الوقود و قطع الغيار والسيارات التي يستفيد منها أطراف لا علاقة للبلدية ولمصالح الدولة بها.. هذا بالإضافة إلى الزبونية والمحسوبية.. بشأن التوظيفات العرضية دون مراعاة مدونة سلوك الموظف العمومي المقررة بمقتضى الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد، وغياب أي معيار موضوعي وقانوني في صرف المنح لفائدة الجمعيات المحلية..

5. الإعفاء الضريبي غير القانوني: الذي حرم مدينة ورزازات لسنوات عديدة من ملايين الدراهم المتعلقة بالرسوم المفروضة على:

- الإقامة حسب عدد الليالي في المؤسسات السياحية والتي لا يصرح بحقيقتها، كما هي مثبتة لدى الشرطة السياحية يوميا؛ فضلا عن ذلك فإن المصرح به على علاته لا تستخلص عنه البلدية أي شيء، وبقي في الحساب الإداري في نطاق الباقي استخلاصه: عن سنة 2006: 761329.95 درهم، وعن سنة 2007: 1007243.23 درهم، ونفس المبلغ عن سنة 2008...، ناهيك عن أن هناك بعض الفنادق متستر عليها...؛

- رسوم بيع المشروبات في محال بيعها، حيث لم يتم استخلاص مثلا عن سنة 2009، مبلغ: 140668.92 درهم؛

6. التقاعس العمدي في عدم استخلاص أكرية ممتلكات البلدية:

- كما هو الشأن بالنسبة لنادي الفروسية مثلا المكترى بمبلغ: 4500.00 درهم شهريا، والذي لم تستخلص واجبات كرائه البالغ حوالي: 324000.00 درهم لفائدة البلدية منذ سنة 2004، رغم استغلال واحتلال الملك العمومي لحدود الساعة من قبل المستثمر، زد على ذلك عدم تطبيقه لبنود دفتر التحملات، حيث تحول هذا النادي من فنطازيا الخيول كما هو وارد في الدفتر إلى وكر للدعارة والاستغلال وبيع الكحول في خرق سافر للقوانين أمام أعين البلدية وسلطات الوصاية...؛
- والمسبح البلدي سيدي داوود أيضا المكترى بمبلغ: 6000.00 درهم شهريا، والذي لم تستخلص واجبات كرائه البالغ حوالي: 648000.00 درهم لفائدة البلدية منذ سنة 2001، وهو لا يزال يستغل المكان إلى الآن، في الوقت الذي تؤدي عنه البلدية لمؤسسة الأملاك المخزنية ما قدره 720.000,00 درهم سنويا..

7. عدم احترام بنود بعض الصفقات العمومية: كما هو الشأن بالنسبة للصفقة المشبوهة المتعلقة بالتدبير المفوض لفائدة شركة SOS NDD للنظافة، التي كلف تفويتها ميزانية البلدية بمبلغ: 8244737.55 درهم سنويا، بدل مبلغ: 2381823.30 درهم المؤدى سابقا قبل عملية الخصخصة، بزيادة حوالي: 5 مليون درهم، مع اعتبار عدم تطبيق الشركة المستفيدة من الصفقة دفتر التحملات في العديد من فقراته، بل ومباركة المكتب المسير السابق للبلدية مدها ب: الماء، والكهرباء، ومرآب للسيارات والحافلات وآليات الشركة دون مقابل، على الرغم من أن دفتر التحملات يفرض على الشركة أن توفر هذه الأمور من حسابها الخاص.. واعتبارا لكل ما سبق، نلتمس منكم السيد الوكيل العام للملك إصدار أمرمك بفتح تحقيق شامل حول كل التجاوزات التي طالت تسيير بلدية ورزازات، بناء على ما سيدلى به من وثائق، وسيكون من المفيد الاستماع إلى المفتشية العامة لوزارة الداخلية والمفتشية العامة لوزارة المالية، وضم كل تقاريرهما إلى هذه الشكاية، وفحص كل الوثائق المتعلقة بالخروقات المشار إليها، مع ترتيب كل الآثار القانونية بمتابعة كافة أعضاء المكتب المسير سابقا، كل حسب الأفعال المنسوبة إليه، طبقا لما ينص عليه القانون الجنائي، مع حفظ حق المشتكين في تقديم مطالبهم المدنية بعد المتابعة.

تحت جميع التحفظات

الإمضاء: الأستاذ محمد طارق السباعي

4 زنقة أبو القاسم السبتي- شارع أحمد بنعبود- عمارة السباعي- سلا المدينة

خلال هذه الفترة تعرضت و عز الدين تستيفت، لضغوطات مكثفة، من قبل رئيس البلدية و بعض الموظفين و السلطات و الأعيان، قصد التراجع عن الشكاية، و لكن إصرارنا عليها كان أشد. بعد مرور أزيد من ثلاثة أشهر، و بتاريخ 18 غشت 2010، توصل مكتب محامي الأستاذ محمد طارق السباعي، من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات، بمراسلة يبلغه فيها بقرار حفظ شكايتنا "لانعدام الإثبات و انعدام الدليل على أن المشتكى به اختلس المال العام". و الغريب في الأمر أن الوكيل العام لم يفتح أي تحقيق في مضمون الشكاية و لم تتم دعوتنا للإدلاء بشهادتنا بخصوص الاتهامات الموجهة!

قمنا بزيارته بعد ذلك، للاستفسار عن الأمر و زودناه بوثائق الإثبات التي نتوفر عليها و طالبناه بالإفراج عن الشكاية من الحفظ، و التحقيق في الاتهامات الواضحة و الصريحة المنسوبة للرئيس و أعضاء مجلسه، و حذرناه من أننا سنعتبر قراره حفظ الملف تسترا من قبله على جرائم اختلاس الأموال ببلدية ورزازات ! و بتاريخ 31 يناير 2011، توجهنا بطلب رسمي إلى النيابة العامة، يحثه كتابة، بإخراج شكايتنا من الحفظ، و تسجيل جميع الوثائق المرفقة للطلب، كما يلي:

• حميد مجدي مستشار عن لائحة الأمل

• عز الدين تستيفت مستشار عن لائحة الأمل

بلدية ورزازات

العنوان : 1195 حي الوحدة- ورزازات

إلى السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات

الموضوع: طلب إخراج شكاية من الحفظ

المرجع :

- شكايتنا المسجلة بالنيابة العامة تحت عدد: 117/ش/2010

- رسالتكم عدد 117/ش/2010 بتاريخ 2010/07/09

تحية و سلام وبعد،

فعلاقة بالموضوع و المرجع المشار إليهما أعلاه و المتعلقين بحفظ الشكاية التي سجلها

مستشارو لائحة الأمل، من أجل فتح تحقيق بخصوص الخروقات و سوء التدبير الإداري و المالي و تبييد و هدر المال العام و خرق القوانين و الفساد الذي ساد بلدية ورزازات من طرف رئيس المجلس البلدي السابق محمد أداد و أعضاء المكتب المسير كل حسب الأفعال المنسوبة إليه.

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم إخراج هذه الشكاية من الحفظ و التحقيق في الاتهامات المنسوبة إلى الرئيس السابق و أعضاء مجلسه، خصوصا و أنه لم يتم استدعائنا من أجل استجلاء هذه الاتهامات في إطار التحقيق. و نحن على استعداد لمد النيابة العامة بأدلة و معطيات قطعية تؤكد الاتهامات التي سقناها في الشكاية السالفة الذكر. بل إننا نتوفر على وثائق و تقارير رسمية و مؤسساتية تؤكد كل اتهاماتنا و تزيد عليها، سواء تلك الصادرة عن المجلس الجهوي للحسابات بأكادير و تجدون نسخة من التقرير رففته، أو الوثائق و التقارير الصادرة عن المجلس البلدي الحالي و التي تؤكد هذا الفساد خصوصا تلك المتضمنة في محضر الدورة العادية لأكتوبر 2009 و كذلك محضر الدورة العادية المتضمن للحساب الإداري، لشهر فبراير 2010، رففته نسخا منها.

وتقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

و السلام

ورزازات في 26 يناير 2011

الإمضاء:

حميد مجدي

عز الدين تستيفت

بعدها مباشرة، تم الاستماع إلينا من قبل الضابطة القضائية لورزازات لما يزيد عن خمسة عشر يوما ، و أحيل ملف التحقيق برمته على محكمة الاستئناف بمراكش، ليتم "طمره" لأكثر من ست سنوات. و في شهر يونيو 2017، أدانت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش المكلفة بجرائم الأموال رئيس المجلس البلدي عن حزب الأصالة و المعاصرة و رئيس المجلس الإقليمي و البرلماني السابق، محمد أداد، و حكمت عليه بالسجن سنة نافذة و سنة موقوفة التنفيذ.

## الفصل الثالث

### المراقبة و المساهمة في تدبير شؤون البلدية

أما على مستوى تدبير شؤون البلدية فقد كنا، عز الدين تستيفت و أنا، إلى غاية "نفيي القسري" من ورزازات قبل نهاية الولاية، حريصين على وقف نزيف هدر المال العام و تقويت الأراضي و فضح التلاعب بشؤون المواطنين. و ساعدنا في هذا الأمر، ليس تمثيلنا "الضئيل" في المجلس، و لكن القاعدة الشعبية التي تتوفر عليها و نعتمد عليها في الضغط على رئيس المجلس و أغلبيته و على سلطات الوصاية التي تراقب عن قرب ما نقوم به. ففي دورة المجلس العادية بتاريخ 28 فبراير 2011 على سبيل المثال، صوتت أغلبية أعضاء المجلس البلدي لصالح قرار تقويت بقعة أرضية بموقع الراحة السياحي بورزازات لفائدة عمر بوعيدة، و هو أحد رجال الأعمال و الأعيان المعروفين، بثمن بخس جدا و بدون سلك المساطر الجارية، رغم اعتراضنا الشديد. عوّل رئيس المجلس البلدي على أغلبيته و اعتمدنا نحن على "قاعدتنا" خارج المجلس. خضنا عدة احتجاجات في الشارع العام و أمام البلدية و عملنا على فضح التبذير المتواصل لمالية و ممتلكات البلدية، و بعثنا بشكاية في هذا الصدد إلى السلطات الإقليمية. و كانت النتيجة إيجابية، حيث رفضت سلطات الوصاية المصادقة على قرار التقويت.

(كنا قد عدنا خلال هذه الفترة إلى حظيرة الحزب الاشتراكي الموحد)

الحزب الاشتراكي الموحد

فرع ورزازات

مستشارا الحزب ببلدية ورزازات:

حميد مجدي و عز الدين تاستيفت

إلى السيد عامل إقليم ورزازات

الموضوع: في شأن تقويت و تقويم قطعة أرضية بتجزئة الراحة السياحية

تحية و سلام و بعد،

يوسف مستشاري الحزب الاشتراكي الموحد بورزازات، حميد مجدي و عز الدين تستيفت

ببلدية ورزازات، أن يبلغ سيادتكم أن المجلس البلدي قام بتقويت بقعة أرضية بموقع الراحة السياحي

بورزازات لفائدة أحد الخواص، يتعلق الأمر بالسيد عمر بوعيدة، بشكل غامض و ملتبس، و تم بالإضافة إلى ذلك، المصادقة على ثمن التفويت بثمن جد بخس (100 درهم للمتر المربع).

و قد تم تمرير هذه النقطة من جدول أعمال المجلس في دورته العادية بتاريخ 28 فبراير 2011، بشكل غير ديمقراطي تماما و لا قانوني، حيث طلب من أعضاء المجلس التصويت عليها، دون تزويدهم بالمعلومات و الوثائق الضرورية المرتبطة بها، و الأدهى من ذلك و الأمر أن هذه النقطة لم يتم إدراجها من قبل و لا دراستها في أي لجنة من لجان المجلس البلدي..! ما ينم عن أن هناك مصلحة ذاتية و شبهة في تمرير "الأغلبية" لهذه النقطة من جدول الأعمال، دون احترام لأسس اللعبة الديمقراطية و لا احترام مصالح المدينة العقارية و الاستثمارية..

و عليه فإننا نطلب منكم بحكم أنكم تمثلون وصاية وزارة الداخلية على المجلس، أن تعملوا على رفض تمرير هذا التفويت المهزلة الذي يكرس مدى سوء التدبير الإداري و المالي و الفساد الذي عرفته و لا تزال بكل أسف بلدية ورزازات. و يتحمل رئيس بلدية ورزازات و أغلبيته و وزارة الداخلية و حدهم تبعات هذا التفويت الفاسد الذي يكرس هدر المال العام..

و تقبلوا عبارات تقديرنا و احترامنا

و السلام

ورزازات في 21 مارس 2011

الإمضاء: حميد مجدي

من عامل إقليم ورزازات  
الى  
السيد باشا مدينة ورزازات

**الموضوع:** الملف الإداري المتعلق بتقوية قطعة أرضية من الملك الخاص لبلدية ورزازات لفائدة السيد عمر بوعيدة .  
**المرجع:** - رساليتكم عدد 1117 بتاريخ 2011/06/28 .

**\*/ \* سلام تام بوجود مولانا الإمام \* / \***

وبعد، فعلاقة بالموضوع و المرجع المشار اليهما اعلاه و المتعلقين بملف تقوية قطعة أرضية من الملك الخاص لبلدية ورزازات لفائدة السيد عمر بوعيدة قصد انجاز مشروع سياحي، يشرفني ان اعيد اليكم دون القيام بالمتعين الملف المتعلق بهذه العملية العقارية وذلك نظرا للاعتبارات الآتية :  
- ان المعنى بالأمر يعتبر من المستفيدين الأوائل بتجزئة الراحة و قد سبق لمصالح البلدية ان كاتبته آنذاك قصد التوقيع على كناش التحملات لكن دون جدوى، كما انه من ذلك الحين لم يسو ما بذمته اتجاه الجماعة لأداء تكلفة التجهيزات الأساسية .

- ان الثمن المقترح من طرف اللجنة الإدارية للتقييم 100 درهم للمتر المربع لم يعد يساير الأثمنة المتداولة حاليا بالسوق العقارية كما ان عملية تجهيز العقار المتضمن لتجزئة الراحة قد كلفت مصالح البلدية خلال سنوات الثمانينيات ما يناهز 313.693 درهم اي ما يعادل 80 درهم للمتر المربع .  
و عليه اعيد اليكم الملف طيه طالبا منكم دعوة المجلس المعني الى العمل على تقوية هذه القطعة الأرضية عن طريق اعتماد مسطرة المزد العلني  
والسلام



عملنا مع عدد من الفاعلين المدنيين و السياسيين على إعداد المخطط الجماعي للتنمية المفروض إنجازه خلال الست سنوات المقبلة بمدينة ورزازات. عارضنا بشدة المنهجية الارتجالية التي اعتمدها الرئيس و أعضاء مكتبه، و رفضنا التشخيص الذي لم يكن مطابقا للحالة الراهنة للمدينة و واقعها الفعلي، و الذي هيئته إحدى وكالات التنمية الاجتماعية التي تعاقبوا معها لهذا الغرض. و قمنا مع الزبير بوحوث - الذي كان له دور أساسي و فعال في الإشراف على المخطط و الاشتغال عليه - على وضع اللبانات الأولى و التصور العام لمنهج العمل، الذي أفرز في النهاية مقرا تنظيميا هاما.

و وفقا لمقتضيات الميثاق الجماعي وخاصة المادة 59 من الباب الخامس، طالبنا رئاسة البلدية، بإدراج عشرات النقاط و الموضوعات في جدول أعمال دورات المجلس و مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها، و قد تم ضم بعضها و رفض غالبيتها.

من بينها على سبيل المثال فقط:

دورة أكتوبر 2009:

1. مرض أنفلوانزا الخنازير بورزازات ، و الإجراءات المتخذة من أجل الوقاية منه و معالجته.
2. المسألة الأمنية بورزازات على ضوء الاعتداءات و السرقات المتكررة خصوصا في الآونة الأخيرة.
3. دراسة إمكانية إحداث سوق أسبوعي بإحدى ساحات سيدي داود بورزازات و إصلاح و ترميم و تنظيم سوق الأحد الأسبوعي، و ذلك بالنظر إلى الضغط الكبير و البعد و الفوضى التي يعرفها مركز سوق الأحد.

دورة فبراير 2010:

1. الصناعة السينمائية بورزازات: هيكلتها، مدى الاستفادة منها، المشاكل المعيقة و المحيطة بها، آفاقها المستقبلية..
2. البث في المتابعة القضائية للذين ورطوا بلدية ورزازات في الديون المتراكمة عليها حاليا و الناتجة عن تنفيذ أحكام قضائية
3. البث في المطالبة بالتحقيق و التقييم على الأرض لمنجزات القروض و الديون الضخمة المتراكمة على بلدية ورزازات من صندوق التجهيز الجماعي FEC
4. البث في الديون الغير قانونية التي يدعي أصحابها أنها مترتبة عن البلدية والتي تناهز، 5.065.034,00 درهم

دورة أكتوبر 2010:

1. اتخاذ قرار يقضي بتصريح جميع أعضاء المجلس البلدي بالممتلكات المنقولة و العقارات.. التي يمتلكونها أو يملكها أزواجهم أو بنينهم خلال السنة السابقة للسنة التي تم انتخابهم فيها. و يتم التصريح داخل أجل شهر واحد من تاريخ نهاية دورة أكتوبر 2010، و بالتالي نشر هذه



المعطيات في سبورة الإعلانات البلدية و في موقع البلدية عبر الأنترنت أو في كتيب خاص لهذا الغرض، لتصبح علانية و تضي المصداقية على المجلس و تساهم في إعادة الثقة في المنتخبين

2. تشكيل "لجنة تقنية" تختص بوضع دراسة و مخطط لحل المعضلة السياحية بورزازات على المدى القريب جدا، على ضوء التفهق و الاندحار الخطير لهذا القطاع الحيوي و التنموي بالمدينة

3. تشكيل "لجنة تقنية" تختص بوضع دراسة و مخطط لحل المعضلة السينمائية بورزازات على المدى القريب جدا، على ضوء الفوضى و الفساد و التفهق الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي بالمدينة

دورة أبريل 2011:

1. اتخاذ قرار غير ملزم يقضي بتصريح جميع أعضاء المجلس البلدي بالممتلكات المنقولة و العقارات.. التي يمتلكونها أو يملكها أزواجهم أو بنبيهم خلال السنة السابقة للسنة التي تم انتخابهم فيها. و يتم التصريح داخل أجل شهر واحد من تاريخ نهاية دورة أبريل 2011، و بالتالي نشر هذه المعطيات في سبورة الإعلانات البلدية و في موقع البلدية عبر الأنترنت أو في كتيب خاص لهذا الغرض، لتصبح علانية و تضي المصداقية على المجلس و تساهم في إعادة الثقة في المنتخبين

2. اتخاذ قرار يخول الترخيص لساكنة أورتي نومردول بالبناء، و بالتالي حل مخلفات أخطاء البلدية على غرار ما تم بالنسبة لمناطق و ملفات أخرى بالمدينة. و التسريع بتهيئة المنطقة و تجهيزها من أجل عيش كريم للساكنة

3. الاستماع لمندوبية و إدارة مستشفى سيدي احساين بناصر بخصوص الخصاص الكبير في التجهيزات الأساسية، و كذلك الرشوة و الفساد المستشري بالمستشفى، و ذلك على ضوء احتجاجات الساكنة و هيئات المجتمع المدني و الحقوقي و السياسي لنفس السبب

4. وضع تصور عام للتعاطي و التعامل الإيجابي، و الاستفادة المتبادلة مع جاليتنا بالخارج، خصوصا و نحن على أبواب فصل الصيف

5. وضع تصور في شأن برنامج للأنشطة الثقافية و الترفيهية للساكنة و للسياح المغاربة و الأجانب، و الذي يجب تنفيذ العمل به خلال الشهور المقبلة و طيلة أيام الصيف المقبل

6. مآل قرار المجلس البلدي المتخذ في الدورة العادية لأبريل 2010 بخصوص اللجنة المكلفة بافتحاص تجاوزات المجلس السابق

7. مناقشة قرار الإدانة الذي تعرضت له أغلبية أعضاء المجلس في شخص رئيس البلدية و نائبه الأول من طرف وزارة الداخلية
8. أشغال لجنة تكافؤ الفرص التي شكلها رئيس بلدية ورزازات

دورة أكتوبر 2011:

1. اتخاذ قرار بمد ساكنة تجزئة بلاد الخير بالتراخيص الضرورية للسكن و العيش الكريم، و استفادتهم من الماء و الكهرباء و حل معاناتهم و معاناة أبنائهم بشكل نهائي على غرار باقي التجزئات
2. اتخاذ قرار في شأن التناقض الحاصل في تصاميم أراضي البناء و التجهيز المعتمدة لدى بلدية ورزازات، مع مصلحة التحفيظ و العمالة و الوكالة الحضرية، و الذي يمس في الصميم مصالح المدينة و الساكنة
3. اتخاذ قرار للتسوية النهائية للملفات العالقة بتجزئة أورتي نومردول
4. إيجاد حل نهائي للحفر و آبار المياه العادمة بدون غطاء بورزازات حماية للساكنة من القتل و الحوادث الخطيرة
5. تخصيص صندوق اجتماعي لفائدة معوزي و فقراء ساكنة ورزازات

دورة فبراير 2012:

1. دراسة و مناقشة الوضع الاقتصادي الراكد جدا بمدينة ورزازات و تأثير ذلك على المدينة و على الفئات الاجتماعية البسيطة خصوصا، و وضع تصور و سبل للخروج من هذه الأزمة الخانقة.
2. دراسة و مناقشة الأزمة الخانقة للسياحة و السينما بورزازات و وضع تصور و مخطط واضح و موضوعي لحل الأزمة.
3. دراسة و مناقشة الانفلات الأمني الذي تعرفه المدينة على جميع المستويات ( المخدرات- الجريمة -..إلخ).
4. تقييم أولي للمخطط التنموي للبلدية.
5. تقييم لأشغال لجنة تكافؤ الفرص، المنصوص عليها قانونا و الوقوف على مدى قيامها بالمهام المنوطة بها ببلدية ورزازات.

6. اتخاذ قرار بهذه الدورة بتصريح جميع أعضاء المجلس البلدي بالممتلكات المنقولة و العقارات..الخ التي يمتلكونها أو يملكها أزواجهم أو بنينهم و نشرها و الإعلان عنها للسكانة ، توخيا للمصداقية و الشفافية في عمل المجلس و مساهمة في إعادة الثقة في المجالس المنتخبة.

7. دراسة و مناقشة معاناة حي أورتي نومردول و تفعيل مقرر المجلس في شأنه.

8. دراسة و مناقشة مشاكل سكان حي التضامن 2 و اتخاذ التدابير اللازمة لحلها.

9. الوقوف على أشغال لجنة التقصي المشكلة من الهيئات السياسية للمجلس و مدى تفعيلها لتوصيات و مقررات المجلس.

10. دراسة مشكل مراقبة الأسعار و جودة المواد الاستهلاكية بورزازات و اتخاذ قرارات حاسمة في شأنها.

11. مناقشة مشكل البطالة بورزازات، و فتح حوار جاد و مسؤول مع فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

12. دراسة مشكل ضحايا القروض الصغرى بورزازات، و التي تهم فئة كبيرة من الضحايا، ضعيفة اجتماعيا و مقصية.

طالبنا أعضاء المجلس البلدي و بإلحاح غير ما مرة، بالتصويت لصالح قرار يقضي بالمتابعة القضائية للرئيس السابق و أعضاء المكتب المسير و التحقيق معهم في شأن عدد من قضايا الفساد و الاختلاسات المؤكدة، و لكن أعضاء المجلس القديما منهم كما الجدد، رفضوا جميعهم مطلبنا، و استمرت الاختلالات كما كانت.

بتاريخ 14 دجنبر 2010، و بناء على تقرير المفتشية العامة للإدارة الترابية، و كذا التحريات التي قامت بها الإدارة العامة، أصدر وزير الداخلية قرارا يقضي بتوقيف عبد الرحمان الإدريسي رئيس المجلس البلدي لورزازات لمدة شهر، و ذلك بسبب المخالفات التي ارتكبها بصفته رئيسا لمجلس بلدية ورزازات، و المتمثلة في:

- تسليم شواهد إدارية تهم إعفاء بعض الملزمين من أداء الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية دون إتباع المسطرة القانونية المعمول بها

- عدم تحصيل بعض مستحقات الجماعة من الرسوم و المداخل

- استفادة عدد من السيارات غير التابعة للجماعة من الوقود(1)

و بتاريخ 29 دجنبر 2010، أيضا، و باقتراح من وزير الداخلية، أصدر الوزير الأول مرسوما يقضي بعزل عبد الله المرابط (عن حزب العدالة و التنمية)، من عضوية و مهام النائب الأول لرئيس مجلس

بلدية ورزازات، و ذلك بسبب المخالفات التي ارتكبتها بصفته نائبا أولا لرئيس مجلس جماعة ورزازات و المتمثلة في:

- التوقيع بدون تفويض على شواهد إدارية

- تسليم شواهد إدارية تهم إعفاء بعض الملزمين من أداء الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، دون إتباع المسطرة القانونية المعمول بها(2).

ROYAUME DU MAROC MINISTÈRE DE L'INTERIEUR PROVINCE DE OUARZAZATE MUNICIPALITE DE OUARZAZATE		
ETAT		
DES RESTES A RECOUVRER SUR LES IMPOTS ET TAXES MUNICIPALES AU 31/12/2009.		
Imputation budgétaire	Désignation des rubriques budgétaires	Montant des restes à recouvrer EN DHS
		946 500,39
11.20.30.10.11	Taxe de séjour	598 044,00
11.20.30.20.22	Produit de l'exploitation des piscines	30 080,00
11.20.30.20.25	Produit des campings	2 621 222,93
11.30.10.10.11	Taxe urbaine	6 473 966,01
11.30.10.10.12	Taxe d'édilité	1 142 605,60
11.30.10.10.14	Taxe sur les terrains urbains non bâtis	17 991,18
11.30.10.10.18	Taxe d'habitation	3 073 793,66
11.30.10.10.19	Taxe du service communaux	9 186,75
11.30.10.20.21	Redevances sur les saillies	1 440,00
11.30.10.20.23	Produit de location d'immeubles à usage d'habitation	140 686,92
11.40.10.10.11	Taxe sur les débits de boissons	6 250 901,93
11.40.10.10.16	Impôt des patentes	3 559 065,98
11.40.10.10.25	Taxe professionnel	151 438,00
01.40.10.20.26	Produit de location des locaux à usage commercial ou professionnel	224 449,40
11.40.10.20.31	Produit de location d'autres biens	19 860,00
11.40.10.20.22	Concession pour le transport de viande	550,00
11.40.20.30.31	Produit des gares routières	190,00
11.40.20.30.33	Droit de stationnement sur les véhicules affectés à un transport public de voyageurs	4 739,55
01.50.40.40	Recettes imprévues et diverses	
	<b>TOTAL</b>	<b>25 266 712,30</b>

## Liste des dettes au 30 Mars 2009

N°	Nom de la Société	Montant	Émargement	Observations
1	Sté. Comptoir Général du Dadès	1.931.965,82		Visite Royale
2	Sté. Equipement Ouarzazate.....	663.131,98		Visite Royale
3	Sté. Comptoir Général "TEKKA"	-		-
4	Sté. SAFOULKI.....	311.274,20		Association
5	Sté. Frères DATAZOUT .....	-		-
6	Sté. Super Marché Dadès.....	236.253,30		Imputation budgétaire
7	Sté. BOUKBOUT Topographe...	157.200,00		Hay Fedragoum
8	AQUAZATE .....	-		-
9	Sté. ZAOUI .....	9.200,00		Standard
10	Sté. E.N.E.S .....	81.120,00		Fontaine
11	Imprimerie Publi Sud .....	11.762,00.		-
12	Electro technique DRAA.....	12.816,00		-
13	CHARAFI.....	68.400,00		Lotissement du centre
14	BEN LYAMANI.....	130.000,00		Quartier Industriel et Espace Commercial
15	ENNACIRI.....	347.579,98		Place Al Mouahidine
16	TOPO SUD.....	59.640,00		-
17	Sté. MECOMAR : - Entretien des véhicules ... - Signalisation .....	- 411.641,66		Visite Royal
18	B.E.P.O.L.....	49.920,00		-
19	Sté. RAPIDO.....	70.000,00		Puit jardin
20	Sté. HG. Equipement .....	35.000,00		Dépassement marché n° 26/06
21	Sté. Infrast .....	50.000,00		Dépassement marché n° 04/04
	<b>Total .....</b>	<b>4.636.904,94</b>		

## Liste des factures en instance Pour règlement 2009

<i>Rubrique</i>	<i>Objet</i>	<i>Titulaire</i>	<i>Montant</i>	<i>Observations</i>
02.20.60.10.13	Achat de livre pour la remise en prix	Sté frères DATAZOUT	5.000,00	
1.02.20.50.10.12	Achat de livre pour la remise en prix	BELMSGGAM Bureaux	25.000,00	
1.02.20.50.10.11	Achat de fourniture scolaire	Librairie papeterie	69.987,50	
2.04.10.10.12.10.13	Matériel technique (climatiseur)	Comptoir général du DADES	180.250,00	
1.02.10.30.60.61	Achat des produits désinfectants	Sté Comptoir général du dades	14.999,04	
1.02.10.10.20.23	Achat de produit des d'objet d'art au cadeaux remise en prix	Datazout ahmed AFRICA V S L	30.000,00	
1.01.20.90.10.11	Frais de ceremonies	BENAMAR Omar	10.000,00	
102.20.10.20.23	Dans et secours en faveur des indigents	BENAMAR Omar	35.000,00	
102.20.10.20.27	Achat de produits alimentaires	Benamar omar	35.000,00	
1.02.1030.50.57	Achat d'articles sanitaire et de plomberie	Comptoir général du DADES	19.997,40	
1.02.30.10.10.11	Achat d'arbres et de plantes	Comptoir général du DADES	29.450,00	
2.04.30.10.11.10.12	Etude technique	BEPOL	49.920,00	
2.04.30.10.11.10.11	Etude générale	BEPOL	199.680,00	
102.10.10.60.64	Fourniture et impression	Cristal service	19.980	
102.10.30.20.25	Entretien courant de réseaux téléphonique électrique et d'eau	ZAQUI ALI	10.000,00	
	Achat de livres en prix	Sté Frères DATAZOUTE	15.000,00	
	Achat des produits pour l'entretien des piscines	AQUAZATE	99.978,00	
	Fourniture de matériel informatique	Ets BELMSGGAM	198.581,57	
2.04.10.10.12.10.11	Véhicules motocycles et engins	Sté IFRI TRAN	87600,00	

*MUNICIPALITE DE  
OUARZAZATE*

*LISTE DES ARRIERES DES FACTURES  
IMPAYE C/RESTAURATION HEBERGEMENT ET RECEPTION*

<i>DATE</i>	<i>NOMS DE BENEFICIAIRE</i>	<i>MONTANT</i>	<i>OBSERVATIO</i>
Année 2004-2007	Hôtel Kenzi Azgor	76.589,80	
Année 2007	Cos O.N.E	89.566,00	
99 à 2003	Complexe le Fint	9.910,00	
2006 et 2007	" "	56.890,00	
Du 05/04/08	La perle du Sud	8.145,00	
05/03/08	Restaurant Mogador	4.410,00	
30/01/04	Bivouacs du désert	65.400,00	
29/03/05	Hôtel Palmeraie	5.640,00	
08/06/05			
03/2007	Sté Restaurant la Vallée des Kasbahs	7.000,00	





## القسم التاسع

ولاية عبد السلام بيكرات علم إقليم

ورزازات و اختفاؤه المفاجئ



## مدخل

بتاريخ 22 يناير 2009، تولى رئاسة إقليم ورزازات - محل محمد إشنارن - عامل جديد هو: عبد السلام بيكرات. كانت الأحداث صاخبة جدا معه في السنة الأولى من عهده. صدنا منذ البداية و امتنع عن استقبال نقابتنا، و رفض حل نزاعات الشغل وفقا للاختصاصات المخولة إليه. تشنجت العلاقة بيننا و بينه، و انتهز أرباب العمل الفرصة، لمحاربة العمل النقابي و التراجع عن اتفاقيات الشغل المبرمة و الإجهاز على مكتسبات العمال. أذكر من بين المؤسسات التي سارعت إلى ذلك: إدارة مستشفى سيدي احساين بناصر و شركات التدبير المفوض و فندق بلير و أزغور و أميتس كرم و دار الضيف و شركة واركاز - طوطال... الخ.

عقدنا مجالسنا الكونفدرالية و سطرنا برامج نضالية نواجه بها تحالف السلطة و المال الذي استقوى مع الوافد الجديد. كان الاتحاد المحلي في هذه الفترة لحسن الحظ، متماسكا و أكثر تنظيما و انسجاما و يضم تحت لوائه حوالي 40 فرعا نقابيا قائما بذاته على الأقل. الحضور في المحطات النضالية ملزم لجميع المنخرطين، و يحاسب بشكل صارم مناضلونا بهذا الصدد. برامجنا النضالية تكون موجهة للشركات الخاصة و تؤثر في منتجها المالي. الإعلان عن الإضراب العام المحلي بورزازات معناه، توقف شبه كلي لأهم الشركات الخاصة والأنشطة التجارية الكبرى و قطاع الخدمات و الإدارات العمومية. المسيرات التي نقوم بها بمختلف الأحياء و شوارع المدينة، تضم الآلاف من العمال و العائلات و المتعاطفين، رغم أن صداها الإعلامي على المستوى الوطني كان ضئيلا. و هذا أمر عانينا منه، حيث لم تكن وسائل الإعلام تتابع و تغطي الاحتجاجات التي نخوضها. من جهتنا نقوم بتصوير و توثيق بعضها بشكل غير مهني و بإمكانياتنا الذاتية و الضعيفة.

لما يقرب من سنة تقريبا، و نحن في صراع مباشر و مواجهة شديدة معه. وقعت عدة مصادمات عنيفة بالشارع العام مع قوات الأمن و القوات المساعدة و قوات التدخل السريع، بسبب محاولته منع نقابتنا من التظاهر و منعها من الاعتصام و منعها من الوصول إلى جوانب مقر العمالة. و للقارئ في هذا الصدد، أن يتخيل معنى أن تناضل و أنت بعقر دار "خصمك اللدود" بمقر العمالة، و تناضل و أنت خارجها ! فلا محالة ستحتك يوميا معه و مع رؤسائك المباشرين في العمل و رؤساء الأقسام و المصالح، "خدامه الطيعين". و مع ذلك صمد النقابيون في الاتحاد المحلي، و واصلت النقابة كفاحها داخل عمالة ورزازات.

و في خضم المعركة المتصاعدة معه، لجأ إلى القضاء لكبح نضالاتنا، و تم اعتقالنا نحن: عمر اوبوهو و الحسان أقرقاب و حميد مجدي، يوم الجمعة 23 أكتوبر 2009، في آخر الليل.

## الفصل الأول

### اعتقال عمر ابوهو و الحسان أقرقاب و حميد مجدي

حوالي الساعة الحادية عشرة و النصف من ليلة يوم الجمعة 23 أكتوبر 2009، اتصل بي عبر الهاتف عبد الله أشاوي عضو المكتب النقابي لفندق كرم بالاص، و أبلغني أن الحسان أقرقاب عضو مكتب الاتحاد المحلي، تم القبض عليه للتو من قبل قوات الأمن الوطني في مقر عمله بنفس الفندق. لم أصدق الخبر و ظننته مجرد "مقلب" بين أصدقاء. بعد مرور حوالي عشر دقائق، تلقيت مكالمة أخرى من بوسلهام نصري أمين مال الاتحاد، أكد لي فيها بأنه تلقى نفس الخبر. اتفقنا على أن ينتظرني بالقرب من بيته لأقله بسيارتي، و نتبين حقيقة الأمر. و بمجرد خروجي من باب منزلي، أحاط بي حوالي 10 أنفار من قوات الأمن الوطني بالزي المدني، و أخبرني قائدهم أنني رهن الاعتقال بأمر من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية. طلبت منه قرارا مكتوبا بذلك، و أبلغني أن "الأمر بالاعتقال" تلقاه من الوكيل عبر الهاتف فقط. أبلغت بوسلهام نصري الذي كان في انتظاري بالمستجد، و اقتادوني إلى مركز الشرطة القضائية بشارع محمد الخامس. وجدت الحسان أقرقاب هناك، و بعد حوالي نصف ساعة اقتادوا عمر ابوهو كاتب الاتحاد المحلي الذي اعتقلوه من حفل زفاف عائلي كان مدعوا إليه. داع خبر حبسنا نحن الثلاثة و بدأ، العمال و المهنيون و المواطنين و مناضلو الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و الجمعوية، بالتوافد إلى جوانب مركز الشرطة القضائية. امتلأ المكان بالمؤازرين و بسيارات الأجرة و سيارات المناضلين و تم قطع الطريق الرئيسية للمدينة، و اهتزت الأجواء بشعارات تستنكر "اختطافنا" ليلا و تندد بعامل الإقليم و تطالب بإطلاق سراحنا فوراً. و الغريب في الأمر أن المسؤولين عن الأمن الوطني، "التمسوا" منا و نحن رهن الاعتقال، تهدئة المتظاهرين، و صدهم عن الاحتجاج !

تشكلت في الحين تنسيقية محلية لمؤازرتنا و تتبع الملف القضائي، تضمنت الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و الجمعوية، التالية:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي - حزب النهج الديمقراطي - الحزب الاشتراكي الموحد - فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - أطاك المغرب، المجموعة المحلية - تيار المناضل(ة) - جماعة العدل و الإحسان. و تمخضت عنها خلية منتدبة للتتبع و الإحاطة مكونة من: مصطفى بوهو و عبد المجيد بومليك و محمد ماکلي.

منذ اقتيادنا إلى مركز الشرطة و نحن نلح على الضابطة القضائية بأن تطلعنا على صك الاتهام الذي بسببه اعتقلنا في آخر الليل، و كنا نحتج على هذا التأخير غير القانوني. لم نبلغ بالتهمة الموجهة إلينا إلى

غاية الساعة الرابعة و النصف من صباح يوم السبت 24 أكتوبر 2009، و أخبرونا بأن النيابة العامة للمحكمة الابتدائية بورزازات توصلت بشكاية من عامل الإقليم عبد السلام بيكرات شخصيا متضمنة لما يلي:

"شكاية من عامل إقليم ورزازات إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية، و نسخة من نفس الشكاية موجهة إلى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بورزازات، ضد مجموعة من العناصر المنتمية للاتحاد المحلي للكادش، و يتعلق الأمر ب: عمر ابوهو – حميد مجدي – الحسان أقرقاب " الذين قاموا يوم الخميس 22 أكتوبر 2009 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال إلى غاية السادسة مساء بالدعوة ثم تنظيم تجمهر بالطريق العمومية و مسيرة بدون ترخيص و ذلك أمام مقر عمالة إقليم ورزازات و الشوارع المحيطة به. و خلال هذا التجمهر و المسيرة تم إلقاء خطاب من طرف المسمى حميد مجدي مع ترديد شعارات تمس بمؤسسة عامل صاحب الجلالة على الإقليم و كرامته الشخصية، و من بين هذه الشعارات الشفاهية التي تم ترديدها على مسمع ممثلي المصالح الأمنية و موظفي الكتابة العامة ما يلي:

1. يا عامل يا جبان ، س. د. ت لا تهان

2. العامل سير بحالك ، ورزازات ما شي ديالك

3. يا عامل يا شفار ، من ورزازات خصك ترحل

هذه السلوكات تعتبر منافية للأخلاق العامة و للإطار القانوني لعقد التجمعات العمومية وفق المقتضيات القانونية.. و تلتمس الشكاية العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الصدد. " انتهى.

تم التحقيق معنا كل على حدة، و طبعا رفضنا هذه الاتهامات و اعتبرنا اعتقالنا سياسيا. فالأمر بالنسبة إلينا، يتعلق بوقفة احتجاجية مثل العشرات من الوقفات التي قمنا بها أمام مقر عمالة الإقليم، و هي لا تحتاج حسب القوانين الجارية إلى ترخيص، و كانت موضوع بلاغ صادر عن الاتحاد المحلي و هو جهاز معترف به قانونا، و أرسلت نسخة منه إلى باشوية المدينة و عمالة الإقليم منذ ما يزيد عن عشرين يوما. ثم إننا لم نتوصل بأي قرار للمنع مكتوب أو شفهي..! و اعتبرنا اعتقالنا/اختطافنا، ليلا، و من بين المئات من المتظاهرين، و دون الاكتفاء بدعوتنا بشكل عادي و في أوقات العمل العادية، ما هو إلا شطط في استعمال السلطة و تلبية فقط لإرادة عامل الإقليم، و دليل على استعمال السلطات، لمؤسسة القضاء، لأغراض القمع و الانتقام. خصوصا و أن المشتكي، هو عامل الإقليم نفسه الذي نقوم بالاحتجاج عليه، لمحاربتة العمل النقابي و استعماله للعنف المفرط و غير المبرر في وجه النقابيين و قمعه لنضالات العمال في كل القطاعات، و رفضه منذ قدمه إلى ورزازات في شهر يناير 2009 ( و نحن في شهر أكتوبر 2009)، تشكيل اللجنة الإقليمية للبحث و المصالحة التي ينص عليها قانون الشغل، من أجل فض

نزاعات الشغل الجماعية.. ! و قد رفضنا جميعا التوقيع على محاضر الضابطة القضائية، بسبب ما يشوبها من عيوب.

كانت الأجواء خارج مركز الشرطة متوترة جدا بين قوات الأمن و التدخل السريع و القوات المساعدة و بين المتظاهرين من العمال و المهنيين الذين قطعوا الطريق الرئيسية على مستوى شارع محمد الخامس و أحاطوا بمركز الشرطة من كل جانب. حوالي الساعة الثانية عشرة من زوال يوم السبت 24 أكتوبر 2009، تم إخراجنا من إحدى الأبواب السرية بعيدا عن أنظار المتظاهرين، و أخذونا بسرعة جنونية على مثن إحدى سيارات الشرطة التي كادت أن تودي بحياتنا، إلى المحكمة الابتدائية قصد تقديمنا إلى وكيل الملك الذي سيبت في أمرنا. و لكن بعد مرور حوالي خمس عشرة دقيقة من الانتظار أمام مكتبه، تم إبلاغنا أننا سنعود إلى مخفر الشرطة تحت ذريعة "تعميق البحث" ! و في طريقنا إلى المخفر، شاهدنا الحشود الشعبية متجهة صوب المحكمة. ثم بالقرب من مركز الشرطة جاءت الأوامر بإعادتنا مرة أخرى إلى المحكمة. إن الذي يستفاد من هذا التردد و الارتباك، هو أن مثل هذه القضايا، لا تتم وفق المساطر و القوانين الجارية، و لكن بناء على تعليمات قد تتغير في كل لحظة.

بعد أربع ساعات من الانتظار و نحن دائما في حالة اعتقال، تم استنطاقنا من قبل وكيل الملك "محمد لحو"، و كان يؤازرنا الأساتذة المحامون: ذ. علي المرابط، و ذ. عمر سامي، و ذ. محمد السعيد، و ذ. عبد الحق اليعلاوي، و ذة. نزهة ابوهو. أخبرنا الوكيل بنفس ما جاء على لساننا لدى الضابطة القضائية، و أكدنا له احتجاجنا على الطريقة التي تم بها اعتقالنا و ظروف التحقيق معنا التي تهيمن عليها تعليمات عامل الإقليم. في نهاية التحقيق طلب منا، بشكل "مفاجئ" أن نسمح له بالتوسط من أجل الصلح بيننا و بينه على اعتبار - حسب قوله - أنه طيب و هو رجل حوار و قد جلس معه كثيرا و يعرفه جيدا، و المفروض الآن أن نعمل جميعا على وضع حد للاحتقان السائد بالمدينة، و ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مخاطر ستعود سلبا أولا و قبل كل شيء على العمال و ممثليهم النقابيين ..! و اقترح بالتالي عقد لقاء، معه في الحال إذا ما سمحنا بذلك. ثم أضاف أنه من مصلحتنا ك"متهمين"، و من أجل إنجاح الحوار معه، الاعتذار له أولا عما بدر منا من تجاوزات..! و طلب منا في نهاية كلامه التشاور في الأمر في إحدى الغرف المجاورة. في حينه ودون أية مشاورات، رفضنا رفضا باتا أي اعتذار لعامل الإقليم، و طالبنا باعتذاره هو على الاعتداء الذي طال العمال و طالبنا معهم جراء ممارساته القمعية و غير القانونية. و عاتبنا بشدة وكيل الملك الذي بطلبه هذا يكون قد أداننا مسبقا..! أما بالنسبة للقائه و التحاور معه فلا مشكلة لدينا. طلب أحد محاميننا من الوكيل اتخاذ قرار متابعة المعتقلين أو إخلاء سبيلهم قبل لقاء العامل، و لكنه تجاهل الأمر !

حوالي الساعة السادسة مساء من نفس اليوم، أفلنا الوكيل نحن الثلاثة في سيارته الخاصة "و نحن لا نزال رهن الاعتقال" إلى مكتب عامل الإقليم بمقر عمالة ورزازات. و قد وجدناه في استقبالنا بحضور طاقمه الأمني كله (رئيس قسم الشؤون الداخلية ، القائد الإقليمي للدرك الملكي ، القائد الإقليمي للأمن الوطني، القائد الإقليمي للقوات المساعدة، رئيس مديرية مراقبة التراب الوطني بورزازات..). و حضر معنا هذا اللقاء - بإصرار منا - رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بورزازات مصطفى بوهو، الذي كان متابعاً و مواكبا عن قرب لجميع الأحداث منذ الساعات الأولى من اعتقالنا.

تحدث المعتقلون في هذا "الاجتماع" عن بعض التجاوزات التي تسود عالم الشغل في ورزازات و عدم تطبيق القوانين بصدها، و استغرابهم رفض عامل الإقليم استقبال أعضاء مكتب الاتحاد، و امتناعه عن عقد اللجان الإقليمية المرتبطة بالشغل و الموكول إليه اختصاصها.. و بعد مناقشة بعض قضايا العمال بشكل عام، و ادعائه عدم العلم بها ! طلب تأجيل التداول في هذه الأمور إلى وقت لاحق، ثم أخلي سبيلنا مباشرة. اعتقدنا أن الأمر انتهى عند هذا الحد، و لكن بعد أيام قليلة، توصل كل واحد منا باستدعاء للمثول أمام المحكمة الابتدائية بتاريخ 19 نونبر 2009، بتهمة:

"السب و القذف العلني و إهانة موظف عمومي أثناء قيامه بعمله، و التجمهر و عقد تجمع عمومي بدون ترخيص، الأفعال المنصوص على تأميمها و العقاب عليها بموجب الفصول 38 و 44 و 46 من الظهير الشريف المؤرخ في 15/11/1958 بشأن قانون الصحافة، و الفصول 3 و 4 و 9 و 21 من الظهير الشريف 15/11/1958، بشأن التجمعات العمومية، كما تم تغييرهما و تتميمهما، و الفصل 263 من القانون الجنائي."

تم تأجيل جلسة 19 نونبر و جلسات متعددة بعدها. فالمحاكم المغربية التي توفر لها طبيعتها السلطوية وظائف كامنة و غير مرئية، تتفنن في لعبة سير الجلسات، و حدودها الزمنية، و تضبط من خلالها مفاصلها "غير القضائية". فطول مدتها و ثقلها و عبثيتها في غالب الأحيان، يسعى من خلالها القاضي، الذي يعمل - بالضرورة - تحت إمرة "الرئيس"، سواء كان رئيساً للمحكمة أو العمالة أو الوزارة أو الحكومة، إلى استنزاف المتابعين و عائلاتهم و مؤازريهم و محاميهم. و بذلك يضمن النظام القضائي المغربي، أن تخترق أشغال المحاكمة التي تعقد في جو مشحون و رهابي و طقوسي، المجتمع بكامله، و توجهه و تضبطه.

أولى الجلسات بالمحكمة الابتدائية كانت بتاريخ 19 نونبر 2009، تلتها جلسة 14/01/2010، ثم 11/03/2010، ثم 01/07/2010، ثم 02/12/2010 ثم 16/12/2010. و كان يؤازرنا فيها جميعاً و من مناطق مختلفة من المغرب تطوعياً الأساتذة المحامون:

ذ/ علي المرابطي، ذ/ رشيد بلعربي، ذ/ عمر سامي، ذ محمد أبارحو، ذ/ الحسين تامي، ذ/ ابراهيم بلخير، ذ/ مصطفى بوسيل، ذ/ عبد اللطيف الراجي، ذ/ السعيد الحلواني، ذ/ عبد المالك شكلاط، ذ/ محمد السعيدي، ذ/ عبد الحق اليعلاوي، ذة/ نزهة بوهو، ذ/ محمد الحسني، ذ/ عبد اللطيف الراجي، ذ/ محمد الدحدوحي، ذ/ محمد بلخير، ذ/ النقيب علي عمار، ذ/ مصطفى السايح، ذ/ عبد السلام الشاوش، ذ/ ابراهيم ستيتو، ذ/ هشام بن عمرو، ذ/ النقيب الطيب الساسي، ذ/ النقيب محمد وهبي، ذ/ محمد مزواري، ذ/ عبد السلام باهي، ذ/ النقيب محمد الضو، ذ/ محمد الغلوسي، ذ/ طارق السباعي، ذ/ النقيب عبد الرحمان بنعمرو، ذ/ حميد المدهون، ذ/ محمد الصبار، ذ/ اسماعيل عمار، ذ/ ابراهيم ميسور، ذ/ مصطفى السايح، ذ/ محمد أيت هما، ذ/ العربي الشنتوف، ذ/ السعيد بن حماني، ذ/ مصطفى الكرين، ذ/ ادريس العمراني، ذ/ النقيب عثمان النوراني، ذ/ عباس مصباح، ذ/ النقيب احمد الحماوي، ذ/ النقيب عبد الرحمان العلال، ذ/ بوشتي الحالي، ذ/ محمد حاجي...

كانت المحكمة و القاعة الرئيسية أثناء الجلسات تغص بالجماهير، مناظرون و مواطنون و منتبعون و ممثلو الإطارات المؤازرة.. و تكون مصحوبة دائما بمسيرة و وقفة احتجاجية أمام المحكمة. شعارات صاخبة و أصوات عالية يعج بها المكان تشير كلها إلى عدم استقلالية القضاء و تطالب بالتوقف عن المحاكمات السياسية و الصورية و تعلن عن أنها لن تتخلى عن المتابعين. و طبعا يكون المكان مطوقا بالمئات من قوات التدخل السريع و الشرطة و القوات المساعدة، كما تتواجد كل أصناف الأجهزة الاستخباراتية التي كنا نعرف بعضها و لا نعرف بعضها الآخر: مخبرات من العمالة و من الدرك و من الأمن و من القوات المساعدة و من مراقبة التراب الوطني و الشيوخ و المقدمين.. الخ. و يتم تطويق بالمثل مقر النقابة.

بتاريخ 2010/12/16، أصدرت المحكمة قرارها كما يلي:

"إدانة المتهمين الحسان أقرقاب و عمر اوبوهو و حميد مجدي بعد إعادة التكييف لأجل إهانة موظف عمومي بسبب مهامه و المساهمة في مظاهرة بالطريق العام دون تصريح مسبق، و الحكم على كل واحد منهم بثلاثة أشهر حبسا موقوف التنفيذ و غرامة مالية قدرها 1200 درهم مع تحميلهم الصائر بالتضامن و جعل مدة الإجبار ضد كل واحد منهم في ستة أيام. و ذلك " تطبيقا للفصول 55 و 109 و 120 و 121 و 263 من القانون الجنائي و الفصلين 11 و 14 و 25 من الظهير الشريف بمثابة قانون بشأن التجمعات العمومية، و مقتضيات المواد 1 و 3 و 256 و 287 و 365 و 366 و 367 من قانون المسطرة الجنائية".



و قد اعتمد القاضي في حكمه علينا، على محضر و تقرير الشرطة القضائية و محضر باشا المدينة و محضر القائد الإقليمي للقوات المساعدة و شهادة مقدم حضري ! تم استئناف الحكم من طرفنا و من طرف النيابة العامة أيضا. و بعد سلسلة متعددة من الجلسات و سنتين تقريبا عن صدور الحكم الابتدائي، و بتاريخ 03 أكتوبر 2012، قررت محكمة الاستئناف بورزازات تأييد الحكم الابتدائي المستأنف. كما أيدت محكمة النقض بالرباط بتاريخ 24 يوليوز 2013، قرار محكمة الاستئناف.

## الفصل الثاني

### محاولة "الاغتيال" الأولى

كان الوضع نهاية سنة 2010 و بداية 2011، متأزما بالنسبة لفئة العمال. كثف أرباب الشركات الهجوم عليها و على نقابتها:

الطرد الجماعي ل 111 مأجورا من فندق بلير و عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم؛ طرد ستة عمال على الأقل من فندق دار الضيف بسبب انخراطهم في العمل النقابي؛ طرد ثمانية عشر مأجورا من شركة واركاز- طوطال بسبب الانخراط في النقابة؛ طرد بعض عمال منجم بوازار؛ عدم أداء أجور و مستحقات عمال فرح الجنوب لعدة شهور؛ مشاكل ترتبط بعدم أداء الأجور بشكل دوري و قانوني و ضرب المكتسبات و رفض تطبيق قانون الشغل في أوكسفير و أفريكا هورس و أزغور..الخ.

كان الاتحاد المحلي يرد بقدر قدراته الذاتية على هذا الهجوم المستفحل و المتواصل. قمنا بتسطير العديد من البرامج النضالية: وقفات، مسيرات، اعتصامات قطاعية أو موحدة..الخ. و في هذه الفترة من الزمان، أي نهاية سنة 2010 و بداية سنة 2011، اندلعت انتفاضات شعبية و عارمة بكل من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و سوريا، احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتردية، و استنشاء الفساد و انعدام الحرية و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية.. و هي أسباب للاحتجاج، يشترك فيها معهم و إلى حد كبير، بلد المغرب. أدت هذه الفورات إلى الإطاحة بأربع رؤساء دول، في كل من تونس و مصر و ليبيا و اليمن.

في هذه الأثناء، كان نظام الحكم متوجسا مما يمكن أن يحدث و في حال "ارتباك" شديد، ذلك أن الأسباب المؤدية لهذه الانتفاضات الشعبية، يوجد مثلها و أكثر في المغرب كما أشرنا. و قد شكلت ورزازات آنذاك من خلال حجم و كمية و تواصل الاحتجاجات المنجمية و الفندقية و شركات القطاع الخاص و العام، حالة قلق حقيقية للأجهزة الأمنية و الاستخباراتية على أعلى مستوى. لذلك فقد تقرر القضاء على بؤرة التوتر هذه، مهما تطلب الأمر !

كان النظام السياسي مدركا أن ورزازات يمكن أن تكون منطلقا للاحتجاجات في المغرب كله أسوة بما حدث في الدول الأخرى. لم تكن حركة 20 فبراير التي اتخذت نضالاتها صبغة وطنية، قد ظهرت بعد. و كنا في جميع تظاهراتنا نعبر عن تضامننا مع الشعوب المنتفضة، عبر بياناتنا و في شعاراتنا و خطبنا. و كنا على وعي تام بهواجس الحكم.

بتاريخ 26 يناير 2011، سطر المجلس الكونفدرالي المحلي برنامجا نضاليا و أصدر بيانا جاء فيه:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

ورزازات

ورزازات في: 2011/01/26

## بيان

انعقد المجلس الكونفدرالي بورزازات يوم 26 يناير 2011 بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات، حيث قدم مكتب الاتحاد المحلي تقريرا مفصلا، تركز حول الأحداث العظيمة التي حدثت في تونس و الهمة الجديدة و المعنويات العالية التي خلقتها هذه الأحداث لدى كل الشعوب العربية و المغاربية، و المناخ الرائع الذي أسست له هذه الثورة الشعبية، على الرغم من امتلاك الطغيان و الديكتاتور و الديكتاتورية في تونس، لكل آليات القمع و الحصار، و على الرغم من وقوف مدبرة الشر العالمي الولايات المتحدة الأمريكية و أذناها معه و مع كل الطغاة في العالم..

كما تطرق إلى الرشوة و الفساد المستشري الذي طال و لا يزال جميع مؤسسات الدولة في المغرب، القضائية و الانتخابية و الإدارية و الخدماتية، و غياب العدالة و الديمقراطية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة جدا التي يعيشها العمال و المعطلون و عموم الشعب المغربي، و التمييز بين المغاربة و عدم تكافؤ الفرص و حماية الفاسدين و عدم المساواة في تطبيق القانون..

و تطرق العرض أيضا إلى الحكم الجائر الذي قضت به المحكمة الابتدائية بورزازات في حق الإخوة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، عمر اوبوهو و حميد مجدي و الحسان أفرقاب، على إثر الشكاية التي تقدم بها عامل إقليم ورزازات لتكميم الأفواه.. ما يؤكد عدم عدالة و استقلالية القضاء، و استمرار نفس أسلوب العهد القديم في تعامل الدولة و رموزها مع الحركات الاحتجاجية و مطالب المواطنين العادلة في جميع جهات الوطن ..

و جاء في العرض كذلك توصيف للهجوم المستفحل الذي تتعرض له الشغيلة بورزازات، و الذي تبرز أهم مظاهره في فصل العمال بشكل غير قانوني عن العمل، و عدم تطبيق قوانين الشغل الجارية، و استعلاء الباطرونا و اعتمادها على نفوذها المالي و الإداري و السياسي لضرب حقوق و مكتسبات الأجراء البسيطة.. تجلت بعض هذه المظاهر بكل من فندق بلير و دار الضيف و أزغور و فرح

الجنوب و كذا شركة وار كاز طوطال و أوكسفير و منجم بوازار و إدارة مستشفى سيدي احساين بناصر و مندوبية التعليم .. و غيرها من المؤسسات المارقة التي تسعى و يسعى أصحابها إلى الاغتناء غير المشروع على حساب العمال و مصالحهم و مصالح البلد العليا..

و أشار كذلك إلى الوضع المستفحل الذي وصلت إليه مدينة ورزازات، جراء إهمال الدولة لها و لساكنتها، رغم أن الاتحاد المحلي، دق ناقوس الخطر غير ما مرة و في مناسبات متعددة. من ضمن ذلك، الرسالة المتعلقة بالمسألة السياحية - و التي تضمنت أسباب تراجع هذا القطاع - التي بعثنا بها إلى الوزير الأول و العديد من المسؤولين قصد التدخل العاجل و إنقاذ ما يمكن إنقاذه، و وضع عجلة التنمية في المنطقة عوضا عن التراجع الكاسح الذي أضحت تعرفه.. و لكن هذه الإشارات و المبادرات و الرسائل لم تعرف أي رد و لا صدى يذكر، و لا أي أثر أو تدخل لإنقاذ الوضع الكارثي الذي تعيشه المدينة و يكتوي بناره أولا و قبل كل شيء العاملات و العمال و المعطلين و الفئات المستضعفة و المحرومة..

كما أحاطت الورقة بالمسألة التنظيمية، حيث ذكرت بانتهاء الفترة الانتدابية لمكتب الاتحاد المحلي الحالي في شهر فبراير المقبل، و أكدت على ضرورة احترام الأجل و القانون و الديمقراطية الداخلية، و الاستعداد المادي و الأدبي للمؤتمر المحلي كما تنص على ذلك القوانين الجديدة لمنظمتنا و بالتالي تجديد أعضاء المكتب المسير..

و بعد نقاش مستفيض للتقرير، فإن المجلس الكونفدرالي بورزازات:

❖ يحيي عاليا الشعب التونسي، و يعلن تضامن الشغيلة بورزازات المطلق معه - و مع القوى الحية - في ثورته ضد الديكتاتور و الديكتاتورية في تونس، كتعبير عن إرادة الشعب العربي و المغربي قاطبة في الانعتاق و الحرية و العيش الكريم، و كتأكيد على أن التغيير ممكن و أن هناك إمكانية دائما لتحقيق آمال و أحلام و طموحات الشعوب إذا قدرت و اختارت و "أرادت الحياة".

❖ يرفض و يدين بشدة الأحكام الجائرة الصادرة في حق الإخوة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، و يؤكد أنها تعبير عن فساد الجهاز القضائي بورزازات و المغرب، و يعبر عن عدم استقلاليته، و يعلن رفضه و تصديه لهذه الأحكام الظالمة بكل الوسائل..

❖ يستنكر الهجوم الذي يتعرض له العمال الكونفدراليون، و يطالب السلطات و مندوبية التشغيل و

السياحة و الضمان الاجتماعي، بتحمل مسؤولياتهم كاملة، في حماية الشغيلة و صيانة حقوقهم و مكتسباتهم المشروعة و السهر على تطبيق القانون..

❖ يقرر البدء في إطار برنامج نضالي تصعيدي، بتنفيذ مسيرة يوم الأحد 06 فبراير 2011 على الساعة الرابعة بعد الزوال، تنطلق من أمام مقر الكدش بورزازات، مرورا بشارع محمد السادس ثم محمد الخامس فشارع مولاي رشيد و تنتهي بساحة الموحدين ، احتجاجا على عدم تعاطي الدولة الإيجابي مع مطالبنا، و عدم تدخلها الجاد و المسؤول لإنقاذ ورزازات من الوضع الكارثي الذي تسير إليه، خصوصا في القطاعين السياحي و الفندقي و ما يترتب و سيترتب عن ذلك من مآسي اجتماعية للعمال و المهنيين و الساكنة على السواء..

و قد قرر المجلس في الأخير عقد المؤتمر المحلي للكدش بورزازات و تكونت لهذا الأساس لجنة تحضيرية مكونة من كتاب و أمناء الفروع أو من يمثلهما..

عن المجلس الكونفدرالي

نائب الكاتب العام: حميد مجدي

عملنا على توزيع البيان، و أرسلنا نسخا منه إلى الإدارات المعنية (الوزارة الأولى، وزارة السياحة، وزارة الشغل، وزارة الداخلية، عمالة الإقليم...) و بعثنا به لوسائل الإعلام المتاحة لنا.

قامت الدنيا و لم تقعد لدى السلطات و المخابرات التي زادت من حدة مراقبة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و تتبع تحركاتهم عن قرب شديد. مراقبتنا تتم بشكل دائم، و لكنها تشد في بعض الأوقات و تتكثف، و كل ما كان هناك تغيير في حدثها كنا ننتبه إليه و نشعر به ( كأن يظل أشخاص من المخابرات أمام بيتك في سيارة أو بدونها طيلة الليل، أو يواصلون مراقبتك بشكل متواصل في مكان العمل و أينما ذهبت..).

في خضم هذه الأحداث المتصاعدة، كان على الدولة أن تتخلص من الأشخاص "المزعجين" لها و المؤثرين فعليا في الاتحاد. و كنت هدفها الأساسي في هذا الأمر.

حاول المسؤولون في السلطة غير ما مرة - كما هو الأمر بالنسبة لكثيرين غيري - أن يستدرجون للاستفادة من منصب إداري أو سياسي أو للحصول على أموال أو امتيازات أو هبات.. الخ. و لم تتوقف هذه المحاولات طيلة فترة اشتغالي بالعمل النقابي و الحقوقي و السياسي. و كان الأمر يتم إما بشكل مباشر

أو عبر وسطاء، خصوصا و أنني أشتغل بقربهم بمقر العمالة. و لما لم تفلح إغراءاتهم، حاولوا "تلطيخ سمعتي" بهذا الشكل أو ذاك عند العاملات و العمال و ساكنة ورزازات و الرأي العام، و الإيقاع بي في مسألة "أخلاقية" ما. وسائلهم في ذلك معروفة و خسيصة، و هم يعرفون ما يؤثر في مشاعر الناس، و كثير من السياسيين و النقابيين و الصحفيين و المثقفين و غيرهم وقعوا في هذا الشراك. كنت - كما رفاقي - على بينة من هذا الأمر، و كان علينا أن نحتاط و نحذر أكثر ما يمكن. فنحن أمام هياكل للدولة، علنية و سرية، لها تجربة خاصة، و هي متفرغة لهذا العمل، و تتوفر على إمكانيات بشرية و مادية هائلة، للتأمر على المعارضين و القضاء عليهم رمزيا على الأقل. و لما لم ينجحوا في ذلك أيضا و لم تفلح تهديداتهم، تقرر "ربما" - مع بداية الانتفاضات العربية و المغاربية - "تصفيتي جسديا". و قد تكفلت بهذا الغرض - حسبما علمت فيما بعد من بعض الأشخاص المقربين من السلطة - "قوات خاصة" تنقلت إلى ورزازات بعد إصدار البيان أعلاه مباشرة، و اتخذت - على ما أعتقد، لأنه قيل لي ذلك و لست على يقين من شيء - مستقرا لها إحدى الثكنات العسكرية الموجودة بضواحي المدينة. و من ضمن الفترات التي تم انتقاؤها لتنفيذ مآربهم، علمهم بإحدى السفريات التي سأقوم بها إلى الرباط رفقة ابنتي "نسرين مجدي" التي تدرس آنذاك بالسنة الثانية بكالوريا، بثانوية محمد السادس للتعليم العمومي، و كان عمرها لا يتجاوز 17 سنة، بقصد اجتيازها لامتحان كتابي أعلنت عنه المنظمة الأمريكية أميديست (AMIDEAST - America-) (Mideast Educational and Training Services) التي تعنى بشؤون التعليم و التدريب و التطوير و التبادل الثقافي. و كان ذلك يوم الجمعة 04 فبراير 2011، أي قبل البدء بتنفيذ البرنامج النضالي المقرر بيومين. كان قرار التصفية الجسدية - في غالب الظن - سيتم خلال الرحلة التي سنقوم بها - نسرين ابنتي و أنا - بين ورزازات و الرباط، وقد يكون ذلك على الأرجح في جبال تيشكا، لصعوبة المسالك هناك و ضيقها و ارتفاعها الحاد و سهولة الزج بنا في الهاوية... و من حسن الصدف، أنني قررت في آخر لحظة، ألا أستعمل سيارتي (رونو 19) للتنقل، و ركبنا حافلة نقل المسافرين بالمحطة الطرقية، و توجهنا مباشرة إلى الرباط مع بقية الركاب.

خلال هذه الرحلة، حدثت أمور استرعت انتباهي و أثارت استغرابي و استغراب رفاقي، لأنني كنت أبلغهم بكل مستجد. فعامل إقليم ورزازات عبد السلام بيكرات، لم يتوقف و على رأس كل ساعة تقريبا أو أقل، عن الاتصال بي مباشرة عبر هاتفي النقال. علمت فيما بعد أنه كان على علم - "ربما" - بقرار تصفيتي، و كان رافضا لذلك و معارضا له بشدة. كانت اتصالاته بي تتغيا إقناعي بإلغاء البرنامج النضالي الذي تم تسطيره. و أخبرني أنه تقرر إرجاع العمال المطرودين إلى عملهم و حل جميع المشاكل المحلية المرتبطة بعلاقة الشغل. كما تقرر عقد لقاء وطني بيننا كاتحاد محلي للكش، و بين وزارة الداخلية و الشغل و السياحة، للنظر في كل الأمور التي تتطلب تدخلا مركزيا.

و في نفس الوقت، تم الاتصال بكاتب الاتحاد المحلي عمر اوبوهو، من قبل المكتب التنفيذي للكش (عبد القادر الزاير)، ليبلغه: أن وزير الداخلية اتصل شخصيا ليطلب إلغاء البرنامج النضالي المسطر في ورزازات، و أنه سيتم عقد لقاء وزاري (الداخلية و السياحة و الشغل) تحل فيه جميع المشاكل..! و بعد مشاورات هاتفية بيني و بين أعضاء مكتب الاتحاد، تمت الدعوة لعقد مجلس كونفدرالي محلي لإطلاعه على آخر المستجدات، و بعد مناقشتها قرر تأجيل - و ليس إلغاء - البرنامج النضالي:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

ورزازات

ورزازات في: 2011/02/04

### بلاغ

على إثر اتصال المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأعضاء مكتب الاتحاد المحلي بورزازات، والذي قدم من خلاله توجيهه بضرورة تأجيل مسيرة يوم الأحد 06 فبراير 2011 بناء على اتصال من وزير الداخلية، الذي التزم فيه بعقد لقاء مستعجل مع المكتب التنفيذي و بحضور مكتب الاتحاد المحلي، لمناقشة و حل المشاكل التي تمحورت حولها رسالة مكتب الاتحاد المحلي الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 18 أكتوبر 2010 و كل القضايا النقابية العالقة. وبعد استحضار المجلس لموضوع المسيرة والاتصالات واللقاءات التي تمت مع عدد من المتدخلين بما في ذلك المكتب التنفيذي، ومن أجل إتاحة الفرصة و إعطاء بعض الوقت لتدخل وزير الداخلية من أجل تحقيق مطالب العمال المنصفة، ورفع التهميش عن إقليم ورزازات استجابة لما تحويه الرسالة الموجهة إلى الوزير الأول.

فإن المجلس الكونفدرالي المجتمع استثنائيا يوم الجمعة 4 فبراير 2011 بمقر الكش بورزازات قرر تأجيل مسيرة يوم الأحد المقبل إلى وقت لاحق.

عن المجلس الكونفدرالي

أبلغت عامل الإقليم الذي لم يتوقف عن السؤال بالهاتف، بقرار تأجيل المجلس الكونفدرالي المحلي لمسيرة يوم الأحد 2011/02/06، و لكنه طلب مني و بإلحاح، لم أفهمه آنذاك، أن أبعث له في الحال بنسخة من بلاغ التأجيل صادرة عن عنواني الإلكتروني. و هو ما قمت به بالفعل انطلاقا من إحدى

مقاهي الانترنت بالرباط. و رغم ذلك، كان يعيد صياغة سؤاله حول مآل البرنامج النضالي مرات عديدة و كأنه لم يصدقني، لأقول له نفس الكلام و أؤكد له قرار التأجيل مرة بعد أخرى، و هو أمر غير معهود منه. فهمت بعد ذلك، أنه كان يود من أفراد "الكوموندو" المفترض و المخصص لاغتيالي - ربما - و المسؤولين و طنبا، أن يستمعوا لذلك مني، حيث كانوا طبعا ينتصتون على محادثاتي الهاتفية. و كان ذلك كله يدخل في إطار مجهوداته، لتجنيبي ما أمكن قرار تصفيتي. عرفت - كما أشرت لذلك سابقا - أنه كان يرفض المشاركة في هذه الجريمة الشنعاء المفترضة، التي كان يمكن أن تؤدي بحياة ابنتي و حياتي ! و هو أمر - إن صح - يحسب له.

و لمزيد من ضمان عدم إصابتي و ابنتي نسرين التي أنهت امتحانها في الرباط بأي أذى، بعث برئيس البلدية عبد الرحمان الإدريسي و كان صديقا حميما له، لثقلنا عبر سيارته الخاصة و إعادتنا سالمين إلى ورزازات. و كان ذلك في الحقيقة مفاجئا لي أيضا آنذاك. كان رئيس البلدية مرفوقا بالزبير بوحوث مدير المجلس الإقليمي للسياحة.

التهديد الذي يطالني و بعض أعضاء مكتب الاتحاد بالتصفية الجسدية، لم يتوقف خلال تلك الأيام، و لكن الذي أنقذنا و حوّل تركيز الأنظار علينا، هو الانطلاقة الفعلية لحركة 20 فبراير بالمغرب، بتاريخ 20 فبراير 2011. فلم تعد مشكلة المخزن هي "ورزازات" - أو لنقل، أجلت إلى حين - و إنما شرارة الحركة التي اخترقت جميع ربوع الوطن، و خلقت مناخا يشبه إلى حد كبير، الانتفاضات التي انطلقت في الدول الإقليمية الأخرى.



## الفصل الثالث

### حركة "20 فبراير"

"20 فبراير"، حركة جماهيرية قادها شباب متحمس و متعطش للتغيير، بشكل "شبه منفصل" عن التنظيمات السياسية المعارضة للحكم في المغرب. وجد في بعض تكنولوجيا الأنترنت، سبيلا ناجعا للتواصل و التعبير عن الرأي و التعبئة الجماهيرية. و كانت للأوضاع الصعبة التي يعيشها البلد على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، و الفساد المستشري في كل قطاعات الدولة و دواليب الحكم، و كذلك الانتفاضات الشعبية في الدول القريبة منه، دور كبير و محفز لانطلاقها.

أثرت الحركة و بشكل سريع على المشهد السياسي، و هزت أركانه لفترة. غير أن السياق الثقافي العام الذي يشهده البلد غلب على خصوصيتها و نموها، فتراجعت حماستها و تم احتواؤها شيئا فشيئا، و لكن لا تزال جذوتها متقدة. و فيما يلي بعض الملامح بصدد سياقاتها المختلفة:

- لم يجد الشباب بدا من النضال "بعيدا" عن التنظيمات السياسية و النقابية "الديمقراطية"، و التي لم تعد قادرة على تعبئة الجماهير الشعبية و قيادتها. و مع ذلك، لا يمكن نكران حضور زخمها التاريخي، النضالي و السياسي و الثقافي، و الذي لعب دوره، في "إلهام" المبادرات الشبابية، و التأثير في مضامين الحركة نفسها، حيث نجد نفس الأفق السياسي و الثقافي الذي ناضلت لأجله الأحزاب اليسارية و "فشلت". لا تحظى الأحزاب السياسية بالقبول من طرف الشباب المنتفض، و لكنه لم يستطع في الوقت ذاته الابتعاد عنها. أما بالنسبة لجماعة العدل و الإحسان، فإن وجودها الكمي كان حاضرا بقوة، و لكن بدون زخم سياسي و ثقافي مؤثر. أولا بسبب الحظر الذي يفرضه عليها و على أنشطتها نظام الحكم، و ثانيا لأن مضمون حركة 20 فبراير و شعاراتها، تناقض الأسس الثقافية و الإيديولوجية للجماعة. و كان من الطبيعي، انسحاب هذه الأخيرة في وقت من الأوقات.

- تناقضات اليسار التاريخية و مشاكله التنظيمية، تحولت إلى الحركة و أثرت سلبا على مسارها و أفقها الثقافي و النضالي و هدفها السياسي الذي لم يتحقق هو الآخر. لم يَنَقَوَّ اليسار المغربي بحركة 20 فبراير كما كان يجب أن يكون ربما، و لكن "أضعف" اليسار الحركة، و حد من مدها الثقافي و النضالي و السياسي.

- كانت الحركة تسير دون رؤيا قريبة و بعيدة المدى تكون واضحة المعالم، ولم تفلح في إبداع مخطط عملي "علمي"، قادر على تحقيق أهدافها و الذهاب بعيدا في كفاحها من أجل التغيير الشامل الذي

تنشده، و اكتفت بالشعارات و المسيرات و المطالب السياسية، و لم تفرز قيادتها المفاوضة للحكم. كما لم تحسن مكامن قوتها بمزيد من الوحدة بين مختلف مكوناتها.

- استفاد نظام الحكم في هذه الفترة بشكل جيد من التقارب الكبير، الذي كان سائدا بينه و بين قيادات النقابات المركزية. تحولت هذه الأخيرة إلى صمام أمان له، و عامله المساعد و الحمائي. و هو أمر سيتكرر في ما سيأتي من المبادرات النضالية الشعبية بالمغرب. أبرمت اتفاقية 26 أبريل 2011، لعزل الحركة و تبرير عدم الانخراط العمالي فيها، و أيضا للالتفاف على مطالبها الاجتماعية و السياسية. و على كل، فإن مواقف هذه القيادات و محاربتها لحركة 20 فبراير، كانت معروفة لدى قواعدها و لدى المتتبعين. و هذا وضع مختلف تماما عما كان عليه الأمر في تونس مثلا، التي ساندت نقاباتها هناك، نضالات الشعب، و كان لها دور فعال في تأطير المنتفضين و توجيه الكفة لصالحهم.

بالنسبة لنا في ورزازات، و كما سبق و أن أشرت، فقد تحولت الأنظار إلى حركة 20 فبراير، و "خلصتنا" هذه الأخيرة من سطوة الحكم، و من وضع اليد على الاتحاد المحلي. لم يتغير المشهد النضالي لدينا كثيرا مع حلول الحركة. فالمسيرات و الوقفات التي يقررها الاتحاد أو فروعه كانت متواصلة و متعددة منذ ما قبل انبعاثها. قبل 20 فبراير مباشرة، كنا نقود معارك "عارمة"، و سطرنا العديد من البرامج النضالية. و حتى على مستوى التعبير عن المواقف، و الشعارات المنطوقة و المكتوبة و بيانات الاتحاد المحلي، فقد كانت تربط بين الملف الاجتماعي للعمال و بين المسألة السياسية. و تم تأطير العمال على هذا الأساس. لم نكن نسمح للمنتمين للأحزاب الإدارية الانخراط في نقابتنا، و كنا نضع نصب أعيننا دائما في كفاحنا الاجتماعي البعد السياسي له. و يمكن استخلاص ذلك من الوثائق الصادرة عن المؤتمر الإقليمي الأول للاتحاد.

لذلك فقد كنا مهيبين جدا و مبادرين و منخرطين منذ البداية في حركة 20 فبراير. و بمجرد الإعلان عنها، أصدر مكتب الاتحاد - و على النقيض من المكتب التنفيذي - بلاغا يدعو جميع العاملات و العمال إلى الانخراط في نضالاتها، و تم خوض أول شكل نضالي لها في ورزازات، أمام مقر نقابتنا:



ورزازات في: 2011/02/16

## إعلان

عقد مكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات يوم الأربعاء 16 فبراير 2011، اجتماعا استثنائيا بمقر الكلدش بورزازات، الذي وقف فيه على التطورات التي تعرفها الساحة العربية من غليان الشعوب التواقفة إلى الحرية والاعتناق من الظلم والاستبداد الذي مورس عليها لسنوات، كما استحضرت التورات البطولية في كل من مصر وتونس وانتفاضات كل من اليمن والأردن... و بناء عليه؛ ومن أجل المطالبة بإصلاحات دستورية و محاربة الفساد المستشري في كل مرافق الدولة و رفع الحيف و القهر على عموم الشعب المغربي، و دعما لحركة 20 فبراير 2011 من أجل التغيير، فان مكتب الاتحاد المحلي بورزازات يدعو كافة الكونفدراليات و الكونفدراليين إلى الانخراط المكثف في الوقفة الاحتجاجية المزمع خوضها يوم الأحد 20 فبراير 2011 أمام مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات على الساعة الرابعة 16:00

ويعتبر حضوركم واجبا نضاليا

مكتب الاتحاد المحلي

الحى الحسنى ورزازات هاتفنا 024887172 Tel/fax 6 Hav el Hassni Ouarzazate

شارك أعضاء النقابة في جميع المسيرات و المبادرات الصادرة عن الحركة محليا و مركزيا، و كان الإيجابي أكثر بالنسبة إلينا، هو بعدها الوطني، و إضفاء الحيوية على المشهد النضالي و السياسي الذي كان "راكدا" و ضجرا، إلى ذلك الحين، في مناطق مختلفة من المغرب.

بعد خطاب 9 مارس 2011، أعاد نظام الحكم قراءته للمشهد السياسي، و عمل على "تهديئة" الفئات الاجتماعية المتضررة، و بؤر التوتر "المنظمة"، و قلل من الحضور العلني للقوات المساعدة و قوات الأمن و الدرك الملكي في الشوارع و الأسواق.. و أعاد تنظيم علاقاته بالأحزاب و النقابات. ذهب به

الأمر إلى حد السماح للباة المتجولين مثلاً ب"احتلال" أرصفة المارة و حتى أجزاء من الشوارع و الطرق الرئيسية في عدد من المدن المغربية ! و لكن بمجرد ما استتب له الأمر، استعاد سطوته و بادر بالانتقام من المناضلين. اعتمد لتمرير و شرعنة مخططاته الاجتماعية و الاقتصادية و قوانينه التحكيمية، على حزب العدالة و التنمية، الذي كان لا يزال في طور التشكل التنظيمي و التمرين على العمل السياسي، و هو حزب "شعبي" جعل نفسه قابلاً لأن يكون كل ما يريده الملك.

بعد النضالات الوطنية العارمة التي خاضتها حركة 20 فبراير، و يا للمفارقة: تم إقرار دستور لا يختلف كثيراً عن سابقه، و تقلص هامش الحريات في المغرب، و استمرت ظاهرة المحاكمات و الاعتقالات السياسية، و غرق البلد في وحل الاستدانة من الخارج، و ارتفعت معدلات البطالة، و استفحلت الأوضاع المعيشية لدى الفئات الفقيرة و المتوسطة من المواطنين، و تدهورت المرافق العمومية أكثر مما كانت عليه و على رأسها قطاعي التعليم و الصحة، و تفاقمت مظاهر الرشوة و الفساد، و تم تمرير العديد من القوانين التي وسعت من دائرة الفقر و الهشاشة الاجتماعية من قبيل، حذف الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، و الرفع من سن التقاعد، و الزيادة في الاقتطاع من رواتب الموظفين و المستخدمين المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، و تعميم العمل بالعقدة المحددة المدة في القطاع العمومي ..الخ.

و إنه لمن "الغريب" هنا، كيف ينطبق تحليل جون و اتربوري حول التطور السياسي لمغرب ما بعد الحماية، على واقع الحال، عندما أشار إلى أنه في المغرب لا شيء يتم حسمه، و أن ما يحدث فيه على مستوى الواقع، لا علاقة له مع ما ينتظر وفق أي منطق. و على الرغم من التوتر التاريخي الذي يعرفه البلد، و يصل أحيانا إلى حافة الانفجار دون أن ينفجر، فإنه ما يفتأ يعود إلى حالة الخمود(1).

في ورزازات، كثف عامل الإقليم عبد السلام بيكرات من تواصله مع نقابتنا، و عمل على إرجاع العمال المطرودين إلى عملهم في كل من طوطال- واركاز و دار الضيف و بوازار.. و زود الاتحاد المحلي، ب80 بطاقة إنعاش يتم توزيعها شهريا على الذين لم يتمكن من إعادتهم إلى مناصبهم بسبب إغلاق المقولة، كعمال فندق بلير. و أكثر من ذلك، فقد سددت عمالة الإقليم ما بذمة جميع المأجورين المطرودين من متأخرات قروض السكن و فوائدها للبنوك. و تكفلت بمصاريف مرتبطة ببعض المشكلات الصحية للنقابيين. كما استفادت جمعية الأعمال الاجتماعية لعمال و موظفي عمالة ورزازات، التي تسيرها كليا نقابة العمالة، بالعديد من الامتيازات من بينها، الدعم الذي حصلت عليه في إطار ما يسمى ب"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و الذي عملنا من خلاله على تشييد عدة مرافق للموظفين (قاعة متعددة الاختصاصات و روض للأطفال و مقهى و ملاعب رياضية و مكتبة و قاعات للدعم التربوي و الفني..)، بالإضافة إلى بقعة أرضية بلغت مساحتها 30 هكتار بضواحي ورزازات

لفائدة عمال و موظفي العمالة و بعض القطاعات الوظيفية الأخرى، من أجل تهيئة تجزئة سكنية. و حصلت الجمعية أيضا على سيارة مصلحة، و منحة سنوية من المجلس الإقليمي بقيمة 200.000,00 درهم..

## الفصل الرابع

### دستور 2011

التقط نظام الحكم في المغرب المؤشرات "الإيجابية" بعد أن وهنت ألسنة اللهب التي كانت تطلقها حركة 20 فبراير، و اطمئن للمسار الذي تسير عليه الأمور، فقام بإعادة ترتيب بيته الداخلي و زاد من تقوية أدرعه الرئيسية بكل من وزارة الداخلية و مختلف الأجهزة الأمنية و الاستخباراتية. و عوض أن يذهب بعيدا في الإصلاحات الدستورية كما كان يفترض، و كما تم الادعاء له في خطاب 9 مارس، ارتأى بالنظر إلى مستجدات الوضع و التطورات اللاحقة التي كانت لصالحه، أن يحافظ على سلطاته و يحصنها و يتحكم بشكل أفضل في كل مفاصل الحياة السياسية. و هو ما نتج عنه دستور لا يختلف مضمونه عما سبقه.

لم تتغير طريقة عرضه على الشعب المغربي للتصويت عليه:

- كانت - كما دائما - مسودة الدستور من وضع الملك الذي عين جميع أعضاء اللجنة الاستشارية التي كلفت بصياغتها، عوض هيئة مستقلة و منتخبة.
- حث الملك المواطنين على التصويت ب"نعم" على مسودة الدستور، في خطابه بتاريخ 17 يونيو 2011، عوض تركهم يقومون بما تمليه عليهم قناعاتهم. و نحن نعرف أن هذا النوع من التوجيه المباشر الذي يصدر عنه، يتخذ صبغة أمرية و سلطوية و يميز بين المواطنين: الذي صوت ب"نعم" فهو مع الملك. و الذي صوت ب "لا" أو امتنع عن التصويت فهو ضد الملك. هكذا تجري الأمور في بلادنا.
- الفترة الفاصلة بين تاريخ عرض مشروع الدستور (17 يونيو) و تاريخ التصويت عليه (1 يوليو) قصيرة جدا، مما حرم المغاربة من استيعاب و تحليل و مناقشة وثيقة بهذه الأهمية.

احتفظت الملكية لنفسها في الوثيقة الدستورية، بالصلاحيات التي كانت تتمتع بها من قبل، و جمعت بين أيديها السلط كلها، التنفيذية و التشريعية و القضائية و العسكرية و الأمنية و الدينية، مخلة بوضوح بمبدأ فصل السلط الذي يعد الركيزة الأساسية لكل نظام ديمقراطي:

- فالملك، و إن كان يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، فإنه هو الذي ينصب أعضاء الحكومة و للرئيس حق الاقتراح فقط. و له الحق في أن يعفي عضوا أو أكثر من مهامهم، في الوقت الذي لا يحق ذلك لرئيس الحكومة ( الفصل

47 من الدستور). و يهيمن على اختصاصات الحكومة في أهم الشؤون المرتبطة بسلطاتها التنفيذية: يرأس المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة و الوزراء و يقرر في التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة و مشاريع القوانين التنظيمية و مشروع قانون المالية و القوانين المسندة إلى البرلمان. و يقوم بالتعيين في الوظائف المدنية العليا للبلد: والي بنك المغرب و السفراء و الولاة و العمال و المسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي و المسؤولين عن المؤسسات و المقاولات العمومية الإستراتيجية (أنظر الفصل 48 و 49 و 71).

و هكذا يتحول الوزراء إلى مجرد "موظفين" عند الملك، و لن يعود للحكومة أي دور فعال و مستقل لأداء مهامها و سلطتها التنفيذية.

- للملك الحق في حل مجلسي البرلمان أو أحدهما، في الوقت الذي لا يمكن ذلك لرئيس الحكومة إلا بمرسوم يتخذ في المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك (الفصل 51 و 104)، و بذلك تكون له السيادة المطلقة على السلطة التشريعية. و يحق له أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون لا يوافق عليه (الفصل 95). و هو الوحيد الذي يصدر الأمر بتنفيذ القوانين المحالة على الحكومة و نشرها بالجريدة الرسمية بعد تمام الموافقة عليها (الفصل 50). و لا يمكن أن تكون خطاب الملك بغرفتي البرلمان موضوع أي نقاش داخلهما (الفصل 52)، كما لا يحق لأعضاء الغرفتين إبداء الرأي و المجادلة بخصوص النظام الملكي أو الدين الإسلامي (الفصل 64).

- الملك يحتكر بشكل مطلق شؤون الدفاع الوطني و القوات المسلحة، و هو قائدها الأعلى، و له وحده حق التعيين في الوظائف العسكرية، و لا شأن للحكومة بذلك، لا من قريب و لا من بعيد (الفصل 53). و هو رئيس المجلس الأعلى للأمن (الفصل 54)، و رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، و يعين به بالإضافة إلى ذلك خمس شخصيات. و يجب أن يوافق الملك بظهير على تعيين القضاة، و تصدر الأحكام و تنفذ باسمه (الفصل 56 و 57 و 113 و 115 و 124).
- يعين الملك ستة أعضاء بالمحكمة الدستورية المؤلفة من اثني عشر عضواً، و هو الذي يعين رئيسها من بين الأعضاء الذين تتألف منهم. (الفصل 130)

- للملك حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور و عرضه مباشرة على الاستفتاء الشعبي، في حين يعرض المقترح الذي يتقدم به رئيس الحكومة على المجلس الوزاري (الذي يرأسه الملك). و لا تصح الموافقة على مقترح مراجعة الدستور الذي يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء أحد مجلسي البرلمان إلا بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ثم يحال المقترح على المجلس الآخر للموافقة عليه بنفس أغلبية ثلثي أعضائه. بالإضافة إلى أن مشاريع و

مقترحات مراجعة الدستور، سواء جاءت من الحكومة أو من البرلمان، لا تعرض على الشعب للاستفتاء إلا بمقتضى ظهير و الذي هو من إصدار الملك. و لا يمكن أن تتناول مراجعة الدستور الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي و بالنظام الملكي للدولة (أنظر الفصل 172 و 173 و 175).

- و الملك وحده يعلن حالة الاستثناء بظهير (الفصل 59)، لتتحول كل السلط بيده. و هي حالة عاشها المغاربة في 7 يونيو 1965، حكم فيها الحسن الثاني بمفرده لمدة خمس سنوات.
- الملك هو أمير المؤمنين و هو رئيس المجلس العلمي الأعلى، الجهة الوحيدة التي من حقها إصدار الفتاوى التي تعتمد رسمياً. و هو الوحيد في الدولة الذي يبيت حسب الدستور في جميع القضايا الدينية بواسطة ظهائر (الفصل 41).
- و الملك هو الذي يوقع على المعاهدات و الاتفاقات الدولية و يصادق عليها و يعتمد السفراء لدى الدول الأجنبية و المنظمات الدولية، و لديه يعتمد السفراء، و ممثلو المنظمات الدولية (الفصل 55).

تم التراجع في الوثيقة الدستورية الجديدة عن عدد من البنود الأساسية التي تصب في صالح الفئات العريضة من الشعب، و كانت واردة في الدستور السابق، كتلك التي لها ارتباط بالحريات النقابية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين:

- حرمت الوثيقة صراحة فئة عريضة من المواطنين، من الانخراط في العمل النقابي. فالفصل الثالث من دستور 1996، كان يتحدث عن "المنظمات النقابية" دون تحديد و لا تقزيم للفئات التي تشارك فيها، في حين يشير الفصل 8 من دستور 2011 إلى "المنظمات النقابية للأجراء". أضاف لفظ "أجراء" ليبقي الأمر محصوراً على الفئات التي تكون "تحت تبعية مشغل واحد أو عدة مشغلين، لقاء أجر" (2). و لم يعد ممكناً للطلبة و التلاميذ و مهنيي الطاكسيات و الشاحنات و الفلاحين و التجار الصغار و الباعة المتجولين و الصيادين و المتقاعدين و المعطلين.. الخ، الذين ليسوا أجراء عند أحد، تأسيس النقابة أو المشاركة فيها للدفاع عن مصالحهم. و هذا التقييد الذي جاء به الدستور الجديد، لا يتماشى مع ما ذهب إليه المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب:

فالمادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تحصر المشاركة النقابية في فئة معينة من الناس، و هي تنص على أنه: "لكل شخص الحق في أن ينشأ و ينضم إلى نقابات حماية لمصلحته". و نفس الشيء بالنسبة للمادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، التي تدعو الدول "بأن تكفل حق كل فرد بتشكيل نقابات أو الانضمام إلى



ما يختار منها..". لم يتم في كلا المادتين حصر إنشاء النقابات و الانضمام إليها في "الأجراء" فقط.

- كما منع دستور 2011 القضاة و دونما "مبرر" من الانخراط في المنظمات النقابية (الفصل 111)، و هو ما لم يكن واردا في دستور 1996.
- و من التراجعات المهمة أيضا، حصر دور النقابة في دستور 2011 في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للفئات التي تمثلها، و تم إلغاء دورها "التأطيري" في تنظيم المواطنين و تمثيلهم إلى جانب الأحزاب السياسية و الجماعات المحلية و الغرف المهنية كما جاء في الفصل 3 من دستور 1996. تريد الوثيقة الدستورية بذلك، أن تبعد النقابات عن التأطير السياسي للعمال، مخافة تحويلهم إلى قوة اجتماعية تفرض اختياراتها الاقتصادية و الاجتماعية السياسية.
- و بخصوص حق المواطنين في الشغل و في التعليم فإن دستور 2011 تراجع عن ضمانهما، على خلاف الفصل 13 من دستور 1996 الذي جاء فيه: "التربية و الشغل حق للمواطنين على السواء". كما لم يقرر بصريح العبارة، الحق في الصحة و الحماية الاجتماعية و السكن اللائق و الحصول على الماء و العيش في بيئة سليمة، و إنما ستقوم الدولة - بحسبه - بتيسير فقط، أسباب الاستفادة. (أنظر الفصل 31 من دستور 2011)

نتيجة لكل ما ذكر، قمنا بورزازات بمعارضة الوثيقة الدستورية و مقاطعة الاستفتاء. و هو الأمر الذي قرره الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و أحزاب اليسار. شرحنا محتويات الدستور "الجديد" للعمال و لأكبر فئة من الناس، الشباب منهم على الخصوص، و دعوناهم بالوسائل الدعائية التي نتوفر عليها إلى مقاطعة الاستفتاء. و بما أن لنا امتداد عمالي و جماهيري بالمدينة، فقد قلل ذلك من نسبة المشاركة مقارنة مع ما كان يكون عليه الأمر في السنوات السابقة. حيث تعد ورزازات، زاكورة و تنغير من المناطق التي تعول عليها وزارة الداخلية في الرفع من نسب المشاركة و التصويت في مختلف الاستحقاقات الوطنية.

## الفصل الخامس

### ورزازات بلا عامل إقليم

كان لفعل مقاطعة الدستور و بالشكل الدعائي الذي تم به في ورزازات، تأثير على ما سيأتي من أحداث بعيدة، حيث ستراكم السلطة المركزية للدولة، القلق الشديد و النقمة التي تكنها أصلا لنقابيين الاتحاد المحلي، و قد أحسنا كمناضلين ممارسين بهذا الأمر. و سبق لعامل الإقليم أن طلب مني عدم التعبئة للمقاطعة.. و لكننا قمنا على خلاف ذلك، بما يتوجب علينا سياسيا و وفق قناعتنا.

لا نعرف بالتحديد ما الذي حدث بعد الاستفتاء على دستور يوليو 2011، داخل أروقة السلطة. و لكن بحكم عملي بمقر العمالة، علمت من بعض المسؤولين المقربين من عبد السلام بيكرات أن علاقته مع السلطات المركزية ليست جيدة. و كان من نتائج ذلك - ربما - مغادرته لورزازات و اختفاؤه الصامت و المفاجئ منذ شهر شتنبر 2011 ! و بقي منصب عامل الإقليم شاغرا لثمانية أشهر تقريبا، أي إلى غاية تنصيب العامل صالح بن يطو، الأكثر شؤما على الطبقة العاملة، بتاريخ 11 ماي 2012.

سمعنا أيضا العديد من الأمور "غير المؤكدة"، مثل رفضه الانخراط في مؤامرة ما، ضد أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، و هو موقف - إذا صح - مشرف و شجاع، اتخذ مثله بداية سنة 2011. و كذلك تعرضه لضغوط شديدة من قبل المسؤولين عن شركة "مناجم" التابعة للهولدينغ الملكي، و كنا حينها في أوج الصراع معهم (أنظر الفصل الخاص بمنجم بوزار). كان عامل الإقليم يتخذ موقفا متميزا و واضحا إلى جانب العمال إزاء علاقة الشغل بالشركة، و يعبر عن ذلك صراحة و لا يخفيه، و يدعو إدارتها و مقاولاتها من الباطن إلى تطبيق قوانين الشغل الجارية، و لو أنه لم يفعل أكثر من ذلك. و نحن نعرف جيدا أن هذه المؤسسة القابضة، هي مكون أساسي من مكونات "الدولة المخزنية" نفسها، و لا أحد من موظفي الإدارات العمومية و رجال السلطة خصوصا، يستطيع معارضتها مهما فعلت، بل سيدعمها رغما عنه إن اقتضى الأمر ذلك !

هذه مقاربات احتمالية و قرائن لا دليل موثوق عليها، و لكن تبقى الأسئلة بخصوص الوقائع الثابتة مطروحة: ما سبب اختفاء عبد السلام بيكرات فجأة، بلا سابق إنذار و دون إخبار حتى الموظفين و الأطر الذين يشتغل معهم؟ ما الذي كانت أجهزة الدولة الحاكمة تنوي القيام به؟ لماذا انتظرت أزيد من ثمانية أشهر لتعيين عامل جديد على رأس إقليم ورزازات، و المغرب على أبواب الاستحقاقات البرلمانية، و الإقليم يعج بالاضطرابات و المشاكل المتعددة.. الخ. على كل، سنتكشف لنا بعض من هذه الأمور بشكل أكثر جلاء في المقبل من الأحداث !

أثناء الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 25 نونبر 2011، حل على ورزازات بصفة مؤقتة، عبد الحق الحوضي، العامل الملحق بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية، للإشراف على سيرها، حسبما أخبرنا بذلك شخصيا. و أبلغنا أنه غير مخول للبت في أي شيء آخر، و أن عامل إقليم رسمي سيتم تعيينه قريبا.

لم نشارك في هذه الانتخابات المبكرة التي تمت سنة قبل موعدها العادي، بل عملنا كما هو الشأن بالنسبة للاستفتاء على الدستور على التعبئة لمقاطعتها. و كان نظام الحكم يراهن على أن تكون المشاركة مكثفة ليشرعن بذلك عمليته السياسية، و على رأسها "الإصلاحات الدستورية".

بعد الانتخابات مباشرة غادر عبد الحق الحوضي، ورزازات. و بعد شهر تقريبا من فراغ منصب عامل الإقليم، و احتداد الصراع مع أرباب العمل و السلطات المحلية و الأمنية و غليان الشارع، حط على رأس العمالة كريم قسي الحلو، لمدة لم تتجاوز شهرا. و أخبرنا هو أيضا، أنه في هذا المنصب بشكل مؤقت فحسب، و ليس من اختصاصه حل مشاكل ورزازات، و سيقوم ببعث تقارير بصدها إلى وزارة الداخلية..!! و بعد مغادرته سيعود الإقليم من جديد، بدون رأس هرم السلطة الإقليمية.

لم نكن نستطع، أن نشخص ما الذي يفعله أو ينويه الحاكمون بممارساتهم الغريبة هذه، و لكن بحكم ما يحدث على الأرض، كنا نعرف جيدا أن الأمور لا تبشر بالخير، و القادم من الأيام سيكون قاسيا علينا و على الطبقة العاملة. فبعد أن انتهى الحكم في المغرب من إعادة إرساء قواعده التي واجه بها الهبة الشعبية الوطنية، و بعد إقرار دستور "جديد" و برلمان "جديد" و حكومة "جديدة"، قرر لإغلاق القوس الذي فتحته حركة 20 فبراير، الانتهاء ممن تبقى من بؤر مزعجة، و كان لورزازات حصتها السميئة من الحصار و التضيق و القمع الشديد.

اتخذ الهجوم علينا في هذه الفترة أشكالا مختلفة، تجلت بعض مظاهرها، في المحاولات المكثفة و الدؤوبة لتثويته سمعة أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، عبر بعض الجرائد المأجورة و وسائل التواصل الاجتماعي. و قاد هذه الحملة بالأساس بعض قياديي حزب العدالة و التنمية و الأحزاب الإدارية، و أرباب العمل و السلطات المحلية.

و لكن الخطير أكثر، تجلى في أطوار مؤامرة كانت شديدة على مناضلي الكدش بورزازات، و لا يقوم بها، إلا المتمرسون على أعمال "الماфия". و إليكم الأحداث:



## القسم العاشر

محاولة الاغتيال الثانية: ملف

"الطاكسيات" أو بكناية

الانتقام و المؤامرة



عشنا منذ أواخر سنة 2011، أي بعد الاستفتاء على الدستور و الانتخابات البرلمانية السابقة لأوانها و تولي عبد الإله بنكيران رئاسة الحكومة، أصعب اللحظات في ورزازات و أخطرها على الإطلاق.

سببت حركة 20 فبراير- و ما واكبها من توجس لدى الحكم في المغرب لما سيؤول إليه وضعه، خصوصا بعد الإطاحة برئيسين جبارين وحليفين له، زين العابدين بنعلي و حسني مبارك، الذين عمرا طويلا على قمة هرم السلطة، و لم يتوقعا، كما لم يتوقع أحد، سقوطهما المدوي - إرباكا و إجرجا شديدين و تنازلات ظاهرة لأعلى مراكز السلطة في البلاد. بعد "أفول" الانتفاضة و من أجل رد الاعتبار لهيبة المخزن، و كما تقوم بذلك الأنظمة الشمولية، بدأ الانتقام من الفاعلين الأساسيين في الحركة و المناضلين الميدانيين و المعارضين المفترضين لطبيعة الحكم في المغرب. و قد نلنا في ورزازات قسطنا الوفير من العدوان.

عمل النظام على إعادة صياغة طبيعة المشهد السياسي. و قام - كما يفعل بعد كل أزمة لديه - على صناعة أحزاب جديدة و تدجين أخرى و شراء ذمم سياسيين و نقابيين كانوا إلى عهد قريب من ألد معارضيه. استعاد نشاطه و قوته، مقابل ضعف مستفحل، ثقافي و تنظيمي، للهيئات السياسية اليسارية و ذراعها النقابي. لم تستطع هذه الاستفادة من الحركة و ما هيأته لها من أرضية، و لم تراكم النضالات المتوالية في الزمن و المتفرقة أو غير المتفرقة في المكان و التي كانت سائدة قبل 20 فبراير، و ضحى في معمعانها العديد من المناضلين. هناك من استشهد و هناك من عذب و قضى أجود سنوات عمره في السجن.

كانت البداية مع إحدى القضايا التي ظهرت على السطح فجأة، لتخلق أزمة أكبر من حجمها. و لكن المرمى كان يتجاوز الحدث. يتعلق الأمر بنزاع مفبرك من قبل السلطات و المخابرات و أدواتهما، أطلق عليه كعنوان: "ملف الطاكسيات بورزازات". انطلقت الأحداث المباشرة للملف، عندما اجتاحت مساء يوم الجمعة 16 دجنبر 2011، الطاكسيات الكبيرة (سيارات الأجرة من الصنف الأول) هكذا و دون سابق إشعار، شوارع مدينة ورزازات للاشتغال فيها. تركت خطوطها المعتادة و القانونية بين ورزازات و المدن و الجماعات القروية و الحضرية، و اكتفت بإقلال الركاب بين أحياء المدينة. و هو مجال العمل المعهود و القانوني للطاقسيات الصغيرة (سيارات الأجرة من الصنف الثاني) التي تنضوي جميعها تحت لواء الاتحاد المحلي للكدش.

كانت الطاكسيات الكبيرة التي يفوق عددها 300 طاكسي، تقل الركاب داخل المدينة بثمن زهيد على اعتبار أن عدد مقاعدها هو 6 أو 8 أو 12 مقعدا، مقارنة مع الطاكسيات الصغيرة التي لا تتجاوز ثلاثة

مقاعد ! يبلغ عدد هذه الأخيرة، 186 طاكسي صغير، و كل طاكسي يشغل سائقان أو ثلاثة. و كان أمين الطاكسيات الصغيرة محمد بوحفيظ (الذي يشرف على الحرفة و يحل النزاعات بين مهنيي الطاكسيات، و بينهم و بين أصحاب المأدونيات و الزبناء، و يمثلهم في بعض القضايا التنظيمية لدى السلطات..)، ينتمي هو أيضا لنقابتنا، و يشتغل جنبا إلى جنب مع المكتب النقابي للطاكسيات الصغيرة.

أصبحت ساكنة ورزازات بالذهول أمام هذا المنظر الغريب، الذي يحدث لأول مرة، و الذي كان الهدف منه إشعال حرب دامية بالمدينة بين سائقي سيارات الأجرة الكبيرة و الصغيرة.. ! و تم فعلا "تسليح" و إعداد فئة من المتطفلين على القطاع و بعض "أهل القطاع" لزرع الرعب و البلبلة و الفوضى. لم يتقبل مهنيو الطاكسيات الصغيرة هذا السطو على مجال اشتغالهم و مصدر عيشهم الوحيد. و كادت أن تحل الكارثة.

لم يكن جميع أعضاء مكتب الاتحاد المحلي في بداية الأحداث بورزازات. فقد "صادف" ذلك تواجدا بالرباط و بوزنيقة، لحضور افتتاح و أشغال المؤتمر الوطني الثالث للحزب الاشتراكي الموحد المنعقد بتاريخ 16 و 17 و 18 دجنبر 2011، و كذلك لقضاء بعض المآرب النقابية المرتبطة بموظفي عمالة ورزازات. كما كنا في زيارة لأحمد أحباري أحد أعضاء نقابة العمالة و كان يرقد بمستشفى الشيخ زايد بالرباط. علمنا بالأحداث و نحن بعيديون عن ورزازات. و بمجرد عودتنا و اطلعنا على تفاصيلها، قمنا باتصالات مكثفة، مباشرة و كتابية و عبر الهاتف، مع والي مديرية الأمن و باشا المدينة و الكاتب العام للعمالة (كان منصب عامل الإقليم شاغرا آنذاك) و رئيس البلدية و الوكيل العام للملك لدى المحكمة الابتدائية و محكمة الاستئناف.. لنلاحظ على غير عادتهم معنا، صم الأذان و الارتباك و التناقض و غياب أي إرادة للاستجابة لمطلبنا بإعادة استتباب الأمن و تطبيق القانون. و أبلغنا بعضهم، أمام "الإحراج" الذي تعرضوا له من قبلنا، أن الأمر فوق طاقتهم، و أنهم تلقوا تعليمات من أعلى، بعدم التدخل مهما بلغ الأمر !

راسلنا وزارة الداخلية في الموضوع و تنقلنا إلى مقرها بالرباط (عمر ابوهو و حميد مجدي، عضوا مكتب الاتحاد؛ و عبد السلام المحمدي، الكاتب العام لنقابة الطاكسيات الصغيرة و الحسين طالي عضو المكتب)، و التقينا بالوالي الكاتب العام لوزارة الداخلية آنذاك نور الدين بوطيب الذي أبلغنا أنه سيقوم بالاتصالات اللازمة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها.. ! و مع ذلك، استمر الوضع على ما هو عليه، و أدركنا أن المشكل يفوق بكثير ملف الطاكسيات الذي كان حله بسيطا. و علمنا خصوصا مع تصاعد التهديدات التي كنا نتوصل بها يوميا و محاولات النيل منا من قبل بعض مهنيي الطاكسيات الكبيرة و "نوي السوابق" بالنية في تصفيتنا بشكل أو بآخر، و الادعاء بعد ذلك أن الأمر يتعلق فقط بصراع بين



سائقي سيارات الأجرة الكبيرة و الصغيرة ! كان أصحاب الطاكسيات الكبيرة يقومون بجولات استعراضية بشوارع المدينة و هم مدججون بأسلحة: السواطير و السكاكين و الشواقير و الهراوات.. يشهرونها أمام الملأ و في الشوارع و يذكرون أسماءنا و يتوعدوننا علانية بالقتل. و كل ذلك يمر دون تدخل، أمام أنظار رجال الأمن الوطني و السلطات المحلية و الإقليمية !

كنا نجتمع يوميا مع مهنيي سيارات الأجرة الصغيرة و نطلب منهم بالحاح، عدم التهور أو الانجرار لأي رد فعل، لأن المخزن أراد استدراجنا إلى فوضى عارمة و حرب عصابات دامية، و نحن نرفض ذلك و يجب أن نقاوم هذا المخطط. و أمام هذا الوضع الرهيب و المستفحل، و احتجاجا على ما لحق المهنيين من أضرار جسيمة تمس قوتهم اليومي، و تقاديا لما يمكن أن تتطور إليه الأحداث من صدام دموي، قررنا في جمع عام بتاريخ 17 دجنبر 2011، انسحاب جميع الطاكسيات الصغيرة من شوارع المدينة، و ركنها أمام مقر ولاية الأمن الإقليمي. هذه الأخيرة التي يعود لها الاختصاص المباشر في السهر على حماية القانون المتعلق بالسير و الجولان داخل المدار الحضري. و تم بذلك قطع الطريق الرئيسية لورزازات على مستوى شارع محمد الخامس (و هو أهم شارع بالمدينة).

كان عدد من ذوي السوابق و بعض سائقي الطاكسيات الكبيرة، يترصدوننا. و نجوت من تهديد محقق منهم في غير ما موضع بورزازات. و قد تم استدراجي إلى إحدى الكمائن التي كدت ألقى فيها حتفي، بالقرب من إحدى البنايات التابعة لقوات الجيش في اتجاه مطار محمد الخامس، و كانت فارغة تماما من السكان و خالية من المارة. حيث تلقيت مكالمة هاتفية تدعي أن هناك مشادة بين أصحاب الطاكسيات الكبيرة و الصغيرة، و عندها تنقلت مباشرة بسيارتي مع احمد الحمدي عضو مكتب الاتحاد المحلي إلى عين المكان الذي وصف لنا، و لما نزلنا لنتقصى عن الخبر، وجدنا أنفسنا وحدنا محاطين بمجموعة من الأشخاص المهتاجين بشكل رهيب، و يحملون أنواع مختلفة من الأسلحة البيضاء التي أشهروها في جوهنا و هم يسبوننا و يتهددوننا و يتوجهون نحونا.. عدنا إلى سيارتنا بسرعة و ولينا هاربين من موت محقق.. ! و بعد أن أبلغنا عنهم الشرطة، لم تحرك ساكنا و لم تقم بأي شيء بصددهم. و قد نبهنا بعض من رجال الشرطة و السلطات المتعاطفين معنا - سريريا طبعًا - غير ما مرة إلى خطورة وضعنا و طلبوا منا، ضرورة أخذ الحيطة و الحذر الشديد، و ليس فيما يتعلق بنا فقط، و لكن عائلتنا أيضا، و كذلك تقادي ركوب الدراجات الهوائية أو السير قرب الطريق المخصصة للسيارات، لأنه من ضمن السيناريوهات المتوقعة، دهسنا على قارعة الطريق، و يتم الأمر و كأنه حادثة سير عادية..

كنا، أعضاء مكتب الاتحاد و مكتب نقابة الطاكسيات الصغيرة و الأمين، نتلقى بشكل مركز و مستمر و سري و علني، تهديدات بالقتل و الاعتداء على عائلتنا، و كانت موضوع شكايات للنياحة العامة للمحكمة

تم حفظها. لم نتلق أية حماية رغم مراسلاتنا المتعددة لوكيل الملك و لمختلف المسؤولين وطنيا و محليا.. و تم الاعتداء بالفعل بالضرب المبرح بالأيدي و الأرجل و العصي، على أمين مال مكتب الاتحاد المحلي بوسلهام نصري و هو في طريقه إلى العمل، و نقل إلى المستشفى و هو في حالة غيبوبة. تم ذلك أمام أعين الأمن الوطني و السلطات المحلية. كما اعتدي أيضا بالضرب في الشارع العام، على أمين الطاكسيات الصغيرة محمد بوحفيظ (ندعوه أيضا "حما حسي")، و قد نجا من محاولة اختطافه ! وتم دهس أحد العمال الكونفدراليين من الذين تم تهديدهم فيما قبل، بالطريق العام من طرف طاكسي كبير، نقل بعده إلى المستشفى، و كان مصحوبا بعائلته.. !

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الاتحاد المحلي

ورزازات

## بلاغ

عصابات مدججة بالهراوات و القضبان الحديدية و السكاكين تجوب شوارع و أزقة ورزازات على متن طاكسيات كبيرة تعتدي على الكونفدراليين و أجهزة الأمن تتفرج صبيحة يومه الأربعاء 11 يناير 2012 ، تم تسخير عصابات مدججة بمختلف أنواع الأسلحة البيضاء و الهراوات و القضبان الحديدية للاعتداء على سائقي الطاكسيات الصغيرة المنتمين للكدش و ركابهم ، كما تم تهديد أعضاء مكتب الاتحاد المحلي كدش و مناضليه، و يأتي ذلك بعد استئناف سائقي الطاكسيات الصغيرة المنضوية تحت كدش عملهم بعد تعهد السلطات العمومية في شخص السيد والي جهة سوس ماسة درعة ، بضمان عدم التعرض لهم ،وذلك خلال اجتماع معه بمقر عمالة ورزازات بحضور مسؤولي وزارة الداخلية مركزيا و بحضور عضو المكتب التنفيذي للكدش يوم الاثنين 2012/01/9. وفي تطور خطير عمدت هذه العصابات المسخرة، إلى الاعتداء على أمين مكتب الاتحاد المحلي الأخ بوسلهام نصري أمام مستشفى سيدي احساين حيث يعمل وأصيب إصابات بالغة، كما تعرض مواطنون ومواطنات، لاعتداءات شنيعة و لازال بعضهم يرقد بالمستشفى. و إذ نخبر بما سبق فإننا نستغرب غياب شرطة المرور عن المحاور الطرقية، وعدم تدخل دوريات الأمن التي كانت تراقب المعتدين عن كثب، ونستغرب أكثر لتلك النيابة العامة في إصدار أوامرها لإلقاء القبض على الجناة رغم ضبطهم في حالة تلبس بحضور بعض ضباط المسؤولين على الأمن بالمدينة.

أمام هذا الوضع الشاذ نعلن ما يلي:

- إدانتنا الشديدة للاعتداءات الهمجية التي طالت مناضلي الكدش بقطاع الطاكسيات الصغيرة، و التي لم يسلم منها الركاب من مواطنين و مواطنات.
- إدانتنا الشديدة لمحاولة التصفية الجسدية لعضو مكتب الاتحاد المحلي كدش و استهداف مناضلي و مناضلات الكدش و تهديدهم بالتصفية الجسدية مباشرة بعد الاعتصام البطولي الذي خاضته الكدش وعموم الجماهير الشعبية مطالبة بالحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية و تطبيق القانون.
- استنكارنا الشديد لتخلي مصالح الأمن المختصة بالسير و الجولان عن مهمتها في تنظيم المرور و توقيف المعتدين المخالفين للقوانين ذات الصلة.
- تشديدنا على ضرورة أن تسهر السلطات الأمنية على حماية أمن و سلامة المواطنين و المواطنات بورزازات
- رفضنا الشديد لمحاولة فرض سياسة الأمر الواقع باستعمال العنف و التهديد من طرف أي جهة كانت.
- تحميلنا السلطات العمومية مسؤولية الانفلات الأمني الذي تعرفه مدينة ورزازات وما ترتب و سيترتب عنه مستقبلا.
- مطالبتنا بتطبيق القانون في مواجهة كل من تبث تورطه في أعمال البلطجة التي طالت الكدشيين و المواطنين بورزازات.
- استعدادنا للرد بكل الوسائل النضالية المشروعة تأكيدا على استمرارنا في النضال إلى جانب كل الفئات المتضررة من السياسة الاجتماعية للدولة.

ورزازات في: 2012/01/11

مكتب الاتحاد المحلي

حصلت اعتداءات مختلفة ضد نقابتي ورزازات، أمام الملأ و أمام سلطات الأمن، دون أن تحرك ساكنا، لأن الحكم في البلد، أراد أن يبعث لنا برسالته و يلقننا "درسه". كنت الأكثر عرضة للتهديد و الهجوم، لذلك خصص لي العمال الكونفدراليون عددا من المناضلين، قصد مرافقتي و حراستي أينما ذهبت و حلت. وصلتنا فعلا رسالة الحكم، التي مفادها أننا لم نعد مؤتمنين على حياتنا. و كانت بالفعل فترة صعبة جدا علينا و على عائلاتنا. و مع ذلك، و أمام استفحال الهجوم و التهديد الذي يترصدنا، قررنا المواجهة



السلطات المحلية و الإقليمية و الأمن الوطني بورزازات و النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية و محكمة الاستئناف بورزازات، ورفض ممثلي الدولة و المسؤولين المحليين و الإقليميين و الوطنيين القيام بمهامهم المتعلقة بحفظ الأمن و تطبيق القانون، و استمرار الطاكسيات الكبيرة بايعاز من السلطات و الأمن في الاشتغال داخل المدار الحضري لورزازات و منع الطاكسيات الصغيرة من الاشتغال في مجالها القانوني و حرمان أربابها و سائقها من أرزاقهم منذ ما يزيد عن أسبوعين.

وأمم استفحال خرق القوانين و البطالة و الغلاء و التهميش الذي يطال المدينة خصوصا في المجال السياحي الذي يعد مورد الرزق الأساسي لعدد من العمال و المواطنين و العائلات، فإن المجلس الكونفدرالي الاستثنائي المنعقد يومه الأربعاء 04 يناير 2012 يقرر المواجهة و التصعيد و يعلن كبدائية خوض إضراب عام محلي لمدة 48 ساعة قابلة للتتمديد يومي الاثنين و الثلاثاء 09 و 10 يناير 2012 مصحوب باعتصام وسط المدينة.

و يدعو المجلس كافة المواطنين و الهيئات السياسية و الحقوقية و الجمعوية و جميع الشرفاء في هذه المدينة و في هذا البلد إلى مؤازرته و دعمه في هذه المحطات النضالية.

2012/01/04

المجلس الكونفدرالي المحلي

صمد الاتحاد المحلي بورزازات، بالتضامن بين منخرطيه، و قام بالإضافة إلى البرنامج النضالي المكثف بمبادرات إعلامية، فضح من خلالها قدر ما استطاع مخططات المخزن. و طبعا لجأ هذا الأخير هو أيضا إلى جرائده و أقالمه و إعلامه المأجور في محاولة منه لتشويه سمعة عملنا و نضالنا النقابي و تحميلنا مسؤولية ما يقع. كما عمل على إصدار بيانات وهمية تماما، لجمعيات غير معروفة و غير متواجدة بتاتا.

في اليوم الأول للإضراب العام المحلي، حل ليلا بورزازات على متن طائرة خاصة، والي جهة سوس ماسة درعة محمد بوسعيد (وزير المالية لاحقا)، مصحوبا بعضو المكتب التنفيذي للكش آنذاك، مصطفى البراهمة، قادمين من مدينة أكادير، و ذلك قصد "إقناعنا" بإنهاء الإضراب العام و "السماح" لسيارات الأجرة الكبيرة بالاشتغال في بعض الخطوط داخل المجال الحضري. و لتلئين أو تغيير مواقفنا، استعان والي الجهة أيضا - بالإضافة إلى مصطفى البراهمة - بالكاتب العام الوطني للمكتب التنفيذي للكش، نوبير الأموي. تحدث إلينا هذا الأخير ليس عبر هواتفنا الخاصة، و لكن من خلال هاتف والي الجهة، ليبلغنا بأن "المغرب يعيش تحديات كبيرة و وضعها سياسيا دقيقا، و لا يحتمل في الوقت الراهن

كثرة الاحتجاجات.. و الظرفية التي تحيط بالبلد تقتضي منا في بعض الأحيان التنازل...!". كان تدخل المكتب التنفيذي بهذه الطريقة و دون أن يتعرف على حيثيات الملف محبطا لنا في الحقيقة. و قد أظهرت التجارب مع ورزازات على الأقل، أنه لا يتدخل في قضايانا المحلية إلا إذا طلب منه المخزن ذلك. مع العلم أننا كنا ندعوه إلى دعمنا و مؤازرتنا، و نبعث له باستمرار بالتقارير و البيانات و البلاغات التي نصدرها، و نحيطه بجميع مستجدات عالم الشغل بمنطقتنا.

و في وقت متأخر من الليل انعقد اجتماع رسمي، مع والي الجهة بحضور عضو المكتب التنفيذي كما سبقت الإشارة مصطفى البراهمة، و حضره عن الاتحاد المحلي عمر اوبوهو و حميد مجدي، كما حضره الكاتب العام للعمال عبد الحكيم النجار - لشغور منصب عامل الإقليم كما سبق ذكره -، و والي الأمن الإقليمي بورزازات، و بعض الأشخاص قيل لنا أنهم يمثلون المصالح المركزية للدولة. عرضنا على الحضور، و بالتفصيل، الوقائع كما هي و كما تشهد عليها السلطات و الأمن، و طالبناهم كمسؤولين عن شؤون الدولة و الجهة، بالعمل على حماية المواطنين و تطبيق القانون و معاقبة الجناة من هذا الطرف أو ذلك. و كان جواب والي الجهة و بعده والي الأمن، مباشرا و صريحا و "صادما".

أبلغنا محمد بوسعيد صراحة برفضه تطبيق القانون و من بين ما قاله: " لن نطبق القانون، و ليس عليكم أن تنتظروا ذلك منا بناتا، و لا تعولوا عليه، و هناك أطراف مركزية لا تعلمون عنها شيئا تتابع الملف عن كثب، و بالتالي عليكم إلغاء الإضراب المحلي و البرنامج النضالي، لأنه مضر بورزازات و استثماراتها... و يجب أن تشتغل الطاكسيات الكبيرة في بعض الخطوط إلى جانب الطاكسيات الصغيرة... " !

أما والي الأمن الإقليمي، فقد قال بوضوح تام: " لا يحق لكم أنتم الكونفدراليون بورزازات، مطالبة السلطات و الأمن الوطني بتطبيق القانون، لأنكم لم تصوتوا على دستور المملكة، و قاطعتم الانتخابات البرلمانية...!"

و بعد أخذ و رد، انسحبنا كاتحاد محلي من الاجتماع، و أصدرنا بيانا توضيحيا للرأي العام، و وصلنا تنفيذ برنامجنا النضالي بالكامل. علمنا من بعض مهنيي الطاكسيات الكبيرة الذين كانت لنا معهم علاقة طيبة و ليسوا راضين عن استعمالهم البشع في هذه المؤامرة، أن والي الجهة محمد بوسعيد، أبلغهم عن طريق أمين الطاكسيات الكبيرة بضرورة الاستمرار في الاشتغال داخل المدار الحضري.. و عمل باشا المدينة في الصباح الباكر من اليوم الموالي للاجتماع، على ترسيم و تنصيب بعض علامات و قوف الطاكسيات الكبيرة بشوارع المدينة ! و قام مناصلونا أثناء المسيرات التي كنا نقوم بها باقتلاعها..

أصدرنا عدة بيانات و بلاغات، و رسالة مفتوحة موجهة إلى وزير العدل و الحريات، لإطلاعهم على بعض مجريات الهجوم علينا، كما يلي:

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل  
الاتحاد المحلي  
ورزازات

إلى السيد وزير العدل و الحريات  
رسالة مفتوحة

تقرير و وجهة نظر حول الأحداث الأخيرة المتعلقة بقطاع الطاكسيات بورزازات

عرفت ورزازات منذ 16 دجنبر 2011 أحداثا خطيرة تحمل إشارات متعددة، أدت إلى تكريس فقدان الثقة في الإدارة و الأمن، مما ترتب عنه بالأساس الخوف من الآتي القريب .. ! حيث سيظهر للمتتبع المتفحص و القريب من الأحداث، أن أجهزة الدولة بأشكالها و تنوعاتها ( وزارة الداخلية ، الأمن ، القضاء.. الخ ) ليست لها أي إرادة في التغيير و الانتقال إلى دولة الحق و القانون و الديمقراطية. و ما خرجت المسؤولين الصريحة و في اجتماعات مسؤولة إلا دليل على ذلك، و ليس مزايده كما قد يدعي البعض.

ففي اجتماع رسمي بين نقابتنا و بين والي جهة سوس ماسة درعة بتاريخ 09 يناير 2012 و الذي حضره مسؤولون عن وزارة الداخلية و السلطات الإقليمية بورزازات و أطراف أمنية وطنية و محلية، أكد - والي الجهة - صراحة في سياق تدخله أنه " لن يعمل على تطبيق القانون و علينا في جميع الحالات نحن الكونفدراليون ألا نعول على ذلك ، كما أكد لنا أيضا أن " الأحداث الأخيرة في ورزازات دخلتها و تتحكم فيها أطراف أخرى خفية ليس للكونفدراليين النقابيين علم بها.. ! " فمن هي هذه الأطراف الخفية و النافذة التي يتحدث عنها والي الجهة يا ترى و التي منعتنا و لا تزال في تطبيق القوانين الجارية و الحفاظ على الأمن.. ! ما موقعها و مداخلها في اختصاصات السلطة و الأمن و القضاء.. !

و في نفس السياق و الاجتماع، أكد والي الأمن الإقليمي بورزازات صراحة " أن مطلبنا بتطبيق القانون نحن الكونفدراليون غير معقولة و لا ذات معنى و أن القانون لن يطبق لصالحنا لأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قاطعت الدستور و بالتالي لا يحق لها مطالبة السلطات و الأمن بتطبيق القانون.. ! " مما يعني أننا نحاسب على مواقفنا النقابية و قناعاتنا السياسية و يتم الانتقام منا و من منظماتنا و مدينتنا نتيجة لذلك.. و هذا ما أكدته و لا تزال قضية الطاكسيات و كذلك الملفات الاجتماعية الأخرى التي كان بالإمكان أن تعرف طريقها إلى الحل..

الوقائع:

- قبل 16 دجنبر 2011 كانت الأمور عادية جدا. حيث يشتغل أصحاب الطاكسيات الكبيرة و الصغيرة في مجالهما المعتاد دائما و القانوني.
- ابتداء من يوم 16 دجنبر 2011، تكتسح سيارات الأجرة الكبيرة جميع أحياء مدينة ورزازات (المدار الحضري لورزازات) دون سابق إنذار، في خرق سافر للتنظيمات و الأعراف و القوانين ذات الصلة.

- لم تتدخل سلطات الأمن و لا السلطات المحلية و الإقليمية لإعادة الأمور إلى نصابها القانوني و تركت الأمور على ما هي عليه. بل تركت الأمور تتطور أمام أعينها إلى ممارسة العنف و ترهيب الساكنة و المهنيين..
- أمام هذا الوضع و مخافة أن تتطور الأمور إلى تصادم دموي بين أصحاب الطاكسيات الصغيرة و الكبيرة، و حماية لهم من أي اعتداء، قررت الكدش بورزازات أن تعتصم الطاكسيات الصغيرة يوم 17 دجنبر 2011 أمام ولاية الأمن الوطني بورزازات، و بدأت باتصالات ماراطونية مع المسؤولين لحل المشكل و تطبيق القانون و حفظ أمن المواطنين و المهنيين و المدينة، و ضمان اشتغال الطاكسيات الصغيرة في مجالهم القانوني بشكل آمن، و هو بكل أسف ما لم يتم إلى الآن.
- بعثت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات بشكايات و قامت باتصالات و لقاءات متعددة مع والي الأمن الإقليمي بورزازات و السلطات المحلية و الإقليمية و وكيل الملك و الوكيل العام للملك و الكاتب العام لوزارة الداخلية.. إلخ، حيث أكد هؤلاء جميعهم صراحة على أنهم سيدخلون لاستتباب الأمن و تطبيق القانون و هو ما لم يتم بكل أسف إلى الآن !
- أمام هذا الوضع و نتيجة عدم تدخل السلطات و الأمن بل انحيازها و وقفها إلى "جانب الطاكسيات الكبيرة" و حمايتها في الاشتغال داخل المدار الحضري، و قطع أرزاق أصحاب الطاكسيات الصغيرة منذ 16 دجنبر 2011 ( التي يبلغ عددهم 186 طاكسي بمعدل عائلتين لكل طاكسي صغير) ، قررت الكدش خوض برنامج نضالي سلمى من خلال وقفات و مسيرات توج بإضراب عام محلي لمدة 48 ساعة يومي 09 و 10 يناير 2012 مصحوب باعتصام.
- خلال هذه الأثناء ما فتئ أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و أمين الطاكسيات الصغيرة و مكتب نقابة الطاكسيات الصغيرة و أعضاء نقابتنا، يتلقون بصفة مباشرة و غير مباشرة تهديدات بالتصفية الجسدية و الاعتداء على العائلات، دون حماية أو تدخل من السلطات و الأمن و القضاء، حيث كانت تعلم بذلك و تراه و قد بعثنا بشكايات موثقة بمجرد التوصل بالتهديد..
- و هو ما توج فعلا بالاعتداء و محاولة قتل أمين مال مكتب الاتحاد المحلي للكدش أمام مقر عمله بمستشفى سيدي احساين بناصر، نقل على إثره إلى المستشفى في حال نفسية و جسدية خطيرة. و الاعتداء و محاولة خطف أمين الطاكسيات الصغيرة . كما تم دهس أحد المنخرطين النقابيين الذين تم تهديدهم من قبل، أثناء مزاوله عمله بالشارع العام من طرف "طاكسي كبير" و هو لا يزال يقبع في المستشفى إلى الآن.
- و قد تمت هذه الاعتداءات دون اتخاذ الأمن و القضاء لإجراءات زجرية و وقائية مستعجلة لحد الآن، علما أن المعتدين و المحرضين معروفون تماما لدى السلطات المحلية و الأمن..!

#### الوضع حاليا:

- لا زال مهنيو الطاكسيات الكبيرة يشغلون داخل المدار الحضري أمام أعين الأمن في تحد سافر للجميع و في خرق للقوانين ذات الصلة..
- لا يزال الاعتداء و التهديد و استعراض العضلات و الاستقزاز ساريا ضد أصحاب الطاكسيات الصغيرة و أعضاء نقابتنا و المواطنين لحدود الساعة ..
- لا يزال أصحاب الطاكسيات الصغيرة ممنوعون من ولوج محطتهم القانونية و الرئيسية، حيث يتم الاعتداء عليهم بها و ذلك بمعرفة السلطات و الأمن.
- لا تزال سلطات الأمن تعجز أو "لا تريد" تطبيق قوانين السير و الجولان داخل المدينة لحد



الآن.

- لا يزال أمين الطاكسيات الكبيرة "الذي يدعي أنه صاحب نفوذ" يتدخل مباشرة لإخلاء سبيل أصحابه كلما تعلق الأمر بمحاولة شرطي القيام بمهامه في تطبيق القانون و يقوم بالتهديد و الوعيد..و من تم نتساءل من يحمي هذا الشخص و من يقف وراءه..!
  - لا يزال المعتدون و المحرضون المعروفون مستمرين في اعتداءاتهم و يجوبون الشوارع بكل حرية أمام أعين الأمن و السلطات دون أن يتخذ في حقهم أي إجراء.
  - يحس أعضاء نقابتنا و مهنيو الطاكسيات الصغيرة و المواطنون الشرفاء بمهانة و غبن و استغراب شديد جراء عدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، و عدم معاقبة الجناة المعروفين، و استمرار وضع الظلم و الاعتداء على ما هو عليه، و يتساءلون ما الهدف من ذلك و من يحمي الجناة و لماذا..!
- إن نقابتنا تؤكد أنها لن تتحاور مع أي كان، ما دامت الأمور لم تعد إلى نصابها و لم تقم السلطات و الأمن و القضاء بما يتعين عليها القيام به في السهر على تطبيق القانون و حفظ الأمن..

### تصورنا لحل المشكل:

- لا يمكن لأي حل أن يكون ناجعا، ما لم يؤمن جميع أطراف المهنة بالقوانين الجارية و المنظمة لمهنتهم، و أن أي تجاوز لهذه القوانين مهما كانت المبررات يعد اعتداء ليس على إخوانهم في المهنة فقط و إنما على البلد و استقراره و أمنه.
  - لا يمكن لأي حل أن يكون ناجعا، ما لم تفرض السلطة هيبتها و تعمل على استتباب الأمن، و الضرب من حديد على يد كل من سولت له نفسه تحديها في خرق القوانين، و الاعتداء على مصالح الناس، و قطع أرزاقهم، و أن يكون الجميع سواسية أمام القانون، و ليس هناك أحد فوق القانون. و هو ما ليس عليه الأمر في هذا الملف، الذي لم تعمل السلطة المسؤولة لحد الآن على القيام بواجبها فيه، ما يفتح مجالا خصبا للتكهنات و التأويلات التي تتهم السلطة و الأمن في الضلوع في مؤامرة مع الجناة ضد منظمنا و مسؤوليها، و أن الأمر يتجاوز ملف الطاكسيات للانتقام من نقابتنا و أعضائها.
  - الحل يقتضي بناء على ذلك إعادة الأمور إلى نصابها القانوني الذي كانت عليه، و العمل على معاقبة الجناة، ليعلم كل واحد حده، و أن السلطة قوية و موجودة للجميع و أن القانون فوق الجميع. لأنه مادام يوجد لحد الآن أطراف يتحدون السلطة و القانون فلن يكون هناك أي حل. لأن الأصل هو انضباطنا جميعا لقوانين و تشريعات الدولة..
  - الحل الناجع يقتضي أن تقوم السلطة و مصالحها المعنية برؤية نافذة و دراسة حقيقية و موضوعية و هادئة - و ليس انفعالية و أنية كما تقوم به الآن - لمشكل مهنيي الطاكسيات بشكل عام الكبيرة و الصغيرة، و النظر في مشاكلهما و وضعهما بشكل مشترك، و ليس وضع حل كيفية اتفق، لأجل إرضاء أطراف أو طرف على حساب آخر، مما سيزيد فقط من تعميق المشكل و ليس حله..
  - شرط النجاح أيضا يقتضي الابتعاد عن التأثيرات و التدخلات الانتخابية و التي ترضي طرف على حساب آخر لأغراض سياسية أو مصلحة.
- و عليه و إذا توفرت هذه الشروط و لمسنا إرادة حقيقية و موضوعية، لحل المشكل الحقيقي بكل مهنية و حيادية، فإننا سنكون أول المساندين و المتسامحين، و سنعمل ما في جهدنا للتعاون و التآزر خصوصا و

أن موقفنا واضح بشأن علاقتنا مع جميع مهنيي الطاكسيات سواء الكبيرة أو الصغيرة المتسم ليس بالانتماء و لكن المصلحة المشتركة للجميع و المبنية على الاحترام المتبادل. و كما نقول دائما، لا بد لأجل ذلك من حسن الإرادة و الوعي بمصلحة البلد..

ورزازات في : 2012/01/18

المكتب

استمر الوضع على هذه الحال لما يزيد عن خمسة أشهر. و حتى عندما تم تعيين عامل "استخباراتي" على رأس إقليم ورزازات و هو صالح بن يطو، و ملء شغور هذا المنصب رسميا بتاريخ 11 مايو 2012، بقي الوضع محتقنا و متوترا، و لكن لم نتوان عن الصمود و النضال المستميت.

كسبنا أخيرا و لكن ليس بسهولة المعركة، و عاد مهنيو الطاكسيات الصغيرة للعمل بموضعهم المعتاد، و انسحبت سيارات الأجرة الكبيرة من المدار الحضري لورزازات. و لكن المخزن، لم يتوقف عند هذا الحد، و استمر في مضايقتنا و التربص بنا.

فبعد خمسة أشهر عن الأحداث، و بتاريخ 26 يونيو 2012، قامت النيابة العامة بمتابعة كل من: عمر اوبوهو و حميد مجدي و نصري بوسلهام أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، و أمين الطاكسيات الصغيرة الكونفدرالي محمد بوحفيظ (حما حسي)، و علي بني عضو مكتب الطاكسيات الصغيرة، و محمد مزين و الحسين عيطور و لحسن برقاوي و المهدي اسكور، و هم مهنيون كونفدراليون عن الطاكسيات. كما تابعت أمين الطاكسيات الكبيرة محمد موساوي و عدد من المهنيين الآخرين الذين انتهت صلاحية استعمالهم في هذا النزاع المفعل..! و كانت التهمة الموجهة لأعضاء مكتب الاتحاد و أعضاء نقابة الطاكسيات الصغيرة هي "التهديد و إحداث أضرار بأموال منقولة للغير".

و بناء على هذه المتابعة التي تمت مؤازرتنا فيها تطوعيا من قبل الأساتذة: ذ. علي المرابطي و ذ. محمد السعيدي و ذ. عبد الحق اليعلاوي و ذ. الراجي و ذ. الدحوشي عن هيئة مراكش، و بعد عدة جلسات حكمت المحكمة الابتدائية بورزازات بتاريخ 25 أبريل 2013، و برئاسة القاضي: ذ. محمد العيبود، "بعدم مؤاخذة المتهمين عمر اوبوهو و حميد مجدي و نصري بوسلهام و محمد بوحفيظ و الحسين عيطور و علي بني، لأجل ما نسب إليهم و تصرح ببراءتهم..". و بمؤاخذة أمين الطاكسيات الكبيرة محمد المساوي و بعض رفاقه من المهنيين، و الحكم عليهم بشهرين حبسا نافذا و أدائهم تضامنا فيما بينهم لفائدة بوسلهام نصري، تعويضا مدنيا قدره عشرة آلاف درهم مع تحميلهم الصائر مجبرا في الأدنى.

في اليوم الموالي من إصدار القرار ببراءتنا، أي في 26 أبريل 2013، قامت النيابة العامة باستئناف الحكم الابتدائي، لتبدأ سلسلة أخرى من الجلسات التي لا تنتهي. في هذه الفترة كنت متابعا بالعديد من الملفات القضائية الأخرى المرتبطة بالنقابة و قضايا العمال، بالإضافة إلى ملف اتهامي قضائيا بحيازة مخدرات الكوكايين و الشيرا و المتاجرة فيها. و قد صادف ذلك كله، أنني رُحلت قسرا إلى قلعة سراغنة، و كنت عرضة لعملية إرهاب مادي و معنوي و فيزيائي شديد، لأنني مضطر إلى التنقل في كل مرة، بين قلعة سراغنة و ورزازات لحضور أطوار الجلسات التي تستدعيها كل محاكمة.

بتاريخ 06 مايو 2014، فوجئ المتتبعون للشأن المحلي بورزازات بمؤاخذتنا من طرف هيئة القضاء بمحكمة الاستئناف برئاسة القاضي "عبد الفتاح القساوي" - و لنا كلمة حوله بعد حين -، و الحكم تطبيقا للفصول 399 و 400 و 401 و 402 و 403 و 405 و 406 إلى غاية 417 من قانون المسطرة الجنائية و فصول المتابعة "بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به، و معاقبة حميد مجدي بسنة واحدة حبسا نافذا، و غرامة نافذة قدرها خمسمائة درهم، و معاقبة عمر ابوهو و بوسلهام نصري و محمد بوحفيظ و علي بني و الحسين عيطور و المهدي أساكور، بسنة أشهر حبسا نافذا، و غرامة نافذة قدرها خمسمائة درهم، و تحميل الأظناء الصائر مجبرا في الأدنى!" و بررت رئاسة المحكمة هذا القرار بكون "الاتهامات المتبادلة بين الطرفين خير دليل على قيامهم بالمنسوب إليهم و أن شهادة الشهود المستمع إليهم ابتدائيا و كذلك أمام هذه المحكمة لا يمكن الأخذ بها لاتصافها بمحابة من أدبت لصالحه و لكون الشهود لهم علاقة بالنزاع و لهم انتماء سياسي معين. و حيث اقتنعت المحكمة بثبوت الأفعال المنسوبة لجميع المتهمين و لاسيما حينما استعملوا قانون الغاب دون مراعاة للسلطات العمومية و القضائية الساهرة على استتباب الأمن مخلفين رعبا في الأوساط الاجتماعية. هذا الرعب الذي له أثر سيء على الاقتصاد المحلي لورزازات مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف في شقه القاضي بالبراءة و بعد التصدي التصريح بمؤاخذة المتهمين غير المدانين و تأييده في الباقي. و حيث و رعبا لخطورة الجرم و التحدي السافر للقانون ارتأت المحكمة رفع العقوبة الحبسية المحكوم بها على الأضناء المدانين إلى ستة أشهر حبسا و الحكم على الأضناء غير المدانين بمؤاخذتهم من أجل المنسوب إليهم و الحكم عليهم بسنة أشهر حبسا نافذا، باستثناء حميد مجدي و نظرا لضلوعه في النزاع ارتأت المحكمة تحديد العقوبة الحبسية بالنسبة إليه في سنة واحدة حبسا نافذا." !

استثناء حميد مجدي بسنة حبسا نافذا لضلوعه في النزاع..! يظهر جليا أن القضاء "الورزازي"، يبحث عن ذريعة للزج بي في السجن كيفما اتفق، و هو لم يكن ذكيا و لا مقنعا بما يكفي، لأنه خاضع للتعليمات و كان عليه أن يقحم أي شيء في الحكم - مهما كان متهافتا - لتبرير موقفه.

تجدر الإشارة أن القاضي عبد الفتاح القسماوي الذي ترأس جلسة المحاكمة التي أذنتني بسنة حبسا نافذا و أذانت رفاقي، قد ضبط متلبسا بعد ذلك، بتلقيه رشوة خلال شهر يناير 2015، و تم عزله من منصبه.. !

و لأن الحكم صدر في حق بوسلهام نصري و حميد مجدي غيايبا، و دون حضورهما لجلسة المحاكمة و لا علمهما بها، فقد قام الأستاذ محمد السعيدى بإجراءات الاعتراض عليه. تم قبول التعرض، و بعد أشواط ماراطونية أيضا من الجلسات - مع ما يتطلبه ذلك من تنقل و جهد جهيد و إمكانيات مادية - أصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ 30 شنتبر 2014 و برئاسة القاضي حسن تاجر، حكمها " بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهمين حميد مجدي و بوسلهام نصري من أجل ما نسب إليهما، و بعد التصدي، الحكم بمؤاخذتهما من أجل ما نسب إليهما و الحكم على كل واحد منهما بستة أشهر نافذة و غرامة قدرها خمسمائة درهم مع تحميلهما الصائر مجبرا في الأدنى". تجدر الإشارة أن جميع تنقلاتنا و مصاريف المحاكمات من بدايتها إلى نهايتها و الذعائر و غيرها، نُؤديها من مالنا الخاص، باستثناء المحامين الذي يؤازروننا تطوعيا.

و بناء على طلب نقض هذا الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف، الذي قدمه حميد مجدي و بوسلهام نصري، بتاريخ 2 أكتوبر 2014 بواسطة الأستاذ محمد السعيدى، و بالنظر للمذكرة التي أدلى بها لدى محكمة النقض بالرباط، الأستاذ عبد الرحيم جدي المحامي بهيئة المحامين بمراكش، قضت الغرفة الجنائية بمحكمة النقض بالرباط برئاسة القاضي محمد بنرحالي، بتاريخ 3 يونيو 2015، (بعد أزيد من ثمانية أشهر على تقديم الطلب) بنقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه و إحالة القضية من جديد على محكمة الاستئناف بورزازات للبت فيها من طرف هيئة أخرى.

بعد النقض، تم تعيين أول جلسة بتاريخ 20 أكتوبر 2015، و بعد عدة جلسات أخرى، استغرقت أزيد من سنة، أصدرت محكمة الاستئناف، بتاريخ 08 نونبر 2016، قرارها بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بتبرئة المتهمين بوسلهام نصري و حميد مجدي مما نسب إليهما.

طبعاً لم تعد المحكمة تعج بالمناضلين و بالمتضامين كما كان، نظراً لـ "تصفية" العمل النضالي و النقابي بورزازات، من قبل أعضاء المكتب التنفيذي للكش.

أما بالنسبة لعمر اوبوهو و محمد بوحفيظ و علي بني و الحسين عيطور و المهدي أساكور - حيث انفصلت ملفاتنا بعضها عن بعض بسبب إجراءات الاعتراض على الحكم الغيابي، الذي تقدم به عن بوسلهام نصري و حميد مجدي، الأستاذ محمد السعيدى - و على الرغم من أن الأمر يتعلق بنفس الملف،

و نفس صك الاتهام، و كل الحثيات متطابقة، فقد أيدت محكمة النقض برئاسة القاضي عبد الله زيادي،  
الحكم الاستئنافي الذي قضى في حقهم بستة أشهر حبسا نافذا !



**القسم الحادي عشر**

**مؤامرة "المخدرات" و ما تلاها**

**من أحداث**





## الفصل الأول

### الاستدراج إلى الصخيرات و مكيدة المخدرات

شارك الاتحاد المحلي للكش في القافلة التي نظمتها اللجنة الوطنية لدعم ساكنة إميضر المعتصمة منذ 20 غشت 2011 بجبل ألبان بإقليم تنغير، احتجاجا على ما تعانیه من حيف و تهيش و تلويث للبيئة و استنزاف للفرشة المائية و استغلال لثرواتها الطبيعية، من قبل شركة "مناجم" المالكة لمنجم إميضر، الذي يعد من بين أهم مناجم الفضة في العالم. استقبلها بمقره في ورزازات، صباح يوم السبت 10 نونبر 2012 و أعد وجبة فطور على شرف المشاركين فيها. بعد ذلك، شكر منسق اللجنة محمد ياسر كميرة أعضاء النقابة و أعلن تضامن جميع مكوناتها مع نضالات العمال بورزازات، و أكملت القافلة طريقها إلى إميضر. بجبل ألبان مكان اعتصام الساكنة المتضررة، توصلت بمكالمة هاتفية من شخصين يدعيان أنهما نقابيان مغربيان يقطنان بمدينة ليون الفرنسية، و يشتغلان بمعمل لصنع السيارات من نوع رونو، و يزعمان أنهما يعرفاني جيدا، و متتبعان لنضالاتنا في ورزازات، و يعبران و رفاقهم عن تضامنهم معنا..

تكررت الاتصالات بعد ذلك من قبل إحدى السيدات التي قالت إنها تحمل اسم "نوال"، لاستقصاء ما يجري في عالم الشغل في ورزازات و لتأكيد التضامن. أبلغتني أنه تم تكليفها من قبل النقابة لديهم، بزيارتنا و دعمنا ماديا و معنويا. أطلعت أعضاء مكتب الاتحاد المحلي بهذه الأخبار، و لم يكن الأمر غريبا في البداية، لأننا كنا نتلقى مؤازرة العديد من الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و الفعاليات على الصعيد الدولي في كل المحن التي كنا نمر منها، و قام بزيارتنا العديد من الأجانب و المغاربة المقيمين بالخارج، و توجد لدينا مع العديد منهم علاقات و صداقات متينة إلى حد الآن.

كنا في ورزازات، منشغلين جدا ب"الحرب الضروس" التي شنتها علينا إدارة منجم بوازار و السلطات الإقليمية برئاسة عامل الإقليم صالح بن يطو و بعض أرباب العمل و على رأسهم عبد الهادي العلمي، صاحب فندق كرم بلاص.. و كان عدد من المنجميين رهن الاعتقال و عدد آخر قيد المتابعة.. ( أنظر الفصل الخاص بمنجم بوازار). و صادفت هذه الفترة من الزمان (شهر نونبر 2012)، حلول عيد الأضحى. كان من عادتي في هذا الوقت من كل سنة، زيارة والدتي بمدينة دمنات و قضاء بعض أيام العيد مع العائلة. و بالنظر إلى مسؤوليتي بمكتب الاتحاد و أجواء الاحتقان التي كانت سائدة هذه السنة، فقد انتظرت إلى أن تم الإفراج عن معتقلي بوازار و سافرت بعد ذلك مباشرة إلى مدينة مراكش حيث كانت والدتي و العائلة معا.

قبل السفر بيوم واحد، تلقيت مكاملة من عند نفس السيدة "نوال"، تخبرني بأنها و بعض رفاقها النقابيين متواجدون بمدينة الصخيرات. و نظرا لأن الوقت لا يسمح لهم بزيارة ورزازات فهي تدعوني و بإلحاح شديد، للقاءهم هناك، و هم - بحسب روايتها دائما - متطلعون لرؤيتي و وضع خطة لدعم العمال ماديا و معنويا. أطلعت رفاقي في الاتحاد على الخبر، و سافرت على مثن سيارتي، إلى مدينة مراكش عبر جبال تشكا يوم الثلاثاء 13 نونبر 2012.

أثارتنا بعض الشكوك بصدد هذه الاتصالات، و عارض بعض رفاقي مسألة السفر هذه برمتها، بالنظر إلى الوضع المحقق و التهديدات التي نتلقاها. غير أن حياتنا و علاقتنا الاجتماعية لا يمكن أن تتوقف، شئنا أم أبنينا، و هذه حال كل المناضلين الذين يعيشون في أجواء كلها تهديد، و اتفقنا على ضرورة اتخاذ مزيد من الحيطة و الحذر. في طريقي إلى مراكش، و على غير المعهود، أثارت انتباهي سيارة مرسيديس سوداء لا تفارقني و تكاد تصطدم بسيارتي (بوجو +206) من الخلف.. ! انتبهت إليها جيدا و لكن لم أكن متأكدا من شيء، فقد يكون الأمر مجرد صدفة أو تخيلات بسبب ما نعيشه في هذه الظروف. استطعت التخلص منها عندما اقتربت من مدينة مراكش. و تقاديا لأي خطر محتمل، عدلت عن الذهاب إلى الصخيرات أخيرا، و اعتذرت من "نوال" عن ذلك مساء يوم الأربعاء 14 نونبر 2012، متحججا بضرورة عودتي سريعا إلى ورزازات. و قد أثار استغرابي فعلا انزعاجها الشديد و إصرارها المبالغ على محاولة استدراجي إلى هذه المدينة !

مساء يوم الخميس 15 نونبر 2012، و في تحول مفاجئ و "غريب"، تلقيت منها مكاملة تخبرني فيها بأنها، قررت القدوم إلى مراكش يوم غد الجمعة لزيارة أمها، و ستسافر إلى فرنسا انطلاقا من مطار مراكش المنارة مساء نفس اليوم على الساعة السادسة و النصف، و ستكون مناسبة طيبة للقائي.

يوم الجمعة 16 نونبر 2012، طلبت مني أن ألقها من أمام محطة القطار على الساعة الثانية عشرة و النصف زوالا. وجدتتها فعلا بمعية إحدى السيدات، ادعت أنها معاونة والدتها. لم أكن أعرفهما، و لكن بمجرد رؤيتهما لسيارتي بجوار باب المحطة، تقدمتا في اتجاهها و ركبتا: "نوال" في الكرسي الأمامي، و "المعاونة" في الخلف. طلبتا مني التوقف قرب المحطة الطرقية ل"باب دكالة"، فنزلت السيدة الثانية مدعية الذهاب إلى منزل الأم، على أن تلحق بها "نوال" فيما بعد. بعد ذلك، ركنت سيارتي في مرأب سيارات السوق التجاري "مرجان" - طريق الدار البيضاء - و قصدنا مقهى "تيتوس" (Tito's) المتواجد قبالتة. بعد عشر دقائق تقريبا، لحق بنا أخي "حسن مجدي" الذي كان من المفترض أن يصاحبني منذ الصباح، و لكن بعض انشغالاته حالت دون ذلك. و قد لاحظت انزعاج المدعوة "نوال" فعلا بهذا الحضور.

مكثنا قرابة ساعة بالمقهى، و تكلمنا حول بعض الأمور المتعلقة بمشاكل الشغيلة و الهجرة.. و أكدت تضامن رفاقها معنا و أنهم سيقومون بزيارة قريبا إلى ورزازات. طلبت مني أن أتناول معها وجبة الغذاء و لكنني رفضت. و حوالي الساعة الواحدة و النصف زوالا قمنا بتوديعها و قصدنا بيت أخي حسن، لأجل غذاء عائلي. و في الساعة الثالثة و النصف تقريبا بعد الزوال من نفس اليوم تلقيت مكالمة هاتفية منها تخبرني أن السيارة التي كانت ستأخذها إلى المطار معطلة، و رجتني أن أقلها بسيارتي على الساعة الرابعة بعد الزوال حتى لا تفوت موعد ركوب الطائرة. و قالت إنها ستكون بانتظاري في مقهى ميرونديفو Mes rendez vous بشارع علال الفاسي. لم أجدها في هذا المقهى، و لكن تلقيت منها اتصالا تبخني فيه أنها في طريقها إليه. انتظرت حوالي ساعة تقريبا و أنا أرتشف قهوتي و أطالع كتابا لصديقي الكاتب و المناضل الإنساني ريكاردو مونتسيرات Ricardo Montserrat بعنوان "Mauvaises mines". استغربت لتأخرها، خصوصا و أن وقت ركوب الطائرة قد اقترب، و لما حاولت مكالمتها عبر الهاتف وجدته مغلقا !

في الساعة الخامسة و النصف مساء هممت بالعودة إلى بيت العائلة، و ما أن فتحت باب سيارتي حتى وجدت نفسي مطوقا فجأة و من كل جانب بالعشرات من قوى الأمن الوطني. تمت الإحاطة بالشارع العام كله و كأنه سيتم القبض على "إرهابيين مدججين بأسلحة". كان رجال الأمن هؤلاء يرتدون زيا مدنيا و موزعون على جميع الأماكن القريبة مني، بالمقهى التي كنت به و بالمقهى المجاور و الشارع العام.. ! اختطف أحدهم من يدي مفتاح السيارة و سألني بعد ذلك فيما إذا كانت في ملكيتي. أجبت بالإيجاب و أنا في حالة من الذهول، و سألته عن صفتهم المهنية، فأبلغني بأنهم من قوى الأمن الوطني بمراكش. طلبت الإدلاء بما يفيد ذلك خصوصا و أنهم يرتدون أزياء مدنية، و كان جوابه الاستنكاري الفظ و جواب عدد من الذين يقبضون علي و هم يوروني تحت معاطفهم أسلحة نارية لم أر مثلها إلا في الأفلام: "لو لم نكن من قوى الأمن، هل كنا لنحمل هذه الأسلحة" ! أحاط بي قرابة الصندوق الخلفي لسيارتي ستة أو سبعة من رجال الأمن، فيما "يفعل" آخرون شيئا داخلها دون أن أتمكن من رؤيتهم. بعد حوالي خمس عشرة دقيقة، جاءني أحدهم حاملا كيسا أزرق متوسط الحجم، و سألني عنه و طلب مني تفحصه. أبعده في الحين عني و رفضت لمسه و أخبرته ألا علاقة لي به و لا أعرف ما يحتويه. أبلغني أن الكيس يتضمن مخدرات الكوكايين و الشيرا و أنهم وجدوه في سيارتي تحت مقعد السائق. علق علي دون تردد بأن الأمر إذن يتعلق بمؤامرة تحاك ضدي و أنهم من وضع المخدرات بالسيارة !

بعدها تبثوا الأصفاد في يدي الاثنتين من الخلف و اقتادوني على مثن سيارتي مع أربعة حراس من رجال الأمن الوطني. كنت أنا وسط اثنين منهم في المقاعد الخلفية و سائق سيارتي و آخر إلى جانبه. كان رجال الشرطة يقبضون على ذراعي بشدة و كأن شد الأصفاد وحده لا يكفي ! و خلال فترة من

الزمن، تبادرت إلى ذهني شكوك مقلقة فيما يتعلق بهوياتهم الفعلية، خصوصا و أنهم يرتدون أزياء مدنية، و لم أستطع رؤية أوراقهم الثبوتية، و الليل بدأ يرخي سدوله و لا أعرف إلى أين يقودونني. و لكنني إطمأنت قليلا، عندما لاحظت أننا ولجنا موقف سيارات ولاية الأمن بمراكش. أفرغوا السيارة من جميع أفرشتها و محتوياتها و فتشوا ما أمكنهم ذلك.

عرفت منذ البداية أن ما كنا نتوقعه من سوء، في مجالسنا الكونفدرالية و في اجتماعاتنا و أحاديثنا قد حدث. فقط لم أكن أنتظر أن يكون في هذا الوقت بالذات و في هذا المكان و بهذه الطريقة، و من من المناضلين في المغرب يتوقع ما يمكن أن يحدث له و في أي وقت؟ و في النهاية، ما يجري في ورزازات، لا يمكن أن يمر بدون الرد المناسب لحرس النظام الاقتصادي و المالي و السياسي القائم في البلد !

تم اقتيادي إلى بعض المكاتب المتداخل بعضها مع بعض و التي تهتم شرطة مكافحة المخدرات. أفرغوا جيوبي من كل شيء: الهاتف النقال، بعض النقود (1800 درهم)، و بدأ التحقيق معي في الوقت الذي تكفل أحدهم بالتدقيق في هاتفي النقال (نوع سامسونغ). يسأل عن الأشخاص و الأرقام بشكل ملفت للنظر، خصوصا و أنه يتضمن عددا من الأسماء السياسية و الحقوقية و الإدارية المعروفة على الصعيد الوطني.

في البداية كان البحث نوعا ما عنيفا و كانت بعض المشادات بيني و بين الشرطة الذي كان عددهم ستة أشخاص على الأقل. بعد حوالي ساعتين تقريبا من الاعتقال و البحث و الاتصالات التي قاموا بها، و بعد أن تعرفوا على وضعي السياسي و النقابي و الحقوقي و على الأحداث، تغيرت طريقة تعاملهم معي كليا. بعض الشباب منهم تعاطف معي بشكل كبير، و قد أكد لي بعضهم أنه لن تمر أكثر من 24 ساعة حتى يتم إلقاء القبض على منفي الدسياسة. لم تطمئني كلماتهم في الحقيقة، لأنهم لا يعلمون لحدود الساعة أن المعطيات المادية التي بين أيديهم و التي قد تبرئني، ليست هي ما يؤخذ به على محمل الجد. فالملف "سياسي" و أكبر منهم بكثير. الملفت للانتباه أن هاتف المحققين لم يتوقف عن الرنين و بالأخص رئيسهم. و كنت كل مرة أخرج من المكتب أو يخرجون منه إذا كان الاتصال عبر هواتفهم النقالة. كانت هناك حالة غير طبيعية، لمز و غمز و حيرة تسود الوجوه و المكان و هناك قلق واضح و تردد في كيفية التعاطي معي و مع الملف ككل. و قد أبلغت في لحظة من اللحظات، أنه تقرر الإفراج عني، و لكن شيئا من ذلك لم يحدث.

بعد مرور ساعتين أو أكثر قليلا، استقبلني والي الأمن الإقليمي بمراكش بحفاوة و عبر عن احترامه و تقديره، و أكد لي أنه متأكد من براءتي و لن أجلس على الكرسي الذي في مكتبه لو شك في الأمر لثانية

واحدة. و يأسف بشدة لما حدث و قال: "إن الأمر يتعلق بمكيدة بكل تأكيد حيكمت ضدك سي مجدي، من جهات، و لكن أريدك أن تعلم و تتيقن، أن دائرتنا لا دخل لها بالموضوع و نحن لسنا مشاركين فيها لا من قريب و لا من بعيد." و أضاف، "و مع ذلك، احمد الله سي مجدي على سلامتك، لأن الأمر كان سيكون أخطر". و أشار إلى أن حياتي في خطر داهم، و كرر هذا الكلام غير ما مرة.

كانت كل أنواع الأجهزة الاستخباراتية حاضرة بولاية الأمن بمراكش و كانوا - قبل أن أعرف من هم - يطرحون علي مختلف الأسئلة و أجيبهم، و لكن بعد أن ضقت درعا بهم اعترضت على الأمر و تم إخراج عدد منهم و بقي بعضهم الآخر يراقب دون حركة و لا كلام، بمكتب التحقيق.

قمت بالاحتجاج على عدم تبليغ عائلتي بعد بأمر اعتقالي، و هي لا تعرف لحد الآن أين أنا، و لا أين قادتني الخطوب. الشيء الذي لم يتم إلى غاية الساعة الحادية عشرة و النصف ليلا. تم الاتصال بأخي حسن مجدي - و هو مقيم بمراكش - الذي حضر على وجه السرعة إلى مقر ولاية الأمن. و لما أخبروه بما حدث و هو في حالة من الاندهاش قال: "أحمد الله الذي لطف، على الأقل لم يعملوا على تصفيته جسديا. فقد كنا كعائلة نتخوف من ذلك دائما!". بعدها مباشرة استقبلني و إياه والي الأمن في مكتبه مرة أخرى، و أعاد تأكيد براءتي أمامه، و تحدث بنفس العبارات التي قالها لي في لقائنا الأول بخصوص عدم تورط ولاية الأمن بمراكش في المؤامرة. و قبل مغادرتنا له أخبرنا - و هو يشير إلى أحد الملفات فوق مكتبه - بأنه يتوفر على دليل براءتي القطعية !

حوالي الساعة الواحدة ليلا (السبت 17 نونبر 2012)، تم إبلاغي أنه سيتم تفتيش، المنزلين الذين تواجدت بهما في اليومين الماضيين بمراكش، بالإضافة إلى مسكني في ورزازات، و هو إجراء - بحسبهم - يتم العمل به في مثل هذه القضايا، لعلمهم يعثرون على مؤشرات تواجد مخدرات أخرى.. ! تم اقتيادي من قبل عشرة أشخاص على الأقل من قوى الأمن، إلى شقة أخي بحي السعادة و قاموا بتفتيشها دون العثور على ما جاؤوا لأجله. كان بالمنزل أخي حسن و زوجته ليلى بوقنديل، ينظران و هما مذهولان، لما يحدث. أمدتني زوجة أخي بعد أن استأذنت قائد الشرطة، معطفا و جلبابا لشدة البرد في مراكش آنذاك و بعض ما تيسر لها من الأكل و الحلوى وضعتهم جميعا في وعاء شفاف. و اتجهنا بعد ذلك إلى شقة أختي الزوهرة مجدي بتجزئة المسيرة.

كانت بالنسبة لي لحظة من أقسى اللحظات، عندما وجدت العائلة تنتظرني في آخر الطريق بعيدا عن البيت بحوالي مائة متر، و والدتي "للا خدوج النبيكي بنت سي المكي" و أختي، حافيتا القدمين. كانت هناك أيضا خالتي "للا حلوم بنت الحاج ابراهيم" و هي بمثابة أم ثانية لي، و خالتي مليكة النبيكي، و مصطفى حواص زوج أختي، و أبناؤهما، و بعض العائلة الذين تصادف وجودهم بالبيت، و طبعا عدد

من ساكنة الحي الذين "يحدقون" بانتباه شديد و تعجب و فضول، في هذه "الكوميديا" الغرائبية. العائلة تبكي فاجعتها و هي في حال من الدهشة و الصدمة، أخرست لسان أفرادها أو جعلتها تتلعثم في الكلام. فلا يستطيع "المقول" شيئاً في مثل هذه النوائب. تم اقتيادي إلى البيت، و قام رجال الشرطة بما يتعين عليهم و لم يجدوا شيئاً طبعاً. أشير إلى أن بحثهم كان شكلياً في الحقيقة في كلا المنزلين، لأنهم على علم تام بأن الأمر لا علاقة له بمسألة المخدرات..!

كان من المتوقع، كما تم إبلاغي بذلك من قبل، أن ننتقل إلى مدينة ورزازات حيث يوجد سكني لإخضاعه هو الآخر للتفتيش، و لكنه أمر تم التراجع عنه في آخر لحظة..! و قد همس لي بعض قوى الأمن أن الناس يتجمعون الآن أمام ولاية الأمن بمدينة ورزازات للاحتجاج على اعتقالني.

بعد الانتهاء من التحقيق معي طيلة ذلك الوقت المتعب جدا و الذي يستحيل معه التركيز أو الانتباه إلى كل شيء، وقعت محاضر الشرطة القضائية و تقاريرها بعد أن قرأتها و عدلت فيها عددا من النقاط غير المطابقة لواقع الأحداث. و لكن الذي أثار انزعاجي و "استغرابي" هو عملية التدليس عليّ و تزوير جزء منها. فقد أدركت عندما اطلعت عليها خلال أطوار محاكمتي، أنهم جعلوني أوقع أيضا النسخ غير المعدلة، و هي التي اعتمدت في ملفي القضائي. من العبارات التي أصلحتها و مع ذلك احتفظ بصيغتها الأولى في المحضر، ما يلي:

- " نتقدم منه و ندلي له بصفتنا و الغرض من قصدنا ": و إن أبلغوني أنهم من قوى الأمن إلا أنهم لم يدلوا حينها بوثيقة تثبت صفتهم رغم أنني طالبتهم بذلك، و اكتفوا بإظهار مسدساتهم لي.

- " نستأذنه في إجراء تفتيش بداخل السيارة فيأذن لنا بذلك ": هو أمر غير صحيح، لأنهم حاصروني بمحاذاة الصندوق الخلفي لسيارتي، و بادروا - من تلقاء أنفسهم - بتفتيش السيارة بعيدا عن أعيني و دون طلب أي إذن مني.

- " نشرع في عملية تفتيش السيارة بحضوره الفعلي و المستمر ": ذلك ليس صحيحاً، لأنهم فتشوا السيارة بعيدا عن أعيني.

- " نشعر المعني بالأمر أنه موقوف من أجل جريمة حيازة المخدرات، و ندلي له بحقوقه المتمثلة في الفصل 66 من قانون المسطرة الجنائية، حقه في التزام الصمت، حقه في إشعار أقربائه، حقه في طلب مساعدة قضائية من محام ": و هو أمر لم يتم بتاتا لا قولاً و لا فعلاً.

- " ننتدب سيارة جر، لجر السيارة إلى مرأب المصلحة، و نسوق الموقوف إلى مقر المصلحة من أجل مواصلة البحث و التحريات معه..": لم يتم انتداب أية سيارة لجر سيارتي، و لكن تم نقلها فيها محاطا بقوى الأمن إلى ولاية الأمن.

كل هذه أمور رفضتها و تم بالفعل تغييرها في النسخة التي قرأت، و لكنهم جعلوني، و كنت في حالة إعياء شديد، أوقع النسخ التي قرأت و عدلت و أيضا و دون أن أعرف، تلك التي، لم يتم تعديلها، و هذه الأخيرة هي التي تم اعتمادها كمحضر رسمي للضابطة القضائية في المحكمة !

بعد ذلك اقتادوني إلى زنزانة من القضبان الحديدية بالطابق ما تحت الأرضي، تبلغ مساحتها حوالي خمسة أمتار طولاً و خمسة عرضاً و علوها خمسة أمتار تقريبا. أرضيتها مكسوة بالإسمنت و باردة جدا. محاذية لعدد من المراحيض التي تزكم رائحتها الكريهة الأنوف. الزنزانة خالية تماما من أي أثاث، لا فراش و لا غطاء و لا أي شيء. تلقيت من الحارس لحافين مهترئين، متسخين جدا و لا يصلحان لشيء. كان إدخال أي غطاء أو فراش ممنوع حسب ما أبلغت به. و عندما سألت أحد موظفي الأمن من الحراس عن السبب في كون الزنزانات لا تتوفر على الحد الأدنى من الضروريات للمبيت و الإقامة المؤقتة في انتظار الإحالة على النيابة العامة، و لا يسمحون بالتزود بها من العائلة، تلقيت منه الجواب التالي:

"يجب أن يكون هذا السجن رادعا و يجب عدم توفير أسباب الراحة و إلا فإن نصف ساكنة مراكش سيفعلون أي شيء للولوج إليه..!" !

منطق غريب حقا و لكنه معبر . كنت في الزنزانة وحدي، على الرغم من أن الزنزانات المتقابلة و القريبة مني و تلك التي أستطيع أن أراها مكتظة جدا بالمساجين..!

حوالي الساعة الرابعة صباحا من نفس اليوم (السبت 17 نونبر 2012)، جاء بعض رجال الأمن و اقتادوني مرة أخرى إلى مكتب الوالي، حيث وجدته برفقة وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بمراكش. هذا الأخير سلم علي و سألني فيما إذا كنت قد تلقيت معاملة طيبة من طرف قوى الأمن، و أخبرني أنه سيرص على تمتيعي بجميع الحقوق التي يخولها لي القانون. ثم أعادوني إلى الزنزانة.

لم يغمض لي جفن بقية الليل، و في الساعة العاشرة صباحا، أخذوني في سيارة الأمن إلى قاعة المراقبة بالكاميرا بمحطة القطار بمراكش، و تم بحضوري تفحص شريط التسجيل ليوم أمس الجمعة 16 نونبر 2012. تظهر - في الشريط - المدعوة "نوال" و هي تدخل بمفردها من باب المحطة الرئيسي - يطلق عليه باب أوریکا - المقابل لشارع الحسن الثاني على الساعة الحادية عشرة و سبع و أربعين دقيقة - 11 و 47 دقيقة - . تذهب مباشرة إلى محل بيع السجائر و تظهرها كاميرا المحل أيضا و هي تقتني علبة

سجائر. تغادره و تتوجه عبر البهو لتغيب عن الأنظار لمدة خمس و عشرين دقيقة في مكان ما قرب مطعم ماكدونالد. في الساعة الثانية عشرة و الربع - 12 و 15 دقيقة - تظهر المعنية بالأمر ثانية و هي في حالة ترقب و انتظار قبالة مقهى فينيزيا آيس، و بعد مدة قصيرة تلتحق بها المرأة الأخرى التي ادعت أنها معاونة والدة المدعوة "نوال". تظهرهما الكاميرا وسط المحطة و هما يتحدثان و تتهيان للقاء، و بعد عشر دقائق تتوجهان كليهما مهرولتان إلى الباب الخارجي - باب تاركة - و تركبان سيارتي التي تظهر أيضا في الشريط. المدعوة "نوال" تفتح الباب و تركب إلى جوارى، فيما التي تزعم أنها معاونة تركب في الخلف، ثم تنطلق السيارة بعيدا.

تجدد الإشارة أن ولاية الأمن بمراكش تدعي أنها تلقت بتاريخ 16 نونبر 2012، على الساعة الرابعة و أربع و ثلاثين دقيقة مساء - 16 و 34 دقيقة - مكالمة هاتفية مجهولة المصدر مفادها أن هناك سيارة من نوع بوجو +206 سوداء اللون متواجدة بمحاذاة مقهى mes rendez-vous محملة بالمخدرات ! و بناء عليه - حسب رواية ولاية الأمن بمراكش دائما - تم رصد السيارة بشكل سري، و بعد التأكد من أن الأمر يتعلق بسيارتي تم القبض علي. و من ضمن الإجراءات التي قامت بها أيضا الضابطة القضائية بأمر من وكيل الملك، حصولها على مكالماتي الهاتفية الصادرة و الواردة للشهر المنصرم.

صباح يوم الأحد 18 نونبر 2012، دعاني والي الأمن إلى مكتبه ليبشرنى مرة أخرى، على أنه يتوفر على الدليل القاطع على براءتي و أن النيابة العامة ستحفظ الملف و لن تتم متابعتي قضائيا..! غير أن الأمور في المساء لن تسير على هذا النحو كما سيتبين. تم اقتيادي بعد ذلك برفقة عدد من معتقلي الحق العام في سيارة الأمن الوطني بعد أن وضعوا الأصفاد في أيدينا، إلى المحكمة. انتظرت طيلة اليوم لأنني كنت آخر من استقبله وكيل الملك قصد التحقيق معه. و ستكون هذه أول مرة يحضر معي فيها محام، و يتعلق الأمر بالأستاذ محمد الغلوسي.

كان التحقيق عاديا و "باردا"، فقد أعدت على الوكيل سرد الحكاية من بدايتها. التردد و القلق باديا عليه حتى أنه لم يكن ينظر إلي إلا لماما..! لم تتوقف المكالمات الهاتفية و كنت أنتظر في بهو صغير و مغلق بمحاذاة مكتبه. و في النهاية، قرر إحالة القضية مساء اليوم نفسه (الأحد 18 نونبر 2012) على قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بمراكش، ادريس النوازي. علمت بعدها أنها كانت الطريقة الوحيدة ليتخلص "جزئيا" من الضغوطات التي عليه. ما بين قناعته هو و والي الأمن بمراكش بوجود مكيدة و ببراءتي، و ما بين التعليمات و الضغوطات التي عليه من أعلى، و أيضا الاحتجاجات التي بدأت تستعر في ورزازات، و الصحافة الدولية و الوطنية التي تكتب عن الموضوع، و التضامن الذي عبرت عنه



الهيئات السياسية و الحقوقية و الفعاليات، كل ذلك فرض عليه - ربما - أن يتخذ قرار إحالة الملف برمته على قاضي التحقيق.

حوالي الساعة السابعة مساء من نفس اليوم، تم اقتيادي إلى مكتب قاضي التحقيق و كان في مؤازرتي دائماً، الأستاذ محمد الغلوسي. سردت عليه القصة نفسها التي حدثت معي، فقرر:

استكمال التحقيق و أنا في حالة سراح، مع وضعي تحت المراقبة القضائية، و إغلاق الحدود في وجهي، و سحب جواز السفر، و كفالة قدرها خمسة آلاف درهم (5000,00 درهم). و تم حجز سيارتي و هاتفي النقال و جواز سفري و قدر مالي يبلغ 1800,00 درهم و سكين صغير للاستعمال اليومي.

و لأنني لا أحمل معي جواز السفر و لم أكن أتوفر آنذاك على مبلغ الكفالة، ثم إن إدارة المحكمة كان موظفوها في عطلة نهاية الأسبوع، فقد طلب أن أودعهما بالمحكمة يوم الأربعاء 21 نونبر 2012، و هو ما قمت به بالفعل. و حدد تاريخ انطلاق البحث التفصيلي و المثل أمامه يوم الجمعة 23 نونبر 2012، من أجل:

" جنحة حيازة المخدرات و خرق الأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات داخل دائرة الجمارك طبقاً لظهير 74/5/21 و الفصول 279 مكرر و 279 مكرر مرتين و 181 و 213 من مدونة الجمارك "

يوم الجمعة 23 نونبر 2012، تم "التحقيق" معي و كنت مؤازراً من قبل أربعة و ثلاثين من الأساتذة المحامين المتطوعين لهذا الغرض على الأقل، و يتعلق الأمر بالأساتذات و الأساتذة: الأستاذ النقيب عمر أبو الزهور، ذ/ محمد الغلوسي، ذ/ الخمال، ذ/ جودار، ذ/ لغدش، ذ/ صدقي، ذ/ المدهون، ذ/ العزوزي، ذ/ الهداجي، ذ/ الحجوجي، ذ/ عبد الصمد الطعارجي، ذ/ أبادارين، ذ/ مصطفى الراشدي، ذ/ الحسين الراجي، ذ/ عبد الرحيم جدي، ذ/ كابا، ذ/ مومن، ذ/ خديجة المنصوري عن هيئة مراكش، الأستاذ النقيب محمد أقديم، الأستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو، ذ/ نعيمة الكلاف، ذ/ عبد الرحمان الفيدي السعيد، ذ/ شوقي أجانا، ذ/ محمد طارق السباعي، ذ/ علي عمار، ذ/ اسماعيل عمار، ذ/ ابراهيم الشرقاوي، ذ/ المعطي الغالي، ذ/ فاطمة الزهراء التوزاني، ذ/ ابراهيم سرحان، ذ/ محمد خواش عن هيئة القنيطرة- الرباط، ذ/ عبد اللطيف قنجا، ذ/ حبيب حاجي عن هيئة تطوان، ذ/ الحبيب عدي عن هيئة خريبكة.

بتاريخ 31 دجنبر 2012، أي بعد سبعة و ثلاثين يوماً من إجراءات البحث و التحري، قرر القاضي ادريس النوازي ما يلي:

1. بأن التحقيق قد أنتج أدلة كافية على: ارتكاب المتهم لجنحتي الحيازة و الاتجار في المخدرات طبقا لظهير 1974/05/21، و خرق الأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات داخل دائرة الجمرك طبقا للفصول 279 مكرر و 279 مكرر مرتين و 181 و 213 من مدونة الجمارك.
2. نأمر بإحالة المتهم في حالة سراح و ملف القضية على الغرفة الجنحية بالمحكمة الابتدائية بمراكش لمحاكمته طبقا للقانون.
3. مع استمرار المراقبة القضائية في حق الظنين.
4. كما نأمر بتبليغ هذا الأمر إلى السيد وكيل الملك و باقي الأطراف.

و علل استنتاجاته كما يلي:

" حيث إن إنكار الظنين – أنه لم يسبق له أن استهلك أي نوع من المخدرات و لم يسبق له أن تاجر فيه و أكد بأنه لا يستبعد أن يكون ضحية لمؤامرة من قبل أعدائه بسبب نشاطه النقابي – إنكاره هذا تكذبه و تفنده مجموعة من القرائن القوية المحيطة بظروف القضية و التي لا لبس فيها، منها حجز كمية من مخدر الشيرا و الكوكايين في سيارته.

و حيث أنه و إن كان ينفي علاقته بالمخدرات الملقاة بداخل سيارته فإنه لا ينفي تواجدها و هي حيازة مادية.

و حيث أنه بفعل ثبوت الحيازة المادية للمخدرات و بشكل غير مبرر يجعل الفعل الجرمي بشأنها.

و حيث أن الأفعال التي أتاها الظنين المذكور، تشكل في عناصرها الواقعية و القانونية جنحتي الحيازة و الاتجار في المخدرات و الحيازة غير المبررة للمخدرات، خارقا بذلك الأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات داخل دائرة الجمارك طبقا لظهير.

و حيث إنه تبعا لذلك، فإن ما هو منسوب للظنين ثابت في حقه و يتعين بالتالي متابعته من أجله."

هذه هي القرائن و المسوغات و الاستنتاجات التي توصل إليها "القاضي" بعد التحقيق ! و أي تحقيق؟! و قرر بناء عليها أنني تاجر مخدرات، و أمر بإحالي على المحكمة الابتدائية بمراكش لمحاكمتي!

من ضمن الجهات التي يتم تبليغها في مثل هذه القضايا و تنتصب طرفا مدنيا، إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة، المديرية الجهوية للوسط الجنوبي. هذه الأخيرة طالبت، بتاريخ 19 نونبر 2012، بإدانتني و الحكم علي بما يقتضيه القانون في المادة الجنائية - وفقا لمقتضيات الفصل 262

المكرر من مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة - بتحديد مدة الإكراه البدني من سنة إلى سنتين و بأداء غرامة مالية لفائدة الجمارك قدرها 731.500,00 درهم و طبعا حجز سيارتي التي قدرت ثمنها ب 141.500,00 درهم.

لقد استقر الحال عند المخزن الاقتصادي و السياسي، بإدانتني. و أضاف قاضي التحقيق، إلى صك اتهامي عنصرا خطيرا في القضية يتعلق ب"المتاجرة" في المخدرات. علما أن التصريح ب"المتاجرة في المخدرات" لم يكن موضع مطالبة أصلا من النيابة العامة، و لم يتم إشعاري به كفعل منسوب إلي أثناء جلسة التحقيق معي و التي حضرها الأساتذة المحامون.

و مع ذلك، فإن القاضي، و الجهاز المكلف بإيجاد المسوغات، كانا فاشلين، و كان خيالهما ضعيفا، و لم يستطيعا رسم سيناريو مقبول و منطقي لإدانتني بوضوح و تثبيت واقعة المتاجرة في المخدرات أو استعمالها. ذلك أن التبريرات التي ساقها المحقق لهذا الاتجاه لم تكن قانونية، و كانت باهتة و غير مقنعة. و قد سهل هذا "التدني" في التهمة و تعليقاتها على المحامين، نقض و تفكيك العناصر المؤسسة لصك الاتهام في المتابعة القضائية. و لأن النيابة العامة و قضاة المحكمة، لم يتمكنوا من العثور على دليل مادي أو رابط يمكن اعتمادهما في متابعتي و اتهامي بالمتاجرة في المخدرات، و لأن قاضي التحقيق قام بخرق قانون المسطرة الجنائية، فإن الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بمراكش و هي تثبت في استئناف أوامر التحقيق علنيا و نهائيا بتاريخ 4 مارس 2013، قررت، "التصريح ببطلان الأمر بالإحالة جزئيا فيما قضى به من متابعة المتهم من أجل جنحة الاتجار في المخدرات..". و تم الإبقاء فقط على تهمة حيازة المخدرات !

بعد أن أمر قاضي التحقيق ب " إحالة المتهم في حالة سراح و ملف القضية على الغرفة الجنحية بالمحكمة الابتدائية بمراكش لمحاكمته"، و طالبت النيابة العامة بمراكش، و إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة - المديرية الجهوية للوسط الجنوبي بمراكش، بإدانتني بما نسب إلي و الحكم علي بأقصى العقوبات، تمت إحالتي على المحكمة الابتدائية بمراكش، بتهمة " جنحة حيازة المخدرات و خرق الأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات داخل دائرة الجمارك طبقا لظهير 1974/5/21 و الفصول 279 مكرر و 279 مكرر مرتين و 181 و 213 من مدونة الجمارك ". و حُددت لذلك جلسة للمحاكمة بتاريخ 8 ماي 2013.

يتعلق ملخص البنود الواردة في صك الاتهام أعلاه بما يلي:

الفصل 181: " يجب على الأشخاص الموجودة في حوزتهم البضائع الخاضعة للرسوم و المكوس عند الاستيراد أو الأشخاص الذين ينقلون هذه البضائع أن يدلوا بمجرد ما يطلب منهم ذلك أعوان الإدارة بإيصالات تثبت أن هذه البضائع قد أدخلت بصفة قانونية إلى التراب الخاضع أو بفاتورات شراء أو بأوراق صنع أو بجميع الإثباتات الأخرى للأصل الصادرة عن الأشخاص أو شركات مستقرة داخل التراب الخاضع بصفة قانونية "

الفصل 279 مكرر مرتين: " تشكل جنحا جمركية من الطبقة الأولى:

- الحيازة غير المبررة بمفهوم الفصل 181 أعلاه للمخدرات و المواد المخدرة

- كل خرق للأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات و المواد المخدرة داخل دائرة الجمارك "

الفصل 213: " إن لم يمكن حجز البضائع و وسائل النقل القابلة للمصادرة أو إذا تم حجزها فإن المحكمة تصدر بطلب من الإدارة بدلا من المصادرة الحكم بأداء مبلغ يعادل قيمة البضائع و وسائل النقل المذكورة و يحدد وفقا للكميات المبينة في الفصل 219 بعده "

الفصل 279 مكرر: " يعاقب على الجنح الجمركية من الطبقة الأولى:

1- بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات

2- بغرامة تعادل خمس مرات مجموع قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها و وسائل النقل و البضائع المستعملة لإخفاء الغش

3- بمصادرة البضائع المرتكب الغش بشأنها و وسائل النقل و البضائع المستعملة لإخفاء الغش "

يوم 8 ماي 2013 و منذ الصباح الباكر، غصت جنبات المحكمة الابتدائية بمراكش بالمواطنين القادمين لمؤازرتي من ورزازات و من مختلف المدن المغربية و من خارج المغرب أيضا. و حضر عدد من الصحفيين، و ممثلي عشرات المنظمات السياسية و النقابية و الحقوقية و الجمعية الوطنية و الدولية، و الفعاليات المدنية، و بعض الكتاب، و مناضلو الحزب الاشتراكي الموحد على رأسهم الأمينة العامة نبيلة منيب و بعض أعضاء المكتب السياسي: نعيمة الكلاف، و محمد الوافي، و عبد الغني القباج.. كان التجمع الجماهيري مناسبة لإعلان التضامن معي و التنديد بالمؤامرة و المحاكمة السياسية، عبر رفع اللافتات و الصور المتعلقة بي و الصدى بالشعارات المنطوقة. و قد أطر الجموع، اللجنة المحلية

بمراكش لدعم نقابي ورزازات، و اللجنة الإقليمية بورزازات للدفاع عن المعتقلين السياسيين و النقابيين و الحقوقيين و الجمعويين، و الاتحاد المحلي للكدر بورزازات.

فمنذ أن تمت فبركة هذه المؤامرة، بادر عدد من المناضلين في عدد من المدن و على رأسها ورزازات و مراكش، على تشكيل لجان محلية للتضامن و متابعة أطوار المحاكمات و المضايقات التي أتعرض لها و يتعرض لها نقابيو ورزازات. و لعبت هاتين اللجنتين - ورزازات و مراكش - دورا أساسيا في تأطير النضالات أمام المحكمة و مؤازرتي في جميع أطوار المتابعة. و قد تشكلنا من عدد من الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و فعاليات المجتمع المدني أذكر من بينها:

الحزب الاشتراكي الموحد - حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي - النهج الديمقراطي - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي - جماعة العدل و الإحسان - حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف - الهيئة الوطنية لحماية المال العام في المغرب - الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب - جمعية أطاك المغرب - تيار المناضلة - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - الفدرالية الديمقراطية للشغل - الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة - جمعية الرعاية الشعبية و تنسيقية ضحايا القروض الصغرى بورزازات - جمعية الواحة الخضراء للتنمية و التضامن - جمعية رهانات نسائية بمراكش - جمعية إنصاف لتجزئة الأطلس و الزاوية - جمعية واحة المرأة - جمعية الهدف للثقافة و الفن بورزازات - فضاء الأسرة و الطفولة بترميكت - جمعية إيوزي للتنمية و التضامن بترميكت - النسيج الجمعوي للتنمية بورزازات ..

أما المنظمات و الفعاليات الحقوقية و السياسية و النقابية المؤازرة لي من خارج الوطن فتعد أيضا بالعشرات، أذكر من بينها:

الحزب الشيوعي الفرنسي PS - حزب اليسار الفرنسي PG (مارتن بيار و جون لوك ميلونشون) - سي جي تي النقابية بإسبانيا CGT. جمعية المنجمين المغاربة بشمال فرنسا AMMN - جمعية العمال المغاربة بفرنسا ATMF - جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب ASDHOM - الديمقراطيون المغاربة بهولندا. و كذلك:

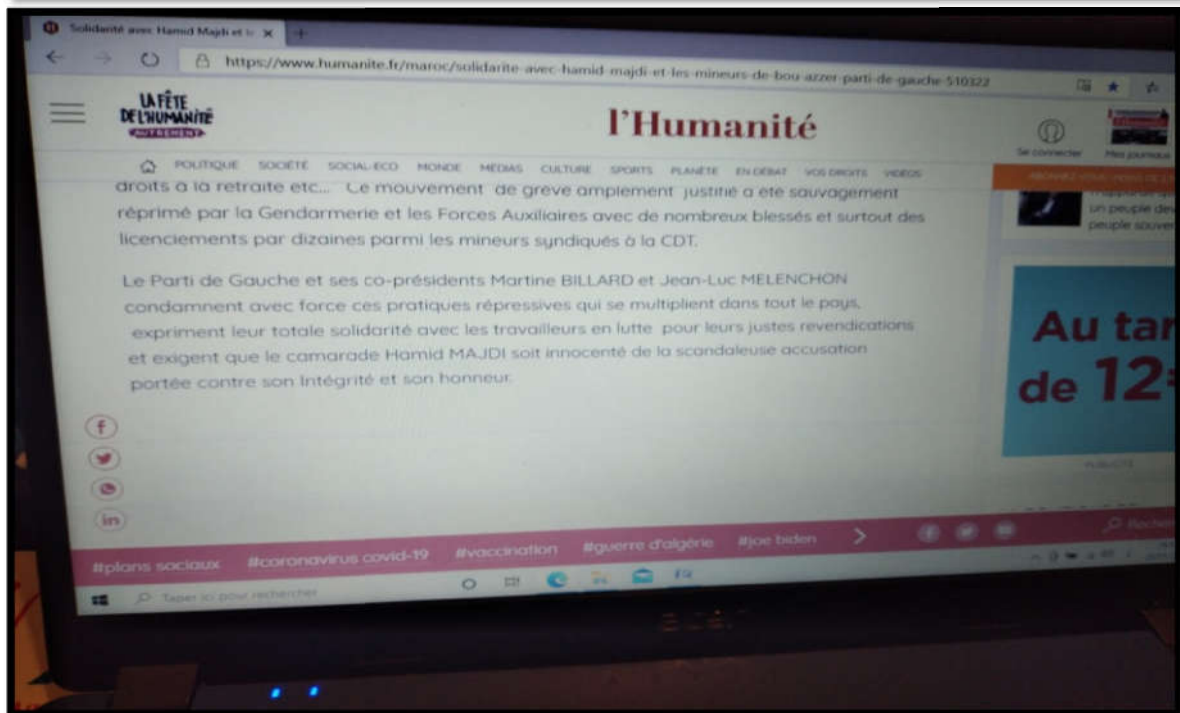
AMF/ ATF/ FTCTR/ADTF/ ACORT/ ACDA/ FCMA/ CSP92/ IDD/ UTIT/ CRLDHT/ N'AOURA Belgique / EMCEMO-Amsterdam/ MIGRATION SANTE/ FASTI/ "Coordination Régionale Rhône-Alpes de Solidarité avec les Sans Papiers /MANIFESTE DES LIBERTES/ ELGHORBA/ AFAPREDESA/ CORELSO/FEMMES PLURIELLES/ COLLECTIF DES COMMUNAUTES SUBSAHARIENNES AU MAROC/ ICI ET LA/

REMCC/ COLLECTIF 3C/ AIDDA/ MCTF/ APCV/ATTS Suisse/ UNIT/ FSQP/ CSP75/ ATTAC/ ASTU - ACTIONS CITOYENNES INTERCULTURELLES- Strasbourg/FCSME,/ Conseil des Migrants (Maroc)/ ODT (migrants Maroc)/UJFP - Le Forum Citoyenneté Solidarité des Marocains en Europe (FCSME) -CGT Vallès Oriental et CGT Cadix Andalousie - Cathy et Alain Billon, Commission Maghreb-Machrek.

و شخصيات سياسية و فكرية و فنية: الكاتب الفرنسي ريكاردو مونتسيرات Ricardo Montserrat، و اليساري الفرنسي جون لوك ميلونشون Jean-Luc Mélenchon، و الكاتبة المسرحية و المناضلة الأمامية جوزيت بروتون (Josette Breton) .. الخ.

و تطرق لموضوع المؤامرة و المحاكمة بقلق و عدم رضى العشرات من كتاب الرأي و الصحفيين من بينهم: عبد الله البقالي، و لطيفة الإفريقي، و مصطفى اللويزي، و بوبكر الجامعي، و عبد الرحمان البصري، و عبد الصمد عياش، و محمد هوزان، و فدوى بوهو، و المختار العروسي، و محمد السعيد مازغ، و بزين نور الدين، و لعطاطري، و محمد الرامي، و حميد المهداوي، و عبد الإلاه المنصوري، و ريكاردو مونتسيرات، و جول كريتوا (Jule Crétois)، و فاليري فونتئين (Valérie FONTAINE)، و غيرهم كثير.

و من الجرائد الوطنية و الدولية التي تابعت الملف عن قرب أذكر على سبيل المثال لا الحصر: العلم - أخبار اليوم - المساء - الاتحاد الاشتراكي - "لكم" بالعربية و الفرنسية (Lakome) - هسبريس - جريدة "الإنسانية" الفرنسية *L'Humanité* - المسائية العربية - كود - المناضل(ة) - بديل أنفو - كلامكم - أنوال بريس - ملفات تادلة - ورزازات أون لاين - صوت ورزازات - أطلس 24 - مجلة النداء لسان الحزب الشيوعي اللبناني - ليبراسيون - Lutte ouvrière الفرنسية... الخ



## **Solidarité avec les travailleurs mineurs de la région de Ouarzazate et leurs leaders**

LUNDI 19 NOVEMBRE 2012

Depuis plusieurs mois les mineurs marocains de la région de Ouarzazate (Sud du Maroc) mènent une lutte acharnée contre les conditions d'exploitation imposées par le patronat des mines, qui n'est autre que le consortium des sociétés minières dont le propriétaire est la famille royale du Maroc ! Les arrestations des travailleurs et de leaders syndicaux de la CDT (Confédération Syndicale du Travail) qui les soutiennent se multiplient et prennent un tournant grave.

Vendredi 16 novembre, le secrétaire général adjoint de la CDT de Ouarzazate, le camarade Hamid Majdi, par ailleurs élu municipal de la ville et membre de l'AMDH (Association Marocaine des Droits Humains), vient d'être arrêté à Marrakech pour officiellement « présence de drogue dans sa voiture » ! Depuis, il a été relâché sous caution dimanche 18 novembre, avant son passage devant les tribunaux. Le camarade Majdi est connu pour son intégrité et sa combativité pour les droits sociaux et humains.

Cette tentative de criminalisation des luttes des travailleurs et de leurs leaders est odieuse. Elle s'inscrit dans le droit fil des pratiques mafieuses connues de longue date de la part de la police marocaine. La dernière en date est celle infligée au camarade Camara Laye, coordinateur du Conseil des Migrants Subsahariens au Maroc (CMSM), poursuivi pour motif fallacieux « trafic de cigarettes et d'alcool » !

Les associations signataires regroupées dans le cadre du FALDI (Forum des Associations des Luttes Démocratiques de l'Immigration), réunies à Paris le 17 novembre 2012, dénoncent avec vigueur ces pratiques d'un autre âge et réclament la levée des poursuites touchant notre camarade Hamid Majdi et tous les militants syndicalistes et travailleurs des mines de la région de Ouarzazate.

Nous exprimons notre totale solidarité avec la lutte des mineurs marocains et nous soutenons l'appel à la mobilisation lancé par les syndicats démocratiques marocains dans le cadre de la journée du mardi 20 novembre 2012.

### **Signataires :**

AMF/ ATF/ ATMF/ FPCR/ ADTF/ ACORT/ ASDHOM / ACDA/ FCMA/ CSP92/ IDD/ UTIT/ CRLDHT/ N'AOURA Belgique / EMCEMO-Amsterdam/ MIGRATION SANTE/ FASTI/ "Coordination Régionale Rhône-Alpes de Solidarité avec les Sans Papiers /MANIFESTE DES LIBERTES/ ELGHORBA/ AFAPREDESA/ CORELSO/FEMMES PLURIELLES/ COLLECTIF DES COMMUNAUTÉS SUBSAHARIENNES AU MAROC/ ICI ET LA/ REMCC/ COLLECTIF 3C/ AIDDA/ MCTF/ APCV/ATTS Suisse/ UNIT/ FSQP/ CSP75/ ATTAC/ ASTU - ACTIONS CITOYENNES INTERCULTURELLES- Strasbourg/FCSME./ Conseil des Migrants (Maroc)/ ODT (migrants Maroc)/UJFP

Contact : [cherbib@gmail.com](mailto:cherbib@gmail.com) 0650520416 .

[delkherchi@yahoo.fr](mailto:delkherchi@yahoo.fr) 0622504800

Paris le 19 novembre 2012



تحمل الاتحاد المحلي للكدش بورزازات بكل فروعها و مناضلاته و مناضليه، العبء الأكبر بكثير، و لعب الدور الأهم في المواجهة والتضامن. خاض عدة وقفات و مسيرات و إضرابات ضد المكيدة التي تعرضت لها من قبل المخزن الاقتصادي و السياسي في المغرب.

خرج العمال و الموظفون و المؤازرون للاحتجاج بشوارع و رزازات و أمام ولاية الأمن و عمالة الإقليم، منذ علمهم بخبر اعتقالهم في الساعات الأولى من يوم السبت 17 نونبر 2012، و لم تتوقف نضالاتهم حتى تم إطلاق سراحهم. و قاموا بزيارة جماعية لمنزلي بورزازات لمساندة أفراد أسرهم و الرفع من معنوياتهم.. و استمرت بعد ذلك - الاحتجاجات - طيلة أيام المحاكمات الماراطونية التي "لا تنتهي". أما الأساتذة المحامون الذين تطوعوا لمؤازرتهم من كل بقاع الوطن، فقد تجاوز عددهم المائة. و تم تكليف عدد منهم من قبل منظمات دولية و محلية و تلك أيضا التي أنتمي إليها، باستثناء المكتب التنفيذي لنقابة الكدش الذي أثر عدم الظهور، و لم يعين أي محام، و لم يحضر أي عضو يمثلهم أطوار الجلسات، و لم يعبر عن تضامنه معي لا في هذه المحاكمة و لا في غيرها من المحاكمات التي أتابع فيها بسبب نشاطي النقابي الكونفدرالي !

منعت السلطات بالقوة ساكنة و رزازات من السفر إلى مدينة مراكش لحضور أطوار المحاكمة، و هددت أصحاب الحافلات الذين كانوا سيقولونهم، و أفرغت تسعة منها على الأقل كانت مملوءة عن آخرها بالمؤازرين، رغم تأديتهم ثمن تذكرة السفر. و مع ذلك تدبر عدد منهم وسائل أخرى خاصة للتنقل.

تم تطويق المحكمة الابتدائية بمراكش بقوات الأمن و القوات المساعدة و قوات التدخل السريع و منع العديد من الصحفيين و المؤازرين و غيرهم من حضور المحاكمة. و هذا ما كان عليه الأمر في كل المحاكمات المتتالية، ليتم بذلك خرق مبدأ علنية الجلسات.

المحاكمة في هذا اليوم، دامت لأزيد من ست ساعات. فبعد أن أخذ القضاة أماكنهم بقاعة المحكمة حوالي الساعة العاشرة صباحا، تمت المناداة عليّ للمثول أمامهم، و تلا رئيسهم صك الاتهام كما يلي:

"ارتكاب داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة و منذ زمن لم يمض عليه زمن التقادم جنحتي حيازة المخدرات و الحيازة الغير المبررة للمخدرات طبقا لظهير 21-05-1974 و خرق الأحكام المتعلقة بحركة و حيازة المخدرات داخل دائرة الجمرك طبقا للفصول 279-مكرر- و 279 مكرر مرتين و الفصلين 181 و 213 من مدونة الجمارك"

و سألني: ماذا تقول في التهم الموجهة إليك؟

لم أحس بأي انزعاج داخل المحكمة و أجبته بكل وضوح عما أعرفه. لم يقاطع أقوالي و منحني الوقت الكافي لشرح وجهة نظري في القضية التي أنا المعني المباشر بها. و فيما ما يلي بعض أقوالي كما دونها و سجلها في هاتفه المحمول أحد الأصدقاء الحاضرين بقاعة المحكمة:

أحطت الهيئة القضائية في كلمتي بتفاصيل وقائع المؤامرة التي تعرضت إليها، و أكدت براءتي من التهم الموجهة لي، و عدم علمي نهائيا بوجود مخدرات مندسة بسيارتي و ألا علاقة لي بها، و أشرت إلى القرائن التي تؤكد ذلك. و قلت:

"لو كنت على علم بالمخدرات في سيارتي لما تركت رجال الأمن يفتشونها بسهولة، و لكن لم يكن لي سابق معرفة بها و لا أعرف بتاتا شيئا عنها." و أضفت:

"من يحصل على مخدرات الشيرا و الكوكايين، فإما أنه يتعاطاها أو يتاجر فيها. و أنا لا أتعاطى المخدرات نهائيا، و يمكن بسهولة إثبات ذلك بتحليل مكونات دمي أو الشهود أو غيرهما. كما أن المتاجرة بالمخدرات أو حيازتها تقتضيان التعرف على المصدر الذي أحصل عليها منه، أو التعرف إلى من أبيعها إليه. و إذا انتفت عملية الاستهلاك و المتاجرة، فهذا معناه أن الأمر يتعلق بمؤامرة، و أنه تم دس المخدرات في سيارتي لا غير من طرف جهات يريدون بي سوء. لأنه لا يجوز أن أكون قد حصلت على المخدرات هكذا بدون سبب و بدون هدف استعمال..

ثم إن وضعي المالي و الاجتماعي يناقض إمكانية التفكير في متاجرتي بالمخدرات أو حيازتي لها.. فأنا موظف و زوجتي كذلك، و مواردنا المالية و أيضا المصاريف معروفة و محددة، و يكفي الاطلاع عليهما لمعرفة ما إذا كانت هناك أية موارد مالية إضافية أو مصاريف غير عادية، و بكل تأكيد لن تجدها.

كما أن تاجر المخدرات لا تكون لديه ربما ديون، لأنه يحسن دخله جيدا و لو بطريقة غير شرعية. و أنا و زوجتي اقتنينا سيارتنا "بوجو +206" المحجوزة لديكم منذ السنة الفارطة، عبر قرض بنكي لمدة 10 سنوات. و المنزل الذي نسكنه بورزازات، تم بناؤه عن طريق قرض بنكي أيضا لن ينتهي حتى العام 2024. فهل هذه هي حالة تاجر مخدرات.. !

تاجر المخدرات أو مستعملها، لا يكون معارضا سياسيا و لا يعمل ليل نهار في محاربة الفساد و الدفاع عن الطبقة العاملة و الإعلان عن المواقف السياسية التي لا تروق للحكم. إنه سيختبأ و سيهدان الفاسدين و يهدان السلطات و الأمن. فلا يمكن أن أكون مسؤولا و نشيطا - و ليس فقط منخرطا - في العمل النقابي و الحقوقي و السياسي المعارض و في هيئة حماية المال العام بالمغرب، و أكون تاجر مخدرات.

من يزعم لوبي الفساد الانتخابي و الإداري و المالي، لا يمكن أن يكون تاجر مخدرات. من كان تاجر مخدرات يهادن فقط.

إنني أحاكم، السيد الرئيس، لأنني أزعم هؤلاء بمواقفي السياسية المعارضة. و أزعجهم لأنني رفعت دعوى قضائية تحقق في اختلاس ملايين الدراهم ببلدية ورزازات و عمالة ورزازات. و أزعجهم لأنه دافعت عن عمال النظافة و عن عمال المناجم و أطالب بتطبيق القانون في شركات نافذة جدا مثل "شركة مناجم" التابعة للشركة الوطنية للاستثمار. و أزعجهم لأنني أذافع عن العمال في الفنادق المصنفة. أزعجهم لأنني أطالب بتطبيق القانون و احترام كرامة المأجورين. أزعجهم لأنني أسست أول نقابة بالعمالة على الصعيد الوطني. أزعجهم لأنني لم أخضع يوما لإغراءاتهم و مساوماتهم.. لذلك فقد قرروا، إما تصفيتي أو تشويه سمعتي أو الزج بي ظلما في غياهب السجن. و أتساءل عن المآل الذي كان ينتظرني لو ذهبت إلى مدينة الصخيرات كما طُلب مني ذلك بالحاح من طرف منفذي الجريمة !

كان الأمر سيكون سهلا و منصفا لي و لكم السيد الرئيس و للعدالة و للجميع، لو قبض على السيدتين اللتين نفذتا المؤامرة و تم التحقيق معهما. و ينتابني استغراب شديد، بسبب عدم العثور عليهما حتى الآن، رغم أن أجهزة الأمن تتوفر على كل وسائل البحث و التحري لإيجادهما بسهولة. فبصماتهما متواجدة على أبواب السيارة و في أكياس المخدرات. و صورهما واضحة من خلال كاميرا محطة القطار. و رقم الهاتف موجود و صوتهما مسجل. فكيف، و لماذا لم يتم اعتقالهما..!".

أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى ممثل إدارة الجمارك الذي قدم ملتزمات الإدانة و أداء الغرامة المالية، كتابيا. و تم الاستماع لمرافعة النيابة العامة التي اكتفت، بالتأكيد على أن المتهم يحاكم بناء على ما هو مسطر بالأمر بالإحالة الصادر عن السيد قاضي التحقيق، و بعد أن استعرض وقائع النازلة أوضح أن تواجد المخدرات بداخل سيارة المتهم يبقى مسؤولا عليها، و تبقى مطالب الجمارك في محلها، ملتمسا الإدانة وفق فصول المتابعة.

ثم تدخلت هيئة الدفاع، من خلال مرافعات مجموعة من الأساتذة المحامين. تقدمهم الأستاذ النقيب عمر أبو الزهور أصالة عن نفسه و نيابة عن الأستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو (الأمين العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، و أعطيت الكلمة بالتوالي إلى كل من: الأستاذة نعيمة الكلاف (عضوة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد) أصالة عن نفسها و نيابة عن بقية زملائها المنتمين لهيئة الرباط - البيضاء، و الأستاذ طارق السباعي (رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب)، و الأستاذ علي المرابط، و الأستاذ احمد أبادرين الذي نصبته "جمعية عمال المناجم المغاربة بشمال فرنسا" لمؤازرتي في القضية، و الأستاذ مصطفى الراشدي، و الأستاذ عبد العزيز مومن، و الأستاذة صدقي، و الأستاذ

عبد الرحيم جدي، و الأستاذ عبد الرحمان الفقير، و الأستاذ محمد السعيدى، و الأستاذ العزوزي، و الأستاذ محمد الغلوسي، و الأستاذ الغرفي، و الأستاذ عبد الصمد الطعارجي..

أحاطوا في دفاعهم بالسياق العام الذي يحيط بالقضية و أوضحوا مواطن الخلل في إجراءات التحقيق و الثغرات القانونية الشكلية و الجوهرية التي أسس عليها قاضي التحقيق و النيابة العامة صك الاتهام. فظروف الاعتقال و المحاكمة لم تكن منفصلة عن المد النضالي الذي تعرفه مدينة ورزازات، متمثلة اجتماعيا في نضالات العمال التي يقودها حميد مجدي، و سياسيا بفضح ملفات الفساد بمجموعة من المؤسسات و كان أبرزها ملف الاختلالات في تسيير و تدبير الشأن المحلي من طرف رئيس بلدية ورزازات و أعضاء المجلس المعروف حاليا على أنظار المحكمة المالية بمراكش، و الاختلالات المالية بعمالة ورزازات التي قام موكلهم بفضحها.. و كذلك تبنيه لمجموعة من ملفات ساكنة ورزازات و دفاعه عنها و تضامنه مع ساكنة إمبضر قرب تنغير على إثر الاعتصام المفتوح الذي يخوضونه ضد شركة مناجم التابعة للشركة الوطنية للاستثمار (SNI) و هي شركة نافذة و أدرعها طويلة، و قيادته للصراع الناجم عن عدم تطبيق قوانين الشغل و محاربة العمل النقابي، ضد إدارة منجم بوازار التابعة هي أيضا لنفس الشركة القابضة... الخ، و عمله مع رفاقه على التعبئة لمقاطعة الاستفتاء على الدستور و الانتخابات البرلمانية، و مشاركته في حركة 20 فبراير.. لذلك كله، فقد أراد خصومه الذين هدده غير مرة، تصفيته جسديا و إزالته من المشهد السياسي و النقابي بورزازات و إسكات صوته بعد أن رفض الخضوع لجميع الإغراءات التي عرضوها عليه. و بفبركة هذه المؤامرة التي تم تنفيذها خارج قاعدته الشعبية و بعيدا عنها، فقد أريد الانتقام منه و معاقبته مرتين، أولا بالزج به في السجن و ثانيا بمطالبته بمبالغ مالية خيالية كتعويض.

و أشار المحامون إلى أنه من المعيب إنجاز مثل هذا الملف و بهذه الطريقة، و عرضه على العدالة لاستغلال القضاء في إسكات الأصوات المناضلة و الحرة. مؤسسة التحقيق كان يجب أن تقوم بعملها على أساس علمي و قانوني و ليس على قاعدة اللامنطق و الظنون. مسطرة البحث شابتها نواقص شكلية و جوهرية و لم يتم استكمالها و يحيط الغموض و الضبابية القضية برمتها: فالقاء القبض على حميد مجدي و متابعته، لم يحصلوا تبعا لشكاية واضحة و من أشخاص أو أطراف معروفين و إنما بناء على مكالمات هاتفية مجهولة كما تم الادعاء، وهو أمر يثير الكثير من الشبهات و الأسئلة حول الجهة المشاركة في المؤامرة، و هي بكل تأكيد جهة نافذة جدا في الدولة. لم يتم تفتيش الصندوق الخلفي للسيارة و لكن توجهت الضابطة القضائية مباشرة لتفتيش مقعد المتهم و ادعت - دون حضوره - عثورها على مخدر الشيرا و الكوكايين، و هذا كله يدخل في إطار المؤامرة ضده. و أشار الدفاع أيضا إلى عدم توافر العناصر المكونة لجنحة "الحياسة" و أهمها وجود الإرادة الحرة و الواعية و "العلم" بوجود المخدر. و لا

توجد أية قرينة أو دليل على متاجرة موكلهم بالمخدرات. و الغريب في هذا كله، أن النيابة العامة لم تلق القبض على السيدتين اللتين نفذتا المؤامرة و اللتين أصبحتا معروفتين لدى أجهزة الأمن الوطني لتوفرها على كل المعطيات و الإثباتات الدامغة بصددهما: البصمات على كيس المخدرات و أبواب السيارة و الصور و الهاتف من النوع الجيد الذي يمكن من خلاله معرفة مكان منفذة المكيدة... الخ. فلمصلحة من تم التستر عليهما إلى الآن - ما يزيد عن خمسة أشهر - و أي طرف في الدولة نافذ يراود حمايته !!؟

و أكد الدفاع أن تجار المخدرات معروفون في البلد، و لكن تم استهداف المتهم لنزاهته و دفاعه المستमित عن كرامة المواطنين و حقوق الطبقة العاملة و محاربة الفساد، و متابعتة من قبل النيابة العامة و قاضي التحقيق و هو في حالة سراح، جاءت بضغط من الشارع و لإخماد الاحتجاجات و إلا لكان في السجن بالنظر إلى ثقل التهم الموجهة إليه.

لذلك كله فقد خلصت المرافعات جميعها إلى التماس النطق ببراءة حميد مجدي من جميع التهم الملققة له و إرجاع مبلغ الكفالة و المحجوز المتمثل في سيارته و هاتفه النقال و جواز سفره و مبلغ نقدي 1800 درهم و إنهاء حالة إغلاق الحدود في وجهه و بعدم الاختصاص في المطالب المدنية.

أعطيت لي كلمة أخيرة، أكدت من خلالها براءتي و طالبت باعتقال الذين قاموا بهذا الجرم الخطير لتواجد كل المعطيات المادية لمعرفتهم. و بعد الاستماع إلي، و امتناع ممثل الحق العام عن الإدلاء بأي تعليق أو إضافة، قرر رئيس المحكمة حجز الملف للتأمل، و النطق بالحكم في 22 ماي 2013، و رفعت الجلسة.

بتاريخ 22 ماي 2013، حكمت المحكمة:

"بعدم مؤاخذه المتهم من أجل ما نسب إليه و الحكم ببراءته مع تحميل الخزينة العامة الصائر، و بعدم الاختصاص للنظر في المطالب المدنية المقدمة من طرف إدارة الجمارك، و بإتلاف المخدر المحجوز و بإرجاع المبلغ المالي و السكنين و الهاتف المحمول المحجوز للمتهم، و بوضع حد للمراقبة القضائية و ذلك بفتح الحدود في وجهه و بإرجاع جواز السفر و مبلغ الكفالة له، و كذا بإرجاع السيارة المحجوزة للمتهم."

سادت أجواء عارمة من الفرح لدى العائلة و الرفاق و الأصدقاء و ساكنة ورزازات و دمنات - مسقط رأسي - و كل المؤازرين محليا و وطنيا و دوليا الذين كانوا يتابعون الملف عن قرب. كانت هذه هي الحال بالنسبة لهم، أما حكام المغرب فكان لهم رأي آخر !

## الفصل الثاني

### شكايات و عشرة محاضر قضائية و استئناف حكم البراءة الابتدائي في يوم

#### واحد

حصلت على البراءة من المحكمة الابتدائية لمراكش بتاريخ 22 ماي 2013، و توصلت في اليوم الموالي، 23 ماي 2013 - و نحن لا نزال في غمرة الفرح - باستدعاء من المصلحة الجهوية للشرطة القضائية بورزازات، لأجل التحقيق معي في حزمة من اتهامات أخرى مرتبطة بنشاطي النقابي و السياسي. و في نفس التاريخ استأنفت النيابة العامة بمراكش حكم البراءة الابتدائي ملتزمة "الإدانة و القول بإلغاء الحكم الابتدائي"، و أدلت إدارة الجمارك بمذكرة استئنافية طالبت فيها بإلغاء الحكم الابتدائي بما قضى به بعدم الاختصاص في مطالب إدارة الجمارك، و إدانة حميد مجدي بما نسب إليه..، لتبدأ من جديد سلسلة أخرى و متعبة من المحاكمات و الجلسات الماراتونية في مراكش و في ورزازات - و هي لا زالت مستمرة إلى غاية كتابة هذه السطور - مع ما يصحب ذلك من تهديد و جهد و تنقل بين ورزازات و مراكش و قلعة السراغنة و ورزازات، و ضغط نفسي و هدر مالي و بحث متواصل عن المؤازرة و الدفاع و قلق مستمر يحيط بالعائلة.. الخ. إنها طريقة يستخدمها المخزن لإنهاك قوى المناضلين الذين لم يخضعوا له و رفضوا الاستسلام..

و إذا كان حكام المغرب هذا هو شأنهم، فإن هيئاتنا السياسية و النقابية لم تكن في مستوى الحضور اللازم و الرد المناسب، و لا تعمل على تحصين مكامن القوة التي تتوفر لديها.

الإدارة العامة للأمن الوطني  
 Direction Générale  
 de la Sécurité Nationale  
 الأمن الإقليمي  
 SURETE REGIONALE  
 de ورزازات

في 2013/05/03  
 le .....

**إستدعاء**  
**Convocation**

Le Commissaire العميد المبرحة العميد  
للشرطة الوطنية  
 à l'honneur de prier M. صالح بن يطو  
موظف عمالة ورزازات  
 أن يحضر إلى مكتبه  
 de bien vouloir se présenter à son cabinet  
 يوم قصد تليفه أمرا بيمه  
 le ..... pour recevoir une  
 communication qui le concerne

Modèle 11

تم التحقيق معي بأمر من النيابة العامة في عشر شكايات. تقدم بتسع منها، تحت إشراف عامل الإقليم صالح بن يطو، باشا مدينة ورزازات. و شكاية تقدم بها أحد ممثلي الباطرونا المارقة، صاحب فندق دار الضيف بترميكت "جون بيير دانتشاري و زوجته زينب بوتخوم". و تتعلق جميعها بالاحتجاجات التي دعت إليها الأجهزة التقريرية للكش، من أجل تطبيق مدونة الشغل و قانون المناجم و دفاعا عن حقوق العاملات و العمال و كرامتهم. تتضمن التهم الموجهة ضدي، ما يلي:

" السب و الشتم و إهانة رجال القضاء والقوات المساعدة و رجال الأمن و الموظفين العموميين و السلطات العمومية و الإساءة لشرفهم و شعورهم و الاحترام الواجب لهم، و تهديد الأمن العام بالمدينة، و عرقلة حركة السير وإزعاج الساكنة، و تنظيم مسيرات و وقفات دون تصريح مسبق، و استعمال مكبر الصوت دون الحصول على ترخيص، و التحريض على العصيان، و تحدي السلطة المحلية، و تحريض القوات العمومية و الأمنية، و عرقلة حرية العمل، و إحاق خسائر مادية بمال منقول الغير، و السب غير

العلمي... و ذلك بمناسبة الوقفات و المسيرات التي تم تنظيمها بورزازات بالتواريخ التالية: 13 أكتوبر 2011 - 25 أكتوبر 2012 - 29 نونبر 2012 - 09 دجنبر 2012 - 13 دجنبر 2012 - 19 دجنبر 2012 - 20 دجنبر 2012 - 27 دجنبر 2012 - 02 يناير 2013 - 03 يناير 2013"

جاءت هذه المتابعات القضائية، في سياق الضغوط القوية و المتواصلة التي أتعرض لها و تتعرض لها زوجتي، بهدف الرحيل عن مدينة ورزازات، خصوصا بعد الاستقبال الجماهيري الذي حضيتُ به من قبل الساكنة.

احتج الاتحاد المحلي للكش على هذه المتابعات في بياناته و بلاغاته، و ربما أعود لهذا الأمر فيما بعد، رغم أنني لا أستطيع أن أفصل في كل القضايا و الوقائع و المحاكمات لأنها كثيرة و طويلة و متشابهة. و لكن، لأنهي أولا حلقة مكيدة "الصخيرات و المخدرات".

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن النيابة العامة بمراكش و إدارة الجمارك، استأنفتا الحكم الابتدائي. انعقدت العديد من الجلسات التي تم التداول فيها في نفس موضوع الاتهام، و دون إلقاء القبض على السيدتين منفذتي الجرم. واطب على مؤازرتي عدد من الأساتذة المحامين، كان على رأسهم الأستاذ النقيب عمر أبو الزهور و ذ. محمد الغلوسي و ذ. محمد السعيدي و ذ. عبد الرحيم جدي و ذ. عبد الصمد الطعارجي. و قد استمر في نفس الوقت اعتقال سيارتي و حرمانني و عائلتي من خدماتها، و حجز 6800,00 درهم، و منعي من السفر خارج المغرب، و تواصلت المراقبة القضائية.. و بعد مزيد من ثمانية أشهر عن أولى جلسات الاستئناف بمراكش، أطلق أخيرا "سراح" النطق بالحكم الصادر عن هيئة المحكمة، بجلسة 10 فبراير 2014، و قضى ب:

"تأييد الحكم الابتدائي عدد 2136 الصادر بتاريخ 22 مايو 2013، في الملف الجنحي التلبسي عدد 13/2104/1729، فيما قضى به بعدم مؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه، و الحكم ببراءته مع تحميل الخزينة العامة الصائر، و بعدم الاختصاص للنظر في المطالب المدنية المقدمة من طرف إدارة الجمارك، و بإتلاف المخدر المحجوز و بإرجاع المبلغ المالي و السكنين و الهاتف المحمول المحجوز للمتهم، و بوضع حد للمراقبة القضائية، و ذلك بفتح الحدود في وجهه، و بإرجاع جواز السفر و مبلغ الكفالة له، و كذا بإرجاع السيارة المحجوزة للمتهم"

وجه فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش، شكاية إلى وزير العدل و الحريات بالرباط و الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش و رئيس الحكومة، من أجل فتح تحقيق و بحث عميقين، للتعرف على مدبري و منفذي المؤامرة ضد حميد مجدي، و إنجاز كل الخبرات الضرورية



خاصة تلك المرتبطة برفع البصمات من على أبواب السيارة و المخدرات المحجوزتين. كما قام بالشيء نفسه المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان و المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد و المكتب الوطني للهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب. و كانت المطالبة باستجلاء الحقيقة و العثور على مدبري و منفذي الجريمة، موضوع العشرات من البيانات و البلاغات و الرسائل و الكتابات الصادرة عن مختلف الهيئات السياسية و الحقوقية و النقابية و الجمعية الوطنية و الدولية و عن مختلف الصحفيين و فعاليات المجتمع المدني. و لكن شيئا من ذلك لم يكن.

إذا كانت من ميزة لهذه الجريمة/المؤامرة، فإنها على الأقل أقت الضوء على ورزازات و الانتهاكات الصارخة بها و القضايا التي تناضل من أجلها، بعد أن كان العلم بها ضعيفا لدى الرأي العام الوطني و الدولي.

## الفصل الثالث

### الاستقبال الجماهيري و ما تلاه من انتقام و وعد و وعيد و من أحداث

عندما أنهى قاضي التحقيق بمراكش أولى أشغاله معي في البحث التفصيلي و قرر استكمال تحرياته و أنا في حالة سراح، عدت يوم الأربعاء 21 نونبر 2012 إلى ورزازات. و لأن سيارتي محجوزة لدى إدارة الجمارك بمراكش بأمر من المحكمة، أثار رفاقي إرسال احمد أشهوض - و هو رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و عضو مكتب الاتحاد المحلي للكش - ليقفني و بعض من عائلتي (والدتي و أختي و خالتي) في سيارته الخاصة. لم أكن أعلم بتاتا أن الاتحاد المحلي و المناضلين و الساكنة، سيفردون لي استقبالا مبهرا. و هو الأمر الذي سيزيد من حنق و غضب المخزن و على أعلى المستويات، و سأعرض بعده لضغط غير مسبوق و تهديد مباشر و غير مباشر و حصار كبير. بل لم يقبل هذا الاحتفال بعودتي حتى بعض أعضاء المكتب التنفيذي للكش، الذين سيتفقون مع الحكم و سيطالبونني بمغادرة ورزازات..! سأعود على كل حال لهذا الأمر لأهميته في معرفة بعض مسارات العمل السياسي و النقابي بالمغرب.

على بعد خمس و عشرين كيلومتر من المدينة، و بجماعة آيت زينب، وجدنا عشرات السيارات (أزيد من ستين سيارة تقريبا مليئة كلها بالركاب) جاءت لاستقبالي، و صاحبتني في موكب مهيب إلى ورزازات، لنجد عشرات أخرى: سيارات خاصة و سيارات النقل السياحي و الطاكسيات الصغيرة و الدراجات النارية و الهوائية، تنتظر في النقطة الأربعين على مسافة خمسة كيلومترات من وسط المدينة. كانت جلها تحمل صوري و ترفع شعارات التضامن. و بمجرد وصولنا إلى مركز المدينة، و جدنا الآلاف من العمال و الموظفين و المهنيين و المواطنين و ممثلي الهيئات و الأساتذة المحامين... الخ، قدموا من كل مكان في المنطقة للاحتفاء بي و التضامن معي. الأهازيج و الزغاريد و الشعارات المنددة بالمؤامرة و الشعارات المتضامنة معي و الهتاف باسمي، كل ذلك يملأ الفضاء، و صوري (بورتريهات) مرفوعة في الأعالي و تعج بالمكان: في اللافتات و اليافتات و على واجهة السيارات.. الخ. و قدم لي من أتاحت لهم الفرصة الورود و الحلوى و أصدق القبلات، و أقيم على شرفي حفل استقبال بمقر النقابة و محيطها. لأزيد من أسبوعين، كان بيتي و مقر النقابة، محل زيارة و تهنئة متواصلة من الساكنة و الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية و الجمعوية و الفعاليات.. لحظات غامرة فعلا، شكلت كلها منظرا مهيبا و رائعا و مثيرا للانتباه. و كانت مثار حديث الناس و سمرها لفترة طويلة.

بعد الاستقبال الجماهيري تعرضت لسلسلة من الضغوط: عتاب، تحذير، تهديد، و أبلغت مباشرة أن السلطات العليا في البلاد و الأجهزة الاستخباراتية و الأعيان و المنتخبين غير راضين تماما. ف" لا يستقبل بالشكل الذي تم عليه ذلك في عرفهم (و في عرف المخزن) - حسب ما قالوه لي بالحرف - إلا الملك". و طلب مني رئيس بلدية ورزازات عبد الرحمان الإدريسي و عامل الإقليم صالح بن يطو و بإحاح شديد، مغادرة منطقة ورزازات إلى أي جهة أريد، أنا و زوجتي و ولديّ الاثنتين. أبلغوني أنها إرادة و قرار من السلطات المركزية. و حذراني أن ما قبل الاستقبال شيء، و ما بعده شيء آخر تماما ! كما طلب مني ذلك أيضا و مباشرة، بحضور عدد من الأصدقاء و الرفاق، نائب الكاتب العام للمكتب التنفيذي للكش عبد القادر الزاير. رفضت مطلبهم جميعا و تحذيراتهم جملة و تفصيلا، و تركز الهجوم الكاسح عليّ و على الاتحاد المحلي و تزايدت التهديدات إما مباشرة أو بطريق غير مباشر أو عبر الهاتف. توصلت بمكالمات هاتفية متعددة و رسائل نصية تهددني بالاعتداء عليّ و على أسرتي و بالتصفية الجسدية.

قامت السلطات يتقدمهم عامل الإقليم، بالتنسيق مع أرباب الفنادق و المناجم و الشركات و ممثلي الإدارات العمومية، بكل ما في وسعهم، للقضاء على التواجد النقابي الكونفدرالي بورزازات، و بدأت سلسلة من تهديد النقابيين غير مسبوقه. كانت الحلقة الأقرب و الأضعف التي يجب أن يتركز عليها الضغط أولا، هي المكتب النقابي لعمالة ورزازات. و طبعا عمل عامل الإقليم شخصيا و بشكل مباشر هو و مرؤوسوه، على تخويف المنخرطين و توعدهم و إغراء بعضهم الآخر.. الخ. ارتعبت غالبية الموظفين فانسحبت من النقابة و تقلد بعضهم بعض المناصب. أما بالنسبة لي فقد جردني من كل عمل إداري أقوم به، و حظر عني الأدوات المكتبية و التواصل مع أي موظف، و منع أي شخص من الاقتراب مني أو ولوج مكنتي، سواء من داخل العمالة أو من خارجها. و كلف للوقوف على هذا الأمر و تنفيذه أعضاء دائمين من القوات المساعدة..

كنت أتوصل من إدارة العمالة بعشرات الاستفسارات، حول "تغيب" و همي و غير صحيح عن العمل. و رغم أن قسم الموظفين لا يتوفر على أية بيعة على ادعاءاته، و كنت أزوده بوثائق و دلائل دامغة على حضوري، فإنه يتم مع ذلك، اقتطاع جزء كبير من أجرتي كل شهر ظلما و تعسفا. و قد أبلغني غير ما مرة رئيس القسم بأنه لا يستطيع للأمر شيئا، لأنه تلقى التعليمات بذلك من عامل الإقليم مباشرة و لا يمكن له مخالفتها. كما تمت إحالتي على المجلس التأديبي بولاية أكادير، قصد معاقبتي إداريا على "التورط" في ملف المخدرات، قبل أن تقول المحاكم كلمتها الفصل ! فالمهم بالنسبة إلى صالح بن يطو هو اللجوء لكل ما يمكنه أن يكسرني.

قاد عامل الإقليم أيضا حربا شعواء و حملة دعائية من الكذب و الرياء و تزوير الحقائق ضدنا كاتحاد محلي، و عمل على استغلال بعض منابر الإعلام المسخر، و استعان ببعض أرباب العمل، و بعض تابعيه من الأعيان و المنتخبين. قاموا بصياغة شكايات و بيانات و بلاغات و رسائل تحملنا مسؤولية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية بورزازات.

عبد الله أيت شعيب برلماني العدالة و التنمية - الذي كان ينتمي إلى حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية برئاسة عميد الشرطة السابق في درب مولاي الشريف بالدار البيضاء محمود عرشان، كما سلف ذكره - عوض أن يدافع عن القانون الذي يصدر عن الجهاز الذي يمثل (البرلمان)، و يقف كمنتخب إلى جانب شغيلة ورزازات التي تفتقد لأبسط الحقوق، فضل محاربتهم و الكذب عليهم و تزييف الحقائق، إرضاء لعامل الإقليم و للباطرونا المارقة. استغل مركزه النيابي و بعث لوزراء الحكومة بعدة شكايات تدين الأجراء و تدين نقابتهم. و فيما يلي مثال "سيء" عن أسئلته البرلمانية ذات الصلة، التي يظهر جليا أنه يستمع فيها فقط و بجلاء لنبضات أرباب العمل، دون غيرهم:

#### موضوع السؤال

"الوضع المزري للقطاعات الحيوية بإقليم ورزازات"

للنائب السيد عبد الله أيت شعيب

فريق العدالة والتنمية

#### نص السؤال

تعرف القطاعات الحيوية في إقليم ورزازات، والمتجلية في السياحة والسينما و المعادن، تراجعاً خطيراً يندرج بأزمة اقتصادية كبرى في المنطقة، وذلك لعدة أسباب، أهمها التجاوزات المسجلة في العمل النقابي، بحيث وحسب تصريحات بعض المسؤولين، يقوم بعض العاملين في تلك القطاعات، وتحت غطاء نقابات معينة، باحتلال الملك العام والمؤسسات وعرقله الولوج إليها، ونصب الخيام واللافتات أمام المؤسسات الفندقية تضم عبارات يعتبرها البعض عنصرية تمس بسمعة البلاد، ويمنعون زملائهم من العمل باستعمال العنف والتهديد. فعلى سبيل المثال، تم تسجيل ما يلي :

1. منجم بووارار الذي يشغل ما يقارب 2000 عامل تم إيقاف العمل فيه هذه الأيام بسبب

احتلاله من طرف 160 عامل تقريبا منضوون تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)... وإغلاق هذا المنجم يعتبر كارثة اجتماعية و اقتصادية كبرى بالنسبة للمنطقة...

2. فندق إقامة كرم (أربعة نجوم)، دخل في مرحلة التصفية، والعمال المنضوون تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصبوا خياما ولافتات ويرددون شعارات أثارت استياء السياح الأجانب ...

3. فندق نيو بيلير (أربعة نجوم)، تم إغلاقه لهذه الأسباب، وهو الآن محتل من طرف العمال المنضوون تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

4. معمل تعبئة الغاز OUARGAZ على حافة الإغلاق. هو تابع لشركة طوطال الفرنسية، أصبح بالنسبة لشركة طوطال دون جدوى، وحسب تصريح المسؤول عن المعمل، تم إلغاء استثمار 5 ملايين درهم، كما أن الشركة لم تتمكن من وصول ولو إلى 50 في المائة من القدرة الإنتاجية للمعمل، وذلك كله بسبب نصب العمال المنضوون تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لخيمة بباب المعمل، ومنعهم العمال الدخول إلى المعمل لمدة تزيد عن سنة، ورغم ذلك التزمت الشركة بأداء رواتبهم طيلة هذه المدة. كما استمرت الشركة في تحمل مصاريف إضافية تتمثل في انتداب سبعة عمال إضافيين للحراسة النهارية والليلية قصد الحرص على أمان وسلامة الموقع الصناعي... وإذا ما قدر الله وأغلق هذا المعمل الوحيد من نوعه بالمنطقة، فسيتسبب ذلك في أزمة الغاز بالمنطقة (أقاليم ورزازات وزاكورة وتغير وبعض الجماعات بإقليمي طاطا وتارودانت...) والتي سيرتفع حثما ثمنها خاصة عند ذروة الاستهلاك في رمضان وفي الشتاء، علما بأن جل منافذ ورزازات تكون مقطوعة في موسم الأمطار والثلوج، كما أن صندوق المقاصة ستترتب عليه تكاليف نقل الغاز إلى ورزازات...

أمام هذه الوضعية الخطيرة، والتي لا تحتمل الانتظار، نسالكم السيد الوزير المحترم :

- ما هي الإجراءات العملية المستعجلة والهادئة والمنصفة لكل الأطراف التي ستتخذونها بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية الأخرى لإنقاذ تلك المؤسسات من الإغلاق وإزالة كل المظاهر التي تساهم في تدهور الاستثمار بإقليم ورزازات ؟
- وما هي الإجراءات العملية التي يمكن أن تساهم في انتعاش الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة؟

و قد أبلغني أحد رجال السلطة الذي كانت لنا معه علاقة طيبة، حضوره لاجتماع دعا إليه عامل الإقليم عددا من القواد و الباشوات و رؤساء الدوائر، يأمرهم فيه بالترويج لحملة كذب ضدي شخصيا و ضد مكتب الاتحاد المحلي بورزازات، في محاولة منه لتأليب الرأي العام المحلي علينا. و طبعا لم تتج زوجتي التي تشتغل بالقسم الاقتصادي و الاجتماعي بالعمالة من الأذى و الترهيب الشديد. و خلال هذه الفترة أيضا لجأت السلطات إلى استعمال القضاء للزج بنا في غياهب السجن. و في هذا الإطار، حققت معي الضابطة القضائية كما أشرت سابقا، في عشر شكايات دفعة واحدة بتاريخ 23 ماي 2013..

كان الوضع صعبا حقا، خصوصا و أننا لم نتلق الدعم اللازم من جهازنا النقابي وطنيا. و كان ملاذنا الوحيد هو التضامن الذي عبر عنه العمال و المهنيون و الموظفون في الاتحاد المحلي للكدش و الذين واجهوا بشجاعة و تحد منقطع النظير هذه الاعتداءات. كان النقابيون على علم تام بالخطر الذي يتهددني، و خصّوا لي من يحرسني من العمال، أثناء النضالات التي نخوضها. عدد منهم على علاقة عائلية مع بعض أفراد القوات المساعدة و قوات الأمن و بعض موزعي الهاتف، و كانوا يستقون منهم بعض الأخبار و تعليمات رؤسائهم التي تتوعديني. و عندما يكون هناك تدخل عنيف من قبل قوات الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو القوات المساعدة أو قوات التدخل السريع، كانت العاملات يحطن بي من كل جانب و يدفعنني بقوة رغما عني كي أبتعد أو يخفينني بينهن و يمنعن عني ضربات القوات. لحظات قوية و مؤثرة و نبيلة و إنسانية لا تعبر عنها الكلمات، و لا يمكن أن تنسى.. !

و في محاولة للتخلص مني نهائيا و من الاتحاد المحلي، قاد عامل الإقليم صالح بن يطو، هجوما مستقحلا ضدنا يومي 11 و 12 يناير 2013، و كان من بين الأهداف الرئيسية حسبما علمنا و تأكد لنا فيما بعد، إصابتي بضربة قاضية تجعلني غير قادر على النهوض بعدها.

## الفصل الرابع

### سيناريو الهجوم على النقابيين الكونفدراليين بورزازات و علي حميد مجدي بالدار البيضاء

لم نكن نتوان عن القيام بما يتوجب علينا نضاليا و حافظنا على تماسكنا و قوتنا، و واصل  
المخزن من جانبه الاعتداء علينا و محاصرتنا.

فجر يوم الجمعة 11 يناير 2013، هاجم بشكل عنيف و مفاجئ، المئات من قوات التدخل السريع و  
القوات المساعدة و الأمن الوطني بإشراف شخصي لعامل إقليم ورزازات دائما صالح بن يطو،  
معتصمات العمال الذين كانوا و عدد من أفراد أسرهم نائمين. أبرحهم ضربا و أشبعوهم سبا و شتما و  
نكلوا بهم و مزقوا الخيام و كسروا الأواني و رموا بالمعتصمين خارج المعتصمات و طردوهم بعيدا.

علمت بالخبر و أنا في الدار البيضاء بمعية الكاتب العام للاتحاد المحلي، عمر اوبوهو. كنا هناك منذ  
مساء يوم أمس الخميس 10 يناير 2013، للمشاركة في إحدى الأنشطة السياسية التي نظمها الحزب  
الاشتراكي الموحد - تيار الفعل الديمقراطي. دعيت للدار البيضاء للإدلاء بشهادة حول أطوار مؤامرة  
المخدرات، و المساهمة في اليوم الموالي بمدينة المحمدية بعرض حول الحريات النقابية في المغرب.  
اتفقنا، عمر اوبوهو و أنا، بعد علمنا بخير الاعتداء على العمال، على أن يعود هو مساء يوم الجمعة 11  
يناير 2013 بواسطة حافلة الستيام CTM التي تنطلق في الساعة التاسعة ليلا لتصل إلى ورزازات  
حوالي الساعة السابعة صباحا من اليوم الموالي، و أركب أنا حافلة مساء يوم غد السبت 12 يناير  
2013، بعد إتمام العرض الذي التزمت به مع المنظمين.

كانت الأجواء في ورزازات جد متوترة، و توصل أعضاء الاتحاد المحلي بأخبار موقنة، حول إعداد  
السلطات الإقليمية لهجوم كاسح على نقابيين الكدش و سيكون المستهدف الرئيسي فيه هو "حميد مجدي".  
و قد أعطيت التعليمات بأن يتلقى ضربات تمنعه من النهوض ثانية. أبلغني الرفاق بأن الأمر جدي و  
علي أن أتغيا مزيدا من الحيطة و الحذر و طلبوا مني عدم العودة إلى ورزازات إلى أن تتبين بوضوح  
معالم الأمور..

بعد أن أنهيت العرض بمدينة المحمدية - و على الرغم من تحذيرات أعضاء مكتب الاتحاد المحلي  
بورزازات و عضو المكتب السياسي للحزب محمد بولامي، الذي رفض هو الآخر أن أسافر وحدي -  
ركبت مباشرة القطار المتوجه إلى الدار البيضاء بقصد الذهاب إلى ورزازات بواسطة حافلة الساتيام. و

أنا في القاطرة، إذا بخمسة أشخاص على الأقل، دوي بنية قوية و بزي مدني "أعتقد أنهم من المخابرات" يلمحونني بنظراتهم ويتبادلون الإشارات بينهم حولي. و قد أثارت تصرفاتهم هذه ملاحظة الركاب بقربي. توجه ثلاثة منهم قريبا مني، و بقي اثنان في نهاية المقصورة. عرفت حينها أنني كنت مراقبا منذ أن أنهيت العرض، و أن هناك خطر ما يتهددني. أكثر ما كان يخيفني، ليس القبض علي من قبل الشرطة، بشكل علني و رسمي، و إنما اختطافي من قبل أجهزة تشتغل في "الظلام". كان القطار عاجا بالركاب و عند توقفه قرب محطة "الدار البيضاء - الميناء"، لأنه كانت هناك أشغال بالمحطة الرئيسية، اقتربت من باب المقصورة و قفرت منها، ثم اتجهت إلى الباب الرئيسي للمحطة لعلي ألمح أحد رجال الأمن الوطني. توجه نحوي الأشخاص الذين يراقبونني مباشرة ليحيطونني بينهم و "يقبضون" علي، و ما كان إلا أن أذت بسرعة بالفرار. ركضت عبر بعض الشوارع و الأزقة إلى أن تمكنت من الإفلات منهم و اختبأت بأحد الأكشاك. أبلغت عبر الهاتف رفاق الحزب و طنبا و أعضاء مكتب الاتحاد بما يجري. لم أذهب إلى محطة الستيام، و لكن اتصلت بأخي زهير مجدي، الذي أقلني عبر سيارته إلى منزله بمدينة برشيد. قضيت الليل و النهار عنده، ثم ركبت الطائرة المتوجهة إلى ورزازات انطلاقا من مطار محمد الخامس يوم الأحد 13 يناير 2013 على الساعة الحادية عشرة ليلا.

لا بد من الإشارة إلى أن يوم السبت 12 يناير 2013، صادف تعميم نداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يدعو فيه الجماهير الشعبية، للنزول إلى الشارع العام يوم غد الأحد 13 يناير 2013 "من أجل تغيير جذري" للأوضاع في المغرب. لم تكن نعلم شيئا عن الجهة التي دعت إليه، و لكن الحكم في المغرب تعامل معه بترقب شديد و بحث ميداني عن مصدره و إنزال أممي كبير بشوارع الدار البيضاء.

مساء يوم السبت 2013/01/12 بورزازات، حوالي الساعة السادسة مساء، حاصر المئات من قوى الأمن و التدخل السريع و القوات المساعدة، الوقفة التي نظمها الاتحاد المحلي أمام مقره احتجاجا على الاعتداء الذي تعرض له المعتصمون فجر يوم الجمعة 2013/01/11. و دون تحذير أو سابق إنذار، انقضَّ هؤلاء على العاملات و العمال، و عرضوهم لوابل من السب و الشتم و الركل و الرفس و الضرب بالعصي و الأرجل و اللكمات. كان الضرب عشوائيا و طال كل جهات الجسد.. كما استعملت قوات الأمن السلاح الأبيض لتمزيق إطارات السيارات و الدراجات النارية و الهوائية المتواجدة أمام المقر و من بينها سيارة عمر ابو هو كاتب الاتحاد المحلي. هذا الأخير الذي تم التتكيل به رغم كبر سنه، و تم رميه في سيارة الأمن و هو في حالة صحية متردية. و أثناء عدوانهم، كان عدد منهم يبحثون عني و يتساءلون عن المكان الذي أتواجد فيه. خَلَّف هذا الهجوم العديد من الجروح و الكسور و الإصابات الخطيرة في صفوف العمال. و رفض - كما هي العادة دائما - الطاقم الطبي استقبال المصابين أو



تزويدهم بشهادات طبية، و ذلك بأمر من عامل الإقليم حسبما أبلغنا به الأطباء أنفسهم. و تم اعتقال في الحين كل من:

- أعضاء مكتب الاتحاد المحلي، عمر اوبوهو و عبد المجيد بومليك و الحسان أقرقاب.
- عماد عبد الله، نقابي في صفوف الكدش و عامل مطرود تعسفا من فندق كرم بلاص لصاحبة عبد الهادي العلمي.
- محمد جميلي، نائب رئيس فرع ورزازات للجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب.



تم تقديم المعتقلين الخمسة يوم الاثنين 2013/01/14، أمام وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات و تابعهم هذا الأخير بتهمة:

"التجمهر و العصيان و الإهانة ضد رجال القضاء بسبب قيامهم بوظيفتهم و إهانة موظفين عموميين و رجال القوة العمومية أثناء قيامهم بوظيفتهم و إهانة هيئات منظمة و العنف ضد موظفين عموميين أثناء قيامهم بوظيفتهم ترتب عنها إراقة دم و انتهاك حرمة مسكن الغير و تعيبب شيء مخصص للمنفعة العامة، و المشاركة في كل ذلك و المساهمة في تنظيم مظاهرة غير مصرح بها و وقع منعها، طبقا

للفصول 14 و 17 و 20 و 21 من الظهير المتعلق بالتجمعات العمومية الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958 و الفصول 300 و 302 و 303 و 263 و 266 و 267 و 441 و 595 و 129 من القانون الجنائي"

تطوع لمؤازرتهم عدد من الأساتذة المحامين:

عبد الرحمان بنعمرو، محمد أقديم، لحسن موزون، اسماعيل عمار، مصطفى الحلوي، عبد السلام هندوف، علي بوعقابة، عبد الرحمان فيدي سعيد، المرجان الهاشمي، الحسن غريب، خالد جلون الضخامة، أنوار الأدراني، محمد سيد قوبا، عبد الله محمد، مصطفى السايح، محمد أيت باها، حسن أوراغ عن هيئة الرباط. و الأساتذة: ادريس العمراني، محمد مصطفى كرني، سعيد بن حماني و العربي الشنتوفي عن هيئة الدار البيضاء. و الأساتذة: محمد الغلوسي، عبد الصمد الطعارجي، الراشدي مولاي مصطفى، العزفي رشيد، عبد المجيد مدهول، عمر سامي، عبد الحق اليعلاوي، عمران، محمد السعيد، علي المرابطي، العلوي، نزهة بوهو عن هيئة مراكش. و الأساتذة: احمد الحماوي، محمد الضو، عبد الرحيم الجيكي، محمد القنادلي، عبد الوهاب جبراني، يوسف حصاد عن هيئة بني ملال. و الأساتذة: عبد السلام البقيوي، الرفاعي، عبد الله الزبدي عن هيئة طنجة. و الأساتذة: حسن وهبي، الطيب امبارك، عثمان مراوي، عباس مصباح عن هيئة أكادير. و الأستاذان: عبد الوهاب الزعيم و أمين ادريس كثيرة عن هيئة الجديدة. و الأستاذان: محمد الجراي و فطومة توفيق عن هيئة مكناس. و الأستاذ: عبد الرحمان علالي عن هيئة خريبكة.

مثل المناضلون النقابيون و هم في حالة اعتقال أمام هيئة القضاة بالمحكمة الابتدائية بورزازات أيام 17 و 21 و 23 يناير 2013. و بتاريخ 23 يناير 2013، أصدرت المحكمة قرارها ب:

"عدم مؤاخذة المتهمين من أجل جنح التجمهر و العصيان و الإهانة ضد رجال القضاء بسبب قيامهم بوظيفتهم و إهانة موظفين عموميين و رجال القوة العمومية أثناء قيامهم بوظيفتهم و إهانة هيئات منظمة و العنف ضد موظفين عموميين أثناء قيامهم بوظيفتهم ترتب عنها إراقة دم و انتهاك حرمة منزل الغير و تعيبب شيء مخصص للمنفعة العامة و كذا المشاركة في كل ما سبق ذكره و الحكم ببراءتهم من كل ذلك، و بمؤاخذتهم من أجل المساهمة في تنظيم مظاهرة غير مصرح بها و الحكم عليهم بغرامة مالية نافذة قدرها 4000,00 درهم لكل واحد منهم"

خلال فترة الاعتقال و المحاكمة خاض الاتحاد المحلي العديد من الوقفات و المسيرات، كان أهمها تلك التي نظمت بمعوية اللجنة الإقليمية للدفاع عن المعتقلين السياسيين و النقابيين و الحقوقيين بورزازات يوم 20 يناير 2013 و التي شارك فيها بعض الأطر السياسية و النقابية و الحقوية على الصعيد الوطني.

فشل المشروع الذي قام على أساسه تخطيط الهجوم، لأنني كنت المستهدف الرئيسي و صدف أن كنت متواجدا بالدار البيضاء. عدت إلى ورزازات عبر الطائرة في الساعات الأولى من صباح يوم الاثنين 13 يناير 2013، و توجهت مباشرة مع الرفاق الذين كانوا في انتظاري بمطار محمد السادس إلى مقر النقابة. و عندما ذهبت إلى عملي الوظيفي بالعمالة، تمت موافاتي باستدعاء على شكل أمر بمهمة موقع من طرف عامل الإقليم، للمثول يوم الأربعاء 16 يناير 2013 أمام أعضاء المجلس التأديبي بأكادير التي تبعد عن ورزازات بما يقرب 400 كيلومتر.

غير أن الذي أثار استغرابنا و قلقنا الشديد و خلق توترا كبيرا و ارتباكا بيننا لدى المناضلين، هو التدخل "المريب" لأعضاء المكتب التنفيذي للكش: عبد القادر الزاير، امبارك المتوكل، مصطفى لبراهمة، بوشتى بوخلفة، العلمي الهوير، محمد الجميلي، محمد لمرس..

## الفصل الخامس

### دخول المكتب التنفيذي على الخط

بعد أحداث 12 يناير 2013 و اعتقال المناضلين الخمسة، و في اليوم الموالي الذي كنت لا أزال فيه في الدار البيضاء، توجه مصطفى البراهمة عضو المكتب التنفيذي إلى ورزازات و عقد مباشرة، لقاء "تفاوضيا" مع عامل الإقليم، بصدد المعتقلين حسبما أعلمني هو شخصيا، و بعده اجتمع بمكتب الاتحاد و المجلس الكونفدرالي المحلي الذي ظل مفتوحا. أخبرهما باستياء صالح بن يطو من كثرة الاحتجاجات و المسيرات و "عاتبهما" على هذا الأمر..! و هو الذي لا يعرف شيئا عن طبيعة الملفات التي نناضل بشأنها و لم يتابعها و لم يعمل يوما من تلقاء نفسه على زيارة المعتصمات و التعرف عليها على الرغم من تواجده المتكرر بورزازات بحكم وظيفته. ألم يكن يقتض منطق الأشياء و الواجب التنظيمي و النضالي، الاجتماع بأعضاء مكتب الاتحاد المتواجدين بعين المكان ليضعوه في صورة ما يجري أولا، قبل جلوسه مع أي طرف خارجي، عامل إقليم أو غيره ؟ كانت نفسية المناضلين "قلقة و منكسرة" جراء الاعتقال و التضيق و مناورات المخزن. و في الوقت الذي اعتقدوا أنهم سيتلقون دعما من مصطفى البراهمة بالذات و المكتب التنفيذي، و احتاج فيه العمال إلى رفع المعنويات، جاء اللقاء خائبا و محبطا.

على هذا الدرب سار بقية أعضاء المكتب التنفيذي، و تطورت الأمور في هذا المنحنى أكثر. قبل محاكمة المعتقلين بتاريخ 23 يناير 2013 بيوم واحد، توجه إلى ورزازات كل من: عبد القادر الزاير، بوشتي بوخلفة، محمد المرس، عمر الجمالي، العلمي الهوير و امبارك المتوكل، للقاء عامل الإقليم و "التفاوض" معه أيضا ! في اللقاء قال عبد القادر الزاير لعامل الإقليم: "سنخلصكم من حميد مجدي و نريحكم منه، و لكن أطلقوا سراح المعتقلين" (غادي نهوؤكم من مجدي و لكن خرجو لينا الدراري من الحبس). و هذا ما سيتم بالفعل في المقبل من الأيام. و في اجتماعهم معنا عرضونا هم أيضا كما فعل مصطفى لبراهمة، لوابل من "الانتقادات الشديدة" التي لم تكن موضوعية بتاتا و تتناقض في مضمونها مع أدبيات و قوانين نقابتنا. أكدوا لنا اقتناعهم التام بوجهة نظر عامل الإقليم، و عبروا عن استيائهم و رفضهم لكثرة الإضرابات و المسيرات و لتأسيس نقابة داخل عمالة الإقليم، بالنظر - كما يدعون - لحساسية مؤسسة العمالة و طابعها الأمني ! هكذا كان.

كنا في مكتب الاتحاد المحلي، نطلع المكتب التنفيذي بكل الفروع النقابية التي تأسست، و بكل الأحداث و القضايا و الملفات التي ندبرها و البرامج النضالية التي نسطرها أولا بأول، و نرسل إليه جميع التقارير و البيانات و البلاغات التي تصدرها. و لم يسبق له أن أثار أي ملاحظة أو اعتراض بصددنا. و لم يفعل إلا بعد أن طلب منه الحكم ذلك بداية سنة 2011 كما سبقت الإشارة، و اليوم أيضا بطلب من المخزن كما سيأتي بيانه.

منذ هذا التاريخ - أوائل يناير 2013 - بدأت عملية تنفيذ "المكيدة الكبرى" التي نفذها المكتب التنفيذي ضد "نقابته" بورزازات، لصالح الحكم و لصالح عامل الإقليم و أرباب العمل. و هل لنا أن نسأل بعد، لماذا ضعفت الكدش و تراجعت عن أداء أدوارها النضالية في المغرب؟! و لأن السلطات المحلية و المركزية لم تعد تحتل وجودي، طلب مني عبد القادر الزاير، أن أترك ورزازات، و اقترح عليّ الاشتغال بمركز الدراسات و الأبحاث بمقر الكدش بالدار البيضاء. و بعد أن رفضت، تحول مسلكه إلى صيغة أخرى تتجلى في محاولته البائسة بث الفرقة داخل الاتحاد و "تعيين" بعض الموالين له مباشرة، كما فعل في مناطق أخرى على الصعيد الوطني. و جند للقيام بذلك، و الوقوف على تنفيذ هذا المخطط، عمر الجمالي عضو المكتب التنفيذي الذي لم يغادر المدينة و مكث فيها بفندق النخيل عشرة أيام متتابة على الأقل. و طبعاً لم ينجح هذا المشروع "التصفوي" أيضاً، لأنه لم تكن لدينا صراعات أو مشاكل داخلية و كنا موحدين بما يكفي.

لم يقم عبد القادر الزاير و لا المكتب التنفيذي للكدش، بمؤازرتي لا من قريب و لا من بعيد، طيلة أطوار متابعتي و محاكمتي في مؤامرة المخدرات التي حيكت ضدي و لا في غيرها من المحاكمات. و أثناء الاستعداد لاحتفالات فاتح ماي 2013، طلب منا الزاير صراحة أثناء تواجدنا، عمر اوبوهو و أنا، بالمقر المركزي للنقابة بالدار البيضاء، إلغاء احتفالات هذه السنة بورزازات، تلبية لإرادة السلطات المركزية و الإقليمية!

و رغم الحصار من الداخل و الخارج و الإكراهات، قمنا بالمواجهة كما يجب أن تكون في اعتقادنا، و نجحنا في المحافظة على قوة و وحدة العاملات و العمال. احتفلنا بالعيد الأممي العمالي فاتح ماي 2013، كما في كل سنة، بنفس الزخم و التنظيم و القوة. و الصور و الفيديوهات المنشورة بهذا الصدد شاهدة على ذلك.

فشلت مخططاتهم، و لكن القرار السياسي من أعلى، و المتعلق بإنهاء العمل النقابي الجاد بورزازات، أمر كان محسوماً و لا رجعة فيه. قرر المكتب التنفيذي رسمياً، خارج الضوابط القانونية و التنظيمية، و بعد أن لم ينفذ معنا لا ترغيب و لا تهيب، و لم ينجح في جعلنا مرعوبين له كما هو حال العديد من

النقائيين، تجميد أشغالنا/عضويتنا بشكل كامل داخل مكتب الاتحاد المحلي بورزازات، و تسلم جميع الملفات النقابية التي كنا ندبرها، و طلب منا عدم إصدار أي بلاغ أو بيان أو تصريح صحفي و عدم متابعة أي ملف.. !

عمل المكتب التنفيذي على دعوة جميع أعضاء مكتب الاتحاد المحلي إلى المقر المركزي بالدار البيضاء، و أبلغنا بالقرار في اجتماع رسمي انعقد في 15 فبراير 2013، افتتحه نوبير الأموي الذي مكث معنا لمدة خمس عشرة دقيقة و انسحب، وترأسه عبد القادر الزاير، و حضره علال بلعربي و امبارك المتوكل و محمد المرس و عمر الجمالي و بوشنة بوخلفة و العلمي لهوير.. قمنا بهذه المناسبة بإخبارهم بتفاصيل الوضعية النقابية لورزازات و الملفات الاجتماعية التي كنا نتابعها عن قرب، و شرحنا لهم ما قمنا به من أعمال و نضالات وفقا لقوانين النقابة و أدبياتها. و لكن "حكمهم" كان جاهزا و جائرا.

أبلغونا أن قرار منع مكتب الاتحاد المحلي من تدبير شؤون النقابة، ناجم عن اتهام السلطات و أعيان ورزازات له بالتسبب مباشرة في الركود الاقتصادي و السياحي الذي تعرفه المنطقة نتيجة كثرة الاحتجاجات و الإضرابات...!! و الوضع السياسي في البلاد لم يعد يحتمل، و محيط البلد غير آمن بسبب قضية الصحراء و الحروب في القرن الإفريقي.. مما يدعو إلى السلم و الهدنة. كما أخبرونا أن وزير الداخلية وعد في اتصال هاتفي مع نوبير الأموي بحل جميع الملفات العالقة: ملف المتابعين - ملف المطرودين - مسألة تطبيق قوانين الشغل - تنفيذ الأحكام.. الخ، و سيتحدد قريبا لقاء مع رئاسة الحكومة و وزارة الداخلية و وزارة السياحة و وزارة التشغيل و وزارة الطاقة و المعادن، مخصص لدراسة جميع المشاكل الاجتماعية بورزازات.

و بعد أخذ و رد، ختم عبد القادر الزاير الاجتماع بالقول الفصل:

"من الآن فصاعدا، المكتب التنفيذي هو المسؤول لوحده عن تسيير الشؤون النقابية و الاجتماعية للعمال بورزازات، و هو الوحيد المخول له متابعة نزاعات الشغل و تدبير ملفات المطرودين و العمال كافة، سواء تعلق الأمر بالمناجم أو الفنادق أو القطاع العام أو الشركات الخاصة.. و نطلب من جميع أعضاء مكتب الاتحاد المحلي و بإلحاح شديد عدم التدخل في الشؤون النقابية و الاجتماعية للعمال، و عدم إصدار أية بلاغات أو بيانات بصدها، و عدم التصريح للصحافة بأي شيء يخص ورزازات.."

و كان هذا القرار - بحق - ضربة قاصمة "من الداخل" للوجود النقابي و النضالي بورزازات.

## الفصل السادس

### اللقاء مع رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران و انكشاف مؤامرة المكتب التنفيذي على النقابة بورزازات

بتاريخ 5 مارس 2013، انعقد بمقر رئاسة الحكومة و بدعوة منها، اجتماع خاص بالمسألة السياحية و علاقة الشغل بورزازات، مع عبد الإله بنكيران و مستشاريه: وزير الدولة عبد الله باها، و مدير ديوان رئيس الحكومة جامع المعتصم، و مستشار رئاسة الحكومة عبد الحق العربي. حضره باسم الاتحاد المحلي حميد مجدي و عمر اوبوهو و عبد المجيد بومليك، و عن المكتب التنفيذي عبد القادر الزاير و محمد لمرس و علال بلعربي و بوشتى بوخلفة و عمر الجمالي، و عبد الله الكبوري الكاتب العام للنقابة الوطنية للفنادق. كما شارك في اللقاء رئيس و مدير المجلس الإقليمي للسياحة بورزازات سعيد الأمراني و الزبير بوحو، و ممثلين أيضا عن الفدرالية الوطنية للسياحة.. و تخلف عن الاجتماع وزارة السياحة المعنية مباشرة بالموضوع !

طلب منا المكتب التنفيذي عندما أخبرنا بتاريخ اللقاء، مشاركة شخص واحد يمثل مكتب الاتحاد المحلي، و بعد مداوات هذا الأخير، تم انتدابي للمهمة لتمكني الجيد من الملفات و متابعتي لها عن قرب. غير أن هذا الاختيار لم يعجب القيادة النقابية و بدا محرجا لها. و لمعالجة الوضع، قرر عبد القادر الزاير: أن يحضر الاجتماع أيضا عمر اوبوهو و عبد المجيد بومليك، و أن يتكلف عمر اوبوهو، بعرض مركز لما آلت إليه مستجدات الوضع السياحي و الفندقي بورزازات، و استحثني بصراحة و قباحة و فجاجة، على أن أصمت و لا أنبس ببنت شفة في اللقاء مع رئيس الحكومة.. ! لم أنضبط طبعاً لهذا الأمر المستبد و المتخلف، و كنت - ضدا على إرادته - من المتدخلين الأساسيين الذين تم الاستماع لهم بانتباه شديد.

كانت صدمتنا كبيرة حينما علمنا من داخل الاجتماع و بلسان عبد الإله بنكيران الذي كان يتحدث بتلقائيته و عنجهيته المعهودة، أن تدخل المكتب التنفيذي في ورزازات و تجميده لعضويتنا جاءت بأمر مباشر من السلطات العليا و وزارة الداخلية. فبعد ترحيبه بالحضور، شكر القيادة النقابية بحرارة على التزامها بما تم الاتفاق عليه في لقاء سابق مع وزير الداخلية، بوقف جميع أشغال و تدخلات أعضاء مكتب الاتحاد المحلي في الشؤون النقابية لورزازات، لما تسببوا فيه من أضرار فادحة للمنطقة و للبلاد.. ثم حثهم على متابعة أخذ زمام الأمور هناك دونهم، و عرض عليهم صراحة مساعدته المادية و المعنوية..

و مع ذلك، عرضنا - عمر ابوهو و أنا - على رئيس الحكومة و مستشاريه حقيقة الوضع المحلي، و سلمته بعض الوثائق الدالة و ورقة تتضمن بعض المعطيات المرتبطة بعلاقات الشغل بورزازات لفهم ما يجري. و تم الاتفاق خلال اللقاء، على تشكيل لجنة متابعة يشرف عليها رئيس الحكومة و يرأسها عامل إقليم ورزازات، و تكون مكونة من عمر ابوهو و حميد مجدي عن الاتحاد المحلي، و عمر الجمالي عن المكتب التنفيذي، و عبد الحق العربي عن رئاسة الحكومة، و محمد بوطيب عن عمالة إقليم ورزازات، و سعيد الأمراني و الزبير بوحوت عن المجلس الإقليمي للسياحة، و مندوب التشغيل، و مندوب السياحة، و مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. و سيكون من أهدافها إعداد تقرير شامل يرفع إلى رئاسة الحكومة حول: مشاكل العمال الذين يشتغلون في المجال السياحي و الفندقي، و الأزمة التي يعاني منها هذا القطاع بالإقليم، و الحلول المقترحة.

بدأت اللجنة أولى اجتماعاتها بمقر عمالة إقليم ورزازات يوم الاثنين 11 مارس 2013، و وضعت خطة عمل أفضت في النهاية إلى إنجاز تقارير تفصيلية عن الوضع الاجتماعي للعمال و مقترحات حلول. و أنجزت بمعية الزبير بوحوت مذكرة عامة وافقت عليها اللجنة و تبنتها كليا و تم وضعها بيد رئيس الحكومة بتاريخ 21 مارس 2013:

### مذكرة إلى السيد رئيس الحكومة المحترم الرباط

تحية و سلام و بعد،

على إثر حالة الاحتقان الاجتماعي و الركود الاقتصادي الخطير الذي عرفته منطقة ورزازات خصوصا في المجال السياحي عصب الاقتصاد و مورد الرزق الأساسي لجل الساكنة ، عمال و مهنيين و تجار.. الخ، و من أجل الخروج من الأزمة الخانقة و تداعياتها، انعقد بمقر رئاسة الحكومة يوم الثلاثاء 05 مارس 2013 اجتماع حضره السيد رئيس الحكومة عبد الإلاه بنكيران و لجنة لممثلي الأجراء و المهنيين في المجال السياحي بورزازات المكونة من ممثلين عن الفدرالية الوطنية للسياحة و المجلس الإقليمي للسياحة بورزازات و نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الذين قدموا للسيد رئيس الحكومة ورقة مشتركة لأهم معوقات التنمية السياحية بورزازات المتمثلة في تسع محاور أساسية..

1- المحور المتعلق بالاستثمار

2- المحور المتعلق بالصعوبات المالية للمقاولات السياحية

3- المحور المتعلق بالتوترات الاجتماعية

4- المحور المتعلق بالعزلة الطرقية

5- المحور المتعلق بالتنشيط



6- المحور المتعلق بتسويق الوجهة

7- المحور المتعلق بتهالك البنية الفندقية و ضعف الخدمات المقدمة للسائح

8- المحور المتعلق بتنظيم القطاع

9- إنعاش القطاع السينمائي

و قد وضع هذا اللقاء خارطة طريق تم الاتفاق على إثرها بتشكيل لجنة تتكون من المتدخلين الأساسيين في القطاع السياحي بورزازات يرأسها السيد عامل إقليم ورزازات و يشرف عليها و يواكب أشغالها السيد رئيس الحكومة، تقوم بتوصيف معمق و واقعي للحالة الراهنة و وضع مقترحات حلول و ذلك في أفق شهر.

و قد عقدت هذه اللجنة بالفعل أولى جلساتها يوم الاثنين 11 مارس 2013 برئاسة السيد عامل إقليم ورزازات و حضور ممثل عن السيد رئيس الحكومة تفرعت على إثرها 3 لجينات: اللجنة الاجتماعية و اللجنة المالية و لجنة الإنعاش السياحي. و قد اشتغلت هذه اللجان أيام 11 و 12 مارس لتلتقي يوم الأربعاء 13 مارس 2013 في جلسة عامة للاطلاع على تقارير اللجان و التداول في شأنها و تم الاتفاق على إنجاز مذكرة شاملة يتم عرضها على أنظار السيد رئيس الحكومة:

#### أ. اللجنة الاجتماعية:

تدارست هذه اللجنة علاقات الشغل بين الأجراء و المشغلين في 8 مؤسسات فندقية مصنفة و هي على التوالي: فندق كرم، فندق إقامة كرم، فندق بلير، فندق فرح الجنوب، نزل دار الضيف، فندق النخيل، فندق أزغور، فندق رياض و تشكا السلام.(أنظر المرفق)

و تتميز هذه العلاقة بالتوتر الشديد بسبب: الإغلاق - الفصل الجماعي للأجراء - عدم أداء الأجور أو عدم دوريتها - عدم أداء مستحقات الصناديق الاجتماعية للأجراء - عدم تنفيذ الأحكام النهائية التي قضت لصالح الأجراء...

و للمساعدة على الخروج من الأزمة و بالإضافة إلى ضرورة أداء مستحقات العمال القانونية، فإن اللجنة توصي ب:

1. إرجاع العمال المطرودين في أقرب وقت، خصوصا بالنسبة للمؤسسات الفندقية التي لا تزال في حالة اشتغال ( مثال فندق كرم بلاص ) و النظر في مدى إمكانية إعادة تشغيل الفنادق المغلقة أو المتوقفة عن العمل (مثال إقامة كرم و بلير).
2. العمل على إنقاذ الفنادق التي هي في طريقها إلى الإفلاس و بالتالي الإغلاق و تشريد مزيد من العمال و العائلات ( مثال فندق فرح الجنوب و النخيل و أزغور...)
3. العمل على فض نزاعات الشغل بتكثيف سبل التواصل و الحوار قبل أن تستفحل.
4. تدخل السيد رئيس الحكومة لدى أرباب العمل بالمنطقة قصد التسوية العاجلة للنزاعات الاجتماعية و تطبيق القانون.

#### II. اللجنة المالية:

وقفت هذه اللجنة عند المعوقات المالية و تراكماتها التي تؤثر على السير العادي للفنادق و كانت السبب المباشر في العديد من حالات الإفلاس و الإغلاق و مشاكل أداء الأجور و مستحقات الصناديق و فصل العمال و غيرها.. و يمكن تلخيص الصعوبات المالية في متأخرات أداء مستحقات الضمان الاجتماعي و الضرائب بجميع أنواعها و الأبنك و هي مبالغ هائلة يتعذر على هذه المؤسسات أداءها في ظل الأزمة الحالية . فقد بلغ مقدار ديون 22 مؤسسة سياحية بورزازات إلى حدود 11 مارس 2013: ما يناهز

100 مليون درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ما يناهز 45 مليون درهم أصل الدين و ما يناهز 55 مليون درهم فوائد تأخير) وأزيد من 45 مليون درهم ديون الضرائب. بالإضافة إلى ديون الأبنك و الديون المترتبة عن الممولين و غيرهم ( أنظر المرفق).

و هو الأمر الذي أدى أيضا بالعديد من هذه المؤسسات الفندقية إلى ولوج مرحلة ما يسمى بصعوبة المقاول و بالتالي التسوية أو التصفية القضائية.

و للخروج من هذه الوضعية التي حلت بجل الفنادق يتعين التعاطي المباشر مع أرباب الفنادق المعنية للنظر في إمكانية:

1. إعادة جدولة الديون سواء تعلق الأمر بتلك المتعلقة بالضرائب أو الصناديق الاجتماعية أو الأبنك..

2. إعفاء هذه المؤسسات من دعائر تأخير الديون المترتبة عن الضرائب و الصناديق الاجتماعية و غيرها..

3. شمول الإعفاء المنصوص عليه في القانون المالي 2013 ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي..

غير أن أي دعم أو مساعدة يجب أن يكونا مشروطين بالانخراط التام في العملية التنموية لورزازات من خلال إصلاح المؤسسات الفندقية و تقديم خدمات ذات جودة عالية للسائح و تدبير و تسيير مهني و معقلن للمؤسسة و تسوية النزاعات الشغلية و أداء مستحقات العمال و حقوقهم و التطبيق الكلي لقانون الشغل و السياحة..

### III. لجنة الإنعاش السياحي:

يمكن تلخيص الإجراءات العملية لتطوير القطاع و الخروج من الأزمة في 9 محاور أساسية:

#### A. في ميدان الاستثمار:

لقد لوحظ ببطء كبير و غير مبرر لانطلاق أو إنجاز مشاريع استثمارية مهمة، لذلك توصي اللجنة بالعمل على إنجازها في أقرب وقت. و من أهم هذه المشاريع:

- المنطقة السياحية المبرمجة على بعد 15 كلم من ورزازات على مساحة قدرها 374 هكتار و التي يعود تاريخ برمجتها إلى سنة 2009.
- المنطقة السياحية المبرمجة بتراب جماعة ترميكت منذ سنة 2004.
- المنطقة السياحية أركيون بتراب بلدية ورزازات بشراكة مع مجموعة العمران.
- مشروع تثمين القصبات المبرمج في إطار رؤية 2020 منذ نونبر 2010 بغلاف مالي قدره 425 مليون درهم.

#### ii. في ما يخص فك العزلة:

بالنسبة للربط الجوي:

- تقوية الخطوط من مختلف العواصم الأوروبية و الأسواق الصاعدة
- تقوية الخطوط من مختلف المطارات الوطنية لتشجيع السياحة الداخلية
- تشجيع شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة (low-cost)

بالنسبة للربط الطرقي:

- التسريع بإنجاز مشروع تقوية الطريق الرابطة بين مراكش و ورزازات عبر ممر تيشكا

## ➤ التسريع ببرمجة إنجاز "نفق تيشكا"

### .iii. الصعوبات المالية للمؤسسات السياحية

- حجم الدين الواجب أدائه من طرف 22 مؤسسة سياحية لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يناهز 100 مليون درهم ( 55 % عبارة عن فوائد التأخير)، كما أن حجم الديون الضريبية يتجاوز 45 مليون درهم. و عليه توصي اللجنة بمراجعة هذه الديون بالتنازل عن فوائد التأخير و جدولة أصل الدين.
- أما بخصوص بعض المؤسسات المشتغلة و التي توجد في وضعية صعوبة فالحل يتمثل في استرجاعها و تسييرها من طرف الدائن الأساسي (CIH) و يتعلق الأمر أساسا بفندق بلير، فرح الجنوب و فندق النخيل.

### .iv. النزاعات الاجتماعية

- المؤسسات المعنية بالنزاع تمثل 113 (ثلث) الطاقة الإيوائية بالإقليم و تشغل 541 عاملا في حين أن النزاع يتعلق ب 466 عاملا.
- و حيث أن سبب النزاع راجع بالأساس لعدم تسوية مستحقات العمال لدى الصناديق الاجتماعية، و عدم احترام دورية الأجور، فإن اللجنة توصي بالإسراع في تسوية مستحقات العمال لدى الصناديق الاجتماعية و احترام دورية الأجور.
- و قد عبر ممثلو العمال عن استعدادهم لقبول أية اقتراحات موضوعية للحفاظ على منصب الشغل و تجنب الأزمة الخائفة التي يعرفها القطاع.

### .v. فيما يخص التسويق

- توصي اللجنة بتقوية الجهودات المبذولة مع جل الشركاء ( المكتب الوطني المغربي للسياحة، جهة سوس ماسة درعة، عمالة إقليم ورزازات و بلدية ورزازات) في إطار برنامج الأنشطة السنوية، كما تطالب ببرمجة أنشطة خاصة بإقليم ورزازات من قبيل أسبوع ورزازات في باريس أو مدريد و كذا أسبوع ورزازات بالدار البيضاء.

### .vi. فيما يخص التنشيط:

- توصي اللجنة بمواكبة الأنشطة المنظمة محليا و مواكبة الجهودات المبذولة و المتعلقة بإنشاء مجموعة من المتاحف و من أهمها: متحف السينما، متحف الديناصور، متحف الأحجار و المعادن.

### .vii. فيما يخص الرفع من جودة الخدمات:

- حيث أن صندوق " RENOVOTEL " يلزم المنعشين باحترام شروط الدعم المتعلقة بأداء الضرائب و الصناديق الاجتماعية، و عليه توصي اللجنة بإيجاد صيغة مبسطة للاستفادة بصفة استثنائية و لمدة محدد قصد العمل على تحديث التجهيزات على أن تعمل المؤسسات المستفيدة على تسوية وضعيتها وفق جدولة يتم الاتفاق عليها ..

#### viii. بخصوص تنظيم القطاع:

و هو قطاع يتميز بوجود وحدات سياحية من دور الضيافة و وسطاء في تنظيم الأسفار، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات و فقدان الدولة و الجماعات مجموعة من المستحقات بالإضافة لعدم التصريح بالليالي السياحية، فستعمل اللجنة محليا على التحسيس بضرورة الانخراط في الاقتصاد المهيكل مع تتبع مدى جدية المنعشين في الالتزام بتطبيق القانون الجاري به العمل.

ix. إنعاش القطاع السينمائي: خصوصا ما يتعلق بالتسريع بإنجاز مشروع المدينة السينمائية **ONE STOP SHOP** و كذلك التسريع بإنجاز القاعات السينمائية المتواجدة بمتحف السينما.(أنظر المرفق رقم 7)

#### IV. تلخيص عام لمقترحات الحلول :

##### التدخلات الأنوية:

1. إقرار سلم اجتماعي يتعاون على توفيره كل المتدخلين. و هذا الأمر لن يتم دون توفير الحد الأدنى من الحلول الأنوية لفائدة العمال المطرودين و الذي يبلغ عددهم أزيد من 300 مطرود.. و هو أمر ممكن جدا و لا يتطلب إمكانيات كبيرة و إنما نوع من الاهتمام و الإرادة و التواصل الإيجابي بين أطراف النزاع.. و كذلك توقيف كل المتابعات القضائية الناتجة عن النزاعات الشغلية .
2. إرجاع المطرودين إلى أماكن عملهم بالنسبة للمؤسسات التي لم تعلن عن الطرد لأسباب مالية (كرم بلاص و إقامة كرم...إلخ).
3. التفاوض البناء مع ممثلي العمال للنظر في إمكانية إعادة جدولة مستحقات العمال للمساهمة في إنقاذ و تنمية المؤسسات الفندقية.
4. التدخل العاجل لإنقاذ ما تبقى من الفنادق خصوصا تلك الآيلة للإفلاس و تلك الموجودة في إطار التسوية أو التصفية القضائية من خلال انخراط الحكومة و بعض الأبنك في إنقاذها (CIH+CDG)، لأن إغلاقها سيعني تشريد مزيد من العمال و العائلات. ( مثال هذه الوحدات،فندق: فرح الجنوب و النخيل و نادي حنان و أزغور..)

##### مقترحات حلول جذرية و فعالة:

1. فك العزلة الجوية عن وريزات من خلال الزيادة في عدد الجولات من المراكز المصدرة للسياحة الخارجية و الداخلية: فتح خطوط جوية مباشرة و مداومة بين وريزات و فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و هولندا...و كذلك فتح خطوط جوية داخلية بين وريزات و مراكش و أكادير و فاس و الدار البيضاء..
2. توسيع الطريق الرابطة بين مراكش و وريزات و إصلاحها و الإسراع بتهيئة نفق تيشكا.
3. فك العزلة عن وريزات من خلال توسيع و إصلاح الطريق بين دمنات و وريزات و توفير وسائل نقل مناسبة بها.
4. إدماج وريزات في البرنامج الحكومي الساعي إلى خلق مشاريع استثمارية سياحية (الزيادة في عدد المنتجعات السياحية).

5. إنشاء مشاريع استثمارية سياحية بمحاذاة سد المنصور الذهبي (منتجعات و رياضات مائية و غيرها..).
  6. تشجيع السياحة الداخلية بتخفيض تذاكر الرحلات الجوية من و إلى ورزازات و الزيادة في عدد الرحلات بين ورزازات و مراكش و أكادير و فاس و الدار البيضاء. و النظر في إمكانية الدعم المادي لهذه الرحلات من طرف الجهة.
  7. صيانة الفنادق المصنفة و إصلاحها بما يتوافق مع قانون السياحة في هذا المجال.
  8. إنشاء متاحف ثقافية و تاريخية و صناعية بورزازات ( متحف للزرابي و المعادن و الديناصور و السينما و الفنون...إلخ ).
  9. المساعدة على استغلال وسائل الإعلام و المنتديات و المعارض الدولية قصد تسويق المنتج السياحي بورزازات.
  10. صيانة الوعاء العقاري المبني بالتراب ( القصبات و القصور و غيرها..).
  11. مراقبة جودة الخدمات المقدمة للسائح.
  12. تدبير قصر المؤتمرات بشكل فاعل و مهني لاحتضان المؤتمرات و الملتقيات الدولية و الوطنية الكبرى.
  13. فتح مقر للمركز السينمائي المغربي بورزازات قصد تنمية المنتج السينمائي بالمنطقة و تنظيمه و دعمه.
- خاتمة: لمتابعة تفعيل هذه المقترحات و الحلول لابد من تشكيل لجنة بإشراف رئاسة الحكومة لمواكبة و متابعة و تنفيذ هذه المهام لمدة سنة..
- ملاحظة: للتفصيل أنظر ملحقات تقارير اللجان رفقته

و تقبلوا السيد رئيس الحكومة المحترم فائق تقديرنا و احترامنا

ورزازات في 21 مارس 2013

تبين لنا مع مرور الوقت أن الأمر كله محض "إلهاء" و خداع و مؤامرة ضد نقابيين ورزازات، نفذها أعضاء المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. انعكس هذا الوضع السلبي و الشاذ على معنويات العاملات و العمال. و شذوذه، لا يتجلى في إرادة الحكم و ممارساته، و لكن في موقف القيادة النقابية التي منعنا كليا من المبادرة أو الفعل. و قد عملنا كمكتب للاتحاد، على زيارته و مراسلته بصدد الإشكالات النقابية المحلية غير ما مرة، و ذكرناه بالتزاماته، و أخبرناه بأن الحرب على النقابيين في الفنادق و المناجم و العمالة و غيرها زادت استفحالا، و بأنه لا توجد هناك أية نتيجة إيجابية لصالح العمال، و لكنه لم يعر لذلك اهتماما !

لم يكن ما حدث لنا سهل، لأن الأمر يتعلق بطعن من الخلف و "خيانة" من الجهاز الذي ننتمي إليه و نؤمن به و كان من المفروض أن يدعمنا و يؤازرنا في ظل الهجوم الذي نتعرض له. أثر تجميد وضعيتنا

و توطأ المكتب التنفيذي مع السلطات الإقليمية و الوطنية و شركة "مناجم MANAGEM" على معنويات المناضلين، و أدى ذلك إلى بعض الاختلاف بين أعضاء مكتب الاتحاد المحلي - خصوصاً بعد مغادرتي و عائلتي لورزازات قسراً - حول كيفية التعامل مع القيادة الوطنية في ظل الوضع المستجد و الاعتداءات المتواصلة:

فضل خمسة أعضاء الاستمرار في تقمص عضوية مكتب الاتحاد:

عمر اوبوهو - احمد الحمدي - عبد المجيد بومليك - احمد أشهوض - محمد مودود.

فيما قرر آخرون الانسحاب من هذا الجهاز و النضال مع بقية العمال في المجلس الكونفدرالي، على اعتبار أن المكتب أصبح مجرد واجهة شكلية، و لن يخدم - بالشكل الذي هو عليه اليوم - إلا المخزن و البيروقراطية النقابية و ليس المأجورين. استقال من عضوية مكتب الاتحاد عشرة أعضاء:

زهرة سلام - زهرة الكرب - عبد العزيز موتشو - عبد الصمد واعزيز - الحسين النوري - الحسان أقرقاب - حسن برخوش - عمر أفرياض - بوسلهام نصري - حميد مجدي.

## الفصل السابع

### الرحيل القسري من ورزازات



اشتد الضغط و تركز علي و على العائلة، خصوصا بعد وقوف المكتب التنفيذي في صف عامل الإقليم صالح بن يطو: محاكمات بلغت حدا لا يقبله عقل؛ توعد بالتصفية الجسدية أو بالاعتقال؛ اقتطاعات من الراتب بدون مبرر؛ تهديد العائلة؛ حصار و تضيق داخل مقر العمل و خارجه؛ تجريدي من جميع الوظائف التي أقوم بها في العمل؛ مراقبتي و متابعة كل خطواتي عن كثب و بشكل مبالغ و مقصود؛ مراقبة البيت من قبل الأجهزة الاستخباراتية؛ استمرار حجز سيارتي و منعي من السفر خارج المغرب؛ المراقبة القضائية.. الخ. و أمام الأخطار التي تترصدني على مدار الساعة، تشكلت لجنة مكونة من مجموعة من العمال لمرافقتي حينما أذهب. و لكن ذلك لا يحل المشكل، و الوضع ليس معقولا و لا سليما و لا يمكن أن يستمر على هذه الحال، مما حدا بالرفاق و المناضلين و مختلف الأصدقاء الذين تلمسوا صعوبة الموقف، إلى الإلحاح عليّ بمغادرة ورزازات. كما أن زوجتي و بالنظر إلى التهديدات التي طالتها و عائلتها، أصرت على الرحيل مع الأطفال بعيدا، معي أو بدوني.

اضطرت في النهاية إلى "الاستسلام" لقدرتي، وغادرت ورزازات قسرا بعد ثلاث و عشرين سنة من العمل و الكفاح، متوجها إلى قلعة السراغنة أواخر شهر يونيو 2013. خلفت ورائي تاريخا نضاليا حافلا، بحسناته و أخطائه، و تركت بيتي و رفاقي و أصدقائي و حاضنتي الاجتماعية العمالية، و كانوا جميعا أسرة لي..

كان أمر الانتقال الاضطراري صعبا عليّ و على زوجتي و على ابنيّ اللذين لم يعلما به إلا في الأسبوع الأخير من رحيلنا و لم يتقبلاه بتاتا: محمود مجدي الذي يدرس آنذاك في السنة الثالثة بإعدادية السلام للتعليم العمومي، و نسرين مجدي التي أنهت امتحانات البكالوريا للتو بثانوية محمد السادس العمومية.

قصدنا قلعة السراغنة، و استمر الوضع على ما هو عليه: المحاكمات و الوعيد و الحصار.. لم يتم تعييني بمكان عملي، و بمجال اختصاصي، و لم تسترد زوجتي منصبها كما كان في ورزازات، مما تسبب في نقص حاد من راتبينا بما لا يقل عن 2000,00 درهم شهريا، بالإضافة إلى مصاريف كراء شقة للسكن، و الغرامات المترتبة عن الأحكام القضائية، و مصاريف التنقل المتعددة من و إلى ورزازات لحضور الجلسات.. و تأثرت إمكانياتنا المالية بشكل كبير. و مع ذلك، و بالرغم من كل الضغوط و التهديدات المباشرة و الصريحة التي تعرضت لها من عامل الإقليم و رئيس قسم الشؤون الداخلية و رجال السلطة بقلعة السراغنة، لم أراجع قيد أنملة عن النضال و التعبير عن المواقف التي أومن بها. و تابعت الانخراط في نضالي السياسي و النقابي و الحقوقي من أجل وطن كريم ينعم فيه المغاربة بالكرامة و الحرية و المساواة الاجتماعية و السياسية و الحقوق كافة.

لقد هدم المكتب التنفيذي صرحا من النضال السياسي و النقابي و الثقافي، بناه مقاومون بجهدهم و تضحياتهم، و حقق الحكم هدفه بمعونة سخية منه. و لحدود كتابة هذه السطور، لا يزال هناك أزيد من 400 عامل مطرود، و العشرات من المتابعات القضائية ضد العمال النقابيين، و لا يزال أداء الذعائر و الغرامات مستمرا، و لا تزال مئات الأحكام الصادرة لفائدة العاملات و العمال لم تنفذ، و لا يزال الحصار مضروبا على العمل النقابي و النضالي بورزازات..



المملكة المغربية  
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات المحلية  
مديرية المالية المحلية  
رقم :  
تاريخ :

## وزير الداخلية

إلى

السيد عامل إقليم ورزازات

**الموضوع :** انتقال مع نقل المنصب المالي .

**المرجع :** إرسالياتكم عدد 2644 بتاريخ 15 ماي 2013.

سلام تام بحور مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار اليه أعلاه، يشرفني أن أخبركم أن السيد الحميد مجدي، متصرف من الدرجة الثالثة بالكتابة العامة لإقليمكم قد تم نقله إلى إقليم قلعة السراغنة مع نقل منصبه المالي.

وعليه، أطلب منكم الاستمرار في أداء راتب المعنى بالأمر في انتظار استكمال إجراءات عملية نقل المنصب المالي إلى جدول الإقليم الصالف الذكر، ودعوته إلى الالتحاق بمقر عمله الجديد.

هذا، ولتمتني هذه الوزارة من إعداد قرار الانتقال، أطلب منكم موافاتي بتقرير توقف المعنى بالأمر عن العمل.

والسلام



وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات المحلية - مديرية المالية المحلية الهاتف 05 37 21 58 65 / 05 37 28 69 70 / الفاكس 05 37 28 68 56 / 05 37 28 68 56

01-06-13 18:32 Pg: 1/2

Fax ents par :

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات المحلية  
مديرية المالية المحلية  
رقم :  
تاريخ :

**وزير الداخلية**  
**إلى**  
**السيد عامل إقليم قلعة المراكشة**

الموضوع : انتقال مع نقل المنصب المالي .

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن  
أخبركم أن السيد الحميد مجدي، متصرف من الدرجة الثالثة بالكتابة  
العامة لإقليم ورزازات قد تم نقله إلى إقليمكم مع نقل منصبه  
المالي.

هذا، وسيستمر المعني بالأمر في تلقي راتبه من ميزانية  
الإقليم السالف الذكر في انتظار استكمال إجراءات عملية نقل  
المنصب المالي إلى جدول مداخل إقليمكم.

هذا، ولتمكين هذه الوزارة من إعداد قرار الانتقال، أطلب  
منكم موافاتي بتقرير شروع المعني بالأمر في العمل.

والسلام .



## مكتب الاتحاد المحلي بورزازات

## بيانات

اجتمع مكتب الاتحاد المحلي للكونفيدرالية الديمقراطية للشغل يوم الثلاثاء 18 يونيو 2013 بمقرها بورزازات، بعد الانتقال الاضطراري للرفيق حميد مجدي نائب الكاتب العام للكش بورزازات، ولقد تم استحضار ما تعرض له الرفيق من كل اشكال المضايقات والمناوبات القضائية من طرف المؤسسات المخزنية وأذناها لغرض ترحيله من ورازات وللحد من أنشطته السياسية والنقابية والحقوقية من جهة وصلت حد تهريب عائلته الصغيرة... ولغرض تفكيك الاتحاد المحلي من جهة أخرى الذي يشكل قوة معارضة لمخططات لوبيات الفساد التي تستحوذ على حيرات هذا الإقليم من ثروات معدنية هائلة ومشاريع سياحية وسيمالية تدر أموالا هائلة لا ينتفع منها الإقليم وذلك في إطار تنفيذ سياسة التهميش المتبعة منذ الاستقلال إلى الآن، الشيء الذي جعل المنطقة كلها ملأها لكل المفسدين والمسيبين الذين عاثوا في الأرض فسادا تمكنوا من تحقيق الإغناء اللامشروع وتفجير الساكنة كلها دون حساب ولا رقيب. وتم الوقوف بالتفصيل على كل الإجراءات والممارسات اللامسؤولة التي تنفذها المؤسسات المخزنية وبلطجيتها في حماية مكشوفة للباطرونا المارقة، هذه الممارسات التي وصلت إلى حد الحرمة السياسية في حق المناضل حميد مجدي من تهديده وأسرته بالتصفية الجسدية والسجن والاعتداءات... والحصار المضروب عليه ورفاقه بمراقبة جميع تحركاتهم من طرف المخابرات وأعوان السلطة بمقرات عملهم ومقر النقابة المحاصر باستمرار دائم وفي المقاهي والأزقة والمنازل...

وإذ تعتبر ما تعرض له الرفيق إرهابا مكشوفاً تمارسه الدولة ضد كل الشرفاء العيورين على مستقبل البلاد في كل أنحاء الوطن، حيث اختارت الحكومة الحالية المقاربة الأمنية باستعمال العنف والقمع وتسخير القضاء وتشديد كل أشكال المضايقات والمكائد الدينية وبأساليب خبيثة كما تعتقد أنها مرت أيام الرصاص ولا يمكن أن تعود. كل هذا يجري بغية إسكات كل الأصوات التي تنادي بالنضال من أجل مجاربة الفساد والاستبداد دفاعا عن الكرامة والعدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للثروات في ظل نظام ديمقراطي للخروج من الأزمة الخائفة التي تهدد مستقبل الوطن... فإن مكتب الاتحاد المحلي:

1. يستنكر بشدة ما تعرض له الرفيق حميد مجدي من كل المضايقات والمناوبات القضائية وإجباره على إبعاده وأسرته من ورازات إلى إقليم قلعة السراغنة كما يندد بكل المؤامرات المحبوكة ضده سواء فيما يتعلق بملف حيازة المخدرات أو بملف الشكايات العشر المطبوخة ضده من طرف باشا المدينة وأحد الباطرونا المعمر الذي يستعبد المغاربة بمؤسسته بحماية من الدولة.
2. يشجب مواصلة الهجوم الممنهج ضد الكونفيدراليين والكونفيدراليات بتشديد الحناق عليهم والاستمرار في محاصرة المقر من طرف المخابرات البوليسية وأعوان السلطة وتكليف عدد من سماسرة الانتخابات لزرع الفتنة بين العمال والنيل من سمعة ومصداقية مناضلي الاتحاد المحلي زيادة على تجاهل حل المشاكل النقابية التي تعهد بها رئيس الحكومة منذ 5 مارس بما في ذلك إرجاع العمال المطرودين بسنجم بوزار وفندق كرم وإقامة أمينيس كرم... بسبب التماثل للكش وممارسة حقهم في الإضراب المكفول دستوريا...
3. يطالب بوقف كل المضايقات والمناوبات القضائية وإبطال كل الأحكام الحائرة في حق المناضلين الكونفيدراليين بورزازات والعمل على حل المشاكل النقابية المطروحة وتنفيذ ما تعهد به رئيس الحكومة والكف عن حماية الباطرونا التي ترفض احترام قانون الشغل وتماديها في محاربة العمل النقابي بطرد العمال والإجهاز على حقوقهم وكذا عن أسلوب طيح الملفات وقمع الاحتجاجات السلمية..
4. يحيي عاليا كل الهيئات والفعاليات السياسية والنقابية والجمعية على المستوى المحلي والوطني والدولي عن مساندتها له في محنته ضد لوبيات الفساد وأذنائهم، ويناشد كل هذه القوى الحية إلى مزيد من التضامن مع كل ضحايا القمع الذي تمارسه الجهات الأمنية في حق كل الحركات المناضلة ( حركة 20 فبراير - جمعية المعطلين - ضحايا القروض الصغرى - النقاويون و عموم الساكنة ...)
5. تهيب بكل العمال والعمالات بالإقليم إلى المزيد من رص الصفوف لمواجهة هذا الهجوم الهمجي الممنهج الذي تعرض له الكونفيدرالية بورزازات والاستعداد لحوض كل الصيغ النضالية المشروعة بطرق حضارية وسلمية صونا لكرامتنا وحقوقنا واحتجاجا على التماطل الذي طال ملفنا المطالب الذي تكلف به رئيس الحكومة وتندبدا على تهديد أمننا من طرف الجهات الأمنية وبلطجيتها.

عاشت الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل مناضلة مكافحة.

ورزازات في: 20/06/2013  
مكتب الاتحاد المحلي  
الكاتب العام: عمر قوروهو



و مثلما كان عليه الأمر في ورزازات استعانت السلطات مرة أخرى بمكتب الاتحاد المحلي للكدش بقلعة السراغنة و المكتب التنفيذي و المكتب الوطني للجماعات الترابية، لمواصلة سبل التضييق عليّ و منعي كلياً من الاشتغال في صفوف النقابة. و قامت هذه المكاتب بتكسير عمل نضالي و نقابي واعد، أشرف على تأسيسه و بنائه عدد من المناضلين التابعين للجماعات الترابية، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر: حسن الطاوسي و احمد ناجي و شرف المتوكل و نجاة بوعثمان و رضوان المحفوظي و منيب الرعدة...

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل  
النقابة الوطنية للجماعات الترابية و التدبير المفوض  
المكتب الإقليمي لقلعة السراغنة و مكتب فرع بلدية قلعة السراغنة

### بيان إخباري

فوجئ المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للجماعات الترابية و التدبير المفوض و مكتب فرع بلدية قلعة السراغنة، المنتمیان لنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمنع و نسف مكتب الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقلعة السراغنة للحوار الذي كان مزماً عقده مع شركة كازاتيكنيك يوم الجمعة 14 شتنبر 2018 بقلعة السراغنة لصالح عمال النظافة. و ذلك من خلال وعيد و تهديد كاتب مكتب الاتحاد المحلي بقلعة السراغنة ، لأعضاء المكتبيين بالطرد و تكسير جبهة عمال النظافة و طردهم... و المنع الصارم و المطلق للمناضل حميد مجدي عضو المجلس الوطني و المجلس الإقليمي للنقابة الوطنية للجماعات الترابية و التدبير المفوض للكدش من المشاركة في هذا الحوار و لو اقتضى الأمر استعمال العنف ضده، و ذلك دون أي سبب أو تعليل وحيه و لا حتى كاذب... ! المهم بالنسبة لمكتب الاتحاد المحلي ألا يكون بالمطلق حاضراً و كفى..؟! و ليست هذه هي المرة الأولى التي يتصرف فيها مكتب الاتحاد المحلي بالقلعة بشكل بيروقراطي و "غير طبيعي" مع أعضاء المكتبيين بهذا الشكل... فعلى سبيل المثال لا الحصر:

و منذ تحمل المكتبان (الإقليمي و مكتب بلدية القلعة) مسؤولية تدبير ملف عمال كازاتيكنيك للنظافة بقلعة السراغنة، و هما يتعرضان للتضييق، ليس من المخزن أو الشركة كما تجري الأمور عادة، و لكن من أعضاء مكتب الاتحاد المحلي بقلعة السراغنة. و كان هؤلاء للأسف، يفرضون حضورهم عنوة في الحوارات التي تمت مع إدارة الشركة في آخر اللحظات دون أن يكونوا قد سايروا التحضيرات للحوار، و خطته و أفقه و توزيع المهام... الخ، و كان حضورهم "العشوائي" يتمثل في عمليين اثنين لا ثالث لهما: الدفاع المستميت عن مصالح الشركة و وضعها الاعتباري و المالي و الثناء عليها... الخ - و هو ما كنا نستغربه -، و محاولة نسف الحوار من الداخل من خلال استفزاز نقابيين المكتبيين و عضو المجلس الوطني و بعض عمال النظافة الذين يحضرون معنا الحوار... !

و تجدر الإشارة أن كاتب الاتحاد المحلي بقلعة السراغنة سبق و أن أسس "مكتبا نقابيا" سوريا فقط و جعل على رأسه أحد أقربائه الذي عمل على تشغيله بشركة كازاتيكنيك...! و هو مكتب حسب عمال النظافة أنفسهم - و حسب ما وجدنا عليه الوضع - لم يكن له أي دور لصالح العمال على الإطلاق، بل إن بعض العمال كانوا يعتقدون أنه تابع لإدارة الشركة و ليس للنقابة التي "لا يعلمون" عنها شيئاً...!

ناهيك عن تدخل الكاتب العام للاتحاد المحلي بقلعة السراغنة لفرض أسماء بعينها و تزوير لائحة تمثيل العمال و الموظفين الجماعيين و التدبير المفوض في المؤتمر الوطني الخامس للجماعات الترابية و التدبير المفوض و المجلس الوطني... و تم ذلك للأسف بعد أن تم انتخاب لائحة ديمقراطية في جمع عام، أشرف عليه المكتب الإقليمي و العضو في المجلس الوطني الأخ حميد مجدي، و هو ضرب سافر للحد الأدنى من الأصول الديمقراطية...

و عليه فإن الجمع العام الذي يضم عمال و موظفي المكتبين، و المنعقد يومه الثلاثاء 18 شتنبر 2018، بقاعة الاجتماعات ببلدية قلعة السراغنة بعد مناقشته لهذا الوضع المؤسف، فإنه:

يعبر عن استيائه العميق من السلوك البيروقراطي لمكتب الاتحاد المحلي للكش بقلعة السراغنة في علاقته مع نقابة قطاع الجماعات الترابية و التدبير المفوض إقليميا و محليا و تدخله في اختصاصاتها و شؤونها المرتبطة بتدبير أشغالها بشكل تنظيمي و ديمقراطي. و يؤكد رفضه التام أن يكون مجرد واجهة أو إطار فارغ لخدمة مصالح أعضاء مكتب الاتحاد المحلي في قلعة السراغنة أو كاتبه العام .

- يستهجن بشدة، لغة التهديد و لغة الترهيب و نفس مكتب الاتحاد المحلي بقلعة السراغنة للحوار الاجتماعي مع إدارة شركة كازاتكنيك بعد المكاسب المهمة المحصل عليها من الحوارات السابقة، و يحمله مسؤولية مآل وضعية العمال و مصالحهم و يسأله: أي أجندة يخدم هذا النفس و لمصلحة من... ؟

- يؤكد تشبته بالمناضل حميد مجدي و يعبر عن دعمه و تضامنه المطلق معه ضد كل أشكال الإقصاء و التضييق و الحصار.

- يرفض بقوة، و قوف مكتب الاتحاد المحلي للكش بقلعة السراغنة إلى جانب شركة كازاتكنيك و الدفاع عنها بشراسة أكبر مما يدافع عن مصالحها ممثلي الشركة المفاوضين أنفسهم، ضدا على مصالح العمال و استقرارهم في العمل... !

- يأسف للتوجه البيروقراطي و المستوى الهزيل الذي يوجد عليه الاتحاد المحلي للكش بقلعة السراغنة و الذي يضرب في العمق ليس مصالح الشغيلة فحسب و لكن الوطن ككل الذي يأمل بأن يحظى بإطارات نقابية ديمقراطية و مناضلة و نزيهة و قوية...

و لأن العمال و الموظفين هم بالتأكيد غير مؤتمنين على مصالحهم في الكش محليا على الأقل، و لأن التجربة أبانت أن هؤلاء يضحون لا محالة بكل من عارض توجههم البيروقراطي حتى و لو كان من أقرب الأقرباء إليهم، فإنهم يعلنون انسحابهم الجماعي و استقالتهم من الكش و سيقرون في اجتماع لاحق الخطوات التنظيمية و النضالية المناسبة لوضعهم.

قلعة السراغنة في: 2018/09/18

عن الجمع العام

المكتب الإقليمي

مكتب فرع بلدية قلعة السراغنة

طيلة سنة 2012، و بعدها 2013، احتد الهجوم على المسؤولين النقابيين و تكاثفت الدسائس و

التهديدات و المؤامرات:

مؤامرة ما يسمى بـ "ملف الطاكسيات" - تهديد متواصل و مركز ضد المسؤولين النقابيين من طرف المخزن، و استعماله ليس فقط لأجهزته المعتادة، و لكن لـ "الفئات العنيفة" بالمجتمع - تهديد العائلات و إقحامهم عنوة في الصراع - مؤامرة دس المخدرات في سيارة حميد مجدي و اعتقاله يوم 16 نونبر 2012، و اتهامه بالحياسة و المتاجرة في المخدرات - مخطط استجلابه إلى فيلا بمدينة الصخيرات - متابعته بالعديد من التهم الجاهزة - محاكمة النقابيين الكونفدراليين من مختلف القطاعات و اعتقالهم - الطرد الذي تعرض له المئات من العمال - التهديد و الترهيب المباشر الذي تعرض له مكتب الاتحاد المحلي للكش من قبل الوكيل العام للملك و القائد الإقليمي للأمن الوطني و والي الجهة و عدد من مسؤولي وزارة الداخلية - التهديد الذي طال مكتب الاتحاد أيضا من قبل وزير السياحة لحسن حداد في كلمته بمناسبة تعيين عامل الإقليم صالح بن يطو، و أثناء اللقاءات التي كانت تتم بينه و بين المكتب الوطني الكونفدرالي لعمال الفنادق - هجوم الإعلام المأجور علينا في هذه الفترة بشكل لافت - الهجوم العلني للمنتخبين المحليين سواء بالبلدية أو البرلمان و ساهم في ذلك بفعالية أكبر منتخبو العدالة و التنمية و خصوصا البرلماني عبد الله آيت شعيب - الضرب المبرح الذي تعرض له أمين مال مكتب الاتحاد المحلي للكش بوسلهام نصري أمام مقر عمله بمستشفى سيدي احساين بناصر - حرمان المطرودين الكونفدراليين من الاستفادة من بطائق الإنعاش الوطني و "منعهم" من الشغل في أماكن أخرى بالإقليم - إخلاء جميع المعتصمات بالقوة، من الكونفدراليين المحتجين - التأمر من أجل عدم تطبيق مئات الأحكام التي صدرت لصالح العاملات و العمال... الخ، الخ.

و قد اعترف لي رئيس بلدية ورزازات عبد الرحمان الإدريسي صراحة، بمشاركة الشخصية و الفعلية - بمعوية السلطات الإقليمية و المخابرات و بعض المنتخبين و الأعيان - في تكسير شوكة الكش و المد اليساري الديمقراطي الذي بدأ يتقوى و ينغرس بين المواطنين في المدينة و بعض القرى التابعة للإقليم.

كان ردنا طبعا هو مزيد من توحيد الصف و مزيد من المواجهة و الصمود. كثفنا بدورنا من نضالاتنا و لم نكن نتوانى أو نتأخر في الرد على أي اعتداء أو اعتقال أو طرد أو تهديد أو مؤامرة. و كنا نؤمن إلى حد كبير كرامة العمال و مصالحهم. فرضنا العديد من أجددنا على المخزن و الباطرونا على السواء، و حافظنا على مكتسبات العمال و حقوقهم. و لكن، دخول المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الخط، أربك مسار الاتحاد المحلي برمته و قلب الموازين، و تسبب في وأد النضال بورزازات. قام بما لم يستطع المخزن القيام به، برغم قوته و هجومه الكاسح علينا.

## القسم الأول

### الفصل الأول

- 1- هزيود أو هسيود Hésiode شاعر إغريقي عاش في القرن الثامن ق.م
- 2- بيبليوس أوفيدوس ناسو Publios Ovidius Naso، شاعر روماني (43 ق.م - 17 م)
- 3- ميدوسا Méduse، امرأة من الأسطورة اليونانية، بشعة المظهر، مرعبة و رأسها مكسو بشعر من الأفاعي، و كل من ينظر إليها يتحول إلى حجر
- 4- مسخ الكائنات "ميتامورفوزس"، الشاعر أوفيد، ترجمة و تقديم، د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1992، ص 106 - 107.
- 5- البربر ذاكرة و هوية، تأليف غابرييل كامب، ترجمة عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق 2014، الدار البيضاء، أنظر ص 241
- 6- تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الإلاه الملاح، إصدار المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2001، ص 365.
- 7- التشوف إلى رجال التصوف و أخبار أبي العباس السبتي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي (ابن الزيات)، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية 1997، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، هامش 59، ص 101
- 8- ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي: كتاب الأنساب لابن عبد الحليم، دراسة و تحقيق محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية الإسبانية للتعاون الدولي 1996، ص 17
- 9- معلمة المغرب، ج 2، أحمد بلاوي، إصدار الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر، نشر مطابع سلا، 1989، ص 494 - 495
- 10- المرجع نفسه، ص 494
- 11- تاريخ ابن خلدون المسمّى، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تأليف عبد الرحمان بن خلدون، ضبط المتن و وضع الحواشي و الفهارس ذ.

خليل شحادة، مراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2000 م، ج 6  
ص 354

12- الجبال المغربية ، مركزيتها - هامشيتها - تنميتها، محمد الناصري، الطبعة الثانية، فبراير  
2000، منشورات وزارة الثقافة، المغرب، ص 25

13- معلمة المغرب، ج 2، أحمد هوزالي، مرجع سابق، ص 497

14- مطبوع خاص حول جغرافية المغرب الطبيعية، د. محمد صباحي، مجلة جغرافية المغرب،  
<http://geo-you.blogspot.com>، ص 4

15- معلمة المغرب، ج 2، عبد الله العوينة، مرجع سابق، ص 495

-16

Pinterest : Carte du Sud Maroc

Enregistrée depuis [dp.mariottini.free.fr](http://dp.mariottini.free.fr)

<https://www.pinterest.com/pin/447404544212950899/>

17-

Le Maroc physique, LOUIS Gentil, Librairie Félix Alcan, 1912, P 265

18- المناخ: عبد الله العوينة، أطلس المغرب، مجلة جغرافية المغرب الإلكترونية 2011، Les

éditions J.A. Paris-France خريطة من رسم محمد الصفا ص 16

19- المعمار التقليدي الأمازيغي، القصة أو تغرمت، نموذج قصبات ايت سدرات، موقع  
([tawalt.com](http://tawalt.com))

20- آيت عطا الصحراء و تهدئة أفلا - ن - دراء، جورج سبيلمان، ترجمة و تعليق: محمد بوكبوط،  
نشر: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، ص 25

21- الظهير الشريف الصادر في فاتح جمادى الأولى 1375، الموافق ل 16 دجنبر 1955 بشأن  
التنظيم الإقليمي، ذلك الظهير المغير بالظهيرين الشريفين الصادرين في 23 جمادى الثانية  
1375 الموافق ل 6 فبراير 1956، و في 8 ربيع الأول 1376 الموافق ل 13 أكتوبر 1956.

(الجريدة الرسمية عدد 2458، بتاريخ 3 جمادى الثانية 1379، الموافق ل: 4 دجنبر 1959)

22- المرسوم رقم 281.97.2، بتاريخ فاتح ذي الحجة 1417 هجرية الموافق ل 9 أبريل 1997  
ميلادية



23- المرسوم رقم 319-09-02 بتاريخ 11 يونيو 2009

24- مرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات و تسمياتها و مراكزها و العمالات و الأقليم المكونة لها، تم نشره بالجريدة الرسمية رقم 6340 بتاريخ 5 مارس 2015

25- تيشكا: لا عبور آمن من دون اندماج شامل. لكبير أحجو، عرض شارك به في ندوة بورزازات بتاريخ 22 شتنبر 2012

-26

Monographie générale de la région de Draa Tafilalt, Ministère de l'intérieur,  
Direction Générale des collectivités Locales, 2015

27- موجز إحصائيات التربية 2012-2013، وزارة التربية الوطنية، مديرية الإستراتيجية و الإحصاء و التخطيط، قسم الدراسات و الإحصاء

-28

Monographie générale de la région de Draa Tafilalt, Ministère de l'intérieur,  
Direction Générale des collectivités Locales, 2015

## الفصل الثاني

29- بول فاليري: نظرات حول العالم الراهن، ترجمة محمد زرنين، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج، 41-40، خريف و صيف 2009، ص 3

30- بحث في العقل البشري: مفهوم التاريخ، عبد الله العروي، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2017، ص 95

31- مجمل تاريخ المغرب ج 1، د. عبد الله العروي، نشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة 1996، ص 93

32- المرجع نفسه، ص 68

33- البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 185

34- مجمل تاريخ المغرب ج 1، مرجع سابق ص 42

35- كتاب المسالك و الممالك، ج 1، أبي عبيد البكري، حققه و قدم له أدريان فان ليوفن و أندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1992، ص 328 - 329

- 36- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج 6،  
مرجع سابق، ص 117 - 118
- 37- المغرب عبر التاريخ، ج 1، إبراهيم حركات، نشر و توزيع دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء،  
2000، ص 19
- 38- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج 6،  
مرجع سابق، ص 126 - 127
- 39- مجمل تاريخ المغرب ج 1، مرجع سابق ص 43
- 40- تاريخ شمال إفريقيا القديم، تأليف اصطيغان الكصيل، ترجمة محمد التازي سعود، ج 1،  
مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007، أنظر الصفحات من 229 إلى 235
- 41- مجمل تاريخ المغرب ج 1، مرجع سابق، ص 47
- 42- أنظر مجمل تاريخ المغرب ج 1، مرجع سابق، ص 44 و ما بعدها
- 43- البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 10
- 44- مفاخر البربر، مؤلف مجهول، دراسة و تحقيق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقرق للطباعة و  
النشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 91
- 45- ماضي شمال إفريقيا، إميل فيليكس غوتيه، ترجمة هاشم الحسيني، مؤسسة تاوالت الثقافية،  
2010، ص 68
- 46- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 44
- 47- البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 91
- 48- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر، ج 6، مرجع سابق، ص 116 - 117
- 49- أنظر البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 45 و 321
- 50- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 74 - 75
- 51- المرجع نفسه، ص 63 و ما بعدها
- 52- المرجع نفسه، ص 105
- 53- المرجع نفسه، ص 107
- 54- المرجع نفسه، ص 108
- 55- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 68
- 56- يحمل اللقب نفسه الذي للملك النوميدي

- 57- أنظر البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 354 - 355
- 58- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 61
- 59- المرجع نفسه، ج 1، ص 62 و 87
- 60- المرجع نفسه، ص 75
- 61- المرجع نفسه، ص 115
- 62- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 74
- 63- التعرف على المغرب 1883 - 1884، ج 1، ف. شارل دو فوكو، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999، الدار البيضاء، ص 110
- 64- المرجع نفسه، ص 150
- 65- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850 - 1912)، أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثالثة، 1432هـ/2011م، ص 57
- 66- حضارة وادي درعة من خلال النصوص و الآثار، محمد المنوني، عن موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، نشر بتاريخ 22 يونيو 2014 م
- 67- كتاب المسالك و الممالك، ج 2، أبي عبيد البكري، حققه و قدم له أدريان فان ليفن و أندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب، 1992، القاهرة، ص 842
- 68- المرجع نفسه، ص 845 - 846
- 69- العز و الصولة في معالم نظم الدولة، تأليف مولاي عبد الرحمن بن زيدان، المطبعة الملكية، 1962، الجزء الثاني، ص 132
- 70- القول الجامع في تاريخ دمنات و ما وقع فيها من الوقائع، تأليف الحاج احمد نجيب الدمناتي، طبع احمد بن محمد عمالك، المطبعة و الوراقة الوطنية، 2011، مراكش، ص 97 - 98 - 99
- 71- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، تاريخ. ثقافة. دين، تأليف حاييم الزعفراني، ترجمة احمد شحلان و عبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1987، ص 19
- 72- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية (1830 - 1912)، عبد الله العروي، تعريب محمد حاتمي و محمد جادور، الطبعة الأولى، 2016، نشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص 428
- 73- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، مرجع سابق، ص 19-20
- 74- الهيئات اليهودية بالمغرب، عماد استيتو، مجلة زمان، العدد 68/ يونيو 2019، ص 8

75- أنظر الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمية، عدد 1703، بتاريخ 15 يونيو 1945،

ص 527

76- مجلة زمان/يونيو 2019، مرجع سابق، ص 9 - 10

77- المرجع نفسه، ص 9

78- المرجع نفسه، ص 11

79- المرجع نفسه، ص 11

80- المرجع نفسه، ص 11

81- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 61

82- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، مرجع سابق، ص 7 و 10 و 14

83- La palmeraie du Tafilalt: étude d'un secteur d'irrigation traditionnelle au Maroc, Roger Faure, Éditeur: Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Paris, 1968, P: 111

84- Problèmes du Soudan Occidental: juifs & judaïsés, Monteil Charles, H, 3 – 4 trimestre. 1976 , p. 270

85- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، مرجع سابق، ص 12

86- فلسطين المحتلة منذ العام 1948

87- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، مرجع سابق، ص 28 - 29

88- التعرف على المغرب، ج 1، مرجع سابق، ص 148

89- محمد المكي بن موسى الناصري، طليعة الدعة في تاريخ وادي درعة، مخطوط بالمكتبة الوطنية

مسجل تحت رقم د3786

90- ألف سنة من حياة اليهود في المغرب، مرجع سابق، ص 23

91- المرجع نفسه، ص 35

-92

Le Culte des Saints et les Pèlerinages des Juifs au Maroc ? Thèse de Doctorat. Doctorat Études Juives et Hébraïques Par Hassan MAJDI. Université Paris 8. Saint-Denis Franc, 2009

-93

Le Culte des Saints et les Pèlerinages des Juifs au Maroc ? Thèse de Doctorat. Doctorat Études Juives et Hébraïques Par Hassan MAJDI. Université Paris 8. Saint-Denis France, 2009, P 90

-94

Le Culte des Saints et les Pèlerinages des Juifs au Maroc ? Thèse de Doctorat. Doctorat Études Juives et Hébraïques Par Hassan MAJDI. Université Paris 8. Saint-Denis France, 2009, P 93

95- ألف سنة من حياة اليهود في المغرب، مرجع سابق، ص 291

96- المرجع نفسه، ص 289

97- البربر، ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 209

98- المرجع نفسه، ص 284

-99

Récit de la passion des saintes Perpétue et Félicité ; Mars 203 ; Traduction : A. Levin-Duplouy ; Imprimatur : Mauritius Perrin : archevêque de Carthage. 19 mai 1954

100- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 55

101- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 82

102- المرجع نفسه، ص 88

103- المرجع نفسه، ص 115 و 139

104- المرجع نفسه، ص 66-67

105- أنظر: البربر، ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 290 - 291

106- أنظر: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 57 و 61 و 63

107- البربر ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 167

108- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 119

109- المرجع نفسه، ص 121

110- المرجع نفسه، ص 122

- 111- المرجع نفسه، ص 123
- 112- البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس و المغرب، أبي العباس أحمد بن محمد بن عذاري، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى (1434 هـ - 2013 م)، تحقيق و ضبط و تعليق، بشار عواد معروف و محمود بشار عواد، ص 37
- 113- مجمل تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 124
- 114- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 81
- 115- البيان المغرب، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 67 - 69
- 116- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 82
- 117- البيان المغرب، المجلد الأول، مرجع سابق، ص 82
- 118- المغرب عبر التاريخ، ج 1، مرجع سابق، ص 83
- 119- مجمل تاريخ المغرب، ج 1، مرجع سابق، ص 128 - 129
- 120- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 54
- 121- المرجع نفسه، ص 54
- 122- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر، ج 6، مرجع سابق، ص 271
- 123- المرجع نفسه، ص 354
- 124- المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تأليف أبي بكر الصنهاجي المكنى بالبيدق، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة و الوراثة، الرباط، 1971، ص

## 52

- 125- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 67
- 126- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر، ج 6، مرجع سابق، ص 271
- 127- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 73
- 128- المرجع نفسه، ص 75
- 129- المرجع نفسه، الهامش رقم 60، ص 75
- 130- المرجع نفسه، ص 83 - 84
- 131- المرجع نفسه، ص 108
- 132- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 230
- 133- مجلة زمان/يونيو 2019، مرجع سابق، ص 47

- 134- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 234
- 135- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 109
- 136- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 237
- 137- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 110
- 138- المرجع نفسه، ص 110
- 139- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 243
- 140- المرجع نفسه، ص 211
- 141- المرجع نفسه، ص 251 - 252
- 142- أيت عطا الصحراء و تهدئة أفلا-ن-درا، مرجع سابق، ص 32
- 143- البربر، ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 358 - 359
- 144- أنظر البربر، ذاكرة و هوية، مرجع سابق، ص 61 و ما بعدها
- 145- المرجع نفسه، ص 47 - 48
- 146- أيت عطا الصحراء، مرجع سابق، ص 46 - 47
- 147- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 88
- 148- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، هامش رقم 145، ص 247
- 149- المرجع نفسه، ص 255
- 150- أنظر، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 121 - 122
- 151- المرجع نفسه، ص 140
- 152- مجلة زمان/يونيو 2019، مرجع سابق، حوار أجراه عماد استيتو مع رحال بوبريك، ص 57
- 153- المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912-1956) جورج سبيلمان، ترجمة: محمد المؤيد، الطبعة الأولى، منشورات أمل، التاريخ، الثقافة و المجتمع، 2014، ص 25
- 154- من كتاب ليوطي الإفريقي ص 173:
- (<http://www.yennayri.com/news.php?extend.2234>)

- 155 الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 552
- 156 المرجع نفسه، ص 525 - 526 - 529
- 157 المرجع نفسه، ص 53 - 54
- 158 الفترات الكبرى للفايدية، بول باسكون، تعريب زبيدة بورحيل، موقع الحوار المتمدن، العدد: 2372 بتاريخ 13 غشت 2008
- 159 المعسول، محمد المختار السوسي، ج 20، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1381 هـ/1961 م، ص 86 - 87
- 160 الفترات الكبرى للفايدية، مرجع سابق، ص 6
- 161 المرجع نفسه، ص 9 و 11
- 162 المرجع نفسه، ص 11 - 12
- 163 EL GLAOU, Jacques Le Prévost, Dar Al Aman, Rabat, 2013, P : 32 - 33
- 164 المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص 159
- 165 الفترات الكبرى للفايدية، مرجع سابق، ص 13
- 166 المعسول، محمد المختار السوسي، ج 20، مرجع سابق، ص 68
- 167 المرجع نفسه، ص 74
- 168 المرجع نفسه، ص 82 - 83
- 169 قراءة في كتاب ذ عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، عبد اللطيف جبرو، مطبعة فضالة، 2005، ص 18
- 170 القول الجامع في تاريخ دمنات و ما وقع فيها من الوقائع، مرجع سابق، ص 52
- 171 المرجع نفسه، ص 60
- 172 المرجع نفسه، ص 61 - 62
- 173 المعسول، محمد المختار السوسي، ج 4، مرجع سابق، ص 132 و 158
- 174 قراءة في كتاب ذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق ص 20
- 175 EL GLAOU, Jacques Le Prévost, Dar Al Aman, Rabat, 2013, P : 179 - 180
- 176 أيت عطا الصحراء، مرجع سابق، ص 83



- 177 المرجع نفسه، ص 89
- 178 المرجع نفسه، ص 89
- 179 المرجع نفسه، ص 114
- 180 المرجع نفسه، ص 114
- 181 المرجع نفسه، الهامش 31، ص 115
- 182 قراءة في كتاب ذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق ص 19 و 24
- 183 المرجع نفسه، ص 24
- 184 الفترات الكبرى للقايدية، مرجع سابق
- 185 المغرب من الحماية إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 173
- 186 قراءة في كتاب ذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق ص 77
- 187 المرجع نفسه ص 104
- 188 المرجع نفسه ص 83
- 189 المرجع نفسه ص 114
- 190 المغرب من الحماية إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 164
- 191 المرجع نفسه، ص 164
- 192 الفترات الكبرى للقايدية، مرجع سابق
- 193 المرجع نفسه
- 194 EL GLAOU, Jacques Le Prévost, Dar Al Aman, Rabat, 2013, P : 251
- 195 الفترات الكبرى للقايدية، مرجع سابق
- 196 هكذا انتشرت ظاهرة بيع الجسد بالمغرب: إدريس ولد القابلة: الحوار المتمدن، عدد 2444، بتاريخ 2008/10/24
- 197 الفترات الكبرى للقايدية، مرجع سابق ص 32
- 198 قراءة في كتاب ذ عبد الصادق الكلاوي، مرجع سابق ص 32
- 199 المرجع نفسه ص 46
- 200 المرجع نفسه ص 39
- 201 أنظر نص الحوار الذي أجراه عبد السلام بنعيسى مع عبد القادر الشاوي: ذاكرة الاعتقال السياسي، حوارات و مسارات، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبع ملتقى الطرق، 2012، ص 30

- 202- ذاكرة الاعتقال السياسي، المرجع نفسه، ص: من 117 إلى 127
- 203- قناة الجزيرة الإخبارية، برنامج "يحكى أن"، عن قلعة مكونة، مقدم البرنامج، أسعد طه، تاريخ البرنامج 2005/11/30
- 204- الحياة بين يدي - طفولة في سجون الحسن الثاني، سكيبة أوفقيير، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2011، ص 18-19-20
- 205- التقرير الختامي لهيئة الإنصاف و المصالحة، الكتاب الثاني، ص 65 - 66 - 67
- 206- الاعتقال، التقاسم - الفضاءات و الذاكرة: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ص 77
- 207- السجينة، مليكة أوفقيير و ميشيل فيتوسي، ترجمة غادة موسى الحسيني، دار الجديد - بيروت، الطبعة الأولى، أكتوبر 2000، ص 146
- 208- الاعتقال، التقاسم- الفضاءات و الذاكرة، مرجع سابق، ص 93
- 209- التقرير الختامي لهيئة الإنصاف و المصالحة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 68 و ما بعدها
- 210- الاعتقال، التقاسم- الفضاءات و الذاكرة، مرجع سابق، ص 101
- 211- التقرير الختامي لهيئة الإنصاف و المصالحة، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 79 و ما بعدها
- 212- هكذا تكلم محمد بنسعيد آيت إيدر، مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث و الدراسات، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2018، ص 256 - 257
- 213- الاعتقال، التقاسم- الفضاءات و الذاكرة، مرجع سابق، ص 156 - 168
- 214- حدائق الملك، الجنرال أوفقيير و الحسن الثاني و نحن، فاطمة أوفقيير، ترجمة ميشيل خوري، ورد للطباعة و النشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2000، ص 143 - 145
- 215- المرجع نفسه، ص 150

## القسم الثاني

### الفصل الأول

1. الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 111
2. المرجع نفسه، ص 118

3. مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، تأليف محمد المنوني، شركة النشر و التوزيع المدارس، الطبعة الثانية 1985، ص 43
4. الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 393 و ما بعدها
5. أنظر الكلمة الختامية لكتاب مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 1، ص 384 و ما بعدها
6. الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية، مرجع سابق، ص 476 - 477
7. مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الثاني، تأليف محمد المنوني، شركة النشر و التوزيع المدارس، الطبعة الثانية 1985، ص 63
8. المرجع نفسه، ج 2، ص 139
9. المرجع نفسه، ج 2، ص 143
10. المرجع نفسه، ج 2، ص 143
11. المغرب و الاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ألبير عياش، ترجمة عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي، دار الخطابى للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1985، ص 40
12. أمير المؤمنين، الملكية و النخبة السياسية المغربية، تأليف جون واثربوري، ترجمة: عبد الغني أبو العزم و عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الثالثة 2013، ص 84
13. المرجع نفسه، ص 81
14. المرجع نفسه، ص 82
15. المغرب من الحماية إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 34
16. المرجع نفسه، ص 36
17. أمير المؤمنين، مرجع سابق، ص 374
18. لمزيد من التفاصيل أنظر المرسوم رقم 2.97.176 الصادر في 15 ديسمبر 1997، في شأن اختصاصات و تنظيم وزارة الداخلية كما تم تغييره و تنميته بموجب المرسوم رقم 2.04.750، بتاريخ 27 ديسمبر 2004 و المرسوم رقم 2.05.1585 بتاريخ 28 يونيو 2007 و المرسوم رقم 2.08.159 بتاريخ 16 يناير 2009
19. أنظر الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 15 فبراير 1977، المتعلق باختصاصات العامل كما تم تعديله و تنميته بموجب القانون رقم 34.85 الصادر بتنفيذه الظهير

الشريف رقم 1.86.2 بتاريخ 29 ديسمبر 1986، و بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم  
1.93.293 الصادر في 6 أكتوبر 1993

20. المراقبة و المعاقبة - ولادة السجن، ميشيل فوكو، ترجمة د. علي مقلد، نشر مركز  
الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 211

## الفصل الثاني

21. نازي ألماني، ضابط في القوات الخاصة، عمل على تحشيد اليهود بمعسكرات الإبادة  
"الهولوكوست"، وقع اختطافه من قبل المخابرات الأمريكية و الإسرائيلية، في بوينس آيرس  
عاصمة الأرجنتين ليلة 11 مايو 1960، و حمله الإسرائيليون على متن طائرة خاصة إلى  
فلسطين المحتلة و مثل أمام محكمة القدس في 11 أبريل 1961. وجهت إليه 15 تهمة من بينها  
اقترافه جرائم ضد الشعب اليهودي و جرائم ضد الإنسانية. حكم عليه بالإعدام الذي نفذ فيه شنقا  
بتاريخ 31 مايو 1962.

22. ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر، حنة أرنت، ترجمة: أ. نادرة السنوسي، ابن  
النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 360

23. المرجع نفسه، ص 17

24. أمير المؤمنين، مرجع سابق، ص 85

25. الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ريمي لوفو، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد  
اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، المغرب، الطبعة الأولى، 2011، ص 8

26. المرجع نفسه، ص 58

27. أمير المؤمنين، مرجع سابق، ص 69

## الفصل الثالث

28. عرفت فيما بعد أن وقع تأسيس نقابة للكدش في العمالة كان شديدا على عامل الإقليم  
محمد مرغيش و جاءت له أوامر صارمة للقضاء عليها في مهدها و التخلص بشكل أو بآخر من  
مؤسسها

29. سيرة أمير مبعده، المغرب لناظره قريب، مولاي هشام العلوي، دار الجديد، لبنان،  
ترجمة أحمد بن الصديق، الطبعة الأولى، 2015، ص 92 - 93

## القسم الثالث

### الفصل الأول

1. الأجور و الأسعار و الأرباح، كارل ماركس، روافد للنشر و التوزيع، 2014، ص 101 - 102

## القسم الرابع

### الفصل الأول

1. الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية في المغرب، نجيب أقصبي، ترجمة نور الدين سعودي، مركز محمد بنسعيد آيت يدر للأبحاث و الدراسات، الطبعة الأولى، شتنبر 2017، ص

14

2. المرجع نفسه ص 15

3. الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ص 9 - 10

4. الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية في المغرب، مرجع سابق، ص 28 - 29

5. المرجع نفسه، ص 30

6. المرجع نفسه، ص 32 - 33

7. المرجع نفسه، ص 40

8. المرجع نفسه، ص 42 - 43

9. المرجع نفسه، ص 68

10. المرجع نفسه، ص 70 - 71

11. المرجع نفسه، ص 88

12. أنظر الموقع الرسمي على الأنترنت لوزارة الداخلية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

13. الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية في المغرب، مرجع سابق، ص 90

14. المرجع نفسه، ص 91

15. المرجع نفسه، ص 92

16. جريدة لكم الإلكترونية بتاريخ 22 يونيو 2018

17. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي/ المغرب- 2017/04/17

18. أنظر: المغرب، الآفاق الاقتصادية - أبريل 2017، موقع البنك الدولي الإلكتروني
19. كلمة ادريس جطو أثناء تقديمه لتقرير المجلس الأعلى للحسابات، أمام البرلمان بتاريخ

2018/10/23

20. الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية في المغرب، مرجع سابق، ص 115

## الفصل الثاني

21. رأي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في مشروع القانون رقم 14-80، المتعلق بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى، المغرب، 2015
22. رؤية 2020، الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي، المغرب
23. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و 2017، الجزء الأول، المغرب

## الفصل الثالث

24. الرسوم البيانية من إنجاز الزبير بوحوت، مدير المجلس الإقليمي للسياحة بورزازات
25. تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مؤسسة القرض العقاري و السياحي (12 يوليوز 2000 - 9 يناير 2001)
26. أنظر ملف محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم 08/12/248
27. قديسة من هذا الزمان، وقفة أمام سيرة سيمون فايل الفكرية و الروحية، أكرم أنطاكي، مجلة معابر الإلكترونية
28. أنظر تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق، مرجع سابق
29. عبد الحكيم النجار: كاتب عام عمالة ورزازات، سيصبح عاملا على إقليم تتغير فيما بعد، و هو من النوع السلبي الذي لا يتخذ أي قرار، حضوره كغيابه، و لا يفعل أو يقول شيئا مهما كان بسيطا دون حصوله على تعليمات
30. أنظر تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق، مرجع سابق

31. (Ouarzazate au temps du protectorat, 1928 -

1956):(http://www.ouarzazate-1928-1956.fr/la-ville/tourisme/333-

ouarzazate-vu-par-la-revue-du-touring-club-de-france-en-1938.html)

32. أنظر قرار المحكمة التجارية بمراكش ملف رقم: 2018/8304/723، بتاريخ 2019/01/31

## الفصل الرابع

33. ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 14 من رجب 1424 (11 شتنبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 65.99
34. ظهير شريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية
35. سيتم تغيير الاسم في 4 نونبر 2008، إلى "نقابة عاملات و عمال النظافة و الحراسة - ورزازات"، لتشمل مختلف العاملين بشركات المناولة و التدبير المفوض بورزازات

## القسم الخامس

### مقدمة

1. ورزازات فضاء للسينما، عبد الإله الجوهري، مطبعة Publisud Ouarzazate، الطبعة الأولى، 2003، ص 36
2. المرجع نفسه، ص 47
3. المرجع نفسه، ص 38

## الفصل الأول

4. المرجع نفسه، ص 9
5. المرجع نفسه، ص 10
6. الأمر نفسه حصل مع علماء الجيولوجيا و المنقبين عن المعادن، الذين أسرتهم الألوان و البنية الجيولوجية لسطح الأرض بالمنطقة
7. ورزازات فضاء للسينما، مرجع سابق، ص 140

## الفصل الثاني

8. المرجع نفسه، ص 100
9. المرجع نفسه، ص 91
10. المرجع نفسه، ص 92
11. المرجع نفسه، ص 93

12. المرجع نفسه، ص 96

13. تصريح مدير "لجنة الفيلم بورزازات"، جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 05 يونيو 2010.

## القسم السادس

### مدخل

1. كتاب صورة الأرض، تأليف أبي القاسم ابن حوقل النصيبي، منشورات دار مكتبة الحياة، 1992، بيروت، ص 84
2. كتاب المسالك و الممالك، ج 2، أبي عبيد البكري، حققه و قدم له أدريان فان ليوفن و أندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب، 1992، القاهرة، ص 842 - 846
3. L'œuvre des géologues français, René Medioni, Travaux du Comité français d'Histoire de la Géologie, 2011, 3eme série, Tome 25, 1. P 38
4. للتوسع أكثر في الموضوع أنظر:

L'œuvre des géologues français, René Medioni, Travaux du Comité français d'Histoire de la Géologie, 2011, 3eme série, Tome 25, 1

### الفصل الأول

5. Les débuts de la mine d'Imini, André Moulinou, Imini Boutazoult :  
<https://www.ouarzazate-1928-1956.fr/les-hommes/andre-moulinou-imini-bou-tazoult.html>
6. خريطة تشير إلى موقع المنجم الجغرافي (تقرير 2013 للشركة الشريفة للدراسات المعدنية (SACEM)
7. قاطرة معلقة في الهواء، تسير على أسلاك، و هي عبارة عن وسيلة نقل تعمل بالكهرباء، يتم استعمالها في الأماكن الجبلية المرتفعة
8. Transport de manganèse d'Imini 1947-1953" par Jean-Marie Decailloz :  
16 avril 2008 :  
<http://p7.storage.canalblog.com/78/76/443551/24598760.jpeg>



## الفصل الثاني

9. Jean Epinât, un homme, une aventure au Maroc (éd. Souffles, 1987)
10. Georges Hatton - Les enjeux financiers et économiques du protectorat marocain (Publication de la Société française d'histoire d'outre-mer, 2009).
11. Le monde Diplomatique/ Aout 1991/ Page 3
12. مجموعة أونا هل تنمي مصالح الملك أم الاقتصاد الوطني؟ ادريس ولد القابلة: الحوار المتمدن، عدد 1604، بتاريخ 07 يوليوز 2006
13. Saga. Il était une fois l'ONA, article Telquel N° 456, Fahd Iraki
14. الجريدة الإلكترونية هسبريس بتاريخ 31 مارس 2017
15. أنظر: مجموعة أونا هل تنمي مصالح الملك أم الاقتصاد الوطني؟ مرجع سابق، و كذلك موقع الشركة على الأنترنت: [www.managemgroup.com](http://www.managemgroup.com)
16. جريدة كود الإلكترونية بتاريخ 13 نونبر 2012
17. جريدة المساء بتاريخ 16/04/2012
18. Etudes des instabilités de terrain dans la mine de cobalt de Bou Azzer 2010 - de Kevin Martin : dans HAL : archives-ouvertes .fr
19. هؤلاء "ضحايا" مناجم الهولدينغ الملكي: تحقيق جريدة المساء، مولاي إدريس المودن، عدد 2243 بتاريخ 12 دجنبر 2013
20. نفس المرجع
21. نفس المرجع
22. نفس المرجع
23. نفس المرجع
24. L'Economiste, Fatiha Nakhli, Edition Numéro: 3904 du 08/11/2012
25. تتوفر على فيديو مصور بخصوص هذا الاقتحام إلى منجم بوازار

## القسم السابع

## الفصل الأول

1. وثائق مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد- مغرب المواطنة: المؤتمر الوطني الثاني- بوزنيقة 16-17- 18 فبراير 2007، مطبعة سوماكرايم - روش نوار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2007، ص 168

## القسم الثامن

### الفصل الثالث

1. الجريدة الرسمية عدد 5908، بتاريخ 31 يناير 2011، ص 80  
2. الجريدة الرسمية عدد 5908، بتاريخ 31 يناير 2011، ص 79

## القسم التاسع

### الفصل الثالث

1. أنظر أمير المؤمنين، الملكية و النخبة السياسية المغربية- جون واتربوري JOHN WATERBURY، مقدمة الترجمة العربية: عبد الغني أبو العزم، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد السلام السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الثالثة، 2013.

### الفصل الرابع

2. تعريف القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل للأجير، أنظر المادة 6

## المراجع

### المراجع العربية

- 1- مسخ الكائنات "ميتامورفوزس"، الشاعر أوفيد، ترجمة و تقديم، د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1992
- 2- البربر ذاكرة و هوية، تأليف غابرييل كامب، ترجمة عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق 2014،  
الدار البيضاء
- 3- تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الإلاه الملاح، مراجعة د. أحمد السقاف و د. حمد بن صراي،  
إصدار المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2001
- 4- التشوف إلى رجال التصوف و أخبار أبي العباس السبتي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي  
(ابن الزيات)، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة  
الثانية 1997، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء
- 5- ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي: كتاب الأنساب لابن عبد الحليم، دراسة و  
تحقيق محمد يعلى، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية الإسبانية للتعاون الدولي، 1996
- 6- معلمة المغرب، ج 2، أحمد بلاوي، إصدار الجمعية المغربية للتأليف و الترجمة و النشر، نشر  
مطابع سلا، 1989
- 7- تاريخ ابن خلدون المسمّى، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من  
ذوي الشأن الأكبر، تأليف عبد الرحمان بن خلدون، ضبط المتن و وضع الحواشي و الفهارس ذ.  
خليل شحادة، مراجعة د. سهيل زكار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2000 م
- 8- الجبال المغربية ، مركزيتها - هامشيتها - تنميتها، محمد الناصري، الطبعة الثانية، فبراير  
2000، منشورات وزارة الثقافة، المغرب
- 9- مطبوع خاص حول جغرافية المغرب الطبيعية، د. محمد صباحي، مجلة جغرافية المغرب،  
<http://geo-you.blogspot.com>
- 10- المناخ: عبد الله العوينة، أطلس المغرب، مجلة جغرافية المغرب الإلكترونية 2011، Les  
éditions J.A. Paris-France

- 11- المعمار التقليدي الأمازيغي، القصة أو تغرمت، نموذج قصبات ايت سدرات، موقع (tawalt.com)
- 12- آيت عطا الصحراء و تهدئة أفلا - ن - درا، جورج سبيلمان، ترجمة و تعليق: محمد بوكبوط، نشر: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007
- 13- موجز إحصائيات التربية 2012- 2013، وزارة التربية الوطنية، مديرية الإستراتيجية و الإحصاء و التخطيط، قسم الدراسات و الإحصاء
- 14- بول فاليري: نظرات حول العالم الراهن، ترجمة محمد زرنين، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج، 40-41، خريف و صيف 2009
- 15- بحث في العقل البشري: مفهوم التاريخ، عبد الله العروي، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2017
- 16- مجمل تاريخ المغرب ج 1، د. عبد الله العروي، نشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة 1996
- 17- كتاب المسالك و الممالك، ج 1، أبي عبيد البكري، حققه و قدم له أدريان فان ليوفن و أندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1992
- 18- المغرب عبر التاريخ، ج 1، إبراهيم حركات، نشر و توزيع دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000
- 19- تاريخ شمال إفريقيا القديم، تأليف اصطيفان الكصيل، ترجمة محمد التازي سعود، ج 1، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007
- 20- مفاخر البربر، مؤلف مجهول، دراسة و تحقيق: عبد القادر بوباية، دار أبي رقرق للطباعة و النشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2005
- 21- ماضي شمال إفريقيا، إيميل فيليكس غوتبييه، ترجمة هاشم الحسيني، مؤسسة ناوالت الثقافية، 2010
- 22- التعرف على المغرب 1883 - 1884، ج 1، ف. شارل دو فوكو، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999، الدار البيضاء
- 23- المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850 - 1912)، أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثالثة، 1432هـ/2011م
- 24- حضارة وادي درعة من خلال النصوص و الآثار، محمد المنوني، عن موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، نشر بتاريخ 22 يونيو 2014 م

- 25- كتاب المسالك و الممالك، ج 2، أبي عبيد البكري، حققه و قدم له أديان فان ليوفن و أندري فيري، نشر الدار العربية للكتاب، 1992، القاهرة
- 26- العز و الصولة في معالم نظم الدولة، تأليف مولاي عبد الرحمن بن زيدان، المطبعة الملكية، 1962، الجزء الثاني، ص 132
- 27- القول الجامع في تاريخ دمنات و ما وقع فيها من الوقائع، تأليف الحاج احمد نجيب الدمناتي، طبع احمد بن محمد عمالك، المطبعة و الوراقة الوطنية، 2011، مراكش
- 28- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب - تاريخ. ثقافة. دين، تأليف حاييم الزعفراني، ترجمة احمد شحلان و عبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى، 1987، الدار البيضاء
- 29- الأصول الاجتماعية و الثقافية للوطنية المغربية (1830 - 1912)، عبد الله العروي، تعريب محمد حاتمي و محمد جادور، الطبعة الأولى، 2016، نشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء
- 30- الهيئات اليهودية بالمغرب، عماد استيتو، مجلة زمان، العدد 68/ يونيو 2019
- 31- طليعة الدعة في تاريخ وادي درعة، محمد المكي بن موسى الناصري، مخطوط بالمكتبة الوطنية مسجل تحت رقم 3786د
- 32- البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس و المغرب، أبي العباس أحمد بن محمد بن عذاري، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى (1434 هـ - 2013 م)، تحقيق و ضبط و تعليق، بشار عواد معروف و محمود بشار عواد
- 33- المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تأليف أبي بكر الصنهاجي المكنى بالبيزق، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة و الوراقة، 1971، الرباط
- 34- مجلة زمان/يونيو 2019، حوار أجراه عماد استيتو مع رحال بوبريك
- 35- المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912- 1956) جورج سبيلمان، ترجمة: محمد المؤيد، الطبعة الأولى، 2014، منشورات أمل، التاريخ، الثقافة و المجتمع، المغرب
- 36- الفترات الكبرى للقائدية، بول باسكون، تعريب زبيدة بورحيل، موقع الحوار المتمدن، العدد: 2372 بتاريخ 13 غشت 2008
- 37- المعسول، محمد المختار السوسي، ج 20، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1381 هـ/ 1961 م
- 38- قراءة في كتاب ذ. عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي، عبد اللطيف جبرو، مطبعة فضالة، 2005، المحمدية

39- هكذا انتشرت ظاهرة بيع الجسد بالمغرب: إدريس ولد القابلة: الحوار المتمدن، عدد 2444،

بتاريخ 2008/10/24

40- ذاكرة الاعتقال السياسي، حوارات و مسارات، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبع

ملتقى الطرق، 2012، المغرب

41- الحياة بين يديّ - طفولة في سجون الحسن الثاني، سكيّنة أوقير، ترجمة حسين عمر، المركز

الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2011، الدار البيضاء

42- التقرير الختامي لهيئة الإنصاف و المصالحة، الكتاب الثاني

43- الاعتقال، التقاسم - الفضاءات و الذاكرة: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب

44- السجينة، مليكة أوقير و ميشيل فيتوسي، ترجمة غادة موسى الحسيني، دار الجديد - بيروت،

الطبعة الأولى، أكتوبر 2000

45- هكذا تكلم محمد بنسعيد آيت إيدر، محمد بنسعيد آيت إيدر، نشر مركز محمد بنسعيد آيت إيدر

للأبحاث و الدراسات، الطبعة الأولى، 2018، الدار البيضاء

46- حدائق الملك، الجنرال أوقير و الحسن الثاني و نحن، فاطمة أوقير، ترجمة ميشيل خوري، ورد

للطباعة و النشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2000

47- مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، تأليف محمد المنوني، شركة النشر و التوزيع

المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1985

48- المغرب و الاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ألبير عياش، ترجمة عبد القادر الشاوي و نور

الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة و النشر، المغرب الطبعة الأولى، 1985

49- أمير المؤمنين، الملكية و النخبة السياسية المغربية، تأليف جون واتربوري، ترجمة: عبد الغني

أبو العزم و عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، الطبعة الثالثة،

2013

50- المراقبة و المعاقبة - ولادة السجن، ميشيل فوكو، ترجمة د. علي مقلد، نشر مركز الإنماء

القومي، بيروت، 1990

51- ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر، حنة أرنت، ترجمة: أ. نادرة السنوسي، ابن النديم

للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014

52- الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ريمي لوفو، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف

حسني، منشورات وجهة نظر، المغرب، الطبعة الأولى، 2011

53- سيرة أمير مبعده، المغرب لناظره قريب، مولاي هشام العلوي، دار الجديد، لبنان، ترجمة أحمد بن الصديق، الطبعة الأولى، 2015

54- الأجور و الأسعار و الأرباح، كارل ماركس، روافد للنشر و التوزيع، 2014

55- الاقتصاد السياسي و السياسات الاقتصادية في المغرب، نجيب أقصي، ترجمة نور الدين سعودي، مركز محمد بنسعيد آيت يدر للأبحاث و الدراسات، المغرب، الطبعة الأولى، شتنبر 2017

56- المغرب، الآفاق الاقتصادية - أبريل 2017، موقع البنك الدولي الإلكتروني

57- رأي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في مشروع القانون رقم 14 - 80، المتعلق بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى، المغرب، 2015

58- رؤية 2020، الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة و النقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي، المغرب

59- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و 2017، الجزء الأول، المغرب

60- تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مؤسسة القرض العقاري و السياحي (12 يوليوز 2000- 9 يناير 2001) - المغرب

61- قديسة من هذا الزمان، وقفة أمام سيرة سيمون فايل الفكرية و الروحية، أكرم أنطاكي، مجلة معابر الإلكترونية

62- ورزازات فضاء للسينما، عبد الإله الجوهري، مطبعة Publisud Ouarzazate، الطبعة الأولى، 2003

63- كتاب صورة الأرض لابن حوقل، تأليف أبي القاسم ابن حوقل التّصبيبي، منشورات دار مكتبة الحياة، 1992، بيروت

64- مجموعة أونا هل تنمي مصالح الملك أم الاقتصاد الوطني؟ إدريس ولد القابلة: الحوار المتمدن، عدد 1604، بتاريخ 07 يوليوز 2006

65- هؤلاء "ضحايا" مناجم الهولدينغ الملكي: تحقيق جريدة المساء، مولاي إدريس المودن، عدد 2243 بتاريخ 12 دجنبر 2013

66- وثائق مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد - مغرب المواطنة: المؤتمر الوطني الثاني - بوزنيقة 16- 17- 18 فبراير 2007، مطبعة سوماكرا - روش نوار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،

2007

## المراجع الأجنبية:

- 67- - Le Maroc Physique, Gentil, Louis, LIBRAIRIE FÉLIX ALCAN, 1912, Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France.
- 68- Monographie générale de la région de Draa Tafilalt, Ministère de l'intérieur, Direction Générale des collectivités Locales, 2015
- 69- La palmeraie du Tafilalt: étude d'un secteur d'irrigation traditionnelle au Maroc, Roger Faure, Éditeur: Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Paris, 1968
- 70- Problèmes du Soudan Occidental: juifs & judaïsés, Monteil Charles, H, 3 – 4 trimestre. 1976
- 71- Le Culte des Saints et les Pèlerinages des Juifs au Maroc ? Thèse de Doctorat. Doctorat Études Juives et Hébraïques Par Hassan MAJDI. Université Paris 8. Saint-Denis France. 2009
- 72- Récit de la passion des saintes Perpétue et Félicité ; Mars 203 ; Traduction : A. Levin-Duploux ; Imprimatur : Mauritius Perrin : archevêque de Carthage. 19 mai 1954
- 73- EL GLAOUI, Jacques Le Prévost, Dar Al Aman, Rabat, 2013
- 74- - Les ressources minérales de l'Afrique du Nord Ouest : Christian Verlaque, Professeur à l'Université Paul Valéry, Montpellier : [AAN-1974-13\\_36.pdf \(univ-aix.fr\)](#)
- 75- - Moret Léon. Les ressources minérales et les mines du Maroc français. In: Revue de géographie alpine, tome 18, n°2, 1930: [http://www.persee.fr/doc/rga\\_0035-1121\\_1930\\_num\\_18\\_2\\_4530](http://www.persee.fr/doc/rga_0035-1121_1930_num_18_2_4530)
- 76- Ressources minérales, Amina Benkhadra, Ahmed El Abbaou : [Ressources Minières.pdf](#)



- 77- (Ouarzazate au temps du protectorat, 1928 - 1956):(http://www.ouarzazate-1928-1956.fr/la-ville/tourisme/333-ouarzazate-vu-par-la-revue-du-touring-club-de-france-en-1938.html)
- 78- - René Medioni. L'œuvre des géologues français au Maroc. Travaux du Comité français d'Histoire de la Géologie, Comité français d'Histoire de la Géologie, 2011, 3eme série (tome25, 1)
- 79- Les débuts de la mine d'Imini, André Moulinou, Imini Boutazoult : <https://www.ouarzazate-1928-1956.fr/les-hommes/andre-moulinou-imini-bou-tazoult.html>
- 80- Transport de manganèse d'Imini 1947-1953" par Jean-Marie Decailloz :  
16 avril 2008 :  
<http://p7.storage.canalblog.com/78/76/443551/24598760.jpeg>
- 81- Jean Epinât, un homme, une aventure au Maroc, Félix Nataf (éd. Souffles, 1987)
- 82- Georges Hatton - Les enjeux financiers et économiques du protectorat marocain (Publication de la Société française d'histoire d'outre-mer, 2009).
- 83- Le monde Diplomatique/ Aout 1991
- 84- Saga. Il était une fois l'ONA, article Telquel N° 456, Fahd Iraki
- 85- Etudes des instabilités de terrain dans la mine de cobalt de Bou Azzer 2010 - de Kevin Martin : dans HAL : archives-ouvertes .fr